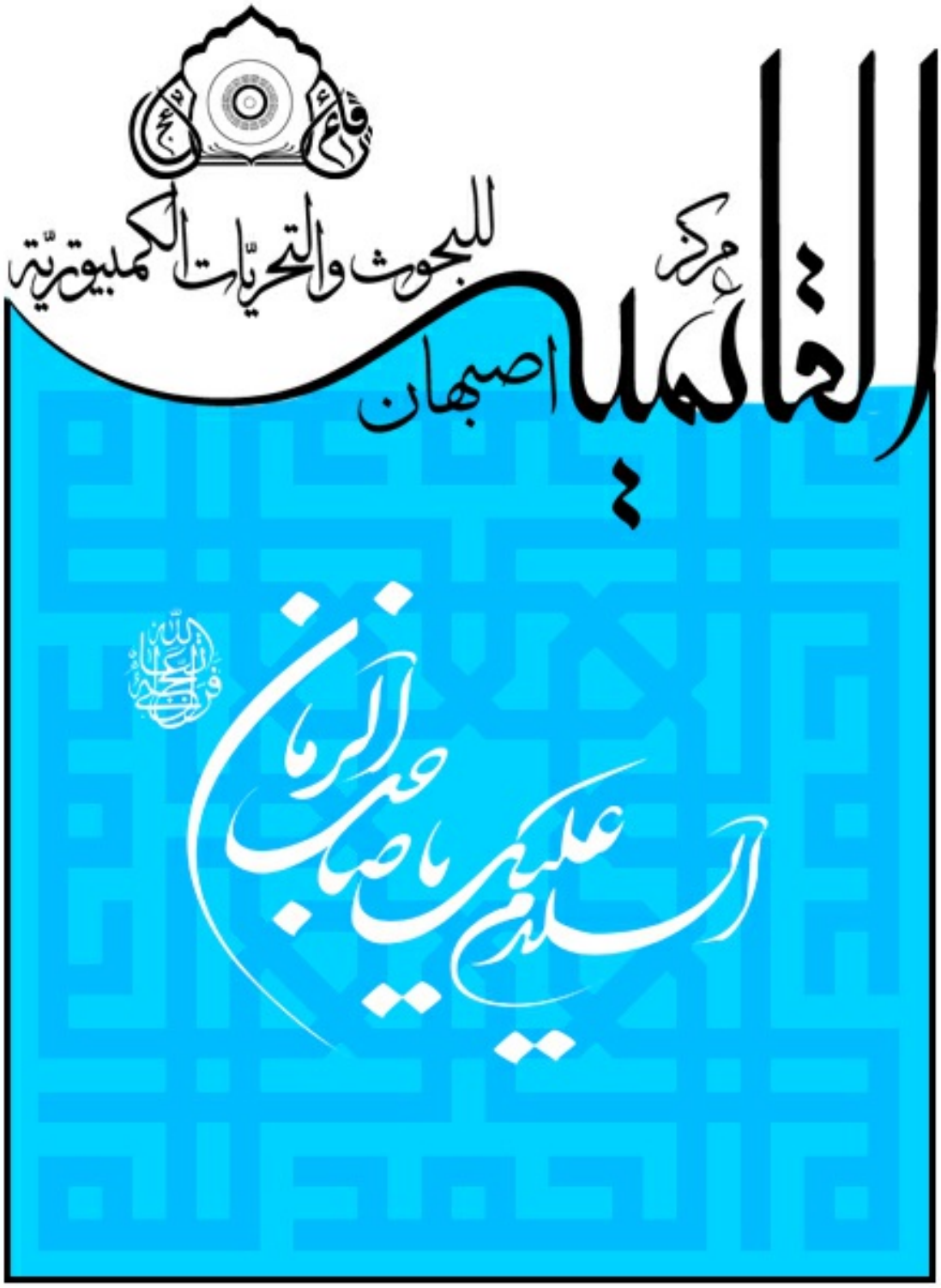

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

منتهى المطلب

في تحقيق المذهب

العلامة الحلي

الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر

٦٤٨هـ - ٧٢٦هـ

١٢

تحقيق

بسم الله الرحمن الرحیم

منتهى المطلب (ط - الحديثة)

كاتب:

حسن بن يوسف بن مطهر علامه حلى

نشرت فى الطباعة:

بنياد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

منتهی المطلب فی تحقیق المذهب المجلد ۱۲ ----- ۳۲

اشاره ----- ۳۲

اشاره ----- ۳۳

تتمه کتاب الحج ----- ۳۹

المقصد الرابع ----- ۳۹

اشاره ----- ۳۹

الفصل الأوّل ----- ۴۱

اشاره ----- ۴۱

البحثالأوّل:فی ما یجب اجتنابه،و هو أصناف ----- ۴۱

الصنفالأوّل:لبس المخیط ----- ۴۱

مسأله:یحرم علی المحرم لبس المخیط من الثیاب إن کان رجلا،و لا نعلم ----- ۴۱

مسأله:و لا یجوز له لبس الخفّین،و لا ما یستر ظهر القدم اختیارا ----- ۴۲

مسأله:یحرم علیه لبس الخفّین،کما قلناه،فإن لم یجد النعلین،جاز له ----- ۴۵

فروع: ----- ۴۸

الأوّل:لا یجوز له لبس المقطوع من الخفّین مع وجود النعلین ----- ۴۸

الثانی:منع علماؤنا من لبس ما یستر ظهر القدم ----- ۴۹

الثالث:یجوز لبس النعال مطلقا ----- ۴۹

الرابع:لو وجد نعلا و لا یمکنه لبسه،فله لبس الخفّ و لا فدیه علیه ----- ۴۹

الخامس:لیس للمحرم أن یعقد علیه الرداء و لا غیره إلّا الإزار و الهمیان ----- ۵۰

السادس:الجورب کالخفّین فی المنع من لبسهما مع التمکّن من النعلین ----- ۵۰

السابع:یجوز له أن یعقد إزاره علیه ----- ۵۱

الثامن:یجوز للمرأه لبس المخیط إجماعا ----- ۵۱

فرع: ----- ۵۲

التاسع:لا يجوز للمرأه لبس القفّازين ---- ۵۲
مسأله:قد بيّنّا أنّه لا يجوز له لبس القباء إلّا إذا لم يجد الإزار فيلبسه مقلوبا ---- ۵۲
الصنف الثانى ---- ۵۵
مسأله:و الطيب حرام على المحرم ---- ۵۵
فرع: ---- ۵۶
مسأله:الطيب ما تطيب رائحته،و يتّخذ للشمّ،كالمسک و العنبر و الكافور ---- ۵۶
مسأله:النبات الطيّب على ثلاثه أضرب: ---- ۵۹
مسأله:الحنّاء ليس بطيب ---- ۶۲
مسأله:و العصفر ليس بطيب ---- ۶۳
مسأله:و لا بأس بخلوق الكعبه و شمّ رائحته ---- ۶۵
مسأله:الريحان الفارسىّ لا تجب به الفديه ---- ۶۵
مسأله:و يحرم عليه لبس ثوب مسّه طيب محرّم،كالورس و الزعفران ---- ۶۶
فروع: ---- ۶۸
الأول:لو غسله حتّى ذهب الطيب،جاز له لبسه عند جميع العلماء ---- ۶۸
الثانى:لو انقطعت رائحه الثوب لطول الزمن عليه،أو لكونه صبغ بغيره بحيث ---- ۶۸
الثالث:لو فرش فوق الثوب المطيّب ثوبا صفيقا يمنع الرائحه و المباشره ---- ۶۹
الرابع:قد بيّنّا أنّه إذا أصاب ثوبه طيب،أزاله،فلو كان معه من الماء ---- ۶۹
الخامس:لا بأس بالممشّق و هو المصبوغ بالمغره ---- ۶۹
السادس:قال الشيخ-رحمه اللّه-:يكره للمحرم أن يجعل الطيب فى خرقه ---- ۷۰
مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:يكره له الجلوس عند العطّارين الذين ---- ۷۰
فروع: ---- ۷۲
الأوّل:إذا جاز فى موضع فيه طيب،أمسک على أنفه و لا يشمّه ---- ۷۲
الثانى:قال الشيخ-رحمه اللّه-:قال الشافعىّ:يجوز أن يجلس عند الكعبه ---- ۷۲
الثالث:قال الشيخ-رحمه اللّه-:لو كان الطيب يابسا مسحوقا،فإن علق ---- ۷۳
الرابع:روى ابن بابويه عن علىّ بن مهزيار،قال:سألت ابن أبى عمير عن ---- ۷۳
الخامس:قال الشيخ-رحمه اللّه-:لو مسّ طيبا ذاكرا لإحرامه عالما بالتحريم ---- ۷۴

السادس:لو داس بنعله طيبا فعلق بنعله،فإن تعمّد ذلک،وجبت الفديه ---- ۷۴
السابع:روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن عمران الحلبىّ،عن أبى عبد اللّه ---- ۷۴
الثامن:قال ابن بابويه:إذا اضطرّ المحرم إلى سعوط فيه مسک من ريح ---- ۷۴
مسأله:و يحرم على المحرم أكل ما فيه طيب،و تجب به الفديه على جميع ---- ۷۶
مسأله:لو طيّب بعض العضو،كان كما لو طيّب كلّه،و يجب الفداء ---- ۷۸
الصنف الثالث ---- ۸۰
مسأله:أجمع علماؤنا على أنّه يحرم الادّهان فى حال الإحرام بالأدهان ---- ۸۰
مسأله:و فى استعمال ما ليس بطيب من الأدهان،كالشيرج و السمن و الزيت ---- ۸۱
فروع: ---- ۸۵
الأوّل:لا يجوز الادّهان بما فيه طيب قبل الإحرام إذا كانت رائحته تبقى إلى ---- ۸۵
الثانى:لو اضطرّ إلى استعمال الأدهان الطيّبه فى حال الإحرام،وجبت ---- ۸۵
الثالث:يجوز استعمال ما ليس بطيب بعد الإحرام مع الاضطرار إجماعا ---- ۸۵
الصنف الرابع ---- ۸۸
مسأله:أجمع علماؤنا على أنّه لا يجوز للمحرم أن يكتحل بما فيه طيب، ---- ۸۸
مسأله:قال المفيد-رحمه اللّه-:لا يكتحل المحرم بالسواد و يكتحل بالصبر ---- ۸۹
فروع: ---- ۹۱
الأوّل:فى تحريم الاكتحال بالأسود خلاف بين أصحابنا ---- ۹۱
الثانى:يجوز الاكتحال بما عدا الأسود من أنواع الأكحال إلّا ما فيه طيب ---- ۹۲
الثالث:لا نعلم أحدا أوجب الفديه بالكحل ---- ۹۲
مسأله:و لا يجوز للمحرم النظر فى المرآه ---- ۹۲
الصنف الخامس ---- ۹۴
مسأله:لا يجوز للمرأه أن تلبس الحلى للزينه ---- ۹۴
مسأله:لا يجوز لبس الخاتم للمحرم للزينه،و يجوز للسنّه ---- ۹۵
مسأله:قد بيّنّا أنّه لا يجوز لها أن تلبس الحلى للزينه و ما لم تعتد لبسه،و يجوز ---- ۹۵
مسأله:قد بيّنّا فيما تقدّم أنّه يحرم على المرأه لبس القفّازين ---- ۹۷
مسأله:الخلخال و القرط و القلاده لا بأس بالمرأه أن تلبسها و لا تظهره ---- ۹۹

الصنف السادس ---------- ۱۰۰
مسأله:یحرم علی الرجل حال الإحرام تغطیه رأسه ---------- ۱۰۰
فروع: ---------- ۱۰۱
الأوّل:الأذنان هل یحرم سترهما أم لا؟ ---------- ۱۰۱
الثانی:یحرم تغطیه بعض الرأس،کما یحرم تغطیته ---------- ۱۰۲
الثالث:لا فرق فی التحریم بین أن یغطّی رأسه بالمعتاد،کالعمامه و القلنسوه، ---------- ۱۰۲
الرابع:روی علماؤنا:جواز تعصیب الرأس بعصابه عند الحاجه إلیه ---------- ۱۰۲
مسأله:و الارتماس فی الماء بحیث یعلو الماء علی رأسه محرّم ---------- ۱۰۳
فروع: ---------- ۱۰۳
الأوّل:لا بأس أن یغسل رأسه و یفیض علیه الماء ---------- ۱۰۳
الثانی:لو طلی رأسه بعسل أو صمغ لیجمع الشعر و یتلبّد،فلا یتخلّله ---------- ۱۰۴
الثالث:لا یجوز أن یضع الطیب فی رأسه بحیث یبقی إلی بعد الإحرام ---------- ۱۰۴
الرابع:لو حمل علی رأسه مکتلا أو طبقا أو نحوه،وجبت الفدیه علیه ---------- ۱۰۵
الخامس:لو خضب رأسه،وجبت الفدیه،سواء کان الخضاب ثخینا أو رقیقا ---------- ۱۰۵
السادس:لو غطّی رأسه ناسیا،ألقی القناع و جدّد التلبیه استحبابا و لا شیء ---------- ۱۰۶
السابع:لو ستر رأسه بیده أو بعض أعضائه ببعض،فالوجه:الجواز ---------- ۱۰۶
مسأله :یباح للمحرم ستر وجهه،فلا یجب علیه کشفه إذا کان رجلا ---------- ۱۰۸
فصل: ---------- ۱۱۱
مسأله:و إحرام المرأه فی وجهها،فلا یجوز لها تغطیته ---------- ۱۱۱
فروع: ---------- ۱۱۲
الأوّل:لو احتاجت إلی ستر وجهها لمرور الرجال قریبا منها،سدلت ثوبها من ---------- ۱۱۲
الثانی:قال الشیخ-رحمه اللّه-:یکون الثوب متجافیا عن وجهها بحیث ---------- ۱۱۴
الثالث:یجتمع فی حقّ المحرمه ستر الرأس و کشف الوجه ---------- ۱۱۴
الرابع:یجوز لها أن تطوف بعد الإحلال متنقّبه و لیس بمکروه ---------- ۱۱۴
الخامس:یجوز لها أن تستتر بثوبها من الرجال ---------- ۱۱۴
السادس:الخنثی المشکل یجوز له تغطیه رأسه ---------- ۱۱۴

السابع:روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه ---- ۱۱۶
الصنف السابع ---- ۱۱۷
مسأله:لا يجوز للمحرم أن يظلّل على نفسه سائرا ---- ۱۱۷
مسأله:و إذا نزل،جاز أن يستظلّ بالسقف و الحائط و الشجره و الخباء ---- ۱۲۱
فروع: ---- ۱۲۲
الأوّل:لو لم يتمكّن من ملاقاه الشمس،جاز له أن يستظلّ و يفدى ---- ۱۲۲
الثانى:قال الشيخ-رحمه اللّه-:إذا وقع التظليل فى إحرام العمره المتمتّع بها، ---- ۱۲۴
الثالث:لا بأس بالتظليل للنساء ---- ۱۲۴
الرابع:يجوز للمريض التظليل بلا خلاف ---- ۱۲۵
الخامس:لو زامل امرأه أو صبيّا،اختصّ الصبىّ و المرأه بالتظليل ---- ۱۲۷
الصنف الثامن ---- ۱۲۸
مسأله:يحرم على المحرم إزاله شىء من شعره،قليلا كان أو كثيرا ---- ۱۲۸
مسأله:و سواء حلق لعذر أو غير عذر،فإنّ الفديه واجبه ---- ۱۲۹
مسأله:و الكفّاره عندنا تتعلّق بحلق جميع الرأس و بعضه،قليلا كان أو كثيرا ---- ۱۳۰
فروع: ---- ۱۳۲
الأوّل:إذا أتلف أقلّ من الثلاث،تصدّق أيضا عندنا ---- ۱۳۲
الثانى:إذا نبت الشعر فى عينه ،أو نزل شعر حاجبه فغطّى عينه ---- ۱۳۲
الثالث:لو كان له عذر من مرض،أو وقع فى رأسه قمل أو غير ذلك من أنواع ---- ۱۳۳
الرابع:لو قطع يده و عليها شعر،لم يضمن الشعر ---- ۱۳۳
الخامس:لو نتف إبطه،وجب عليه الفديه ---- ۱۳۴
السادس:يجوز للمحرم أن يحلق شعر المحلّ و لا شىء عليه ---- ۱۳۴
فروع: ---- ۱۳۵
الأوّل:لا يجوز للمحرم أن يحلق رأس المحرم إجماعا ---- ۱۳۵
الثانى:لا يجوز للمحلّ أيضا أن يحلق رأس المحرم ---- ۱۳۶
الثالث:لو حلق المحلّ أو المحرم شعر المحرم،فقد بيّنّا أنّه حرام ---- ۱۳۶
الرابع:لو حلق المحلّ أو المحرم شعر المحرم بغير إذنه،فلا فديه عليه ---- ۱۳۷

الصنف التاسع ---- ۱۴۰
مسأله:أجمع فقهاء الأمصار كافّه على أنّ المحرم ممنوع من قصّ أظفاره مع ---- ۱۴۰
فروع: ---- ۱۴۱
الأوّل:لو أزال بعض الظفر،تعلّق به ما يتعلّق بالظفر جميعه ---- ۱۴۱
الثانی:لو انكسر ظفره،كان له إزالته بلا خلاف بين العلماء ---- ۱۴۱
الثالث:لو قصّ المكسور خاصّه،لم يكن عليه شیء عند قوم ---- ۱۴۱
الرابع:لو قلّم بعض ظفر فلم يستوف ما على اليدين منه بل خفّفه أو أخذ ---- ۱۴۲
الصنف العاشر ---- ۱۴۳
مسأله:اختلف علماؤنا فی جواز الحجامه للمحرم اختيارا ---- ۱۴۳
مسأله:و لا خلاف فی جواز الحجامه مع الضروره و دعوی الحاجه،و كذلک ---- ۱۴۵
مسأله:قد بيّنّا أنّه لا يجوز له تقليم الأظفار ---- ۱۴۷
مسأله:يجوز له أن يربط جراحه و يشقّ الدمّل إذا احتاج إلی ذلک ---- ۱۴۷
مسأله:و يجوز له أن يقطع ضرسه مع الحاجه إليه ---- ۱۴۸
مسأله:و لا يدلک جسده بقوّه؛لئلّا يدميه أو يقلع شعره ---- ۱۴۸
مسأله:قد بيّنّا أنّه يجوز للمحرم غسل رأسه و يديه برفق بحيث لا يسقط ---- ۱۵۰
مسأله:و يجوز له غسل رأسه بالسدر و الخطميّ و نحوهما ---- ۱۵۲
الصنف الحادی عشر ---- ۱۵۵
مسأله:لا يجوز للمحرم قتل القمل و الصئبان ---- ۱۵۵
مسأله:و لا فرق بين أن يقتله أو يلقيه عن بدنه إلی الأرض أو قتله بالزئبق ---- ۱۵۶
مسأله:و لو قتل القمله،فعل حراما،علی ما اخترناه ---- ۱۵۷
مسأله:و يجوز له أن ينحّی عن نفسه القراد و الحلمه و يلقی عنه و عن ---- ۱۵۸
الصنف الثانی عشر ---- ۱۶۰
مسأله:يحرم علی المحرم قطع شجر الحرم ---- ۱۶۰
مسأله:و يحرم قطع الشوک و العوسج ---- ۱۶۲
مسأله:و يحرم أخذ ورق الشجر ---- ۱۶۳
مسأله:و يحرم قطع حشيش الحرم إلّا ما استثنی من الإذخر و ما أنبته ---- ۱۶۴

مسأله:شجر الفواکه و النخل لا بأس بقلعه،سواء أنبته اللّه تعالی أو الآدمیّون ---- ۱۶۴
مسأله:لا بأس بقطع شجر الإذخر إجماعا ---- ۱۶۶
فروع: ---- ۱۶۷
الأول:لا بأس بقطع الیابس من الشجر و الحشیش ---- ۱۶۷
الثانی:یجوز أخذ الکمأه من الحرم و الفقع ---- ۱۶۷
الثالث:لو انکسر غصن شجره أو سقط ورقها ---- ۱۶۷
مسأله:لا بأس برعی الحشیش فی الحرم بأن یترک إبله فیه لترعی ---- ۱۶۸
مسأله:الشجره إذا کان أصلها فی الحرم و فرعها فی الحلّ،حرم قطعها ---- ۱۶۹
مسأله:لو قلع شجره من الحرم فغرسها فی مکان آخر منه فیبست،ضمنها ---- ۱۷۰
فرع: ---- ۱۷۱
مسأله:و أوجب الشیخ-رحمه اللّه-الضمان فی قطع شجر الحرم ---- ۱۷۱
مسأله:إذا قلنا بالضمان،ضمن الکبیره بقره،و الصغیره بشاه،و الحشیش ---- ۱۷۳
مسأله:و حدّ الحرم الذی لا یجوز قتل صیده و لا قطع شجره برید فی برید ---- ۱۷۳
مسأله:للمدینه حرم کحرم مکّه لا یجوز قطع شجره و لا قتل صیده ---- ۱۷۴
فرع: ---- ۱۷۷
مسأله:من فعل شیئا ممّا حرّم علیه فی حرم المدینه من قتل صید أو قطع ---- ۱۷۹
فرع: ---- ۱۸۱
الصنف الثالث عشر ---- ۱۸۲
مسأله:یحرم علی المحرم صید الحرم ---- ۱۸۲
مسأله:و یضمن المحرم الصید،فی الحلّ کان أو فی الحرم بلا خلاف ---- ۱۸۳
مسأله:و لا بأس للإحرام و لا للحرم فی تحریم شیء من الحیوان الأهلیّ و إن ---- ۱۸۵
مسأله:الدجاج الأهلیّ یجوز للمحرم و المحلّ ذبحه فی الحرم و غیره ---- ۱۸۵
مسأله:و لا کفّاره فی قتل السباع طائره کانت أو ماشیه ---- ۱۸۶
فروع: ---- ۱۸۹
الأوّل:قال الشیخ-رحمه اللّه-:روی أصحابنا أنّ من قتل سبعا لم یرده ---- ۱۸۹
الثانی:قال الشیخ-رحمه اللّه-:الضبع لا کفّاره فیه ---- ۱۹۰

الثالث:قال الشيخ-رحمه اللّه-:الحيوان إمّا مأكول أو غير مأكول ---- ۱۹۱
الرابع:فى الزنبور عندى تردّد ---- ۱۹۲
الخامس:ما لا يؤذى بطبعه و لا يؤكل،كالرخم و الديدان ---- ۱۹۲
السادس:روى علماؤنا عن أهل البيت عليهم السلام:أنّ الغراب يرمى رميا ---- ۱۹۳
السابع:كلّ ما أدخله الإنسان إلى الحرم من السباع أسيرا ---- ۱۹۳
مسأله:الجراد عندنا من صيد البرّ يحرم قتله ---- ۱۹۳
مسأله:و المحرّم إنّما هو صيد البرّ،أمّا صيد البحر،فإنّه سائغ أكله ---- ۱۹۵
فرع: ---- ۱۹۷
مسأله:و صيد البرّ حرام اصطياده،و الأكل منه ---- ۱۹۷
فرع: ---- ۱۹۹
مسأله:و لا تحلّ الإعانه على الصيد،و هو قول العلماء ---- ۱۹۹
مسأله:و يضمن الصيد بالدلاله،فإذا دلّ المحرم المحلّ على صيد فقتله، ---- ۲۰۰
فروع: ---- ۲۰۱
الأوّل:لو دلّ المحرم محرما على صيد فقتله،وجب على كلّ واحد منهما ---- ۲۰۱
الثانى:لا فرق بين كون المدلول ظاهرا أو خفيّا لا يراه ---- ۲۰۲
الثالث:لو كان المدلول رأى الصيد قبل الدلاله أو الإشاره،فالوجه:أنّه ---- ۲۰۲
الرابع:لو فعل المحرم فعلا عند رؤيه الصيد،كما لو ضحك أو تشرّف على ---- ۲۰۲
الخامس:لو كان الدالّ محرما و المدلول محلّا فى الحلّ،فالجزاء كلّه على ---- ۲۰۴
السادس:لو أعار قاتل الصيد سلاحا،فقتله به،قال الشيخ-رحمه اللّه-:ليس ---- ۲۰۵
السابع:صيد الحرم يضمن بالدلاله و الإشاره،كصيد الإحرام ---- ۲۰۵
مسأله:لو صاد المحرم صيدا،لم يملكه بالإجماع ---- ۲۰۶
مسأله:و لو ذبحه المحرم،كان حراما لا يحلّ أكله للمحرم و لا للمحلّ ---- ۲۰۷
فروع: ---- ۲۰۹
الأوّل:لو ذبحه المحلّ فى الحرم،فإنّ حكمه حكم المحرم إذا ذبحه ---- ۲۰۹
الثانى:لو صاده حلال و ذبحه فى الحلّ و كان من المحرم إعانه فيه أو دلاله ---- ۲۰۹
الثالث:لو صاده الحرام من أجل المحلّ،لم يبح أكله إجماعا ---- ۲۰۹

الرابع:لو صاده المحلّ و ذبحه فی الحلّ من أجل المحرم،حرم علی المحرم ---- ۲۱۲
مسأله:إذا ذبح المحلّ الصید فی الحلّ فأدخله الحرم،حلّ علی المحلّ أکله ---- ۲۱۳
مسأله:إذا صاد المحرم صیدا فی الحلّ و ذبحه المحلّ،حلّ للمحلّ، ---- ۲۱۵
فصل: ---- ۲۱۶
فصل: ---- ۲۱۷
مسأله:و یباح أکل الصید للمحرم فی حال الضروره ---- ۲۱۸
مسأله:قد قلنا:إنّه لا یجوز له إمساک الصید و هو محرم و یضمنه لو فعل ---- ۲۲۲
مسأله:إذا ذبح الصید ثمّ أکله،ضمنه للقتل،و وجب علیه ضمان آخر للأکل ---- ۲۲۲
مسأله:من ملک صیدا فی الحلّ و أدخله الحرم،وجب علیه إرساله ---- ۲۲۴
فرع: ---- ۲۲۷
مسأله:حمام الحرم لا یحلّ صیده و إن کان فی الحلّ ---- ۲۲۷
مسأله:و یضمن صید الحرم المسلم و الکافر،و الکبیر و الصغیر،و الحرّ ---- ۲۲۸
مسأله:المحلّ إذا رمی من الحلّ صیدا فی الحرم فقتله،أو أرسل کلبه علیه ---- ۲۲۹
فروع: ---- ۲۳۰
الأوّل:لو انعکست الحال،فرمی من الحرم صیدا فی الحلّ،أو أرسل کلبه ---- ۲۳۰
الثانی:لو قتل صیدا علی غصن فی الحلّ أصله فی الحرم،ضمنه ---- ۲۳۰
الثالث:لو کان الصید فی الحلّ و رماه الصائد فی الحلّ بسهم،أو أرسل علیه ---- ۲۳۱
الرابع:لو رمی من الحلّ صیدا فی الحلّ فقتل صیدا فی الحرم،ضمنه ---- ۲۳۱
الخامس:لو أرسل کلبه علی صید فی الحلّ فدخل الکلب الحرم فقتل صیدا ---- ۲۳۲
السادس:لو أرسل کلبه علی صید فدخل الصید الحرم فتبعه الکلب فقتله فی ---- ۲۳۲
السابع:لا یجوز له أکل الصید فی هذه المواطن أجمع ---- ۲۳۳
الثامن:لو وقّف صیدا بعض قوائمه فی الحلّ و بعضها فی الحرم فقتله قاتل، ---- ۲۳۴
التاسع:لو نفّر صیدا من الحرم فأصابه شیء حال نفوره،ضمنه ---- ۲۳۴
مسأله:لو رمی صیدا فجرحه و مضی لوجهه و لم یعلم هو حیّ أو میّت،کان ---- ۲۳۵
مسأله:اختلف علماؤنا فی المحلّ هل یجوز له قتل الصید فی الحلّ إذا کان ---- ۲۳۶
مسأله:و اختلف علماؤنا فی تحریم الصید للمحلّ فیما بین البرید و بین ---- ۲۳۸

الصنف الرابع عشر ---- ۲۳۹
مسأله:أجمع علماء الأمصار كافّه على أنّ الوطء حرام على المحرم حال ---- ۲۳۹
مسأله:و لا يجوز للمحرم أن يتزوّج،و لا يزوّج،و لا يكون وليّا فى النكاح، ---- ۲۴۰
فرع: ---- ۲۴۴
مسأله:و لو تزوّج فى إحرامه،فعل محرّما و كان النكاح باطلا ---- ۲۴۴
مسأله:يكره الخطبه للمحرم و خطبه المحرمه،و يكره للمحرم أن يخطب ---- ۲۴۵
مسأله:و لا يجوز للمحرم أن يشهد بالعقد بين المحلّين،و لو شهد،انعقد ---- ۲۴۶
فرع: ---- ۲۴۷
مسأله:لو عقد المحرم حال إحرامه على امرأه،فإن كان عالما بتحريم ذلک، ---- ۲۴۷
فروع: ---- ۲۴۹
الأوّل:لو وكّل محلّ محلّا فى التزويج،فعقد له الوكيل بعد إحرام الموكّل، ---- ۲۴۹
الثانى:لو وكّل محرم محلّا فى التزويج،فعقد الوكيل،نظر،فإن كان العقد وقع ---- ۲۴۹
الثالث:إذا اتّفق الزوجان على أنّ العقد وقع فى حال الإحرام،بطل ---- ۲۵۰
الرابع:لو أشكل الأمر فلم يعلم هل وقع العقد فى حال الإحرام أو الإحلال، ---- ۲۵۱
الخامس:لو شهد و هو محرم،فعل حراما و صحّ العقد ---- ۲۵۱
السادس:كما يحرم عليه الشهاده بالعقد حال إحرامه يحرم عليه إقامتها فى ---- ۲۵۱
السابع:إذا وطئ العاقد فى حال الإحرام،لزمه المهر ---- ۲۵۱
مسأله:و لا بأس أن يراجع امرأته و هو محرم ---- ۲۵۳
مسأله:و يجوز له شراء الإماء حال الإحرام،لكن لا يقربهنّ إجماعا ---- ۲۵۴
مسأله:و كما يحرم وطء النساء قبلا حال الإحرام،فكذا يحرم دبرا إجماعا ---- ۲۵۴
فروع: ---- ۲۵۶
الأوّل:لو نظر إليها من غير شهوه و أمنى،لم يكن عليه شىء،و إن كان بشهوه ---- ۲۵۶
الثانى:لو حملها بشهوه فأمنى أو لم يمن،وجب عليه دم شاه ---- ۲۵۷
الثالث:لا يحرم للمحرم أن يقبّل أمّه ---- ۲۵۷
الرابع:كلّ موضع حكمنا فيه ببطلان العقد،فإنّه يفرّق بين الرجل و المرأه فيه ---- ۲۵۸
الصنف الخامس عشر ---- ۲۵۹

مسأله:یحرم علی المحرم الفسوق،و هو الکذب ----- ۲۵۹
مسأله:و یحرم علیه الجدال،و هو قول الرجل لغیره:لا و اللّه و بلی و اللّه ----- ۲۶۰
البحث الثانی ----- ۲۶۳
اشاره ----- ۲۶۳
مسأله:قد بیّنّا أنّه یجوز للمحرم أن یلبس الهمیان ----- ۲۶۳
مسأله:و یجوز للمحرم أن یلبس السلاح عند الحاجه إلیه و الضروره إجماعا ----- ۲۶۴
مسأله:یکره للمحرم النوم علی الفرش المصبوغه و لیس بحرام ----- ۲۶۵
مسأله:قال الشیخ-رحمه اللّه-:یکره للمحرم أن یلبّی من دعاه،بل یجیب ----- ۲۶۶
مسأله:لا بأس أن یؤدّب الرجل عبده عند حاجته إلی ذلک و هو محرم ----- ۲۶۶
مسأله:قد بیّنّا أنّ المحرم إذا مات،غسّل و حنّط و کفّن،کالحلال ----- ۲۶۶
مسأله:إذا قتل المحرم حیوانا و شکّ فی أنّه صید أو لا،لم یکن علیه شیء ----- ۲۶۸
مسأله:لا بأس أن یکون مع المحرم لحم الصید إذا لم یأکله ----- ۲۶۸
مسأله:و یجوز إخراج الفهد من الحرم ----- ۲۶۹
مسأله:و لا بأس بإخراج ماء زمزم،بل یستحبّ للتبرّک به ----- ۲۷۰
الفصل الثانی ----- ۲۷۲
اشاره ----- ۲۷۲
البحثالأوّل:ما یجب فی لبس المخیط ----- ۲۷۲
مسأله:من لبس ثوبا لا یحلّ له لبسه،وجب علیه الفدیه دم شاه ----- ۲۷۲
مسأله:و لا فرق فی وجوب الدم بین قلیل اللبس و کثیره ----- ۲۷۳
مسأله:و الاستدامه فی اللبس کالابتداء به ----- ۲۷۴
فروع: ----- ۲۷۴
الأوّل:لو لبس مع الذکر،وجبت الفدیه بنفس الفعل ----- ۲۷۴
الثانی:لو نزعه من رأسه،فعل حراما،و هل تجب به الفدیه؟ ----- ۲۷۵
الثالث:لو لبس ثیابا کثیره دفعه واحده،وجب علیه فداء واحد ----- ۲۷۵
الرابع:لو احتاج إلی اللبس فلبس،وجب علیه الفدیه ----- ۲۷۶
الخامس:لو لبس قمیصا و عمامه و خفّین و سراویل،وجب علیه لکلّ واحد ----- ۲۷۶

السادس:إذا لبس ثمّ صبر ساعه ثمّ لبس شيئا آخر ثمّ لبس بعد ساعه أخرى ---- ۲۷۶
مسأله:لو لبس ناسيا أو جاهلا،ثمّ ذكر أو علم فنزع،لم يكن عليه فديه ---- ۲۷۷
فرع: ---- ۲۷۹
مسأله:و لو اضطرّ المحرم إلى لبس المخيط لاتّقاء الحرّ أو البرد،لبس و عليه ---- ۲۷۹
البحث الثانى ---- ۲۸۰
اشاره ---- ۲۸۰
مسأله:أجمع فقهاء الأمصار كافّه على أنّ المحرم إذا تطيّب عامدا،وجب ---- ۲۸۰
مسأله:و الكفّاره تتعلّق باستعمال الطيب،سواء طيّب عضوا كاملا أو بعضه، ---- ۲۸۱
مسأله:و لا فرق بين الابتداء و الاستدامه فى وجوب الكفّاره ---- ۲۸۲
فروع: ---- ۲۸۲
الأوّل:إذا تطيّب عامدا،وجب عليه غسل الطيب عنه ---- ۲۸۲
الثانى:لو لم يجد ماء يغسله به و وجد ترابا،فمسحه به أو بشىء من ---- ۲۸۳
الثالث:لو لم يكن معه من الماء ما يكفيه لطهارته و غسل الطيب،قدّم غسل ---- ۲۸۳
الرابع:يجوز له شراء الطيب و لا يشمّه ---- ۲۸۳
مسأله:و إنّما تجب الفديه باستعمال الطيب عمدا ---- ۲۸۳
البحث الثالث ---- ۲۸۷
اشاره ---- ۲۸۷
مسأله:قد بيّنّا أنّه يحرم على المحرم استعمال الأدهان الطيّبه حال الإحرام ---- ۲۸۷
البحث الرابع ---- ۲۸۹
اشاره ---- ۲۸۹
مسأله:من غطّى رأسه و هو محرم،وجب عليه دم شاه،و لا نعلم فيه خلافا ---- ۲۸۹
مسأله:و لو فعل ذلک للحاجه أو الضروره،وجب عليه الفداء ---- ۲۹۰
البحث الخامس ---- ۲۹۱
اشاره ---- ۲۹۱
مسأله:أجمع علماء الأمصار كافّه على وجوب الفديه على المحرم إذا حلق ---- ۲۹۱
مسأله:و الفديه تتعلّق بمن حلق رأسه،سواء كان لأذى أو لغير أذى ---- ۲۹۲

مسأله:و الكفّاره هی أحد الثلاثه:إمّا الصیام،أو الصدقه،أو الدم مخیّرا فیها ---- ۲۹۴
فروع: ---- ۲۹۵
الأوّل:یجزئ البرّ و الشعیر و الزبیب فی الفدیه ---- ۲۹۵
الثانی:المشهور:أنّ الإطعام الذی هو أحد هذه الثلاثه إنّما هو علی ستّه ---- ۲۹۵
الثالث:الصوم الذی هو أحد الثلاثه إنّما هو صوم ثلاثه أیّام،و لا تجب ---- ۲۹۷
الرابع:الفدیه تجب بما یطلق علیه اسم حلق الرأس ---- ۲۹۸
مسأله:لا فرق بین شعر الرأس و بین شعر سائر البدن فی وجوب الفدیه ---- ۲۹۸
مسأله:إذا نتف إبطیه جمیعا،وجب علیه دم شاه ---- ۲۹۹
مسأله:لو مسّ رأسه أو لحیته فسقط منهما شیء من الشعر،أطعم کفّا من ---- ۳۰۰
مسأله:اختلف قول الشیخ-رحمه اللّه-فی المحرم،هل له أن یحلق رأس ---- ۳۰۲
فروع: ---- ۳۰۳
الأوّل:لو قلع جلده علیها شعر،لم یکن علیه ضمان ---- ۳۰۳
الثانی:لو خلّل شعره فسقطت شعره،فإن کانت میته،فالوجه:أنّه لا فدیه ---- ۳۰۳
الثالث:من یرید حلق رأسه لأذی،فإنّه یباح له ذلک ---- ۳۰۳
الرابع:قد بیّنّا أنّ الصدقه علی ستّه مساکین ---- ۳۰۴
الخامس:روی ابن بابویه-فی الصحیح-عن عبد اللّه بن سنان،عن ---- ۳۰۴
البحث السادس ---- ۳۰۶
اشاره ---- ۳۰۶
مسأله:أجمع فقهاء الأمصار کافّه علی أنّ المحرم ممنوع من قصّ أظفاره ---- ۳۰۶
مسأله:و فی الظفر الواحد مدّ من طعام ---- ۳۰۷
مسأله:و فی الظفرین مدّان ---- ۳۰۸
فروع: ---- ۳۱۱
الأوّل:الکفّاره:إنّما تجب علی من قلّم أظفاره عامدا ---- ۳۱۱
الثانی:لو قصّ بعض الظفر،وجب علیه ما یجب فی جمیعه ---- ۳۱۲
الثالث:لو قصّ أظافیر یدیه و رجلیه معا،فإن اتّحد المجلس،وجب دم ---- ۳۱۲
الرابع:من أفتی غیره بتقلیم ظفره فقلّمه فأدماه،وجب علی المفتی دم شاه ---- ۳۱۲

البحث السابع ----- ۳۱۴
اشاره ----- ۳۱۴
مسأله:و یجب برمی القمله عن جسد المحرم أو قتلها کفّ من طعام ----- ۳۱۴
البحث الثامن ----- ۳۱۷
اشاره ----- ۳۱۷
مسأله:یحرم قطع شجره الحرم فی قول أهل العلم کافّه ----- ۳۱۷
البحث التاسع ----- ۳۲۰
اشاره ----- ۳۲۰
و فیه مطالب: ----- ۳۲۰
المطلبالأوّل:فی وجوب الجزاء ----- ۳۲۰
مسأله:أجمع علماء الأمصار علی وجوب الجزاء علی قتل الصید للمحرم. ----- ۳۲۱
مسأله:و لا خلاف فی وجوب الکفّاره بالصید علی الناسی ----- ۳۲۱
مسأله:و لو تکرّر الصید،فإن کان المحرم ناسیا،تکرّرت الکفّاره إجماعا ----- ۳۲۳
مسأله:و یجب الجزاء علی القاتل للضروره ----- ۳۲۷
مسأله:إذا صال علیه صید فلم یقدر علی دفعه إلّا بقتله،ساغ له قتله إجماعا ----- ۳۲۸
مسأله:لو خلّص صیدا من سبع أو شبکه،أو أخذه لیخلّص من رجله خیطا ----- ۳۲۹
مسأله:إذا قتل المحرم صیدا مملوکا لغیره،لزمه الجزاء للّه تعالی،و القیمه ----- ۳۲۹
مسأله:الجزاء واجب علی المحرم ----- ۳۳۱
المطلب الثانی ----- ۳۳۲
القسم الأوّل ----- ۳۳۲
البحثالأوّل:فی ما یجب بقتل النعامه ----- ۳۳۲
مسأله:دابّه الصید تضمن بمثلها من النعم فی قول أکثر أهل العلم ----- ۳۳۲
مسأله:ما ثبت فیه نصّ مقدّر،اتّبع ----- ۳۳۴
مسأله:و قد ثبت أنّ جماعه من الصحابه حکموا فی النعامه ببدنه ----- ۳۳۴
مسأله:و لو لم یجد البدنه،قوّم البدنه،و فضّ ثمنها علی البرّ ----- ۳۳۶
مسأله:و لو لم یجد الإطعام،قوّم الجزور بدراهم و الدراهم بطعام علی ما ----- ۳۳۷

مسأله:و اختلف علماؤنا فی کفّاره جزاء الصید ---- ۳۳۸
مسأله:و لو زاد قیمه الفداء علی إطعام ستّین مسکینا لکلّ مسکین نصف ---- ۳۴۱
فرع: ---- ۳۴۲
مسأله:و لو عجز عن الأصناف الثلاثه فی البدنه و إطعام ستّین و صیام ---- ۳۴۲
مسأله:و فی فراخ النعامه قولان لعلمائنا: ---- ۳۴۳
البحث الثانی ---- ۳۴۵
مسأله:یجب فی حمار الوحش بقره ---- ۳۴۵
مسأله:و فی بقره الوحش بقره ---- ۳۴۶
مسأله:و لو لم یجد البقره فی جزاء حمار الوحش و بقرته،قوّم ثمنها بدراهم ---- ۳۴۷
مسأله:و لو لم یتمکّن من الإطعام،صام ثلاثین یوما ---- ۳۴۸
مسأله:و الخلاف فی هذه الأصناف الثلاثه من کونها مرتّبه أو مخیّره کما ---- ۳۴۹
البحث الثالث ---- ۳۵۱
مسأله:و فی الظبی شاه ---- ۳۵۱
مسأله:فإن عجز عن الشاه،قوّم ثمنها دراهم و فضّه علی البرّ،و أطعم عشره ---- ۳۵۲
مسأله:و لو عجز عن الإطعام،صام عن کلّ نصف صاع یوما ---- ۳۵۳
مسأله:و الخلاف هنا فی ترتیب هذه الأصناف الثلاثه أو تخییرها،کالخلاف ---- ۳۵۳
مسأله:و فی الثعلب شاه ---- ۳۵۴
مسأله:و فی الأرنب شاه ---- ۳۵۵
البحث الرابع ---- ۳۵۷
مسأله:إذا کسر المحرم بیضه نعامه،فإن کان قد تحرّک فیه الفرخ،کان علیه ---- ۳۵۷
مسأله:و الاعتبار فی العدد بالإناث،فیجب لکلّ بیضه أنثی ---- ۳۶۰
مسأله:و لا فرق بین أن یکسره بنفسه أو بدابّته ---- ۳۶۰
مسأله:و لو لم یتمکّن من الإبل،کان علیه عن کلّ بیضه شاه ---- ۳۶۱
فروع: ---- ۳۶۱
الأوّل:لو کسر بیضه فیها فرخ میّت،لم یکن علیه شیء ---- ۳۶۱
الثانی:لو باض الطیر علی فراش محرم،فنقله إلی موضعه فنفر الطیر ---- ۳۶۲

الثالث:لو كسر بيضه فخرج منها فرخ حيّ و عاش،لم يكن عليه شيء ---- ۳۶۲
البحث الخامس ---- ۳۶۳
مسأله:إذا كسر المحرم بيضه من بيض القطاه أو القبج،فإن كان قد تحرّک فيه ---- ۳۶۳
مسأله:و لو لم يتمكّن من الإرسال،قال الشيخ-رحمه اللّه-:كان حكمه[حكم بيض النعام ---- ۳۶۴
القسم الثانى ---- ۳۶۶
و مباحثه اثنان: ---- ۳۶۶
البحثالأوّل ---- ۳۶۶
مسأله:و الشاه تجب بقتل المحرم للحمامه ---- ۳۶۸
فرع: ---- ۳۶۹
آخر: ---- ۳۶۹
مسأله:و لو كان القاتل للحمام محرما فى الحرم،وجب عليه الجزاء و القيمه ---- ۳۷۰
مسأله:و لو قتل فرخا من فراخ الحمام،وجب عليه حمل قد فطم و رعى ---- ۳۷۰
مسأله:و لو قتل الفرخ محلّ فى الحرم،كان عليه نصف درهم ---- ۳۷۱
مسأله:و إذا كسر المحرم بيض الحمام و لم يكن قد تحرّک فيه الفرخ،وجب ---- ۳۷۲
مسأله:و لا فرق بين الحمام الحرم و الأهلىّ فى القيمه إذا قتل فى الحرم ---- ۳۷۴
البحث الثانى ---- ۳۷۶
مسأله:فى كلّ واحد من القطا و الحجل و الدرّاج حمل قد فطم و رعى من ---- ۳۷۶
مسأله:و فى العصفور و الصعوه و القبّره و ما أشبهها مدّ من طعام ---- ۳۷۷
مسأله:من قتل زنبورا خطأ،لم يكن عليه شيء ---- ۳۷۸
مسأله:من قتل جراده و هو محرم،كان عليه كفّ من طعام أو تمره ---- ۳۷۹
مسأله:و لو كان الجراد فى طريقه و لم يتمكّن من التحرّز عن قتله،لم يكن ---- ۳۸۰
مسأله:و فى كلّ واحد من الضبّ و القنفذ و اليربوع جدى ---- ۳۸۱
المطلب الثالث ---- ۳۸۳
مسأله:قد بيّنّا فيما تقدّم مقادير كفّارات الصيد فيما له تقدير شرعىّ ---- ۳۸۳
مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:فى البطّ و الوزّ و الكركىّ شاه ---- ۳۸۴
مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:من قتل عظايه،كان عليه كفّ من طعام ---- ۳۸۵

مسأله:و یضمن الکبیر من ذوات الأمثال بکبیر،و الصغیر بصغیر ---- ۳۸۵
مسأله:و یضمن الصحیح بصحیح إجماعا،و المعیب بمعیب،و إن ضمنه ---- ۳۸۶
مسأله:لو قتل ماخضا ،ضمنها بماخض مثلها ---- ۳۸۷
مسأله:لو أصاب صیدا حاملا فألقت جنینا،فإن خرج حیّا و ماتا معا،لزمه ---- ۳۸۸
المطلب الرابع ---- ۳۸۹
الأوّل:المباشره: ---- ۳۸۹
مسأله:حکم البیض حکم الصید فی تحریم الأکل إجماعا ---- ۳۹۰
مسأله:لو اشتری محلّ لمحرم بیض نعام و أکله المحرم،کان علی المحرم عن ---- ۳۹۱
مسأله:لو أتلف جزءا من الصید،ضمنه ---- ۳۹۲
مسأله:و لو نتف ریشه من حمام الحرم،وجب علیه أن یتصدّق بصدقه ---- ۳۹۳
مسأله:إذا جرح الصید،ضمن الجرح علی قدره،و هو قول العلماء ---- ۳۹۴
فروع: ---- ۳۹۶
الأوّل:لو جرح الصید فاندمل و صار غیر ممتنع،فالوجه:الأرش. ---- ۳۹۶
الثانی:لو جرحه فغاب عن عینه و لم یعلم حاله،وجب علیه ضمانه أجمع. ---- ۳۹۶
الثالث:إذا رآه میّتا و لم یعلم أمات من الجنایه أو من غیرها،ضمنه. ---- ۳۹۷
الرابع:لو اشترک جماعه فی قتل صید،وجب علی کلّ واحد منهم فداء کامل. ---- ۳۹۷
فروع: ---- ۴۰۰
الأوّل:لو کان شریک المحرم حلالا أو تبعا و کان القتل فی الحلّ،فلا شیء ---- ۴۰۰
الثانی:لو أصابه الحلال أوّلا،ثمّ أصابه الحرام،فقد بیّنّا أنّ المحلّ لا شیء ---- ۴۰۰
الثالث:لو اشترک الحرام و الحلال فی قتل صید حرمیّ،وجب علی المحلّ ---- ۴۰۱
الرابع:لو رمی اثنان صیدا فقتله أحدهما و أخطأ الآخر،کان علی کلّ واحد ---- ۴۰۱
الخامس:لو قتله واحد و أکله جماعه،کان علی کلّ واحد منهم فداء کامل ---- ۴۰۲
مسأله:لو ضرب بطیر علی الأرض فقتله،کان علیه دم و قیمتان:قیمه للحرم، ---- ۴۰۲
مسأله:لو شرب لبن ظبیه،کان علیه الجزاء و قیمه اللبن ---- ۴۰۳
مسأله:إذا جرح الصید فجاء آخر فقتله،قال الشیخ-رحمه اللّه-:لزم کلّ ---- ۴۰۳
فرع: ---- ۴۰۴

السبب الثانی:التسبیب. ---- ۴۰۴
مسأله:من کان معه صید فأحرم،زال ملکه عنه إذا کان حاضرا معه،و وجب ---- ۴۰۴
فرع: ---- ۴۰۷
مسأله:و لو کان الصید فی منزله،لم یزل ملکه عنه ---- ۴۰۷
مسأله:و لا ینتقل الصید إلی الحرم بابتیاع و لا هبه و لا غیرهما من أسباب ---- ۴۰۸
مسأله:إذا أمسک المحرم صیدا فذبحه محرم آخر،کان علی کلّ واحد منهما ---- ۴۱۰
مسأله:و لو أغلق بابا علی حمام من الحرم و فراخ و بیض،فإن هلکت ---- ۴۱۰
فروع: ---- ۴۱۱
الأوّل:لو أرسلها بعد الإغلاق سلیمه،فالوجه:عدم الضمان ---- ۴۱۱
الثانی:لو کان الإغلاق من المحرم فی الحرم،وجب علیه الجزاء و القیمه ---- ۴۱۲
الثالث:لو أغلق علی غیر الحمام من أنواع الصیود،ضمن إذا تلفت ---- ۴۱۲
مسأله:لو نفّر حمام الحرم،فإن رجع،وجب علیه دم شاه،و إن لم یرجع، ---- ۴۱۲
مسأله:إذا أوقد جماعه نارا فوقع فیها طائر،فإن کان قصدهم ذلک،وجب ---- ۴۱۲
مسأله:قد بیّنّا أنّ الجزاء یجب فی الصید،سواء قتله المحرم عمدا أو خطأ أو ---- ۴۱۴
مسأله:إذا وطئ بعیره أو دابّته صیدا فقتله،ضمنه ---- ۴۱۵
فروع: ---- ۴۱۵
الأوّل:إذا کان راکبا علیها سائرا،کان علیه ضمان ما تجنیه بیدیها و فمها ---- ۴۱۵
الثانی:لو انفلتت فأتلفت صیدا،لم یضمنه ---- ۴۱۶
الثالث:لو نصب المحرم شبکه أو حفر بئرا فوقع فیها صید،ضمنه ---- ۴۱۶
الرابع:لو نصب شبکه قبل إحرامه فوقع فیها صید بعد إحرامه،لم یضمنه ---- ۴۱۶
الخامس:لو جرح صیدا فتحامل فوقع فی شیء تلف به،ضمنه ---- ۴۱۶
السادس:إذا نتف المحرم ریش طیر أو جرحه ---- ۴۱۷
السابع:لو أمسک صیدا له طفل فتلف بإمساکه،ضمن ---- ۴۱۸
الثامن:لو أغری المحرم کلبا علی صید فقتله ضمنه ---- ۴۱۸
التاسع:لو نفّر صیدا فهلک بمصادمه شیء،أو أخذه جارح،ضمنه ---- ۴۱۸
العاشر:لو أمر المحرم عبده المحلّ بقتل الصید،فقتله،فعلی السیّد الفداء ---- ۴۱۸

المطلب الخامس ---- ۴۲۱
مسأله:قد بيّنّا أنّ الصيد إذا كان مثليّا،تخيّر القاتل بين أن يخرج مثله من ---- ۴۲۱
مسأله:إذا اختار المثل أو قلنا بوجوبه عنه ،ذبحه و تصدّق به على مساكين ---- ۴۲۲
مسأله:و لو اختار الإطعام،قوّم المثل من النعم لا الصيد عندنا على ما مضى ---- ۴۲۶
مسأله:و لو اختار الصيام،صام عن كلّ نصف صاع يوما ---- ۴۲۷
مسأله:ما لا مثل له من الصيد،يتخيّر قاتله بين أن يشترى بقيمته طعاما ---- ۴۲۷
مسأله:قد بيّنّا أنّه يحرم على المحلّ فى الحرم من الصيد ما يحرم على ---- ۴۲۸
مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:و إنّما يتضاعف من الجزاء ما كان دون ---- ۴۲۹
مسأله:و لو كان الصيد لا دم فيه و قتله محلّ فى الحرم أو محرم فى الحلّ، ---- ۴۲۹
فرع: ---- ۴۳۰
مسأله:كلّ من وجب عليه بدنه فى كفّاره الصيد و لم يجد،أطعم ستّين ---- ۴۳۰
مسأله:منع الشيخ-رحمه اللّه-صيد حمام الحرم ---- ۴۳۰
مسأله:لو قتل المحرم حيوانا و شكّ فى أنّه صيد،لم يضمنه ---- ۴۳۱
مسأله:لو اقتتل نفسان فى الحرم،كان على كلّ واحد منهما دم ---- ۴۳۱
مسأله:لا بأس أن يكون مع المحرم لحم الصيد إذا لم يأكله و يبقيه إلى وقت ---- ۴۳۲
مسأله:قد بيّنّا أنّ الجماعه المحرمين إذا اشتركوا فى قتل صيد،كان على كلّ ---- ۴۳۲
مسأله:قد بيّنّا أنّه إذا أراد التقويم للجزاء،وجب أن يقوّم عدلان ---- ۴۳۲
مسأله:يجوز فى إطعام الفديه،التمليک و الإباحه ---- ۴۳۵
مسأله:المحرم إذا قتل صيدا،فأخذه محرم آخر،فعلى كلّ واحد منهما جزاء ---- ۴۳۵
فرع: ---- ۴۳۶
البحث العاشر ---- ۴۳۸
اشاره ---- ۴۳۸
مسأله:من وطئ امرأته و هو محرم عالما بالتحريم عامدا قبل الوقوف ---- ۴۳۸
مسأله:و لو جامع بعد الوقوف بالموقفين،صحّ حجّه و لم يفسد ---- ۴۴۰
مسأله:و لو وطئ بعد الوقوف بعرفه قبل الوقوف بالمزدلفه،فسد حجّه أيضا ---- ۴۴۲
مسأله:و يجب على من وطئ قبل الوقوف بالموقفين بدنه ---- ۴۴۴

مسأله:و يجب عليه إتمام حجّه الفاسد ---- ۴۴۵
مسأله:و يجب عليه القضاء فى السنه المقبله ---- ۴۴۶
مسأله:و يجب على المرأه أيضا مثل ذلک ---- ۴۴۷
فروع: ---- ۴۴۹
الأوّل:لو كانت المرأه محلّه،لم يتعلّق بها شىء ---- ۴۴۹
الثانى:لو أكرهها-و هى محرمه-على الجماع وجب عليه بدنتان ---- ۴۴۹
الثالث:إذا كانت مطاوعه،وجب عليها قضاء الحجّ ---- ۴۵۰
مسأله:و يجب عليهما أن يفترقا فى القضاء إذا بلغا المكان الذى وطئها ---- ۴۵۰
مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:الحجّه الأولى هى حجّه الإسلام،و الثانيه ---- ۴۵۲
مسأله:قد بيّنّا أنّه ينبغى أن يفرّق بينهما فى القضاء من المكان الذى أحدثا ---- ۴۵۳
مسأله:لو وطئ ناسيا أو جاهلا بالتحريم،لم يفسد حجّه و لا شىء عليه ---- ۴۵۴
فرع: ---- ۴۵۶
مسأله:و لا فرق بين الوطء فى القبل و الدبر من المرأه و الغلام ---- ۴۵۷
مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:من أصحابنا من قال:إتيان البهيمه و اللواط ---- ۴۵۸
مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-فى النهايه و المبسوط:إذا عبث بذكره فأمنى، ---- ۴۵۹
مسأله:لو وطئ فيما دون الفرج،وجب عليه بدنه و لا يفسد حجّه ---- ۴۶۰
فرعان: ---- ۴۶۲
الأوّل:البدنه لا ريب فى وجوبها مع الإنزال ---- ۴۶۲
الثانى:حكم المرأه حكم الرجل فى هذا إذا كانت ذات شهوه و أنزلت ---- ۴۶۲
مسأله:و لو وطئ قبل التلبيه أو الإشعار أو التقليد،لم يكن عليه شىء ---- ۴۶۲
مسأله:لو كرّر الوطء و هو محرم،وجب عليه بكلّ وطء كفّاره ---- ۴۶۳
مسأله:و لو جامع قبل طواف الزياره،وجب عليه جزور إن كان غنيّا،فإن لم ---- ۴۶۵
مسأله:و لو جامع بعد أن طاف من طواف الزياره شيئا،وجب عليه الكفّاره: ---- ۴۶۶
مسأله:و لو جامع قبل طواف النساء،وجب عليه بدنه أيضا ---- ۴۶۹
مسأله:و إنّما تجب عليه البدنه فى الجماع قبل طواف الزياره و قبل طواف ---- ۴۷۰
مسأله:و لو جامع بعد أن طاف من طواف النساء شيئا ---- ۴۷۰

مسأله:و لا فرق فی الوطء بین أن یطأ فی إحرام حجّ واجب أو مندوب ---- ۴۷۲
مسأله:و کذا لا فرق بین أن یطأ امرأته الحرّه،أو جاریته المحرمه أو المحلّه ---- ۴۷۲
مسأله:و لو وطئ أمته و هو محلّ و هی محرمه،فإن کان إحرامها بغیر إذنه، ---- ۴۷۳
فروع: ---- ۴۷۴
الأوّل:لو کان هو محرما و هی محرمه بإذنه أو بغیر إذنه،وجبت علیه الکفّاره ---- ۴۷۴
الثانی:لو کان هو محلّا و هی محرمه بإذنه،وجبت علیه البدنه لا غیر ---- ۴۷۴
الثالث:لو حجّت زوجته الحرّه تطوّعا،فإن کان بغیر إذنه،لم ینعقد إحرامها ---- ۴۷۴
الرابع:لو زنی بامرأه،تعلّق به من الأحکام ما یتعلّق بالوطء الصحیح ---- ۴۷۴
مسأله:قال الشیخ-رحمه اللّه-:من وجب علیه دم بدنه فی إفساد الحجّ ---- ۴۷۴
مسأله:و لو وطئ فی العمره قبل السعی،فسدت عمرته و وجبت علیه بدنه ---- ۴۷۶
مسأله:و البدنه و الإفساد یتعلّقان بالوطء فی إحرام العمره قبل السعی ---- ۴۷۸
مسأله:القارن عندنا هو الذی یسوق إلی إحرامه هدیا ---- ۴۷۸
مسأله:و إذا قضی الحاجّ أو المعتمر،فعلیه فی قضاء الحجّ،الإحرام من ---- ۴۷۹
مسأله:إذا أفسد حجّه بالوطء قبل الوقوف بالموقفین،وجب علیه بدنه ---- ۴۸۱
مسأله:قد بیّنّا أنّه لا یجوز للمحرم أن یعقد لمحرم علی امرأه ---- ۴۸۲
مسأله:و لو نظر إلی غیر أهله فأمنی،لم یفسد حجّه،و وجب علیه بدنه، ---- ۴۸۲
فروع: ---- ۴۸۵
الأوّل:لو کرّر النظر حتّی أمذی،لم یجب علیه شیء ---- ۴۸۵
الثانی:لو کرّر النظر و لم یقترن به مذی و لا منیّ،لم یکن علیه شیء ---- ۴۸۵
الثالث:لو فکّر فأنزل،لم یکن علیه شیء ---- ۴۸۵
الرابع:لو لم یجد البدنه،کان علیه بقره،فإن لم یجد،کان علیه شاه ---- ۴۸۵
مسأله:و لو نظر إلی أهله،فإن تجرّد عن الشهوه،لم یکن علیه شیء ---- ۴۸۷
مسأله:و لو مسّ امرأته،فإمّا أن یکون بشهوه أو بغیر شهوه،فإن مسّها ---- ۴۸۸
مسأله:و لو قبّل امرأته،فإن کان بشهوه،کان علیه جزور،و إن کان بغیر ---- ۴۹۰
مسأله:و لا بأس أن یقبّل المحرم أمّه حال الإحرام ---- ۴۹۲
مسأله:من لاعب امرأته و هو محرم فأمنی،کان علیه بدنه ---- ۴۹۲

مسأله:و لو سمع كلام امرأه أو استمع على من يجامع من غير رؤيه لهما ---- ۴۹۲
مسأله:قال المفيد-رحمه اللّه-:من قبّل امرأته و هو محرم،فعليه بدنه ---- ۴۹۳
مسأله:قد بيّنّا أنّه إذا أفسد حجّه،وجب عليه إتمام الفاسد ---- ۴۹۴
فرع: ---- ۴۹۵
آخر: ---- ۴۹۶
البحث الحادى عشر ---- ۴۹۷
اشاره ---- ۴۹۷
مسأله:من جادل مرّه أو مرّتين صادقا و هو محرم،لم يكن عليه شىء من ---- ۴۹۷
مسأله:و لو جادل مرّه كاذبا،كان عليه شاه فإن جادل مرّتين،كان عليه بقره ---- ۴۹۸
مسأله:و الكفّاره إنّما تجب لو فعل ذلک عمدا ---- ۴۹۹
مسأله:و الفسوق:هو الكذب على ما قلناه أوّلا ،و لا شىء فيه ---- ۵۰۰
فصل: ---- ۵۰۱
فصل: ---- ۵۰۱
فصل: ---- ۵۰۲
الفهارس ---- ۵۰۳
الفهارس العامّه ---- ۵۰۳
فهرس الآيات الكريمه ---- ۵۰۵
«حرف الألف» ---- ۵۰۵
«حرف التاء» ---- ۵۰۵
«حرف الثاء» ---- ۵۰۵
«حرف الحاء» ---- ۵۰۵
«حرف الذال» ---- ۵۰۵
«حرف الفاء» ---- ۵۰۶
«حرف اللام» ---- ۵۰۶
«حرف الميم» ---- ۵۰۸
«حرف الهاء» ---- ۵۰۸

«حرف الواو» ---- ٥٠٨
«حرف الياء» ---- ٥٠٩
فهرس الأحاديث ---- ٥١٠
«حرف الألف» ---- ٥١٠
«حرف الباء» ---- ٥٢٣
«حرف التاء» ---- ٥٢٣
«حرف الثاء» ---- ٥٢٥
«حرف الجيم» ---- ٥٢٥
«حرف الحاء» ---- ٥٢٥
«حرف الخاء» ---- ٥٢٦
«حرف الدال» ---- ٥٢٦
«حرف الذال» ---- ٥٢٦
«حرف الراء» ---- ٥٢٦
«حرف السين» ---- ٥٢٧
«حرف الشين» ---- ٥٢٧
«حرف الصاد» ---- ٥٢٧
«حرف الطاء» ---- ٥٢٧
«حرف الظاء» ---- ٥٢٧
«حرف العين» ---- ٥٢٨
«حرف الفاء» ---- ٥٣٤
«حرف القاف» ---- ٥٣٩
«حرف الكاف» ---- ٥٤٠
«حرف اللام» ---- ٥٤٢
«حرف الميم» ---- ٥٥٤
«حرف النون» ---- ٥٦٠
«حرف الهاء» ---- ٥٦٢

«حرف الواو» ---- ۵۶۴
«حرف الياء» ---- ۵۷۰
فهرس الأماكن و البلدان ---- ۵۷۵
«حرف الألف» ---- ۵۷۵
«حرف الباء» ---- ۵۷۵
«حرف التاء» ---- ۵۷۵
«حرف الثاء» ---- ۵۷۵
«حرف الجيم» ---- ۵۷۵
«حرف الحاء» ---- ۵۷۵
«حرف الدال» ---- ۵۷۵
«حرف الزاى» ---- ۵۷۷
«حرف السين» ---- ۵۷۷
«حرف الصاد» ---- ۵۷۷
«حرف الطاء» ---- ۵۷۷
«حرف الظاء» ---- ۵۷۷
«حرف العين» ---- ۵۷۷
«حرف القاف» ---- ۵۷۷
«حرف الكاف» ---- ۵۷۸
«حرف الميم» ---- ۵۷۸
«حرف الواو» ---- ۵۷۹
«حرف الياء» ---- ۵۷۹
فهرس الطوائف و القبائل و الفرق ---- ۵۸۰
«حرف الألف» ---- ۵۸۰
«حرف التاء» ---- ۵۸۲
«حرف الجيم» ---- ۵۸۲
«حرف الخاء» ---- ۵۸۲

«حرف الشين» ---- ٥٨٢
«حرف الصاد» ---- ٥٨٢
«حرف العين» ---- ٥٨٢
«حرف الفاء» ---- ٥٨٣
«حرف الكاف» ---- ٥٨٣
«حرف الميم» ---- ٥٨٣
«حرف الواو» ---- ٥٨٤
فهرس الكتب ---- ٥٨٥
«حرف الألف» ---- ٥٨٥
«حرف التاء» ---- ٥٨٥
«حرف الخاء» ---- ٥٨٥
«حرف الراء» ---- ٥٨٥
«حرف السين» ---- ٥٨٥
«حرف القاف» ---- ٥٨٥
«حرف الكاف» ---- ٥٨٥
«حرف الميم» ---- ٥٨٥
«حرف النون» ---- ٥٨٦
فهرس أسماء المعصومين عليهم السّلام ---- ٥٨٧
«حرف الألف» ---- ٥٨٧
«حرف الباء» ---- ٥٨٨
«حرف الجيم» ---- ٥٨٨
«حرف الحاء» ---- ٥٨٨
«حرف الراء» ---- ٥٨٨
«حرف الصاد» ---- ٥٨٨
«حرف العين» ---- ٥٩٠
«حرف الفاء» ---- ٥٩٠

«حرف الميم» ---- ٥٩٠
«حرف النون» ---- ٥٩٠
فهرس الأعلام ---- ٥٩١
«حرف الألف» ---- ٥٩١
«حرف الباء» ---- ٥٩٨
«حرف الثاء» ---- ٥٩٨
«حرف الجيم» ---- ٥٩٩
«حرف الحاء» ---- ٥٩٩
«حرف الخاء» ---- ٦٠١
«حرف الدال» ---- ٦٠١
«حرف الذال» ---- ٦٠١
«حرف الراء» ---- ٦٠١
«حرف الزاى» ---- ٦٠٢
«حرف السين» ---- ٦٠٣
«حرف الشين» ---- ٦٠٤
«حرف الضاد» ---- ٦٠٥
«حرف الطاء» ---- ٦٠٥
«حرف العين» ---- ٦٠٧
«حرف الفاء» ---- ٦١٠
«حرف القاف» ---- ٦١٠
«حرف الكاف» ---- ٦١١
«حرف اللام» ---- ٦١١
«حرف الميم» ---- ٦١١
«حرف النون» ---- ٦١٤
«حرف الواو» ---- ٦١٥
«حرف الهاء» ---- ٦١٥

«حرف الياء» ---------- ۶۱۵
فهرس الموضوعات ---------- ۶۱۷
تعريف مركز ---------- ۶۷۰

منتهی المطلب فی تحقیق المذهب المجلد ۱۲

اشاره

سرشناسه:علامه حلی، حسن بن یوسف، ۶۴۸ - ۷۲۶ق.

عنوان و نام پدیدآور: منتهی المطلب فی تحقیق المذهب / للعلامه الحلی الحسن بن یوسف بن علی بن المطهر؛ تحقیق قسم الفقه فی مجمع البحوث الاسلامیه.

مشخصات نشر: مشهد : آستان قدس رضوی بنیاد پژوهش های اسلامی، ۱۴۱۴ق.= ۱۹۹۴م.= -۱۳۷۳

مشخصات ظاهری:۱۵ ج.

شابک:۱۹۰۰۰ ریال:ج.۷: ۹۶۴-۴۴۴-۲۹۳-۸

وضعیت فهرست نویسی:برون سپاری

یادداشت: عربی.

یادداشت:فهرستنویسی براساس جلد ششم.

یادداشت:ج.۷ (چاپ اول: ۱۴۲۱ق. = ۱۳۷۹).

یادداشت:کتابنامه به صورت زیرنویس.

یادداشت:نمایه.

موضوع:فقه جعفری -- قرن ۸ق.

موضوع:اسلام -- مسائل متفرقه

شناسه افزوده:مجمع البحوث الاسلامیه

رده بندی کنگره:BP۱۸۲/۳/ع۸م۸ ۱۳۷۳

رده بندی دیویی:۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی:۲۵۵۹۷۸۴

ص :۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

ص :٢

منتهى المطلب فى تحقيق المذهب

للعلامه الحلى الحسن بن يوسف بن على بن المطهر

تحقيق قسم الفقه فى مجمع البحوث الاسلاميه.

ص :۳

سرشناسه:علامه حلی، حسن بن یوسف، ۶۴۸ - ۷۲۶ق.

عنوان و نام پدیدآور: منتهی المطلب فی تحقیق المذهب / للعلامه الحلی الحسن بن یوسف بن علی بن المطهر؛ تحقیق قسم الفقه فی مجمع البحوث الاسلامیه.

مشخصات نشر: مشهد : آستان قدس رضوی بنیاد پژوهش های اسلامی، ۱۴۱۴ق.= ۱۹۹۴م.= -۱۳۷۳

مشخصات ظاهری:۱۵ ج.

شابک:۱۹۰۰۰ ریال:ج.۷: ۹۶۴-۴۴۴-۲۹۳-۸

وضعیت فهرست نویسی:برون سپاری

یادداشت: عربی.

یادداشت:فهرستنویسی براساس جلد ششم.

یادداشت:ج.۷ (چاپ اول: ۱۴۲۱ق. = ۱۳۷۹).

یادداشت:کتابنامه به صورت زیرنویس.

یادداشت:نمایه.

موضوع:فقه جعفری -- قرن ۸ق.

موضوع:اسلام -- مسائل متفرقه

شناسه افزوده:مجمع البحوث الاسلامیه

رده بندی کنگره:BP۱۸۲/۳/ع۸م۸ ۱۳۷۳

رده بندی دیویی:۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی:۲۵۵۹۷۸۴

ص :۴

تتمه كتاب الحج

المقصد الرابع

اشاره

فى تروك الإحرام و ما يجب من الكفّاره بفعل المحرم

و أحكام الحصر و الصدّ و الفوات

و فيه فصول:

ص:٧

الفصل الأوّل

اشاره

فی ما یجب علی المحرم اجتنابه و ما لا یجب

و فیه بحثان:

البحثالأوّل:فی ما یجب اجتنابه،و هو أصناف

الصنفالأوّل:لبس المخیط

مسأله:یحرم علی المحرم لبس المخیط من الثیاب إن کان رجلا،و لا نعلم

فیه خلافا

.

روی الجمهور عن ابن عمر،قال:نادی رجل فقال:یا رسول اللّه،ما یجتنب المحرم؟فقال:«لا یلبس قمیصا،و لا سراویل،و لا عمامه،و لا برنسا،و لا یلبس ثوبا مسّه ورس أو زعفران،و لیحرم أحدکم فی إزار و رداء و نعلین،فإن لم یجد نعلین فلیلبس خفّین،لیقطعهما حتّی یکونا إلی الکعبین» (۱).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا تلبس و أنت ترید الإحرام ثوبا تزرّه و لا تدرّعه،

۱- ۱صحیح البخاریّ ۲:۱۶۸،صحیح مسلم ۲:۸۳۴ الحدیث ۱۱۷۷،سنن الدارمیّ ۲:۳۲، [۱]الموطّأ ۱:۳۲۴ الحدیث ۸، [۲]سنن أبی داود ۲:۱۶۵ الحدیث ۱۸۲۳، [۳]سنن ابن ماجه ۲:۹۷۷ الحدیث ۲۹۲۹،سنن الترمذیّ ۳:۱۹۴ الحدیث ۸۳۳، [۴]سنن النسائیّ ۵:۱۳۱،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۳۰ الحدیث ۶۳،سنن البیهقیّ ۵:۴۹،کنز العمّال ۵:۳۳ الحدیث ۱۱۹۲۵،المعجم الکبیر للطبرانیّ ۱۲: ۲۱۳ الحدیث ۱۳۰۹۹.

و لا تلبس سراويل إلّا أن لا يكون لك إزار،و لا الخفّين إلّا أن لا يكون نعلان» (۱).

و لا خلاف فی ذلک،قال ابن عبد البرّ:لا يجوز لباس شیء من المخيط عند جميع أهل العلم،و أجمعوا على أنّ المراد بهذا:الذكور،دون النساء (۲).

إذا ثبت هذا:فإنّ النبیّ (۳)صلّى اللّه عليه و آله نصّ على تحريم القميص،فكان ما فی معناه محرّما من الجبّه و الدرّاعه و ما أشبهه،و نصّ على تحريم السراويل، فكان ما شابهه محرّما،كالتبّان (۴)و الران (۵)،و نصّ على تحريم البرنس،فكان ما ساواه كالقلنسوه مساويا له فی التحريم،و نصّ على تحريم الخفّين،فكان ما ساواه من الساعدين و القفّازين (۶)كذلک.

مسأله:و لا يجوز له لبس الخفّين،و لا ما يستر ظهر القدم اختيارا

،و يجوز اضطرارا،و لا نعلم فيه خلافا؛لما تقدّم فی حديث ابن عمر من جواز لبسهما إذا لم يجد النعلين (۷).

و من طريق الخاصّه:ما رواه ابن بابويه عن محمّد بن مسلم،عن أبی جعفر عليه السلام فی المحرم يلبس الخفّ إذا لم يكن له نعل؟قال:«نعم،و لكن يشقّ ظهر القدم» (۸).

۱- ۱التهذيب ۵:۶۹ الحديث ۲۲۷،الوسائل ۹:۱۱۴ الباب ۳۵ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) الاستذكار ۴:۱۴،المغنی ۳:۲۷۶،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۲۸۱.

۳- ۳) كثير من النسخ:فالنبیّ.

۴- ۴) التبّان-فعّال-:شبه السراويل.المصباح المنير:۷۲. [۲]

۵- ۵) الرّان:حذاء كالخفّ إلّا أنّه أطول منه و لا قدم له.أقرب الموارد ۱:۴۵۲.

۶- ۶) القفّاز:شیء تتّخذه نساء الأعراب و يحشى بقطن يغطّى كفّی المرأه و أصابعها.المصباح المنير: ۵۱۱.

۷- ۷) يراجع:ص ۹.

۸- ۸) الفقيه ۲:۲۱۸ الحديث ۹۹۷، [۳]الوسائل ۹:۱۳۵ الباب ۵۱ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۵. [۴]

إذا ثبت هذا:فإن لم يجد النعلين،شقّ الخفّين و جعلهما شمشكين و لبسهما.

و لو لم يجد إزارا،لم يجز له لبس القميص؛لأنّه لا يذهب منفعته بشقّه.و لأنّه يمكنه لبسه على صفته،كالمئزر،و له أن يعقد إزاره؛لأنّ ذلك صلاحيه،و به يثبت و لا يزول عنه،و لا يجوز له لبس القباء إجماعا،فإن لم يجد ثوبا،جاز له أن يلبس القباء مقلوبا و لا فديه عليه.و به قال الشافعيّ (۱)،و أحمد (۲).

و قال مالك (۳)،و أبو حنيفه:تجب الفديه (۴).

لنا:ما تقدّم من الأدلّه (۵).

و يجوز له لبس السراويل إذا لم يجد إزارا،و لا نعلم فيه خلافا.

لنا:ما رواه الجمهور عن ابن عبّاس،قال:سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقول:«إذا لم يجد المحرم نعلين،لبس خفّين،و إذا لم يجد إزارا،لبس سراويلا» (۶).

۱- ۱المجموع ۷:۲۵۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۳۹-۴۴۲، [۱]حليه العلماء ۳:۲۸۵،مغنى المحتاج ۱:۵۱۹.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۷،الإنصاف ۳:۴۶۸، [۲]الكافى لابن قدامه ۱: ۵۴۷. [۳]

۳ - ۳) إرشاد السالك:۵۷-۵۸،المدوّنه الكبرى ۱:۴۶۰،بلغه السالك ۱:۲۸۵،المغنى ۳:۲۸۵، [۴]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۷. [۵]

۴- ۴) المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۲۵،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۱،بدائع الصنائع ۲:۱۸۳-۱۸۴،مجمع الأنهر ۱:۲۶۹ و ۲۹۲-۲۹۳.

۵- ۵) يراجع:الجزء العاشر:۲۷۱.

۶- ۶) مسند أحمد ۱:۲۱۵، [۶]صحيح البخاريّ ۷:۱۸۷،صحيح مسلم ۲:۸۳۵ الحديث ۱۱۷۸،سنن الدارميّ ۲:۳۲، [۷]سنن أبى داود ۲:۱۶۶ الحديث ۱۸۲۹، [۸]سنن ابن ماجه ۲:۹۷۷ الحديث ۲۹۳۱، سنن الترمذيّ ۳:۱۹۵ الحديث ۸۳۴، [۹]سنن النسائيّ ۵:۱۳۵،سنن الدارقطنيّ ۲:۲۳۰ الحديث ۶۰، سنن البيهقيّ ۵:۵۰،كنز العمّال ۵:۳۴ الحديث ۱۱۹۲۹ و ۱۱۹۳۱،المعجم الكبير للطبرانيّ ۱۲: ۱۳۷ الحديث ۱۲۸۰۹ بتفاوت فى البعض.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا تلبس سراويل إلّا أن لا يكون لك إزار» (۱).

إذا ثبت هذا:فقد اتّفق العلماء على أنّه لا فديه عليه فى لبسه،إلّا مالكا (۲)و أبا حنيفه،فإنّهما أوجبا الفديه عليه (۳).

لنا:ما تقدّم فى حديث ابن عبّاس؛فإنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله جوّز لبسهما مع عدم الإزار.

و لأنّه يختصّ لبسه بحاله عدم غيره،فلا يجب به فديه،كالخفّين المقطوعين.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله منع من لبس السراويل فى حديث ابن عمر (۴)،فتجب الفديه.و لأنّ ما وجبت الفديه بلبسه مع وجود الإزار، وجبت مع عدمه،كالقميص (۵).

و الجواب:أنّ حديث ابن عمر مخصوص بحديث ابن عبّاس،و المقيس عليه و هو القميص مخالف للمقيس؛لأنّ القميص يمكنه الاستتار به من غير لبس مع عدم الإزار،بخلاف السراويل.

إذا ثبت هذا:فلا نعلم خلافا فى جواز لبس السراويل للمرأه.

روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن محمّد بن علىّ الحلبىّ،عن المرأه إذا

۱- ۱التهذيب ۵:۶۹ الحديث ۲۲۷،الوسائل ۹:۱۳۳ الباب ۵۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) الموطّأ ۱:۴۱۹،المدوّنه الكبرى ۱:۴۶۰،بدايه المجتهد ۱:۳۲۷.

۳- ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۶-۱۲۷،بدائع الصنائع ۲:۱۸۴ و ۱۸۸.

۴- ۴) الموطّأ ۱:۳۲۴ الحديث ۸،صحيح البخارىّ ۲:۱۶۸،صحيح مسلم ۲:۸۳۴ الحديث ۱۱۷۷، سنن الدارمىّ ۲:۳۲، [۲]سنن أبى داود ۲:۱۶۵ الحديث ۱۸۲۳،سنن ابن ماجه ۲:۹۷۷ الحديث ۲۹۲۹،سنن الترمذىّ ۳:۱۹۴ الحديث ۸۳۳، [۳]سنن النسائىّ ۵:۱۳۱،سنن الدارقطنىّ ۲:۲۳۰ الحديث ۶۳.

۵- ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۶،بدائع الصنائع ۲:۱۸۴،عمده القارئ ۱۰:۲۰۳.

أحرمت أ تلبس السراويل؟فقال:«نعم،إنّما تريد بذلك الستر» (۱).

مسأله:يحرم عليه لبس الخفّين،كما قلناه،فإن لم يجد النعلين،جاز له

لبسهما إجماعا

،و هل يجب عليه شقّهما أم لا؟ذهب الشيخ إلى شقّهما (۲)،و به قال عروه بن الزبير (۳)،و مالك (۴)،و الثوريّ (۵)،و الشافعيّ (۶)،و إسحاق،و ابن المنذر (۷)، و أصحاب الرأى (۸).

و قال ابن إدريس منّا:لا يشقّهما (۹).و رواه الجمهور عن عليّ عليه السلام (۱۰)، و به قال عطاء،و عكرمه،و سعيد بن سالم (۱۱)، (۱۲)و عن أحمد روايتان

۱- ۱الفقيه ۲:۲۱۹ الحديث ۱۰۱۳،الوسائل ۹:۱۳۳ الباب ۵۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۲۰،الخلاف ۱:۴۳۴ مسأله-۷۵.

۳- ۳) المغنى ۳:۲۷۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۲،المجموع ۷:۲۶۵.

۴ - ۴) الموطّأ ۱:۳۲۴ الحديث ۸،إرشاد السالك:۵۸،بدايه المجتهد ۱:۳۲۷،بلغه السالك ۱:۲۸۵ - ۲۸۶،المدوّنه الكبرى ۱:۴۶۳،المنتقى للباجيّ ۲:۱۹۶.

۵- ۵) المغنى ۳:۲۷۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۲.

۶ - ۶) الأمّ ۲:۱۴۷ و ۲۰۲،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۰۸،مغنى المحتاج ۱:۵۱۹،حليه العلماء ۳: ۲۸۶،المجموع ۷:۲۶۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۳،الميزان الكبرى ۲:۴۱،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۱.

۷- ۷) المغنى ۳:۲۷۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۲.

۸ - ۸) الهدايه للمرغينانيّ ۱:۱۳۸، [۲]تحفه الفقهاء ۱:۴۲۱،المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۲۶،بدائع الصنائع ۲ : ۱۸۳،مجمع الأنهر ۱:۲۶۹،شرح فتح القدير ۲:۳۴۶،عمده القارئ ۹:۱۶۱-۱۶۲ و ج ۱۰:۲۰۳.

۹- ۹) السرائر:۱۲۷.

۱۰- ۱۰) المغنى ۳:۲۷۷-۲۷۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۲.

۱۱- ۱۱) سعيد بن سالم القدّاح أبو عثمان المكّيّ خراسانيّ الأصل،و يقال:كوفيّ سكن مكّه،روى عن أيمن بن نائل و عبد اللّه بن عمر و موسى بن عليّ بن رباح و ابن جريج و الثوريّ و غيرهم،و روى ابنه عليّ و يحيى بن آدم و الشافعيّ و أسد بن موسى و غيرهم،مات قبل المائتين. تهذيب التهذيب ۴:۳۵، [۳]الجرح و التعديل ۴:۳۱.

۱۲- ۱۲) المغنى ۳:۲۷۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۱-۲۸۲،المجموع ۷:۲۶۵.

كالقولين (۱).

احتجّ الشافعیّ (۲):بما رواه الجمهور عن ابن عمر،عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أنّه قال:«فإن لم یجد نعلین فلیلبس خفّین،و لیقطعهما حتّی یکونا إلی الکعبین» (۳).

و من طریق الخاصّه:ما رواه محمّد بن مسلم عن الباقر علیه السلام فی المحرم یلبس الخفّ؟قال:«نعم،و لکن یشقّ ظهر القدم» (۴).

احتجّ ابن إدریس (۵)،و أحمد (۶):بحدیث ابن عبّاس (۷)و جابر:«من لم یجد نعلین فلیلبس خفّین» (۸).

و عن علیّ علیه السلام:«قطع الخفّین فساد،یلبسهما کماهما» (۹)رواه

۱- ۱الکافی لابن قدامه ۱:۵۴۸،الإنصاف ۳:۴۶۴، [۱]المغنی ۳:۲۷۶-۲۷۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۱-۲۸۲.

۲- ۲) المجموع ۷:۲۵۰ و ۲۶۵، [۲]الأمّ ۲:۱۴۷،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۰۷-۲۰۸.

۳- ۳) مسند أحمد ۲:۵۰، [۳]الموطّأ ۱:۳۲۵ الحدیث ۹، [۴]صحیح البخاریّ ۳:۲۰،صحیح مسلم ۲:۸۳۴ الحدیث ۱۱۷۷،سنن الدارمیّ ۲:۳۲، [۵]سنن أبی داود ۲:۱۶۵ الحدیث ۱۸۲۳، [۶]سنن ابن ماجه ۲: ۹۷۷ الحدیث ۲۹۲۹،سنن الترمذیّ ۳:۱۹۴ الحدیث ۸۳۳، [۷]سنن النسائیّ ۵:۱۳۱،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۳۰ الحدیث ۶۳،سنن البیهقیّ ۵:۴۹،کنز العمّال ۵:۳۳ الحدیث ۱۱۹۲۵.

۴- ۴) الفقیه ۲:۲۱۸ الحدیث ۹۹۷،الوسائل ۹:۱۳۵ الباب ۵۱ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۵. [۸]

۵- ۵) السرائر:۱۲۷.

۶- ۶) المغنی ۳:۲۷۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۲،الکافی لابن قدامه ۱:۵۴۸.

۷- ۷) مسند أحمد ۱:۲۲۱،۲۷۹ و ۲۸۵،سنن الدارمیّ ۲:۳۲، [۹]سنن ابن ماجه ۲:۹۷۷ الحدیث ۲۹۳۱،سنن النسائیّ ۵:۱۳۳،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۲۸ الحدیث ۵۴،سنن البیهقیّ ۵:۵۰،المعجم الکبیر للطبرانیّ ۱۲:۱۳۷ الحدیث ۱۲۸۰۹ و ۱۲۸۱۳-۱۲۸۱۴.

۸- ۸) مسند أحمد ۳:۳۲۳ و ۳۹۵،صحیح مسلم ۲:۸۳۶ الحدیث ۱۱۷۹،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۲۸- ۲۲۹ الحدیث ۵۷ و ۵۸،کنز العمّال ۵:۳۳ الحدیث ۱۱۹۲۶.

۹- ۹) المغنی ۳:۲۷۷-۲۷۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۲.

الجمهور.

و لأنّه ملبوس أبيح لعدم غيره،فلا يجب قطعه،كالسراويل.

و لأنّ قطعه لا يخرجه عن حاله الحظر،فإنّ لبس المقطوع مع وجود النعل حرام،كلبس الصحيح.

و لأنّ فيه إتلافا لماليّته،و قد نهى النبيّ صلّى اللّه عليه آله عن إضاعه المال (۱).

و عن عائشه:أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله رخّص للمحرم أن يلبس الخفّين و لا يقطعهما (۲).

و كان ابن عمر يفتى بقطعهما (۳)،قالت صفيّه:فلمّا أخبرته بحديث عائشه، رجع (۴).قال بعضهم:و الظاهر:أنّ القطع منسوخ (۵)،فإنّ عمرو بن دينار روى الحديثين معا و قال:انظروا أيّهما كان قبل (۶).

قال الدارقطنيّ:قال أبو بكر النيسابوريّ (۷):حديث ابن عمر قبل؛لأنّه قد جاء فى بعض رواياته قال:نادى رجل رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و هو فى المسجد،يعنى بالمدينه،و كأنّه كان قبل الإحرام.

۱- ۱المغنى ۳:۲۷۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۲.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۷۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۲.

۳- ۳) المجموع ۷:۲۶۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۳،عمده القارئ ۱۰:۱۹۸.

۴- ۴) المغنى ۳:۲۷۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۲،عمده القارئ ۱۰:۱۹۸.

۵- ۵) المغنى ۳:۲۷۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۳،عمده القارئ ۹:۱۶۲.

۶- ۶) سنن الدارقطنيّ ۲:۲۲۹ الحديث ۵۹،المغنى ۳:۲۷۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۳، عمده القارئ ۹:۱۶۲.

۷- ۷) خاوق:النيشابوريّ.و هو:أبو بكر عبد اللّه بن محمّد بن زياد بن واصل النيشابوريّ،سمع محمّد بن يحيى الذّهليّ و يونس بن عبد الأعلى،و روى عنه ابن عقده و أبو عليّ النيشابوريّ و الدارقطنيّ. مات سنه ۳۲۴ ه. تذكره الحفّاظ ۳:۸۱۹،العبر:۲:۲۲، [۱]شذرات الذهب ۲:۳۰۲. [۲]

و فی حدیث ابن عبّاس یقول:سمعت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یخطب بعرفات یقول:«من لم یجد نعلین فلیلبس خفّین»فدلّ علی تأخّره عن حدیث ابن عمر،فکان ناسخا (۱).

إذا عرفت هذا:فالأولی عندی القطع؛تفصّیا من الخلاف و أخذا بالمتیقّن و ما یحصل البراءه القطعیّه به.

فروع:

الأوّل:لا یجوز له لبس المقطوع من الخفّین مع وجود النعلین

؛لأنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله شرط فی ترخّصهما عدم النعال (۲)،فلو لبسه،وجبت الفدیه،و به قال مالک (۳)،و أحمد (۴).

و قال أبو حنیفه:لا فدیه علیه (۵).و للشافعیّ قولان کالمذهبین (۶).

لنا:أنّه علیه السلام شرط فی لبسهما عدم النعلین،و کان لبسهما مع وجودهما باقیا علی النهی المحرّم؛و لأنّه مخیط لعضو علی قدره،فوجب علی المحرم الفدیه بلبسه،کالقفّازین.

۱- ۱سنن الدارقطنیّ ۲:۲۳۰ الحدیث ۶۱.

۲- ۲) مسند أحمد ۳:۳۲۳ و ۳۹۵،صحیح مسلم ۲:۸۳۶ الحدیث ۱۱۷۹،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۲۸ الحدیث ۵۷-۵۸،کنز العمّال ۵:۳۳ الحدیث ۱۱۹۲۶.

۳- ۳) بدایه المجتهد ۱:۳۲۷،المدوّنه الکبری ۱:۴۶۳،بلغه السالک ۱:۲۸۵.

۴- ۴) المغنی ۳:۲۷۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۳،الإنصاف ۳:۴۶۵،الکافی لابن قدامه ۱: ۵۴۸.

۵- ۵) شرح فتح القدیر ۲:۳۴۶،المغنی ۳:۲۷۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۳،المجموع ۷: ۲۶۱.

۶- ۶) المجموع ۷:۲۶۱،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۵۳،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۰۸،مغنی المحتاج ۱:۵۱۹،حلیه العلماء ۳:۲۸۶.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه لو كان لبسهما محرّما،تجب به الفديه لما أمر النبيّ صلّى اللّه عليه و آله بقطعهما؛لعدم الفائده (۱).

و الجواب:أنّ القطع و اللبس بعده إنّما يجوز مع عدم النعلين،فالفائده بسقوط الدم و العقاب بلبسهما مع القطع و عدم النعال.

الثانی:منع علماؤنا من لبس ما يستر ظهر القدم

و لا يجوز لبس[اللالكه] (۲)و الجمجم (۳)حينئذ،و لو عدم النعال،جاز له لبس ذلك؛لأنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله سوّغ لبس الخفّين مع عدم النعلين،فما هو أدون أولى.

الثالث:يجوز لبس النعال مطلقا

،و لا يجب قطع شيء منها،و لا فديه حينئذ.

و قال أحمد:يجب قطع القيد فی النعل و العقب و تجب به الفديه لو لم يقطعهما (۴)و به قال عطاء ۵.

لنا:أنّ الأمر بلبسهما ورد مطلقا،و الأصل عدم التخصيص،و لأنّ لبسهما مع قطع القيد و العقب ممّا يتعذّر،و يمتنع معه المشی بها.

الرابع:لو وجد نعلا و لا يمكنه لبسه،فله لبس الخفّ و لا فديه عليه

؛لأنّ المتعذّر استعماله،كالمعدوم،و ذلك كما لو كانت النعل لغيره أو صغيره،و كالماء فی التيمّم،و الرقبه التی لا يمكنه عتقها.

و لأنّ العذر فی اللبس سوّغ لبس الخفّ و قام مقام العدم،فكذا فی سقوط

۱- ۱المغنی ۳:۲۷۹،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۲۸۳.

۲- ۲) فی النسخ:الدالكه،و ما أثبتناه من المغنی و الكافی لابن قدامه و الإنصاف،و لم نعثر علی معناه فی كتب اللغه العربيّه الّتی بأيدينا.نعم،وردت هذه اللفظه فی معاجم اللغه الفارسيّه و هی تفيد بأنّها نوع من الأحذيه،مصنوع من الجلود يقال لها بالفارسيّه:كفش،نعلين، پای افزار و أرسی.ينظر:فرهنگ نظام ۴:۴۶۲،فرهنگ آنندراج ۵:۳۶۶۱، لغت نامه دهخدا ۳۸:۵۹.

۳- ۳) الجمجم:المداس،ليس بعربيّ بل هو(معرّب).تاج العروس ۸:۲۳۳،المعجم الوسيط:۱۳۳. [۱]

۴- (۵-۴) المغنی ۳:۲۸۰،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۲۸۴.

الفديه.

و عن أحمد روايه بالفديه (۱)؛لأنّ النبیّ صلّی اللّه علیه آله قال:«من لم یجد نعلین فلیلبس خفّین» (۲)و هذا واجد.

و الجواب:المراد من الوجدان:تمکّن استعماله،کالتیمّم.

الخامس:لیس للمحرم أن یعقد علیه الرداء و لا غیره إلّا الإزار و الهمیان

، و لیس له أن یجعل لذلک زرّا و لا عروه.

روی ابن بابویه عن یونس بن یعقوب،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:

المحرم یشدّ الهمیان وسطه؟فقال:«نعم،و ما خیره بعد نفقته؟» (۳).

و فی روایه أبی بصیر عنه،أنّه قال:«کان أبی علیه السلام یشدّ علی بطنه نفقته یستوثق بها فإنّها تمام حجّه» (۴).

و سأل سعید الأعرج عن المحرم یضع عصام القربه علی رأسه إذا استسقی، قال:«نعم» (۵).

السادس:الجورب کالخفّین فی المنع من لبسهما مع التمکّن من النعلین

و جوازه مع عدمه

؛لأنّه بمعناه.

۱- ۱الکافی لابن قدامه ۱:۵۴۸،الإنصاف ۳:۴۶۶،المغنی ۳:۲۸۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳: ۲۸۵.

۲- ۲) مسند أحمد ۳:۳۲۳ و ۳۹۵، [۱]صحیح مسلم ۲:۸۳۶ الحدیث ۱۱۷۹،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۲۸- ۲۲۹ الحدیث ۵۷-۵۸،کنز العمّال ۵:۳۳ الحدیث ۱۱۹۲۶.

۳- ۳) الفقیه ۲:۲۲۱ الحدیث ۱۰۲۷،الوسائل ۹:۱۲۸ الباب ۴۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۴. [۲]

۴- ۴) الفقیه ۲:۲۲۱ الحدیث ۱۰۲۸،الوسائل ۹:۱۲۸ الباب ۴۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۵ [۳]بتفاوت فیه.

۵- ۵) الفقیه ۲:۲۲۱ الحدیث ۱۰۲۴،الوسائل ۹:۱۴۰ الباب ۵۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. و [۴]فیهما عن محمّد بن مسلم.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن الحلبىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

«و أىّ محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان،فله أن يلبس الخفّين إذا اضطرّ إلى ذلك،و الجوربين يلبسهما إذا اضطرّ إلى لبسهما» (۱).

السابع:يجوز له أن يعقد إزاره عليه

؛لأنّه يحتاج إليه لستر العوره،فيباح، كاللباس للمرأه،و يعقد الهميان.

قال ابن عبد البرّ:أجمع فقهاء الأمصار على أنّ للمحرم أن يلبس الهميان متقدّموهم و متأخّروهم (۲).

إذا ثبت هـذا:فإن أمكنه أن يـدخل السيور بعضـها فى بعض و لا يعقـده،فعل؛ لأنّه لا حاجه حينئذ إلى عقده و إن لم يثبت عقده للضروره.

روى الجمهور عن ابن عبّاس،قال:رخّص رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله للمحرم فى الهميان أن يربطه إذا كانت فيه نفقته.

و قال ابن عبّاس:أوثقوا عليكم نفقاتكم رخّص فى الخاتم و الهميان للمحرم (۳).

و لأنّ الحاجه ممّا تدعو إلى شدّه،فجاز،كعقد الإزار،و لو لم يكن فى الهميان نفقه،لم يجز عقده؛لعدم الحاجه.

الثامن:يجوز للمرأه لبس المخيط إجماعا

؛لأنّها عوره و ليست كالرجال، و لا نعلم فيه خلافا،إلّا قولا شاذّا للشيخ (۴)،لا اعتداد به.و كذا يجوز لها أن تلبس

۱- ۱التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۴۱،الوسائل ۹:۱۳۴ الباب ۵۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۲۸۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۵-۲۸۶،عمده القارئ ۹:۱۵۴.

۳ - ۳) سـنن الـدارقطنىّ ۲:۲۳۳ الحـديث ۷۱-۷۲،سـنن البيهقىّ ۵:۶۹ بتفـاوت.و بهــذا اللفـظ ينظر: المغنى ۳:۲۸۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۶.

۴- ۴) النهايه:۲۱۸. [۲]

الغلاله (۱)إذا كانت حائضا إجماعا؛لتقى ثيابها من الدم.

روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«تلبس المرأه المحرمه الحائض تحت ثيابها غلاله» (۲).

فرع:

الخنثى المشكل لا يلزمه اجتناب المخيط

؛لعدم تيقّن الذكوريّه الموجبه لذلك.

التاسع:لا يجوز للمرأه لبس القفّازين

،و لا شىء من الحلى ما لم تجر عادتهنّ بلبسه له قبل الإحرام.

و القفّازان فى الأصل:شىء تتّخذه النساء باليدين يحشى بقطن،و يكون له أزرار تزرّ على الساعدين من البرد تلبسه النساء.و قد روى أنّه لا بأس أن تلبس المرأه الخلخالين و المسك (۳).

و المسك-بفتح الميم و السين غير المعجمه المفتوحه و الكاف-أسوره من ذبل (۴)أو عاج.

روى ابن بابويه عن يحيى بن أبى العلاء،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،عن أبيه عليه السلام:أنّه كره للمحرمه البرقع و القفّازين (۵).

مسأله:قد بيّنّا أنّه لا يجوز له لبس القباء إلّا إذا لم يجد الإزار فيلبسه مقلوبا

،

۱- ۱الغلاله:ثوب رقيق يلبس على الجسد تحت الثياب تتّقى به الحائض عن التلويث.مجمع البحرين ۵:۴۳۷. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۱۹ الحديث ۱۰۱۱،الوسائل ۹:۱۳۵ الباب ۵۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۷۴ الحديث ۲۴۶،الاستبصار ۲:۳۰۹ الحديث ۱۱۰۰،الفقيه ۲:۲۲۰ الحديث ۱۰۱۹،الكافى ۴:۳۴۵ الحديث ۴. [۳]بتفاوت.

۴- ۴) الذّبل:شىء كالعاج،و هو ظهر السلحفاه البحريّه يتّخذ منه السوار.الصحاح ۴:۱۷۰۱. [۴]

٥- ٥) الفقيه ٢:٢١٩ الحديث ١٠١٢،الوسائل ٩:١٣٠ الباب ٤٨ من أبواب تروك الإحرام الحديث ٩. [٥]

و لا يدخل يديه فى يدى القباء،و لا فديه عليه بلبسه حينئذ،و لا يجوز له لبسه مع وجود الإزار (۱).ذهب إليه علماؤنا،و به قال أبو حنيفه (۲).

و قال مالك (۳)،و الشافعىّ:عليه الفديه (۴).

لنا:ما تقدّم من جواز لبس القباء عند عدم الإزار (۵).و لأنّ القباء لا يحيط بالبدن،فلا تجب به الفديه،كالقميص يتّشح به.

احتجّ الشافعىّ (۶):بما رواه ابن المنذر أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله نهى عن لبس الأقبيه (۷).

و لأنّه مخيط لبسه المحرم على العاده فى لبسه،فلزمه الفداء،كالقميص.

و الجواب:أنّا نقول بموجب الحديث،و تخصيصه بما تلوناه من الأحاديث بالمكنه،أو من أدخل يديه فى كمّيه،و قياسهم باطل؛للنقض بالرداء الموصول.

۱- ۱يراجع:ص ۱۱. [۱]

۲- ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۵،بدائع الصنائع ۲:۱۸۴،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۱،شرح فتح القدير ۲:۴۴۳،مجمع الأنهر ۱:۲۶۹ و ۲۹۴.

۳- ۳) بلغه السالك ۱:۲۸۵،المغنى ۳:۲۸۵،المجموع ۷:۲۶۶.

۴- ۴) حليه العلماء ۳:۲۸۵، المجموع ۷:۲۶۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۴۱،الميزان الكبرى ۲:۴۱،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۱،مغنى المحتاج ۱:۵۱۸،المغنى ۳:۲۸۵، الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۷.

۵- ۵) يراجع:ص ۱۱. [۲]

۶- ۶) المغنى ۳:۲۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۷،المجموع ۷:۲۶۶ و فيه:...و حكاه ابن المنذر بمعناه عن الأوزاعىّ.

۷- ۷) سنن الدارقطنىّ ۲:۲۳۲ الحديث ۶۸،سنن البيهقىّ ۵:۵۰.

الصنف الثانی

الطیب

مسأله:و الطیب حرام علی المحرم

،و هو قول علماء الإسلام؛لأنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله،قال فی المحرم الذی وقصت (۱)به ناقته:«لا تمسّوه بطیب» (۲)فلمّا منع المیّت من الطیب لأجل إحرامه،کان منع الحیّ أولی.

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا تمسّ شیئا من الطیب» (۳).

و فی الصحیح عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا یمسّ المحرم شیئا من الطیب و لا من الریحان و لا یتلذّذ به،فمن ابتلی بشیء من ذلک،فلیتصدّق بقدر ما صنع بقدر شبعه»یعنی من الطعام (۴).

۱- ۱الوقص:کسر العنق.النهایه لابن الأثیر ۵:۲۱۴. [۱]

۲ - ۲) صحیح البخاریّ ۳:۲۲،صحیح مسلم ۲:۸۶۶ الحدیث ۱۲۰۶،سنن النسائیّ ۵:۱۹۵،مسند أحمد ۱:۲۱۵،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۹۵ الحدیث ۲۶۴،سنن البیهقیّ ۳:۳۹۳،المعجم الکبیر للطبرانیّ ۱۲:۶۱ الحدیث ۱۲۵۲۹ و ص ۶۳ الحدیث ۱۲۵۴۱-۱۲۵۴۳.

۳ - ۳) التهذیب ۵:۲۹۷ الحدیث ۱۰۰۶،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحدیث ۵۹۰،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۹. [۲]

۴ - ۴) التهذیب ۵:۲۹۷ الحدیث ۱۰۰۷،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحدیث ۵۹۱،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱۱. [۳]

و فی الصحیح عن محمّد بن مسلم،عن أحدهما علیهما السلام،عن قول اللّه عزّ و جلّ: ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ (۱):«حفوف الرجل من الطیب» (۲).

و لا یعارض ذلک ما رواه الشیخ عن إسماعیل بن جابر،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن السعوط للمحرم فیه طیب،فقال:«لا بأس» (۳).

قال الشیخ:لأنّه محمول علی حال الضروره؛جمعا بین الأحادیث (۴).و هو جیّد.یدلّ علیه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن إسماعیل بن جابر،و کانت عرضت له ریح فی وجهه من علّه أصابته،و هو محرم،قال:فقلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:إنّ الطبیب الذی یعالجنی وصف لی سعوطا فیه مسک،فقال:«استعط به» (۵).

فرع:

لو مات المحرم،لم یجز تغسیله بالکافور

،و لا یجوز أن یقرب الطیب أصلا، لا فی غسله و لا فی حنوطه؛لما تقدّم (۶).

مسأله:الطیب ما تطیب رائحته،و یتّخذ للشمّ،کالمسک و العنبر و الکافور

۱- ۱الحجّ(۲۲):۲۹. [۱]

۲ - ۲) التهذیب ۵:۲۹۸ الحدیث ۱۰۱۰،الاستبصار ۲:۱۷۹ الحدیث ۵۹۳،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱۳. [۲]

۳ - ۳) التهذیب ۵:۲۹۸ الحدیث ۱۰۱۱،الاستبصار ۲:۱۷۹ الحدیث ۵۹۴،الوسائل ۹:۹۷ الباب ۱۹ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۲۹۸،الاستبصار ۲:۱۷۹.

۵ - ۵) التهذیب ۵:۲۹۸ الحدیث ۱۰۱۲،الاستبصار ۲:۱۷۹ الحدیث ۵۹۵،الوسائل ۹:۹۷ الباب ۱۹ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۴]

۶- ۶) یراجع:الجزء السابع ص ۱۷۷-۱۷۹.

و الزعفران و ماء الورد،و الأدهان الطيّبه،كدهن البنفسج و الورس-بفتح الواو و سكون الراء-و هو نبت أحمر قان يوجد على قشور شجره ينحت منها و يجمع، و هو شبيه بالزعفران المسحوق،يجلب من اليمن،طيّب الريح.

إذا عرفت هذا:فقد اختلف علماؤنا فى عموم تحريم الطيب،فقال الشيخ فى النهايه:الطيب الذى يحرم مسّه و شمّه،و أكل طعام يكون فيه المسك و العنبر و الزعفران و الورس و العود و الكافور،فأمّا ما عدا هذا من الطيب و الرياحين فمكروه يستحبّ اجتنابه و إن لم يلحق فى الحظر بالأوّل (۱).

و قال أكثر علمائنا:الطيب على اختلاف أجناسه حرام (۲)،و اختاره الشيخ أيضا فى المبسوط قال:و أغلظها خمسه أجناس:المسك و العنبر و الكافور و الزعفران و العود،و قد ألحق بذلك الورس (۳).

لنا:ما تقدّم من الأخبار (۴).

احتجّ الشيخ-رحمه اللّه-:بما رواه معاويه بن عمّار عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إنّما يحرم عليك من الطيب أربعه أشياء:المسك و العنبر و الورس و الزعفران،غير أنّه يكره للمحرم الأدهان الطيّبه الريح» (۵).

و عن ابن أبى يعفور،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«الطيب:المسك

۱- ۱النهايه:۲۱۹. [۱]

۲- ۲) منهم:الشيخ المفيد فى المقنعه:۶۷،و السيّد المرتضى فى جمل العلم و العمل:۱۰۷، و أبو الصلاح الحلبىّ فى الكافى فى الفقه:۲۰۲،و ابن البرّاج فى شرح جمل العلم و العمل:۲۱۴، و ابن إدريس فى السرائر:۱۲۷،و المحقّق الحلّىّ فى الشرائع ۱:۲۴۹.

۳- ۳) المبسوط ۱:۳۱۹. [۲]

۴- ۴) يراجع:ص ۲۲. [۳]

۵- ۵) التهذيب ۵:۲۹۹ الحديث ۱۰۱۳،الاستبصار ۲:۱۷۹ الحديث ۵۹۶،الوسائل ۹:۹۶ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۴. [۴]

و العنبر و الزعفران و العود» (۱).

و عن سيف،قال:حدّثنى عبد الغفّار،قال:سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام، يقول:«الطيب:المسك و العنبر و الزعفران و الورس» (۲).

قال الشيخ:الوجه فى هذه الأخبار:أحد شيئين:

أحدهما:أن نخصّ الأخبار التى تضمّنت وجوب اجتناب الطيب على العموم بهذه و نقول:إنّ الطيب الذى يجب اجتنابه ما تضمّنته هذه الأخبار لخصوص هذه الأخبار و عموم تلك،و العامّ يبنى على الخاصّ.

الثانى:أن تحمل هذه الأربعه الأشياء على وجوب اجتنابها،و ما عداها من الطيب على أنّه يستحبّ تركها و اجتنابها و إن لم يكن ذلك واجبا،كما فصّله الصادق عليه السلام فى قوله:«إنّما يحرم من الطيب أربعه أشياء».

على أنّ الخبرين الأخيرين ليس فيهما أكثر من الإخبار بأنّ الطيب أربعه أشياء و ليس فيهما (۳)-كما ذكر-ما يجب على المحرم أو يحلّ له،و لا يمتنع أن يكون الخبر إنّما تناول ذكر الأربعه تعظيما و تفخيما،و لم يكن القصد بيان تحريمها أو تحليلها فى بعض الأحوال،و إنّما تأوّلناهما بما ذكرناه؛لما وجدنا أصحابنا-رحمهم اللّه-ذكروا الخبرين فى أبواب ما يحرم على المحرم اجتنابه،و إلّا فلا يحتاج-مع ما قلناه-إلى تأويلهما (۴).

هذه خلاصه ما ذكره الشيخ-رحمه اللّه-و الأقرب:الاعتماد على المشهور

۱- ۱التهذيب ۵:۲۹۹ الحديث ۱۰۱۴،الاستبصار ۲:۱۷۹ الحديث ۵۹۷،الوسائل ۹:۹۶ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۵. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۲۹۹ الحديث ۱۰۱۵،الاستبصار ۲:۱۸۰ الحديث ۵۹۸،الوسائل ۹:۹۶ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۶. [۲]

۳- ۳) فى النسخ:فيها،و ما أثبتناه من المصدر و هو مقتضى السياق.

۴- ۴) الاستبصار ۲:۱۸۰.

من تحريم الطيب على عمومه.

مسأله:النبات الطيّب على ثلاثه أضرب:

أحدها:ما لا ينبت للطيب و لا يتّخذ منه،كنبات الصحراء من الشّيح و القيصوم و الخزامى و الإذخر،و الفواكه كلّها من الأترجّ (۱)و التفّاح و السفرجل و أشباهه.

و ما ينبته الآدميّون لغير قصد الطيب،كالحنّاء و العصفر،فهذا كلّه يباح شمّه و لا يجب به فديه باتّفاق العلماء؛لما رواه الجمهور أنّ أزواج النبيّ صلّى اللّه عليه و آله كنّ يحرمن فى المعصفرات (۲).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار، قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«لا بأس أن تشمّ الإذخر و القيصوم و الخزامى و الشّيح و أشباهه و أنت محرم» (۳).

و لا بأس أن تأكل ماله رائحه طيّبه عند الحاجه إليه غير أنّه يمسك على أنفه من رائحته.

روى الشيخ-فى الصحيح-عن ابن أبى عمير،عن بعض أصحابه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن التفّاح و الأترجّ و النبق و ما طابت ريحه، فقال:«يمسك على شمّه و يأكله» (۴).

۱- ۱الأترجّ-بضمّ الهمزه و تشديد الجيم-:فاكهه معروفه،الواحده:أترجّه،و فى لغه ضعيفه:ترنج. المصباح المنير:۷۳. [۱]

۲- ۲) الموطّأ ۱:۳۲۶ الحديث ۱۱،سنن البيهقىّ ۵:۵۹،المعجم الكبير للطبرانىّ ۱۱:۸۶ الحديث ۱۱۱۸۶،مجمع الزوائد ۳:۲۱۹.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۰۵ الحديث ۱۰۴۱،الوسائل ۹:۱۰۱ الباب ۲۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۰۵ الحديث ۱۰۴۲، الاستبصار ۲:۱۸۳ الحديث ۶۰۶،الوسائل ۹:۱۰۲ الباب ۲۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱ و ۳. [۳]

و عن عمّار الساباطيّ،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم أ يتخلّل؟ قال:«نعم لا بأس به»قلت:له أن يأكل الأترجّ؟قال:«نعم»قلت:فإنّ له رائحه (۱)طيّبه،فقال:«إنّ الأترجّ طعام و ليس هو من الطيب» (۲).

و روى ابن بابويه-في الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان أنّه سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن الحنّاء،فقال:«إنّ المحرم ليمسّه و يداوى به بعيره،و ما هو بطيب، و ما به بأس» (۳).

و قد روى ابن بابويه عن إبراهيم بن سفيان،قال:كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام عن المحرم يغسل يده بأشنان فيه الإذخر،فكتب:«لا أحبّه لك» (۴).

و هذه الروايه غير منافيه لروايه معاويه بن عمّار-الصحيحه-من جواز شمّ الإذخر؛لأنّها تعطى الكراهيه،لا التحريم،و مع ذلك فهى مشتمله على المكاتبه، فروايتنا أولى.

و لأنّا لا يحضرنا الآن حال رجال هذه الروايه،فإذا الاعتماد على الأولى.

و لأنّه لا يقصد منه الطيب و لا يتّخذ منه،فأشبه سائر نبات الأرض.

الثانى:ما يقصد شمّه و يتّخذ منه الطيب،كالياسمين و الورد و النيلوفر، و الظاهر أنّ هذا يحرم شمّه و تجب منه الفديه.و به قال الشافعيّ (۵).

۱- ۱أكثر النسخ:ريحه.

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۰۶ الحديث ۱۰۴۳،الاستبصار ۲:۱۸۳ الحديث ۶۰۷،الوسائل ۹:۱۰۲ الباب ۲۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۳- ۳) الفقيه ۲:۲۲۴ الحديث ۱۰۵۲،الوسائل ۹:۱۰۰ الباب ۲۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۲۴ الحديث ۱۰۴۸،الوسائل ۹:۱۰۳ الباب ۲۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۳]

۵ - ۵) حليه العلماء ۳:۲۸۸ و ۲۹۰،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۰۸-۲۰۹،المجموع ۷:۲۷۰-۲۷۱ و ۲۷۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

و قال مالك (۱)،و أبو حنيفه:و لا تجب به فديه (۲).

لنا:أنّ الفديه تجب فيما يتّخذ منه،فكذا فى أصله.

الثالث:ما ينبته الآدميّون للطيب و لا يتّخذ منه طيب،كالريحان و المرزنجوش و النرجس،فهل تجب فيه فديه؟فيه خلاف،قال قوم:إنّه لا فديه فيه،قاله ابن عبّاس،و عثمان بن عفّان،و الحسن،و مجاهد،و إسحاق (۳)،و مالك (۴)، و أبو حنيفه (۵).

و الآخر:تجب منه الفديه و يكون محرّما،و هو قول جابر،و ابن عمر (۶)، و الشافعىّ (۷)،و أبى ثور (۸)،و عن أحمد روايتان،كالقولين (۹).

احتجّ الموجبون:بأنّه يتّخذ للطيب،فأشبه الورد (۱۰).

و احتجّ الآخرون:بأنّه لا يتّخذ للطيب،فأشبه العصفر (۱۱). (۱۲)

۱- ۱المدوّنه الكبرى ۱:۴۵۶،بلغه السالك ۱:۲۸۷-۲۸۸،المغنى ۳:۲۹۷،عمده القارئ ۹:۱۵۶.

۲- ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،شرح فتح القدير ۲:۴۳۸.

۳- ۳) المغنى ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۱،عمده القارئ ۹:۱۵۷.

۴- ۴) المدوّنه الكبرى ۱:۴۵۶،بلغه السالك ۱:۲۸۸،عمده القارئ ۹:۱۵۷.

۵- ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،شرح فتح القدير ۲:۴۳۸،عمده القارئ ۹:۱۵۶.

۶- ۶) المغنى ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۱،عمده القارئ ۹:۱۵۶.

۷ - ۷) الأمّ ۲:۲۰۴،حليه العلماء ۳:۲۸۸-۲۹۰،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۰۹،المجموع ۷:۲۷۸، فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۷،مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

۸- ۸) المغنى ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۱،عمده القارئ ۹:۱۵۶.

۹- ۹) المغنى ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۱،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۲،الإنصاف ۳:۴۷۰.

۱۰ - ۱۰) المغنى ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۱،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۱،المجموع ۷: ۲۷۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۷.

۱۱- ۱۱) أكثر النسخ:المعصفر.

۱۲- ۱۲) المغنى ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۱.

مسأله:الحنّاء ليس بطيب

،و لا يجب على المحرم باستعماله فديه،و لا يحرم استعماله،بل يكره للزينه.و به قال الشافعىّ (۱).

و قال أبو حنيفه:هو طيب تجب به الفديه (۲).

لنا:ما رواه الجمهور عن عكرمه أنّ عائشه و أزواج النبىّ صلّى اللّه عليه و آله كنّ يختضبن بالحنّاء (۳).

و من طريق الخاصّه:ما رواه ابن بابويه-فى الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان، عن الصادق عليه السلام،عن الحنّاء لمّا سأله عنه،فقال:«إنّه ليس بطيب و إنّ المحرم ليمسّه و يداوى به بعيره و ما به بأس».و رواه الشيخ-فى الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان أيضا (۴).

و لأنّه يقصد منه اللون دون الرائحه،فأشبه الممشّق (۵)و هو مغره.

احتجّ أبو حنيفه:بما روى عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله،أنّه قال لأمّ سلمه:

«لا تطيّبى و أنت محرمه،و لا تمسّى الحنّاء فإنّه طيب» (۶).

۱- ۱حليه العلماء ۳:۲۹۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۰۹،المجموع ۷:۲۷۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۳ و ۴۶۴،الميزان الكبرى ۲:۴۲،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۱، مغنى المحتاج ۱:۵۲۰-۵۲۱.

۲- ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۵،بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۰،شرح فتح القدير ۲:۴۴۰،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲.

۳- ۳) مجمع الزوائد ۳:۲۱۹،المعجم الكبير للطبرانىّ ۱۱:۸۶ الحديث ۱۱۱۸۶،و فيهما:عن ابن عبّاس.

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۲۴ الحديث ۱۰۵۲،التهذيب ۵:۳۰۰ الحديث ۱۰۱۹،الاستبصار ۲:۱۸۱ الحديث ۶۰۰،الوسائل ۹:۱۰۰ الباب ۲۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]بتفاوت.

۵ - ۵) المشق:المغره-و هو الطين الأحمر-و أمشقت الثوب:صبغته بالمشق،و قالوا:ثوب ممشّق و لم يذكروا فعله.المصباح المنير:۵۷۴. [۲]

۶- ۶) المعجم الكبير للطبرانىّ ۲۳:۴۱۸ الحديث ۱۰۱۲،مجمع الزوائد ۳:۲۱۸،كنز العمّال ۵:۱۲۱ الحديث ۱۲۳۲۳.

و لأنّ له رائحه مستلذّه،فأشبه الورس و الزعفران (۱).

و الجواب عن الأوّل:أنّ روايه ابن لهيعه (۲)و هو ضعيف،و روى غيره:

«لا تمسّى الحنّاء فإنّه خضاب» (۳).

و عن الثانى:أنّ رائحته لا تستلذّ،و ينتقض بالفواكه.

مسأله:و العصفر ليس بطيب

(۴)

،و يجوز للمحرم أن يلبس المعصفر، و لا تجب به الفديه.و به قال الشافعىّ (۵)،و أحمد (۶).

و قال أبو حنيفه:العصفر (۷)طيب و تجب به الفديه على المحرم (۸).

لنا:ما رواه الجمهور عن ابن عمر أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله نهى النساء فى

۱- ۱المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۵،بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۰،شرح فتح القدير ۲:۴۴۰.

۲- ۲) عبد اللّه بن لهيعه بن عقبه،أبو عبد الرحمن الحضرمىّ-و يقال:الغافقىّ-قاضى مصر،يروى عن الأعرج و أبى الزبير،و روى عنه ابن المبارك و ابن وهب،ضعّفه ابن حبّان و ابن الجوزىّ و العقيلىّ، و نقل الذهبىّ عن ابن معين إنّه ضعيف لا يحتجّ به.مات سنه ۱۷۴ ه. المجروحين لابن حبّان ۲:۱۱،الضعفاء و المتروكين لابن الجوزىّ ۲:۱۳۶،الضعفاء الكبير للعقيلىّ ۲:۲۹۳،ميزان الاعتدال ۲:۴۷۵.

۳- ۳) سنن أبى داود ۲:۲۹۲ الحديث ۲۳۰۵،سنن النسائىّ ۶:۲۰۴-۲۰۵،المعجم الكبير للطبرانىّ ۲۳:۴۱۹ الحديث ۱۰۱۳،فى الجميع بتفاوت يسير.

۴- ۴) أكثر النسخ:و المعصفر.العصفر:نبت معروف،و عصفرت الثوب:صبغته بالعصفر،فهو معصفر. المصباح المنير:۴۱۴. [۱]

۵- ۵) الأمّ ۲:۱۵۰،حليه العلماء ۳:۲۹۰،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۰۹، المجموع ۷:۲۷۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۷،مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۰۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۱،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۲،الإنصاف ۳: ۵۰۵.

۷- ۷) أكثر النسخ:المعصفر.

۸- ۸) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۶،بدائع الصنائع ۲:۱۸۵،شرح فتح القدير ۲:۴۳۸.

إحرامهنّ عن القفّازين و النقاب،و ما[مسّ] (۱)الورس من الثياب،و لتلبس بعد ذلك ما أحبّت من ألوان الثياب من معصفر أو خزّ (۲).

و روى القاسم بن محمّد أنّ عائشه كانت تلبس الأحمرين-و هى محرمه-:

الذهب و المعصفر.

و عن عمر بن الخطّاب أنّه أبصر على عبد اللّه بن جعفر ثوبين مضرّجين و هو محرم فقال:ما هذه الثياب؟فقال علىّ بن أبى طالب عليه السلام:«ما إخال أحدا يعلّمنا بالسنّه»فسكت عمر (۳).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:سألته يلبس المحرم الثوب المشبع بالعصفر؟فقال:

«إذا لم يكن فيه طيب فلا بأس به» (۴).

احتجّ المخالف:بالقياس على الورس و الزعفران (۵).

و الجواب:الفرق بأنّ المقيس عليه طيب،بخلاف المقيس.

إذا ثبت هذا:فإنّ أصحابنا كرهوا لبسه إذا كان مشبعا.و قد روى الشيخ عن أبى الصباح الكنانىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن امرأه خافت الشقاق،فأرادت أن تحرم،هل تخضب يدها بالحنّاء قبل ذلك؟قال:«ما يعجبنى أن تفعل» (۶).

۱- ۱فى النسخ:أشبه،و ما أثبتناه من المصدر.

۲- ۲) سنن أبى داود ۲:۱۶۶ الحديث ۱۸۲۷، [۱]سنن البيهقىّ ۵:۵۲،المغنى ۳:۳۰۰.

۳- ۳) سنن البيهقىّ ۵:۵۹.

۴- ۴) التهذيب ۵:۶۷ الحديث ۲۱۷،الاستبصار ۲:۱۶۵ الحديث ۵۴۰،الوسائل ۹:۱۲۰ الباب ۴۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۲]

۵- ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۶،بدائع الصنائع ۲:۱۸۵.

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۰۰ الحديث ۱۰۲۰،الاستبصار ۲:۱۸۱ الحديث ۶۰۱،الوسائل ۹:۱۰۰ الباب ۲۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۳]

قال الشيخ-رحمه اللّه-:الوجه فيه:أن نحمله على ضرب من الكراهيه دون الحظر (۱).

مسأله:و لا بأس بخلوق الكعبه و شمّ رائحته

.ذهب إليه علماؤنا أجمع،سواء كان عالما أو جاهلا،عامدا أو ناسيا.

و قال الشافعىّ:إن جهل أنّه طيب فبان طيبا رطبا،فإن غسله فى الحال و إلّا وجب الفديه،و إن علمه طيبا فوضع يده عليه يعتقده يابسا فبان رطبا،ففيه قولان (۲).

لنا:أنّ الأصل براءه الذمّه،خرج منه المتّفق عليه،فبقى الباقى.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حمّاد بن عثمان،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن خلوق الكعبه و خلوق القبر يكون فى ثوب الإحرام،فقال:«لا بأس به،هما طهوران» (۳).

احتجّ المخالف:بأنّه مسّ طيبا،فوجبت الفديه (۴).

و الجواب:المنع من إيجاب الكفّاره فى كلّ موضع،و الفرق:أنّ هذا الموضع ممّا تمسّ الحاجه إلى الدخول إليه،و ربما حصل ازدحام،فلو أوجبنا الفديه،لزم الضرر.

مسأله:الريحان الفارسىّ لا تجب به الفديه

،و اختلف أصحاب الشافعىّ،

۱- ۱الاستبصار ۲:۱۸۱.

۲- ۲) الأمّ ۲:۱۵۲ و ۲۰۴،حليه العلماء ۳:۳۰۰-۳۰۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷: ۲۷۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۱،مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

۳- ۳) التهذيب ۵:۲۹۹ الحديث ۱۰۱۶،الوسائل ۹:۹۸ الباب ۲۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

۴- ۴) المجموع ۷:۲۷۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۱ و ۴۶۲.

فقال:قوم منهم:تجب الفديه،و به قال ابن عمر،و جابر (۱).

و قال الآخرون:لا تجب فديه (۲)،و به قال عثمان بن عفّان،و ابن عبّاس، و عطاء (۳).

لنا:أنّ الأصل الإباحه و براءه الذمّه،و كذا البحث فی النرجس و المرزنجوش و البرم (۴)و البنفسج،و قد تقدّم ذلک (۵).

مسأله:و يحرم عليه لبس ثوب مسّه طيب محرّم،كالورس و الزعفران

و أشباهه.ذهب إليه فقهاء الأمصار،و لا نعلم فيه خلافا.

قال النبیّ صلّی اللّه عليه و آله:«لا تلبسوا شيئا من الثياب مسّه الزعفران و الورس» (۶).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فی الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:سمعته يقول:«لا تمسّ الريحان و أنت محرم، و لا تمسّ شيئا فيه زعفران،و لا تأكل طعاما فيه زعفران،و لا ترتمس فی ماء (۷)

۱- ۱المغنی ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۲۹۱،عمده القارئ ۹:۱۵۳.

۲- ۲) حليه العلماء ۳:۲۹۰،المهذّب للشيرازیّ ۱:۲۰۹،المجموع ۷:۲۷۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۷.

۳- ۳) المغنی ۳:۲۹۷،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۲۹۱،المهذّب للشيرازیّ ۱:۲۰۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۷.

۴- ۴) البرم:الكحل المذاب.تهذيب اللغه ۱:۳۲۲.

۵- ۵) يراجع:ص ۲۸. [۱]

۶- ۶) صحيح البخاریّ ۲:۱۶۹،صحيح مسلم ۲:۸۳۴ الحديث ۱۱۷۷،سنن أبی داود ۲:۱۶۵ الحديث ۱۸۲۳، [۲]سنن الترمذیّ ۳:۱۹۴ الحديث ۸۳۳، [۳]سنن ابن ماجه ۲:۹۷۷ الحديث ۲۹۲۹،سنن النسائیّ ۵:۱۳۱،الموطّأ ۱:۳۲۴ الحديث ۸، [۴]سنن الدارمیّ ۲:۳۲،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۳۰ الحديث ۶۳،سنن البيهقیّ ۵:۴۹.

۷- ۷) ع:«فيما»مكان:«فی ماء».

يدخل فيه رأسک» (۱).

إذا ثبت هـذا:فلا ـ فرق بين أن يصـبغ الثوب بـالطيب أو يغمس فيه،كمـا يغمس فى ماء الورد أو يتبخّر به،كما لو تبخّر بالنـدّ (۲)و العود.و كـذا لا يجوز له افتراشه و النوم عليه و الجلوس،فمتى لبس المحرم ذلک أو نام عليه،وجب عليه الفـديه،و به قال الشافعىّ (۳)،و أحمد (۴).

و قال أبو حنيفه:إن كان رطبا يلى بدنه،أو يابسا ينفض،فعليه الفديه،و إلاّ فلا (۵).

لنا:أنّه محرم استعمل ثوبا مطيّبا عامدا،فلزمه الفداء،كما لو كان رطبا أو نفض عليه.

و لأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله نهى عن لبس ما مسّه الزعفران،و لم يفرّق بين الرطب و اليابس،و لا بين ما نفض و ما لا ينفض.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه غير مستعمل لجرم الطيب فى بدنه،فلا تلزمه فديه،كما لو جلس فى العطّارين فشمّ الطيب (۶).

و الجواب:أنّ الجلوس فى العطّارين ليس بتطيّب فى العاده،بخلاف مسألتنا.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۰۷ الحديث ۱۰۴۸،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۱۰. [۱]

۲- ۲) النّدّ-بالفتح-:عود يتبخّر به.المصباح المنير:۵۹۷،و فى الصحاح ۲:۵۴۳: [۲]النّدّ من الطيب، ليس بعربىّ.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۲۸۸،المجموع ۷:۲۷۲، [۳]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۱، [۴]مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

۴- ۴) المغنى ۳:۲۹۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۸.

۵- ۵) المغنى ۳:۲۹۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۸،حليه العلماء ۳:۲۸۸.

۶- ۶) المغنى ۳:۲۹۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۸.

فروع:

الأول:لو غسله حتّى ذهب الطيب،جاز له لبسه عند جميع العلماء

،لا نعرف فيه خلافا؛لأنّ المقتضى لتحريم ذلك اللبس قد زال،فيزول المعلول قضيّه للتعليل.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ-في الصحيح-عن ابن أبي عمير،عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام في محرم أصابه طيب،فقال:«لا بأس أن يمسحه بيده أو يغسله» (۱).

و عن الحسين بن أبي العلاء،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن الثوب للمحرم يصيبه الزعفران،ثمّ يغسل،فقال:«لا بأس به إذا ذهب ريحه،و لو كان مصبوغا كلّه إذا ضرب إلى البياض فلا بأس به» (۲).

و عن إسماعيل بن الفضل،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يلبس الثوب قد أصابه الطيب،فقال:«إذا ذهب ريح الطيب فليلبسه» (۳).

الثاني:لو انقطعت رائحه الثوب لطول الزمن عليه،أو لكونه صبغ بغيره بحيث

لا يظهر له رائحه إذا رشّ بالماء،جاز استعماله

.و به قال سعيد بن المسيّب،و الحسن البصريّ،و النخعيّ (۴)،و الشافعيّ (۵)،و أبو ثور،و أصحاب الرأي (۶).و كره ذلك

۱- ۱التهذيب ۵:۲۹۹ الحديث ۱۰۱۷،الوسائل ۹:۹۹ الباب ۲۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۶۸ الحديث ۲۲۰،الوسائل ۹:۱۲۲ الباب ۴۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۶۸ الحديث ۲۲۳،الوسائل ۹:۱۲۳ الباب ۴۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۳]

۴- ۴) المغني ۳:۲۹۹.

۵- ۵) المجموع ۷:۲۷۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۹،مغني المحتاج ۱:۴۸۰،المغني ۳: ۲۹۹.

۶- ۶) المغني ۳:۲۹۹.

مالک (۱).

لنا:أنّ النهی إنّما تناوله لأجل الرائحه،و التقدیر زوالها بالکلّیّه.

أمّا لو لم یکن له رائحه فی الحال،لکنّه بحیث لو رشّ بالماء.ظهرت،منع من لبسه و یلزمه الفدیه؛لأنّه مطیّب؛لأنّ رائحته تظهر عند رشّ الماء،و الماء لا رائحه فیه،و إنّما هی من الصبغ.

الثالث:لو فرش فوق الثوب المطیّب ثوبا صفیقا یمنع الرائحه و المباشره

،فلا فدیه علیه بالجلوس و النوم.

و لو کان الحائل بینهما ثیاب بدنه،فالوجه:المنع؛لأنّه کما منع من استعمال الطیب فی بدنه،منع من استعماله فی ثوبه.

الرابع:قد بیّنّا أنّه إذا أصاب ثوبه طیب،أزاله،فلو کان معه من الماء

ما لا یکفیه لغسل الطیب و طهارته،فإنّه یغسل به الطیب

(۲)

؛لأنّه یمکنه أن یرجع عن الوضوء إلی بدله الذی هو التیمّم.و لو أمکنه قطع رائحه الطیب بشیء من الماء،فعل ذلک و توضّأ بالماء.

الخامس:لا بأس بالممشّق و هو المصبوغ بالمغره

(۳)؛لأنّه مصبوغ بطین لا بطیب.و کذا المصبوغ بسائر الأصباغ ممّا لیس بطیب-عدا السواد علی ما بیّناه (۴)فیما مضی،فإنّه لا یجوز الإحرام فیه-لأنّ الأصل الإباحه إلّا ما ورد الشرع فیه بالتحریم صریحا أو تضمّنا.

۱- ۱الموطّأ ۱:۳۲۶ الحدیث ۱۱، [۱]المدوّنه الکبری ۱:۳۶۲ و ۴۵۷،بلغه السالک ۱:۲۸۹،المغنی ۳: ۲۹۹.

۲- ۲) یراجع:الجزء العاشر ص ۲۶۷ و ص ۳۵ من هذا الجزء.

۳- ۳) المغره:الطین الأحمر،المصباح المنیر:۵۷۶.

۴- ۴) یراجع:الجزء العاشر ص ۲۶۳-۲۶۴.

و أمّا المصبوغ بالرياحين،فإنّه يجوز عندنا؛لجواز استعمال الرياحين، فالمصبوغ بها أولى.أمّا المخالف:فمن جوّز استعمال الرياحين،جوّز استعماله، و من منع هناك،منع هنا.

السادس:قال الشيخ-رحمه اللّه-:يكره للمحرم أن يجعل الطيب فى خرقه

و يشمّها

،فإن فعل،فعليه الفداء (۱).و الظاهر أنّ مراده-رحمه اللّه-بالكراهه:

التحريم.

و قال الشافعىّ:لا كفّاره عليه (۲).

لنا:العمومات الوارده بالمنع من الطيب فإنّها متناوله لصوره النزاع و طريقه الاحتياط (۳).

مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:يكره له الجلوس عند العطّارين الذين

يباشرون العطر

،و لو جاز فى زقاق العطّارين،أمسك على أنفه (۴).

و قال الشافعىّ:لا بأس بذلك و أن يجلس إلى رجل مطيّب (۵).

لنا:الاحتياط يقتضى الاحتراز منه،و يدلّ على التسويغ:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن هشام بن الحكم،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سمعته يقول:

«لا بأس بالريح الطيّبه فى ما بين الصفا و المروه من ريح العطّارين،و لا يمسك على أنفه» (۶).

۱- ۱المبسوط ۱:۳۵۳. [۱]

۲- ۲) الأمّ ۲:۱۵۲،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۰،المجموع ۷:۲۷۲،۲۷۵ و ۲۸۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۰،مغنى المحتاج ۱:۵۲۰،السراج الوهّاج:۱۶۸.

۳- ۳) ينظر:الوسائل ۹:۹۳ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام.

۴- ۴) المبسوط ۱:۳۵۳، [۲]الخلاف ۱:۴۳۹ مسأله-۹۶.

۵- ۵) الأمّ ۲:۱۵۲،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۰،المجموع ۲۸۳،۷:۲۸۰.

۶ - ۶) التهذيب ۵:۳۰۰ الحديث ۱۰۱۸،الاستبصار ۲:۱۸۰ الحديث ۵۹۹،الوسائل ۹:۹۸ الباب ۲۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۳]

فروع:

الأوّل:إذا جاز فی موضع فیه طیب،أمسک علی أنفه و لا یشمّه

،و لو کان فی طریق فیه ریح منتن،لم یقبض علی أنفه.

روی الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:«اتّق قتل الدوابّ کلّها،و لا تمسّ شیئا من الطیب و لا- من الدهن فی إحرامک، و اتّق الطیب فی زادک،و أمسک علی أنفک من الریح الطیّبه،و لا- تمسک من الریح المنتنه،فإنّه لا ینبغی أن یتلذّذ بریح طیّبه،فمن ابتلی بشیء من ذلک،فعلیه غسله و لیتصدّق بقدر ما صنع» (۱).

و فی الصحیح عن ابن سنان،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«المحرم إذا مرّ علی جیفه فلا یمسک علی أنفه» (۲).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:حدیث معاویه بن عمّار فی الأمر بأن یمسک علی أنفه من الروائح الطیّبه لا ینافی حدیث هشام بن الحکم أنّه لا یمسک علیه،لأمرین:

أحدهما:یحتمل أن یکون الأمر بالإمساک علی الأنف إنّما توجّه إلی من یباشر ذلک بنفسه،فإنّه ینبغی له أن یمسک علی أنفه.و أمّا إذا کان مجتازا فی الطریق فتصیبه الرائحه،فلا یجب علیه ذلک.

و الآخر:أن یحمل الأمر بالإمساک علی الاستحباب (۳).

الثانی:قال الشیخ-رحمه اللّه-:قال الشافعیّ:یجوز أن یجلس عند الکعبه

۱- ۱التهذیب ۵:۲۹۷ الحدیث ۱۰۰۶،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحدیث ۵۹۰،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۹. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۰۵ الحدیث ۱۰۴۰،الوسائل ۹:۱۰۱ الباب ۲۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۲]

۳- ۳) الاستبصار ۲:۱۸۰.

و هی تجمّر،کما یجوز له أن یجلس عند العطّارین (۱).و هو جیّد؛لأنّهم علیهم السلام جوّزوا خلوق الکعبه (۲).

إذا ثبت هذا:فقال الشافعیّ:لا یکره الجلوس عند الکعبه؛لأنّ القرب منها قربه،و أمّا الجلوس فی العطّارین (۳)أو إلی رجل متطیّب،فلا یخلو إمّا أن یجلس لحاجه أو غرض غیر الطیب،فیکون مکروها،أو لشمّ الطیب،ففیه عنده قولان:

أحدهما:الجواز من غیر کراهیه،کما لا یکره الجلوس إلی الکعبه.

الثانی:الکراهیه؛لأنّه موضع لیس فیه قربه،فالجلوس فیه لشمّ (۴)الطیب یکره،کما لو أخذ الطیب فی صرّه (۵). (۶)و عندنا أنّه لا یجوز له ذلک.

الثالث:قال الشیخ-رحمه اللّه-:لو کان الطیب یابسا مسحوقا،فإن علق

ببدنه منه شیء،فعلیه الفدیه

،و إن لم یعلق بحال،فلا فدیه،و إن کان یابسا غیر مسحوق،کالعود و العنبر و الکافور،فإن علق ببدنه رائحته،فعلیه الفدیه-و قال الشافعیّ:إن علق به رائحته،فیها قولان-و استدلّ بعموم الأخبار و طریقه الاحتیاط (۷).

الرابع:روی ابن بابویه عن علیّ بن مهزیار،قال:سألت ابن أبی عمیر عن

التفّاح و الأترجّ و النبق و ما طاب من ریحه

،فقال:تمسک عن شمّه و تأکله،

۱- ۱الخلاف ۱:۴۳۹ مسأله-۹۶.

۲- ۲) ینظر:الوسائل ۹:۹۸ الباب ۲۱ من أبواب تروک الإحرام. [۱]

۳- ۳) د:إلی العطّارین مکان:فی العطّارین.

۴- ۴) بعض النسخ:لیشمّ.

۵- ۵) د،ر:جرّه.

۶- ۶) حلیه العلماء ۳:۲۹۲،المجموع ۷:۲۷۱، [۲]فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۰. [۳]

۷- ۷) المبسوط ۱:۳۵۳، [۴]الخلاف ۱:۴۳۹.

و لم يرو (۱)فيه شيئا (۲).

الخامس:قال الشيخ-رحمه اللّه-:لو مسّ طيبا ذاكرا لإحرامه عالما بالتحريم

رطبا،كالمسك و الغاليه و الكافور إذا كان مبلولا بماء ورد أو دهن طيّب،فعليه الفديه فى أىّ موضع من بدنه كان[و لو بعقبه] (۳)و كذلك لو سعّط به أو حقن،و به قال الشافعىّ.

و قال أبو حنيفه:إن ابتلع الطيب،فلا فديه،و عندنا و عند الشافعىّ ظاهر البدن و باطنه سواء،و كذلك إن حشا جرحه بطيب فداواه.

و استدلّ-رحمه اللّه-بعموم الأخبار الوارده فى تحريم استعمال الطيب و وجوب الفديه به المتناول لجميع المواضع،و طريقه الاحتياط أيضا تقتضيه؛لأنّه بالتكفير يحصل له يقين البراءه بخلاف عدمه (۴).

السادس:لو داس بنعله طيبا فعلق بنعله،فإن تعمّد ذلك،وجبت الفديه

؛لأنّه مستعمل للطيب،كما لو علّقه بثوبه،و إن لم يقصده،لم يكن عليه شىء.

السابع:روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن عمران الحلبىّ،عن أبى عبد اللّه

عليه السلام أنّه سئل عن المحرم يكون به الجرح فيتداوى بدواء فيه زعفران؟

فقال:

«إن كان الغالب على الدواء الزعفران،فلا،و إن كانت الأدويه الغالبه (۵)عليه فلا بأس» (۶).

الثامن:قال ابن بابويه:إذا اضطرّ المحرم إلى سعوط فيه مسك من ريح

۱- ۱بعض النسخ:و لم يرد،مكان:و لم يرو.

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۵ الحديث ۱۰۵۸،الوسائل ۹:۱۰۲ الباب ۲۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۳- ۳) فى النسخ:أو بعضه،و ما أثبتناه من المصدر.

۴- ۴) الخلاف ۱:۴۳۹ مسأله-۹۳.

۵- ۵) كذا فى النسخ،و فى الفقيه:غالبه.

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۳۷،الوسائل ۹:۱۵۴ الباب ۶۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۲]

يعرض له فى وجهه و علّه تصيبه،فلا بأس بأن يستعط به،فقد سأل إسماعيل بن جابر أبا عبد اللّه عليه السلام عن ذلك،فقال:«استعط به» (۱)و هذا للضروره.

أمّا لو لم يكن ضروره،فالوجه:المنع و وجوب الفديه.و به قال الشافعىّ (۲).

و كذا لو احتقن على ما بيّناه أوّلا،خلافا لأبى حنيفه (۳).

مسأله:و يحرم على المحرم أكل ما فيه طيب،و تجب به الفديه على جميع

الأحوال

،ذهب إليه علماؤنا أجمع.

و قال مالك:إن مسّته النار،فلا فديه (۴)،و هو قول أصحاب الرأى (۵).

و قال الشافعىّ:إن كانت أوصافه باقيه من طعم أو لون أو رائحه فعليه الفديه، و إن بقى له وصف و معه رائحه،ففيه الفديه قولا واحدا،و إن لم يبق غير لونه و لم يبق له ريح و لا طعم،ففيه قولان:

أحدهما:وجوب الفديه.

و الثانى:سقوطها (۶).

لنا:عموم الأخبار الدالّه على المنع من أكل طعام فيه طيب أو شربه

۱- ۱الفقيه ۲:۲۲۴ الحديث ۱۰۵۴،الوسائل ۹:۹۷ الباب ۱۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

۲- ۲) الأمّ ۲:۱۵۲،المجموع ۷:۲۷۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۰،مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

۳- ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۳-۱۲۴،بدائع الصنائع ۲:۱۹۰-۱۹۱،الهدايه للمرغينانىّ ۱: ۱۶۱،شرح فتح القدير ۲:۴۴۱،الفتاوى الهنديّه ۱:۲۴۱.

۴- ۴) الموطّأ ۱:۳۳۰،بلغه السالك ۱:۲۸۹،المدوّنه الكبرى ۱:۴۵۷،المغنى ۳:۳۰۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۹.

۵- ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۴،بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،شرح فتح القدير ۲:۴۴۱،عمده القارئ ۹:۱۵۶.

۶- ۶) الأمّ ۲:۱۵۲،حليه العلماء ۳:۲۸۸،المجموع ۷:۲۸۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۵۸، [۲]مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

و استعمال الطيب مطلقا (۱)،و هو يندرج فيه صوره النزاع.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و اتّق الطيب فى زادك»الحديث،ثمّ قال:«فمن ابتلى بشىء من ذلك،فليغسله (۲)غسله و ليتصدّق بقدر ما صنع» (۳).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا يمسّ المحرم شيئا من الطيب و لا الريحان،و لا يتلذّذ به،فمن ابتلى بشىء من ذلك،فليتصدّق بقدر ما صنع،بقدر شبعه (۴)من الطعام» (۵).و الأكل نوع تلذّذ.

و عن الحسن بن هارون عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:قلت له:أكلت خبيصا فيه زعفران حتّى شبعت،قال:«إذا فرغت من مناسككك فأردت الخروج من مكّه فاشتر بدرهم تمرا تصدّق (۶)به يكون كفّاره لما أكلت و لما دخل عليك فى إحرامك ممّا لم تعلم» (۷).

و روى ابن بابويه،قال:كان علىّ بن الحسين عليهما السلام إذا تجهّز إلى مكّه، قال لأهله:«إيّاكم أن تجعلوا فى زادنا شيئا من الطيب و لا الزعفران نأكله أو

۱- ۱الوسائل ۹:۹۳ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام. [۱]

۲- ۲) متن ج:فليعد،كما فى الوسائل، [۲]هامش ج:فعليه،كما فى التهذيب.

۳ - ۳) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۶،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحديث ۵۹۰،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۹. [۳]

۴- ۴) أكثر النسخ بزياده:«يعنى»كما فى التهذيب و الوسائل. [۴]

۵ - ۵) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۷،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحديث ۵۹۱،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۱. [۵]

۶- ۶) د:و تصدّق،و فى المصادر:ثمّ تصدّق.

۷- ۷) التهذيب ۵:۲۹۸ الحديث ۱۰۰۸،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحديث ۵۹۲،الوسائل ۹:۲۸۳ الباب ۳ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۶]

نطعمه» (۱).

و روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن زراره،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:

«من أكل زعفرانا متعمّدا أو طعاما فيه طيب،فعليه دم،و إن كان ناسيا،فلا شيء عليه،و يستغفر اللّه و يتوب إليه» (۲).

و هو أحسن حديث فى هذا الباب،و هو كما يتناول ما يبقى أوصافه يتناول ما زالت أوصافه به أوّلا على السواء.

و قد نقل الجمهور عن جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام كراهيه ذلك (۳).

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه استحال بالطبخ عن كونه طيبا،فيكون سائغا،سواء بقيت أوصافه أو لم تبق،لكن يكره؛لبقاء ريحه (۴).

و الجواب:أنّ الاستمتاع و الترفّه به حاصل من حيث المباشره،فأشبه ما لو كان نيئا.

مسأله:لو طيّب بعض العضو،كان كما لو طيّب كلّه،و يجب الفداء

،قاله علماؤنا أجمع،و به قال الشافعىّ (۵).

و قال أبو حنيفه:إن طيّب جميع العضو كالرأس و اليد،وجبت الفديه،و إلّا

۱- ۱الفقيه ۲:۲۲۳ الحديث ۱۰۴۳ الباب ۱۱۸،الوسائل ۹:۹۶ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۸. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۳ الحديث ۱۰۴۶ الباب ۱۱۸،الوسائل ۹:۲۸۴ الباب ۴ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) المغنى ۳:۳۰۴-۳۰۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۹.

۴- ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۴،بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،شرح فتح القدير ۲:۴۴۱،المغنى ۳: ۳۰۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۹.

۵ - ۵) مغنى المحتاج ۱:۵۲۰،حليه العلماء ۳:۲۹۱،المجموع ۷:۲۷۰-۲۷۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۰،المغنى ۳:۵۳۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۳.

فلا (۱).

لنا:أنّه مستعمل للطيب فيدخل تحت عموم النهى.

و كذا البحث فى اللبس لو لبس بعض العضو المخيط بأن يغطّى بعض رأسه، كان كما لو ستر الجميع.

و قد ظهر ممّا تقدّم أنّ الطيب يحرم مسّه و شمّه و أكل طعام يكون فيه.

و هل (۲)ذلك عامّ فى كلّ ما يسمّى طيبا،أو فى الأطياب الأربعه التى هى المسك و العنبر و الزعفران و الورس،أو الستّه التى هى الأربعه المذكوره و العود و الكافور؟ فيه خلاف ذكرناه فيما سلف (۳).

فلو اضطرّ إلى أكل طعام يكون فيه طيب أو مسّه،أكل أو لمس و قبض على أنفه،للضروره،و قد تقدّم ذلك (۴).

إذا ثبت هذا:فإنّه يجوز له شراء الطيب و لا نعلم فيه خلافا؛لأنّه منع من استعماله،و الشراء ليس استعمالا له،و قد لا يقصد به الاستعمال،بل التجاره أو استعماله عند الإحلال،فلا يمنع منه.

و كذا له أن يشترى المخيط و يشترى الجوارى و إن حرم عليه لبس المخيط و الاستمتاع بالنساء؛لأنّه قد لا يقصد بشرائهنّ الاستمتاع حاله الإحرام،بل إمّا حاله الإحلال أو التجاره،بخلاف النكاح؛لأنّه لا يقصد به إلّا الاستمتاع،فلهذا منع منه المحرم.

۱- ۱المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۲،بدائع الصنائع ۲:۱۸۹،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۰،شرح فتح القدير ۲:۴۳۹،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲.

۲- ۲) د،ر،ح بزياده:يكون.

۳- ۳) يراجع:ص ۲۴. [۱]

۴- ۴) يراجع:ص ۴۱.

الصنف الثالث

الادّهان

مسأله:أجمع علماؤنا على أنّه يحرم الادّهان فى حال الإحرام بالأدهان

الطيّبه

،كدهن الورد و البان (۱)و الزنبق،و هو قول عامّه أهل العلم،و تجب به الفديه إجماعا؛لأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله نهى عن استعمال الطيب (۲)،فيدخل تحته الادّهان.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إنّما يحرم عليك من الطيب أربعه أشياء:المسك و العنبر و الورس و الزعفران،غير أنّه يكره للمحرم الأدهان الطيّبه الريح» (۳).

و عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«اتّق قتل الدوابّ كلّها،و لا تمسّ شيئا من الطيب و لا من الدهن فى إحرامك» (۴).

۱- ۱البان:ضرب من الشجر،طيّب الزّهر،واحدتها:بانه.الصحاح ۵:۲۰۸۱. [۱]

۲ - ۲) مسند أحمد ۱:۲۱۵،صحيح البخارىّ ۳:۲۲،صحيح مسلم ۲:۸۶۶ الحديث ۱۲۰۶،سنن النسائىّ ۵:۱۹۵،سنن الدارقطنىّ ۲:۲۹۵ الحديث ۲۶۴،سنن البيهقىّ ۳:۳۹۳،المعجم الكبير للطبرانىّ ۱۲:۶۱ الحديث ۱۲۵۲۹.

۳ - ۳) التهذيب ۵:۲۹۹ الحديث ۱۰۱۳،الاستبصار ۲:۱۷۹ الحديث ۵۹۶،الوسائل ۹:۹۶ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۴. [۲]

۴ - ۴) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۶،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحديث ۵۹۰،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۹. [۳]

و عن علیّ بن أبی حمزه،قال:سألته عن الرجل یدّهن بدهن فیه طیب و هو یرید أن یحرم؟فقال:«لا تدّهن-حین ترید أن تحرم- بدهن فیه مسک و لا-عنبر یبقی ریحه فی رأسک بعد ما تحرم،و ادّهن بما شئت حین ترید أن تحرم قبل الغسل و بعده،فإذا أحرمت فقد حرم علیک الدهن حتّی تحلّ» (۱).

و فی الحسن عن الحلبیّ عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا تدّهن حین ترید أن تحرم بدهن فیه مسک و لا عنبر،من أجل أنّ رائحته تبقی فی رأسک بعد ما تحرم،و ادّهن بما شئت من الدهن حین ترید أن تحرم،فإذا أحرمت فقد حرم علیک الدهن حتّی تحلّ» (۲).

مسأله:و فی استعمال ما لیس بطیب من الأدهان،کالشیرج و السمن و الزیت

فی حال الإحرام و بعده قولان:

أحدهما:الجواز،و الثانی:المنع،و به قال أبو حنیفه (۳).

و قال الشافعیّ:یجوز له استعماله فی بدنه و لا یجوز له استعماله فی رأسه و لا شعره (۴)،و هو قول أکثر الجمهور (۵).

و منع الشیخ-رحمه اللّه-من استعمال ما لیس بطیب من الأدهان إلّا فی حال

۱- ۱التهذیب ۵:۳۰۲ الحدیث ۱۰۳۱،الاستبصار ۲:۱۸۱ الحدیث ۶۰۲،الوسائل ۹:۱۰۵ الباب ۲۹ من أبواب تروک الإحرام ذیل الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۰۳ الحدیث ۱۰۳۲،الاستبصار ۲:۱۸۱ الحدیث ۶۰۳،الوسائل ۹:۱۰۴ الباب ۲۹ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۲]

۳- ۳) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۰،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۰،شرح فتح القدیر ۲:۴۴۰،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲.

۴- ۴) الأمّ ۲:۱۵۲،حلیه العلماء ۳:۲۹۲،المجموع ۷:۲۷۹،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۲، المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۴،السراج الوهّاج:۱۶۸،مغنی المحتاج ۱:۵۲۰-۵۲۱.

۵- ۵) المغنی ۳:۳۰۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۹۲،المجموع ۷:۲۷۹،المدوّنه الکبری ۱: ۴۵۵-۴۵۶.

الضروره (۱).

احتجّ الشیخ علی المنع:بما رواه الحلبیّ-فی الحسن-عن أبی عبد اللّه علیه السلام:«و ادّهن بما شئت من الدهن حین ترید أن تحرم،فإذا أحرمت فقد حرم علیک الدهن» (۲).

و فی روایه محمّد الحلبیّ أنّه سأله عن دهن الحنّاء و البنفسج أ ندّهن به إذا أردنا أن نحرم؟فقال:«نعم» (۳).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:فلا تنافی الأخبار الوارده بالمنع؛لأنّها وردت فی تحریم الأدهان التی فیها طیب،مثل المسک و العنبر،و لیس فیها حظر دهن البنفسج و ما أشبهه و إن کان طیبا (۴).

و هذا التأویل من الشیخ یعطی أنّه یجوز له استعمال الأدهان الطیّبه،و هو خلاف المتّفق علیه.

ثمّ قال:علی أنّه یجوز أن یکون إنّما أباح استعمال دهن البنفسج إذا کان ممّا تزول عنه رائحته عند عقد الإحرام،أو یکون ذلک مختصّا بحال الضروره و الحاجه إلی استعماله،أو یکون قد ذهبت رائحه دهن البنفسج،فیجری مجری الشیرج حینئذ فی جواز الاستعمال؛لما رواه عن هشام بن سالم،قال:قال له ابن أبی یعفور:ما تقول فی دهنه بعد الغسل للإحرام؟فقال (۵):«قبل و بعد و مع لیس به

۱- ۱التهذیب ۵:۳۰۲.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۰۳ الحدیث ۱۰۳۲،الاستبصار ۲:۱۸۱ الحدیث ۶۰۳،الوسائل ۹:۱۰۴ الباب ۲۹ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۰۳ الحدیث ۱۰۳۳،الاستبصار ۲:۱۸۲ الحدیث ۶۰۴،الوسائل ۹:۱۰۶ الباب ۳۰ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۷. [۲]

۴- ۴) الاستبصار ۲:۱۸۲.

۵- ۵) جمیع النسخ:فقیل،و ما أثبتناه من المصدر.

بأس»قال:ثمّ دعا بقاروره[بان] (۱)سليخه (۲)ليس فيها شيء،فأمرنا فادّهنّا منها، فلمّا أردنا أن نخرج،قال:«لا عليكم أن تغتسلوا إن وجدتم ماء إذا بلغتم ذا الحليفه» (۳).

إذا عرفت هذا:فقد احتجّ الشافعيّ (۴)على جواز استعماله فى جسده:بما رواه ابن عمر أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله ادّهن فى إحرامه بزيت غير مطيّب (۵).

و لأنّ هذا الدهن لا يستطاب،فإنّه لو حلف لا يستعمل طيبا،فاستعمله، لم يحنث،فإذا استعمله فى غير شعره،لم تجب الفديه،كالسمن،أمّا إذا استعمله فى رأسه أو لحيته،فإنّ الفديه عنده واجبه؛لأنّ الدهن فيها يزيل الشعث و يرجّل الشعر و يحسّنه،فلهذا وجبت الفديه لا أنّه طيب.

و أوجب الفديه،سواء كان رأسه محلوقا أو كان الشعر قائما؛لأنّ أصول الشعر موجوده فى المحلوق و يحسّن النابت منها.

و أسقط الفديه عن الأصلع و الأقرع الذى لا شعر على رأسه البتّه؛لأنّه لا يرجّل شعرا،فأشبه سائر البدن.و كذا الأمرد إذا لم يكن على وجهه شعر، فلا شيء عليه؛لأنّه لم يلق الشعر و لا أصوله.و كذا لو كان فى رأسه شجّه فجعل

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) السليخه:نوع من العطر كأنّه قشر منسلخ و دهن ثمر البان.مجمع البحرين ۲:۴۳۴. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۰۳ الحديث ۱۰۳۴،الاستبصار ۲:۱۸۲ الحديث ۶۰۵،الوسائل ۹:۱۰۶ الباب ۳۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۶. [۲]

۴- ۴) المجموع ۷:۲۸۲.

۵- ۵) مسند أحمد ۲:۲۹ و ۵۹،سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۰ الحديث ۳۰۸۳،سنن الترمذيّ ۳:۲۹۴ الحديث ۹۶۲،سنن البيهقيّ ۵:۵۸.فيه:عن ابن عبّاس.

الدهن فی داخلها،فلا شیء علیه (۱).

و أمّا الشیخ-رحمه اللّه-فإنّه قسّم الدهن إلی طیب،کالبنفسج و الورد و البان.

و إلی غیر طیب،کالشیرج و السمن،قال:فالأوّل لا خلاف أنّ فیه الفدیه علی أیّ وجه استعمله.

و أمّا الثانی:فلا یجوز الادّهان به عندنا علی وجه،و یجوز أکله بلا خلاف، و أمّا وجوب الکفّاره به فلست أعرف به نصّا،و الأصل براءه الذمّه.

ثمّ قال:و اختلف الناس علی أربعه مذاهب:

فقال أبو حنیفه:فیه الفدیه علی کلّ حال.

و قال الحسن بن صالح بن حیّ:لا فدیه فیه بحال.

و قال الشافعیّ:فیه الفدیه فی الرأس و اللحیه و لا فدیه فیما عداهما.

و قال مالک:إن دهن به ظاهر بدنه،ففیه الفدیه،و إن کان فی بواطن بدنه، فلا فدیه.

ثمّ استدلّ-رحمه اللّه-علی عدم الکفّاره:بأنّ الأصل براءه الذمّه،فیعمل به ما لم یظهر المنافی.

و بحدیث ابن عمر:أنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله ادّهن و هو محرم بزیت (۲).

و کلام الشیخ جیّد؛عملا ببراءه الذمّه،و القیاس علی الطیب باطل؛لأنّ الطیب یوجب الفدیه و إن لم یزل شعثا،و یستوی فیه الرأس و غیره،و الدهن بخلافه.و لأنّه مانع لا تجب فیه الفدیه باستعماله فی الیدین،فلا تجب باستعماله فی الرأس،کالماء.

۱- ۱الأمّ ۲:۱۵۲،مغنی المحتاج ۱:۵۲۰،المجموع ۷:۲۷۹،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۲، الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۶۶.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۳۸ مسأله-۹۰.

فروع:

الأوّل:لا يجوز الادّهان بما فيه طيب قبل الإحرام إذا كانت رائحته تبقى إلى

بعد الإحرام

؛لأنّ النهى عن استعماله يتناوله،و قد بيّنّاه فيما تقدّم (۱).

أمّا لو ذهبت رائحته،أو استعمل قبل الإحرام ما ليس بطيب،فإنّه يسوغ إجماعا؛لما تقدّم من الأحاديث (۲).

الثانى:لو اضطرّ إلى استعمال الأدهان الطيّبه فى حال الإحرام،وجبت

الفديه

؛لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار فى محرم كانت به قرحه فداواها بدهن بنفسج،قال:«إن كان فعله بجهاله،فعليه طعام مسكين،و إن كان تعمّد،فعليه دم شاه يهريقه» (۳).

الثالث:يجوز استعمال ما ليس بطيب بعد الإحرام مع الاضطرار إجماعا

، و لا فديه عندنا.

روى الشيخ عن أبى الحسن الأحمسىّ (۴)،قال:سأل أبا عبد اللّه عليه السلام سعيد بن يسار عن المحرم يكون به القرحه أو البثره أو الدمّل،قال:«اجعل عليه البنفسج أو الشيرج و أشباهه ممّا ليس فيه الريح الطيّبه» (۵).

و هذا الحديث يدلّ على أنّ دهن البنفسج ليس من الأدهان الطيّبه،فإنّ فيه خلافا،بخلاف الحديث المروىّ عن معاويه بن عمّار؛فإنّه أوجب الفديه به.

۱- ۱يراجع:ص ۴۵. [۱]

۲- ۲) يراجع:ص ۴۷. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۰۴ الحديث ۱۰۳۸،الوسائل ۹:۲۸۵ الباب ۴ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۵. [۳]

۴- ۴) ح و ج:الأحمشىّ،و فى بعض النسخ:الأخمسىّ.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۰۳ الحديث ۱۰۳۵،الوسائل ۹:۱۰۷ [۴] الباب ۳۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳ و ص ۱۵۵ الباب ۶۹

الحديث ۴.

و فی الصحیح عن هشام بن سالم،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«إذا خرج بالمحرم الخراج (۱)أو الدمّل فلیبطّه و لیداوه بسمن أو زیت» (۲).

و فی الصحیح عن محمّد بن مسلم،عن أحدهما علیهما السلام،قال:سألته عن محرم تشقّقت یداه،قال:فقال:«یدهنهما بزیت أو سمن أو إهاله (۳)» (۴).

۱- ۱فی النسخ:«الجراح»و ما أثبتناه من المصدر.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۰۴ الحدیث ۱۰۳۶،الوسائل ۹:۱۰۷ الباب ۳۱ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۱]

۳- ۳) الإهاله:الودک-و هو دسم اللحم و الشحم المذاب.المصباح المنیر:۲۸ و ۶۵۳.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۰۴ الحدیث ۱۰۳۷،الوسائل ۹:۱۰۷ الباب ۳۱ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۲]

الصنف الرابع

الاكتحال بما فيه طيب

مسأله:أجمع علماؤنا على أنّه لا يجوز للمحرم أن يكتحل بما فيه طيب،

سواء كان رجلا أو امرأه؛لأنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله حرّم استعمال الطيب،و هو قول كلّ من حرّم استعمال الطيب،و تجب به الفديه،كما قلنا فى الطيب (۱).

و روى ابن بابويه،عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا بأس للمحرم أن يكتحل بكحل ليس فيه مسك و لا كافور إذا اشتكى عينه،و تكتحل المرأه المحرمه بالكحل كلّه إلاّ الكحل الأسود لزينه» (۲).

و عن محمّد بن مسلم،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:«يكتحل المحرم عينه إن شاء بصبر ليس فيه زعفران و لا ورس» (۳).

و روى الشيخ-فى الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان،قال:سمعت أبا عبد اللّه

---

۱ - ۱مسند أحمد ۱:۲۱۵،صحيح البخارىّ ۲:۹۶ و ج ۳:۲۲،صحيح مسلم ۲:۸۶۶ الحديث ۱۲۰۶، سنن النسائىّ ۵:۱۹۶،سنن البيهقىّ ۵:۷۰،المغنى ۳:۲۹۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۸.

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۱ الحديث ۱۰۲۹،الوسائل ۹:۱۱۳ الباب ۳۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۳. [۱]

۳- ۳) الفقيه ۲:۲۲۱ الحديث ۱۰۳۰،الوسائل ۹:۱۱۳ الباب ۳۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۲. [۲]

علیه السلام،یقول:«یکتحل المحرم إن هو رمد بکحل لیس فیه زعفران» (۱).

و عن هارون بن حمزه،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا یکتحل المحرم (۲)عینیه بکحل فیه زعفران،و لیکحلها بکحل فارسیّ» (۳).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«لا بأس أن تکتحل و أنت محرم بما لم یکن فیه طیب یوجد ریحه،فأمّا للزینه، فلا» (۴).

مسأله:قال المفید-رحمه اللّه-:لا یکتحل المحرم بالسواد و یکتحل بالصبر

و الحضض

(۵)و ما أشبههما إذا شاء (۶).

و قال الشیخ-رحمه اللّه-:لا یجوز للرجل و المرأه أن یکتحلا بالسواد إذا کانا محرمین،إلّا عند الضروره،و یجوز لهما الاکتحال بغیر السواد،إلّا إذا کان فیه طیب، فإنّه لا یجوز علی حال (۷).

و قال فی الخلاف:الاکتحال بالإثمد مکروه للنساء و الرجال،و للشافعیّ فیه قولان:

أحدهما:مثل ما قلناه.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۰۱ الحدیث ۱۰۲۶،الوسائل ۹:۱۱۲ الباب ۳۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۵. [۱]

۲- ۲) کثیر من النسخ:«المسلم»مکان:«المحرم».

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۰۱ الحدیث ۱۰۲۷،الوسائل ۹:۱۱۲ الباب ۳۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۰۲ الحدیث ۱۰۲۸،الوسائل ۹:۱۱۲ الباب ۳۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۸. [۳]

۵- ۵) الحضض و الحضض-بضمّ الضاد الأولی و فتحها-دواء معروف،و هو صمغ مرّ،کالصبر.الصحاح ۳:۱۰۷۱. [۴]

۶- ۶) المقنعه:۶۸.

۷- ۷) المبسوط ۱:۳۲۱، [۵]النهایه:۲۲۰. [۶]

و الآخر:أنّه لا بأس به.هـذا إذا لم يكن فيه طيب،فإن كان فيه طيب، فلا يجوز،و من استعمله،فعليه الفداء (۱).و هذا قول عطاء،و الحسن،و مجاهد (۲).

و قال ابن عمر:يكتحل المحرم بكلّ كحل ليس فيه طيب (۳).

و قال[مالك] (۴):لا بأس أن يكتحل المحرم بالإثمد من حرّ يجده فی عينيه و غير الإثمد (۵).

و قال أحمد:يكتحل المحرم ما لم يجد به (۶)الزينه (۷).

لنا:ما رواه الجمهور عن جابر أنّ عليّا عليه السلام قدم من اليمن فوجد فاطمه عليها السلام ممّن حلّ،فلبست ثيابا صبغا و اكتحلت،فأنكر ذلك عليها، فقالت:«أبی أمرنی بهذا»فقال النبیّ صلّی اللّه عليه و آله:«صدقت صدقت» (۸).

و إنكار علیّ عليه السلام يدلّ على أنّها كانت ممنوعه من ذلك.

و عن النبیّ صلّی اللّه عليه و آله أنّه قال:«الحاجّ أشعث أغبر» (۹)و ذلك ينافی

۱- ۱الخلاف ۱:۴۴۲ مسأله-۱۰۶.

۲- ۲) المغنی ۳:۳۱۳،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۳۲.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۱۳،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۳۲،المجموع ۷:۳۵۴،سنن البيهقیّ ۵:۶۳.

۴- ۴) أضفناها من المغنی و الشرح الكبير.

۵- ۵) المدوّنه الكبرى ۱:۴۵۷،المغنی ۳:۳۱۳،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۳۲.

۶- ۶) ج:«ما لم يجد فيه»مكان«ما لم يجد به»،و فی المصدر:«ما لم يرد به».

۷- ۷) المغنی ۳:۳۱۳،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۳۲،الكافی لابن قدامه ۱:۵۵۱ و ۵۵۹، الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۴۵.

۸- ۸) صحيح مسلم ۲:۸۸۸ الحديث ۱۲۱۸،سنن ابن ماجه ۲:۱۰۲۴ الحديث ۳۰۷۴،سنن أبی داود ۲:۱۸۴،سنن الدارمیّ ۲:۴۷، [۱]سنن النسائیّ ۵:۱۴۴،فی الجميع:ثيابا صبيغا.

۹ - ۹) بهذا اللفظ رواه ابن زهره فی الغنيه(الجوامع الفقهيّه):۵۷۷ و الشيخ فی الخلاف ۱:۴۴۲ مسأله- ۱۰۶،و بلفظ«الشّعث التّفل»ينظر:سنن ابن ماجه ۲:۹۶۷ الحديث ۲۸۹۶،سنن الترمذیّ ۵:۲۲۵ الحديث ۲۹۹۸،سنن البيهقیّ ۵:۵۸.

الاكتحال.

و عن عائشه أنّها قالت لامرأه:اكتحلی بأیّ کحل شئت غیر الإثمد أو الأسود (۱).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا یکتحل الرجل و المرأه المحرمان بالکحل الأسود، إلّا من علّه» (۲).

و فی الصحیح عن زراره،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«تکتحل المرأه المحرمه بالکحل کلّه إلّا الکحل الأسود للزینه» (۳).

و فی الصحیح عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا تکتحل المرأه المحرمه بالسواد،إنّ السواد زینه» (۴).

فروع:

الأوّل:فی تحریم الاکتحال بالأسود خلاف بین أصحابنا

(۵)،و المشهور:

۱- ۱سنن البیهقیّ ۵:۶۳،المغنی ۳:۳۱۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۲،المجموع ۷:۳۵۴.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۰۱ الحدیث ۱۰۲۳،الوسائل ۹:۱۱۱ الباب ۳۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۰۱ الحدیث ۱۰۲۴،الوسائل ۹:۱۱۱ الباب ۳۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۰۱ الحدیث ۱۰۲۵،الوسائل ۹:۱۱۲ الباب ۳۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۴. [۳]

۵ - ۵) قال بعضهم بالجواز،ینظر:الخلاف ۱:۴۴۲ مسأله-۱۰۶،الاقتصاد:۴۴۹،الجمل و العقود: ۱۳۶،المختصر النافع:۸۵،الغنیه(الجوامع الفقهیّه):۵۷۷. و قال بعضهم بعدم الجواز،ینظر:المبسوط ۱:۳۲۱، [۴]النهایه:۲۲۰، [۵]المقنعه:۶۸،السرائر:۱۲۸، الجامع للشرائع:۱۸۴.

ما قلناه،و لا خلاف فی زوال التحریم مع الضروره.

الثانی:یجوز الاکتحال بما عدا الأسود من أنواع الأکحال إلّا ما فیه طیب

بلا خلاف

،و یدلّ علیه:ما تقدّم من الأحادیث السابقه (۱).

الثالث:لا نعلم أحدا أوجب الفدیه بالکحل

؛عملا بالأصل و عدم ورود النصّ.روت شمیسه (۲)عن عائشه،قالت:اشتکیت عینی و أنا محرمه،فسألت عائشه،فقالت:اکتحلی بأیّ کحل شئت غیر الإثمد،أما إنّه لیس بحرام و لکنّه زینه فنحن نکرهه (۳).قال الشافعیّ:إن فعلا فلا أعلم علیهما فیه فدیه شیء (۴).

مسأله:و لا یجوز للمحرم النظر فی المرآه

؛لأنّه زینه،رجلا کان أو امرأه.و به قال الشافعیّ فی سنن حرمله،و قال فی الأمّ:لهما ذلک (۵).

لنا:أنّه یراد للزینه و الترفّه.

و ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن حمّاد،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«لا تنظر فی المرآه و أنت محرم،فإنّها من الزینه» (۶).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«لا تنظر[المرأه المحرمه] (۷)فی المرآه للزینه» (۸).

۱- ۱یراجع:ص ۵۲.

۲- ۲) شمیسه بنت عزیز بن عامر العتکیّه ثمّ الوسقیه البصریّه روت عن عائشه و عنها سعید و هشام بن حسان. تهذیب التهذیب ۱۲:۴۲۸.

۳- ۳) سنن البیهقیّ ۵:۶۳،المغنی ۳:۳۱۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۲،المجموع ۷:۳۵۴.

۴- ۴) الأمّ ۲:۱۵۰،المجموع ۷:۳۵۴،المغنی ۳:۳۱۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۲.

٥- ٥) المجموع ٧:٣٥٨،فتح العزيز بهامش المجموع ٧:٤٦٤،مغنى المحتاج ١:٥٢١.

٦- ٦) التهذيب ٥:٣٠٢ الحديث ١٠٢٩،الوسائل ٩:١١٤ الباب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام الحديث ١. [١]

٧- ٧) أثبتناها من المصدر.

٨- ٨) التهذيب ٥:٣٠٢ الحديث ١٠٣٠،الوسائل ٩:١١٤ الباب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام الحديث ٢. [٢]

الصنف الخامس

لبس الحلى للزينه

مسأله:لا يجوز للمرأه أن تلبس الحلى للزينه

،و ما لم يعتد لبسه فى حال الإحرام.

روى ابن بابويه عن محمّد بن مسلم،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى المحرمه:

«إنّها تلبس الحلى كلّه إلاّ حليا مشهورا لزينه (۱)» (۲).

و روى الكاهلىّ عن الصادق عليه السلام،قال:«تلبس المرأه المحرمه الحلى كلّه إلاّ القرط المشهور (۳)و القلاده المشهوره» (۴).

و سأل يعقوب بن شعيب أبا عبد اللّه عليه السلام عن المرأه تلبس الحلى؟قال:

«تلبس المسك و الخلخالين» (۵).

و فى روايه حريز،قال:«إذا كان للمرأه حلى لم تحدثه للإحرام،لم تنزع عنها» (۶).

۱- ۱ع و خا:للزينه،كما فى الوسائل. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۰ الحديث ۱۰۱۶،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۲]

۳- ۳) أكثر النسخ:«المشهوره».القرط:ما يعلّق فى شحمه الأذن.المصباح المنير:۴۹۸.

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۲۰ الحديث ۱۰۱۴،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۶. [۳]

۵- ۵) الفقيه ۲:۲۲۰ الحديث ۱۰۱۹،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۷. [۴]

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۲۰ الحديث ۱۰۲۱،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۹. و فى المصادر:«لم تنزع حليها»مكان«لم تنزع عنها».

مسأله:لا يجوز لبس الخاتم للمحرم للزينه،و يجوز للسنّه

؛لأنّ المنع من لبس الحلى للزينه و الاكتحال بالسواد و النظر فى المرآه للزينه يدلّ بمفهومه على تحريم لبس الخاتم كذلك.

و روى الشيخ عن مسمع،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته أ يلبس المحرم الخاتم؟قال:«لا يلبسه للزينه» (۱).

و يدلّ على جواز لبسه للسنّه:الأصل،و ما رواه الشيخ عن[ابن أبى نصر] (۲)عن نجيح،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:«لا بأس بلبس الخاتم للمحرم» (۳).

و فى الصحيح عن محمّد بن إسماعيل،قال:رأيت العبد الصالح عليه السلام و هو محرم و عليه خاتم و هو يطوف طواف الفريضه (۴).

إذا ثبت هذا:فإنّه يجوز للمرأه لبس الخاتم من الذهب؛لأنّه محلّل لهنّ فى الإحلال فكذا حاله الإحرام ما لم يقصد به الزينه.

روى ذلك الشيخ،عن عمّار بن موسى الساباطىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال:«تلبس المحرمه الخاتم من الذهب» (۵).

مسأله:قد بيّنّا أنّه لا يجوز لها أن تلبس الحلى للزينه و ما لم تعتد لبسه،و يجوز

ما عدا ذلك

،و لا يجوز لها أن تظهر لزوجها.و به قال علىّ عليه السلام،و ابن عمر،

۱- ۱التهذيب ۵:۷۳ الحديث ۲۴۲،الاستبصار ۲:۱۶۵ الحديث ۵۴۴،الوسائل ۹:۱۲۷ الباب ۴۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۱]

۲- ۲) فى النسخ:أبى بصير و الصحيح ما أثبتناه،كما فى المصادر.

۳- ۳) التهذيب ۵:۷۳ الحديث ۲۴۰،الاستبصار ۲:۱۶۵ الحديث ۵۴۲،الوسائل ۹:۱۲۷ الباب ۴۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۷۳ الحديث ۲۴۱،الوسائل ۹:۱۲۷ الباب ۴۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۳]

۵- ۵) التهذيب ۵:۷۶ الحديث ۲۵۰،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۴]

و عائشه،و أصحاب الرأی (۱).

روی الجمهور عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أنّه قال:«و لتلبس بعد ذلک ما أحبّت من ألوان الثیاب من معصفر أو خزّ أو حلی» (۲).

و من طریق الخاصّه:ما تقدّم،و ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن عبد الرحمن بن الحجّاج،قال:سألت أبا الحسن علیه السلام عن المرأه یکون علیها الحلی و الخلخال و المسکه و القرطان من الذهب و الورق تحرم فیه و هو علیها و قد کانت تلبسه فی بیتها قبل حجّها أ تنزعه إذا أحرمت أو تترکه علی حاله؟قال:

«تحرم فیه و تلبسه من غیر أن تظهره للرجال فی مرکبها و مسیرها» (۳).

و روی ابن بابویه عن الحلبیّ-فی الصحیح-عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:«لا بأس أن تحرم المرأه فی الذهب و الخزّ،و لیس یکره إلّا الحریر المحض» (۴).

و فی خبر حریز،قال:«إذا کان للمرأه حلی لم تحدثه للإحرام،لم تنزع عنها» (۵).

و روی الشیخ-فی الحسن-عن الحلبیّ،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«المحرمه لا تلبس الحلی و لا الثیاب المصبّغات إلّا صبغا لا یردع (۶)» (۷).

۱- ۱المغنی ۳:۳۰۰ و ۳۱۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۳،سنن أبی داود ۲:۱۶۶. [۱]

۲- ۲) سنن أبی داود ۲:۱۶۶ الحدیث ۱۸۲۷، [۲]سنن البیهقیّ ۵:۴۷ و ۵۲،المغنی ۳:۳۱۶.

۳- ۳) التهذیب ۵:۷۵ الحدیث ۲۴۸،الاستبصار ۲:۳۱۰ الحدیث ۱۱۰۴،الوسائل ۹:۱۳۱ الباب ۴۹ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۳]

۴- ۴) الفقیه ۲:۲۲۰ الحدیث ۱۰۲۰،الوسائل ۹:۴۲ الباب ۳۳ من أبواب الإحرام الحدیث ۴. [۴]

۵- ۵) الفقیه ۲:۲۲۰ الحدیث ۱۰۲۱،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۹. [۵]

۶- ۶) الردع:اللطخ بالزعفران،تهذیب اللغه ۲:۱۳۹۲.

۷- ۷) التهذیب ۵:۷۴ الحدیث ۲۴۵،الوسائل ۹:۱۲۳ [۶] الباب ۴۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳ و ص ۱۳۱ الباب ۴۹ الحدیث ۲.

و هذا النهی یتناول من الحلی ما لم تعتد لبسه،أو ما تقصد به إظهاره للزوج؛ جمعا بین الأدلّه.

و فی الصحیح عن یعقوب بن شعیب،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:

المرأه تلبس القمیص تزرّه علیها تلبس الخزّ و الحریر و الدیباج؟فقال:«نعم، لا بأس به و تلبس الخلخالین و المسک» (۱).

مسأله:قد بیّنّا فیما تقدّم أنّه یحرم علی المرأه لبس القفّازین

(۲).و به قال علیّ علیه السلام،و ابن عمر،و عطاء،و طاوس،و مجاهد،و النخعیّ (۳)،و مالک (۴)، و أحمد (۵)،و إسحاق (۶).

و کان سعد بن أبی وقّاص یلبس بناته القفّازین و هنّ محرمات (۷).و به قال أبو حنیفه (۸)،و للشافعیّ کالمذهبین (۹).

لنا:ما رواه الجمهور عن ابن عمر،عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله،قال:

۱- ۱التهذیب ۵:۷۴ الحدیث ۲۴۶،الاستبصار ۲:۳۰۹ الحدیث ۱۱۰۰،الوسائل ۹:۴۱ الباب ۳۳ من أبواب الإحرام الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) یراجع:ص ۲۰. [۲]

۳- ۳) المغنی ۳:۳۱۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۱،المجموع ۷:۲۶۹.

۴- ۴) الموطّأ ۱:۳۲۸ الحدیث ۱۵،بدایه المجتهد ۱:۳۲۸،المنتقی للباجیّ ۲:۲۰۰.

۵- ۵) المغنی ۳:۳۱۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۱،الکافی لابن قدامه ۱:۵۴۸،الإنصاف ۳: ۵۰۳، [۳]الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۰۳،زاد المستقنع:۳۱.

۶- ۶) المغنی ۳:۳۱۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۱.

۷- ۷) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۸،بدائع الصنائع ۲:۱۸۶،المغنی ۳:۳۱۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۱،الأمّ ۲:۲۰۳،مغنی المحتاج ۱:۵۱۹.

۸- ۸) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۸،بدائع الصنائع ۲:۱۸۶، المغنی ۳:۳۱۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۱،عمده القارئ ۱۰:۱۹۹.

۹- ۹) الأمّ ۲:۲۰۳ قال فیه بالجواز فقط،المجموع ۷:۲۶۳،حلیه العلماء ۳:۲۸۷،مغنی المحتاج ۱: ۵۱۹،السراج الوهّاج:۱۶۸.

«لا تتنقّب المرأه الحرام و لا تلبس القفّازين» (۱).

و عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أنّه نهی النساء فی إحرامهنّ عن القفّازین و الخلخال (۲).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ،عن داود بن الحصین،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته ما یحلّ للمرأه أن تلبس و هی محرمه؟قال:«الثیاب کلّها ما خلا القفّازین و البرقع و الحریر»قلت:تلبس الخزّ؟قال:«نعم»[قلت] (۳):فإنّ سداه إبریسم و هو حریر،قال:«ما لم یکن حریرا محضا،فإنّه لا بأس به» (۴).

و لأنّ الرجل لمّا وجب علیه کشف رأسه،تعلّق حکم إحرامه بغیره فمنع من لبس المخیط فی سائر بدنه،کذلک المرأه لمّا لزمها کشف وجهها،ینبغی أن یتعلّق الإحرام بغیر ذلک البعض و هو الیدان.

احتجّوا:بما رووه عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله،أنّه قال:«إحرام المرأه فی وجهها» (۵).و لأنّه عضو یجوز ستره بغیر المخیط،فجاز ستره به،کالرجلین (۶).

و الجواب عن الأوّل:أنّ المراد به:الکشف.

و عن الثانی:أنّ الستر بغیر المخیط یجوز للرجل و لا یجوز بالمخیط.

۱- ۱الموطّأ ۱:۳۲۸ الحدیث ۱۵، [۱]مسند أحمد ۲:۱۱۹،صحیح البخاریّ ۳:۱۹،سنن أبی داود ۲: ۱۶۵ الحدیث ۱۸۲۵ و ۱۸۲۶، [۲]سنن الترمذیّ ۳:۱۹۴ الحدیث ۸۳۳، [۳]سنن النسائیّ ۵:۱۳۳،سنن البیهقیّ ۵:۴۶.

۲- ۲) مسند أحمد ۲:۲۲ و ۳۲،سنن أبی داود ۲:۱۶۶ الحدیث ۱۸۲۷، [۴]سنن البیهقیّ ۵:۴۷.

۳- ۳) أثبتناها من المصادر.

۴- ۴) التهذیب ۵:۷۵ الحدیث ۲۴۷،الاستبصار ۲:۳۰۹ الحدیث ۱۱۰۱،الوسائل ۹:۴۲ الباب ۳۳ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۵]

۵- ۵) سنن الدارقطنیّ ۲:۲۹۴ الحدیث ۲۶۰،سنن البیهقیّ ۵:۴۷.

۶- ۶) المغنی ۳:۳۱۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۱،بدائع الصنائع ۲:۱۸۶.

مسأله:الخلخال و القرط و القلاده لا بأس بالمرأه أن تلبسها و لا تظهره

لزوجها

،كما قلنا:إذا كانت عادتها فى الإحلال لبسه.و به قال ابن عمر،و عائشه، و أصحاب الرأى.و كرهه عطاء،و الثورىّ،و أبو ثور (۱)،و هو إحدى الروايتين عن أحمد.و فى الأخرى:المنع (۲).

لنا:ما تقدّم (۳).و لأنّه إذا كانت معتاده بلبسه،يكون لبسها له فى حال الإحرام للعاده،كالثياب،لا للزينه.

و ما رواه الجمهور عن ابن عمر أنّه سمع النبىّ صلّى اللّه عليه و آله،قال:

«و لتلبس بعد ذلك ما أحبّت من ألوان الثياب من معصفر أو خزّ أو حلى» (۴).

و من طريق الخاصّه:ما رواه ابن بابويه عن يعقوب بن شعيب،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،أنّه سأله عن المرأه تلبس الحلى؟قال:«تلبس المسك و الخلخالين» (۵).و قد بيّنّاه فيما تقدّم (۶).

و فى الصحيح عن محمّد بن مسلم،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال فى المحرمه:«تلبس الحلى كلّه،إلّا حليا مشهورا لزينه (۷)» (۸).

۱- ۱المغنى ۳:۳۱۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۳۲.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۱۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۳۲،الإنصاف ۳:۵۰۴. [۱]

۳- ۳) يراجع:ص ۵۷-۶۰.

۴- ۴) سنن أبى داود ۲:۱۶۶ الحديث ۱۸۲۷، [۲]سنن البيهقىّ ۵:۴۷ و ۵۲،المغنى ۳:۳۱۶.

۵- ۵) الفقيه ۲:۲۲۰ الحديث ۱۰۱۹،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۷. [۳]

۶- ۶) يراجع:ص ۵۹-۶۰. [۴]

۷- ۷) خا و ج:للزينه،كما فى الوسائل. [۵]

۸- ۸) الفقيه ۲:۲۲۰ الحديث ۱۰۱۶،الوسائل ۹:۱۳۲ الباب ۴۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۶]

الصنف السادس

تغطيه الرأس

مسأله:يحرم على الرجل حال الإحرام تغطيه رأسه

.و هو قول علماء الأمصار،لا نعلم فيه خلافا.

روى الجمهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه نهى عن العمائم و البرانس (۱).

و قال فى المحرم الذى وقصت به ناقته:«لا تخمّروا رأسه،فإنّه يبعث يوم القيامه ملبّيا» (۲).علّل عليه السلام منع تخمير رأسه بالإحرام الباقى تقديرا،فالإحرام الثابت تحقيقا أولى بالمنع.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم غطّى رأسه ناسيا،قال:«يلقى القناع عن رأسه

۱- ۱الموطّأ ۱:۳۲۴ الحديث ۸،مسند أحمد ۲:۳۲، [۱]صحيح البخارىّ ۲:۱۶۹،صحيح مسلم ۲: ۸۳۵ الحديث ۱۱۷۷،سنن الدارمىّ ۲:۳۲، [۲]سنن ابن ماجه ۲:۹۷۷ الحديث ۲۹۲۹،سنن أبى داود ۲:۱۶۵ الحديث ۱۸۲۳،سنن الترمذىّ ۳:۱۹۴ الحديث ۸۳۳، [۳]سنن البيهقىّ ۵:۵۲،سنن النسائىّ ۵:۱۳۳ و ۱۳۴.

۲- ۲) مسند أحمد ۱:۲۱۵، [۴]صحيح البخارىّ ۲:۹۶،صحيح مسلم ۲:۸۶۵ الحديث ۱۲۰۶،سنن الدارمىّ ۲:۵۰، [۵]سنن أبى داود ۳:۲۱۹ الحديث ۳۲۳۸، [۶]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۰ الحديث ۳۰۸۴، سنن الترمذىّ ۳:۲۸۶ الحديث ۹۵۱، [۷]سنن النسائىّ ۵:۱۹۶،سنن البيهقىّ ۳:۳۹۰ و ج ۵:۵۳.

و يلبّى و لا شيء عليه» (۱).

و فى الصحيح عن زراره،قال:قلت لأبى جعفر عليه السلام:الرجل المحرم يريد أن ينام،يغطّى وجهه من الذباب؟قال:«نعم،و لا يخمّر رأسه،و المرأه المحرمه لا بأس أن تغطّى وجهها كلّه» (۲).

و روى ابن بابويه عن عبد اللّه بن ميمون،عن أبى عبد اللّه،عن أبيه عليهما السلام،قال:«المحرمه لا تتنقّب (۳)؛لأنّ إحرام المرأه فى وجهها و إحرام الرجل فى رأسه» (۴).

فروع:

الأوّل:الأذنان هل يحرم سترهما أم لا؟

نصّ الشافعىّ على تسويغه (۵)،و منع أحمد منه (۶)؛لما روى عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال:«الأذنان من الرأس» (۷).

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۰۷ الحديث ۱۰۵۰، الاستبصار ۲:۱۸۴ الحديث ۶۱۳، الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

۲- ۲) الكافى ۴:۳۴۹ الحديث ۱، [۲]التهذيب ۵:۳۰۷ الحديث ۱۰۵۱،الاستبصار ۲:۱۸۴ الحديث ۶۱۴،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۳]

۳- ۳) بعض النسخ:«لا تنتقب».

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۱۹ الحديث ۱۰۰۹،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۴]

۵- ۵) ينظر:الأمّ ۱:۲۶،المهذّب للشيرازىّ ۱:۱۸،المجموع ۱:۴۱۳.فى الجميع نصّ عليه فى باب الوضوء.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۰۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۶،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۹،الإنصاف ۳:۴۶۰.

۷- ۷) سنن الترمذىّ ۱:۵۳ الحديث ۳۷،سنن أبى داود ۱:۳۳ الحديث ۱۳۴،سنن البيهقىّ ۱:۶۶- ۶۷،كنز العمّال ۹:۳۲۱ الحديث ۲۶۲۳۲.

الثانی:یحرم تغطیه بعض الرأس،کما یحرم تغطیته

؛لأنّ النهی عن إدخال الشیء فی الوجود یستلزم النهی عن إدخال أبعاضه،و لهذا لمّا حرّم اللّه تعالی حلق الرأس (۱)،تناول التحریم حلق بعضه.

الثالث:لا فرق فی التحریم بین أن یغطّی رأسه بالمعتاد،کالعمامه و القلنسوه،

أو بغیره

بأن جعل علیه قرطاسا،و کذا لو خضبه بحنّاء أو طیّنه بطین أو جعل علیه نوره أو دواء،کلّ ذلک ستر له،و هو ممنوع منه و تجب به الفدیه.

الرابع:روی علماؤنا:جواز تعصیب الرأس بعصابه عند الحاجه إلیه

.و به قال عطاء (۲)،و منع منه الشافعیّ (۳)،و أحمد (۴).

لنا:أنّه فی محلّ الحاجه إلیه و الضروره،فکان سائغا؛لقوله تعالی: وَ ما جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ (۵).

و روی الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن وهب،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا بأس أن یعصّب المحرم رأسه من الصداع» (۶).

و روی ابن بابویه-فی الصحیح-عن محمّد بن مسلم أنّه سأل أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم،یضع عصام القربه علی رأسه إذا استسقی؟فقال:«نعم» (۷).

۱- ۱البقره ۲:۱۹۶.

۲- ۲) المغنی ۳:۳۰۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۶.

۳- ۳) المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۲،المجموع ۷:۲۵۳ و ۳۳۶، [۱]فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۳۷، [۲]المغنی ۳:۳۰۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۶.

۴- ۴) الإنصاف ۳:۴۶۱،الکافی لابن قدامه ۱:۵۴۹،المغنی ۳:۳۰۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳: ۲۷۶.

۵- ۵) الحجّ(۲۲):۷۸. [۳]

۶- ۶) التهذیب ۵:۳۰۸ الحدیث ۱۰۵۶،الوسائل ۹:۱۳۹ الباب ۵۶ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۴]

۷- ۷) الفقیه ۲:۲۲۱ الحدیث ۱۰۲۴،الوسائل ۹:۱۴۰ الباب ۵۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۵]

و لأنّه غير ساتر لجميع العضو،فكان سائغا،كستر النعل فى الرجل.

و سأل يعقوب بن شعيب أبا عبد اللّه عليه السلام عن الرجل المحرم يكون به القرحه،يربطها أو يعصّبها بخرقه؟قال:«نعم» (۱).

مسأله:و الارتماس فى الماء بحيث يعلو الماء على رأسه محرّم

.و به قال مالك (۲)-خلافا للجمهور (۳)-لأنّه فى حكم تغطيه الرأس.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سمعته يقول:«لا تمسّ الريحان و أنت محرم،و لا تمسّ شيئا فيه زعفران،و لا تأكل طعاما فيه زعفران و لا ترتمس فى ماء (۴)يدخل فيه رأسك» (۵).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا يرتمس المحرم فى الماء» (۶).

فروع:

الأوّل:لا بأس أن يغسل رأسه و يفيض عليه الماء

،و لا نعلم فيه خلافا؛لأنّه لا يطلق عليه اسم التغطيه،و لا ما هو فى معناها و هو الارتماس،فكان سائغا.

۱- ۱الفقيه ۲:۲۲۱ الحديث ۱۰۲۵،الوسائل ۹:۱۵۵ الباب ۷۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) بدايه المجتهد ۱:۳۲۹،بلغه السالك ۱:۲۸۸،شرح الزرقانىّ على موطّأ مالك ۲:۲۲۶،المدوّنه الكبرى ۱:۳۶۳،المنتقى للباجىّ ۲:۱۹۵.

۳- ۳) المغنى ۳:۲۷۴،المجموع ۷:۲۵۲.

۴- ۴) ع:«فيما»مكان«فى ماء»كما فى التهذيب.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۰۷ الحديث ۱۰۴۸،الوسائل ۹:۱۴۰ الباب ۵۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۰۷ الحديث ۱۰۴۹،الوسائل ۹:۱۴۰ الباب ۵۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۳]

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن يعقوب بن شعيب،قال:

سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يغتسل؟فقال:«نعم،يفيض الماء على رأسه و لا يدلك (۱)» (۲).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا اغتسل المحرم من الجنابه،صبّ على رأسه الماء يميّز الشعر بأنامله بعضه من بعض» (۳).

و روى ابن بابويه عن أبان،عن زراره،قال:سألته عن المحرم هل يحكّ رأسه أو يغسل بالماء؟فقال:«يحكّ رأسه ما لم يتعمّد قتل دابّه،و لا بأس بأن يغتسل بالماء و يصبّ على رأسه ما لم يكن ملبّدا،فإن كان ملبّدا فلا يفيض على رأسه الماء إلّا من احتلام» (۴).

الثانى:لو طلى رأسه بعسل أو صمغ ليجمع الشعر و يتلبّد،فلا يتخلّله

(۵)الغبار و لا يصيبه الشعث و لا يقع فيه الدبيب،جاز و هو التلبد،روى ابن عمر،قال:

رأيت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يهلّ ملبّدا.

الثالث:لا يجوز أن يضع الطيب فى رأسه بحيث يبقى إلى بعد الإحرام

؛لما بيّنّا أنّه لا يجوز له استعمال الطيب (۶)،و قد خالف فيه الجمهور.

۱- ۱فى التهذيب و الوسائل« [۱]يدلكه»مكان:«يدلك».

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۳ الحديث ۱۰۷۹،الوسائل ۹:۱۶۰ الباب ۷۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۱۳ الحديث ۱۰۸۰،الفقيه ۲:۲۳۰ الحديث ۱۰۹۴،الكافى ۴:۳۶۵ الحديث ۲، [۳]الوسائل ۹:۱۶۰ الباب ۷۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۴]

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۳۰ الحديث ۱۰۹۲،الوسائل ۹:۱۵۹ [۵] الباب ۷۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴ و ص ۱۶۰ الباب ۷۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳.

۵- ۵) أكثر النسخ:يتحلّله.

۶- ۶) يراجع:ص ۲۲.

الرابع:لو حمل على رأسه مكتلا أو طبقا أو نحوه،وجبت الفديه عليه

.و به قال الشافعيّ (۱)،و أبو حنيفه (۲).

و قال عطاء (۳)،و مالك (۴)،و أحمد:لا فديه عليه (۵).

لنا:أنّه ستره و يصدق عليه أنّه قد غطّى رأسه،فوجبت الفديه.

احتجّ مالك:بأنّه لا يقصد به الستر غالبا،فلا تجب الفديه،كما لو وضع يده على رأسه،و سواء قصد به الستر أو لم يقصد؛لأنّ ما تجب به الفديه لا يختلف بالقصد و عدمه،فكذا ما لا تجب به الفديه (۶).

و الجواب:أنّ كونه ممّا لا يقصد به الستر غالبا،لا يخرجه عن كونه ساترا.

و لأنّه مع القصد تجب الفديه عليه،لأنّ الحليه لا تسقط الحقوق،فكذا لو لم يقصد، كما قرّره.و لأنّ الحنّاء و الطين لا يقصد بهما الستر و مع ذلك تجب الفديه.

الخامس:لو خضب رأسه،وجبت الفديه،سواء كان الخضاب ثخينا أو رقيقا

؛

۱- ۱المجموع ۷:۲۵۳، [۱]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۳۴، [۲]مغنى المحتاج ۱:۵۱۸،حليه العلماء ۳:۲۸۴.

۲- ۲) ينظر:بدائع الصنائع ۲:۱۸۵،المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۳۰،تبيين الحقائق ۲:۲۶۰،و يؤيّده الشيخ فى الخلاف ۱:۴۳۶ مسأله-۸۲.

۳- ۳) المغنى ۳:۳۰۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۸،المجموع ۷:۲۵۳، [۳]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۳۵. [۴]

۴- ۴) بلغه السالك ۱:۲۸۶،المدوّنه الكبرى ۱:۴۶۴،المغنى ۳:۳۰۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳: ۲۷۸.

۵- ۵) الكافى لابن قدامه ۱:۵۴۹،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۰۰،الإنصاف ۳:۴۶۳،المغنى ۳:۳۰۹، الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۸.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۰۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۸.هذا احتجاج أحمد و هو يوافق احتجاج مالك.

لأنّه ساتر.و به قال الشافعيّ (۱)،و فصّل أصحابه بين الثخين و الرقيق،فأوجبوا الفديه فى الأوّل دون الثانى (۲).و ليس بمعتمد.

و كذا لو وضع عليه مرهما له جرم ستر رأسه.

و لو طلى رأسه بعسل أو لبن ثخين فكذلك،خلافا للشافعيّ (۳).

و لو كان مع الدواء قرطاس على رأسه،وجبت الفديه.

السادس:لو غطّى رأسه ناسيا،ألقى القناع و جدّد التلبيه استحبابا و لا شىء

عليه

؛لأنّ استدامه التغطيه مع الذكر كابتدائها،و تجديد التلبيه على الاستحباب، و عدم الفديه للنسيان؛لقوله عليه السلام:«رفع عن أمّتى الخطأ و النسيان» (۴).

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم غطّى رأسه ناسيا،قال:«يلقى القناع عن رأسه و يلبّى و لا شىء عليه» (۵).

و روى ابن بابويه عن الحلبىّ-فى الصحيح-أنّه سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يغطّى رأسه ناسيا أو نائما،قال:«يلبّى إذا ذكر» (۶).

السابع:لو ستر رأسه بيده أو بعض أعضائه ببعض،فالوجه:الجواز

.و هو

۱- ۱الأمّ ۲:۱۵۰،حليه العلماء ۳:۲۸۶،مغنى المحتاج ۱:۴۸۰.

۲- ۲) المجموع ۷:۲۵۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۳۷،السراج الوهّاج:۱۶۸.

۳- ۳) فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۳۷.

۴- ۴) سنن ابن ماجه ۱:۶۵۹،سنن البيهقىّ ۶:۸۴ و ج ۷:۳۵۷،مجمع الزوائد ۶:۲۵۰،الجامع الصغير للسيوطى ۲:۲۴ و ۱۹۶،كنز العمّال ۴:۲۳۳ الحديث ۱۰۳۰۷. و من طريق الخاصّه:ينظر:عوالى اللّآلئ ۱:۲۳۲ الحديث ۱۳۱، [۱]الخصال:۴۱۷،الوسائل ۵:۳۴۵ الباب ۳۰ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ۲. [۲]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۰۷ الحديث ۱۰۵۰،الاستبصار ۲:۱۸۴ الحديث ۶۱۳،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروك الإحرام

الحديث ۳. [۳]

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۲۷ الحديث ۱۰۷۰، [۴]الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۶. [۵]

قول الجمهور؛لأنّ الستر بما هو متّصل به لا يثبت له حكم الستر،و لهذا لو وضع يده على فرجه،لم يجزئه فى الستر.

و لأنّ المحرم مأمور بمسح رأسه فى الطهاره.

و يؤيّد ذلك:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس»و قال:«لا بأس أن يستر بعض جسده ببعض» (۱).

و قد روى ابن بابويه عن سعيد الأعرج أنّه سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يستتر من الشمس بعود أو بيده،فقال:«لا،إلّا من علّه» (۲).

مسأله :يباح للمحرم ستر وجهه،فلا يجب عليه كشفه إذا كان رجلا

(۳)

،ذهب إليه علماؤنا أجمع،و به قال علىّ عليه السلام،و عمر،و عثمان،و عبد الرحمن، و سعد بن أبى وقّاص،و ابن عبّاس،و ابن الزبير،و زيد بن ثابت،و جابر،و مروان بن الحكم (۴)،و الشافعىّ (۵)،و الثورىّ،و إسحاق،و طاوس (۶).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۰۸ الحديث ۱۰۵۵،الوسائل ۹:۱۵۲ الباب ۶۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۷ الحديث ۱۰۶۹،الوسائل ۹:۱۵۲ الباب ۶۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

۳- ۳) بعض النسخ:الثامن،مكان:مسأله.

۴ - ۴) الأمّ ۷:۲۴۱، المجموع ۷:۲۶۸، [۳] المغنى ۳:۳۱۰، [۴]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۹، [۵]الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۰۱،بدايه المجتهد ۱:۳۲۸،شرح الزرقانىّ على موطّأ مالك ۲:۲۳۲،عمده القارئ ۹:۱۶۶.ليس فى المصادر قول علىّ عليه السلام.

۵- ۵) الأمّ ۷:۲۴۱،حليه العلماء ۳:۲۸۶،المجموع ۷:۲۶۸، [۶]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۴۶، [۷]مغنى المحتاج ۱:۵۱۸،تبيين الحقائق ۲:۲۵۹.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۱۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۹،بدايه المجتهد ۱:۳۲۸،عمده القارئ ۹: ۱۶۷.

و قال مالک (۱)،و أبو حنیفه:إحرام الرجل یتعلّق برأسه و وجهه،فلا یجوز له ستر رأسه (۲).و عن أحمد روایتان (۳).

لنا:ما رواه الجمهور عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أنّه قال:«إحرام الرجل فی رأسه و إحرام المرأه فی وجهها» (۴)و التفصیل قاطع للشرکه.

و عن ابن عبّاس:أنّ محرما وقصت به ناقته غداه عرفه فمات،فقال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:«خمّروا وجهه و لا تخمّروا رأسه فإنّه یبعث یوم القیامه ملبّیا» (۵).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن زراره،قال:قلت لأبی جعفر علیه السلام:الرجل المحرم یرید أن ینام یغطّی وجهه من الذباب؟قال:

«نعم،و لا یخمّر رأسه» (۶).

و روی ابن بابویه عن عبد اللّه بن میمون،عن الصادق،عن أبیه علیهما السلام،

---

۱ - ۱المدوّنه الکبری ۱:۴۶۲،إرشاد السالک:۵۸،بدایه المجتهد ۱:۳۲۸،بلغه السالک ۱:۲۸۵، المنتقی للباجیّ ۲:۱۹۹،شرح الزرقانیّ علی موطّأ مالک ۲:۲۳۲،المغنی ۳:۳۱۰،المجموع ۷: ۲۶۸، [۱]عمده القارئ ۹:۱۶۷.

۲ - ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۶،بدائع الصنائع ۲:۱۸۵،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۳۸،شرح فتح القدیر ۲:۳۴۶،تبیین الحقائق ۲:۲۵۹،مجمع الأنهر ۱:۲۶۹،عمده القارئ ۹:۱۶۷،المغنی ۳: ۳۱۰،المجموع ۷:۲۶۷.

۳ - ۳) المغنی ۳:۳۱۰،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۹،الکافی لابن قدامه ۱:۵۵۰،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۰۲،الإنصاف ۳:۴۶۳. [۲]

۴- ۴) سنن الدارقطنیّ ۲:۲۹۴ الحدیث ۲۶۰،سنن البیهقیّ ۵:۴۷.

۵- ۵) صحیح البخاریّ ۲:۹۶،صحیح مسلم ۲:۸۶۵ الحدیث ۱۲۰۶،سنن الترمذیّ ۳:۲۸۶ الحدیث ۹۵۱،سنن النسائیّ ۵:۱۹۶،سنن الدارمیّ ۲:۵۰، [۳]مسند أحمد ۱:۲۱۵، [۴]سنن البیهقیّ ۵:۵۳.

۶ - ۶) التهذیب ۵:۳۰۷ الحدیث ۱۰۵۱، الاستبصار ۲:۱۸۴ الحدیث ۶۱۴،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۵. [۵]

قال:«المحرمه لا تتنقّب؛لأنّ إحرام المرأه فی وجهها،و إحرام الرجل فی رأسه» (۱).

و لأنّه مذهب من سمّیناه من الصحابه و لم یوجد لهم مخالف،فکان إجماعا.

احتجّ أبو حنیفه:بما رواه ابن عبّاس أنّ رجلا وقع عن راحلته فأقعصته (۲)، فقال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله:«اغسلوه بماء و سدر و کفّنوه فی ثوبیه فلا تخمّروا وجهه و لا رأسه،فإنّه یبعث یوم القیامه یلبّی» (۳).

و لأنّه من حرم علیه الطیب لأجل الإحرام،حرم علیه تخمیر الوجه، کالمرأه (۴).

و الجواب عن الأوّل:أنّ المشهور فی حدیث ابن عبّاس:«و لا تخمّروا رأسه»و فی بعض ألفاظ الروایات:«خمّروا وجهه و لا تخمّروا رأسه» (۵)فتتعارض الروایتان و یبقی ما ذکرناه سالما،علی (۶)أنّه محمول علی ما لا بدّ من کشفه من الوجه.و القیاس علی المرأه باطل؛لما روی عندنا و عندهم:أنّ إحرام الرجل فی رأسه،و إحرام المرأه فی وجهها.

و لأنّ المرأه لا یجب علیها کشف الرأس و إنّما یجب علیها کشف عضو واحد، فکذا الرجل.

۱- ۱الفقیه ۲:۲۱۹ الحدیث ۱۰۰۹،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۱]

۲- ۲) بعض المصادر:فوقصته.

۳- ۳) صحیح مسلم ۲:۸۶۶ الحدیث ۱۲۰۶،سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۰ الحدیث ۳۰۸۴،سنن النسائیّ ۵:۱۹۶،۱۹۷،سنن البیهقیّ ۵:۵۴.

۴- ۴) الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۳۹، [۲]شرح فتح القدیر ۲:۳۴۷،تبیین الحقائق ۲:۲۵۹،عمده القارئ ۹:۱۶۷.

۵- ۵) سنن البیهقیّ ۳:۳۹۳.

۶- ۶) فی النسخ:و علی،حذفنا الواو لاستقامه العباره.

فصل:

قال الشيخ فی التهذيب:تغطيه الوجه جائز مع الاختيار

غير أنّه يلزمه الكفّاره،و متی لم ينو الكفّاره،لم يجز له ذلک (۱).

و استدلّ عليه:بما رواه عن زراره،قال:قلت لأبی جعفر عليه السلام:المحرم يقع عليه (۲)الذباب حين يريد النوم فيمنعه من النوم،أ يغطّی وجهه إذا أراد أن ينام؟ قال:«نعم» (۳).

و استدلّ علی لزوم الكفّاره:بما رواه-فی الصحيح-عن الحلبیّ،قال:

المحرم إذا غطّی وجهه فليطعم مسكينا فی يده،و قال:لا بأس (۴)أن ينام المحرم علی وجهه علی راحلته (۵).

و نحن فی هذا من المتوقّفين،و تحمل الروايه علی الاستحباب،مع أنّ الحلبیّ لم يسندها إلی إمام (۶).

مسأله:و إحرام المرأه فی وجهها،فلا يجوز لها تغطيته

.و هو قول علماء الأمصار،و لا نعلم فيه خلافا،إلّا ما روی عن أسماء أنّها كانت تغطّی وجهها و هی

۱- ۱التهذيب ۵:۳۰۸.

۲- ۲) فی المصادر:علی وجهه.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۰۸ الحديث ۱۰۵۳،الوسائل ۹:۱۳۹ الباب ۵۵ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۷. [۱]

۴- ۴) خا و المصادر:قال و لا بأس.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۰۸ الحديث ۱۰۵۴،الوسائل ۹:۱۳۸ [۲] الباب ۵۵ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۴ و ص ۱۴۲ الباب ۶۰ الحديث ۱.

۶- ۶) بعض النسخ:إلی الإمام.

محرمه (۱)،و يحتمل أنّها كانت تغطّيه بالسدل عند الحاجه،فلا يكون مخالفا للإجماع.

و الأصل فيه ما روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال:«إحرام الرجل فى رأسه،و إحرام المرأه فى وجهها» (۲).

و قال عليه السلام:«و لا تتنقّب المرأه و لا تلبس القفّازين» (۳).

و من طريق الخاصّه:ما رواه ابن بابويه،عن عبد اللّه بن ميمون،عن الصادق، عن أبيه عليهما السلام،قال:«المحرمه لا تتنقّب؛لأنّ إحرام المرأه فى وجهها و إحرام الرجل فى رأسه» (۴).

و مرّ أبو جعفر عليه السلام بامرأه محرمه و قد استترت بمروحه،فأماط المروحه بقضيبه عن وجهها (۵).و لو كان سائغا،لم تكن الإماطه سائغه.

و عن يحيى بن أبى العلاء،عن أبى عبد اللّه،عن أبيه عليهما السلام:«إنّه كره للمحرمه البرقع و القفّازين» (۶).

فروع:

الأوّل:لو احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريبا منها،سدلت ثوبها من

فوق رأسها على وجهها إلى طرف أنفها

-و لا نعلم فيه خلافا-و روى ذلك عن

۱- ۱المغنى ۳:۳۱۱،و فى الموطّأ ۱:۳۲۸ الحديث ۱۶ [۱] عن فاطمه بنت المنذر؛أنّها قالت:كنّا نخمّر وجوهنا و نحن محرمات،و نحن مع أسماء بنت أبى بكر.

۲- ۲) سنن الدارقطنىّ ۲:۲۹۴ الحديث ۲۶۰،سنن البيهقىّ ۵:۴۷.

۳- ۳) صحيح البخارىّ ۳:۱۹،۲۰،سنن أبى داود ۲:۱۶۵ الحديث ۱۸۲۵-۱۸۲۶، [۲]سنن الترمذىّ ۳: ۱۹۴،۱۹۵ الحديث ۸۳۳، [۳]سنن النسائىّ ۵:۱۳۳،۱۳۶،مسند أحمد ۲:۱۱۹.

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۱۹ الحديث ۱۰۰۹،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۴]

۵- ۵) الفقيه ۲:۲۱۹ الحديث ۱۰۱۰،الوسائل ۹:۱۳۰ الباب ۴۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۵]

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۱۹ الحديث ۱۰۱۲،الوسائل ۹:۱۳۰ الباب ۴۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۹. [۶]

عثمان (۱)،و عائشه (۲)،و به قال عطاء (۳)،و مالک (۴)،و الثوریّ (۵)،و الشافعیّ (۶)، و أحمد،و إسحاق (۷)،و محمّد بن الحسن (۸)؛لما رواه الجمهور عن عائشه،قالت:

کان الرکبان یمرّون بنا و نحن محرمات مع رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله،فإذا حاذونا (۹)سدلت إحدانا جلبابها علی وجهها،فإذا جاوزونا کشفناه (۱۰).

و من طریق الخاصّه:ما رواه ابن بابویه-فی الصحیح-عن حریز،قال:

قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«المحرمه تسدل الثوب علی وجهها إلی الذقن» (۱۱).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،أنّه قال:

«تسدل المرأه الثوب علی وجهها من أعلاها إلی النحر إذا کانت راکبه» (۱۲).

و قد روی الشیخ-فی الصحیح-عن زراره،قال:قلت لأبی جعفر

۱- ۱)الموطّأ ۱:۳۲۷،الأمّ ۷:۲۴۱،المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۲- ۲) سنن الدارقطنیّ ۲۹۵،۲:۲۹۴،المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۴- ۴) الموطّأ ۱:۳۲۸،المنتقی للباجیّ ۲:۱۹۹-۲۰۰،المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۵- ۵) المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۶- ۶) الأمّ ۷:۲۴۱،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۰۸،المجموع ۷:۲۵۰،مغنی المحتاج ۱:۵۱۹،المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۷- ۷) المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹،الکافی لابن قدامه ۱:۵۴۹،الإنصاف ۳: ۵۰۲. [۱]

۸- ۸) المغنی ۳:۳۱۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۹- ۹) بعض النسخ:جاوزنا.

۱۰- ۱۰) سنن أبی داود ۲:۱۶۷ الحدیث ۱۸۳۳، [۲]سنن البیهقیّ ۵:۴۸،المغنی ۳:۳۱۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۱۱- ۱۱) الفقیه ۲:۲۱۹ الحدیث ۱۰۰۷،الوسائل ۹:۱۳۰ الباب ۴۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶. [۳]

۱۲- ۱۲) الفقیه ۲:۲۱۹ الحدیث ۱۰۰۸،الوسائل ۹:۱۳۰ الباب ۴۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۸. [۴]

عليه السلام:الرجل المحرم يريد أن ينام،يغطّى وجهه من الذباب؟قال:«نعم، و لا يخمّر رأسه،و المرأه المحرمه لا بأس أن تغطّى وجهها كلّه» (۱).

و لأنّ بالمرأه حاجه إلى ستر وجهها،فلا يحرم عليها على الإطلاق،كالعوره.

الثانی:قال الشیخ-رحمه اللّه-:یکون الثوب متجافیا عن وجهها بحیث

لا يصيب البشره

،فإن أصابها ثمّ زال أو أزالته بسرعه،فلا شیء علیها،و إلّا وجب الدم (۲).و الوجه عندی:سقوط هذا؛لأنّه لیس بمذکور فی الخبر،مع أنّ الظاهر خلافه،فإن سدل الثوب لا یکاد تسلم معه البشره من الإصابه،فلو کان شرطا لبیّن؛ لأنّه موضع الحاجه.

الثالث:یجتمع فی حقّ المحرمه ستر الرأس و کشف الوجه

،و لا یمکن أحدهما إلّا بفعل ما ینافی الآخر،فإنّه لا یمکن ستر الرأس إلّا بستر جزء من الوجه، و لا کشف الوجه إلّا بکشف جزء من الرأس،لکنّ الأوّل أولی؛لأنّها عوره.

الرابع:یجوز لها أن تطوف بعد الإحلال متنقّبه و لیس بمکروه

.و کرهه عطاء ثمّ رجع عنه.و طافت عائشه و هی متنقّبه (۳).

الخامس:یجوز لها أن تستتر بثوبها من الرجال

،رواه ابن بابویه عن سماعه، عن الصادق علیه السلام،قال:«و إن مرّ بها رجل استترت منه بثوبها و لا تستتر بیدها من الشمس» (۴).

السادس:الخنثی المشکل یجوز له تغطیه رأسه

؛لعدم تیقّن الذکوریّه المقتضیه

۱- ۱التهذیب ۵:۳۰۷ الحدیث ۱۰۵۱،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۵. [۱]

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۲۰.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۱۲-۳۱۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۰.

۴- ۴) الفقیه ۲:۲۲۰ الحدیث ۱۰۱۷،الوسائل ۹:۱۳۱ الباب ۴۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱۰. [۲]

لذلك و لا كفّاره-خلافا لبعض الجمهور (۱)-عملا بالأصل،فلا يجب بالشكّ،و كذا له أن يغطّى وجهه؛لعدم تيقّن الأنوثه،و لو جمع بينهما،لزمته الفديه.و كذا لو غطّى رأسه و لبس المخيط على بدنه؛لعدم خروجه عن كونه ذكرا أو أنثى.

السابع:روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه

عليه السلام،قال:«يكره للمحرم أن يجوز بثوبه فوق أنفه

،و لا بأس أن يمدّ المحرم ثوبه حتّى يبلغ أنفه» (۲)يعنى من أسفل.

و ذلك:أنّ حفص بن البخترىّ و هشام بن الحكم رويا عن أبى عبد اللّه عليه السلام أنّه قال:«يكره للمحرم أن يجوز ثوبه أنفه من أسفل»و قال:«أضح لمن أحرمت له» (۳).

و فى الصحيح عن عبد اللّه بن سنان،قال:سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول لأبى و شكا إليه حرّ الشمس و هو محرم و هو يتأذّى به و قال:ترى أن أستتر بطرف ثوبى؟قال:«لا بأس بذلك ما لم يصب رأسك» (۴).

و فى الصحيح عن حريز أنّه سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم ينام على وجهه و هو على راحلته،فقال:«لا بأس بذلك» (۵).

و عن منصور بن حازم،قال:رأيت أبا عبد اللّه عليه السلام و قد توضّأ و هو محرم،ثمّ أخذ منديلا فمسح به وجهه (۶).

۱- ۱المغنى ۳:۳۱۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۳۳،المجموع ۷:۲۶۴،۲۶۵.

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۶ الحديث ۱۰۶۶،الوسائل ۹:۱۴۳ الباب ۶۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۳- ۳) الفقيه ۲:۲۲۶ الحديث ۱۰۶۷،الوسائل ۹:۱۴۳ الباب ۶۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۲]

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۲۷ الحديث ۱۰۶۸،الوسائل ۹:۱۵۲ الباب ۶۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۳]

۵- ۵) الكافى ۴:۳۴۹ الحديث ۳، [۴]الفقيه ۲:۲۲۷ الحديث ۱۰۷۲،الوسائل ۹:۱۴۲ الباب ۶۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۵]فى الكافى و الوسائل: [۶]عن الحلبىّ.

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۲۶ الحديث ۱۰۶۵،الوسائل ۹:۱۴۳ الباب ۶۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۷]

الصنف السابع

التظليل

مسأله:لا يجوز للمحرم أن يظلّل على نفسه سائرا

،فيحرم عليه الاستظلال فى المحمل و ما فى معناه،كالهودج و الكنيسه و العماريّه و أشباه ذلك.ذهب إليه علماؤنا أجمع،و به قال ابن عمر (۱)،و مالك (۲)،و سفيان بن عيينه،و أهل المدينه (۳)، و أبو حنيفه (۴)،و أحمد (۵).

و رخّص فيه ربيعه،و الثورىّ (۶)،و الشافعىّ (۷)،و هو مروىّ عن عثمان،

۱- ۱المغنى ۳:۲۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷.

۲ - ۲) الشرح الصغير بهامش بلغه السالك ۱:۲۸۶،حليه العلماء ۳:۲۸۴،شرح النووىّ لصحيح مسلم بهامش إرشاد السارى ۵:۴۲۲،المغنى ۳:۲۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷.

۳- ۳) المغنى ۳:۲۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷.

۴- ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۳۰،بدائع الصنائع ۲:۱۸۴-۱۸۵،شرح فتح القدير ۲:۳۵۰.

۵ - ۵) المغنى ۳:۲۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۰،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۰۰،الإنصاف ۳:۴۶۱، [۱]شرح النووىّ لصحيح مسلم بهامش إرشاد السارى ۵:۴۲۲.

۶- ۶) المغنى ۳:۲۸۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷.

۷- ۷) الأمّ ۲:۲۱۹،حليه العلماء ۳:۲۸۳،المجموع ۷:۲۵۲ و ۲۶۷،مغنى المحتاج ۱:۵۱۸،المغنى ۳:۲۸۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷،شرح النووىّ لصحيح مسلم بهامش إرشاد السارى ۵:۴۲۲.

و عطاء (۱).

لنا:ما رواه الجمهور عن ابن عمر أنّه رأى على رحل عمر بن عبد اللّه بن أبى ربيعه (۲)عودا يستره من الشمس فنهاه (۳).

و عن نافع،عن ابن عمر أنّه رأى رجلا محرما على رحل قد رفع ثوبا على عود يستتر به من الشمس فقال:اضح لمن أحرمت له أى ابرز للشمس (۴).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الموثّق-عن إسحاق بن عمّار،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:سألته عن المحرم يظلّل عليه و هو محرم،قال:«لا، إلّا مريض أو من به علّه و الذى لا يطيق الشمس» (۵).

و فى الصحيح عن الحلبىّ قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يركب فى القبّه؟قال:«ما يعجبنى ذلك إلّا أن يكون مريضا» (۶).

و عن محمّد بن منصور،عنه،قال:سألته عن الظلال للمحرم،قال:«لا يظلّل إلّا من علّه» (۷).

۱- ۱المغنى ۳:۲۸۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷.

۲ - ۲) عمر بن عبد اللّه بن أبى ربيعه المخزومىّ،روى عن سعيد بن المسيّب و روى عنه عطاف بن خالد. الجرح و التعديل ۶:۱۱۹،سير أعلام النبلاء ۴:۳۹۷.

۳- ۳) بهذا اللفظ،ينظر:المغنى ۳:۲۸۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷،و بتفاوت يسير،ينظر: سنن البيهقىّ ۵:۷۰.

۴- ۴) أورده ابنا قدامه فى المغنى ۳:۲۸۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۷،و بمضمونه،ينظر: سنن البيهقىّ ۵:۷۰،شرح النووىّ لصحيح مسلم بهامش إرشاد السارى ۵:۴۲۲.

۵ - ۵) التهذيب ۵:۳۰۹ الحديث ۱۰۵۷،الاستبصار ۲:۱۸۵ الحديث ۶۱۸،الوسائل ۹:۱۴۷ الباب ۶۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۷. [۱]

۶ - ۶) التهذيب ۵:۳۰۹ الحديث ۱۰۵۸،الاستبصار ۲:۱۸۵ الحديث ۶۱۹،الوسائل ۹:۱۴۶ الباب ۶۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

۷ - ۷) التهذيب ۵:۳۰۹ الحديث ۱۰۶۰،الاستبصار ۲:۱۸۶ الحديث ۶۲۱،الوسائل ۹:۱۴۷ الباب ۶۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۸. [۳]

و عن جعفر بن المثنّى (۱)الخطيب عن محمّد بن الفضيل و بشر (۲)بن إسماعيل (۳)،قال:قال لى محمّد:ألا أبشّرك (۴)يا ابن مثنّى (۵)؟فقلت:بلى،فقمت إليه فقال:دخل هذا الفاسق آنفا،فجلس قباله أبى الحسن عليه السلام ثمّ أقبل عليه،فقال له:يا أبا الحسن ما تقول فى المحرم أ يستظلّ على المحمل؟فقال [له] (۶):«لا»قال:فيستظلّ فى الخباء؟فقال له:«نعم»فأعاد عليه القول شبه المستهزئ يضحك:يا أبا الحسن فما فرق بين هذا و هذا؟قال:«يا أبا يوسف إنّ الدين ليس بقياس كقياسكم أنتم تلعبون إنّا (۷)صنعنا كما صنع رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله،و قلنا كما قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه آله و كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يركب راحلته فلا يستظلّ عليها،و تؤذيه الشمس فيستر بعض جسده ببعض،

۱- ۱جعفر بن المثنّى الخطيب،عدّه الشيخ فى رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام مضيقا إلى ذلك قوله:مولى لثقيف كوفىّ واقفىّ و ذكره المصنّف فى القسم الثانى من الخلاصه من دون تصريح بأنّه من أصحاب الرضا عليه السلام.قال المامقانىّ:لم يرد فيه توثيق و لا مدح. رجال الطوسىّ:۳۷۰،رجال العلّامه:۲۱۰، [۱]تنقيح المقال ۱:۲۲۱. [۲]

۲- ۲) بعض النسخ:و بشير،كما فى التهذيب.

۳- ۳) بشر بن إسماعيل الكوفىّ،عدّه الشيخ فى رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام.قال المامقانىّ: ظاهره كونه إماميّا إلّا أنّ حاله مجهول.و قال السيّد الخوئىّ عند ترجمه محمّد بن الفضيل:روى الشيخ بسنده عن جعفر بن المثنّى الخطيب عن محمّد بن الفضيل و بشير بن إسماعيل...كذا فى هذه الطبعه و لكن فى الطبعه القديمه و النسخه المخطوطه:بشر بن إسماعيل و هو الصحيح الموافق للكافى ۴: ۳۵۰ الحديث ۱. رجال الطوسىّ:۱۵۵،تنقيح المقال ۱:۱۷۱، [۳]معجم رجال الحديث ۱۴:۲۱۲. [۴]

۴- ۴) ع:أسرّك،كما فى المصادر.

۵- ۵) بعض النسخ:المثنّى.

۶- ۶) أثبتناها من المصدر.

۷- ۷) كثير من النسخ:«إنّما».

و ربّما ستر وجهه بيده،و إذا نزل،استظلّ بالخباء و فی البيت و الجدار» (۱).

و عن إسماعيل بن عبد الخالق،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام،هل يستتر المحرم من الشمس،فقال:«لا،إلّا أن يكون شيخا كبيرا»و قال (۲):«ذو علّه» (۳).

و لأنّه محرم ستر علی رأسه بما يقصد به الترفّه فی بدنه،فلزمته الفديه،كما لو غطّاه.و لأنّه ستر رأسه بما يستدام و يلازمه غالبا،فأشبه ما لو ستره بشیء يلاقيه.

احتجّ الشافعیّ:بما روته أمّ الحصين (۴)،قالت:حججت مع النبیّ صلّی اللّه عليه و آله حجّه الوداع فرأيت أسامه و بلالا أحدهما أخذ بخطام ناقه النبیّ صلّی اللّه عليه و آله،و الآخر رافع ثوبه يستره من الحرّ حتّی رمی جمره العقبه (۵).

و لأنّه يباح له التظليل فی البيت و الخباء،فجاز حاله الركوب،كالحلال (۶).

و الجواب عن الأوّل:من وجوه:

أحدها:منع الحديث.

ثانيها:جاز أن يكون عليه السلام مضطرّا إلی التظليل،فإنّه يكون سائغا علی

۱- ۱التهذيب ۵:۳۰۹ الحديث ۱۰۶۱،الوسائل ۹:۱۴۹ الباب ۶۶ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) د:أو قال،كما فی بعض المصادر.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۱۰ الحديث ۱۰۶۲،الاستبصار ۲:۱۸۶ الحديث ۶۲۲،الوسائل ۹:۱۴۷ الباب ۶۴ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۹. [۲]

۴- ۴) أمّ الحصين بنت إسحاق الأحمسيّه ثبت حديثها فی صحيح مسلم من طريق زيد بن أبی أنيسه و روی عنها يحيی بن الحصين. أسد الغابه ۵:۵۷۵،الإصابه ۴:۴۴۲، [۳]رجال صحيح مسلم ۲:۴۱۷.

۵- ۵) صحيح مسلم ۲:۹۴۴ الحديث ۱۲۹۸،سنن أبی داود ۲:۱۶۷ الحديث ۱۸۳۴، [۴]مسند أحمد ۶: ۴۰۲، [۵]سنن البيهقیّ ۵:۶۹.

۶- ۶) المجموع ۷:۲۶۷، [۶]المغنی ۳:۲۸۶،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۲۷۷.

ما يأتى.

ثالثها:أنّها لم نقل:إنّه كان يرفعه حاله الركوب،فجاز أن يكون ذلك حاله النزول و نحن نقول به.

و عن الثانى:بالفرق،فإنّ ترك التظليل حاله النزول مؤذ جدّا،بخلاف حاله الركوب.

مسأله:و إذا نزل،جاز أن يستظلّ بالسقف و الحائط و الشجره و الخباء

و الخيمه

،و أن ينزل تحت شجره و يطرح عليها ثوبا يستتر به،و أن يمشى تحت الظلال،و أن يستظلّ بثوب ينصبه إذا كان سائرا و نازلا،لكن (۱)لا يجعله فوق رأسه سائرا خاصّه لضروره و غير ضروره عند جميع أهل العلم؛لما رواه الجمهور عن جابر،قال-فى حديث حجّه النبىّ صلّى اللّه عليه و آله-:فأمر بقبّه من شعر فضربت له بنمره فأتى عرفه فوجد القبّه قد ضربت له بنمره فنزل بها حتّى إذا زاغت الشمس (۲).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ فى حديث جعفر بن المثنّى،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:«كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يركب راحلته فلا يستظلّ عليها و تؤذيه الشمس،فيستر بعض جسده ببعض،و ربّما ستر وجهه بيده،و إذا نزل،استظلّ بالخباء و فى البيت و بالجدار» (۳).

و لأنّ الضرر به عظيم؛لأنّ دوام الفعل يحصل به كثره الأثر و زيادته.

۱- ۱بعض النسخ:و لكن.

۲- ۲) صحيح مسلم ۲:۸۸۶-۸۹۲ الحديث ۱۲۱۸،سنن أبى داود ۲:۱۸۲-۱۸۶ الحديث ۱۹۰۵، [۱]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۲۲-۱۰۲۷ الحديث ۳۰۷۴،سنن الدارمىّ ۲:۴۴-۴۹. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۰۹ الحديث ۱۰۶۱،الوسائل ۹:۱۴۹ الباب ۶۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۳]

فروع:

الأوّل:لو لم يتمكّن من ملاقاه الشمس،جاز له أن يستظلّ و يفدى

،و كذا إذا كان مريضا أو خاف المطر،رواه الشيخ،عن عليّ بن محمّد،قال:كتبت إليه:

المحرم هل يظلّل على نفسه إذا آذته الشمس أو المطر أو كان مريضا أم لا؟فإن ظلّل هل يجب عليه الفداء أم لا؟فكتب:«يظلّل على نفسه و يهريق دما إن شاء اللّه» (۱).

و فى الصحيح عن سعد بن سعد الأشعرىّ،عن أبى الحسن الرضا عليه السلام، قال:سألته عن المحرم يظلّل على نفسه،فقال:«أ من علّه؟»فقلت:تؤذيه الشمس و هو محرم،فقال:«هى علّه يظلّل و يفدى» (۲).

و فى الصحيح عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع،قال:سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس و أنا أسمع،فأمره أن يفدى شاه يذبحها (۳)بمنى (۴).

و عن إبراهيم بن أبى محمود،قال:قلت للرضا عليه السلام:المحرم يظلّل على محمله و يفدى إذا كانت الشمس و المطر تضرّ به؟قال:«نعم»قلت:كم الفداء؟قال:«شاه» (۵).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۱۰ الحديث ۱۰۶۳،الاستبصار ۲:۱۸۶ الحديث ۶۲۳،الوسائل ۹:۲۸۷ الباب ۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۰ الحديث ۱۰۶۴،الاستبصار ۲:۱۸۶ الحديث ۶۲۴،الوسائل ۹:۲۸۷ الباب ۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۴. [۲]

۳- ۳) د،ر:«شيئا يذبحه»مكان:«شاه يذبحها».

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۱۱ الحديث ۱۰۶۵،الاستبصار ۲:۱۸۶ الحديث ۶۲۵،الوسائل ۹:۲۸۸ الباب ۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۶. [۳]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۱۱ الحديث ۱۰۶۶،الاستبصار ۲:۱۸۷ الحديث ۶۲۶،الوسائل ۹:۲۸۷ الباب ۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۵. [۴]

و لأنّه فی محلّ الحاجه و الضروره،فکان سائغا.

و لأنّهم علیهم السلام استثنوا من المنع:العلّه،فیکون سائغا قضیّه للاستثناء.

و لما رواه الشیخ عن عبد الرحمن بن الحجّاج،قال:سألت أبا الحسن علیه السلام عن الرجل المحرم و کان إذا أصابته الشمس شقّ علیه و صدّع (۱)فیستتر منها؟فقال:«هو أعلم بنفسه إذا علم أنّه لا یستطیع أن تصیبه الشمس فلیستظلّ منها» (۲).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:لیس لأحد أن یقول:إنّ الأخبار المتضمّنه لجواز التظلیل مع العلّه منافیه للأخبار المتضمّنه لوجوب الفدیه؛لأنّ الإباحه إنّما تحصل بالعلّه و التزام الکفّاره،فلا یجوز للعلیل أن یستظلّ ما لم یلتزم الکفّاره (۳).

و لا یجوز للمختار الاستظلال و إن التزم الکفّاره؛لما رواه فی الصحیح عن عبد اللّه بن المغیره،قال:قلت لأبی الحسن الأوّل علیه السلام:أظلّل و أنا محرم؟ قال:«لا»قلت:أ فأظلّل و أکفّر؟قال:«لا»قلت:فإن مرضت؟قال:«ظلّل و کفّر» (۴).

و قد روی الشیخ-فی الصحیح-عن جمیل بن درّاج،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا بأس بالظلال للنساء و قد رخّص فیه للرجال» (۵).

۱- ۱الصداع:وجع الرأس،و قد صدّع الرجل تصدیعا.لسان العرب ۸:۱۹۵. [۱]

۲ - ۲) التهذیب ۵:۳۰۹ الحدیث ۱۰۵۹،الاستبصار ۲:۱۸۶ الحدیث ۶۲۰،الوسائل ۹:۱۴۷ الباب ۶۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶. [۲]

۳- ۳) الاستبصار ۲:۱۸۷.

۴ - ۴) التهذیب ۵:۳۱۳ الحدیث ۱۰۷۵،الاستبصار ۲:۱۸۷ الحدیث ۶۲۷،الوسائل ۹:۱۴۶ الباب ۶۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۳]

۵ - ۵) التهذیب ۵:۳۱۲ الحدیث ۱۰۷۴،الاستبصار ۲:۱۸۷ الحدیث ۶۲۸،الوسائل ۹:۱۴۷ الباب ۶۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱۰. [۴]

قال الشيخ-رحمه اللّه-:قوله عليه السلام:«و قد رخّص فيه للرجال» محمول على الضروره (۱).و التزام (۲)الكفّاره على ما تقدّم (۳).

و هو جيّد؛لأنّ اسم الرخصه غالبا إنّما يطلق على ما منع منه أوّلا،ثمّ أذن فيه لضروره،كالقصر و أكل الميته.

الثانى:قال الشيخ-رحمه اللّه-:إذا وقع التظليل فى إحرام العمره المتمتّع بها،

لزمه كفّارتان

(۴)،و استدلّ بما رواه أبو علىّ بن راشد،قال:قلت له عليه السلام:

جعلت فداك،إنّه يشتدّ علىّ كشف الظلال فى الإحرام؛لأنّى محرور تشتدّ علىّ الشمس،فقال:«ظلّل و أرق دما»فقلت له:دما أو دمين؟قال:«للعمره؟»قلت:إنّا نحرم بالعمره و ندخل مكّه فنحلّ و نحرم بالحجّ،قال:«فأرق دمين» (۵).

و الوجه عندى:الاستحباب.

الثالث:لا بأس بالتظليل للنساء

؛لضعف أمزجتهنّ و قبولهنّ للانفعال بسرعه، فلو لم يشرع لهنّ،لزم الحرج المنفىّ،و كذا الصبيان.

روى الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم،عن أحدهما عليهما السلام، قال:سألته عن المحرم يركب القبّه؟فقال:«لا»،قلت:فالمرأه المحرمه؟قال:

«نعم» (۶).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۱۲،الاستبصار ۲:۱۸۷.

۲- ۲) بعض النسخ:إلزام.

۳- ۳) يراجع:ص ۸۳.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۱۱.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۱۱ الحديث ۱۰۶۷،الوسائل ۹:۲۸۸ الباب ۷ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۱۲ الحديث ۱۰۷۰،الوسائل ۹:۱۴۶ الباب ۶۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

و فی الصحیح عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا بأس بالقبّه علی النساء و الصبیان و هم محرمون،و لا یرتمس المحرم فی الماء و لا الصائم» (۱).

و فی الصحیح عن هشام بن سالم،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یرکب فی الکنیسه (۲)؟فقال:«لا،و هو للنساء جائز» (۳).

و فی الصحیح عن الحلبیّ،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یرکب فی القبّه؟قال:«ما یعجبنی إلاّ أن یکون مریضا»قلت:فالنساء؟قال:

«نعم» (۴).

و لحدیث جمیل بن درّاج-الصحیح-و قد تقدّم (۵).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:قد رخّص للنساء فی التظلیل،و ترکه أفضل علی کلّ حال (۶).

الرابع:یجوز للمریض التظلیل بلا خلاف

،و قد تقدّم،و بیّنّا وجوب الفدیه علیه (۷)،و لو زامله صحیح،اختصّ المریض بالتظلیل،و لا یجوز للصحیح مشارکته فیه؛لعدم المقتضی فی حقّه و قیام المانع و هو الإحرام.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۱۲ الحدیث ۱۰۷۱،الوسائل ۹:۱۴۰ [۱] الباب ۵۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳ و ص ۱۴۸ الباب ۶۵ الحدیث ۱.

۲- ۲) الکنیسه:شبه هودج یغرز فی المحمل أو فی الرّحل قضبان و یلقی علیه ثوب یستظلّ به الراکب و یستتر به.المصباح المنیر:۵۴۲. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۱۲ الحدیث ۱۰۷۲،الوسائل ۹:۱۴۶ الباب ۶۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۴. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۱۲ الحدیث ۱۰۷۳،الوسائل ۹:۱۴۶ الباب ۶۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۴]

۵- ۵) یراجع:ص ۸۴. [۵]

۶- ۶) المبسوط ۱:۳۲۱،النهایه:۲۲۱.

۷- ۷) یراجع:ص ۸۳.

و لما رواه الشيخ عن بكر بن صالح (۱)،قال:كتبت إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام:إنّ عمّتى معى و هى زميلتى و يشتدّ عليها الحرّ إذا أحرمت،فترى أظلّل علىّ و عليها؟فكتب:«ظلّل عليها وحدها» (۲).

و قد روى الشيخ عن العبّاس بن معروف (۳)،عن بعض أصحابنا،عن الرضا

---

۱ - ۱بكر بن صالح الرازىّ-مولى بنى ضبّه روى عن أبى الحسن عليه السلام-ضعيف،له كتاب نوادر، قاله النجاشىّ،و ذكره المصنّف فى القسم الثانى من الخلاصه و قال:روى عن أبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام،ضعيف جدّا كثير التفرّد بالغرائب،و قال الشيخ فى الفهرست:له كتاب،و اختلف كلامه فى رجاله فعدّه تاره من أصحاب الرضا عليه السلام قائلا:بكر بن صالح الضبىّ الرازىّ مولى، و أخرى فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلا:بكر بن صالح الرازىّ روى عنه إبراهيم بن هاشم، قال المامقانىّ:قول الشيخ ينافى عدّ النجاشىّ و العلّامه إيّاه من أصحاب الكاظم عليه السلام و لا يرفع التنافى إلّا البناء على التعدّد إلى أن قال:و بالجمله الرجل مشترك بين الضعيف و المجهول.و قال السيّد الخوئىّ:إنّ بين ما ذكره النجاشىّ و ما ذكره الشيخ اختلافا من جهتين:إحداهما:أنّ الشيخ عدّ الرجل من أصحاب الرضا عليه السلام و عدّه النجاشىّ من أصحاب أبى الحسن موسى عليه السلام.ثانيهما:أنّ الشيخ عدّه فى من لم يرو عنهم عليهم السلام،و النجاشىّ ذكر أنّه روى عن أبى الحسن عليه السلام ثمّ قال:لا مناقضه بين كون الرجل من أصحاب أحد الأئمّه عليهم السلام و لا يروى عنهم،نعم بناء على ما ذكره الشيخ فى أوّل رجاله من أنّه يذكر الرواه عن المعصومين أوّلا ثمّ يذكر من لم يعاصرهم أو عاصرهم و لم يرو عنهم كان بين عدّه من أصحاب الرضا عليه السلام و لم يرو عنهم مناقضه. رجال النجاشىّ:۱۰۹،رجال الطوسىّ:۳۷۰ و ۴۵۷،رجال العلّامه:۲۰۷، [۱]الفهرست:۳۹، [۲]تنقيح المقال ۱:۱۷۸، [۳]معجم رجال الحديث ۳:۳۴۰. [۴]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۱۱ الحديث ۱۰۶۸،الاستبصار ۲:۱۸۵ الحديث ۶۱۶،الوسائل ۹:۱۵۳ الباب ۶۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱، [۵]فيه و فى التهذيب:أ فترى أن أظلّل،و فى الاستبصار:فترى أن أظلّل،مكان:فترى أظلّل.

۳- ۳) العبّاس بن معروف أبو الفضل مولى جعفر بن عمران بن عبد اللّه الأشعرىّ قمّىّ ثقه له كتاب الآداب، قاله النجاشىّ [۶]،و قال المامقانىّ:عدّه الشيخ فى رجاله تاره من أصحاب الرضا عليه السلام و قال:ثقه صحيح مولى جعفر بن عمران بن عبد اللّه الأشعرىّ،و أخرى من أصحاب الهادى عليه السلام قائلا: قمّىّ،و قال السيّد الخوئىّ:لكنّ الرجال المطبوع خال عن ذكره فى أصحاب الهادى عليه السلام،و قال-

عليه السلام،قال:سألته عن المحرم له زميل فاعتلّ و ظلّل على رأسه،أله أن يستظلّ؟قال:«نعم» (۱).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:هذا لا ينافى الخبر الأوّل؛لأنّ قوله:له أن يستظلّ؟ الضمير فيه عائد إلى المريض الذى قد ظلّل هل له ذلك أم لا؟لا أنّه عائد إلى الصحيح (۲).

الخامس:لو زامل امرأه أو صبيّا،اختصّ الصبىّ و المرأه بالتظليل

؛لما تقدّم (۳).

---

۱ - ۱) التهذيب ۵:۳۱۱ الحديث ۱۰۶۹،الاستبصار ۲:۱۸۵ الحديث ۶۱۷،الوسائل ۹:۱۵۳ الباب ۶۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۲،الاستبصار ۲:۱۸۵.

۳- ۳) يراجع:ص ۸۶-۸۷.

الصنف الثامن

إزاله الشعر

مسأله:يحرم على المحرم إزاله شيء من شعره،قليلا كان أو كثيرا

،على رأسه كان أو على بدنه أو لحيته،و قد أجمع عليه العلماء.

و الأصل فيه قوله تعالى: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتّى يَبْلُغَ الْهَدْىُ مَحِلَّهُ (۱).

و ما رواه الجمهور عن كعب بن عجره،عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال له:«لعلّك يؤذيك هوامّ رأسك»قال:نعم يا رسول اللّه،فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله:«احلق رأسك،و صم ثلاثه أيّام،أو أطعم ستّه مساكين،أو انسك شاه» (۲)و هو يدلّ على المنع من الحلق قبل ذلك.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ عن الحسن الصيقل،عن أبى عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يحتجم؟قال:«لا،إلّا أن يخاف على نفسه التلف و لا يستطيع الصلاه»و قال:«إذا آذاه الدم فلا بأس به،و يحتجم و لا يحلق

۱- ۱البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۲- ۲) صحيح البخارىّ ۳:۱۲-۱۴،صحيح مسلم ۲:۸۵۹ الحديث ۱۲۰۱،سنن أبى داود ۲:۱۷۲ الحديث ۱۸۵۶، [۲]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۲۸-۱۰۲۹ الحديث ۳۰۷۹-۳۰۸۰،سنن البيهقىّ ۵:۵۴- ۵۵.فى الجميع بتفاوت فى الألفاظ.

الشعر» (۱).

و فی الصحیح عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«مرّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله علی کعب بن عجره الأنصاریّ و القمل یتناثر من رأسه،فقال:

أ تؤذیک هوامّک؟فقال:نعم،قال:فأنزلت هذه الآیه فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْیَهٌ مِنْ صِیامٍ أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُکٍ (۲)فأمره رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله،فحلق رأسه،و جعل علیه صیام ثلاثه أیّام،و الصدقه علی ستّه مساکین لکلّ مسکین مدّان،و النسک شاه»ثمّ قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«و کلّ شیء فی القرآن:

أَوْ فصاحبه فیه بالخیار یختار ما شاء،و کلّ شیء فی القرآن: فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فعلیه کذا،فالأوّل بالخیار» (۳).

مسأله:و سواء حلق لعذر أو غیر عذر،فإنّ الفدیه واجبه

؛لقوله تعالی: فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْیَهٌ مِنْ صِیامٍ أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُکٍ و إذا وجب الفداء مع العذر،فمع عدمه أولی.

قال ابن عبّاس: مَرِیضاً أی:برأسه قروح أَوْ بِهِ أَذیً أی:قمل (۴).

و لا فرق بین شعر الرأس فی ذلک و بین شعر البدن فی قول أهل العلم.

و قال أهل الظاهر:لا یجب فی شعر غیر الرأس (۵).

---

۱ - ۱ التهذیب ۵:۳۰۶ الحدیث ۱۰۴۴، الاستبصار ۲:۱۸۳ الحدیث ۶۰۸، الوسائل ۹:۱۴۴ الباب ۶۲ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) البقره(۲):۱۹۶. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۳ الحدیث ۱۱۴۷،الاستبصار ۲:۱۹۵ الحدیث ۶۵۶،الوسائل ۹:۲۹۵ الباب ۱۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۳]

۴- ۴) المغنی ۳:۳۰۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۶۹.

۵- ۵) حلیه العلماء ۳:۲۸۳،المجموع ۷:۲۴۸،بدایه المجتهد ۱:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۴.

لنا:ما تقدّم فی قول الصادق علیه السلام:«و لا یحلق الشعر»و هو یتناول شعر الرأس و البدن علی السواء.

و لأنّه یحصل له التنظیف و الترفّه بحلق شعر بدنه،فلزمته الفدیه،کشعر الرأس،بل یحصل به من التنظیف و الترفّه أکثر ممّا یحصل من الرأس،فإذا ثبت الحکم فی الرأس،فثبوته فیما هو أولی بالمناط أولی.

احتجّوا (۱)بقوله تعالی: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ (۲).

و الجواب:دلاله الآیه علی المنع من حلق الرأس بالنصّ،لا ینافی تحریم حلق شعر البدن بدلیل آخر.

مسأله:و الکفّاره عندنا تتعلّق بحلق جمیع الرأس و بعضه،قلیلا کان أو کثیرا

، لکن یختلف،ففی حلق جمیع الرأس دم،و کذا فیما یسمّی حلق الرأس و إن کان بعضه،و فی حلق ثلاث شعرات،صدقه بمهما کان.

و قال الشافعیّ:علیه دم (۳).

و قال أبو حنیفه:لا یجب الدم إلّا بحلق ربع الرأس (۴).

و قال أبو یوسف:إذا حلق النصف،وجب الدم (۵).

۱- ۱المغنی ۳:۳۰۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۶۹.

۲- ۲) البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۳- ۳) الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۶۶،حلیه العلماء ۳:۳۰۶،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷: ۳۶۹ و ۳۷۴،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۶،مغنی المحتاج ۱:۵۲۱،المغنی ۳:۵۲۶.

۴- ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۲،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۱،شرح فتح القدیر ۲:۴۴۴،تبیین الحقائق ۲:۳۵۸،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲،حلیه العلماء ۳:۳۰۶،المغنی ۳: ۵۲۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۱.

۵- ۵) بدائع الصنائع ۲:۱۹۲،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۱،شرح فتح القدیر ۲:۴۴۵،تبیین الحقائق ۲:۳۵۹،حلیه العلماء ۳:۳۰۶،المجموع ۷:۳۷۴،المحلّی ۷:۲۱۲.

و قال مالک:إذا حلق من رأسه ما أماط عنه الأذی،وجب الدم،قلّ أو کثر (۱).

و عن أحمد روایتان:إحداهما:أنّه یجب بثلاث شعرات،کقول الشافعیّ.و الثانیه:

بأربع شعرات (۲).

لنا:أنّ الدم معلّق (۳)علی حلق الرأس،و هو إنّما یصدق حقیقه فی الجمیع، فیبقی الباقی علی أصل البراءه.

و أمّا وجوب الصدقه بما استطاع؛فلما روی عنهم علیهم السلام أنّ من مسّ شعر رأسه و لحیته،فسقط شیء من شعره،یتصدّق بشیء (۴)،علی ما یأتی بیان الروایه إن شاء اللّه تعالی،و هو یتناول هذه الصوره.

احتجّ مالک:بأنّ الثلاث شعرات لا یحصل به إماطه الأذی،فلا تتعلّق به الفدیه،کالشعره و الشعرتین (۵).

و احتجّ أبو حنیفه:بأنّ الربع یقوم مقام الکلّ،و لهذا إذا رأی رجلا یقول:رأیت فلانا،و إنّما رأی إحدی جهاته (۶).

و احتجّ الشافعیّ:بأنّه شعر آدمیّ یقع علیه اسم الجمع المطلق،فجاز أن یتعلّق

---

۱ - ۱المدوّنه الکبری ۱:۴۳۰،بدایه المجتهد ۱:۳۶۵-۳۶۶،بلغه السالک ۱:۲۸۹، المحلّی ۷ : ۲۱۳، المغنی ۳:۵۲۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۱،المجموع ۷:۳۷۴.

۲ - ۲) المغنی ۳:۵۲۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۰،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۳،الفروع فی فقه أحمد ۲:۱۹۳،الإنصاف ۳:۴۵۶،المجموع ۷:۳۷۴.

۳- ۳) ق،ح و خا:یتعلّق.

۴- ۴) ینظر:الوسائل ۹:۲۹۸ الباب ۱۶ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام. [۱]

۵- ۵) المغنی ۳:۵۲۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۱،المجموع ۷:۳۷۴.

۶- ۶) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۲،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۱،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲،المجموع ۷:۳۷۴،المغنی ۳:۵۲۶.

بحلقه الدم،كالربع (۱).

و الجواب عن حجّه مالك:أنّا نقول بموجبها،فإنّ الدم إنّما يجب عندنا بحلق الجميع.

و عن احتجاج أبى حنيفه:بالمنع من الإطلاق حقيقه،و قولنا:رأيت فلانا، مجاز؛لأنّ فلانا ليس هو الهيكل المحسوس على ما ذهب إليه المحقّقون (۲).و لأنّ الآدميّ ليس مربّعا،بل إذا رأى ما يعرفه به قال:رأيته،و لو رأى صفحه وجهه.

و الجواب عن احتجاج الشافعيّ:بالمنع من الحكم فى الأصل على ما سبق.

فروع:

الأوّل:إذا أتلف أقلّ من الثلاث،تصدّق أيضا عندنا

.

و قال الشافعيّ:إنّه يكون مضمونا عليه (۳).

و حكى ابن المنذر عن عطاء أنّه قال:لا يكون مضمونا عليه؛لقلّه ذلك (۴).

لنا:أنّ كلّ جمله ضمنها المحرم بالإتلاف،فإذا تلف بعضها،ضمن ذلك البعض،كالصيد.

الثانى:إذا نبت الشعر فى عينه ،أو نزل شعر حاجبه فغطّى عينه

(۵)

،جاز له

۱- ۱المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۷۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۱،المغنى ۳:۵۲۶.

۲- ۲) تلخيص المحصّل:۳۷۸.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۳۰۷،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۴،المجموع ۳۷۴، ۷:۳۷۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۷،مغنى المحتاج ۱:۵۲۱.

۴- ۴) حليه العلماء ۳:۳۰۷،المجموع ۷:۳۷۴.

۵- ۵) ق و خا:عينيه.

قلع النابت فی عینه (۱)،و قصّ المسترسل و الوجه:أنّه لا فدیه علیه؛لأنّ الشعر ألجأه إلی أخذه؛لأنّه لو ترکه،لأضرّ بعینه (۲)و منعه من الإبصار،کما لو صال الصید علیه فقتله،فإنّه لا فدیه علیه.

الثالث:لو کان له عذر من مرض،أو وقع فی رأسه قمل أو غیر ذلک من أنواع

الأذی،جاز له الحلق إجماعا

؛للآیه (۳)،و الأحادیث السابقه (۴).

ثمّ ینظر،فإن کان الضرر اللاحق به من نفس الشعر،فلا فدیه علیه،کما لو نبت فی عینه (۵)،أو نزل شعر حاجبه بحیث یمنعه الإبصار؛لأنّ الشعر أضرّ به،فکان له إزاله ضرره،کالصید إذا صال علیه،و إن کان الأذی من غیر الشعر لکن لا یتمکّن من إزاله الأذی إلاّ بحلق الشعر،کالقمل و القروح برأسه،و الصداع من الحرّ بکثره الشعر،وجبت الفدیه؛لأنّه قطع الشعر لإزاله ضرر عنه،فصار کما لو أکل الصید للمخمصه.

لا یقال:القمل من ضرر الشعر،و الحرّ سببه کثره الشعر،فکان الضرر منه أیضا.

لأنّا نقول:لیس القمل من الشعر و إنّما لا یمکنه (۶)المقام إلاّ بالرأس ذی الشعر،فهو محلّ،لا سبب،و کذلک الحرّ من الزمان؛لأنّ الشعر یوجد فی البرد، فلا یتأذّی به،فقد ظهر أنّ الأذی فی هذین النوعین لیسا من الشعر.

الرابع:لو قطع یده و علیها شعر،لم یضمن الشعر

؛لأنّ الشعر تابع للید،

۱- ۱ق و خا:عینیه.

۲- ۲) ق و خا:بعینیه.

۳- ۳) البقره(۲):۱۹۶.

۴- ۴) یراجع:ص ۸۹-۹۰.

۵- ۵) ق و خا:عینیه.

۶- ۶) ع:لا یتمکن.

فلا ينفرد بضمان،و اليد لا تضمن فديتها،فكذلك التابع.و لهذا لو كان للرجل (۱)زوجتان:صغرى و كبرى فأرضعت الكبرى الصغرى،انفسخ النكاح و ضمنت المهر، و لو قتلتها (۲)،انفسخ النكاح و لم تضمن المهر.

الخامس:لو نتف إبطه،وجب عليه الفديه

؛لأنّه أزال الشعر للترفّه.

و روى ابن بابويه-في الصحيح-عن حريز،عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال:«إذا نتف الرجل إبطه بعد الإحرام،فعليه دم» (۳).

السادس:يجوز للمحرم أن يحلق شعر المحلّ و لا شيء عليه

.و به قال الشافعيّ (۴)،و مالك (۵)،و أحمد (۶)،و حكى ذلك عن مجاهد (۷).

و قال أبو حنيفه:لا يجوز له،فإن فعل فعليه صدقه (۸).

لنا:أنّ المحلّ يجوز له أن يحلق رأسه،فجاز للمحرم فعله به،كما لو فعله المحلّ؛لأنّ المحرّم إنّما هو إزاله شعر المحرم عن نفسه.

و لأنّه لم يتعلّق بمنبته حرمه لإحرام،فجاز للمحرم حلقه،كشعر البهيمه.

۱- ۱ع:لرجل.

۲- ۲) كثير من النسخ:قتلها.

۳- ۳) الفقيه ۲:۲۲۸ الحديث ۱۰۷۹،الوسائل ۹:۲۹۲ الباب ۱۱ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۴- ۴) الأمّ ۲:۲۰۶،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۰۷،المجموع ۷:۲۴۸ و ۳۵۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۹،مغنى المحتاج ۱:۵۲۲.

۵- ۵) المجموع ۷:۲۴۸ و ۳۵۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۹.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۲۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۴،الكافى لابن قدامه ۱:۵۴۵،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۵،الإنصاف ۳:۴۵۸.

۷- ۷) المغنى ۳:۵۲۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۴.

۸- ۸) المبسوط للسرخسيّ ۴:۷۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،الهدايه للمرغينانيّ ۱:۱۶۲،شرح فتح القدير ۲:۴۴۹،المغنى ۳:۵۲۹،المجموع ۷:۳۵۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۹.

و لأنّه يجوز له أن يطيّبه و يلبسه،فأشبه المحلّ إذا حلقه.و لأنّ الأصل براءه الذمّه و شغلها يحتاج إلى دليل،و لم يثبت.

و لأنّ وجوب الفديه إنّما يثبت بالنصّ أو القياس،و كلّ منهما منتف.

احتجّ أبو حنيفه:بقوله تعالى: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ (۱)قال معناه:لا يحلق بعضكم رءوس بعض.

و لأنّ المحرم ممنوع عنه بكلّ حال،و ما كان كذلك منع منه فى حقّ غيره، كقتل الصيد،بخلاف اللباس،فإنّه ليس بممنوع منه بكلّ حال (۲).

و الجواب عن الأوّل:أنّها خطاب للمحرمين؛لقوله تعالى: فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (۳).

و لأنّ المحلّ غير ممنوع من حلق الرأس إجماعا.

و عن الثانى:أنّ الصيد إذا أتلفه المحرم كيف ما كان،ضمنه،و هاهنا منع من شعر المحرم؛لما يحصل به من الترفّه و زوال الشعث فى الإحرام،و هذا لا يوجد فى شعر المحلّ.

فروع:

الأوّل:لا يجوز للمحرم أن يحلق رأس المحرم إجماعا

؛لقوله تعالى:

وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ (۴)و المراد به:أن لا يحلقه بنفسه و لا بغيره،بل انصراف ذلك إلى الغير أولى،فإنّ الإنسان لا يمكنه أن يحلق رأس نفسه إلّا نادرا.

۱- ۱البقره(۲):۱۹۶.

۲- ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۷۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،المجموع ۷:۳۷۴.

۳- ۳) البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۴- ۴) البقره(۲):۱۹۶.

و لأنّه يحرم عليه حلق شعره و اللباس و الطيب،و كلّما حرم عليه أن يفعله مباشره،حرم متولّدا أو نيابه،كقطع عضو من أعضائه أو لبس الحرير و ما أشبه ذلك.

الثانى:لا يجوز للمحلّ أيضا أن يحلق رأس المحرم

؛لما بيّناه فى حقّ المحرم؛إذ لا تفاوت بينهما،فإنّ إزاله شعر المحرم حرام،سواء كان المزيل نفسه أو غيره على ما بيّنا.

الثالث:لو حلق المحلّ أو المحرم شعر المحرم،فقد بيّنا أنّه حرام

،لكن لا فديه عليه.

و قال الشافعىّ:إن كان حلق بأمره،وجبت الفديه على المحرم لا على الحالق (۱).

و قال أبو حنيفه:يجب على الحالق المحرم صدقه (۲).

لنا:أنّ الأصل براءه الذمّه،و لم يوجد دليل على وجوب الكفّاره،و التحريم لا يستلزمه،كما فى كثير من المحرّمات.

و لأنّه إذا كان مأمورا،كان إزاله الشعر منسوبه إلى ذى الشعر و هو متعدّ فيه، فأشبه ما لو إزاله بنفسه.

و لأنّ يده على الشعر ثابته و هو مستحفظ له،فيكون كالمستعير أو المستودع، و أيّهما كان إذا تلف فى يده بأمره،ضمن.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه شعر منع من إزالته؛لحرمه الإحرام،فإذا أزاله المحرم،

۱- ۱الأمّ ۲:۲۰۶،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۴۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷: ۴۶۹،مغنى المحتاج ۱:۵۲۲.

۲ - ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۷۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۲،شرح فتح القدير ۲:۴۴۷،تبيين الحقائق ۲:۳۶۰،مجمع الأنهر ۱:۲۹۳،المجموع ۷:۳۵۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۹.

لزمه فديه (۱).

و الجواب:المنع من الملازمه؛لأنّ الإزاله هاهنا فی الحقیقه منسوبه إلی الآمر.

الرابع:لو حلق المحلّ أو المحرم شعر المحرم بغیر إذنه،فلا فدیه علیه

، و فصّل الشافعیّ فقال:إن کان مکرها أو نائما،وجبت الفدیه علی الحالق علی أحد القولین.

و قال فی الآخر:تجب علی المحرم،و یرجع بها علی الحالق (۲)،و به قال أبو حنیفه (۳).

و اختلف أصحاب أبی حنیفه،فقال أکثرهم:لا یرجع علی المحلّ (۴)،و قال أبو حازم:یرجع (۵).و بالقول الأوّل للشافعیّ قال مالک (۶)،و أحمد (۷).

و إن کان ساکتا،اختلف أصحاب الشافعیّ،فمنهم من قال:إنّه کالمکره؛لأنّ السکوت لا یجری مجری الأمر،و لهذا لو أتلف علیه شیء و هو ساکت فإنّه یضمنه، و لا یکون سکوته بمنزله الإذن فی الإتلاف.

۱- ۱المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۲-۷۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،تبیین الحقائق ۲:۳۶۰.

۲- ۲) حلیه العلماء ۳:۳۰۲،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۴۵-۳۴۶،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۹-۴۷۰.

۳- ۳) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۲،شرح فتح القدیر ۲:۴۴۷-۴۴۸،تبیین الحقائق ۲:۳۶۱.

۴- ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،شرح فتح القدیر ۲:۴۴۸-۴۴۹،تبیین الحقائق ۲:۳۶۱،حلیه العلماء ۳:۳۰۲-۳۰۳.

۵- ۵) بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،حلیه العلماء ۳:۳۰۳.

۶- ۶) حلیه العلماء ۳:۳۰۲،المجموع ۷:۳۵۰،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۹.

۷- ۷) المغنی ۳:۵۳۰، [۱]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۳، [۲]الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۲،الفروع فی فقه أحمد ۲:۱۹۵،الإنصاف ۳:۴۵۸.

و منهم من قال:هو بمنزله الأمر،لا يضمن الحالق شيئا؛لأنّ المحرم مستحفظ للشعر بمنزله المودع،فإذا سكت على إتلافه،ضمنه،كما لو أمر به (۱).

إذا ثبت هذا:فالذى نذهب إليه:أنّ الحالق لا شيء عليه،و المحرم إن كان حلق الحالق بإذنه،لزمه الفداء،و إن لم يكن بإذنه،لم يكن عليه شيء؛عملا بالأصل و هو براءه الذمّه.

احتجّ الشافعىّ على أحد القولين:بأنّه زال شعره بغير اختياره،فلم تلزمه الفديه،كما لو تمعّط شعره.

و على الآخر:بأنّه زال شعره على وجه حصل له به الترفّه،فلزمته الفديه،كما لو كان بأمره.قال أبو حامد فى التعليق:هذا مبنىّ على القولين فى أنّ الشعر فى يده، كالعاريه أو كالوديعه،فإن قلنا:إنّه كالعاريه،وجبت الفديه على المحلوق رأسه.

و إن قلنا:كالوديعه،وجبت على الحالق.قال أبو الطيّب:هذا خطأ و ينبغى أن يكون كالوديعه؛لأنّ العاريه ما أمسكه لمنفعه نفسه،و هذا منفعته فى إزالته.و لأنّه لو احترق بشراره نار وقعت فيه،لم يجب ضمانه،و هذا أظهر (۲).

إذا عرفت هذا:فالتفريع على قول الشافعىّ فنقول:إن قلنا:الفديه واجبه على الحالق،فإنّه مخيّر فيها،فإن أخرجها،فلا بحث،و إلّا كان للمحرم مطالبته بإخراجها؛لأنّ الفديه وجبت لأجله.

و ليس هذا القول بجيّد؛لأنّ هذا الوجوب متعلّق بالفاعل لحقّ اللّه تعالى،و إن كان معسرا أو عاجزا عن الكفّاره،بقيت فى ذمّته و لا شيء على المحلوق رأسه.

و إذا قلنا:تجب على المحلوق رأسه و يرجع به،فإنّه إن كان الحالق حاضرا

۱- ۱المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۴۶-۳۴۷،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۰.

۲- ۲) ينظر:المجموع ۷:۳۴۶-۳۴۷.

موسرا،كان للمحلوق رأسه أن يطالبه بإخراج أقلّ الأمرين من الدم أو الآصع (۱)الثلاث،و إن أخرج المحلوق أحدهما،كان له أن يرجع عليه بأقلّهما فيه؛لأنّه أقلّ الواجب،و كذا لو كان الحالق غائبا أو معسرا،أخرج المحلوق الفديه و يرجع عليه إذا حضر أو أيسر بأقلّ الأمرين،فإن اختار المحلوق الصوم فصام ثلاثه أيّام،قال بعض الشافعيّه:لا يرجع عليه بشيء.و منهم من قال:يرجع بثلاثه أمداد؛لأنّ الشرع جعل قيمه (۲)المدّ صيام يوم (۳).

و هذا ليس بشيء؛لأنّ ذلك فيما أخرج فى حقّ اللّه تعالى،فأمّا الآدميّ فليس للصوم قيمه،و هذه التفريعات كلّها ساقطه عندنا؛لأنّ الحالق لا كفّاره عليه عندنا مطلقا،و المحلوق رأسه لا كفّاره عليه أيضا إن كان مكرها أو نائما،و إلّا وجبت عليه الكفّاره على ما قلناه.

---

۱ - ۱خا:الأصبع،ع:للاصبع،د،ر:الاصبع.الصاع يذكّر و يؤنّث،قال الفرّاء:أهل الحجاز يؤنّثون الصاع فى القلّه على أصوع و فى الكثره على صيعان،و بنو أسد و أهل نجد يذكّرون و يجمعون على (أصواع)...و نقل المطرّزىّ عن الفارسىّ أنّه يجمع أيضا على(آصع).المصباح المنير:۳۵۲،۳۵۱. [۱]

۲- ۲) ج:فيه،مكان:قيمه.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۳۰۳،المجموع ۷:۳۴۸-۳۴۹.

الصنف التاسع

القلم

مسأله:أجمع فقهاء الأمصار كافّه على أنّ المحرم ممنوع من قصّ أظفاره مع

الاختيار

؛لأنّه إزاله جزء يترفّه به،فحرم،كإزاله الشعر.

و لما رواه الشيخ عن إسحاق بن عمّار،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:

سألته عن رجل أحرم فنسى أن يقلّم أظفاره،قال:فقال:«يدعها»قال:قلت:إنّها طوال،قال:«و إن كانت»قلت:إنّ رجلا أفتاه بأن يقلّمها و أن يغتسل و يعيد إحرامه ففعل،قال:«عليه دم» (۱).

إذا ثبت هذا:فإن احتاج إلى مداواه قرحه و لا يمكنه إلّا بقصّ أظفاره،جاز له ذلك و وجبت الفديه.

و قال بعض الجمهور:لا فديه عليه (۲).

لنا:أنّه أزال ما منع إزالته لضرر فى غيره،فكان كما لو حلق رأسه لضرر القمل.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۱۴ الحديث ۱۰۸۲،الوسائل ۹:۱۶۲ الباب ۷۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۳۰۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۵.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن الرجل المحرم تطول أظفاره،قال:«لا يقصّ شيئا منها إن استطاع،فإن كانت تؤذيه فليقصّها و ليطعم (۱)مكان كلّ ظفر قبضه من طعام» (۲).

فروع:

الأوّل:لو أزال بعض الظفر،تعلّق به ما يتعلّق بالظفر جميعه

.

الثانى:لو انكسر ظفره،كان له إزالته بلا خلاف بين العلماء

؛لأنّه يؤذيه و تؤلمه،فكان له إزالته،كالشعر النابت فى عينه و الصيد الصائل عليه،و هل تجب الفديه أم لا؟فيه تردّد ينشأ من أنّ الأصل براءه الذمّه،و مشابهته للصيد الصائل، و من الروايه التى رواها ابن بابويه-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار أنّه سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم تطول أظفاره إلى أن ينكسر بعضها فيؤذيه ذلك قال:«لا يقصّ منها شيئا إن استطاع،فإن كانت تؤذيه فليقصّها و ليطعم مكان كلّ ظفر قبضه من طعام» (۳).

الثالث:لو قصّ المكسور خاصّه،لم يكن عليه شىء عند قوم

(۴)،على ما تقدّم من التردّد.

و لو أزال منه ما بقى ممّا لم ينكسر،ضمنه بما يضمن به الظفر؛لأنّه لو أزال بعض الظفر ابتداءً من غير علّه،وجب عليه ضمانه،فكذا لو أزاله تبعا.

۱- ۱كثير من النسخ:و يطعم.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۴ الحديث ۱۰۸۳،الوسائل ۹:۱۶۱ الباب ۷۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۳ - ۳) الفقيه ۲:۲۲۸ الحديث ۱۰۷۷، الوسائل ۹:۲۹۳ الباب ۱۲ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۴.و [۲]فيهما:أو ينكسر،مكان:إلى أن ينكسر.

۴- ۴) ينظر:المغنى ۳:۳۰۲-۳۰۳،الشرح الكبير [۳]بهامش المغنى ۳:۲۷۵.

الرابع:لو قلّم بعض ظفر فلم يستوف ما على اليدين منه بل خفّفه أو أخذ

بعضه،ففيه الفديه

؛لأنّه بعض من جمله مضمونه.

إذا ثبت هذا:فإنّه يضمنه بما يضمن الظفر،و كذا لو أخذ بعض شعره فإنّه يكون كأخذ الشعره بأجمعها.

ص:١٠٣

الصنف العاشر

إخراج الدم

مسأله:اختلف علماؤنا فی جواز الحجامه للمحرم اختیارا

،فمنع منه المفید (۱)-رحمه اللّه-و ابن إدریس (۲)،و به قال مالک (۳)،و کان الحسن البصریّ یری فی الحجامه دما (۴).

و اختار ابن بابویه-رحمه اللّه-الجواز (۵)،و هو قول أکثر الجمهور (۶).

و للشیخ-رحمه اللّه-قولان (۷).

احتجّ المفید-رحمه اللّه-:بما رواه الحسن الصیقل عن أبی عبد اللّه علیه السلام

۱- ۱المقنعه:۶۸.

۲- ۲) السرائر:۱۲۸.

۳- ۳) الموطّأ ۱:۳۵۰،المنتقی للباجیّ ۲:۲۴۰،الشرح الصغیر بهامش بلغه السالک ۱:۲۸۸،المغنی ۳:۲۸۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۴،المجموع ۷:۳۵۵.

۴- ۴) المغنی ۳:۲۸۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۴،شرح الزرقانیّ علی موطّأ مالک ۲:۲۷۵.

۵- ۵) الفقیه ۲:۲۲۲.

۶- ۶) المغنی ۳:۲۸۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۴،المجموع ۷:۳۵۵.

۷- ۷) قال فی المبسوط ۱:۳۲۱ و [۱]النهایه:۲۲۰ [۲] بعدم الجواز،و قال فی الخلاف ۱:۴۴۳ مسأله-۱۱۰ بالجواز.

عن المحرم يحتجم؟قال:«لا- إلّا أن يخاف على نفسه التلف و لا يستطيع الصلاه» و قال:«إذا آذاه الدم فلا بأس به و يحتجم و لا يحلق الشعر» (۱).

و عن يونس بن يعقوب،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يحتجم؟قال:«لا أحبّه» (۲).

احتجّ المجوّزون (۳):بما رواه الجمهور عن ابن عبّاس أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله احتجم-و هو محرم-في رأسه (۴).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ و ابن بابويه-في الصحيح-عن حريز، عن أبي عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يحلق أو يقطع الشعر» (۵).

و روى ابن بابويه عن الحسن بن عليّ عليهما السلام أنّه احتجم و هو محرم (۶).

و سأل ذريح أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يحتجم؟فقال:«نعم،إذا خشى

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۰۶ الحديث ۱۰۴۴، الاستبصار ۲:۱۸۳ الحديث ۶۰۸، الوسائل ۹:۱۴۴ الباب ۶۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۰۶ الحديث ۱۰۴۵، الاستبصار ۲:۱۸۳ الحديث ۶۰۹، الوسائل ۹:۱۴۴ الباب ۶۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۲]

۳- ۳) المغني ۳:۲۸۳، الشرح الكبير [۳]بهامش المغني ۳:۳۳۴، المجموع ۷:۳۵۶.

۴ - ۴) صحيح البخاريّ ۳:۱۹، صحيح مسلم ۲:۸۶۲ الحديث ۱۲۰۲، سنن أبي داود ۲:۱۶۷ الحديث ۱۸۳۵-۱۸۲۶، [۴]سنن الترمذيّ ۳:۱۹۸ الحديث ۸۳۹، [۵]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۲۹ الحديث ۳۰۸۱، سنن النسائيّ ۵:۱۹۳، سنن الدارميّ ۲:۳۷، [۶]مسند أحمد ۱:۲۱۵، [۷]المستدرك للحاكم ۱:۴۵۳، سنن البيهقيّ ۵:۶۴، في أكثر المصادر لا توجد عباره:في رأسه.

۵- ۵) الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۳۳، التهذيب ۵:۳۰۶ الحديث ۱۰۴۶، الاستبصار ۲:۱۸۳ الحديث ۶۱۰، الوسائل ۹:۱۴۴ الباب ۶۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۸]

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۳۴، الوسائل ۹:۱۴۴ الباب ۶۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۷. [۹]

الدم» (۱).و لأنّه تداو و ليس بترفّه،فأشبه شرب الأدويه.

قال الشيخ فی كتابی الأخبار:حديث حريز محمول علی الضروره (۲).

و قال فی الخلاف:إنّه مكروه؛عملا فی عدم الحظر بالأصل،و لما رواه ابن عبّاس أنّ النبیّ صلّی اللّه عليه و آله احتجم،فدلّ علی أنّه ليس بمحظور، و استدلّ علی الكراهيه:بإجماع الفرقه (۳).

مسأله:و لا خلاف فی جواز الحجامه مع الضروره و دعوی الحاجه،و كذلک

الفصد

؛لأنّه إذا ثبت جواز الحجامه مطلقا علی رأی،و مقيّدا بحال الضروره علی رأی،تبعه جواز الفصد علی حسبه؛إذ لا فارق بين الصورتين،و كذا يجوز قطع العضو عند الحاجه،و الختان،كلّ هذا مباح من غير فديه؛عملا بالأصل السالم عن المعارض.

إذا ثبت هذا:فلو احتاج فی الحجامه إلی قطع شعر،فله قطعه؛لما روی الجمهور أنّ رسول اللّه صلّی اللّه عليه و آله احتجم فی طريق مكّه-و هو محرم- وسط رأسه (۴).من ضروره ذلک قطع الشعر.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ عن مهران بن أبی نصر (۵)و علیّ بن

۱- ۱الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۳۵،الوسائل ۹:۱۴۴ الباب ۶۲ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۸. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۰۶،الاستبصار ۲:۱۸۴.

۳- ۳) الخلاف ۱:۴۴۳ مسأله-۱۱۰.

۴- ۴) صحيح البخاریّ ۳:۱۹،صحيح مسلم ۲:۸۶۲ الحديث ۱۲۰۳،سنن النسائیّ ۵:۱۹۴،سنن البيهقیّ ۵:۶۵.

۵- ۵) مهران بن أبی نصر،كذا فی أكثر النسخ و المصادر،و فی نسخه:مهران بن أبی بصير،عدّه الشيخ فی رجاله بهذا العنوان من أصحاب الكاظم عليه السلام،و احتمل الأردبيلیّ كون أبی بصير مصحّف ابن أبی نصر،و قال المامقانیّ:يشهد بما ذكره من التصحيف عدم وجود ابن أبی بصير فی شیء من الأسانيد حسب اطّلاعنا،و يظهر من السيّد الخوئیّ التعدّد حيث عنون تاره مهر [۲]ان بن أبی بصير،و قا [۳]ل:كذا فی-

إسماعيل بن عمّار (۱)،عن أبی الحسن علیه السلام،قالا:سألناه،فقال فی حلق القفا للمحرم:«إن کان أحد منکم یحتاج إلی الحجامه،فلا بأس به،و إلّا فلیلزم ما جری علیه الموسی إذا حلق» (۲).

و لأنّه یباح إزاله الشعر أجمع لضرر القمل،فیباح هاهنا.

إذا عرفت هذا:فإنّ الفدیه واجبه علیه،و به قال الشافعیّ ۳،و أبو حنیفه ۴، و مالک ۵،و أحمد،و أبو ثور،و ابن المنذر ۶.

و قال أبو یوسف،و محمّد:یتصدّق بشیء ۷.

لنا:قوله تعالی: فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْیَهٌ مِنْ صِیامٍ

۱- ۱) علیّ بن إسماعیل بن عمّار،قال النجاشی فی ترجمه إسحاق بن عمّار:و ابنا أخیه علیّ بن إسم [۱]اعیل و بشر بن إسماعیل کانا من وجوه من روی الحدیث،قال المامقانیّ:و فی ذلک دلاله علی جلالته،و نقل فی جامع الرواه روایه ابن أبی عمیر عنه،و فی ذلک إشعار بوثاقته،فالرجل فی أعلی درجات الحسن إن لم یکن ثقه. رجال النجاشیّ:۷۱،جامع الرواه ۱:۵۵۸،تنقیح المقال ۲:۲۷۰.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۰۶-۳۰۷ الحدیث ۱۰۴۷،الوسائل ۹:۱۴۴ الباب ۶۲ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶.

أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُكٍ (۱).

و لأنّه حلقه لإزاله ضرر عنه،فلزمته الكفّاره،كما لو حلقه لإزاله قمله.

مسأله:قد بيّنّا أنّه لا يجوز له تقليم الأظفار

(۲)

،فمن قلّم ظفرا،وجب عليه أن يتصدّق بمدّ من طعام على ما قلناه (۳)،فإن أفتاه غيره فقلّم المستفتى ظفره فأدماه،وجب على المفتى دم؛لأنّه سبب فى الجنايه،فكانت العقوبه عليه عائده.

و يؤيّده:روايه إسحاق بن عمّار عن أبى إبراهيم عليه السلام،قلت:فإنّ رجلا من أصحابنا أفتاه أن يقلّم أظافيره و يعيد إحرامه،ففعل،قال:«عليه دم» (۴).

مسأله:يجوز له أن يربط جراحه و يشقّ الدمّل إذا احتاج إلى ذلك

،و لا فديه عليه،و لا نعلم فيه خلافا؛لما رواه الجمهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه احتجم و هو محرم (۵).

و من طريق الخاصّه:ما رواه ابن بابويه-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن المحرم يعصر الدمّل و يربط عليه الخرقه؟فقال:«لا بأس» (۶).

و فى الصحيح عن هشام بن سالم،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا

۱- ۱البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۲- ۲) يراجع:ص ۱۰۱.

۳- ۳) يراجع:ص ۱۰۲.

۴- ۴) الكافى ۴:۳۶۰ الحديث ۶، [۲]الفقيه ۲:۲۲۸ الحديث ۱۰۷۸،التهذيب ۵:۳۱۴ الحديث ۱۰۸۲، الوسائل ۹:۱۶۲ [۳] الباب ۷۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲ و ص ۲۹۵ الباب ۱۳ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲.

۵ - ۵) صحيح البخارىّ ۳:۱۹،صحيح مسلم ۲:۸۶۲ الحديث ۱۲۰۲،سنن أبى داود ۲:۱۶۷ الحديث ۱۸۳۵، [۴]سنن الترمذىّ ۳:۱۹۸ الحديث ۸۳۹، [۵]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۲۹ الحديث ۳۰۸۱،سنن النسائىّ ۵:۱۹۳،سنن الدارمىّ ۲:۳۷،مسند أحمد ۱:۲۱۵،سنن البيهقىّ ۵:۶۴.

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۳۸،الوسائل ۹:۱۵۵ الباب ۷۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۶]

خرج بالمحرم الخراج و الدمل فليبطّه و ليداوه بزيت أو بسمن» (۱).

و لأنّه فی محلّ الحاجه و لا يستتبع ترفّها،فكان سائغا،كشرب الأدويه.

مسأله:و يجوز له أن يقطع ضرسه مع الحاجه إليه

؛لأنّه تداو،و ليس بترفّه، فكان سائغا،كشرب الدواء.

و يؤيّده:ما رواه ابن بابويه عن الحسن الصيقل أنّه سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يؤذيه ضرسه أ يقلعه؟قال:«نعم،لا بأس به» (۲).

و لو لم يحتج إلى قلعه،كان عليه دم،قاله الشيخ،و استدلّ:بما رواه محمّد بن عيسى،عن عدّه من أصحابنا،عن رجل من أهل خراسان أنّ مسأله وقعت فی الموسم لم يكن عند مواليه فيها شیء:محرم قلع ضرسه؟فكتب:«يهريق دما» (۳).

مسأله:و لا يدلک جسده بقوّه؛لئلاّ يدميه أو يقلع شعره

،و كذا لا يستقصی فی سواكه؛لئلاّ يدمی فاه،و لا يدلک وجهه فی غسل الوضوء و غيره؛لئلاّ يسقط من شعر لحيته شیء.

رواه الشيخ-فی الصحيح-عن معاويه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم كيف يحكّ رأسه؟قال:«بأظافيره ما لم يدم أو يقطع الشعر» (۴).

۱- ۱الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۴۰،الوسائل ۹:۱۵۶ الباب ۷۰ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۶. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۳۶،الوسائل ۹:۱۸۰ الباب ۹۵ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۲. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۵ الحديث ۱۳۴۴،الوسائل ۹:۳۰۲ الباب ۱۹ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۳]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۱۳ الحديث ۱۰۷۶،الوسائل ۹:۱۵۹ الباب ۷۳ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۱. [۴]

و عن عمر بن يزيد (۱)،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«لا بأس بحكّ الرأس و اللحیه ما لم یلق الشعر،و یحكّ الجسد ما لم یدمه» (۲).

و فی الصحیح عن الحلبیّ،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یستاك؟قال:«نعم،و لا یدمی» (۳).

و فی الصحیح عن یعقوب بن شعیب،قال:«سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یغتسل؟فقال:«نعم،یفیض الماء علی رأسه و لا یدلكه» (۴).

و فی الصحیح عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«إذا اغتسل المحرم من الجنابه صبّ علی رأسه الماء و یمیّز الشعر بأنامله بعضه من بعض» (۵).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«لا بأس أن یدخل المحرم الحمّام و لكن لا یتدلّك» (۶).

و قد روی ابن بابویه-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:فی المحرم یستاك؟قال:«نعم»قال:قلت:فإن أدمی یستاك؟

---

۱ - ۱فی النسخ:عن بكر بن یزید،و الصحیح ما أثبتناه،كما فی المصادر لعدم وجود رجل بعنوان بكر بن یزید فی شیء من الأسانید،و عمر بن یزید ترجم له فی الجزء الأوّل:۲۴۸.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۱۳ الحدیث ۱۰۷۷،الوسائل ۹:۱۵۹ الباب ۷۳ من أبواب تروك الإحرام الحدیث ۲. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۱۳ الحدیث ۱۰۷۸،الوسائل ۹:۱۵۹ الباب ۷۳ من أبواب تروك الإحرام الحدیث ۳. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۱۳ الحدیث ۱۰۷۹،الوسائل ۹:۱۶۰ الباب ۷۵ من أبواب تروك الإحرام الحدیث ۱. [۳]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۱۳ الحدیث ۱۰۸۰،الوسائل ۹:۱۶۰ الباب ۷۵ من أبواب تروك الإحرام الحدیث ۲. [۴]

۶ - ۶) التهذیب ۵:۳۱۴ الحدیث ۱۰۸۱، الاستبصار ۲:۱۸۴ الحدیث ۶۱۱،الوسائل ۹:۱۶۱ الباب ۷۶ من أبواب تروك الإحرام الحدیث ۳. [۵]

قال:«نعم،هو[من] (۱)السنّه» (۲).

مسأله:قد بيّنّا أنّه يجوز للمحرم غسل رأسه و يديه برفق بحيث لا يسقط

منه شيء من شعر رأسه و لحيته

(۳)

،و عليه إجماع العلماء،فعل ذلك عليّ عليه السلام، و عمر،و ابنه،و قال به جابر،و سعيد بن جبير (۴)،و الشافعيّ (۵)،و أبو ثور (۶)، و أصحاب الرأى (۷)،إلاّ أنّه لا يجوز له أن يغطس رأسه فى الماء بحيث يغيّبه فيه، قاله علماؤنا،و به قال مالك (۸)،خلافا للجمهور.

لنا:أنّه تغطيه للرأس.

احتجّ المخالف:بما رواه ابن عبّاس،قال:ربّما قال لى عمر-و نحن محرمون بالجحفه-:تعال أباقيك (۹)أيّنا أطول نفسا فى الماء (۱۰).

و لأنّه ليس بستر معتاد،فأشبه صبّ الماء عليه (۱۱).

و الجواب عن الأوّل:أنّ حديث عمر لا حجّه فيه،مع أنّه يحتمل أن

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۲ الحديث ۱۰۳۲،الوسائل ۹:۱۷۸ الباب ۹۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۳- ۳) يراجع:ص ۶۶.

۴- ۴) المغنى ۳:۲۷۴، [۲]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۵-۱۹۶.

۵- ۵) الأمّ ۲:۱۴۶،الأمّ(مختصر المزنيّ)۸:۶۶،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۵۵ و ۳۷۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۳،المغنى ۳:۲۷۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳: ۳۱۳.

۶- ۶) المغنى ۳:۲۷۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳.

۷- ۷) الهدايه للمرغينانيّ ۱:۱۳۹، [۳]شرح فتح القدير ۲:۳۴۸-۳۴۹،تبيين الحقائق ۲:۲۶۱،المغنى ۳:۲۷۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳.

۸- ۸) المنتقى للباجيّ ۲:۱۹۴.

۹- ۹) بقاه بقيا:انتظره و رصده.لسان العرب ۱۴:۸۱. [۴]

۱۰- ۱۰) سنن البیهقیّ ۵:۶۳،المغنی ۳:۲۷۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۳.

۱۱- ۱۱) المغنی ۳:۲۷۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۳.

يكون (۱)لم يأخذ فى الإحرام،بل شرع فيه؛لأنّه فى الميقات الذى يحرم منه، و الظاهر:أنّ ذلك للإحرام.

و عن الثانى:بالفرق،فإنّ الأصل ليس فيه تغطيه الرأس،بخلاف صوره النزاع،و قد أجمع كلّ من يحفظ عنه العلم أنّ للمحرم أن يغتسل من الجنابه.

مسأله:و يجوز له غسل رأسه بالسدر و الخطمىّ و نحوهما

-و به قال جابر بن عبد اللّه (۲)،و الشافعىّ (۳)،و أحمد (۴)،و أصحاب الرأى (۵)-و لا فديه عليه.

و عن أحمد روايه أنّ عليه الفديه (۶)،و به قال مالك (۷)،و أبو حنيفه (۸).

و قال أبو يوسف،و محمّد:عليه صدقه (۹).

لنا:ما رواه الجمهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال فى المحرم الذى وقصه بعيره:«اغسلوه بماء و سدر،و كفّنوه فى ثوبيه،و لا تحنّطوه و لا تخمّروا

۱- ۱ج بزياده:بعد.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۷۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،المجموع ۷:۳۵۵.

۳ - ۳) حليه العلماء ۳:۳۰۴،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳، المجموع ۷:۳۵۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۳،مغنى المحتاج ۱:۵۲۱،المغنى ۳:۲۷۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳.

۴ - ۴) المغنى ۳:۲۷۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۰،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۶،الإنصاف ۳:۴۶۰.

۵- ۵) المغنى ۳:۲۷۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،عمده القارئ ۱۰:۲۰۱.

۶ - ۶) المغنى ۳:۲۷۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۰،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۶،الإنصاف ۳:۴۶۰. [۱]

۷ - ۷) المدوّنه الكبرى ۱:۳۸۹،بدايه المجتهد ۱:۳۲۹،المنتقى للباجىّ ۳:۱۹۴، المغنى ۳:۲۷۵، الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،المجموع ۷:۳۵۵،عمده القارئ ۱۰:۲۰۱.

۸ - ۸) بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،تبيين الحقائق ۲:۳۵۶،شرح فتح القدير ۲:۴۴۱، المغنى ۳:۲۷۵، الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،المجموع ۷:۳۵۵.

۹ - ۹) بدائع الصنائع ۲:۱۹۱،تبيين الحقائق ۲:۳۵۶،شرح فتح القدير ۲:۴۴۱، المغنى ۳:۲۷۵، الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳،المجموع ۷:۳۵۵.

رأسه،فإنّه يبعث يوم القيامه ملبّيا» (۱)أمر بغسله بالسدر مع بقاء حكم الإحرام عليه،و لهذا منعه من الطيب.

احتجّوا:بأنّه تستطاب رائحته،و يزيل الشعث،و يقتل الهوامّ (۲).

و الجواب:المنع من كونه مستلذّ الرائحه،سلّمنا لكنّه يبطل بالفاكهه و نفض التراب و إزاله الشعث يحصل بالتراب و الماء (۳)أيضا مع موافقته على التجويز، و قتل الهوامّ غير معلوم.

إذا ثبت هذا:فيجوز له دخول الحمّام اتّفاقا،و لا يدلك جسده فيه دلكا بعنف؛ لئلّا يدميه أو يزيل شعره.

روى الجمهور عن ابن عبّاس أنّه دخل حمّام الجحفه و قال:ما يعبأ اللّه بأوساخكم شيئا (۴).

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم فى قول الصادق عليه السلام:«لا بأس أن يدخل المحرم الحمّام و لكن لا يتدلّك» (۵).

إذا عرفت هذا:فالأفضل له ترك الحمّام؛لأنّ فيه ترفّها.

و لما رواه الشيخ عن عقبه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن

۱- ۱صحيح البخارىّ ۲:۹۶ و ج ۳:۲۲،صحيح مسلم ۲:۸۶۵ الحديث ۱۲۰۶،سنن ابن ماجه ۲: ۱۰۳۰ الحديث ۳۰۸۴،سنن النسائىّ ۵:۱۹۵-۱۹۷،سنن الدارمىّ ۲:۵۰،مسند أحمد ۱:۲۱۵، [۱]سنن البيهقىّ ۵:۷۰ فى الجميع بتفاوت يسير.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۷۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۳.

۳- ۳) ج:و بالماء.

۴- ۴) سنن البيهقىّ ۵:۶۳ و فيه:بأوساخنا.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۱۴ الحديث ۱۰۸۱،الاستبصار ۲:۱۸۴ الحديث ۶۱۱،الوسائل ۹:۱۶۱ الباب ۷۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱ و ۳. [۲]

المحرم يدخل الحمّام؟قال:«لا يدخل» (۱)قال الشيخ-رحمه اللّه-:إنّه محمول على الكراهيه؛عملا بالأحاديث الدالّه على الجواز (۲).

ص:۱۱۴

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۸۶ الحديث ۱۳۴۹، الاستبصار ۲:۱۸۴ الحديث ۶۱۲، الوسائل ۹:۱۶۱ الباب ۷۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) الاستبصار ۲:۱۸۴ ذيل الحديث ۶۱۲.

الصنف الحادى عشر

قتل هوامّ الجسد

مسأله:لا يجوز للمحرم قتل القمل و الصئبان

(۱)و البراغيث و غير ذلك من هوامّ الجسد،و هو إحدى الروايتين عن أحمد،و فى الأخرى:يباح قتله (۲).

لنا:أنّ قتل القمل يحصل به الترفّه و إزاله الشعث،فكان حراما،كالطيب.

و ما رواه الشيخ عن حسين بن أبى العلاء،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

«المحرم لا ينزع القمله من جسده و لا من ثوبه متعمّدا،و إن قتل شيئا من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاما قبضه بيده» (۳).

و لأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله لمّا رأى كعب بن عجره و القمل يتناثر على وجهه،فقال له:«احلق رأسك و انسك» (۴).

۱- ۱الصؤابه-بالهمز-:واحده الصّئبان،و هى بيضه القمل و البرغوث.تهذيب اللغه ۲:۲۰۷۴.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۷۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۱،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۷،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۷،الإنصاف ۳:۴۸۶.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۶۰،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحديث ۶۶۱،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۳. [۱]

۴- ۴) صحيح مسلم ۲:۸۵۹ الحديث ۱۲۰۱،سنن أبى داود ۲:۱۷۲ الحديث ۱۸۶۰، [۲]سنن الترمذىّ ۳:۲۸۸ الحديث ۹۵۳، [۳]سنن النسائىّ ۵:۱۹۴،مسند أحمد ۴:۲۴۱-۲۴۳،سنن البيهقىّ ۵:۵۵.

فلو كان قتل القمل أو إزالته مباحا،لم يتركه كعب حتّى يبلغ به هذه الحاله، و لأمره النبيّ صلّى اللّه عليه و آله بإزالته،فإنّه أخفّ من الحلق و التكفير.

مسأله:و لا فرق بين أن يقتله أو يلقيه عن بدنه إلى الأرض أو قتله بالزئبق

، فإنّ ذلك كلّه محرّم؛لأنّ تحريم قتله ليس معلّلا بحرمته،بل للترفّه بفقده،فعمّ المنع إزالته كيف ما كان.

و يؤيّد ذلك:روايه الحسين بن أبى العلاء (۱)،و ما رواه الشيخ-فى الصحيح- عن حمّاد بن عيسى،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يبين القمله من جسده فيلقيها،فقال:«يطعم مكانها طعاما» (۲).

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم،عنه عليه السلام (۳).

إذا ثبت هذا:فإنّه يجوز له أن يحوّلها من مكان من جسده إلى مكان آخر منه؛لأنّ دوامها فى موضع واحد قد يحصل به أذى عظيم،فجاز نقلها؛عملا بالمقتضى لنفى الحرج السالم عن معارضه القتل أو الرمى على الأرض.

و يؤيّد ذلك:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و المحرم يلقى عنه الدوابّ كلّها إلاّ القمله،فإنّها من جسده و إذا (۴)أراد أن يحوّل قمله من مكان إلى مكان فلا يضرّه» (۵).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۶۰،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحديث ۶۶۱،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۵۸،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحديث ۶۵۹،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۵۹،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحديث ۶۶۰،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲.

۴- ۴) خا:فإذا.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۶۱،الوسائل ۹:۱۶۳ الباب ۷۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۳]

مسأله:و لو قتل القمله،فعل حراما،على ما اخترناه

،و وجب عليه فديه كفّ من طعام،و به قال عطاء.و قال مالك:حفنه من طعام،و هو مرويّ عن ابن عمر.

و قال إسحاق:تمره فما فوقها (۱).و قال أحمد فى إحدى الروايتين:يتصدّق بمهما كان من قليل و كثير،و هو قول أصحاب الرأى (۲).

و فى الروايه الأخرى:لا شىء عليه (۳)،و به قال طاوس،و سعيد بن جبير، و أبو ثور،و ابن المنذر (۴).

لنا:أنّه فعل إزهاق نفس محرّمه،فكان عليه صدقه،كالصيد.

و يؤيّده:ما تقدّم من الروايات.

و لا يعارض ذلك ما رواه صفوان بن يحيى عن مرّه مولى خالد،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يلقى القمله؟فقال:«ألقوها أبعدها اللّه غير محموده و لا مفقوده» (۵).

و فى الصحيح عن معاويه بن عمّار،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:

المحرم يحكّ رأسه فيسقط منه القمله و الثنتان،قال:«لا شىء عليه و لا يعود»قلت:

كيف يحكّ رأسه؟قال:«بأظافيره ما لم يدم و لا يقطع الشعر» (۶).

۱- ۱المغنى ۳:۲۷۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۲.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۷۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۲.

۳- ۳) المغنى ۳:۲۷۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۷،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۷،الإنصاف ۳:۴۸۶.

۴- ۴) المغنى ۳:۲۷۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۲.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۳۷ الحديث ۱۱۴۶،الاستبصار ۲:۱۹۷ الحديث ۶۶۲،الوسائل ۹:۱۶۳ الباب ۷۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۶. [۱]

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۲۹ الحديث ۱۰۸۶،التهذيب ۵:۳۳۷ الحديث ۱۱۶۵،الاستبصار ۲:۱۹۷ الحديث ۶۶۳،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۵. [۲]

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:ما تقول فی محرم قتل قمله؟قال:«لا شیء فی القمله و لا ینبغی أن یتعمّد قتلها» (۱).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:المراد بذلک:لا شیء معیّن فی قتلها،کغیرها من الکفّارات المعیّنه (۲).

مسأله:و یجوز له أن ینحّی عن نفسه القراد و الحلمه و یلقی عنه و عن

بعیره

(۳)(۴)

،و لا یجوز له قتل ذلک.

أمّا المنع من القتل؛فلما تقدّم،و لما رواه الشیخ عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«و اتّق قتل الدّوابّ کلّها» (۵).

و أمّا جواز الرمی،فلما رواه الشیخ عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«و المحرم یلقی عنه الدّوابّ کلّها إلاّ القمله،فإنّها من جسده،و إن أراد أن یحوّل قمله من مکان إلی مکان فلا یضرّه» (۶).

و فی الصحیح عن عبد اللّه بن سنان،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:إنّی وجدت علیّ قرادا أو حلمه (۷)أطرحهما؟قال:«نعم و صغار لهما إنّهما رقیا فی غیر

۱- ۱التهذیب ۵:۳۳۷ الحدیث ۱۱۶۶،الاستبصار ۲:۱۹۷ الحدیث ۶۶۴،الوسائل ۹:۲۹۸ الباب ۱۵ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۶. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۸،الاستبصار ۲:۱۹۷.

۳- ۳) القراد-مثل غراب-:ما یتعلّق بالبعیر و نحوه و هو کالقمل للإنسان.المصباح المنیر:۴۹۶. [۲]

۴- ۴) الحلم:القراد الضخم،الواحده:حلمه.المصباح المنیر:۱۴۸. [۳]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۶۵ الحدیث ۱۲۷۳،الوسائل ۹:۱۶۶ الباب ۸۱ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۴]

۶- ۶) التهذیب ۵:۳۳۶ الحدیث ۱۱۶۱،الوسائل ۹:۱۶۳ الباب ۷۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۵. [۵]

۷- ۷) بعض النسخ:و حلمه.

مرقاهما» (۱).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:یجوز أن یلقی المحرم القراد عن بعیره و لیس له أن یلقی الحلمه (۲).

و روی ذلک معاویه بن عمّار،قال:قال:«و إن ألقی المحرم یعنی القراد عن بعیره فلا بأس و لا یلقی الحلمه» (۳).

و عن عمر بن یزید،قال:لا بأس أن تنزع القراد عن بعیرک و لا ترم بالحلمه (۴).

و روی ابن بابویه-فی الصحیح-عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:«إنّ القراد لیس من البعیر و الحلمه من البعیر» (۵).

و عن علیّ بن أبی حمزه،عن أبی بصیر،قال:سألته عن المحرم ینزع الحلم عن البعیر؟فقال:«لا،هی بمنزله القمله من جسدک» (۶).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۳۷ الحدیث ۱۱۶۲،الوسائل ۹:۱۶۴ الباب ۷۹ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۸.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۸ الحدیث ۱۱۶۷،الوسائل ۹:۱۶۵ الباب ۸۰ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۸ الحدیث ۱۱۶۸،الوسائل ۹:۱۶۵ الباب ۸۰ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۴. [۳]

۵- ۵) الفقیه ۲:۲۳۲ الحدیث ۱۱۰۷، [۴]الوسائل ۹:۱۶۵ الباب ۸۰ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۵]

۶- ۶) الفقیه ۲:۲۳۲ الحدیث ۱۱۰۸،الوسائل ۹:۱۶۵ الباب ۸۰ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۶]

قطع شجر الحرم

مسأله:یحرم علی المحرم قطع شجر الحرم

،و هو قول علماء الأمصار، و الأصل فیه ما رواه الجمهور،عن ابن عبّاس،قال:قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یوم فتح مکّه:«إنّ هذا البلد حرّمه اللّه یوم خلق السماوات و الأرض فهو حرام بحرمه اللّه إلی یوم القیامه،و إنّه لم یحلّ القتال فیه لأحد قبلی،و لم یحلّ لی إلّا ساعه من نهار،فهو حرام بحرمه اللّه إلی یوم القیامه،لا یختلی خلاها،و لا یعضد شوکها،و لا ینفّر صیدها،و لا یلتقط لقطتها إلاّ من عرّفها»فقال العبّاس:یا رسول اللّه إلّا الإذخر،فإنّه لقینهم (۱)و بیوتهم،فقال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله:«إلّا الإذخر» (۲).

۱- ۱القین:الحدّاد،و یطلق علی کلّ صانع.المصباح المنیر:۵۲۱.قال فی هامش صحیح مسلم ۲: ۹۸۷:القین:هو الحدّاد و الصانع،و معناه:یحتاج إلیه القین فی وقود النار،و یحتاج إلیه فی القبور لتسدّ به فرج اللحد المتخلّله بین اللبنات،و یحتاج إلیه فی سقوف البیوت یجعل فوق الخشب.

۲- ۲) صحیح مسلم ۲:۹۸۶ الحدیث ۱۳۵۳،سنن أبی داود ۲:۲۱۲ الحدیث ۲۰۱۷-۲۰۱۸، [۱]سنن النسائیّ ۵:۲۰۳-۲۰۴،مسند أحمد ۱:۲۵۹، [۲]سنن البیهقیّ ۵:۱۹۵.

و روی أبو شریح (۱)و أبو هریره نحوا من هذا.

و فی حدیث أبی هریره:«ألا و إنّها ساعتی هذه حرام لا یختلی شوکها و لا یعضد شجرها» (۲).

و فی حدیث أبی شریح:أنّه سمع رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یوم فتح مکّه قال:«إنّ مکّه حرّمها اللّه و لم یحرّمها الناس،فلا یحلّ لأحد یؤمن باللّه و الیوم الآخر أن یسفک بها دما و یعضد بها شجره» (۳).

و فی حدیث أبی هریره:«لا یعضد شجرها و لا یحتشّ حشیشها و لا یصاد صیدها» (۴).

و من طریق الخاصّه:ما رواه ابن بابویه،عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أنّه قال یوم فتح مکّه:«إنّ اللّه تعالی حرّم مکّه یوم خلق السماوات و الأرض فهی حرام إلی أن تقوم الساعه لم تحلّ لأحد قبلی،و لا تحلّ لأحد من بعدی،و لم تحلّ لی إلّا ساعه من النهار» (۵).

۱- ۱أبو شریح الکعبیّ الخزاعیّ العدویّ،اختلفوا فی اسمه،قیل:اسمه:خویلد بن عمرو،و قیل: عمرو بن خویلد،و قیل:کعب بن عمرو،و قیل:هانئ بن عمرو،و قیل:عبد الرحمن بن عمرو، و المشهور الأوّل،أسلم یوم الفتح،روی عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و عن ابن مسعود،و روی عنه أبو سعید المقبریّ و سعید بن أبی سعید المقبریّ و نافع بن جبیر بن مطعم.مات سنه ۶۸ ه. أسد الغابه ۵:۲۲۵، [۱]الجرح و التعدیل ۳:۳۹۸،تهذیب التهذیب ۱۲:۱۲۵. [۲]

۲- ۲) صحیح البخاریّ ۱:۳۸-۳۹،صحیح مسلم ۲:۹۸۸ الحدیث ۱۳۵۵،سنن أبی داود ۲:۲۱۲ الحدیث ۲۰۱۷، [۳]سنن البیهقیّ ۵:۱۹۵،کنز العمّال ۱۲:۱۹۸ الحدیث ۳۴۶۵۱.

۳- ۳) صحیح البخاریّ ۱:۳۷،صحیح مسلم ۲:۹۸۷ الحدیث ۱۳۵۴،سنن النسائیّ ۵:۲۰۵،مسند أحمد ۶:۳۸۵، [۴]سنن البیهقیّ ۵:۱۹۵،کنز العمّال ۱۲:۱۹۹ الحدیث ۳۴۶۵۴،المعجم الکبیر للطبرانیّ ۲۲:۱۸۵ الحدیث ۴۸۴-۴۸۶.

۴- ۴) أورده ابنا قدامه فی المغنی ۳:۳۶۲،و الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۷۷.

۵- ۵) الفقیه ۲:۱۵۹ الحدیث ۶۸۷،الوسائل ۹:۶۸ الباب ۵۰ من أبواب الإحرام الحدیث ۷. [۵]

و عن كليب الأسدىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام:«إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله استأذن اللّه عزّ و جلّ فى مكّه ثلاث مرّات من الدهر،فأذن له فيها ساعه من النهار ثمّ جعلها حراما ما دامت السماوات و الأرض» (۱).

و قال عليه السلام:«إنّ اللّه عزّ و جلّ حرّم مكّه يوم خلق السماوات و الأرض فلا يختلى خلاها،و لا يعضد شجرها،و لا ينفّر صيدها،و لا يلتقط لقطتها إلاّ المنشد»فقام إليه العبّاس بن عبد المطّلب،فقال:يا رسول اللّه إلاّ الإذخر فإنّه للقبر و لسقوف بيوتنا،فسكت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله ساعه و ندم العبّاس على ما قال،ثمّ قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله:«إلاّ الإذخر» (۲).

و روى الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

«كلّ شىء ينبت فى الحرم فهو حرام على الناس أجمعين إلاّ ما أنبتّه أنت و غرسته» (۳).

و لا خلاف بين المسلمين فى تحريم قلع شجر الحرم إلاّ ما نستثنيه.

مسأله:و يحرم قطع الشوك و العوسج

و به قال أحمد (۴).

و قال الشافعىّ:لا يحرم (۵)،و به قال عطاء،و مجاهد،و عمرو بن دينار (۶).

۱- ۱الفقيه ۲:۱۵۹ الحديث ۶۸۸،الوسائل ۹:۶۸ الباب ۵۰ من أبواب الإحرام الحديث ۹. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۱۵۹ الحديث ۶۸۹،الوسائل ۹:۱۷۶ الباب ۸۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۰ الحديث ۱۳۲۵،الوسائل ۹:۱۷۳ الباب ۸۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۳]

۴- ۴) المغنى ۳:۳۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۵، [۴]زاد المستقنع:۳۲،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۶۰،الإنصاف ۳:۵۵۲. [۵]

۵- ۵) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۹،المجموع ۷:۴۴۸-۴۵۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۱- ۵۱۲،مغنى المحتاج ۱:۵۲۸،السراج الوهّاج:۱۷۰،المغنى ۳:۳۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸.

لنا:عموم قوله عليه السلام:«لا يعضد شوكها»و فى حديث آخر:«لا يختلى شوكها».

و لأنّ الغالب فى شجر الحرم الشوك،فلمّا حرّم النبىّ صلّى اللّه عليه و آله شجرها و الشوك غالبه،كان ذلك ظاهرا فى تحريمه.

احتجّ الشافعىّ:بأنّه مؤذ،فأشبه السباع من الحيوان (۱).

و الجواب:المنع من المساواه؛لإمكان الاحتراز (۲)غالبا عن الشوك و قلّه ضرره،بخلاف السباع.

مسأله:و يحرم أخذ ورق الشجر

،و به قال أحمد (۳).

و قال الشافعىّ:له أخذه.و كذا يحرم أغصانها (۴).

لنا:ما رواه الجمهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال:«لا يخبط شوكها و لا يعضد شجرها»رواه مسلم (۵).

و لأنّ ما حرم أخذه،حرم كلّ شىء منه،كريش الطائر.

احتجّ الشافعىّ:بأنّه لا يضرّ به،فكان سائغا (۶).

و الجواب:أنّه يضعفها،و ربّما آل إلى تلفها،و لأنّه منقوض بريش الطائر.

۱- ۱المجموع ۷:۴۴۸،المغنى ۳:۳۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸.

۲- ۲) خا و ق:الإحراز.

۳- ۳) المغنى ۳:۳۶۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۶،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۶۰،الإنصاف ۳:۵۵۲. [۱]

۴- ۴) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۹،المجموع ۷:۴۴۷-۴۴۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۱، مغنى المحتاج ۱:۵۲۷،المغنى ۳:۳۶۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸.

۵- ۵) صحيح مسلم ۲:۹۸۸-۹۸۹ الحديث ۱۳۵۵.

۶- ۶) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۹،المجموع ۷:۴۴۷،المغنى ۳:۳۶۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸.

مسأله:و يحرم قطع حشيش الحرم إلّا ما استثنى من الإذخر و ما أنبته

الآدميّون

؛لما رواه الجمهور عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله،أنّه قال:«لا يختلى خلاها» (۱).

و فى حديث أبى هريره:«لا يحتشّ حشيشها» (۲).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن جميل بن درّاج،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«رآنى علىّ بن الحسين عليهما السلام و أنا أقلع الحشيش من حول الفساطيط بمنى،فقال:«يا بنىّ إنّ هذا لا يقلع» (۳).

و عن هارون بن حمزه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إنّ علىّ بن الحسين عليهما السلام كان يتّقى الطاقه من العشب ينتفها من الحرم»قال:«و قد نتف طاقه و هو يطلب أن يعيدها فى مكانها» (۴).

مسأله:شجر الفواكه و النخل لا بأس بقلعه،سواء أنبته اللّه تعالى أو الآدميّون

، و به قال أبو حنيفه (۵).

و قال الشافعىّ:كلّ ما ينبت فى الحرم فهو حرام،سواء أنبته اللّه تعالى

---

۱ - ۱صحيح مسلم ۲:۹۸۶ الحديث ۱۳۵۳،سنن أبى داود ۲:۲۱۲ الحديث ۲۰۱۸،سنن النسائىّ ۵: ۲۰۳-۲۰۴،مسند أحمد ۱:۲۵۹،سنن البيهقىّ ۵:۱۹۵.

۲- ۲) أورده ابنا قدامه فى المغنى ۳:۳۶۲،و الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۷.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۹ الحديث ۱۳۲۲،الوسائل ۹:۱۷۲ الباب ۸۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۷۹ الحديث ۱۳۲۳،الوسائل ۹:۱۷۳ الباب ۸۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۲]

۵- ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۰۴،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۵،بدائع الصنائع ۲:۲۱۱،عمده القارئ ۱۰: ۱۸۹،المغنى ۳:۳۶۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۷،المجموع ۷:۴۹۴. [۳]

أو الآدميّون (۱).

لنا:أنّ الحرم يختصّ تحريمه بما كان وحشيّا من الصيد،فكذا من الشجر.

و ما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

سألته عن رجل قلع من الأراك الذى بمكّه،قال:«عليه ثمنه»و قال:«لا ينزع من شجر مكّه شىء إلّا النخل و شجر الفواكه» (۲).

و فى الصحيح عن حريز،عن الصادق عليه السلام:«كلّ شىء ينبت فى الحرم فهو حرام على الناس أجمعين إلاّ ما أنبتّه أنت و غرسته» (۳).

احتجّ الشافعىّ:بعموم قوله عليه السلام:«لا يعضد شجرها» (۴).

و لأنّها شجره نابته فى الحرم أشبه ما لم ينبته الآدميّون (۵).

و الجواب عن الأوّل:أنّه عليه السلام استثنى،فقال:«إلّا ما أنبته الآدمىّ»فى بعض الروايات.و لأنّه عامّ،فيختصّ بما ذكرناه من الأدلّه.

و عن القياس:بالفرق بين الأهلىّ من الشجر،كالنخل و الجوز و اللوز،

۱- ۱الأمّ ۲:۲۰۸،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۸،المجموع ۷:۴۵۰ و ۴۹۴، [۱]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۰ و ۵۱۲، [۲]المغنى ۳:۳۶۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۷،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۷۹ الحديث ۱۳۲۴،الوسائل ۹:۳۰۱ الباب ۱۸ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲. [۳]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۰ الحديث ۱۳۲۵،الوسائل ۹:۱۷۳ الباب ۸۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۴]

۴- ۴) صحيح البخارىّ ۱:۳۸-۳۹،صحيح مسلم ۲:۹۸۹ الحديث ۱۳۵۵،سنن أبى داود ۲:۲۱۲ الحديث ۲۰۱۷،سنن البيهقىّ ۵:۱۹۵،كنز العمّال ۱۲:۱۸۹ الحديث ۳۴۶۵۱.

۵- ۵) المجموع ۷:۴۴۷،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۲-۵۱۳،المغنى ۳:۳۶۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۷.

و الوحشيّ،كالدّوح (۱)،و السّلم،كالصيد.

إذا عرفت هذا:فسواء كان الشجر الذى أنبته الآدميّ ممّا جنسه أنّه ينبته الآدميّون،أو لم يكن جنسه من ذلك،يجوز قلعه مطلقا،خلافا للشافعيّ (۲).

لنا:عموم قول الصادق عليه السلام:«إلّا ما أنبتّه أنت و غرسته» (۳).

مسأله:لا بأس بقطع شجر الإذخر إجماعا

،و كذلك لا بأس بعودى المحاله، لمكان الحاجه إلى ذلك،رواه الشيخ عن زراره،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:

«رخّص رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله فى قطع عودى المحاله-و هى البكره التى يستقى بها-من شجر الحرم و الإذخر» (۴).

و كذلك لا بأس أن يقلع الإنسان شجره تنبت فى منزله بعد بنائه له،و لو نبتت قبل بنائه،لم يجز له قلعها؛لأنّه ربّما احتاج إلى مكانها لضيق المنزل،فكان سائغا.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حمّاد بن عثمان،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن الرجل يقطع الشجر من مضربه أو داره فى الحرم،فقال:

«إن كانت الشجره لم تزل قبل أن تبنى الدار و تتّخذ المضرب،فليس له أن يقلعها، و إن كانت طريّه عليه (۵)،فله أن يقلعها» (۶).

۱- ۱الدوحه:الشجره العظيمه أىّ شجره كانت،و الجمع:دوح.المصباح المنير:۲۰۲. [۱]

۲ - ۲) الأمّ ۲:۲۰۸،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۸، المجموع ۷:۴۵۰ و ۴۹۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۰ و ۵۱۲،المغنى ۳:۳۶۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۷،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۰ الحديث ۱۳۲۵،الوسائل ۹:۱۷۳ الباب ۸۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۸۱ الحديث ۱۳۳۰،الوسائل ۹:۱۷۴ الباب ۸۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۳]

۵- ۵) خا:عليها،كما فى التهذيب.

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۸۰ الحديث ۱۳۲۶،الوسائل ۹:۱۷۳ الباب ۸۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۴]

و فی الصحیح عن حمّاد بن عثمان،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی الشجره یقلعها الرجل من منزله فی الحرم،فقال:«إن بنی المنزل و الشجره فیه،فلیس له أن یقلعها،و إن کانت نبتت فی منزله و هو له،قلعها (۱)» (۲).

فروع:

الأول:لا بأس بقطع الیابس من الشجر و الحشیش

؛لأنّه میّت فلم تبق له حرمه،و کذا یجوز قطع ما انکسر و لم یبن؛لأنّه قد تلف،فهو بمنزله المیّت و الظفر المنکسر.

الثانی:یجوز أخذ الکمأه من الحرم و الفقع

(۳)

(۴)؛لأنّه لا أصل له،فهو کالثمره الموضوعه علی الأرض.

الثالث:لو انکسر غصن شجره أو سقط ورقها

،فإن کان ذلک بغیر فعل الآدمیّ،جاز الانتفاع به إجماعا؛لأنّ النهی یتناول القطع و هذا لم یقطع،و إن کان بفعل الآدمیّ،فالأقرب:جوازه أیضا؛لأنّه بعد القطع یکون کالیابس،و تحریم الفعل لا ینافی جواز استعماله.

و قال بعض الجمهور:لیس له ذلک؛لأنّه ممنوع من إتلافه؛لحرمه الحرم، فإذا قطعه من یحرم علیه قطعه،لم ینتفع،کالصید یذبحه المحرم (۵).

۱- ۱فی التهذیب:«فلیقلعها».

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۸۰ الحدیث ۱۳۲۷،الوسائل ۹:۱۷۴ الباب ۸۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۱]

۳- ۳) الکمأه-واحدها:کمء-:و هو نبات ینقّض الأرض فیخرج،کما یخرج الفطر.لسان العرب ۱:۱۴۸. [۲]

۴- ۴) الفقع-بالفتح و الکسر-:الأبیض الرخو من الکمأه،و هو أردؤها.لسان العرب ۸:۲۵۵. [۳]

۵- ۵) المغنی ۳:۳۶۴-۳۶۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۷۸،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۶، الإنصاف ۳:۵۵۷.

و قال آخرون:يباح لغير القاطع؛لأنّه انقطع بغير فعله،فأبيح له الانتفاع به (۱).

و جواب الأوّل:بالفرق،فإنّ الصيد يعتبر فى ذبحه الأهليّه،و المحرم ليس أهلا للذبح،بخلاف قطع الشجره،فإنّ البهيمه لو قطعته،جاز الانتفاع به.

مسأله:لا بأس برعى الحشيش فى الحرم بأن يترک إبله فيه لترعى

،و لا يجوز له قلعه و إعلافه الإبل،ذهب إليه علماؤنا،و به قال الشافعيّ (۲)،و عطاء (۳).

و قال أبو حنيفه:لا يجوز (۴).

لنا:ما رواه الجمهور فى حديث أبى هريره عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال:«إلّا علف الدوابّ» (۵).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز بن عبد اللّه، عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«يخلّى البعير فى الحرم يأكل ما شاء» (۶).

و فى الصحيح عن جميل و محمّد بن حمران،قالا:سألنا (۷)أبا عبد اللّه عليه السلام عن النبت الذى فى أرض الحرم أ ينزع؟فقال:«أمّا شىء تأكله الإبل،

۱- ۱المغنى ۳:۳۶۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۸.

۲- ۲) المجموع ۷:۴۹۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۲،مغنى المحتاج ۱:۵۲۸،المغنى ۳: ۳۶۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۹.

۳- ۳) المغنى ۳:۳۶۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۹.

۴ - ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۰۴،بدائع الصنائع ۲:۲۱۰،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۵،شرح فتح القدير ۳:۳۴،تبيين الحقائق ۲:۳۹۱،المجموع ۷:۴۹۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۲.

۵- ۵) أورده الشيخ الطوسىّ فى الخلاف ۱:۴۸۵ مسأله-۲۸۲.

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۸۱ الحديث ۱۳۲۹،الوسائل ۹:۱۷۶ الباب ۸۹ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۱. [۱]

۷- ۷) ع:قال:سألت،كما فى المصادر.

فليس به بأس أن تنزعه» (۱).

و لأنّ الهدايا كانت تدخل الحرم و تكثر فيه و لم ينقل أنّه شدّ (۲)أفواهها.

و لأنّ الحاجه ماسّه إلى ذلك،فكان سائغا،كالإذخر.

و لأنّ الإجماع واقع من عهد النبيّ صلّى اللّه عليه و آله على ترك الإبل فى الحرم،و أنّها ترعى و لم ينكر أحد ذلك،و لو كان حراما،لأنكروه.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّ ما حرم إتلافه،لم يجز أن يرسل عليه ما يتلفه، كالصيد (۳).

و الجواب:الفرق بينهما من حيث الحاجه.و لأنّ (۴)الصيد منهيّ عن قتله مباشره و تولّدا،بخلاف الحشيش.

مسأله:الشجره إذا كان أصلها فى الحرم و فرعها فى الحلّ،حرم قطعها

؛لأنّه يصدق عليه أنّه قطع شجره من الحرم،و كذا يحرم قطع غصنها أيضا؛لأنّه تابع لأصله،و إن كان أصلها فى الحلّ و غصنها فى الحرم،حرم قطعها أيضا و قطع غصنها؛لأنّه فى الحرم.

و قال بعض الجمهور:لا ضمان عليه فى الفرع؛لأنّه تابع لأصله،كالتى قبلها (۵).

أمّا الأصل إذا قطع الغصن فى الحرم و كان فى الحلّ،فالوجه:أنّه لا يحرم

۱- ۱التهذيب ۵:۳۸۰ الحديث ۱۳۲۸،الوسائل ۹:۱۷۷ الباب ۸۹ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) كذا فى النسخ،و لعلّ الأنسب:تشدّ.

۳- ۳) المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۰۴،بدائع الصنائع ۲:۲۱۰،الهدايه للمرغينانيّ ۱:۱۷۵،المغنى ۳: ۳۶۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۹.

۴- ۴) أكثر النسخ:لأنّ.

۵- ۵) المغنى ۳:۳۶۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۲،المجموع ۷:۴۴۴.

قطعه؛لأنّ المقتضى للتحريم-و هو استتباع قطع الغصن لقطعه-زال بقطع الغصن.

و لو كان بعض الأصل فى الحلّ و بعضه فى الحرم،ضمن الغصن،سواء كان فى الحلّ أو فى الحرم؛تغليبا لحرمه الحرم،كما لو وقف صيد بعض قوائمه فى الحلّ و بعضها فى الحرم.

و يدلّ على ما ذكرناه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار، قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن شجره أصلها فى الحرم و فرعها فى الحلّ، فقال:«حرم فرعها،لمكان أصلها»قال:قلت:فإنّ أصلها فى الحلّ و فرعها فى الحرم،قال:«حرام أصلها؛لمكان فرعها» (۱).

مسأله:لو قلع شجره من الحرم فغرسها فى مكان آخر منه فيبست،ضمنها

؛ لأنّه متلف لها.

و إن غرسها فى مكان آخر من الحرم فنبتت،لم يكن عليه ضمان؛لأنّه لم يتلفها و لم تزل حرمتها.

و إن غرسها فى غير الحرم فنبتت،وجب عليه ردّها إليه؛لأنّه أزال حرمتها، و لو تعذّر ردّها،أو ردّها فيبست،ضمنها.

روى الشيخ عن هارون بن حمزه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إنّ علىّ بن الحسين عليهما السلام كان يتّقى الطاقه من العشب ينتفها من الحرم»قال:

«و[رأيته] (۲)قد نتف طاقه و هو يطلب أن يعيدها فى مكانها» (۳).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۷۹ الحديث ۱۳۲۱،الوسائل ۹:۱۷۷ الباب ۹۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) أثبتناها من المصدر.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۹ الحديث ۱۳۲۳،الوسائل ۹:۱۷۳ الباب ۸۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۲]

فرع:

لو غرسها فی الحلّ فقلعها غیره منه،قال بعض الجمهور:یضمنها الثانی

؛لأنّه المتلف لها،و لیست کالصید إذا نفّره إنسان من الحرم فقتله آخر فی الحلّ،فإنّ الضمان علی المنفّر؛لأنّ الشجر لا ینتقل بنفسه و لا تزول حرمته بإخراجه،و لهذا وجب علی قالعه ردّه،أمّا الصید فإنّه تاره فی الحلّ و أخری فی الحرم،فمن نفّره فقد أذهب حرمته،فوجب علیه جزاؤه،و الشجر لا تفوت حرمته بالإخراج،فکان الضمان علی المتلف؛لأنّه أتلف شجرا من الحرم یحرم إتلافه (۱).و عندی فی ذلک تردّد.

مسأله:و أوجب الشیخ-رحمه اللّه-الضمان فی قطع شجر الحرم

(۲)،و به قال ابن عبّاس،و عطاء (۳)،و الشافعیّ (۴)،و أحمد (۵)،و أصحاب الرأی (۶).

و قال ابن إدریس:لا ضمان فیه و إن حرم (۷)،و به قال مالک (۸)،و أبو ثور،

۱- ۱المغنی ۳:۳۶۹.

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۵۴، [۱]الخلاف ۱:۴۸۵ مسأله-۲۸۰.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۱،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۴ - ۴) الأمّ ۲:۲۰۸،الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۷۱،حلیه العلماء ۳:۳۲۲،المجموع ۷:۴۹۴،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱،مغنی المحتاج ۱:۵۲۷،المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۵ - ۵) المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۶،الإنصاف ۳ : ۵۵۴-۵۵۵،المجموع ۷:۴۹۴،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱.

۶ - ۶) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۰۳،بدائع الصنائع ۲:۲۱۰،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۵، [۲]شرح فتح القدیر ۳:۳۳،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹،المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰، المجموع ۷:۴۹۴،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱.

۷- ۷) السرائر:۱۳۰.

۸ - ۸) المدوّنه الکبری ۱:۴۵۱،بلغه السالک ۱:۲۹۸،حلیه العلماء ۳:۳۲۲، المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰،المجموع ۷:۴۹۵،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

و داود،و ابن المنذر (۱).

و احتجّ الشیخ (۲):بما رواه ابن عبّاس أنّه قال:فی الدوحه بقره،و فی الجزله شاه (۳).و الدوحه:الشجره الکبیره و الجزله:الشجره الصغیره.

و عن أبی هشیمه (۴)،قال:رأیت عمر بن الخطّاب أمر بشجر کان فی المسجد یضرّ بأهل الطواف،فقطع و فدی،قال:و ذکر البقر (۵).

و عن ابن الزبیر أنّه قال:فی الکبیره بقره و فی الصغیره شاه و لا مخالف لهؤلاء،فکان إجماعا (۶).

و من طریق الخاصّه:ما رواه موسی بن القاسم،قال:روی أصحابنا،عن أحدهما علیهما السلام أنّه قال:«إذا کان فی دار الرجل شجره من شجر الحرم و لم تنزع،فإن أراد نزعها نزعها،و کفّر بذبح بقره یتصدّق بلحمها علی المساکین» (۷).

و لأنّه ممنوع من إتلافه لحرمه الحرم،فکان مضمونا،کالصید.

احتجّ ابن إدریس:بأنّ الأصل براءه الذمّه،و لم یثبت شاغل لها (۸).

۱- ۱المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰،المجموع ۷:۴۹۵، [۱]عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۸۵ مسأله-۲۸۱.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰،المجموع ۷:۴۴۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱.

۴- ۴) لم نعثر علی ترجمته.

۵- ۵) المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰.

۶- ۶) الأمّ ۲:۲۰۸،الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۷۱،المجموع ۷:۴۹۶،فتح العزیز بهامش المجموع ۷: ۵۱۱،مغنی المحتاج ۱:۵۲۷.

۷- ۷) التهذیب ۵:۳۸۱ الحدیث ۲۴۴،الوسائل ۹:۳۰۱ الباب ۱۸ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۳. [۲]

۸- ۸) السرائر:۱۳۰.

و حديث ابن عبّاس و ابن الزبير و عمر لم يثبت عندنا،و حديث موسى بن القاسم مرسل.

احتجّ مالك:بأنّ المحرم لا يضمن فى الحلّ،فلا يضمنه فى الحرم،كالزرع (۱).

مسأله:إذا قلنا بالضمان،ضمن الكبيره بقره،و الصغيره بشاه،و الحشيش

بقيمته،و الغصن بأرشه

.و به قال الشافعىّ (۲)،و أحمد (۳).

و قال أصحاب الرأى:يضمن الجميع بالقيمه؛لأنّه لا مقدّر فيه،فأشبه الحشيش (۴).

لنا:روايه ابن عبّاس،و ابن الزبير،و موسى بن القاسم.و لأنّه أحد نوعى ما يحرم إتلافه،فكان فيه مقدّر،كالصيد.

إذا ثبت هذا:فلو قطع غصنا أو قلع حشيشا فعاد عوضه،فالوجه:بقاء الضمان؛لأنّ الثانى غير الأوّل.

مسأله:و حدّ الحرم الذى لا يجوز قتل صيده و لا قطع شجره بريد فى بريد

، رواه الشيخ-فى الموثّق-عن زراره،قال:سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«حرّم اللّه حرمه بريدا فى بريد أن يختلى خلاه و يعضد شجره،إلّا الإذخر،أو يصاد

۱- ۱المغنى ۳:۳۶۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۰،المجموع ۷:۴۹۵.

۲ - ۲) الأمّ ۲:۲۰۸،الأمّ(مختصر المزنىّ)۸:۷۱،حليه العلماء ۳:۳۲۲،المجموع ۷:۴۹۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۱،مغنى المحتاج ۱:۵۲۷،السراج الوهّاج:۱۷۰،المغنى ۳:۳۶۸، الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۰،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۳- ۳) المغنى ۳:۳۶۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۰،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۶،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۶۱-۲۶۲،الإنصاف ۳:۵۵۵-۵۵۶،المجموع ۷:۴۹۶.

۴ - ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۰۳،بدائع الصنائع ۲:۲۱۰،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۵،شرح فتح القدير ۳:۳۳،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹،المغنى ۳:۳۶۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۰.

طیره،و حرّم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله المدینه ما بین لابتیها (۱)صیدها،و حرّم ما حولها بریدا فی برید أن یختلی خلاها و یعضد شجرها،إلاّ عودی الناضح (۲)» (۳).

إذا ثبت هذا:فصید وجّ و شجره مباح،و هو واد بالطائف،قاله علماؤنا، و اختاره أحمد (۴).

و قال أصحاب الشافعیّ:هو محرّم (۵)؛لأنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله قال:

«صید وجّ و عضاها (۶)محرّم» (۷).

لنا:أنّ الأصل الإباحه،و عدم شغل الذمّه من واجب أو عقوبه،فنعمل به ما لم یظهر المنافی.و حدیث الشافعیّ رواه أحمد فی مسنده (۸)،و ضعّفه (۹)،فلا حجّه فیه.

مسأله:للمدینه حرم کحرم مکّه لا یجوز قطع شجره و لا قتل صیده

،ذهب إلیه

۱- ۱اللابتان،اللوبه و اللابه:الحرّه،و فی الحدیث أنّه(حرّم ما بین لابتی المدینه)و هما:حرّتان تکتنفانها.الصحاح ۱:۲۲۰. [۱]

۲- ۲) فی المصدر:«عودی محاله الناضح».

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۸۱ الحدیث ۱۳۳۲،الوسائل ۹:۱۷۴ الباب ۸۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۴. [۲]

۴- ۴) المغنی ۳:۳۷۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۶،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۸،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۷۰،الإنصاف ۳:۵۶۳.

۵- ۵) المجموع ۷:۴۹۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۲۰،مغنی المحتاج ۱:۵۲۹، المغنی ۳: ۳۷۳،الشرح الکبیر [۳]بهامش المغنی ۳:۳۸۶.

۶- ۶) العضاه-وزان کتاب-:من شجر الشّوک،کالطّلع و العوسج.المصباح المنیر:۴۱۵.

۷- ۷) سنن أبی داود ۲:۲۱۵-۲۱۶ الحدیث ۲۰۳۲،مسند أحمد ۱:۱۶۵،سنن البیهقیّ ۵:۲۰۰،کنز العمّال ۱۲:۲۶۹ الحدیث ۳۴۹۹۷.

۸- ۸) مسند أحمد ۱:۱۶۵.

۹- ۹) المغنی ۳:۳۷۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۶.

علماؤنا،و به قال أحمد (۱)،و مالک (۲)،و الشافعیّ (۳).

و قال أبو حنیفه:لا یحرم (۴).

لنا:ما رواه الجمهور عن علیّ علیه السلام أنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله،قال:

«للمدینه حرم ما بین ثور إلی عیر» (۵).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله:إنّ مکّه حرم اللّه حرّمها إبراهیم علیه السلام،و إنّ المدینه حرمی ما بین لابتیها حرم لا یعضد شجرها و هو ما بین ظلّ عائر إلی ظلّ عیر،و لیس صیدها کصید مکّه،یؤکل هذا و لا یؤکل ذلک (۶)و هو برید» (۷).

و عن أبان،عن أبی العبّاس،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:حرّم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله المدینه؟قال:«نعم،بریدا فی برید عضاها»قال:

---

۱ - ۱ المغنی ۳:۳۷۰،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۲،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۷،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۶۵،الإنصاف ۳:۵۵۹، [۱]المیزان الکبری ۲:۴۷.

۲- ۲) المغنی ۳:۳۷۰،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۲،المجموع ۷:۴۹۷،المیزان الکبری ۲:۴۷.

۳ - ۳) حلیه العلماء ۳:۳۲۳،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۹، المجموع ۷:۴۹۷،مغنی المحتاج ۱:۵۲۹، السراج الوهّاج:۱۷۰،المیزان الکبری ۲:۴۷،المغنی ۳:۳۷۰،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۳.

۴- ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۰۵،المغنی ۳:۳۷۰،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۳،المجموع ۷:۴۹۷،المیزان الکبری ۲:۴۶.

۵- ۵) بهذا اللفظ،ینظر:المغنی ۳:۳۷۰،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۳،و بتفاوت،ینظر: صحیح البخاریّ ۳:۲۶،سنن أبی داود ۲:۲۱۶ الحدیث ۲۰۳۴، [۲]سنن البیهقیّ ۵:۱۹۶.

۶- ۶) بعض النسخ:«ذاک»کما فی التهذیب.

۷- ۷) التهذیب ۶:۱۲ الحدیث ۲۳،الوسائل ۱۰:۲۸۳ الباب ۱۷ من أبواب المزار الحدیث ۱. [۳]

قلت:صیدها؟قال:«لا،یکذب الناس (۱)» (۲).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:المراد من تحلیل صید حرم المدینه إنّما هو ما بین البرید إلی البرید و هو ظلّ عائر إلی ظلّ و عیر،و یحرم ما بین الحرّتین،و به یتمیّز صید هذا الحرم من حرم مکّه؛لأنّ حرم مکّه یحرم فی جمیع الحرم،و لیس کذلک فی حرم المدینه؛لأنّ الذی یحرم منها هو القدر المخصوص.

و استدلّ علیه:بما رواه-فی الصحیح-عن عبد اللّه بن سنان،قال:قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«یحرم من الصید صید المدینه ما بین الحرّتین» (۳).

و عن الحسن الصیقل،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«کنت جالسا عند زیاد بن عبد اللّه (۴)و عنده ربیعه الرأی،فقال له زیاد بن عبد اللّه:ما الّذی حرّم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله من المدینه؟فقال:برید فی برید»فقال أبو عبد اللّه علیه السلام:«فقلت لربیعه:و کان علی عهد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أمیال؟ فسکت فلم یجبنی،فمال علیّ زیاد فقال:یا أبا عبد اللّه فما تقول أنت؟قلت:حرّم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله من المدینه ما بین لابتیها،فقال:و ما لابتیها؟قلت:ما أحاطت به الحرّتان،فقال:و ما الذی یحرم من الشجر؟قلت:من و عیر إلی و عیر (۵)» (۶).

۱- ۱فی النسخ:«لا،بل ربّ الناس»و ما أثبتناه من المصدر.قال المجلسیّ فی مرآه العقول ۱۸:۲۷۸: [۱]ظاهره تکذیب الناس و إن احتمل التصدیق أیضا.

۲- ۲) التهذیب ۶:۱۳ الحدیث ۲۴،الوسائل ۱۰:۲۸۵ الباب ۱۷ من أبواب المزار الحدیث ۴. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۶:۱۳ الحدیث ۲۵،الوسائل ۱۰:۲۸۵ الباب ۱۷ من أبواب المزار الحدیث ۹. [۳]

۴- ۴) زیاد بن عبد اللّه بن علاثه العقیلیّ أبو سهل الحرّانی کان خلیفه أخیه محمّد علی القضاء،روی عن أبیه و عبد الکریم الجزریّ...و روی عنه أخوه محمّد و أبو النضر،له حدیث فی ابن ماجه. تهذیب التهذیب ۳:۳۷۷.

۵- ۵) ع:«من عائر إلی و عیر»کما فی التهذیب،د:«من و عیر إلی عائر».

۶- ۶) التهذیب ۶:۱۳ الحدیث ۲۶،الوسائل ۱۰:۲۸۴ الباب ۱۷ من أبواب المزار الحدیث ۲. [۴]

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه لو كان لها حرم،لبيّنه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله بيانا عامّا و لوجب منه الجزاء،كصيد الحرم (۱).

و الجواب:أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله بيّنه بيانا عامّا على ما تقدّم فى حديث علىّ عليه السلام (۲).

و روى تحريم المدينه أيضا أبو هريره (۳)،و رافع (۴)،و عبد اللّه بن زيد (۵)، و أهل البيت عليهم السلام على ما تقدّم (۶).

و رواه مسلم،عن سعد و جابر و أنس (۷)،و هو يدلّ على تعميم البيان و شياعه.

على أنّه يمكن أن يكون قد بيّنه عليه السلام بيانا خاصّا أو عامّا ثمّ نقل نقلا خاصّا،كفصول الأذان و الإقامه.

فرع:

حرم المدينه ما بين لابتيها،و اللابه:الحرّه،و الحرّه:الحجاره السوداء

.

۱- ۱المغنى ۳:۳۷۰.

۲ - ۲) ينظر:المغنى ۳:۳۷۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۳،و ينظر أيضا:صحيح البخارىّ ۳: ۲۶،سنن أبى داود ۲:۲۱۶ الحديث ۲۰۳۴،سنن البيهقىّ ۵:۱۹۶.

۳ - ۳) صحيح مسلم ۱۰۰۰،۲:۹۹۹ الحديث ۱۳۷۲،۱۳۷۱،سنن البيهقىّ ۵:۱۹۶،المغنى ۳:۳۷۰، الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۳.

۴- ۴) أكثر النسخ:و رواه عبد اللّه،مكان:و رافع و عبد اللّه.

۵- ۵) صحيح مسلم ۲:۹۹۱ الحديث ۱۳۶۱،۱۳۶۰،سنن البيهقىّ ۵:۱۹۷،المغنى ۳:۳۷۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۳.

۶- ۶) التهذيب ۶:۱۲ الحديث ۲۳ و ص ۱۳ الحديث ۲۴،الوسائل ۱۰:۲۸۳ و ۲۸۵ الباب ۱۷ من أبواب المزار الحديث ۱ و ۴. [۱]

۷- ۷) صحيح مسلم ۲:۹۹۲-۹۹۴ الحديث ۱۳۶۲-۱۳۶۶.

روی الجمهور عن أبی هریره،قال:قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله:«ما بین لابتیها حرام» (۱).

إذا ثبت هذا:فإنّه برید فی برید،قاله أحمد (۲)،و مالک (۳).

و رواه الشیخ عن معاویه بن عمّار،عن الصادق علیه السلام (۴)،و عن أبی العبّاس،عنه علیه السلام (۵).

و روی الجمهور عن أبی هریره أنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله جعل المدینه اثنی عشر میلا حمی (۶).

قال الجمهور:قول النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:«حرم المدینه ما بین ثور إلی عیر»قال العلماء بالمدینه:لا نعرف بها ثورا و لا عیرا،و إنّما هما جبلان بمکّه (۷).

و یحتمل أن یکون النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أراد:قدر ما بین ثور و عیر.

و یحتمل أنّه أراد:جبلین بالمدینه سمّاهما ثورا و عیرا.

قال الشیخ-رحمه اللّه-:و اعلم أنّ للمدینه حرما مثل حرم مکّه،و حدّه ما

---

۱ - ۱صحیح البخاریّ ۳:۲۶-۲۷،صحیح مسلم ۲:۹۹۹ الحدیث ۱۳۷۲،مسند أحمد ۲:۲۳۶، [۱]سنن البیهقیّ ۵:۱۹۷،کنز العمّال ۱۲:۲۳۴ الحدیث ۳۴۸۱۷ و ص ۲۴۲ الحدیث ۳۴۸۶۳ و ص ۲۴۳ الحدیث ۳۴۸۷۰ و ج ۱۴:۱۳۴ الحدیث ۳۸۱۵۲ و ص ۱۳۵ الحدیث ۳۸۱۵۵.

۲ - ۲) المغنی ۳:۳۷۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۵،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۸،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۶۸،الإنصاف ۳:۵۶۰.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۷۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۵.

۴- ۴) التهذیب ۶:۱۲ الحدیث ۲۳،الوسائل ۱۰:۲۸۳ الباب ۱۷ من أبواب المزار الحدیث ۱. [۲]

۵- ۵) التهذیب ۶:۱۳ الحدیث ۲۴،الوسائل ۱۰:۲۸۵ الباب ۱۷ من أبواب المزار الحدیث ۴.

۶- ۶) صحیح مسلم ۲:۱۰۰۰ الحدیث ۱۳۷۲،سنن البیهقیّ ۵:۱۹۶،المغنی ۳:۳۷۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۵،۳۸۶.

۷- ۷) المغنی ۳:۳۷۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۶،المجموع ۷:۴۸۶.

بین لابتیهـا،و هو من ظـلّ عائر إلی ظلّ و عیر لا یختلی خلاها (۱)و لا یعضد شـجرها، و لا بأس أن یؤکل صیدها إلّا ما صید بین الحرّتین (۲).

و هـذه عبـاره ردیئه؛لأـنّ الحرّتین غیر ظلّ عائر و ظلّ و عیر،و الحرّتان بین الظلّین؛لأنّه قال:لا یعضـد شـجرها فیما بین الظلّین،و لا بأس أن یؤکل الصید إلّا ما صید بین الحرّتین،فدلّ علی دخول الحرّتین فی الظلّین،و إلّا تناقض الکلام، فالأولی حینئذ أن یقال:و حدّه من ظلّ عائر إلی ظلّ و عیر لا یعضد شجرها، و لا بأس أن یؤکل صیدها إلّا ما صید بین الحرّتین.

مسأله:من فعل شیئا ممّا حرّم علیه فی حرم المدینه من قتل صید أو قطع

شجر،لم یکن علیه ضمان

،و هو قول أکثر أهل العلم (۳)،و قاله مالک (۴)،و الشافعیّ فی الجدید.و فی القدیم:علیه الجزاء (۵).و عن أحمد روایتان (۶).

لنـا:أنّ الأصـل براءه الـذمّه و عـدم العقـوبه،و التحریـم لاـ یسـتلزم الکفّـاره.و لأـنّه موضـع یجـوز دخـوله بغیر إحرام،فلم یجب فیه جزاء،کصید وجّ (۷).

۱- ۱الخلی مقصورا:الرطب من الحشیش.الصحاح ۶:۲۳۳۱. [۱]

۲- ۲) النهایه:۲۸۶، [۲]المبسوط ۱:۳۸۶. [۳]

۳- ۳) المغنی ۳:۳۷۱،الشـرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۴،المجموع ۷:۴۹۷، [۴]المیزان الکبری ۲: ۴۶،تفسیر القرطبیّ ۶:۳۰۶، [۵]عمده القارئ ۱۰:۲۲۹.

۴- ۴) المغنی ۳:۳۷۱،الشـرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۴،المجموع ۷:۴۹۷،المیزان الکبری ۲: ۴۷،تفسیر القرطبیّ ۶:۳۰۶،عمده القارئ ۱۰:۲۲۹.

۵- ۵) المهـذّب للشـیرازیّ ۱:۲۱۹، المجموع ۷:۴۹۷،مغنی المحتـاج ۱:۵۲۹،السراج الوهّاج:۱۷۰، المیزان الکـبری ۲:۴۶،المغنی ۳:۳۷۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۴،تفسیر القرطبیّ ۶: ۳۰۶، [۶]عمده القارئ ۱۰:۲۲۹.

۶- ۶) المغنی ۳:۳۷۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۴،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۸،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۶۷،المیزان الکبری ۲:۴۷،المجموع ۷:۴۹۷،عمده القارئ ۱۰:۲۲۹.

۷- ۷) وجّ-بالفتح ثمّ التشدید-:الطائف.معجم البلدان ۵:۳۶۱. [۷]

احتجّ الشافعیّ:بقول النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:«إنّی أحرّم المدینه،کما حرّم إبراهیم مکّه» (۱)و نهی أن یعضد شجرها و یقتل صیدها (۲).

و الجواب:قد بیّنّا أنّ التحریم لا یستلزم الجزاء.

إذا ثبت هذا:و أنّه لا شیء علیه،فقد قال الشافعیّ:جزاؤه إباحه سلب القاتل لمن أخذه (۳)،لما رواه عامر بن سعد (۴)أنّ سعدا رکب إلی قصره بالعقیق،فوجد عبدا یقطع شجرا و یحتطبه (۵)،فسلبه،فلمّا رجع سعد،جاء أهل العبد فکلّموه أن یردّ علی غلامهم أو علیهم،فقال:معاذ اللّه أن أردّ شیئا نفّلنیه (۶)رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله،فأبی أن یردّ علیهم،قال:فعلی هذا یجوز سلبه و أخذ ثیابه حتّی سراویله،و لیس له أخذ دابّته إن کان راکبا،و إن لم یسلبه أحد،فلا شیء علیه سوی الاستغفار (۷).و الکلّ ضعیف.

---

۱ - ۱صحیح مسلم ۲:۹۹۲ الحدیث ۱۳۶۲،سنن البیهقیّ ۵:۱۹۷،کنز العمّال ۱۲:۲۴۳ الحدیث ۳۴۸۶۶،المعجم الکبیر للطبرانیّ ۴:۲۵۸ الحدیث ۴۳۲۵-۴۳۲۸.

۲- ۲) المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۹،المغنی ۳:۳۷۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۵،تفسیر القرطبیّ ۶:۳۰۶. [۱]

۳ - ۳) المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۹، المجموع ۷:۴۹۷،مغنی المحتاج ۱:۵۲۹،السراج الوهّاج:۱۷۰، المیزان الکبری ۲:۴۷،المغنی ۳:۳۷۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۵،تفسیر القرطبیّ ۶: ۳۰۶، [۲]عمده القارئ ۱۰:۲۲۹.

۴- ۴) عامر بن سعد بن أبی وقّاص الزهریّ المدنیّ روی عن أبیه و عثمان و العبّاس بن عبد المطّلب... و أبی هریره و ابن عمر و عائشه،روی عنه ابنه داود و ابنا إخوته إسماعیل بن محمّد و أشعث بن إسحاق،مات سنه ۱۰۴ ه،و قیل:مات بالمدینه فی خلافه الولید بن عبد الملک. تهذیب التهذیب ۵:۶۳،الجرح و التعدیل ۶:۳۲۱،العبر ۱:۹۶. [۳]

۵- ۵) ج:أو یخبطه،کما فی صحیح مسلم،ع و ر:أن یحتطبه،ق:أو یحتطبه.

۶- ۶) نفّلته:وهبت له النفل،و تنفّلت علی أصحابی:أخذت نفلا عنهم،أی:زیاده علی ما أخذوا. المصباح المنیر:۶۱۹. [۴]

۷- ۷) صحیح مسلم ۲:۹۹۳ الحدیث ۱۳۶۴،مسند أحمد ۱:۱۶۸، [۵]سنن البیهقیّ ۵:۱۹۹.

فرع:

حرم المدينه يفارق حرم مكّه فى أمور:

أحدها:أنّه لا كفّاره فيما يفعل فيه من صيد أو قطع شجر على ما قلناه.

الثانى:أنّه يباح من شجر المدينه ما تدعو الحاجه إليه من الحشيش للعلف.

روى الجمهور عن علىّ عليه السلام،قال:«المدينه حرام ما بين عائر إلى ثور لا يختلى خلاها،و لا ينفّر صيدها،و لا يصلح أن يقطع منها شجره إلّا أن يعلف رجل بعيره» (۱).

و لأنّ المدينه يقرب منها شجر كثير و زرع،فلو منع من احتشاشها مع الحاجه،حصل الضرر و الحرج المنفىّ بالأصل و النصّ،بخلاف مكّه.

الثالث:أنّه لا يجب دخولها بإحرام،بخلاف حرم مكّه.

الرابع:أنّ من أدخل صيدا إلى المدينه،لم يجب عليه إرساله؛لأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله كان يقول:«يا أبا عمير (۲)ما فعل النغير؟» (۳)و هو طائر صغير.

رواه الجمهور،و ظاهره:إباحه إمساكه،و إلّا لأنكر عليه.

۱- ۱سنن أبى داود ۲:۲۱۶ الحديث ۲۰۳۴-۲۰۳۵، [۱]سنن البيهقىّ ۵:۱۹۶،كنز العمّال ۱۲:۲۳۱ الحديث ۳۴۸۰۶.

۲- ۲) أبو عمير بن أبى طلحه و اسم أبى طلحه زيد بن سهل و هو أخو أنس بن مالك لأمّه،أمّهما أمّ سليم، و هو صاحب القصّه التى فيها:«يا أبا عمير ما فعل النغير».أسد الغابه ۵:۲۶۴، [۲]الإصابه ۴:۱۴۳. [۳]

۳- ۳) صحيح البخارىّ ۸:۳۷،صحيح مسلم ۳:۱۶۹۲ الحديث ۲۱۵۰،سنن ابن ماجه ۲:۱۲۲۶ الحديث ۳۷۲۰،سنن الترمذىّ ۴:۳۵۷ الحديث ۱۹۸۹، [۴]كنز العمّال ۳:۶۴۸ الحديث ۸۳۲۴ و ج ۷: ۲۰۸ الحديث ۱۸۶۵۶،المغنى ۳:۳۷۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۴.

الصنف الثالث عشر

الصيد

مسأله:يحرم على المحرم صيد الحرم

،و كذا يحرم على المحلّ،و يحرم على المحرم صيد الحلّ أيضا.

و المراد بالصيد:الحيوان الممتنع.و قيل:يشترط أن يكون حلالا (۱)بالنصّ و الإجماع.

قال اللّه تعالى: وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُماً (۲).

و قال تعالى: لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ (۳).

و روى الجمهور عن ابن عبّاس،قال:قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يوم فتح مكّه:«إنّ هذا البلد حرام حرّمه اللّه يوم خلق السماوات و الأرض،فهو حرام بحرمه اللّه إلى يوم القيامه،و إنّه لم يحلّ القتال فيه لأحد قبلى و لم يحلّ لى إلاّ ساعه

---

۱ - ۱هو قول المحقّق فى المختصر النافع:۱۰۱،و قال فى الشرائع ۱:۲۸۳،و [۱]قيل:يشترط أن يكون حلالا.قال فى الجواهر ۲۰:۱۶۶.و [۲]القائل الشيخ فى محكىّ المبسوط.و [۳]حكاه ابن قدامه عن بعض أهل اللغه فى المغنى ۳:۳۴۶.

۲- ۲) المائده(۵):۹۶. [۴]

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۵]

من نهار،فهو حرام بحرمه اللّه إلى يوم القيامه لا- يختلى خلاها،و لا- يعضد شوكها، و لا ينفّر صيدها،و لا يلتقط لقطتها إلّا من عرّفها»فقال العبّاس:يا رسول اللّه إلّا الإذخر (۱)فإنّه لقينهم (۲)و بيوتهم،فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله:«إلّا الإذخر» (۳).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و اجتنب فى إحرامك صيد البرّ كلّه،و لا تأكل ما صاده غيرك، و لا تشر إليه فيصيده» (۴).

و فى الصحيح عن الحلبىّ،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن قول اللّه عزّ و جلّ: لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللّهُ بِشَىْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنالُهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِماحُكُمْ (۵)قال:«حشر عليهم الصيد من كلّ وجه حتّى دنا منهم ليبلوهم به» (۶).

و أجمع المسلمون كافّه على تحريم صيد الحرم على الحلال و الحرام لم يخالف فيه مخالف.

مسأله:و يضمن المحرم الصيد،فى الحلّ كان أو فى الحرم بلا خلاف

،و كذا

۱- ۱الإذخر-بكسر الهمزه و الخاء-:نبات معروف ذكىّ الريح،و إذا جفّ،ابيضّ.المصباح المنير: ۲۰۷. [۱]

۲- ۲) القين:الحدّاد،و يطلق على كلّ صانع.المصباح المنير:۵۲۱.

۳ - ۳) صحيح مسلم ۲:۹۸۶ الحديث ۱۳۵۳،سنن أبى داود ۲:۲۱۲ الحديث ۲۰۱۷، [۲]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۸ الحديث ۳۱۰۹،سنن النسائىّ ۵:۲۰۳،مسند أحمد ۱:۲۵۹، [۳]سنن البيهقىّ ۵:۱۹۵، صحيح البخارىّ ۳:۱۸،المعجم الكبير للطبرانىّ ۲۲:۱۸۵ الحديث ۴۸۵ بتفاوت.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۰۰ الحديث ۱۰۲۱،الوسائل ۹:۷۵ الباب ۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۴]

۵- ۵) المائده(۵):۹۴. [۵]

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۰۰ الحديث ۱۰۲۲،الوسائل ۹:۷۵ الباب ۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۶. [۶]

المحلّ يضمنه فی الحرم،ذهب إليه علماؤنا،و به قال أكثر الجمهور (۱)،و خالف فيه داود،فإنّه حكی عنه أنّه قال:لا ضمان علی المحلّ إذا قتل الصيد فی الحرم (۲).

لنا:ما رواه الجمهور عن الصحابه أنّهم قضوا فی حمام الحرم بشاه شاه،رووه عن علیّ عليه السلام،و ابن عبّاس،و عمر،و عثمان،و ابن عمر (۳)،و لم ينقل خلاف لهم،فكان إجماعا.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ،عن معاويه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:«و إن أصبته و أنت حرام فی الحلّ فعليك القيمه» (۴).

و لأنّه قول من تقدّم من الصحابه،فلا اعتداد،بخلاف داود.

و لأنّه صيد ممنوع منه لحقّ اللّه تعالی،فأشبه الصيد فی حقّ المحرم.

إذا ثبت هذا:فكلّ ما يحرم و يضمن فی الإحرام،يحرم و يضمن فی الحرم للمحلّ،إلاّ القمل و البراغيث،فإنّه يحرم قتلها حال الإحرام،و لا بأس به فی الحرم للمحلّ بلا خلاف،و إن وقع الخلاف فی تحريم قتله فی حال الإحرام،و قد تقدّم البحث فيه (۵).

و يؤيّد الإجماع علی إباحه قتل القمل و البرغوث و النمل و أشباهه للمحلّ فی الحرم:ما رواه الشيخ-فی الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا بأس بقتل القمل و البقّ فی الحرم و لا بأس بقتل النمله فی

۱- ۱المغنی ۳:۳۵۰،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۷۱،المجموع ۷:۴۹۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۹،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۴،بدائع الصنائع ۲:۲۰۷،تبيين الحقائق ۲:۳۸۷.

۲- ۲) المغنی ۳:۳۵۰، [۱]الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۷۱، [۲]المجموع ۷:۴۹۰.

۳- ۳) سنن البيهقیّ ۵:۲۰۵،المغنی ۳:۳۵۰،الشرح الكبير [۳]بهامش المغنی ۳:۳۷۱.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۷۰ الحديث ۱۲۸۸،الوسائل ۹:۲۴۱ الباب ۴۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵. [۴]

۵- ۵) يراجع:ص ۱۱۵.

الحرم» (۱).

مسأله:و لا بأس للإحرام و لا للحرم فی تحریم شیء من الحیوان الأهلیّ و إن

توحّش

،کالإبل و البقر و الغنم،و هو قول علماء الأمصار؛لأنّ المقتضی للإباحه و هی النصوص الدالّه علیه موجود،و المانع و هو کونه صیدا منفیّ.و لأنّ الأصل الإباحه.

و لأنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله کان یذبح البدن فی إحرامه فی الحرم یتقرّب به إلی اللّه تعالی،و قال علیه السلام:«أفضل الحجّ العجّ و الثجّ» (۲)یعنی إساله الدماء بالذبح و النحر.رواه الجمهور و علماؤنا أیضا (۳).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«المحرم یذبح ما حلّ للحلال فی الحرم أن یذبحه و هو فی الحلّ و الحرم جمیعا» (۴).

و فی الصحیح عن أبی بصیر،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«یذبح فی الحرم الإبل و البقر و الغنم و الدجاج» (۵).

مسأله:الدجاج الأهلیّ یجوز للمحرم و المحلّ ذبحه فی الحرم و غیره

۱- ۱التهذیب ۵:۳۶۶ الحدیث ۱۲۷۷،الوسائل ۹:۱۷۱ الباب ۸۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱-۲. [۱]

۲- ۲) سنن الترمذیّ ۳:۱۸۹ الحدیث ۸۲۷، [۲]سنن ابن ماجه ۲:۹۷۵ الحدیث ۲۹۲۴،سنن الدارمیّ ۲: ۳۱، [۳]کنز العمّال ۵:۲۳ الحدیث ۱۱۸۸۳،مجمع الزوائد ۳:۲۲۴،مسند أبی یعلی ۹:۱۹ الحدیث ۵۰۸۶.

۳- ۳) ینظر:البحار ۹۹:۳۳۹ و ۳۶۵. [۴]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۶۷ الحدیث ۱۲۷۸،الوسائل ۹:۱۶۹ الباب ۸۲ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۵]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۶۷ الحدیث ۱۲۷۹،الوسائل ۹:۱۶۹ الباب ۸۲ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۶]

بلا خلاف،و أمّا الدجاج الحبشيّ فعندنا أنّه كالأهليّ يجوز للمحرم و المحلّ فى الحرم-قاله علماؤنا-و لا جزاء فيه.

و قال الشافعيّ:فيه الجزاء (۱).

لنا:أنّ الأصل براءه الذمّه.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن الدجاج الحبشيّ،فقال:«ليس من الصيد،إنّما الصيد ما كان بين السماء و الأرض»قال:و قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«ما كان من الطير لا يصفّ،فلك أن تخرجه (۲)من الحرم،و ما صفّ منها،فليس لك أن تخرجه» (۳).

و روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن جميل بن درّاج و محمّد بن مسلم،قالا:

سئل أبو عبد اللّه عليه السلام عن الدجاج السندىّ يخرج به من الحرم،فقال:«نعم؛ لأنّها لا تستقلّ بالطيران».و فى خبر:«أنّها تدفّ دفيفا» (۴).

و سأله الحسن الصيقل عن دجاج مكّه و طيرها،فقال:«ما لم يصفّ فكله، و ما كان يصفّ فخلّ سبيله» (۵).

مسأله:و لا كفّاره فى قتل السباع طائره كانت أو ماشيه

،كالبازى و الصقر و الشاهين و العقاب و نحوها،و النمر و الفهد و نحوهما،إلّا الأسد،فإنّ أصحابنا رووا

۱- ۱المجموع ۷:۲۹۶.

۲- ۲) فى النسخ:«فله أن يخرجه»مكان:«فلك أن تخرجه»و ما أثبتناه من المصدر.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۷ الحديث ۱۲۸۰،الوسائل ۹:۲۳۶ الباب ۴۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۱]

۴- ۴) الفقيه ۲:۱۷۲ الحديث ۷۵۷،۷۵۸،الوسائل ۹:۲۳۵ الباب ۴۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲ و ۳. [۲]

۵- ۵) الفقيه ۲:۱۷۲ الحديث ۷۵۹،الوسائل ۹:۲۳۵ الباب ۴۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴. [۳]

أنّ فی قتله کبشا إذا لم یرده (۱)،و أمّا إذا أراده فإنّه یجوز قتله و لا کفّاره حینئذ إجماعا،و قد أجمع کلّ من یحفظ عنه العلم أنّ الأسد إذا بدا للمحرم (۲)فقتله، لا شیء (۳)علیه.

و الذی قلناه من جواز قتل السباع کلّها من سباع البهائم و جوارح الطیر ذهب إلیه أحمد (۴)،و مالک (۵)،و الشافعیّ (۶).

و قال أصحاب الرأی:تقتل الحیّه و الغراب الأبقع و الفأره و الکلب العقور و الذئب و الحدأه لا غیر (۷).

لنا:ما رواه الجمهور عن عائشه،قالت:أمر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بقتل خمس فواسق فی الحرم:الحدأه و الغراب و الفأره و العقرب و الکلب

۱- ۱الکافی ۴:۲۳۷ الحدیث ۲۶، [۱]التهذیب ۵:۳۶۶ الحدیث ۱۲۷۵،الاستبصار ۲:۲۰۸ الحدیث ۷۱۲،الوسائل ۹:۲۳۴ الباب ۳۹ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱.

۲- ۲) د:إذا أراد المحرم،مکان:إذا بدا للمحرم.

۳- ۳) د:فلا شیء.

۴ - ۴) المغنی ۳:۳۴۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۰،الکافی لابن قدامه ۱:۵۵۶ و ۵۷۳، الإنصاف ۳:۴۸۸،المجموع ۷:۳۳۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۸۸.

۵ - ۵) المدوّنه الکبری ۱:۴۴۲،بدایه المجتهد ۱:۳۶۴،المنتقی للباجیّ ۲:۲۶۰، المغنی ۳:۳۴۴، الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۰،المجموع ۷:۳۳۳.

۶- ۶) الأمّ ۲:۲۰۸،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۲،المجموع ۷:۳۳۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷: ۴۸۸،المغنی ۳:۳۴۴-۳۴۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۰،المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۰، الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۲.

۷- ۷) المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۰،بدائع الصنائع ۲:۱۹۷،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۲،شرح فتح القدیر ۳:۲۰،المغنی ۳:۳۴۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۰،المجموع ۷:۳۳۳،بدایه المجتهد ۱:۳۶۴.

العقور (۱).

و عن ابن عمر أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله قال:«خمس من الدوابّ ليس على المحرم جناح فى قتلهنّ» (۲)و ذكر مثل حديث عائشه،نصّ من كلّ جنس على صنف من أدناه تنبيها على الأعلى و دلاله على ما فى معناه،فنبّه بالحدأه و الغراب على البازى و العقاب و شبههما،و بالفأره على الحشرات،و بالعقرب على الحيّه،و بالكلب العقور على السباع.

قال مالك:الكلب العقور ما عقر الناس و عدا عليهم،كالأسد و النمر و الفهد و الذئب (۳).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«كلّ ما يخاف المحرم على نفسه من السباع و الحيّات و غيرها فليقتله،و إن لم يردك فلا ترده» (۴).

و عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«ثمّ اتّق قتل الدوابّ كلّها إلّا الأفعى و العقرب و الفأره،فأمّا الفأره فإنّها توهى (۵)السقاء و تضرم على

---

۱ - ۱صحيح البخارىّ ۳:۱۷،صحيح مسلم ۲:۸۵۷ الحديث ۱۱۹۸،سنن الترمذىّ ۳:۱۹۷ الحديث ۸۳۷، [۱]سنن النسائىّ ۵:۱۸۸،سنن الدارمىّ ۲:۳۶،۳۷، [۲]مسند أحمد ۶:۹۷، [۳]سنن البيهقىّ ۵:۲۰۹، كنز العمّال ۵:۳۹ الحديث ۱۱۹۶۰،مسند أبى يعلى ۷:۴۷۸ الحديث ۴۵۰۳.

۲- ۲) صحيح البخارىّ ۳:۱۷،صحيح مسلم ۲:۸۵۸ الحديث ۱۲۰۰،۱۱۹۹،سنن ابن ماجه ۲: ۱۰۳۱ الحديث ۳۰۸۸،سنن البيهقىّ ۵:۲۰۹،كنز العمّال ۵:۳۹ الحديث ۱۱۹۵۷.

۳- ۳) بدايه المجتهد ۱:۳۶۴،المنتقى للباجىّ ۲:۲۶۲،المغنى ۳:۳۴۴،الشرح الكبير [۴]بهامش المغنى ۳:۳۱۰،المجموع ۷:۳۳۳.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۶۵ الحديث ۱۲۷۲،الاستبصار ۲:۲۰۸ الحديث ۷۱۱،الوسائل ۹:۱۶۶ الباب ۸۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۵]

۵- ۵) و هى الحائط:ضعف و استرخى و كذلك الثوب و القربه و الحبل،و يتعدّى بالهمزه،فيقال:أوهيته. المصباح المنير:۶۷۴. [۶]

أهل البيت البيت (۱)،و أمّا العقرب فإنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله مدّ يده إلى الجحر فلسعته،فقال:«لعنك اللّه لا برّا تدعينه و لا فاجرا،و الحيّه إذا أرادتك فاقتلها، و إن لم تردك،فلا تردها،و الأسود الغدر فاقتله على كلّ حال وارم الغراب و الحدأه رميا على ظهر بعيرك» (۲).

و عن الحسين بن أبى العلاء،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«يقتل المحرم الأسود الغدر و الأفعى و العقرب و الفأره،فإنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله سمّاها الفاسقه و الفويسقه،و يقذف الغراب»و قال:«اقتل كلّ شيء منهنّ يريدك» (۳).

و لأنّ ما لا يضمن بمثله و لا بقيمته،لا يضمن،كالحشرات.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّ الحديث خصّص الفواسق الخمس (۴).

و الجواب:قد بيّنّا الوجه فى التخصيص،فلا يقتضى العدم عن غيرها.

فروع:

الأوّل:قال الشيخ-رحمه اللّه-:روى أصحابنا أنّ من قتل سبعا لم يرده

،كان عليه كبش،فأمّا الذئب و غيره من السباع،فلا جزاء عليه،سواء صال أو لم يصل (۵).

۱- ۱د،ر،ق و خا:«و تضرّه على أهل البيت».ع:«و تضرّ على أهل البيت»و ما أثبتناه من نسخه ج، كما فى التهذيب.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۶۵ الحديث ۱۲۷۳،الوسائل ۹:۱۶۶ الباب ۸۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۶ الحديث ۱۲۷۴،الوسائل ۹:۱۶۷ الباب ۸۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

۴- ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۹۰،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۲،شرح فتح القدير ۲:۳-۳،عمده القارئ ۱۰:۱۸۲.

۵- ۵) المبسوط ۱:۳۳۸،۳۳۹، [۳]النهايه:۲۲۹،الخلاف ۱:۴۸۸ مسأله-۲۹۹.

و قال الشافعیّ:لا جزاء فیه بحال (۱).

و قال أبو حنیفه:إن صال،لم یکن علیه شیء،و إن لم یصل،وجب علی قاتله الجزاء (۲).

استدلّ الشیخ علی عدم الوجوب مع الإراده:بالإجماع (۳).و لأنّ حفظ النفس واجب،و لا یتمّ إلّا بقتل السبع إذا أراده،فیکون سائغا.

و علی وجوب الکفّاره مع عدم الإراده:بما رواه أبو سعید المکاری،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:رجل قتل أسدا فی الحرم،فقال:«علیه کبش یذبحه» (۴).

و عندی فی هذه الروایه توقّف،و الأولی سقوط الکفّاره؛عملا بما تقدّم من الأحادیث (۵).

الثانی:قال الشیخ-رحمه اللّه-:الضبع لا کفّاره فیه

،و کذا الضبع المتولّد بین (۶)الذئب و الضبع (۷).

و قال الشافعیّ:فیهما الجزاء (۸).

---

۱ - ۱الأمّ ۲:۲۰۸،المجموع ۷:۳۳۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۸۸، المغنی ۳:۳۴۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۰،المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۰،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۲.

۲- ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۰،بدائع الصنائع ۲:۱۹۷،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۳،شرح فتح القدیر ۳:۳،المجموع ۷:۳۳۳.

۳- ۳) الخلاف ۱:۴۸۹ مسأله-۲۹۹.

۴ - ۴) التهذیب ۵:۳۶۶ الحدیث ۱۲۷۵، الاستبصار ۲:۲۰۸ الحدیث ۷۱۲،الوسائل ۹:۲۳۴ الباب ۳۹ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۱]

۵- ۵) یراجع:ص ۱۴۶. [۲]

۶- ۶) أکثر النسخ:من،مکان:بین.

۷- ۷) الخلاف ۱:۴۸۹ مسأله-۳۰۰.

۸- ۸) الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۷۱،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۲۸،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۸۹.

لنا:أنّ (۱)الأصل براءه الذمّه.و لأنّ الضبع يحرم أكله على ما يأتى،و كلّ من قال بذلك قال:إنّه لا جزاء فيه.

و استدلّ الشيخ-رحمه اللّه-أيضا:بإجماع الفرقه (۲).

الثالث:قال الشيخ-رحمه اللّه-:الحيوان إمّا مأكول أو غير مأكول

و المأكول إمّا إنسىّ،كبهيمه الأنعام و لا يجب بقتله فديه،أو وحشىّ،كالغزلان و حمر الوحش و بقر الوحش،و يجب بقتله الجزاء إجماعا.

و ما ليس بمأكول على ثلاثه أقسام:

أحدها:لا جزاء فيه بالاتّفاق،كالحيّه و العقرب و الغراب و الحدأه و الكلب و الذئب.

و الثانى:يجب فيه الجزاء عند جميع من خالفنا،و لا نصّ لأصحابنا فيه، و الأولى أن نقول:لا جزاء فيه؛لعدم الدليل،و أصاله البراءه،كالمتولّد بين ما يجب فيه الجزاء و ما لا يجب،كالسّمع،و هو:المتولّد بين الضبع و الذئب،و المتولّد بين الحمار الأهلىّ و الوحشىّ.

و الثالث:مختلف فيه،و هو الجوارح من الطير،كالبازى و الصقر و الشاهين و العقاب و نحوها،و السباع من البهائم،كالأسد و النمر و الفهد و غيرها،فلا يجب الجزاء عندنا فى شىء منه،و قد روى أنّ فى الأسد خاصّه كبشا (۳).

و يجوز للمحرم قتل جميع المؤذيات،كالذئب و الكلب العقور و الفأره و العقارب و الحيّات،و ما أشبه ذلك،و لا جزاء عليه،و له أن يقتل صغار السباع و إن

۱- ۱الا توجد فى أكثر النسخ.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۸۹.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۶ الحديث ۱۲۷۵،الاستبصار ۲:۲۰۸ الحديث ۷۱۲،الوسائل ۹:۲۳۴ الباب ۳۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱.

لم يكن محذورا منها.

و يجوز له قتل الزنابير و البراغيث و القمل،إلّا أنّه إذا قتل القمل على بدنه، لا شيء عليه،و إن أزاله عن جسمه،فعليه الفداء،و الأولى أن لا يعرض له ما لم يؤذه (۱).هذا آخر كلام الشيخ رحمه اللّه.

و الأقوى عندى فى المتولّد بين الوحشيّ و الإنسيّ مراعاه الاسم،فتجب الكفّاره إن ألحق بالوحشيّ فى الاسم،و إلّا فلا.

الرابع:فى الزنبور عندى تردّد

،و الذى رواه أصحابنا:أنّ من قتله خطأ، لا شيء عليه،و من قتله عمدا،كان عليه أن يتصدّق بشيء من الطعام.و به قال مالك (۲).

و قال الشافعيّ (۳)،و أحمد:لا شيء عليه (۴).

لنا:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم قتل زنبورا،فقال:«إن كان خطأ فلا شيء»قلت:بل عمدا، قال:«يطعم شيئا من الطعام» (۵).

الخامس:ما لا يؤذى بطبعه و لا يؤكل،كالرخم و الديدان

(۶)

،قال الشافعيّ:

۱- ۱المبسوط ۱:۳۳۸-۳۳۹. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۳۴۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۱،المجموع ۷:۳۳۴.

۳- ۳) المجموع ۷:۳۳۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۹،المغنى ۳:۳۴۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۰.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۴۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۰،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۴۰،الإنصاف ۳:۴۸۹، [۲]المجموع ۷:۳۳۴.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۶۵ الحديث ۱۲۷۱،الوسائل ۹:۱۹۲ الباب ۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۳]فيهما:فلا شيء عليه.

۶- ۶) الرّخمه:طائر يأكل العذره و هو من الخبائث و ليس من الصيد،و الجمع:رخم.المصباح المنير:۲۲۴. [۴]

لا يحرم قتلها (۱).

و قال مالك:يحرم و يفدى،و كذا كلّ سبع لا يعدو على الإنسان (۲).

و عندى فى ذلك تردّد أقربه:عدم الكفّاره؛عملا بالأصل.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا بأس بقتل القمل و البقّ فى الحرم،و لا بأس بقتل النمله فى الحرم» (۳).

السادس:روى علماؤنا عن أهل البيت عليهم السلام:أنّ الغراب يرمى رميا

، و كذا الحدأه،رواه معاويه بن عمّار عن الصادق عليه السلام (۴).

السابع:كلّ ما أدخله الإنسان إلى الحرم من السباع أسيرا

،فإنّه يجوز له إخراجه منه؛لأنّ قتله مباح،فإخراجه أولى بالإباحه.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن أبى عمير،عن بعض أصحابنا،عن أبى عبد اللّه عليه السلام أنّه سئل عن رجل أدخل فهدا إلى الحرم،أله أن يخرجه؟فقال:«هو سبع،و كلّ ما أدخلت من السبع الحرم أسيرا فلك أن تخرجه» (۵).

مسأله:الجراد عندنا من صيد البرّ يحرم قتله

،و يضمنه المحرم فى الحلّ

۱- ۱الأمّ ۲:۲۰۸،المغنى ۳:۳۴۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۱.

۲- ۲) المنتقى للباجىّ ۲:۲۶۴،المغنى ۳:۳۴۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۱.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۶ الحديث ۱۲۷۷،الوسائل ۹:۱۷۱ الباب ۸۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۴ - ۴) الكافى ۴:۳۶۳ الحديث ۲، [۲]التهذيب ۵:۳۶۷ الحديث ۱۲۷۳،الوسائل ۹:۱۶۶ الباب ۸۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۳]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۶۷ الحديث ۱۲۸۱،الوسائل ۹:۲۳۶ الباب ۴۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۴]

و الحرم،و المحلّ فی الحرم،ذهب إلیه علماؤنا،و به قال عمر،و ابن عبّاس،و أکثر أهل العلم (۱).

و قال أبو سعید الخدریّ:هو من صید البحر (۲).

و قال عروه:هو من نثره حوت (۳)،و عن أحمد روایتان (۴).

لنا:ما رواه الجمهور عن ابن عمر،أنّه قال لکعب فی جرادتین:ما فعلت فی تینک؟قال:درهمان،قال:بخٍ درهمان خیر من مائه جراده (۵).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ،عن یونس بن یعقوب،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الجراد أ یأکله المحرم؟قال:«لا» (۶).

و عن محمّد بن مسلم،عن أبی جعفر علیه السلام،قال:«المحرم لا یأکل الجراد» (۷).

و فی الصحیح عن محمّد بن مسلم،عن أبی جعفر علیه السلام،أنّه مرّ علی أناس یأکلون جرادا و هم محرمون،فقال:«سبحان اللّه و أنتم محرمون؟!»فقالوا:

۱- ۱)الأمّ ۲:۱۹۶،المدوّنه الکبری ۱:۴۴۴،المحلّی ۷:۲۳۰-۲۳۲،المغنی ۳:۵۴۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۶،بدایه المجتهد ۱:۳۶۳،المجموع ۷:۳۳۱ و ۴۴۰،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۹۰،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۲.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۴۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۶.

۳- ۳) المغنی ۳:۵۴۴، [۱]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۶، [۲]المجموع ۷:۳۳۱. [۳]

۴- ۴) المغنی ۳:۵۴۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۶،الکافی لابن قدامه ۱:۵۵۶،الفروع فی فقه أحمد ۱:۲۳۷،الإنصاف ۳:۴۹۰.

۵- ۵) أورده الشافعیّ فی الأمّ ۲:۱۹۶،و المزنیّ فی مختصره،الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۷۲و ابنا قدامه فی المغنی ۳:۵۴۵،و الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۶،و ابن حزم فی المحلّی ۷:۲۳۰.فی الجمیع عن عمر.

۶- ۶) التهذیب ۵:۳۶۳ الحدیث ۱۲۶۱،الوسائل ۹:۸۴ الباب ۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۵. [۴]

۷- ۷) التهذیب ۵:۳۶۳ الحدیث ۱۲۶۲،الوسائل ۹:۸۴ الباب ۷ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶. [۵]

إنّما هو من صيد البحر،فقال لهم:«فارمسوه فى الماء إذا» (۱).

و فى الصحيح عن معاويه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«ليس للمحرم أن يأكل جرادا و لا يقتله» (۲).

و لأنّه من صيد البرّ بالجنس،فيكون محرّما.

احتجّ أحمد (۳):بما رواه أبو هريره،عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله،أنّه قال:

«إنّه من صيد البحر» (۴).

و الجواب:أنّ هذه الروايه وهم،قاله أبو داود (۵)،و الظاهر:أنّه عليه السلام قال:«إنّه من صيد البرّ»فوهم الراوى،و كيف يكون من صيد البحر و هو يشاهد طيرانه و يقتله الماء إذا وقع فيه.

و يدلّ عليه:إنكار الباقر عليه السلام على الذين أكلوا و هم محرمون، و اعتذروا بأنّه من البحر،برميه (۶)فيه.

مسأله:و المحرّم إنّما هو صيد البرّ،أمّا صيد البحر،فإنّه سائغ أكله

و لا فديه فيه بالنصّ و الإجماع.

قال اللّه تعالى: أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعامُهُ مَتاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيّارَهِ (۷).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۶۳ الحديث ۱۲۶۳،الوسائل ۹:۸۳ الباب ۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۶۳ الحديث ۱۲۶۴،الوسائل ۹:۸۴ الباب ۷ [۲] من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴ و ص ۲۳۲ الباب ۳۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱.

۳- ۳) المغنى ۳:۵۴۴،الشرح الكبير [۳]بهامش المغنى ۳:۳۱۶،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۶. [۴]

۴- ۴) سنن أبى داود ۲:۱۷۱ الحديث ۱۸۵۳، [۵]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۷۴ الحديث ۳۲۲۲،سنن الترمذىّ ۳:۲۰۷ الحديث ۸۵۰، [۶]سنن البيهقىّ ۵:۲۰۷.

۵- ۵) سنن أبى داود ۲:۱۷۱.

۶- ۶) كذا فى النسخ،و لعلّ الأنسب:برمسه.

۷- ۷) المائده(۵):۹۶. [۷]

و روى الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

«لا بأس أن يصيد المحرم السمك و يأكله طريّه و مالحه و يتزوّد،قال اللّه تعالى:

أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعامُهُ مَتاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيّارَهِ (۱)قال:فليتخيّر الذى (۲)يأكلون»و قال:«فصل ما بينهما كلّ طير يكون فى الآجام يبيض فى البرّ (۳)و يفرخ فى البرّ،فهو من صيد البرّ،و ما كان من طير يكون فى البحر و يفرخ فى البحر،فهو من صيد البحر» (۴).

و قد أجمع المسلمون كافّه على تحليل مصيد البحر صيدا و أكلا و بيعا و شراء ممّا يحلّ أكله لا خلاف بينهم فيه.

إذا ثبت هذا:فإنّ صيد البحر:هو ما يعيش فى الماء و يبيض فيه و يفرخ فيه، كالسمك و أشباهه ممّا يحلّ،و كذا ما يحرم أكله،كالسلحفاه و السرطان و نحوهما، فإن كان ممّا يعيش فى البرّ و البحر معا،اعتبر بالبيض و الفرخ،فإن كان ممّا يبيض و يفرخ فى البحر،فهو صيد البحر،و إن كان يبيض و يفرخ فى البرّ،فهو صيد البرّ، و لا نعلم فى ذلك خلافا إلّا من عطاء،فإنّه حكى عنه أنّ ما يعيش فى البرّ -كالسلحفاه و السرطان-فيه الجزاء (۵).

لنا:أنّه يبيض فى الماء و يفرخ فيه،فأشبه السمك.

احتجّ عطاء:بأنّه يعيش فى البرّ،فأشبه صيده (۶).

و الجواب:أنّه يعيش فى البحر،فأشبه السمك و الزياده معنا من حيث البيض

۱- ۱المائده(۵):۹۶. [۱]

۲- ۲) فى المصدر:«الذين».

۳- ۳) فى النسخ:«فى البحر»و ما أثبتناه من المصدر.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۶۵ الحديث ۱۲۷۰،الوسائل ۹:۸۱ الباب ۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۵- ۵) المغنى ۳:۵۴۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۵.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۴۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۵.

و الفرخ.

و أمّا طير الماء،كالبطّ و نحوه،فإنّه من صيد البرّ؛لأنّه يبيض و يفرخ فيه، و هو قول عامّه أهل العلم.

و حكى عن عطاء أنّه قال:حيث يكون أكثر فهو صيده (۱).

و ليس بمعتمد؛لأنّه يبيض و يفرخ فى البرّ،فكان كصيده،و إنّما يقيم فى الماء أحيانا لطلب الرزق و المعيشه منه،كالصائد.

فرع:

لو كان لجنس من الحيوان نوعان:بحرىّ و برىّ،كالسلحفاه،كان لكلّ نوع

حكم نفسه

،فلا جزاء فى البحرىّ منه،و يثبت الجزاء فى البرىّ منه.

مسأله:و صيد البرّ حرام اصطياده،و الأكل منه

،و الإشاره إليه،و الدلاله، و الإغلاق،و كذا فرخه و بيضه.و هو قول كلّ من يحفظ عنه العلم.

قال اللّه تعالى: وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُماً (۲)و تحريم العين يستلزم تحريم جميع المنافع المتعلّقه (۳)بها.

و ما رواه الجمهور فى حديث أبى قتاده لمّا صاد الحمار الوحشىّ و أصحابه محرمون،قال النبىّ صلّى اللّه عليه و آله لأصحابه:«هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» (۴)و هو يدلّ على تعلّق التحريم بالحمل و الإشاره لو وجد

۱- ۱المغنى ۳:۵۴۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۵.

۲- ۲) المائده(۵):۹۶. [۱]

۳- ۳) كثير من النسخ:لتعلّقه،مكان:المتعلّقه.

۴- ۴) صحيح البخارىّ ۳:۱۶،صحيح مسلم ۲:۸۵۴ الحديث ۱۱۹۶،سنن البيهقىّ ۵:۱۸۹.و الضمير المؤنّث فى«عليها»و«إليها»راجع إلى«حمر وحش»الوارده فى متن الحديث.

منهم.

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم فی حديث عمر بن يزيد عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:«و اجتنب فی إحرامك صيد البرّ كلّه و لا تأكل ممّا صاده غيرك، و لا تشر إليه فيصيده» (۱).

و فی الصحيح عن منصور بن حازم،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:

«المحرم لا يدلّ علی الصيد،فإن دلّ عليه فعليه الفداء» (۲).

و لأنّه تسبّب إلی محرّم عليه،فحرم،كنصبه لأحبوله.

قال الشيخ-رحمه اللّه-:فأمّا ما رواه الحسين بن سعيد،عن عثمان بن عيسی،عن ابن أبی شجره (۳)،عمّن ذكره،عن أبی عبد اللّه عليه السلام فی المحرم، يشهد علی نكاح محلّين؟قال:«لا يشهد»ثمّ قال:«يجوز للمحرم أن يشير بصيد علی محلّ؟!» (۴)قوله عليه السلام:«يجوز للمحرم أن يشير علی محلّ؟!»إنكار و تنبيه علی أنّه إذا لم يجز ذلك فكذلك لا تجوز الشهاده علی عقد المحلّين،و لم يرد

۱- ۱التهذيب ۵:۳۰۰ الحديث ۱۰۲۱،الوسائل ۹:۷۵ الباب ۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۵ الحديث ۱۰۸۶،الاستبصار ۲:۱۸۷ الحديث ۶۲۹،الوسائل ۹:۷۵ الباب ۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۲]

۳- ۳) ابن أبی شجره:قال السيّد الخوئیّ:روی عمّن ذكره عن أبی عبد اللّه عليه السلام،و روی عنه عثمان بن عيسی،و قال الأردبيلیّ فی ترجمه علیّ بن شجره:الظاهر أنّ ابن أبی شجره فی سند التهذيب اشتباه لعدم وجوده فی كتب الرجال فيحتمل قويّا أنّ الرجل علیّ بن شجره لكثره روايه عثمان بن عيسی عنه و هو الذی وثّقه النجاشیّ،قال الشيخ فی الفهرست:له كتاب. رجال النجاشیّ:۲۷۵،الفهرست:۹۵، [۳]جامع الرواه ۱:۵۸۶-۵۸۷، [۴]معجم رجال الحديث ۲۳: ۱۰۹. [۵]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۱۵ الحديث ۱۰۸۷،الاستبصار ۲:۱۸۸ الحديث ۶۳۰،الوسائل ۹:۷۶ الباب ۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۸. [۶]

علیه السلام الإخبار بإباحته (۱).

و هو جیّد لا بأس به،مع أنّ راوی هذا الحدیث عثمان بن عیسی و فیه قول، و هو مرسل.

فرع:

لو شارکه فی الصید،وجب علی کلّ واحد منهما جزاء کامل

؛لأنّه فعل الصید.

و یؤیّده:ما رواه الشیخ عن عبد الرحمن بن الحجّاج،قال:سألت أبا الحسن علیه السلام عن رجلین أصابا صیدا[و هما محرمان] (۲)الجزاء بینهما أو علی کلّ واحد منهما جزاء؟قال:«لا،بل علیهما جمیعا یجزئ کلّ واحد منهما الصید» فقلت:إنّ بعض أصحابنا سألنی عن ذلک فلم أدر ما علیه؟فقال:«إذا أصبتم مثل هذا فلا تدرون،فعلیکم بالاحتیاط حتّی تسألوا عنه فتعلموا» (۳).

مسأله:و لا تحلّ الإعانه علی الصید،و هو قول العلماء

.

روی الجمهور فی حدیث أبی قتاده:ثمّ رکبت و نسیت السوط و الرمح،فقلت لهم:ناولونی السوط و الرمح،فقالوا:و اللّه لا نعینک (۴).

و فی حدیث آخر:فاستعنتهم فأبوا أن یعینونی (۵).و هو یدلّ علی اعتقادهم تحریم ذلک،و أقرّهم النبیّ صلّی اللّه علیه و آله علی ذلک.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۱۵،الاستبصار ۲:۱۸۸.

۲- ۲) أثبتناها من المصدر.

۳- ۳) التهذیب ۵:۴۶۶ الحدیث ۱۶۳۱،الوسائل ۹:۲۱۰ الباب ۱۸ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۶. [۱]

۴- ۴) صحیح مسلم ۲:۸۵۱ الحدیث ۱۱۹۶،سنن البیهقیّ ۵:۱۸۷.بتفاوت فی الجمیع.

۵- ۵) صحیح مسلم ۲:۸۵۳ الحدیث ۱۱۹۶.

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم من قوله عليه السلام:«اجتنب[فى إحرامك] (۱)صيد البرّ كلّه» (۲).

و لأنّ الإشاره محرّمه فالإعانه أولى بالتحريم؛لأنّ المشير سبب بعيد، و المعين سبب قريب.

و لأنّه إعانه على محرّم،فحرم،كالإعانه على قتل المسلم.

مسأله:و يضمن الصيد بالدلاله،فإذا دلّ المحرم المحلّ على صيد فقتله،

ضمنه المحرم كلّه

.ذهب إليه علماؤنا،و به قال علىّ عليه السلام،و ابن عبّاس، و عطاء،و مجاهد،و بكر المزنىّ،و إسحاق (۳)،و أحمد (۴)،و أصحاب الرأى (۵).

و قال مالك (۶)،و الشافعىّ:لا شىء على الدالّ (۷).

لنا:ما رواه الجمهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله فى قوله لأصحاب أبى قتاده:«هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» (۸).

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم فى حديث منصور بن حازم-الصحيح-عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«المحرم لا يدلّ على الصيد،و إن دلّ عليه فعليه

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۰۰ الحديث ۱۰۲۱،الوسائل ۹:۷۵ الباب ۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۱]

۳- ۳) المغنى ۳:۲۸۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷،المجموع ۷:۳۳۰.

۴- ۴) المغنى ۳:۲۸۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷،الإنصاف ۳:۴۷۴،المجموع ۷:۳۳۰.

۵- ۵) الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۹،شرح فتح القدير ۳:۳،تبيين الحقائق ۲:۳۷۷.

۶- ۶) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۲،بلغه السالك ۱:۲۹۶،المغنى ۳:۲۸۸، [۲]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳: ۲۹۷. [۳]

۷- ۷) الأمّ ۲:۲۰۸،المجموع ۷:۳۰۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۲،مغنى المحتاج ۱:۵۲۴، المغنى ۳:۲۸۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷.

۸- ۸) صحيح مسلم ۲:۸۵۴ الحديث ۱۱۹۶،سنن البيهقىّ ۵:۱۸۹.

الفداء» (۱).

و لأنّه سبب يتوصّل به إلى إتلاف الصيد،فتعلّق به الضمان،كما لو نصب أحبوله.

و لأنّه قول عليّ عليه السلام،و ابن عبّاس،و لم يعرف لهما مخالف.

احتجّ الشافعيّ:بأنّه يضمن بالجنايه،فلا يضمن بالدلاله،كالآدميّ (۲).

و الجواب:أنّه قياس فى مقابله النصّ،فلا يقبل مع وقوع الفرق،فإنّ التحريم هنا لحرمه الحرم أو الإحرام،لا للصيد،فكلّ من انتهكه،وجبت عليه العقوبه، بخلاف الآدميّ،فإنّ انتهاك حرمته متعلّق بقاتله لا غير.

فروع:

الأوّل:لو دلّ المحرم محرما على صيد فقتله،وجب على كلّ واحد منهما

فداء كامل

.و به قال الشعبيّ،و سعيد بن جبير،و أصحاب الرأى (۳).

و قال أحمد،و عطاء،و حمّاد بن أبى سليمان:الجزاء بينهما (۴).

و قال مالك (۵)،و الشافعيّ:لا جزاء على الدالّ (۶).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۱۵ الحديث ۱۰۸۶،الاستبصار ۲:۱۸۷ الحديث ۶۲۹،الوسائل ۹:۷۵ الباب ۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۲۸۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷.

۳- ۳) المغنى ۳:۲۸۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷،المجموع ۷:۳۳۰،شرح فتح القدير ۳:۳.

۴- ۴) المغنى ۳:۲۸۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷،المجموع ۷:۳۳۰،الإنصاف ۳:۴۷۶.

۵ - ۵) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۲-۴۳۳،بلغه السالك ۱:۲۹۶، المغنى ۳:۲۸۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷،المجموع ۷:۳۳۰.

۶- ۶) المجموع ۷:۳۰۰ و ۳۳۰،المغنى ۳:۲۸۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۷،مغنى المحتاج ۱:۵۲۴.

لنا:أنّ كلّ واحد منهما محرما لا يشاركه الآخر فيه،فالدالّ فعل الدلاله، و القاتل القتل،فوجب على كلّ واحد منهما عقوبه كامله.

و لأنّ كلّ واحد منهما فعل فعلا يستحقّ به العقوبه الكامله لو انفرد،فكذا لو انضمّ إلى فعل الآخر؛لأنّ المقتضى لا يخرج بالانضمام عن مقتضاه.

احتجّ أحمد:بأنّ الواجب جزاء المتلف،و هو واحد،فيكون الجزاء واحدا (۱).

و الجواب:بمنع الملازمه،و أمّا الشافعيّ فقد سبق الاحتجاج عليه (۲).

الثانی:لا فرق بين كون المدلول ظاهرا أو خفيّا لا يراه

(۳)إلّا بدلاله عليه،قاله الشيخ-رحمه اللّه (۴)-و به قال أحمد (۵).

و قال أبو حنيفه:إن دلّ دلاله باطنه،وجب عليه الجزاء،و إن كانت الدلاله ظاهره،فلا جزاء عليه (۶).

لنا:أنّه يصدق عليه فی الحال (۷)أنّه دالّ،فيتناوله العموم.

الثالث:لو كان المدلول رأى الصيد قبل الدلاله أو الإشاره،فالوجه:أنّه

لا جزاء عليه

؛لأنّه لم يكن سببا فی قتله.و لأنّ هذا فی الحقيقه لا يسمّى دلاله.

الرابع:لو فعل المحرم فعلا عند رؤيه الصيد،كما لو ضحک أو تشرّف على

الصيد،فرآه غيره و فطن للصيد فصاده،فالوجه:أنّه لا ضمان عليه

؛لأنّه لم يدلّ

۱- ۱المغنی ۳:۲۸۹،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۲۹۷.

۲- ۲) يراجع:ص ۱۶۰.

۳- ۳) أكثر النسخ:لا يراده،مكان:لا يراه.

۴- ۴) الخلاف ۱:۴۸۴ مسأله-۲۷۵.

۵- ۵) المغنی ۳:۲۸۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۹۷-۲۹۸.

۶- ۶) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۰،بدائع الصنائع ۲:۲۰۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۹۲، الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۹.

۷- ۷) ج:فی الحالین.

علیه.

و یدلّ علیه أیضا:ما رواه الجمهور فی حدیث أبی قتاده قال:خرجنا مع رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله حتّی إذا کنّا بالقاحه (۱)و منّا المحرم و منّا غیر المحرم؛ إذ بصرت بأصحابی یتراءون شیئا،فنظرت فإذا حمار وحش (۲).

و فی لفظ:بینا أنا مع أصحابی یضحک بعضهم[إلی بعض] (۳)إذ نظرت إذا أنا بحمار وحش (۴).

و فی لفظ:فلمّا کان فی الصفاح (۵)فإذا هم یتراءون،فقلت:أیّ شیء تنظرون؟فلم یخبرونی (۶).

الخامس:لو کان الدالّ محرما و المدلول محلاّ فی الحلّ،فالجزاء کلّه علی

المحرم الدالّ

،و لو کان فی الحرم،وجب علی المحرم جزاء کامل،و کذا علی المحلّ؛لأنّ الصید فی الحرم.

و لو کان الدالّ محلاّ و المدلول محرما أو محلاّ فی الحرم،وجب علی کلّ واحد منهما جزاء کامل؛لأنّ الصید حرام فی الحرم للمحرم و المحلّ،و عندی فی إیجاب الفدیه هنا بالدلاله علی المحلّ نظر،ینشأ من تخصیص المحرم الدالّ بالفدیه ذکرا فیخصّص حکما؛عملا بالأصل و هو براءه الذمّه.

۱- ۱القاحه:موضع بین مکّه و المدینه.لسان العرب ۲:۵۶۸.

۲- ۲) صحیح البخاریّ ۳:۱۵،صحیح مسلم ۲:۸۵۱ الحدیث ۱۱۹۶.

۳- ۳) أثبتناها من المصدر.

۴- ۴) صحیح مسلم ۲:۸۵۳ الحدیث ۱۱۹۶.

۵- ۵) الصّفاح-بکسر الصاد و تخفیف الفاء-:موضع بین حنین و أنصاب الحرم یسره الداخل إلی مکّه. النهایه لابن الأثیر ۳:۳۵.

[۱]

۶- ۶) فتح الباری ۴:۲۲.

أمّا لو دلّ المحلّ (۱)محلاّ على الصيد فى الحلّ،فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف؛لأنّ الصيد فى الحلّ لا يضمنه المحلّ بالإتلاف فبالدلاله أولى.

و لو كان المدلول محرما،قال قوم:لا ضمان على المحلّ الدالّ،لما قلناه، و عندى فيه تردّد ينشأ،من كونه فعل (۲)محرّما؛لأنّه أعان على محرّم،فكان كالمشارك.

السادس:لو أعار قاتل الصيد سلاحا،فقتله به،قال الشيخ-رحمه اللّه-:ليس

لأصحابنا فيه نصّ

(۳).

و قال قوم من الجمهور:عليه الجزاء؛لأنّه كالدالّ عليه،سواء (۴)كان المستعار ممّا لا يتمّ قتله إلّا به،أو أعاره شيئا هو مستغن عنه،كأن يعيره رمحا و معه رمح (۵).

و قال أبو حنيفه:إن أعاره ما هو مستغن عنه،لم يضمن المعير،أمّا لو أعاره آله ليستعملها فى غير الصيد فصاد بها،فلا ضمان على المعير قولا واحدا؛لأنّ الإعاره لا للصيد غير محرّمه عليه،فكان كما لو ضحك عند رؤيه الصيد ففطن له القاتل (۶).

السابع:صيد الحرم يضمن بالدلاله و الإشاره،كصيد الإحرام

،سواء كان الدالّ فى الحلّ أو الحرم.

و قال بعض الجمهور:لا جزاء على الدالّ فى الحلّ،و الجزاء على المدلول

۱- ۱د و ح:المحرم.

۲- ۲) ح:فعلا.

۳- ۳) الخلاف ۱:۴۸۴ مسأله-۲۷۵.

۴- ۴) أكثر النسخ:و سواء.

۵- ۵) المغنى ۳:۲۹۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۸.

۶- ۶) المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۰.

وحده (۱).

لنا:أنّ قتل صيد الحرم حرام على الدالّ،فيضمنه بالدلاله،كما لو كان فى الحرم.

مسأله:لو صاد المحرم صيدا،لم يملكه بالإجماع

.

روى الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم،عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال:سألته عن ظبى دخل الحرم،قال:«لا يؤخذ و لا يمسّ،إنّ اللّه تعالى يقول: وَ مَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً » (۲). (۳)

إذا ثبت هذا:فلو تلف فى يده،كان عليه جزاؤه؛لأنّه سبب فى الإتلاف، فكان عليه ضمانه.

رواه الشيخ عن أبى سعيد المكارى،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

«لا يحرم أحد و معه شىء من الصيد حتّى يخرجه من ملكه،فإذا أدخله الحرم، وجب عليه أن يخلّيه،فإن لم يفعل حتّى يدخل الحرم و مات،لزمه الفداء» (۴).

و فى الصحيح عن بكير بن أعين،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أصاب ظبيا،فأدخله الحرم فمات الظبى فى الحرم،فقال:«إن كان حين أدخله خلّى سبيله،فلا شىء عليه،و إن كان أمسكه حتّى مات،فعليه الفداء» (۵).

۱- ۱المغنى ۳:۲۹۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۹۹.

۲- ۲) آل عمران(۳):۹۷. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۵۸،الوسائل ۹:۲۳۱ الباب ۳۶ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۵۷،الوسائل ۹:۲۳۰ الباب ۳۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۳]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۵۹،الوسائل ۹:۲۳۱ الباب ۳۶ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۴]

أمّا لو كان الصيد فى منزله فإنّه يجوز له ذلك،و لا يزول ملكه عنه؛لأنّ الأصل بقاء الملك على مالكه،و المانع-و هو حصول الصيد فى الحرم-منتف.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن صفوان،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:الصيد يكون عند الرجل من الوحش فى أهله أو من الطير،يحرم و هو فى منزله؟قال:«لا بأس،لا يضرّه» (۱).

مسأله:و لو ذبحه المحرم،كان حراما لا يحلّ أكله للمحرم و لا للمحلّ

، و يصير ميته يحرم أكله على جميع الناس.ذهب إليه علماؤنا أجمع،و به قال الحسن البصرىّ،و سالم (۲)،و مالك (۳)،و الأوزاعىّ (۴)،و الشافعىّ (۵)،و إسحاق،و أحمد (۶)، و أصحاب الرأى (۷).

و قال الحكم،و الثورىّ،و أبو ثور:الناس يأكله،و به قال ابن المنذر.

و قال عمرو بن دينار و أيّوب[السختيانىّ] (۸)يأكله الحلال (۹).

و حكى عن الشافعىّ قول قديم أنّه يحلّ لغيره الأكل منه (۱۰).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۶۰،الوسائل ۹:۲۲۹ الباب ۳۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۲۹۵،المجموع ۷:۳۳۰.

۳- ۳) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۶،بلغه السالك ۱:۲۹۶-۲۹۷،المجموع ۷:۳۳۰.

۴- ۴) المغنى ۳:۲۹۵،المجموع ۷:۳۳۰.

۵- ۵) المجموع ۷:۳۳۰،مغنى المحتاج ۱:۵۲۵،المغنى ۳:۲۹۵.

۶- ۶) المغنى ۳:۲۹۵،الإنصاف ۳:۴۸۱، [۲]المجموع ۷:۳۳۰.

۷- ۷) الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۳، [۳]تبيين الحقائق ۲:۳۸۵،شرح فتح القدير ۳:۲۲،مجمع الأنهر ۱: ۳۰۰،المغنى ۳:۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۳،المجموع ۷:۳۳۰.

۸- ۸) فى النسخ:السجستانىّ،و الصحيح ما أثبتناه،مرّت ترجمته فى الجزء الخامس ص ۴۴۰.

۹- ۹) المغنى ۳:۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۳،المجموع ۷:۳۳۰.

۱۰ - ۱۰) حليه العلماء ۳:۲۹۸،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۸،المجموع ۷:۳۰۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۴،المغنى ۳:۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۳.

لنا:أنّه حيوان حرم عليه ذبحه؛لحرمه الإحرام و حقّ اللّه تعالى،فلا يحلّ ذبحه،كالمجوسيّ.

و يؤيّد ما ذكرناه:ما رواه الشيخ عن وهب،عن جعفر،عن أبيه،عن عليّ عليهم السلام،قال:«إذا ذبح المحرم الصيد،لم يأكله الحلال و الحرام و هو كالميته، و إذا ذبح الصيد فى الحرم فهو ميته حلال ذبحه أو حرام» (۱).

و عن إسحاق،عن جعفر عليه السلام:«إنّ عليّا عليه السلام كان يقول:إذا ذبح المحرم الصيد فى غير الحرم فهو ميته لا يأكله محلّ و لا محرم،و إذا ذبح المحلّ الصيد فى جوف الحرم،فهو ميته لا يأكلها محلّ و لا محرم» (۲).

احتجّ ابن المنذر:بأنّ الذبح حرام أمّا الأكل،فلا،فكان بمنزله السارق إذا ذبح (۳).

احتجّ الشافعيّ:بأنّ من أباحت ذكاته غير الصيد،أباحت الصيد،أباحت الصيد،كالحلال (۴).

و الجواب عن الأوّل:بالفرق؛لأنّ التحريم هنا لحقّ اللّه تعالى،فكان كالميته، بخلاف السارق.

و عن الثانى:أنّ غير الصيد يجوز ذبحه و يأكل المحرم منه و إن ذبحه هو، بخلاف الصيد،فافترقا.

و لأنّ إباحه أكله مناف لتحريم ذبحه فى الحكمه،فلا يكون مشروعا.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۷۷ الحديث ۱۳۱۵،الاستبصار ۲:۲۱۴ الحديث ۷۳۳،الوسائل ۹:۸۶ الباب ۱۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۷۷ الحديث ۱۳۱۶،الاستبصار ۲:۲۱۴ الحديث ۷۳۴،الوسائل ۹:۸۶ الباب ۱۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

۳- ۳) المغنى ۳:۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۳.

۴- ۴) المجموع ۷:۳۰۴،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۴،المغنى ۳:۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۳.

فروع:

الأوّل:لو ذبحه المحلّ فی الحرم،فإنّ حکمه حکم المحرم إذا ذبحه

(۱)

،فإنّه یکون حراما.

و یدلّ علیه:ما تقدّم فی الحدیثین عن علیّ علیه السلام أنّه یکون میته (۲).

و ما رواه الشیخ عن الحکم بن عتیبه،عن الباقر علیه السلام،قال:«إن أدخل الحرم فذبح فیه فإنّه ذبح بعد ما دخل مأمنه» (۳).

و فی الصحیح عن منصور بن حازم،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی حمام ذبح فی الحلّ،قال:«لا یأکله محرم،و إذا أدخل مکّه،أکله المحلّ بمکّه،و إن دخل الحرم حیّا ثمّ ذبح فی الحرم فلا یأکله؛لأنّه ذبح بعد ما بلغ مأمنه» (۴).

الثانی:لو صاده حلال و ذبحه فی الحلّ و کان من المحرم إعانه فیه أو دلاله

أو إشاره إلیه،لم یکن حراما

؛لکونه ذبح فی الحلّ من محلّ،فکان سائغا.

الثالث:لو صاده الحرام من أجل المحلّ،لم یبح أکله إجماعا

(۵)

،و لو صاده المحلّ من أجل المحرم،کان حراما علی المحرم.و به قال علیّ علیه السلام،و ابن عبّاس،و ابن عمر،و عائشه،و عثمان بن عفّان،و مالک (۶)،و الشافعیّ (۷).

۱- ۱ج:کان،مکان:فإنّ.

۲- ۲) یراجع:ص ۱۶۷. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۷۵ الحدیث ۱۳۰۹،الاستبصار ۲:۲۱۳ الحدیث ۷۲۷،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۷۶ الحدیث ۱۳۱۰،الاستبصار ۲:۲۱۳ الحدیث ۷۲۸،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروک الإحرام الحدیث

۴. [۳]

۵- ۵) خا و ق:المحرم.

۶- ۶) المغنی ۳:۲۹۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۰.

۷- ۷) المجموع ۷:۳۰۳، [۴]المغنی ۳:۲۹۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۰.

و قال أبو حنيفه:إنّه ليس بحرام (۱).

لنا:عموم قوله تعالى: وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُماً (۲).

و ما رواه الجمهور عن ابن عبّاس،عن الصعب بن جثّامه (۳)الليثيّ أنّه أهدى إلى النبيّ صلّى اللّه عليه و آله حمارا وحشيّا و هو بالأبواء أو بودّان،فردّه عليه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله،فلمّا رأى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله ما فى وجهه قال:«إنّا لم نردّه عليك (۴)إلاّ أنّا حرام» (۵).

و عن عبد اللّه بن الحارث (۶)،عن أبيه،قال:كان الحارث (۷)خليفه عثمان

۱- ۱الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۴، [۱]مجمع الأنهر ۱:۳۰۰،المغنى ۳:۲۹۲، [۲]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۰. [۳]

۲- ۲) المائده(۵):۹۶. [۴]

۳- ۳) الصعب بن جثّامه و اسمه يزيد بن قيس بن ربيعه بن عبد اللّه بن يعمر الليثىّ هاجر إلى النبيّ صلّى اللّه عليه و آله و كان ينزل بودّان و الأبواء من أرض الحجاز،روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله و روى عنه ابن عبّاس مات فى خلافه أبى بكر. أسد الغابه ۳:۱۹،الإصابه ۲:۱۸۴، [۵]تهذيب التهذيب ۴:۴۲۱، [۶]رجال صحيح مسلم ۱:۳۲۰.

۴- ۴) فى النسخ:«عليه»و ما أثبتناه من المصدر.

۵ - ۵) صحيح البخارىّ ۳:۱۶،صحيح مسلم ۲:۸۵۰ الحديث ۱۱۹۳،سنن الترمذىّ ۳:۲۰۶ الحديث ۸۴۹، [۷]سنن النسائىّ ۵:۱۸۴،الموطّأ ۱:۳۵۳ الحديث ۸۳، [۸]مسند أحمد ۴:۷۱ و ۷۳.و [۹]فى الجميع: «أنّا حرم».

۶- ۶) عبد اللّه بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب بن هاشم الهاشمىّ أبو محمّد المدنىّ روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله مرسلا و عن عمر و عثمان و علىّ عليه السلام و عن أبيه،و روى عنه أبناؤه عبيد اللّه و إسحاق و عبد اللّه و أبو إسحاق السبيعىّ،مات سنه ۷۹ ه. أسد الغابه ۳:۱۳۹، [۱۰]الاستيعاب [۱۱]بهامش الإصابه ۲:۲۸۱، [۱۲]تهذيب التهذيب ۵:۱۸. [۱۳]

۷- ۷) الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب القرشىّ الهاشمىّ و أبوه ابن عمّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله أسلم عند اسلام أبيه نوفل و استعمله أبو بكر على مكّه روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله روى عنه ابنه عبد اللّه،قيل:مات آخر خلافه عمر و قيل:فى خلافه عثمان و هو ابن سبعين سنه. أسد الغابه ۱:۳۵، [۱۴]الإصابه ۱:۲۹۲. [۱۵]

على الطائف فصنع له طعاما و صنع فيه الحجل و اليعاقيب (۱)و لحم الوحش،فبعث إلى علىّ بن أبى طالب عليه السلام فجاءه،فقال علىّ عليه السلام:«أطعموه قوما حلالا»ثمّ قال علىّ عليه السلام:«أنشد اللّه من كان هاهنا من أشجع،أ تعلمون أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله أهدى إليه رجل حمار وحش،فأبى أن يأكله؟»قالوا:

نعم (۲).

و لأنّه لحم صيد،فحرم على المحرم،كما لو دلّ عليه.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن منصور بن حازم، عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى حمام ذبح فى الحلّ،قال:«لا يأكله محرم» (۳).و هو عامّ فيما ذبح لأجله،أو لا لأجله.

احتجّ أبو حنيفه:بقول النبىّ صلّى اللّه عليه و آله فى حديث أبى قتاده:«هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشىء؟»قالوا:لا،قال:«فكلوا ما بقى من لحمها» (۴).

فدلّ على أنّ التحريم إنّما يتعلّق بالإشاره و الأمر و الإعانه.

و لأنّه صيد مذكّى لم يحصل فيه و لا فى سببه صنع منه،فلم يحرم عليه أكله، كما لو لم يصد له (۵).

و الجواب:أنّ ما تلوناه من الآيه و الأحاديث أولى من حديثهم،و المقيس عليه ممنوع عندنا؛لأنّا نحرّم صيد البرّ على المحرم بكلّ حال.

الرابع:لو صاده المحلّ و ذبحه فى الحلّ من أجل المحرم،حرم على المحرم

،

۱- ۱اليعقوب:ذكر الحجل،و الجمع:يعاقيب.المصباح المنير:۴۲۰.

۲- ۲) سنن أبى داود ۲:۱۷۰ الحديث ۱۸۴۹. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۶ الحديث ۱۳۱۰،الاستبصار ۲:۲۱۳ الحديث ۷۲۸،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۲]

۴- ۴) صحيح مسلم ۲:۸۵۴ الحديث ۱۱۹۶،المغنى ۳:۲۹۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۰.

۵- ۵) المغنى ۳:۲۹۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۰.

فكذا لو صاده لاـ لأجله على ما قلناه بتحريم الصيد على المحرم بكلّ حال (۱)،قال عليّ عليه السلام،و ابن عبّاس،و ابن عمر- خلافا لأبى حنيفه-على ما قلناه، و لا يحرم على المحلّ،سواء صاده المحلّ لأجل المحرم أو لا لأجله،بغير خلاف؛ لقول عليّ عليه السلام:«أطعموه حلالا».

و لأنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله ردّ على الصعب بن جثّامه الصيد،و كان قد صيد له،و لم ينهه عن أكله.

و لأنّه صيد حلال فأبيح على الحلال،كما لو صيد له.

إذا ثبت هذا:فإنّه يحرم على محرم آخر لم يصد لأجله على ما قلناه من تحريم صيد البرّ على المحرم بكلّ حال،سواء صيد لأجله أو لأجل غيره.و خالف فيه بعض الجمهور (۲).

مسأله:إذا ذبح المحلّ الصيد فى الحلّ فأدخله الحرم،حلّ على المحلّ أكله

فى الحرم لا المحرم

،و لا نعلم فيه خلافا؛لأنّ المقتضى للتحريم و هو الإحرام زائل.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن الحكم بن عتيبه،قال:قلت لأبى جعفر عليه السلام:ما تقول فى حمام أهليّ ذبح فى الحلّ و أدخل الحرم؟فقال:«لا بأس بأكله إن كان محلّا،و إن كان محرما،فلا»و قال:«إن أدخل الحرم فذبح فيه فإنّه ذبح بعد ما دخل مأمنه» (۳).

و فى الصحيح عن منصور بن حازم،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى حمام ذبح فى الحلّ،قال:«لاـ يأكله محرم،و إذا أدخل مكّه،أكله المحلّ بمكّه،و إن أدخل

۱- ۱يراجع:ص ۱۴۲.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۹۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۱-۳۰۲.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۵ الحديث ۱۳۰۹،الاستبصار ۲:۲۱۳ الحديث ۷۲۷،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

الحرم حيّا ثمّ ذبح فى الحرم فلا يأكله،لأنّه ذبح بعد ما بلغ مأمنه» (۱).

و لا يعارض ذلك:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن منصور،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:أهدى لنا طير مذبوح،فأكله أهلنا،فقال:«لا يرى أهل مكّه بأسا»قلت:فأىّ شىء تقول أنت؟قال:«عليهم ثمنه» (۲).

لأنّه محمول على أنّه ذبح فى الحرم؛إذ لا دلاله فى الحديث على أنّه ذبح فى الحلّ؛لما تقدّم من الأحاديث.

و لما رواه الشيخ عن ابن سنان،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:إنّ هؤلاء يأتونا بهذه اليعاقيب،فقال:«لا تقربوها فى الحرم إلّا ما كان مذبوحا»فقلت:إنّا نأمرهم أن يذبحوها هنالك؟قال:«نعم،كل و أطعمنى» (۳).

و فى الصحيح عن الحلبىّ،قال:سئل أبو عبد اللّه عليه السلام عن صيد رمى فى الحلّ ثمّ أدخل الحرم و هو حىّ،[فقال:«إذا أدخله الحرم و هو حىّ] (۴)فقد حرم لحمه و إمساكه»و قال:«لا تشتره فى الحرم إلّا مذبوحا قد ذبح فى الحلّ ثمّ أدخل الحرم فلا بأس به» (۵).

و فى الصحيح عن عبد اللّه بن أبى يعفور،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:

۱- ۱التهذيب ۵:۳۷۶ الحديث ۱۳۱۰،الاستبصار ۲:۲۱۳ الحديث ۷۲۸،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۷۶ الحديث ۱۳۱۱،الاستبصار ۲:۲۱۳ الحديث ۷۲۹،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۶ الحديث ۱۳۱۲،الاستبصار ۲:۲۱۳ الحديث ۷۳۰،الوسائل ۹:۸۱ الباب ۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۶. [۳]

۴- ۴) أثبتناها من المصدر.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۷۶ الحديث ۱۳۱۳،الاستبصار ۲:۲۱۴ الحديث ۷۳۱،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۴]

الصيد يصاد فى الحلّ و يذبح فى الحلّ و يدخل الحرم و يؤكل؟قال:«نعم،لا بأس به» (۱).

مسأله:إذا صاد المحرم صيدا فى الحلّ و ذبحه المحلّ،حلّ للمحلّ،

لا- للمحرم،أمّا التحريم على المحرم؛فلإحرامه،و أمّا التحليل على المحلّ؛ فللأصل السالم عن معارضه الإحرام و الحرم،و يكون فداؤه على المحرم؛لأنّه يضمن بالدلاله،فبالصيد أولى.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن منصور بن حازم،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:رجل أصاب صيدا و هو محرم،آكل منه و أنا حلال؟قال:«أنا كنت فاعلا»قلت له:فرجل أصاب مالا حراما؟فقال:«[ليس] (۲)هذا مثل هذا يرحمك اللّه إنّ ذلك عليه» (۳).

و فى الصحيح عن حريز،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم أصاب صيدا أ يأكل منه المحلّ؟فقال:«ليس على المحلّ شىء إنّما الفداء على المحرم» (۴).

و فى الصحيح عن معاويه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل أصاب صيدا و هو محرم أ يأكل منه الحلال؟فقال:«لا بأس إنّما الفداء على المحرم» (۵).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۷۷ الحديث ۱۳۱۴،الاستبصار ۲:۲۱۴ الحديث ۷۳۲،الوسائل ۹:۸۰ الباب ۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) أثبتناها من المصدر.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۵ الحديث ۱۳۰۵،الوسائل ۹:۷۸ الباب ۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۷۵ الحديث ۱۳۰۶،الاستبصار ۲:۲۱۵ الحديث ۷۳۷،الوسائل ۹:۷۸ الباب ۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۳]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۷۵ الحديث ۱۳۰۷،الاستبصار ۲:۲۱۵ الحديث ۷۳۸،الوسائل ۹:۷۸ الباب ۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۴]

أمّا لو كان الصيد فی الحرم،فإنّه لا یحلّ للمحلّ أیضا؛لأنّ صید الحرم حرام علی المحلّ و المحرم بلا خلاف.

روی الشیخ-فی الصحیح-عن الحلبیّ،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم أصاب صیدا و أهدی إلیّ منه،قال:«لا،[إنّه] (۱)صید فی الحرم» (۲).

فصل:

روی الشیخ-رحمه اللّه فی الحسن-عن الحلبیّ،قال:المحرم إذا قتل الصید

فعلیه جزاؤه

و یتصدّق بالصید علی مسکین (۳).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:یحتمل أن یکون بالصید رمق فیتصدّق به علی المحلّ فی الحلّ لیذبحه فیه،لأنّه لو کان قد ذبحه المحرم،کان حراما علی المحلّ و غیره علی ما تقدّم.

قال:و کذلک ما رواه معاویه بن عمّار-فی الحسن-قال:قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«إذا أصاب المحرم الصید فی الحرم و هو محرم،فإنّه ینبغی أن یدفنه و لا یأکله أحد،و إذا أصابه فی الحلّ،فإنّ الحلال یأکله و علیه هو الفداء».

فإنّ معناه:أنّه إذا أصابه و هو حیّ،حلّ للمحلّ ذبحه فی الحلّ و أکله،قال -رحمه اللّه-:و یحتمل أن یکون المراد:إذا قتله برمیه فإنّه یحلّ للمحلّ،لا للمحرم، و الأخبار الدالّه علی منع أکل ما یصیده المحرم إنّما تدلّ علی تحریم ما ذبحه

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۷۵ الحدیث ۱۳۰۸،الوسائل ۹:۷۹ الباب ۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۷۷ الحدیث ۱۳۱۷،الاستبصار ۲:۲۱۴ الحدیث ۷۳۵،الوسائل ۹:۸۶ الباب ۱۰ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶. [۲]

المحرم،لا على تحريم ما قتله بالرمى؛لأنّ الرمى غير الذبح (۱).

و عندى فى هذا التأويل إشكال،و الصحيح:الأوّل.

فصل:

إذا ذبح المحرم الصيد،فقد قلنا:إنّه يحرم أكله مطلقا

،و ينبغى له دفنه؛ احتراما له عن أن تأكله الهوامّ و تظهر جيفته.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن خلّاد السرىّ (۲)،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى رجل ذبح حمامه من حمام الحرم،قال:«عليه الفداء»قلت:فيأكله؟قال:«لا» قلت:فيطرحه؟قال:«إذا طرحه فعليه فداء آخر»قلت:فما يصنع به؟قال:

«يدفنه» (۳).

و عن أحمد (۴)عمّن ذكره،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:قلت له:المحرم يصيب الصيد فيفديه،يطعمه أو يطرحه؟قال:«إذن يكون عليه فداء آخر»قلت:

فما يصنع به؟قال:«يدفنه» (۵).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۷۸ الحديث ۱۳۱۸،الاستبصار ۲:۲۱۵ الحديث ۷۳۶.

۲ - ۲) فى المصدر:السندىّ.قال النجاشىّ:خلّاد السدّىّ البزّاز كوفىّ روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و قال الشيخ فى الفهرست:خلّاد السندىّ له كتاب و عدّه فى رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام و قال المامقانىّ:خلّاد السدّىّ البزّاز و فى بعض النسخ:السندىّ و فى ثالثه:السرىّ،ثمّ قال:و ظاهر النجاشىّ و الشيخ كونه إماميّا،فإذا انضمّ إليه روايه ابن أبى عمير عنه،اندرج حديثه فى الحسان. رجال النجاشىّ:۱۵۴،رجال الطوسىّ:۱۸۷،الفهرست:۶۶، [۱]تنقيح المقال ۱:۴۰۰. [۲]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۷۸ الحديث ۱۳۱۹،الاستبصار ۲:۲۱۵ الحديث ۷۳۹،الوسائل ۹:۸۵ الباب ۱۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۳]

۴ - ۴) كذا فى النسخ،و فى التهذيب:عن ابن أبى أحمد،و فى الاستبصار:عن أبى أحمد،و فى الوسائل: [۴]عن أبى أحمد يعنى:ابن أبى عمير،و هو الصحيح و قد مرّت ترجمته فى الجزء الأوّل ص ۳۷.

۵ - ۵) التهذيب ۵:۳۷۸ الحديث ۱۳۲۰،الاستبصار ۲:۲۱۵ الحديث ۷۴۰،الوسائل ۹:۸۶ الباب ۱۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۵]

مسأله:و يباح أكل الصيد للمحرم فى حال الضروره

،يأكل منه بقدر ما يأكل من الميته ممّا يمسك به الرمق و يحفظ به الحياه لا غير،و لا يجوز له الشبع و لا التجاوز عن ذلك،و لا نعلم فيه خلافا.

إذا عرفت هذا:فلو اضطرّ إلى أكل الصيد و وجد الميته فأيّهما يأكل؟اختلف علماؤنا فى ذلك،فقال بعضهم:يأكل الميته،و اختاره ابن إدريس (۱).و به قال الحسن البصرىّ،و الثورىّ (۲)،و أبو حنيفه (۳)،و محمّد بن الحسن (۴)،و مالك (۵)، و أحمد (۶).

و قال الشيخ (۷)،و السيّد المرتضى-رحمهما اللّه-:يأكل الصيد و يفديه (۸).

و به قال الشافعىّ (۹)،و إسحاق،و ابن المنذر،و أبو يوسف (۱۰).

و قال بعض علمائنا:لا يخلو الصيد إمّا أن يكون حيّا أو ميّتا،فإن كان حيّا،لم يحلّ له ذبحه؛لأنّه يصير ميته إجماعا،بل يأكل الميته.

و إن كان مذبوحا،فإن كان الذابح محرما،فهو كالميته لا فرق بينهما،و إن كان

۱- ۱السرائر:۱۳۳.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۹۶ و ج ۱۱:۷۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۱۱:۱۰۳،بدايه المجتهد ۱:۳۳۱.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسىّ ۲۴:۱۵۵،شرح فتح القدير ۳:۲،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰،المغنى ۱۱:۷۹؛ الشرح الكبير بهامش المغنى ۱۱:۱۰۳،بدايه المجتهد ۱:۳۳۱.

۴- ۴) شرح فتح القدير ۳:۲.

۵- ۵) الموطّأ ۱:۳۵۴، [۱]بدايه المجتهد ۱:۳۳۱،المغنى ۳:۲۹۶ و ج ۱۱:۷۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۱۱:۱۰۳.

۶- ۶) المغنى ۳:۲۹۶ و ج ۱۱:۷۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۱۱:۱۰۳.

۷- ۷) المبسوط ۱:۳۴۹، [۲]النهايه:۲۳۰. [۳]

۸- ۸) جمل العلم و العمل:۱۱۴،الانتصار:۱۰۰.

۹- ۹) المجموع ۹:۴۸-۴۹، [۴]المغنى ۳:۲۹۶ و ج ۱۱:۷۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۱۱:۱۰۳.

۱۰- ۱۰) حليه العلماء ۳:۳۲۰،المغنى ۳:۲۹۶،بدايه المجتهد ۱:۳۳۱،شرح فتح القدير ۳:۲.

محلاّ- فإن كان فی الحرم،فهو میته أیضا،و إن كان فی الحلّ،فإن كان المحرم المضطرّ قادرا علی الفداء،أكل الصید و لم یأكل المیته،و إن كان غیر قادر علی فدائه،أكل المیته.

و قوّاه ابن إدریس ثمّ رجع عنه إلی قوله الذی نقلناه عنه (۱).و الأقوی عندی:

قول الشیخ رحمه اللّه.

لنا:أنّه مع الضروره و الفدیه یخرج من الإثم،فیكون واجدا للمذبوح حلالا، فلا تحلّ له المیته المشترط فی تحلّلها فقدان غیرها.

و لأنّ تحریم الصید عارض بسبب الإحرام و الحلّ،و تحریم المیته ذاتیّ، فیكون الأوّل أولی بالتناول.

و لأنّ النفس ربّما عافت (۲)المیته،فیحصل الضرر.و لأنّ المیته ربما ضرّت بالمزاج،بخلاف الصید.

و یؤیّد ما ذكرناه:ما رواه الشیخ-فی الحسن-عن الحلبیّ،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن المحرم یضطرّ فیجد المیته و الصید أیّهما یأكل؟قال:

«یأكل من الصید أ ما یحبّ أن یأكل من ماله؟!»قلت:بلی،قال:«إنّما علیه الفداء فلیأكل و لیفده» (۳).

و عن منصور بن حازم،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم اضطرّ إلی أكل الصید و المیته،قال:«أیّهما أحبّ إلیك أن تأكل؟»قلت:المیته؛لأنّ الصید محرّم علی المحرم،فقال:«أیّهما أحبّ إلیك؟أن تأكل من مالك أو المیته؟»قلت:

۱- ۱السرائر:۱۳۳.

۲- ۲) عاف الشیء:كرهه فلم یشربه طعاما أو شرابا.لسان العرب ۹:۲۶۰. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۶۸ الحدیث ۱۲۸۳،الاستبصار ۲:۲۰۹ الحدیث ۷۱۴،الوسائل ۹:۲۳۸ الباب ۴۳ من أبواب كفّارات الصید الحدیث ۱. [۲]

آکل من مالی،قال:«فکل الصید و افده» (۱).

احتجّ المخالف:بأنّ الصید إذا ذبح فصار میته فیساوی المیته فی التحریم و یمتاز بإیجاب الجزاء و ما یتعلّق به من هتک حرمه الإحرام،فکان أکل المیته أولی (۲).

و لما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن إسحاق،عن جعفر،عن أبیه علیهما السلام أنّ علیّا علیه السلام کان یقول:«إذا اضطرّ المحرم إلی الصید و إلی المیته فلیأکل المیته التی أحلّ اللّه له» (۳).

و الجواب عن الأوّل:أنّا نمنع أنّه یصیر میته أو مساویا لها حال الضروره، و الهتک إنّما یتحقّق بفعل المنهیّ عنه،و النهی هاهنا ممنوع.

و عن الحدیث:باحتمال أن یکون واجدا للمیته لا للصید،أو غیر متمکّن منه؛ إذ لا یعطی الحدیث القدره علیهما و التمکّن من تناولهما،بل الاضطرار إلیهما،قاله الشیخ-رحمه اللّه-و استدلّ علیه:بما رواه یونس بن یعقوب،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المضطرّ إلی المیته و هو[یجد الصید] (۴)،قال:«یأکل الصید»قلت:

إنّ اللّه عزّ و جلّ قد أحلّ له المیته إذا اضطرّ إلیها و لم یحلّ له الصید،قال:«تأکل من مالک أحبّ إلیک أو میته؟»قلت:من مالی،قال:«هو مالک لأنّ علیک (۵)فداؤه»

---

۱ - ۱ التهذیب ۵:۳۶۸ الحدیث ۱۲۸۲، الاستبصار ۲:۲۰۹ الحدیث ۷۱۳، الوسائل ۹:۲۳۹ الباب ۴۳ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۹. [۱]

۲- ۲) السرائر:۱۳۳،المغنی ۳:۲۹۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۱۰۳-۱۱-۱۰۴.

۳ - ۳) التهذیب ۵:۳۶۸ الحدیث ۱۲۸۴، الاستبصار ۲:۲۰۹ الحدیث ۷۱۵، الوسائل ۹:۲۴۰ الباب ۴۳ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۱. [۲]

۴- ۴) فی النسخ:محلّ،و ما أثبتناه من المصدر.

۵- ۵) فی التهذیب:«و علیک»و فی النسخ:«و لأنّ علیک».

قلت:فإن لم يكن عندى مال؟قال:«تقضيه إذا رجعت إلى مالك» (۱).

و ليس فى هذا الحديث دلاله على تأويل الشيخ رحمه اللّه.

و قد روى عبد الغفّار الجازى،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم إذا اضطرّ إلى ميته فوجدها و وجد صيدا،فقال:«يأكل الميته و يترك الصيد» (۲).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:يحتمل هذا الحديث أمرين:أحدهما:أن يكون خرج مخرج التقيّه؛لأنّه مذهب بعض العامّه.

الثانى:أن يكون قد وجد الصيد غير مذبوح فإنّه يأكل الميته و يخلّى سبيل الصيد؛لأنّ الصيد إذا ذبحه المحرم،كان حكمه حكم الميته،فحينئذ يقتصر على الميته و لا يذبح الحىّ (۳).

قال السيّد المرتضى-رحمه اللّه-:و لأنّ فى الناس من يقول:إنّ الصيد ليس بميته و أنّه يذكّى و أكله مباح،و الميته متّفق على حظرها،قال:و ربّما رجّحوا الميته على الصيد بأنّ الحظر فى الصيد ثبت من وجوه:

أحدهما:تناوله.

و الثانى:قتله.

و الثالث:أكله،و ذلك كلّه محظور،بخلاف الميته،فإنّه ليس فيها إلاّ محظور واحد و هو الأكل،قال:و هذا ليس بشىء؛لأنّا لو فرضنا أنّ غاصبا غصب شاه ثمّ وقذها (۴)حتّى ماتت ثمّ أكلها،لكان الحظر هاهنا من وجوه،كما ذكرتم فى الصيد،

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۶۸ الحديث ۱۲۸۵، الاستبصار ۲:۲۱۰ الحديث ۷۱۶، الوسائل ۹:۲۳۸ الباب ۴۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۶۹ الحديث ۱۲۸۶، الاستبصار ۲:۲۱۰ الحديث ۷۱۷، الوسائل ۹:۲۴۰ الباب ۴۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۲. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۹، الاستبصار ۲:۲۱۰.

۴- ۴) شاه موقوذه:قتلت بالخشب أو بغيره فماتت من غير ذكاه.المصباح المنير:۶۶۸.

و أنتم مع ذلك لا تفرّقون بين أكل هذه الميته و بين غيرها عند الضروره و تعدلون إليها عن (۱)أكل الصيد (۲).

و ليس هـذا الكلام بجيّد؛لأنّ الفرق واقع بالاتّفاق بين أكل شاه ميته،و بين أكل شاه كانت حيّا يفعل بها ما ذكره السيّد-رحمه اللّه-و يجب على المضطرّ العدول عن إماته الشاه المغصوبه إلى أكل الشاه الميته.

نعم،إذا فعل بها ذلك ثمّ صارت مساويه للميته،لم يبق بينهما فرق فى الأكل، لكن ليس البحث فيه،إلاّ أن يذهب السيّد المرتضى-رحمه اللّه-إلى أنّ الصيد إذا كان حيّا،فإنّه لا يجوز له ذبحه،و إذا وجد مذبوحا،كان أولى من الميته،لكن كلامه الأوّل لا يعطى ذلك.

مسأله:قد قلنا:إنّه لا يجوز له إمساك الصيد و هو محرم و يضمنه لو فعل

(۳)، فلو أمسكه حتّى حلّ،لزمه إرساله و ليس له ذبحه،فإن ذبحه أو تلف،لزمه الضمان و حرم أكله؛لأنّه صيد ضمنه بحرمه الإحرام،فلم يبح أكله،كما لو ذبحه حال إحرامه.

و لأنّها ذكاه منع منها بسبب الإحرام،فأشبه ما لو كان الإحرام باقيا.

هذا إذا كان فى الحرم،أمّا إذا كان الصيد فى الحلّ فأمسكه و هو محرم،فإنّه قد فعل محرّما و يضمنه؛لأنّ الصيد حرام على المحرم،سواء كان فى الحلّ أو فى الحرم،فإن أمسكه حتّى حلّ،فالوجه:أنّ له ذبحه،و الوجه:لزوم الضمان؛لأنّه تعلّق به بسبب الإمساك.

مسأله:إذا ذبح الصيد ثمّ أكله،ضمنه للقتل،و وجب عليه ضمان آخر للأكل

،

۱- ۱كثير من النسخ:عند ذكر،مكان:عن.

۲- ۲) الانتصار:۱۰۰.

۳- ۳) يراجع:ص ۱۶۵.

قاله علماؤنا.و به قال عطاء (۱)،و أبو حنيفه (۲).

و قال الشافعيّ:يضمن القتل دون الأكل (۳).و به قال مالك (۴)،و أحمد (۵).

لنا:أنّه أكل من صيد محرّم عليه،فيضمنه،كما لو أكل ممّا صيد لأجله.و لأنّه فعل أحد المحرّمين،فيضمن به،كما فى الآخر.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام عن قوم اشتروا ظبيا فأكلوا منه جميعا و هم حرم،ما عليهم؟فقال:

«على كلّ من أكل منه (۶)فداء صيد،كلّ إنسان منهم على حده فداء صيد كاملا» (۷).

و عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و أىّ قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه،فإنّ على كلّ إنسان منهم قيمه،و إن اجتمعوا عليه فى صيد، فعليهم مثل ذلك» (۸).

۱- ۱المغنى ۳:۲۹۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲،بدايه المجتهد ۱:۳۵۹،المنتقى للباجىّ ۲:۲۵۰،عمده القارئ ۱۰:۱۶۴.

۲ - ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۶،بدائع الصنائع ۲:۲۰۴،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۳،عمده القارئ ۱۰:۱۶۴،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰،المغنى ۳:۲۹۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲،حليه العلماء ۳:۲۹۸،المنتقى للباجىّ ۲:۲۵۰.

۳- ۳) الأمّ ۲:۲۰۸،حليه العلماء ۳:۲۹۸،المجموع ۷:۳۰۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۴، المغنى ۳:۲۹۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲،المنتقى للباجىّ ۲:۲۵۰.

۴- ۴) الموطّأ ۱:۳۵۴،المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۶،بدايه المجتهد ۱:۳۵۹،المنتقى للباجىّ ۲:۲۵۰، المغنى ۳:۲۹۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲،حليه العلماء ۳:۲۹۸.

۵- ۵) المغنى ۳:۲۹۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲،الإنصاف ۳:۴۷۸.

۶- ۶) فى المصدر:«منهم».

۷- ۷) التهذيب ۵:۳۵۱ الحديث ۱۲۲۱،الوسائل ۹:۲۰۹ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۱]

۸- ۸) التهذيب ۵:۳۷۰ الحديث ۱۲۸۸،الوسائل ۹:۲۰۹ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۲]

و لأنّه لو قتله محرم و أكله آخر،كان على كلّ واحد منهم فداء،و كذا لو اجتمع الفعلان لواحد؛لأنّ التداخل على خلاف الأصل.

احتجّوا:بأنّه صيد مضمون بالجزاء،فلم يضمن ثانيا،كما لو أتلفه بغير الأكل.

و لأنّ تحريمه لكونه ميته،و الميته لا تضمن بالجزاء (۱).

و الجواب عن الأوّل:بالفرق بين الأكل و الإتلاف بغيره.

و عن الثانى:بالمنع من تعليل التحريم بذلك لا غير،و لا معارضه فيهما بما لو صيد لأجله فأكله،فإنّه يضمنه عند أحمد (۲)،و الشافعىّ فى القديم (۳).

مسأله:من ملك صيدا فى الحلّ و أدخله الحرم،وجب عليه إرساله

،و زال ملكه عنه،و لو تلف فى يده أو أتلفه،كان عليه ضمانه.و به قال ابن عبّاس، و عائشه،و ابن عمر،و عطاء،و طاوس،و إسحاق (۴)،و أحمد (۵)،و أصحاب الرأى (۶).

و رخّص فى إدخال الصيد الحرم سعيد بن جبير،و مجاهد (۷)،و مالك (۸)،

۱- ۱المغنى ۳:۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲.

۲- ۲) المغنى ۳:۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۴.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۲۹۷،المجموع ۷:۳۰۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۴،المغنى ۳: ۲۹۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۲.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۵۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۷.

۵- ۵) المغنى ۳:۳۵۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۷،الإنصاف ۳:۴۸۲. [۱]

۶- ۶) بدائع الصنائع ۲:۲۰۶ و ۲۰۸،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰،المغنى ۳:۳۵۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۷.

۷- ۷) المغنى ۳:۳۵۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۷.

۸- ۸) المغنى ۳:۳۵۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۷.

و الشافعيّ (۱)،و أبو ثور،و ابن المنذر (۲).

لنا:أنّ الحرم سبب محرّم للصيد و يوجب ضمانه،فيحرم استدامه إمساكه، كالإحرام.

و لأنّه صيد ذبحه فى الحرم،فلزمه جزاؤه،كما لو صاده منه.

و يؤيّد ذلك:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،قال:

سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن طائر أهليّ أدخل الحرم حيّا،فقال:«لا يمسّ؛لأنّ اللّه تعالى يقول: وَ مَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً (۳). (۴)

و فى الصحيح عن محمّد بن مسلم،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن ظبى دخل الحرم[قال:] (۵)«لا يؤخذ و لا يمسّ إنّ اللّه تعالى يقول: وَ مَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً (۶)» (۷).

و عن بكير بن أعين،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أصاب ظبيا فدخل (۸)الحرم فمات الظبى فى الحرم،فقال:«إن كان حين أدخله خلّى سبيله

---

۱ - ۱المجموع ۷:۳۱۰-۴۴۲،۳۱۱ و ۴۹۱، [۱]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۵، [۲]المغنى ۳:۳۵۳، [۳]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۷. [۴]

۲- ۲) المغنى ۳:۳۵۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۷.

۳- ۳) آل عمران(۳):۹۷. [۵]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۸ الحديث ۱۲۰۶،الوسائل ۹:۲۰۱ الباب ۱۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۱. [۶]

۵- ۵) أثبتناها من المصدر.

۶- ۶) آل عمران(۳):۹۷. [۷]

۷- ۷) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۵۸،الوسائل ۹:۱۷۶ الباب ۸۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۸]

۸- ۸) فى المصدر:فأدخله.

فلا شیء علیه،و إن کان أمسکه حتّی مات،فعلیه[الفداء] (۱)» (۲).

و عن یعقوب بن یزید،عن بعض رجاله،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«إذا دخلت بطیر المدینه فجائز لک أن تخرجه منها ما أدخلت،و إذا أدخلت مکّه، فلیس لک أن تخرجه» (۳).

و عن یونس بن یعقوب،قال:أرسلت إلی أبی الحسن علیه السلام،قال:قلت له:حمام أخرج بها من المدینه إلی مکّه ثمّ أخرجها من مکّه إلی الکوفه؟قال:

«أ تری (۴)أنّهنّ کنّ منزّهه (۵)؟قل له (۶)أن یذبح مکان کلّ طیر شاه» (۷).

احتجّ الشافعیّ:بأنّه ملکه خارجا و حلّ له التصرّف فیه،فجاز له ذلک فی الحرم،کصید المدینه إذا أدخله حرمها فإنّ له إخراجه منها (۸).

و الجواب:أنّ ملکه زال بإدخاله الحرم،و صید المدینه یفارق صید الحرم، و لهذا لم یکن فیه جزاء،بخلاف صید الحرم،فلا یجوز القیاس علیه.

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۶۲ الحدیث ۱۲۵۹،الوسائل ۹:۲۰۰ الباب ۱۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۸-۹. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۹ الحدیث ۱۲۱۳،الوسائل ۹:۲۰۵ الباب ۱۴ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۵. [۲]

۴- ۴) فی المصدر:«أری».

۵- ۵) ر و ع:«متنزّهه»و فی المصادر:«فرهه».قال فی ملاذ الأخیار:« [۳]کنّ فرهه»أی:معلّمه لإرسال الکتب أو قابله لذلک أو جیّده.ملاذ الأخیار ۸:۲۸۹. [۴]

۶- ۶) فی النسخ:قال له،مکان:«قل له».

۷- ۷) التهذیب ۵:۳۴۹ الحدیث ۱۲۱۴،الوسائل ۹:۲۰۴ الباب ۱۴ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۴. [۵]

۸- ۸) المغنی ۳:۳۵۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۷.

فرع:

لو كان مقصوص الجناح،أمسكه حتّى ينبت ريشه و يخلّى سبيله

،أو يودعه من ثقه حتّى ينبت ريشه؛لما روى الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار، قال:قال الحكم بن عتيبه:سألت أبا جعفر عليه السلام:ما تقول فى رجل أهدى له حمام أهليّ-و هو فى الحرم-من غير الحرم؟ (۱)فقال:«أمّا إن كان مستويا، خلّيت سبيله،و إن كان غير ذلك،أحسنت إليه حتّى إذا استوى ريشه خلّيت سبيله» (۲).

و عن كرب الصيرفيّ (۳)،قال:كنّا جميعا اشترينا طائرا،فقصصناه و أدخلناه الحرم،فعاب ذلك علينا أصحابنا أهل مكّه،فأرسل كرب إلى أبى عبد اللّه عليه السلام يسأله،فقال:«استودعه رجلا من أهل مكّه مسلما أو امرأه،فإذا استوى ريشه خلّوا سبيله» (۴).

و لأنّ تخليته إتلاف له؛لأنّه غير متمكّن من الامتناع عن صغير الحيوان.

مسأله:حمام الحرم لا يحلّ صيده و إن كان فى الحلّ

؛لأنّه يصدق عليه أنّه

۱- ۱فى النسخ:غير المحرم،مكان:من غير الحرم.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۴۸ الحديث ۱۲۰۷،الوسائل ۹:۲۰۱ الباب ۱۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۲. [۱]

۳- ۳) كرب الصيرفيّ،قال السيّد الخوئيّ:روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام و روى عنه مثنّى بن عبد السلام،و قال المامقانيّ:لم أقف فى كتب الرجال على ذكر له. تنقيح المقال ۲:۳۸ باب الفاء، [۲]معجم رجال الحديث ۱۴:۱۱۷. [۳]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۸ الحديث ۱۲۰۸،الوسائل ۹:۲۰۱ الباب ۱۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۳. [۴]

صید الحرم،فیدخل تحت قوله علیه السلام:«لا ینفّر صیدها» (۱).

و ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن علیّ بن جعفر،قال:سألت أخی موسی علیه السلام عن حمام الحرم یصاد فی الحلّ؟فقال:«لا یصاد حمام الحرم حیث کان إذا علم أنّه من حمام الحرم» (۲).

إذا ثبت هذا:فلو کان الحمام فی الحرم أو غیره من الصیود فأخرجه،وجب علیه أن یعیده إلیه،و لو مات،کان علیه قیمته.رواه الشیخ-فی الصحیح-عن علیّ بن جعفر،قال:سألت أخی موسی علیه السلام عن رجل أخرج حمامه من.

حمام الحرم إلی الکوفه أو غیرها،قال:«علیه أن یردّها،فإن ماتت فعلیه ثمنها یتصدّق به» (۳).

و فی الصحیح عن عیص بن القاسم،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن شراء القماریّ یخرج من مکّه و المدینه،فقال:«ما أحبّ أن یخرج منها شیء» (۴).

مسأله:و یضمن صید الحرم المسلم و الکافر،و الکبیر و الصغیر،و الحرّ

و العبد،و الرجل و المرأه بلا خلاف

؛لأنّ الحرمه تعلّقت بمحلّه بالنسبه إلی الجمیع،

۱- ۱صحیح البخاریّ ۳:۱۸،صحیح مسلم ۲:۹۸۸ الحدیث ۱۳۵۵،سنن أبی داود ۲:۲۱۲ الحدیث ۲۰۱۷،سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۸ الحدیث ۳۱۰۹،سنن النسائیّ ۵:۲۱۱،مسند أحمد ۱:۱۱۹ و ۲۵۳،سنن البیهقیّ ۵:۱۹۵،و من طریق الخاصّه،ینظر:الفقیه ۲:۱۵۹ الحدیث ۶۸۹،الوسائل ۹: ۱۷۶ الباب ۸۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۴. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۴۸ الحدیث ۱۲۰۹،الوسائل ۹:۲۰۳ الباب ۱۳ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۴. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۹ الحدیث ۱۲۱۱،الوسائل ۹:۲۰۴ الباب ۱۴ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۹ الحدیث ۱۲۱۲،الوسائل ۹:۲۰۴ الباب ۱۴ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۴]

فوجب على الجميع ضمانه،كالآدميّ.و للعمومات الدالّه عليه (۱).

مسأله:المحلّ إذا رمى من الحلّ صيدا فى الحرم فقتله،أو أرسل كلبه عليه

فقتله،أو قتل صيدا على فرع شجره فى الحرم أصلها فى الحلّ،ضمنه

فى جميع هـذه الصور،ذهب إليه علماؤنا أجمع.و به قال الثوريّ (۲)،و الشافعيّ (۳)،و أبو ثور، و ابن المنذر (۴)،و أصحاب الرأى (۵)،و أحمد فى إحدى الروايتين.

و قال فى الأخرى:لا ضمان عليه فى ذلك كلّه (۶).

لنا:قول النبيّ صـلّى اللّه عليه و آله:«لا ينفّر صيدها» (۷)و لم يفرّق بين مـا هو فى الحلّ أو فى الحرم.و للإجماع على تحريم صـيد الحرم و هذا منه.و لأنّ صيد الحرم معصوم بمحلّه؛لحرمه الحرم،فلا يختصّ تحريمه بمن فى الحرم.

۱- ۱الوسائل ۹:۲۰۴ الباب ۱۴ من أبواب كفّارات الصيد.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۵۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۳.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۳۲۱،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۸،المجموع ۷:۴۴۱-۴۴۲،مغنى المحتاج ۱:۵۲۴،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۵۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۳.

۵- ۵) المبسوط للسرخسيّ ۴:۸۵،بدائع الصنائع ۲:۲۰۸،الهدايه للمرغينانيّ ۱:۱۷۴، [۱]شرح فتح القدير ۳:۲۶،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۵۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۳،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۳،الإنصاف ۳: ۵۴۸،۵۴۹.

۷- ۷) صحيح البخاريّ ۳:۱۸،صحيح مسلم ۲:۹۸۸ الحديث ۱۳۵۵،سنن أبى داود ۲:۲۱۲ الحديث ۲۰۱۷،سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۸ الحديث ۳۱۰۹،سـنن النسائيّ ۵:۲۱۱،مسـند أحمد ۱:۱۱۹ و ۲۵۳،سـنن البيهقيّ ۵:۱۹۵،و من طريـق الخـاصّه،ينظر:الفقيه ۲:۱۵۹ الحديث ۶۸۹،الوسائل ۹: ۱۷۶ الباب ۸۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۲]

فروع:

الأوّل:لو انعكست الحال،فرمى من الحرم صيدا فى الحلّ،أو أرسل كلبه

عليه،ضمنه

.و هو إحدى الروايتين عن أحمد.

و فى الأخرى:لا ضمان عليه (۱)،و به قال الثورىّ،و الشافعىّ،و أبو ثور،و ابن المنذر (۲).

لنا:أنّه فى الحرم،فلا يحلّ له الرمى فيه.

و ما رواه الشيخ عن مسمع،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى رجل حلّ فى الحرم رمى صيدا خارجا من الحرم فقتله،فقال:«عليه الجزاء؛لأنّ الآفه جاءت الصيد من ناحيه الحرم» (۳).

الثانى:لو قتل صيدا على غصن فى الحلّ أصله فى الحرم،ضمنه

.و هو إحدى الروايتين عن أحمد (۴).

لنا:أنّ الغصن تابع للأصل و هو فى الحرم.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن السكونىّ،عن جعفر،عن أبيه،عن علىّ عليهم السلام أنّه سئل عن شجره أصلها فى الحرم و أغصانها فى الحلّ،على غصن منها طير،رماه[رجل] (۵)فصرعه،قال:«عليه جزاؤه إذا كان أصلها فى الحرم» (۶).

۱- ۱المغنى ۳:۳۵۵،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۴،الإنصاف ۳:۵۴۹.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۵۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۳-۳۷۴.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۵۶،الوسائل ۹:۲۲۹ الباب ۳۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۴- ۴) المغنى ۳:۳۵۵-۳۵۶،الشرح الكبير [۲]بهامش المغنى ۳:۳۷۳-۳۷۴،الكافى لابن قدامه ۱: ۵۷۴، [۳]الإنصاف ۳:۵۴۹-۵۵۰.

۵- ۵) أثبتناها من المصدر.

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۸۶ الحديث ۱۳۴۷،الوسائل ۹:۱۷۷ الباب ۹۰ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۴]

احتجّوا:بأنّ الأصل حلّ الصيد،خرج صيد الحرم بالإجماع،فبقى ما عداه على الأصل.و لأنّه صيد حلّ صاده حلال،فلم يحرم،كما لو كانا فى الحلّ (۱).

و الجواب:أنّه من صيد الحرم؛لأنّ الفرع قد بيّنّا تبعيّته للأصل،فيتناوله النهى.

الثالث:لو كان الصيد فى الحلّ و رماه الصائد فى الحلّ بسهم،أو أرسل عليه

كلبه،فدخل السهم أو الكلب الحرم ثمّ رجع فقتل الصيد،لم يضمنه

،قاله الشيخ -رحمه اللّه (۲)-و به قال أصحاب الرأى (۳)،و أحمد،و أبو ثور،و ابن المنذر (۴).

و قال الشافعىّ:عليه الضمان،حكاه عنه أبو ثور (۵).

لنا:أنّ الأصل براءه الذمّه.و لأنّه سهمه لا يزيد على نفسه،و لو عدا ذلك الحرم فى طريقه،ثمّ خرج منه و قتل صيدا فى الحلّ،فإنّه لا يضمنه إجماعا،فالسهم أولى.

الرابع:لو رمى من الحلّ صيدا فى الحلّ فقتل صيدا فى الحرم،ضمنه

.و به قال الثورىّ،و أحمد،و إسحاق (۶)،و أصحاب الرأى (۷).

۱- ۱المغنى ۳:۳۵۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۴.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۸۶ مسأله-۲۸۸.

۳- ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۹۹،المغنى ۳:۳۵۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۴.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۵۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۴،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۴،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۶۰،الإنصاف ۳:۵۵۲.

۵- ۵) حليه العلماء ۳:۳۲۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۸، المجموع ۷:۴۴۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۹،مغنى المحتاج ۱:۵۲۴،المغنى ۳:۳۵۷.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۵۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۴،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۹،الإنصاف ۳:۵۵۲.

۷- ۷) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۸۸،بدائع الصنائع ۲:۲۰۹.

و قال أبو ثور:لا جزاء عليه (۱).و ليس بصحيح؛لأنّه قتل صيدا فى الحرم، فكان عليه جزاؤه،كما لو رمى حجرا فى الحرم فقتل صيدا،و الأصل فى ذلك أنّ العمد و الخطأ فى الصيد واحد فى وجوب الجزاء.

الخامس:لو أرسل كلبه على صيد فى الحلّ فدخل الكلب الحرم فقتل صيدا

غيره فيه،لم يضمنه

-و به قال الثورىّ (۲)،و الشافعىّ (۳)،و أبو ثور،و أحمد (۴)، و أصحاب الرأى (۵)-لأنّ الكلب دخل باختيار نفسه،لا بإرساله،فصار كما لو استرسل من نفسه من غير أن يرسله صاحبه.

السادس:لو أرسل كلبه على صيد فدخل الصيد الحرم فتبعه الكلب فقتله فى

الحرم،فالوجه:الضمان

.و به قال عطاء،و أبو حنيفه،و أبو يوسف،و محمّد بن الحسن (۶).

و قال الشافعىّ:لا ضمان عليه (۷).و به قال أبو ثور،و ابن المنذر (۸)،و أحمد فى إحدى الروايتين.

و قال فى الأخرى:إن كان الصيد قريبا من الحرم،ضمنه،و إن كان بعيدا،

۱- ۱المغنى ۳:۳۵۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵.

۳- ۳) فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۰،مغنى المحتاج ۱:۵۲۵.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۴،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۹،الإنصاف ۳:۵۵۱.

۵- ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۸۹،المغنى ۳:۳۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵.

۷- ۷) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۸،المجموع ۷:۴۴۳، [۱]مغنى المحتاج ۱:۵۲۵.

۸- ۸) المغنى ۳:۳۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵.

لم يضمن (۱).و به قال مالک (۲).

لنا:أنّه قتل صيدا حرميّا بإرسال كلب عليه،فكان عليه ضمانه،كما لو قتله بسهم؛لتساويهما فى السببيّه.

احتجّ الشافعىّ:بأنّه أرسل الكلب على صيد مباح،فلم يضمن،كما لو قتل صيدا سواه (۳).

و احتجّ مالک:بأنّه إذا كان قريبا،يكون مفرطا بإرساله فى موضع يغلب على الظنّ أنّه يدخل الحرم،بخلاف ما إذا كان بعيدا؛فإنّه لا يفرط بالإرسال (۴).

السابع:لا يجوز له أكل الصيد فى هذه المواطن أجمع

،سواء ضمنه أو لم يضمنه؛لأنّه صيد حرمىّ قتل فى الحرم،فكان كالميته؛لما بيّنّا أنّ كلّ صيد يقتل فى الحرم فإنّه يكون حراما (۵).

أمّا لو رمى المحلّ صيدا فى الحلّ فجرحه فتحامل الصيد فدخل الحرم فمات فيه،فقال بعض الجمهور:يحلّ أكله و لا جزاء فيه؛لأنّ الذكاه حصلت فى الحلّ، فأشبه ما إذا جرح صيدا و هو محلّ ثمّ أحرم فمات الصيد بعد إحرامه (۶).و عندنا أنّ المقيس عليه لا يحلّ أكله له إذا أحرم و يجوز لغيره أكله.أمّا فى صوره المقيس، فالوجه عندنا:لزوم الضمان؛لأنّه صيد مات فى الحرم بسببه،فكان عليه الضمان.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن مسمع،عن الصادق عليه السلام فى رجل حلّ رمى

---

۱ - ۱ المغنى ۳:۳۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۴،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۹،الإنصاف ۳:۵۵۱.

۲- ۲) الموطّأ ۱:۳۵۵، [۱]المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۵،بلغه السالک ۱:۲۹۵،المنتقى للباجىّ ۲:۲۵۱.

۳- ۳) المجموع ۷:۴۴۳.

۴- ۴) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۵،المغنى ۳:۳۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۵.

۵- ۵) يراجع:ص ۱۷۵،۱۴۲.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۵۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۶.

صيدا فى الحلّ فتحامل الصيد حتّى دخل الحرم،فقال:«لحمه حرام،كالميته» (۱).

الثامن:لو وقّف صيدا بعض قوائمه فى الحلّ و بعضها فى الحرم فقتله قاتل،

ضمنه

،سواء أصاب ما هو فى الحلّ أو فى الحرم؛تغليبا للحرم.و به قال أبو ثور (۲)، و أصحاب الرأى (۳)،و أحمد (۴).

التاسع:لو نفّر صيدا من الحرم فأصابه شيء حال نفوره،ضمنه

؛لأنّه تسبّب إلى إتلافه،فكان كما لو أتلفه بشبكته أو شركه،و لو سكن من نفوره ثمّ أصابه شيء، فالوجه:عدم الضمان،و هو قول الثوريّ (۵).

و قال بعض الجمهور:عليه الضمان؛لأنّ عمر بن الخطّاب وقعت على ركابه (۶)حمامه فأطارها فوقعت على واقف فانتهزتها حيّه فاستشار فى ذلك عثمان و نافع بن[عبد] (۷)الحارث،فحكما عليه بشاه (۸).

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۵۹ الحديث ۱۲۵۰، الاستبصار ۲:۲۰۶ الحديث ۷۰۲، الوسائل ۹:۲۲۴ الباب ۲۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۱]فى الجميع:«مثل الميته»مكان:«كالميته».

۲- ۲) المغنى ۳:۳۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۶.

۳- ۳) المبسوط للسرخسيّ ۴:۹۹،بدائع الصنائع ۲:۲۱۱.

۴ - ۴) المغنى ۳:۳۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۶،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۴،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۹،الإنصاف ۳:۵۵۰.

۵- ۵) المغنى ۳:۳۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۶.

۶- ۶) فى المصادر:ردائه.

۷- ۷) ما بين المعقوفتين من المصادر،و هو:نافع بن عبد الحارث بن خالد بن عمير بن الحارث الخزاعيّ، روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله،و روى عنه أبو الطفيل عامر بن واثله و جميل بن عبد الرحمن و أبو سلمه بن عبد الرحمن،قال ابن عبد البرّ:كان من كبار الصحابه و فضلائهم،و قيل:إنّه أسلم يوم الفتح و أقام بمكّه و لم يهاجر و استعمله عمر بن الخطّاب على مكّه. أسد الغابه ۵:۷، [۲]الإصابه ۳:۵۴۵، [۳]الاستيعاب [۴]بهامش الإصابه ۳:۵۳۹، [۵]تهذيب التهذيب ۱۰:۴۰۶. [۶]

۸- ۸) المغنى ۳:۳۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۷۶،عمده القارئ ۱۰:۱۹۰،سنن البيهقيّ ۵:۲۰۵.

أمّا لو انتقل الطائر باختياره عن ذلك المكان إلى مكان آخر فأصابه شيء،فلا ضمان؛لأنّه خرج عن المكان الذى طرد إليه.

مسأله:لو رمى صيدا فجرحه و مضى لوجهه و لم يعلم هو حيّ أو ميّت،كان

عليه الفداء

،قاله علماؤنا؛تغليبا لطرف الإتلاف،و لما رواه الشيخ-رحمه اللّه-عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن محرم رمى صيدا فأصاب يده و جرح (۱)،فقال:«إن كان الظبى مشى عليها و رعى و هو ينظر إليه،فلا شيء عليه،و إن كان الظبى ذهب لوجهه و هو رافعها فلا يدرى ما صنع،فعليه فداؤه؛لأنّه لا يدرى لعلّه قد هلك» (۲).

و فى الصحيح عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:سألته عن رجل رمى صيدا و هو محرم،فكسر يده أو رجله فمضى الصيد على وجهه فلم يدر الرجل ما صنع الصيد؟قال:«عليه الفداء كاملا إذا لم يدر ما صنع الصيد» (۳).قال الشيخ-رحمه اللّه-:و لو رآه بعد ما كسر يده أو رجله و قد رعى و صلح،كان عليه ربع قيمته (۴).

و رواه-فى الصحيح-عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:

سألته عن رجل رمى صيدا فكسر يده أو رجله و تركه فرعى الصيد؟قال:«عليه ربع الفداء» (۵).

۱- ۱كثير من النسخ:و خرج،و فى المصادر:فعرج.

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۵۸ الحديث ۱۲۴۵،الاستبصار ۲:۲۰۵ الحديث ۷۰۰،الوسائل ۹:۲۲۱ الباب ۲۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۵۹ الحديث ۱۲۴۶،الوسائل ۹:۲۲۱ الباب ۲۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۲]

۴- ۴) المبسوط ۱:۳۴۳، [۳]النهايه:۲۲۸، [۴]التهذيب ۵:۳۵۹.

۵ - ۵) التهذيب ۵:۳۵۹ الحديث ۱۲۴۷،الاستبصار ۲:۲۰۵ الحديث ۶۹۸،الوسائل ۹:۲۲۲ الباب ۲۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۵]

و فی الصحیح عن أبی بصیر،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:رجل رمی ظبیا و هو محرم،فکسر یده أو رجله فذهب الظبی علی وجهه فلم یدر ما صنع؟ فقال:«علیه فداؤه»قلت:فإنّه رآه بعد یمشی،فقال:«علیه ربع ثمنه» (۱).

مسأله:اختلف علماؤنا فی المحلّ هل یجوز له قتل الصید فی الحلّ إذا کان

الصید یؤمّ الحرم أم لا؟

فذهب الشیخ-رحمه اللّه-إلی تحریمه (۲).

و منع منه ابن إدریس و جعله مکروها-و هو قول الجمهور کافّه-عملا بالأصل المقتضی للتحلیل السالم عن معارضه کون الصائد محرما و کون الصید فی الحرم (۳).

احتجّ الشیخ-رحمه اللّه-:بما رواه-فی الصحیح-عن ابن أبی عمیر،عن بعض أصحابنا،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«یکره أن یرمی الصید و هو یؤمّ الحرم» (۴).

و عن مسمع عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی رجل حلّ رمی صیدا فی [الحلّ] (۵)فتحامل الصید حتّی دخل الحرم،فقال:«لحمه حرام،کالمیته» (۶).

و عن عقبه بن خالد عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن رجل قضی

۱- ۱التهذیب ۵:۳۵۹ الحدیث ۱۲۴۸،الاستبصار ۲:۲۰۵ الحدیث ۶۹۹،و فیهما:بعد ذلک مشی، الوسائل ۹:۲۲۱ [۱] الباب ۲۷ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲ و ص ۲۲۲ الباب ۲۸ الحدیث ۲.

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۴۳،الخلاف ۱:۴۹۱ مسأله-۳۱۳،النهایه:۲۲۸.

۳- ۳) السرائر:۱۳۳.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۵۹ الحدیث ۱۲۴۹، الاستبصار ۲:۲۰۶ الحدیث ۷۰۱،الوسائل ۹:۲۲۳ الباب ۲۹ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۲]

۵- ۵) فی النسخ:الحرم،و ما أثبتناه من المصدر.

۶- ۶) التهذیب ۵:۳۵۹ الحدیث ۱۲۵۰، الاستبصار ۲:۲۰۶ الحدیث ۷۰۲،الوسائل ۹:۲۲۴ الباب ۲۹ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۳]

حجّه ثمّ أقبل حتّى إذا خرج من الحرم فاستقبله صيد قريبا من الحرم و الصيد متوجّه نحو الحرم،فرماه فقتله،ما عليه فى ذلك شىء (۱)؟قال:«يفديه على نحوه» (۲).

و قد روى عن ابن أبى عمير،عن عبد الرحمن بن الحجّاج،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى الرجل يرمى الصيد و هو يؤمّ الحرم فتصيبه الرميه فيتحامل بها حتّى يدخل الحرم فيموت فيه،قال:«ليس عليه شىء،إنّما هو بمنزله رجل نصب شبكه فى الحلّ فوقع فيها صيد،فاضطرب حتّى دخل الحرم فمات فيه»قلت:هذا عندهم من القياس؟قال:«لا،إنّما شبّهت لك شيئا بشىء» (۳).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:هذا ليس بمناف لما قدّمناه؛لأنّ قوله عليه السلام:

«ليس عليه شىء»يريد نفى العقاب؛لأنّه يكون ناسيا أو جاهلا،و لا تسقط الكفّاره حينئذ،كذا (۴)قال فى التهذيب (۵).

و قال فى الاستبصار فى وجه الجمع:قوله عليه السلام:«ليس عليه شىء» يعنى من العقاب؛لأنّ فعل ذلك مكروه،و ليس ممّا يستحقّ به العقاب،كما يستحقّ لو فعله فى الحرم،و قد صرّح بذلك فى الروايه الأولى و إن كانت الكفّاره لازمه (۶).

و الذى يدلّ على لزوم الكفّاره مع ما تقدّم،ما رواه الحلبىّ-فى الصحيح-عن

۱- ۱كذا فى النسخ،و لا توجد كلمه:(شىء)فى المصادر.

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۶۰ الحديث ۱۲۵۱،الاستبصار ۲:۲۰۶ الحديث ۷۰۳،الوسائل ۹:۲۲۴ الباب ۳۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۶۰ الحديث ۱۲۵۲،الاستبصار ۲:۲۰۶ الحديث ۷۰۴،الوسائل ۹:۲۲۴ الباب ۳۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۲]

۴- ۴) فى النسخ:و كذا،حذفنا الواو لاقتضاء السياق.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۶۰.

۶- ۶) الاستبصار ۲:۲۰۷.

أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«إذا کنت محلاّ فی الحلّ فقتلت صیدا فیما بینک و بین البرید إلی الحرم،فإنّ علیک جزاؤه،فإن فقأت عینه أو کسرت قرنه،تصدّقت بصدقه» (۱).

إذا عرفت هذا:فالأقرب عندی:الکراهیه و حمل الأخبار الوارده بالکفّاره علی الاستحباب،نعم،إذا أصابه فدخل الحرم و مات فیه،ضمنه علی إشکال.

مسأله:و اختلف علماؤنا فی تحریم الصید للمحلّ فیما بین البرید و بین

الحرم

،فقال به الشیخ (۲).و جوّزه ابن إدریس-رحمه اللّه-عملا بالأصل المقتضی للإباحه السالم عن معارضه کون الصید فی الحرم و کون الصائد محرما (۳).

احتجّ الشیخ-رحمه اللّه-:بما رواه-فی الصحیح-عن الحلبیّ،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«إذا کنت محلاّ فی الحلّ فقتلت صیدا فیما بینک و بین البرید إلی الحرم،فإنّ علیک جزاؤه،فإن فقأت عینه أو کسرت قرنه،تصدّقت بصدقه» (۴).

و الأقرب عندی:قول ابن إدریس و حمل الروایه علی الاستحباب.

---

۱ - ۱ التهذیب ۵:۳۶۱ الحدیث ۱۲۵۵،الاستبصار ۲:۲۰۷ الحدیث ۷۰۵،الوسائل ۹:۲۲۸ الباب ۳۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۴۶، [۲]النهایه:۲۲۸. [۳]

۳- ۳) السرائر:۱۳۳.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۶۱ الحدیث ۱۲۵۵،الاستبصار ۲:۲۰۷ الحدیث ۷۰۵.

الصنف الرابع عشر

الاستمتاع بالنساء

مسأله:أجمع علماء الأمصار كافّه على أنّ الوطء حرام على المحرم حال

إحرامه

.قال اللّه تعالى: اَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي الْحَجِّ (۱).

و روى الجمهور عن ابن عمر أنّ رجلا سأله،فقال:إنّى واقعت امرأتى و نحن محرمان؟فقال:أفسدت حجّك،انطلق أنت و أهلك فاقضوا ما يقضون و حلّوا إذا أحلّوا،فإذا كان العام المقبل فاحجج أنت و امرأتك و أهديا هديا،فإن لم تجدا فصوما ثلاثه أيّام فى الحجّ و سبعه إذا رجعتم (۲).

و كذا روى ابن عبّاس،و فى حديثه:و يتفرّقان من حيث يحرمان حتّى يقضيا حجّهما ۳.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار، قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«إذا أحرمت فعليك بتقوى اللّه و ذكر اللّه و قلّه

۱- ۱البقره(۲):۱۹۷. [۱]

۲- (۳-۲) ينظر:المغنى ۳:۳۲۳، [۲]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۱،و [۳]بتفاوت ينظر:سنن البيهقىّ ۵: ۱۶۷،كنز العمّال ۵:۲۶۰ الحديث ۱۲۸۱۵-۱۲۸۱۶.

الكلام إلاّ ـ بخير،فإنّ تمام الحجّ و العمره أن يحفظ المرء لسانه إلاّ من خير كما قال اللّه تعالى،فإنّ اللّه يقول: فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي الْحَجِّ (۱)فالرفث:الجماع،و الفسوق:الكذب،و السباب،و الجدال:قول الرجل:

لا و اللّه و بلى و اللّه» (۲).

و عن سليمان بن خالد،قال:سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام،يقول:«فى الجدال شاه،و فى السباب و الفسوق بقره،و الرفث:فساد الحجّ» (۳).

و فى الصحيح عن علىّ بن جعفر،قال:سألت أخى موسى عليه السلام عن الرفث و الفسوق و الجدال ما هو؟و ما على من فعله؟فقال:«الرفث:جماع النساء، و الفسوق:الكذب،و التفاخر و الجدال:قول الرجل:لا و اللّه و بلى و اللّه،فمن رفث فعليه بدنه ينحرها،و إن لم يجد،فشاه،و كفّاره الفسوق يتصدّق به إذا فعله و هو محرم» (۴)و لا خلاف بين المسلمين فى ذلك.

مسأله:و لا يجوز للمحرم أن يتزوّج،و لا يزوّج،و لا يكون وليّا فى النكاح،

و لا وكيلا فيه

،سواء كان رجلا ـ أو امرأه،ذهب إليه علماؤنا أجمع،و به قال علىّ عليه السلام،و عمر،و عبد اللّه بن عمر،و زيد بن ثابت.و من التابعين:سعيد بن

۱- ۱البقره(۲):۱۹۷. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۲۹۶ الحديث ۱۰۰۳،الوسائل ۹:۱۰۸ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۴،الوسائل ۹:۲۸۰ الباب ۱ [۳] من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱ و ص ۲۸۲ الباب ۲ الحديث ۱.

۴- ۴) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۵،الوسائل ۹:۱۰۹ [۴] الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴ و ص ۲۵۶ الباب ۳ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۴.

المسيّب،و سليمان بن يسار،و الزهريّ (۱).و به قال فى الفقهاء مالك (۲)، و الشافعيّ (۳)،و الأوزاعيّ،و أحمد بن حنبل (۴).

و روى عن ابن عبّاس:جواز ذلك كلّه (۵)،و به قال أبو حنيفه (۶)،و الحكم (۷).

لنا:ما رواه الجمهور عن أبان بن عثمان،عن عثمان بن عفّان أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله،قال:«لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب» (۸).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن ابن سنان،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«ليس للمحرم أن يتزوّج و لا يزوّج،فإن تزوّج أو زوّج محلّا فتزويجه باطل» (۹).

---

۱ - ۱المغنى و الشرح الكبير ۳:۳۱۸،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۰۹-۲۱۰،المجموع ۷:۲۸۷،بدايه المجتهد ۱:۳۳۱،عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

۲- ۲) الموطّأ ۱:۳۴۸،بدايه المجتهد ۱:۳۳۱،المنتقى للباجيّ ۲:۲۳۸،شرح الزرقانيّ على موطّأ مالك ۲:۲۷۴.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۲۹۳،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۰،المجموع ۷:۲۸۷،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۲.

۴- ۴) المغنى و الشرح الكبير ۳:۳۱۸،الكافى لابن قدامه ۱:۵۴۴،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۰۹- ۲۱۰،الإنصاف ۳:۴۹۲، [۱]عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

۵- ۵) المغنى و الشرح الكبير ۳:۳۱۸،عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

۶- ۶) المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۹۱،عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

۷- ۷) المجموع ۷:۲۸۸،عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

۸- ۸) صحيح مسلم ۲:۱۰۳۰ الحديث ۱۴۰۹،سنن أبى داود ۲:۱۶۹ الحديث ۱۸۴۱-۱۸۴۲، [۲]سنن الترمذيّ ۳:۱۹۹ الحديث ۸۴۰، [۳]سنن النسائيّ ۵:۱۹۲،الموطّأ ۱:۳۴۸ الحديث ۷۰، [۴]سنن الدارميّ ۲:۱۴۱، [۵]مسند أحمد ۱:۶۴، [۶]سنن البيهقيّ ۵:۶۵،كنز العمّال ۵:۴۰ الحديث ۱۱۹۶۴.

۹- ۹) التهذيب ۵:۳۲۸ الحديث ۱۱۲۸،الاستبصار ۲:۱۹۳ الحديث ۶۴۷،الوسائل ۹:۸۹ الباب ۱۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۷]

و لاـ يعارض ذلك:ما رواه الشيخ عن عمر بن أبان الكلبيّ (۱)،قال:انتهيت إلى باب أبى عبد اللّه عليه السلام فخرج المفضّل،فاستقبلته،فقال لى:ما لك؟قلت:

أردت أن أصنع شيئا،فلم أصنع حتّى يأمرنى أبو عبد اللّه عليه السلام،فأردت أن يحصن اللّه فرجى و يغضّ بصرى فى إحرامى،فقال لى:كما أنت،و دخل فسأله عن ذلك،فقال:هذا الكلبيّ على الباب و قد أراد الإحرام و أراد أن يتزوّج ليغضّ اللّه بذلك بصره إن أمرته فعل و إلّا انصرف عن ذلك،فقال لى:«مره فليفعل و ليستتر» (۲).

لأنّه عليه السلام أمره بذلك قبل عقد الإحرام.

و يؤيّده:قول السائل:أراد الإحرام،و أراد أن يتزوّج،و هو يدلّ على أنّه لم يدخل بعد فى الإحرام.

و لأنّ الإحرام عباده يحرّم الطيب فيحرم النكاح،كالعدّه.

احتجّ أبو حنيفه:بما رواه عكرمه عن ابن عبّاس أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله تزوّج ميمونه و هو محرم (۳).و لأنّه عقد يملك به الاستمتاع فلا يحرّمه الإحرام، كشراء الجوارى (۴).

۱- ۱عمر بن أبان الكلبيّ مولى كوفيّ ثقه روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قاله النجاشيّ،و عدّه الشيخ فى رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام،و قال فى الفهرست:له كتاب،و ذكره المصنّف فى القسم الأوّل من الخلاصه و قال:ثقه. رجال النجاشيّ:۲۸۵،رجال الطوسيّ:۲۵۲،الفهرست:۱۱۴، [۱]رجال العلّامه:۱۲۰. [۲]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۲۹ الحديث ۱۱۳۱،الاستبصار ۲:۱۹۳ الحديث ۶۵۰،الوسائل ۹:۹۰ الباب ۱۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۸. [۳]

۳- ۳) صحيح البخارىّ ۳:۱۹،صحيح مسلم ۲:۱۰۳۱ الحديث ۱۴۱۰،سنن الترمذىّ ۳:۲۰۱ الحديث ۸۴۲، [۴]سنن النسائىّ ۵:۱۹۱.

۴- ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۹۱،عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

و الجواب عن الأوّل:أنّ يزيد بن الأصمّ (۱)روى عن ميمونه أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه و آله تزوّجها حلالا،و بنى بها حلالا،و ماتت ب«سرف»فى الظلّه التى بنى بها فيها (۲).

و عن أبى رافع،قال:تزوّج رسول اللّه صلّى اللّه عليه آله ميمونه و هو حلال، و بنى بها و هو حلال،و كنت أنا الرسول بينهما (۳).

إذا ثبت هذا:فهذا الحديث أولى من حديث أبى حنيفه؛لأنّ ميمونه صاحبه القصّه و هى أعلم من ابن عبّاس؛لأنّه أجنبيّ منها.

و لأنّ أبا رافع كان السفير بينهما فهو أعلم من ابن عبّاس فى هذه الصوره.

و لأنّ ابن عبّاس كان صغيرا لا يعرف حقايق الأشياء،و لا يقف عليها،فربّما توهّم الإحرام و ليس بموجود،بخلاف أبى رافع.

و مع ذلك فقد أنكر عليه جماعه،قال سعيد بن المسيّب:و هم ابن عبّاس ما تزوّجها النبيّ صلّى اللّه عليه و آله إلّا حلالا.

و أيضا:فإنّ لقول ابن عبّاس محملين:

أحدهما:أن يكون النبيّ صلّى اللّه عليه و آله تزوّجها فى الشهر الحرام أو فى البلد الحرام،فإنّه يصدق عليه المحرم حينئذ،كما قالوا:

۱- ۱يزيد بن الأصمّ بن عبيد بن معاويه أبو عوف البكّائيّ الكوفيّ ابن أخت ميمونه زوجه النبيّ صلّى اللّه عليه و آله روى عن خالته و عائشه و أبى هريره و ابن خالته ابن عبّاس و روى عنه ابنا أخيه...و محمّد بن مسلم الزهريّ و ميمون بن مهران.مات سنه ۱۰۳ ه. أسد الغابه ۵:۱۰۴، [۱]تهذيب التهذيب ۱۱:۳۱۳، [۲]العبر ۱:۹۵. [۳]

۲ - ۲) صحيح مسلم ۲:۱۰۳۲ الحديث ۱۴۱۱،سنن أبى داود ۲:۱۶۹ الحديث ۱۸۴۳، [۴]سنن الترمذىّ ۳:۲۰۳ الحديث ۸۴۵، [۵]سنن البيهقىّ ۵:۶۶،عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

۳- ۳) سنن الترمذىّ ۳:۲۰۰ الحديث ۸۴۱، [۶]سنن البيهقىّ ۵:۶۶،عمده القارئ ۱۰:۱۹۵.

قتلوا ابن عفّان الخليفه محرما (۱).

الثانی:أن یکون تزوّجها و هو حلال،و ظهر أمر التزویج و هو محرم.

و أیضا:لو صحّ هذا الحدیث،کان حدیثنا أولی؛لأنّه قول الرسول صلّی اللّه علیه و آله،و هذا قول ابن عبّاس حکایه فعل النبیّ صلّی اللّه علیه و آله،و لو ثبت، کان القول مقدّما علی الفعل.

و عن الثانی:بالفرق؛فإنّ شراء الأمه قد لا یکون للاستمتاع،بل الغالب ذلک، بخلاف عقد النکاح،فلمّا کان مقدّمه للمحرّم کان حراما،بخلاف شراء الأمه.

و أیضا:فإنّ النکاح یحرم بالعدّه و اختلاف الدین و الردّه و کون المنکوحه أختا له من الرضاع،و یعتبر له شرائط غیر معتبره فی شراء الإماء،فافترقا.

فرع:

لو أفسد إحرامه،لم یجز له أن یتزوّج فیه أیضا

؛لأنّ حکم الفاسد فیما یمنع حکم الصحیح.

مسأله:و لو تزوّج فی إحرامه،فعل محرّما و کان النکاح باطلا

،و یفرّق بینهما، سواء کانا محرمین أو أحدهما؛لأنّه منهیّ عنه،فیکون فاسدا،کنکاح الأمّ من الرضاعه.

و لما رواه الشیخ عن أبی الصباح الکنانیّ،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم تزوّج،قال:«نکاحه باطل» (۲).

۱- ۱صدر بیت للراعی،و عجزه:و دعا فلم أر مثله مخذولا. ینظر:المغنی و الشرح الکبیر ۳:۳۱۹،الصحاح ۵:۱۸۹۷. [۱]

۲ - ۲) التهذیب ۵:۳۲۸ الحدیث ۱۱۲۹،الاستبصار ۲:۱۹۳ الحدیث ۶۴۸،الوسائل ۹:۸۹ الباب ۱۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۲]

و عن عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه-فی الصحیح-قال:قال له أبو عبد اللّه علیه السلام:«إنّ رجلا- من الأنصار تزوّج و هو محرم،فأبطل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله نکاحه» (۱).

و کذلک لو عقد المحرم النکاح لغیره؛فإنّه یکون العقد باطلا؛لما روی الشیخ -فی الحسن-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«المحرم لا یتزوّج و لا یزوّج،فإن فعل،فنکاحه باطل» (۲).

و عن الحسن بن علیّ،عن بعض أصحابنا،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«المحرم لا ینکح و لا ینکح و لا یشهد،فإن نکح فنکاحه باطل» (۳).

و فی الصحیح عن عبد اللّه بن سنان،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سمعته یقول:«لیس ینبغی للمحرم أن یتزوّج و لا یزوّج محلّا» (۴).

مسأله:یکره الخطبه للمحرم و خطبه المحرمه،و یکره للمحرم أن یخطب

للمحلّین

؛لأنّه تسبّب إلی الحرام،فکان مکروها،کالصرف،و الفرق بین الخطبه هاهنا و بین الخطبه فی العدّه أنّ الخطبه فی العدّه إنّما حرّمت؛لأنّها تکون داعیه للمرأه إلی أن تخبر بانقضاء عدّتها قبل انقضائها؛رغبه فی النکاح،فکان حراما،أمّا هاهنا فلیس کذلک،فلهذا قلنا:إنّه مکروه و لیس بمحرّم،بخلاف الخطبه فی العدّه.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۲۸ الحدیث ۱۱۳۰،الاستبصار ۲:۱۹۳ الحدیث ۶۴۹،الوسائل ۹:۸۹ الباب ۱۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۴. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۰ الحدیث ۱۱۳۵،الوسائل ۹:۹۰ الباب ۱۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۹. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۰ الحدیث ۱۱۳۶،الوسائل ۹:۹۰ الباب ۱۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۷. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۰ الحدیث ۱۱۳۷،الوسائل ۹:۹۰ الباب ۱۴ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶. [۴]

مسأله:و لا يجوز للمحرم أن يشهد بالعقد بين المحلّين،و لو شهد،انعقد

النكاح عندنا

؛لأنّ النكاح لا يعتبر فيه الشهاده.و قال الشافعىّ:يجوز له أن يشهد (۱).

لنا:ما رواه الجمهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله فى بعض ألفاظه:«لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يشهد» (۲).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ عن الحسن بن علىّ،عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«المحرم لا ينكح و لا ينكح و لا يشهد،فإن نكح فنكاحه باطل» (۳).

و عن عثمان بن عيسى،عن[ابن]شجره (۴)،عمّن ذكره،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى المحرم يشهد على نكاح المحلّين؟قال:«لا يشهد» (۵).

و لأنّه معونه على المحرّم،فكان حراما.

احتجّ المخالف:بأنّه لا مدخل للشاهد فى العقد،فأشبه الخطيب.

و الجواب:الفرق؛لأنّ الخطبه لإيقاع العقد فى حال الإحلال وسيله إلى الحلال،أمّا الشهاده على عقد المحرم،فإنّه معونه على فعل الحرام،فكان حراما.

۱- ۱حليه العلماء ۳:۲۹۴،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۰،المجموع ۷:۲۸۴.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۲۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۰،المجموع ۷:۲۸۴.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۳۰ الحديث ۱۱۳۶،الوسائل ۹:۹۰ الباب ۱۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۷. [۱]

۴- ۴) فى النسخ:أبى شجره،و فى المصادر:ابن أبى شجره،و الصحيح ما أثبتناه و قد مرّت ترجمته فى ص ۱۵۸.

۵ - ۵) التهذيب ۵:۳۱۵ الحديث ۱۰۸۷،الاستبصار ۲:۱۸۸ الحديث ۶۳۰،الوسائل ۹:۸۹ الباب ۱۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

فرع:

قد بيّنا أنّه لا يجوز للمحرم أن يكون وليّا و لا وكيلا فى العقد

،لا للمحلّ و لا للمحرم (۱).و كذا الإمام لا يجوز له أن يعقد فى حال إحرامه لأحد،خلافا للشافعىّ فى أحد الوجهين (۲).

لنا:عموم الخبر (۳).

احتجّ:بأنّه يجوز له التزويج للمحرمين بولايته العامّه؛لأنّه موضع الحاجه (۴).

و الجواب:المنع من الحاجه الزائده على عقد الولىّ بالولايه الخاصّه.

مسأله:لو عقد المحرم حال إحرامه على امرأه،فإن كان عالما بتحريم ذلك،

فرّق بينهما

و لم تحلّ له أبدا،و إن لم يكن عالما،فرّق بينهما،فإذا أحلاّ أو أحلّ إن لم تكن هى محرمه،جاز له العقد عليها،ذهب إليه علماؤنا،خلافا للجمهور.

لنا:الاحتياط يقتضى التحريم المؤبّد.

و ما رواه الشيخ عن أديم بن الحرّ الخزاعىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

«إنّ المحرم إذا تزوّج و هو محرم،فرّق بينهما و لا يتعاودان أبدا،و التى تتزوّج (۵)و لها زوج،يفرّق بينهما و لا يتعاودان أبدا» (۶).

۱- ۱يراجع:ص ۱۹۸. [۱]

۲- ۲) حليه العلماء ۳:۲۹۳،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۰،المجموع ۷:۲۸۴.

۳- ۳) الوسائل ۹:۸۹ الباب ۱۴ من أبواب تروك الإحرام.

۴- ۴) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۰،المجموع ۷:۲۸۳.

۵- ۵) فى النسخ:«و الذى تزوّج»مكان:«و التى تتزوّج».

۶- ۶) ما رواه أديم هو روايتان منفصلتان أخرجهما الشيخ فى موضعين:الأولى:فى التهذيب ۵:۳۲۹ الحديث ۱۱۳۲،و الثانيه:فى ج ۷:۳۰۷ الحديث ۱۲۷۱ من التهذيب أيضا،و قد أوردهما الحرّ العاملىّ عنه فى موضعين من الوسائل، [۲]الأولى فى ج ۹:۹۱ الباب ۱۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲،و الأخرى فى ج ۱۴:۳۴۱ الباب ۱۶ من أبواب ما يحرم بالمصاهره الحديث ۱.و قد

أوردهما المصنّف هنا بروايه واحده.

و عن إبراهيم بن الحسن (۱)،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إنّ المحرم إذا تزوّج و هو محرم،فرّق بينهما،ثمّ لا يتعاودان أبدا» (۲).

و يدلّ على جواز المراجعه مع الجهل و عدم الدخول:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن قيس،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:«قضى أمير المؤمنين عليه السلام فى رجل ملك بضع امرأته و هو محرم قبل أن يحلّ،فقضى أن يخلّى سبيلها،و لم يجعل نكاحه شيئا حتّى يحلّ،فإذا أحلّ خطبها،إن شاء أهلها زوّجوه، و إن شاءوا لم يزوّجوه» (۳).

فروع:

الأوّل:لو وكّل محلّ محلاّ فى التزويج،فعقد له الوكيل بعد إحرام الموكّل،

لم يصحّ النكاح

،سواء حضره الموكّل أو لم يحضره،و سواء علم الوكيل أو لم يعلم؛ لأنّ الوكيل نائب عن الموكّل،فكان العقد فى الحقيقه مستندا إليه و هو محرم.

الثانى:لو وكّل محرم محلاّ فى التزويج،فعقد الوكيل،نظر،فإن كان العقد وقع

و الموكّل محرم بعد،كان النكاح باطلا

،و إن كان بعد الإحلال،صحّ العقد و لزم؛لأنّه زوّجه بإذنه فى حال يصحّ فيها نكاحه،فصحّ العقد.

۱- ۱إبراهيم بن الحسن،روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام،و روى عنه ابن بكير و أحمد بن محمّد الكوفىّ،قال المامقانىّ:لم أقف على حاله و ذكر السيّد الخوئىّ روايته عن وهب بن حفص و روايه عبد اللّه بن أحمد عنه فى الكافى ۱:۴۷۲ باب مولد الصادق عليه السلام الحديث ۱. [۱] تنقيح المقال ۱:۱۵، [۲]معجم رجال الحديث ۱:۸۰. [۳]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۲۹ الحديث ۱۱۳۳،الوسائل ۹:۹۱ الباب ۱۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۴]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۳۰ الحديث ۱۱۳۴،الوسائل ۹:۹۲ الباب ۱۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۵]

فإن قيل:يفسد العقد لفساد التوكيل،فصار كالصبيّ إذا وكّل فى التزويج،فعقد له الوكيل فى وقت بلوغه.قلنا:الإذن وقع فى النكاح مطلقا فى حال الإحرام و الإحلال،لكن ما تناول حاله الإحرام يكون باطلا،و ما تناول حاله الإحلال يكون صحيحا،و الوكاله إذا اشتملت على شرط فاسد،بطل ذلك،و بقى مجرّد الإذن يوجب صحّه التصرّف لذلك،و فساده فى بعضه لا يمنع نفوذ التصرّف فيما يتناوله الإذن على وجه الصحّه،بخلاف الصبيّ إذا وكّل،فإنّ الوكاله لا اعتبار بها فى تلك الحال،و لا فى ثانيه،و لم يوجد منه الإذن فى ثانى الحال،و لا فى أوّله على وجه الصحّه،فافترقا.

الثالث:إذا اتّفق الزوجان على أنّ العقد وقع فى حال الإحرام،بطل

،و سقط المهر إن كانا عالمين أو جاهلين و لم يدخل بها؛لفساد العقد فى أصله،و إن دخل بها و هى حامله،ثبت لها المهر بما استحلّ من فرجها،و فرّق بينهما.

و لو اختلفا فادّعى أحدهما أنّه وقع فى الإحلال،و الآخر أنّه وقع فى الإحرام،فإن كان لأحدهما بيّنه،حكم بها،و إن لم تكن بيّنه و ادّعت الزوجه وقوعه حاله الإحرام و أنكر الرجل،فالقول قوله؛عملا بالأصل المقتضى لصحّه العقد، و حكما بالظاهر من صحّه النكاح،فإذا حلف،ثبت النكاح.

و لو ادّعى الرجل وقوعه فى الإحرام،فأنكرت المرأه،فالقول قولها مع يمينها؛لما مضى،إلاّ أن يحكم بانفساخ العقد فى حقّ الزوج؛لأنّه ادّعى فساده، و يثبت عليه أحكام النكاح الصحيح.

إذا ثبت هذا:فإن كان قد دخل بها،وجب عليه المهر كملا؛لما رواه ابن بابويه عن سماعه،قال:«لها المهر إن كان دخل بها» (۱).

۱- ۱الفقيه ۲:۲۳۱ الحديث ۱۰۹۸،الوسائل ۹:۹۲ الباب ۱۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۱]

و إن لم يكن دخل بها،قال الشيخ-رحمه اللّه-:يجب عليه نصف المهر (۱).

و لو قيل:بوجوبه أجمع،كان وجها.

الرابع:لو أشكل الأمر فلم يعلم هل وقع العقد فى حال الإحرام أو الإحلال،

صحّ العقد

،و به قال الشافعىّ (۲).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:و الأحوط تجديده؛لأنّ الأوّل إن وقع فى الإحلال لم يضرّ الثانى،و إلّا كان مبيحا (۳).

الخامس:لو شهد و هو محرم،فعل حراما و صحّ العقد

؛لأنّه ليس من شرطه الشهاده،و لو أقام الشهاده بذلك،لم يثبت بشهادته النكاح إذا كان يتحمّلها و هو محرم،قاله الشيخ-رحمه اللّه (۴)-و الأقوى عندى ثبوته إذا أقامها فى حاله الإحلال.

السادس:كما يحرم عليه الشهاده بالعقد حال إحرامه يحرم عليه إقامتها فى

تلك الحال

،و لو تحمّلها محلّا،أمّا لو تحمّلها محرما و أقامها محلّا،فالوجه عندى:

قبولها.

السابع:إذا وطئ العاقد فى حال الإحرام،لزمه المهر

،إمّا المسمّى إن كان قد سمّاه،و إلّا مهر المثل،و يلحق به الولد،و يفسد حجّه إن كان قبل الوقوف بالموقفين، و يلزمها العدّه،و إن لم يدخل بها،فلا يلزمه شىء من ذلك.

و لو عقد المحرم لغيره،كان العقد فاسدا،ثمّ ينظر،فإن كان المعقود له محرما و دخل بها،لزم العاقد بدنه.و سيأتى بيان ذلك كلّه إن شاء اللّه تعالى.

١- ١المبسوط ١:٣١٨، [١]الخلاف ١:٤٤٤ مسأله-١١٣.

٢- ٢) المجموع ٧:٢٨٧.

٣- ٣) المبسوط ١:٣١٧، [٢]الخلاف ١:٤٤٣ مسأله-١١٢.

٤- ٤) المبسوط ١:٣١٧. [٣]

مسأله:و لا بأس أن يراجع امرأته و هو محرم

،قاله علماؤنا.و به قال الشافعىّ (۱)،و مالك (۲)،و أحمد فى إحدى الروايتين.و قال فى الأخرى:

لا يجوز (۳).

لنا:عموم قوله تعالى: وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذلِكَ (۴).

و عموم قوله تعالى: فَإِمْساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسانٍ (۵).و الإمساك هو المراجعه،و لم يفصّل.

و لأنّه ليس باستئناف عقد،بل إزاله مانع عن الوطء و يمسك بالعقد؛لقوله:

فَإِمْساكٌ بِمَعْرُوفٍ .فكان سائغا،كالتكفير عن الظهار.

احتجّ أحمد:بأنّه استباحه فرج مقصود بعقد،فلا يجوز فى الإحرام،كعقد النكاح (۶).

و الجواب:الفرق،فإنّ عقد النكاح يملك به الاستمتاع،بخلاف الرجعه؛لأنّ الاستمتاع مملوك له قبلها؛إذ لا تخرج بالطلقه الرجعيّه عن أحكام الزوجات،و لهذا يتوارثان فيها.

على أنّ المشهور من مذهب أحمد:أنّ الرجعيّه مباحه،فلا يصحّ قوله:

الرجعه استباحه.

---

۱ - ۱الأمّ(مختصر المزنىّ)۸:۶۶،حليه العلماء ۳:۲۹۴،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۰، المجموع ۷ : ۲۹۰،۲۸۵،الميزان الكبرى ۲:۴۳،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۲.

۲- ۲) الموطّأ ۱:۳۴۹،المنتقى للباجىّ ۲:۲۳۹،شرح الزرقانىّ على موطّأ مالك ۲:۲۷۵.

۳- ۳) المغنى ۳:۳۴۱، [۱]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۰، [۲]الكافى لابن قدامه ۱:۵۴۴،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۱-۲۱۲.

۴- ۴) البقره(۲):۲۲۸. [۳]

۵- ۵) البقره(۲):۲۲۹. [۴]

۶- ۶) المغنى ۳:۳۴۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۰،الكافى لابن قدامه ۱:۵۴۴.

مسأله:و يجوز له شراء الإماء حال الإحرام،لكن لا يقربهنّ إجماعا

؛لأنّ الشراء لفائده الاستخدام غالبا،فكان سائغا،و سواء قصد به التسرّى أو لم يقصد، لا نعلم فيه خلافا؛لأنّه ليس بموضوع للاستباحه فى البضع،فأشبه شراء العبد و البهائم و لذلك أبيح شراء من لا يحلّ وطؤها،و لم يحرم الشراء فى حال يحرم فيه الوطء.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن سعد بن سعد-فى الصحيح-عن أبى الحسن الرضا عليه السلام،قال:سألته عن المحرم يشترى الجوارى و يبيع؟قال:«نعم» (۱).

إذا عرفت هذا:فإنّه يجوز له مفارقه النساء حال الإحرام بكلّ حال،من طلاق أو خلع،أو ظهار،أو لعان،أو غير ذلك من أسباب الفرقه،و لا نعلم فيه خلافا.

رواه ابن بابويه-فى الصحيح-عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال:«المحرم يطلّق و لا يزوّج» (۲).

مسأله:و كما يحرم وطء النساء قبلا حال الإحرام،فكذا يحرم دبرا إجماعا

، و يتعلّق به الإفساد على حدّ ما يتعلّق بالوطء فى القبل على ما يأتى بيانه و الخلاف فيه.

و كذا يحرم على المحرم التقبيل للنساء و ملاعبتهنّ بشهوه،و النظر إليهنّ بشهوه،و الملامسه و إن كان بدون الجماع؛لما رواه الجمهور عن عبد الرحمن بن

۱- ۱التهذيب ۵:۳۳۱ الحديث ۱۱۳۹،الوسائل ۹:۹۲ الباب ۱۶ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۳۱ الحديث ۱۱۰۰،الوسائل ۹:۹۳ الباب ۱۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. و فيهما:«و لا يتزوّج».

الحارث (۱)أنّ عمر بن عبد اللّه (۲)قبّل عائشه بنت طلحه (۳)محرما،فسأل،فأجمع له على أن يهريق دما (۴).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ عن علىّ بن أبى حمزه،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:سألته عن رجل قبّل امرأته و هو محرم،قال:«عليه بدنه و إن لم ينزل،و ليس له أن يأكل منه» (۵).

و عن مسمع أبى سيّار،قال:قال[لى] (۶)أبو عبد اللّه عليه السلام:«يا أبا سيّار إنّ حال المحرم ضيّقه،إن قبّل امرأته على غير شهوه و هو محرم،فعليه دم شاه، و من قبّل امرأته على شهوه فأمنى فعليه جزور و يستغفر اللّه،و من مسّ امرأته و هو محرم على شهوه،فعليه دم شاه،و من نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى،فعليه جزور،

۱- ۱عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيره بن عبد اللّه بن عمر بن مخزوم أبو محمّد المدنىّ ولد فى زمان النبىّ صلّى اللّه عليه و آله روى عن أبيه و عمر و عثمان و علىّ عليه السلام و أبى هريره و حفصه و عائشه...و روى عنه أولاده أبو بكر و عكرمه توفّى فى خلافه معاويه. أسد الغابه ۳:۲۸۳، [۱]تهذيب التهذيب ۶:۱۵۶. [۲]

۲- ۲) كذا فى النسخ،و الصحيح:عمر بن عبيد اللّه بن معمّر التيمىّ القرشىّ و هو زوج عائشه بنت طلحه بن عبيد اللّه،روى عن أبان بن عثمان. الجرح و التعديل ۶:۱۲۰،التاريخ الكبير للبخارىّ ۶:۱۷۵.

۳- ۳) عائشه بنت طلحه بن عبيد اللّه التيميّه،روت عن عائشه و عنها ابنها طلحه بن عبد اللّه بن عبد الرحمن و حبيب بن أبى عمر تزوّجها عبد اللّه بن عبد الرحمن بن أبى بكر ثمّ مصعب بن الزبير ثمّ عمر بن عبيد اللّه بن معمّر.تهذيب التهذيب ۱۲:۴۳۶. [۳]

۴- ۴) أوردها ابن قدامه فى المغنى ۳:۳۳۴.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۲۷ الحديث ۱۱۲۳،الوسائل ۹:۲۷۷ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۴. [۴]

۶- ۶) أثبتناها من المصدر.

و إن مسّ امرأته أو لازمها من غير شهوه،فلا شیء علیه» (۱).

و لا یعارض ذلک:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن إسحاق بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی محرم نظر إلی امرأته بشهوه فأمنی،قال:«لیس علیه شیء» (۲).

لأنّه محمول علی حال السهو دون العمد؛جمعا بین الأخبار.

فروع:

الأوّل:لو نظر إلیها من غیر شهوه و أمنی،لم یکن علیه شیء،و إن کان بشهوه

، کان علیه جزور مع الیسار،رواه الشیخ عن إسحاق بن عمّار،عن أبی بصیر،قال:

قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:رجل محرم نظر إلی ساق امرأته فأمنی،فقال:«إن کان موسرا فعلیه بدنه،و إن کان وسطا فعلیه بقره،و إن کان فقیرا فعلیه شاه»ثمّ قال:

«أما إنّی لم أجعل هذا علیه لأنّه أمنی،إنّما جعلته (۳)علیه لأنّه نظر إلی ما لا یحلّ له» (۴).

و فی الصحیح عن حریز،عن زراره،قال:سألت أبا جعفر علیه السلام عن رجل محرم نظر إلی غیر أهله فأنزل،قال:«علیه جزور أو بقره،فإن لم یجد

۱- ۱التهذیب ۵:۳۲۶ الحدیث ۱۱۲۱،الاستبصار ۲:۱۹۱ الحدیث ۶۴۱،الوسائل ۹:۸۸ الباب ۱۲ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۲۷ الحدیث ۱۱۲۲،الاستبصار ۲:۱۹۲ الحدیث ۶۴۳،الوسائل ۹:۲۷۶ الباب ۱۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۷. [۲]

۳- ۳) فی النسخ:«جعل»و ما أثبتناه من المصدر.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۲۵ الحدیث ۱۱۱۵،الوسائل ۹:۲۷۲ الباب ۱۶ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۲. [۳]

فشاه» (۱).

و یدلّ علی سقوط الکفّاره مع الإمناء بغیر شهوه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن محرم نظر إلی امرأته فأمنی أو أمذی و هو محرم،قال:«لا شیء علیه» (۲).

الثانی:لو حملها بشهوه فأمنی أو لم یمن،وجب علیه دم شاه

،و لو لم یکن بشهوه،لم یکن علیه شیء،و لو أمنی.

روی الشیخ عن الحلبیّ،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:المحرم یضع یده علی امرأته؟قال:«لا بأس»قلت:فإن هو أراد أن ینزلها فی المحمل و یضمّها إلیه؟قال:«لا بأس»قلت:فإنّه أراد أن ینزلها فی المحمل فلمّا ضمّها إلیه أدرکته الشهوه؟قال:«لیس علیه شیء إلّا أن یکون طلب ذلک» (۳).

و فی الصحیح عن حریز،عن محمّد،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل محرم حمل امرأته و هو محرم فأمنی أو أمذی،قال:«إن کان حملها و مسّها بشیء من الشهوه،فأمنی أو لم یمن أو أمذی أو لم یمذ فعلیه دم یهریقه،و إن حملها أو مسّها بغیر شهوه فأمنی أو أمذی فلیس علیه شیء» (۴).

الثالث:لا یحرم للمحرم أن یقبّل أمّه

؛لأنّه لیس محلّ الشهوه،و لا داعیا إلی

۱- ۱التهذیب ۵:۳۲۵ الحدیث ۱۱۱۶،الوسائل ۹:۲۷۲ الباب ۱۶ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۲۵ الحدیث ۱۱۱۷،الاستبصار ۲:۱۹۱ الحدیث ۶۴۲،الوسائل ۹:۲۷۴ الباب ۱۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۲۶ الحدیث ۱۱۱۸،الوسائل ۹:۲۷۵ الباب ۱۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۵. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۲۶ الحدیث ۱۱۱۹،الوسائل ۹:۲۷۵ الباب ۱۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۶. [۴]

الجماع،فكان سائغا.

روى الشيخ عن الحسين بن حمّاد،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يقبّل أمّه؟قال:«لا بأس به،هذه قبله رحمه،إنّما تكره قبله الشهوه» (۱).

إذا ثبت هذا:فالتعليل الذى علّل الإمام عليه السلام به يستحبّ فى غير الأمّ، كالبنت و الأخت،و العمّه و الخاله،و بنت الأخ،و غير هنّ من المحرمات.

الرابع:كلّ موضع حكمنا فيه ببطلان العقد،فإنّه يفرّق بين الرجل و المرأه فيه

بغير خلاف

.و به قال الشافعىّ (۲).و قال مالك:يفرّق بينهما بطلقه (۳).

لنا:أنّ الطلاق فرع ثبوت العقد و صحّته،و التقدير فساده و بطلانه،فلا يطرأ عليه ما هو فرعه.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۲۸ الحديث ۱۱۲۷،الوسائل ۹:۲۷۷ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۵. [۱]

۲- ۲) حليه العلماء ۳:۲۹۴،المجموع ۷:۲۹۰.

۳- ۳) بدايه المجتهد ۲:۷۱-۷۲،المنتقى للباجىّ ۲:۲۳۹.

الصنف الخامس عشر

الفسوق و الجدال

مسأله:يحرم على المحرم الفسوق،و هو الكذب

.و على غير المحرم أيضا، إلّا أنّه آكد فى حقّ المحرم.

قال اللّه تعالى: فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِى الْحَجِّ (۱).

قال الصادق عليه السلام فى حديث معاويه بن عمّار الصحيح:«و الفسوق:

الكذب و السباب» (۲).

و عنه عليه السلام فى حديث سليمان بن خالد:«و فى السباب و الفسوق بقره» (۳).

و فى الصحيح عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:

«و الفسوق:الكذب» (۴)و لا نعلم فيه خلافا.

۱- ۱البقره(۲):۱۹۷. [۱]

۲ - ۲) الكافى ۴:۳۳۷ الحديث ۳، [۲]التهذيب ۵:۲۹۶ الحديث ۱۰۰۳،الوسائل ۹:۱۰۸ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۳]

۳- ۳) الكافى ۴:۳۳۹ الحديث ۶، [۴]التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۴،الوسائل ۹:۲۸۲ الباب ۲ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۵]

۴- ۴) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۵،الوسائل ۹:۱۰۹ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۶]

مسأله:و يحرم عليه الجدال،و هو قول الرجل لغيره:لا و اللّه و بلى و اللّه

؛لأنّه قال الصادق عليه السلام فى حديث معاويه بن عمّار:«و الجدال:قول الرجل:

لا و اللّه و بلى و اللّه» (۱).

و كذا فى حديث علىّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (۲).

و قال مجاهد: وَ لا- جِدالَ فِي الْحَجِّ أى لا مجادله،و لا شكّ فى الحجّ أنّه فى ذى الحجّه (۳).و الأوّل:أصحّ و قول مجاهد لم يوافقه عليه أحد.

إذا ثبت هذا:فإنّه يستحبّ للمحرم قلّه الكلام إلّا فيما ينفع.

روى الجمهور عن أبى هريره،عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أنّه قال:

«من كان يؤمن باللّه و اليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت» (۴).

و عن الحسين بن علىّ عليهما السلام،قال:«قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله:من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» (۵).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار، قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«إذا أحرمت فعليك بتقوى اللّه و ذكر اللّه و قلّه الكلام إلّا بخير،فإنّ تمام الحجّ و العمره أن يحفظ المرء لسانه إلّا من خير،كما قال اللّه تعالى،فإنّ اللّه يقول: فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي

۱- ۱الكافى ۴:۳۳۷ الحديث ۳، [۱]التهذيب ۵:۲۹۶ الحديث ۱۰۰۳،الوسائل ۹:۱۰۸ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۲- ۲) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۵،الوسائل ۹:۱۰۹ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۳]

۳- ۳) تفسير الطبرىّ ۲:۲۷۵، [۴]تفسير القرطبىّ ۲:۴۱۰، [۵]المغنى ۳:۲۷۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۳۶.

۴- ۴) سنن الترمذىّ ۴:۶۵۹ الحديث ۲۵۰۰، [۶]مجمع الزوائد ۸:۱۷۶.

۵- ۵) مسند أحمد ۱:۲۰۱ [۷] فيه بتفاوت يسير،المعجم الكبير للطبرانىّ ۳:۱۲۸ الحديث ۲۸۸۶.

اَلْحَجُّ (۱)فالرفث:الجماع،و الفسوق:الكذب،و الجدال:قول الرجل:لا و اللّه و بلى و اللّه» (۲).

و روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«اتّق المفاخره،و عليك بورع يحجزك عن معاصى اللّه عزّ و جلّ، فإنّ اللّه عزّ و جلّ يقول: ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ (۳)و من التّفث:أن تتكلّم فى إحرامك بكلام قبيح،فإذا دخلت مكّه،و طفت بالبيت تكلّمت بكلام طيّب،و كان ذلك كفّاره لذلك» (۴).

و روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم و الحلبىّ جميعا،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى قول اللّه عزّ و جلّ: اَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي الْحَجِّ (۵)فقال:«إنّ اللّه عزّ و جلّ (۶)اشترط على الناس شرطا،و شرط لهم شرطا،فمن وفى له،و فى اللّه له»فقالا له:فما الذى اشترط عليهم؟و ما الذى شرط لهم؟فقال:«أمّا الذى اشترط عليهم فإنّه قال:

اَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي الْحَجِّ و أمّا ما شرط لهم،فإنّه قال: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقى (۷)قال:«يرجع لا ذنب له»فقالا له:أ رأيت من ابتلى بالفسوق

۱- ۱البقره(۲):۱۹۷. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۲۹۶ الحديث ۱۰۰۳،الوسائل ۹:۱۰۸ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) الحجّ(۲۲):۲۹. [۳]

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۱۴ الحديث ۹۷۴،الوسائل ۹:۱۰۹ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۴]

۵- ۵) البقره(۲):۱۹۷. [۵]

۶- ۶) أكثر النسخ:«جلّ جلاله»مكان:«عزّ و جلّ».

۷- ۷) البقره(۲):۲۰۳. [۶]

ما علیه؟فقال:«لم یجعل اللّه له حدّا،یستغفر اللّه و یلبّی»فقالا- له:فمن ابتلی بالجدال فما علیه؟فقال:«إذا جادل فوق مرّتین فعلی المصیب دم یهریقه شاه و علی المخطئ بقره» (۱).

إذا عرفت هذا:فلو جادل،کان علیه من الکفّاره ما یأتی،فإن کذب،استغفر اللّه و لا شیء علیه؛عملا بالأصل و بهذا الحدیث.

۱- ۱الفقیه ۲:۲۱۲ الحدیث ۹۶۸،الوسائل ۹:۱۰۸ [۱] الباب ۳۲ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲ و ص ۲۸۰ الباب ۱ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۲ و ص ۲۸۲ الباب ۲ الحدیث ۲.

البحث الثانی

اشاره

فی ما لا یجب اجتنابه

مسأله:قد بیّنّا أنّه یجوز للمحرم أن یلبس الهمیان

(۱)،و هو قول أکثر أهل العلم و جمهورهم.روی ذلک عن ابن عبّاس،و سعید بن المسیّب،و عطاء،و مجاهد، و طاوس،و القاسم،و النخعیّ (۲)،و الشافعیّ (۳)،و إسحاق،و أبی ثور (۴)،و أصحاب الرأی (۵).

قال ابن عبد البرّ:أجمع فقهاء الأمصار متقدّموهم و متأخّروهم علی جواز ذلک (۶).و کرهه ابن عمر و نافع مولاه (۷).

۱- ۱یراجع:ص ۱۸-۱۹.

۲- ۲) المغنی ۳:۲۸۲، [۱]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۵، [۲]المجموع ۷:۲۵۵،عمده القارئ ۹: ۱۵۴.

۳- ۳) المجموع ۷:۲۵۵، [۳]فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۴۵-۴۴۶، [۴]مغنی المحتاج ۱:۵۱۸.

۴- ۴) المغنی ۳:۲۸۲، [۵]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۵. [۶]

۵- ۵) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۷،بدائع الصنائع ۲:۱۸۶،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۳۹، [۷]شرح فتح القدیر ۲:۳۵۰،تبیین الحقائق ۲:۲۶۲،مجمع الأنهر ۱:۲۶۹.

۶- ۶) المغنی ۳:۲۸۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۵،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۰۵،عمده القارئ ۹:۱۵۴.

۷- ۷) المغنی ۳:۲۸۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۸۵،المجموع ۷:۲۵۵،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۰۵.

لنا:ما رواه الجمهور عن ابن عبّاس،قال:رخّص رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله للمحرم فى الهميان أن يربطه،إذا كانت فيه نفقته (۱).و قال ابن عبّاس:أوثقوا عليكم نفقاتكم،رخّص فى الخاتم و الهميان للمحرم (۲).

و من طريق الخاصّه:ما رواه ابن بابويه عن ابن فضّال،عن يونس بن يعقوب، قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:المحرم يشدّ الهميان فى وسطه؟فقال:«نعم، و ما خيره بعد نفقته» (۳).

و فى الصحيح عن أبى بصير،عنه عليه السلام أنّه قال:«كان أبى عليه السلام يشدّ على بطنه نفقته يستوثق[بها] (۴)،فإنّها تمام حجّه» (۵).

و لأنّه ممّا يشتدّ الحاجه إليه،فلو لم يصحّ،لزم الحرج.

مسأله:و يجوز للمحرم أن يلبس السلاح عند الحاجه إليه و الضروره إجماعا

، إلّا من الحسن البصرىّ؛فإنّه كرهه أيضا (۶).

لنا:ما رواه الجمهور عن البراء،قال:لمّا صالح رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله أهل الحديبيّه صالحهم على أن لا يدخلوها إلّا بجلبان (۷)السلاح:القراب بما فيه (۸).

۱- ۱المغنى ۳:۲۸۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۵.

۲- ۲) سنن البيهقىّ ۵:۶۹،المغنى ۳:۲۸۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۶.

۳- ۳) الفقيه ۲:۲۲۱ الحديث ۱۰۲۷،الوسائل ۹:۱۲۸ الباب ۴۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۴. [۱]

۴- ۴) أثبتناها من المصدر.

۵- ۵) الفقيه ۲:۲۲۱ الحديث ۱۰۲۸،الوسائل ۹:۱۲۸ الباب ۴۷ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

۶- ۶) حليه العلماء ۳:۳۰۵،المغنى ۳:۲۸۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۸۷،المجموع ۷: ۲۶۹.

۷- ۷) د،ر:بجلباب.

۸- ۸) سنن أبى داود ۲:۱۶۷ الحديث ۱۸۳۲، [۳]سنن البيهقىّ ۵:۶۹.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن عبيد اللّه بن علىّ الحلبىّ عن أبى عبد اللّه عليه السلام:«إنّ المحرم إذا خاف العدوّ و لبس السلاح،فلا كفّاره عليه» (۱).

و فى الصحيح عن عبد اللّه بن سنان،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام أ يحمل السلاح[المحرم] (۲)؟فقال:«إذا خاف المحرم عدوّا أو سرقا فليلبس السلاح» (۳).

و لأنّ الحاجه تدعو إليه و تمسّ الضروره إليه،فلو لم يبح،لزم الضرر.

هذا مع الضروره،فأمّا مع الأمن و عدم الضروره هل يحرم لبسه أم لا؟اختلف علماؤنا على قولين:فقال بعضهم بالتحريم (۴)؛قضيّه للشرط فى قول الصادق عليه السلام:«إذا خاف العدوّ و لبس السلاح،فلا كفّاره عليه» (۵).

و الوجه:الكراهيه؛لأنّه ليس بملبوس منصوص على تحريمه،و لا فى معنى المنصوص.و احتجاجهم مأخوذ من دليل الخطاب،و هو ضعيف عندنا.

مسأله:يكره للمحرم النوم على الفرش المصبوغه و ليس بحرام

،رواه الشيخ فى الصحيح عن أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام،قال:«يكره للمحرم أن ينام على الفراش الأصفر أو المرفقه الصفراء» (۶).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۸۷ الحديث ۱۳۵۱،الوسائل ۹:۱۳۷ الباب ۵۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) أثبتناها من المصدر.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۷ الحديث ۱۳۵۲،الوسائل ۹:۱۳۷ الباب ۵۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۲]

۴- ۴) ينظر:المبسوط ۱:۳۲۲،النهايه:۲۲۲،الاقتصاد:۴۴۸.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۸۷ الحديث ۱۳۵۱،الوسائل ۹:۱۳۷ الباب ۵۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۳]

۶- ۶) التهذيب ۵:۶۸ الحديث ۲۲۱،الوسائل ۹:۱۰۴ الباب ۲۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۴]

و كذا يكره الإحرام فى الثوب المصبوغ بالسواد أو المعصفر و شبهه،و يتأكّد فى السواد و النوم عليه.

و فى الثياب الوسخه و إن كانت طاهره.

و لبس الثياب المعلمه.

و استعمال الحنّاء للزينه.

و النقاب للمرأه على إشكال.و دخول الحمّام و تدليك الجسد فيه.

و استعمال الرياحين،و قد مضى ذلك كلّه (۱).

مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:يكره للمحرم أن يلبّى من دعاه،بل يجيب

بكلام غير ذلك

؛لأنّه فى مقام التلبيه للّه تعالى،فكره لغيره (۲).

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حمّاد بن عيسى،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«ليس للمحرم أن يلبّى من دعاه حتّى يقضى إحرامه»قلت:كيف يقول؟قال:«يقول:يا سعد» (۳).

مسأله:لا بأس أن يؤدّب الرجل عبده عند حاجته إلى ذلك و هو محرم

؛لأنّه فى محلّ الحاجه،فكان سائغا.

و رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز بن عبد اللّه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا بأس أن يؤدّب المحرم عبده ما بينه و بين عشره أسواط» (۴).

مسأله:قد بيّنّا أنّ المحرم إذا مات،غسّل و حنّط و كفّن،كالحلال

إلاّ أنّه

۱- ۱يراجع:الجزء العاشر:۲۶۴-۲۶۸ و ۲۷۶،و من هذا الجزء ص ۲۴ و ۲۹.

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۲۲، [۱]النهایه:۲۲۱. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۸۶ الحدیث ۱۳۴۸،الوسائل ۹:۱۷۸ الباب ۹۱ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۸۷ الحدیث ۱۳۵۳،الوسائل ۹:۱۸۰ الباب ۹۵ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۴]

لا يقرّب الكافور و لا الطيب أصلا إجماعا؛لما تقدّم من الأحاديث (۱).

و لما رواه الشيخ عن ابن سنان،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به؟فحدّثنى:«إنّ عبد الرحمن بن الحسن بن علىّ مات بالأبواء مع الحسين بن علىّ عليهما السلام و هو محرم،و مع الحسين عليه السلام عبد اللّه بن العبّاس،و عبد اللّه بن جعفر،فصنع به كما صنع بالميّت و غطّى وجهه و لم يمسّه طيبا» قال:«ذلك فى كتاب علىّ عليه السلام» (۲).

و فى الصحيح عن العلاء،عن محمّد،عن أبى جعفر عليه السلام عن المحرم إذا مات كيف يصنع به؟قال:«يغطّى وجهه و يصنع به كما يصنع بالحلال غير أنّه لا يقرّبه طيبا» (۳).

مسأله:إذا قتل المحرم حيوانا و شكّ فى أنّه صيد أو لا،لم يكن عليه شىء

؛ عملا بالأصل من براءه الذمّه.

أمّا لو علمه صيدا و شكّ فى أىّ صنف هو،فإنّه يلزمه دم شاه؛لأنّه أقلّ مراتب الصيد فيكون هو المتيقّن.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن محمّد بن يحيى رفعه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى رجل أكل من لحم صيد لا يدرى ما هو و هو محرم،قال:«عليه شاه» (۴).

مسأله:لا بأس أن يكون مع المحرم لحم الصيد إذا لم يأكله

و يترك إلى وقت

۱- ۱يراجع:الجزء الرابع:۱۷۷،و من هذا الجزء ص ۲۳.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۸۳ الحديث ۱۳۳۷،الوسائل ۲:۶۹۷ الباب ۱۳ من أبواب غسل الميّت الحديث ۳. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۳۸،الوسائل ۹:۱۷۰ الباب ۸۳ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۴۲،الوسائل ۹:۲۵۰ الباب ۵۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۳]

إحلاله ثمّ يأكله إذا لم يكن صاده هو.

رواه الشيخ عن علىّ بن مهزيار،قال:سألته عن المحرم معه لحم من لحوم الصيد فى زاده (۱)،هل يجوز أن يكون معه و لا يأكله و يدخله مكّه و هو محرم،فإذا أحلّ أكله؟فقال:«نعم،إذا لم يكن صاده» (۲).

مسأله:و يجوز إخراج الفهد من الحرم

،رواه الشيخ عن إسماعيل بن الفضل الهاشمىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:[قلت] (۳)له:فهود تباع على باب المسجد ينبغى لأحد أن يشتريها و يخرج بها؟قال:«لا بأس» (۴).

و فى الصحيح عن محمّد بن أبى عمير،عن بعض أصحابه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام أنّه سئل عن رجل أدخل فهدا إلى الحرم،أله أن يخرجه؟فقال:«هو سبع،و كلّما أدخلت من السباع الحرم أسيرا فلك أن تخرجه» (۵).

و لا بأس بإخراج القمارىّ و الدباسىّ من مكّه على روايه،و لا يجوز قتلها و لا أكلها.و قد روى الشيخ عن عيص بن القاسم،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن شراء القمارىّ يخرج من مكّه و المدينه،فقال:«ما أحبّ أن يخرج منها شىء» (۶).

۱- ۱فى النسخ:فى داره،و ما أثبتناه من المصدر.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۸۵ الحديث ۱۳۴۵،الوسائل ۹:۲۳۰ الباب ۳۵ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۳- ۳) أثبتناها من المصدر.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۸۵ الحديث ۱۳۴۶،الوسائل ۹:۲۳۶ الباب ۴۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۲]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۶۷ الحديث ۱۲۸۱،الوسائل ۹:۲۳۶ الباب ۴۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۳]

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۴۹ الحديث ۱۲۱۲،الوسائل ۹:۲۰۴ الباب ۱۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۴]

مسأله:و لا بأس بإخراج ماء زمزم،بل يستحبّ للتبرّک به

،رواه الشيخ عن عبد اللّه بن ميمون،عن جعفر،عن أبيه عليهما السلام،قال:«كان النبيّ صلّى اللّه عليه و آله يستهدى من ماء زمزم و هو بالمدينه» (۱).

ص:۲۲۵

۱- ۱التهذيب ۵:۴۷۱ الحديث ۱۶۵۷،الوسائل ۹:۳۵۰ الباب ۲۰ من أبواب مقدّمات الطواف الحديث ۱. [۱]

الفصل الثانی

اشاره

فی ما یجب علی المحرم من الکفّاره فی ما یفعله عمدا أو خطأ

و فیه مباحث:

البحثالأوّل:ما یجب فی لبس المخیط

مسأله:من لبس ثوبا لا یحلّ له لبسه،وجب علیه الفدیه دم شاه

،و هو قول العلماء.

روی الشیخ-رحمه اللّه فی الصحیح-عن محمّد بن مسلم،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یلبس القمیص متعمّدا،قال:«علیه دم» (۱).

و عن سلیمان بن العیص (۲)،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم

۱- ۱لم نعثر علی روایه بهذا اللفظ عن محمّد بن مسلم،نعم،روی عن أبی جعفر علیه السلام بهذا المضمون،قال:سألت أبا جعفر علیه السلام عن المحرم إذا احتاج إلی ضروب من الثیاب یلبسها،قال: «علیه لکلّ صنف منها فداء».التهذیب ۵:۳۸۴ الحدیث ۱۳۴۰.

۲ - ۲) فی النسخ:بن عیص،و ما أثبتناه من المصدر،و هو سلیمان بن العیص(الفیض)قال المامقانیّ:لم أقف فیه إلّا علی روایه الشیخ فی أواخر باب الکفّاره من خطأ المحرم من التهذیب بسنده عن صفوان و ابن أبی عمیر عنه عن أبی عبد اللّه علیه السلام و فی روایه هذین الجلیلین عنه إشعار بوثاقته،و قال السیّد الخوئیّ:روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام و روی عنه صفوان و ابن أبی عمیر ثمّ قال:و عن بعض النسخ التهذیب:(الفیض)بدل(العیص). تنقیح المقال ۲:۶۴، [۱]معجم رجال الحدیث ۸:۲۷۹. [۲]

يلبس القميص متعمّدا،قال:«عليه دم» (۱).

و لأنّه ترفّه بمحظور فی إحرامه،فلزمته الفديه،كما لو ترفّه بحلق شعره، و لا نعلم فيه خلافا.

مسأله:و لا فرق فی وجوب الدم بين قليل اللبس و كثيره

،ذهب إليه علماءنا أجمع.و به قال الشافعیّ (۲)،و أحمد (۳).

و قال أبو حنيفه:إنّما يجب الدم بلباس يوم و ليله،و لا يجب فيما دون ذلك (۴).

لنا:صدق اللبس المطلق على القليل كما يصدق فی الكثير،فلا يتخصّص الحكم المعلّق عليه بأحد جزئيّاته لغير مخصّص.

و لأنّه معنى حصل به الاستمتاع بالمحظور،فاعتبر مجرّد الفعل،كالوطء،أو محظور لا يتقدّر فديته بالزمن،كسائر المحظورات.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه لم يلبس لبسا معتادا،فأشبه ما لو ائتزر بالقميص (۵).

و الجواب:المنع من كونه غير معتاد،فإنّ الناس يختلفون فی اللبس، و لا يتّفقون فی العاده.

و لأنّ ما ذكره تقدير،و التقديرات معلومه من النصّ لا غير،و التقدير بيوم

۱- ۱التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۳۹،الوسائل ۹:۲۸۹ الباب ۸ من أبواب كفّارات الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) الأمّ ۲:۱۵۴،المهذّب للشيرازیّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۲۵۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۴۰.

۳- ۳) المغنی ۳:۵۳۳،الكافی لابن قدامه ۱:۵۶۴-۵۶۵،الإنصاف ۳:۴۶۶.

۴ - ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۵،تحفه الفقهاء ۱:۴۱۹،بدائع الصنائع ۲:۱۸۶-۱۸۷،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۶۱،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲.

۵- ۵) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۵،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۶۱.

و لیله تحکّم محض،و الفرق بین المقیس و المقیس علیه ظاهر،فإنّ من ائتزر بالقمیص غیر لابس له،بخلاف من لبسه زمانا یسیرا،و لهذا یحرم علیه لبسه ساعه واحده أو أقلّ،و لا یحرم الائتزار به،فافترقا.

مسأله:و الاستدامه فی اللبس کالابتداء به

،فلو لبس المحرم قمیصا ناسیا،ثمّ ذکر،وجب علیه خلعه إجماعا؛لأنّه فعل محظورا،فلزمه إزالته و قطع استدامته، کسائر المحظورات.و قد قلنا فیما تقدّم:إنّه ینزعه من أسفل،و لو لم ینزعه ذاکرا، وجب علیه الفداء؛لأنّه ترفّه بمحظور فی إحرامه،فوجبت علیه الفدیه.

و لأنّ ابتداء اللبس حرم لغایته،و هو بقاؤه علیه و الترفّه به،فکانت الفدیه فی الحقیقه واجبه لأجله.

إذا ثبت هذا:فقد قلنا إنّه ینزعه من أسفله بأن یشقّه،و لا ینزعه من رأسه.و به قال بعض التابعین (۱).

و قال الشافعیّ:ینزعه من رأسه (۲).

لنا:أنّه لو نزعه من رأسه لغطّاه،و تغطیه الرأس حرام.و لأنّه قول بعض التابعین،و ما تقدّم من الروایات.

فروع:

الأوّل:لو لبس مع الذکر،وجبت الفدیه بنفس الفعل

،سواء استدامه أو لم یستدمه علی ما قلناه و لو نزع عقیبه،و به قال الشافعیّ (۳).

۱- ۱ینظر:حلیه العلماء ۳:۳۰۱،عمده القارئ ۱۰:۲۱۰.

۲- ۲) حلیه العلماء ۳:۳۰۱،المجموع ۷:۳۴۰،المیزان الکبری ۲:۴۳.

۳- ۳) الأمّ ۲:۱۵۴،حلیه العلماء ۳:۲۸۵،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۲۵۴،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۴۰-۴۴۱.

و قال أبو حنيفه أوّلا:إن استدام اللبس أكثر النهار،وجبت الفديه،و إن كان أقلّ،فلا فديه.

و قال آخرا:إن استدامه طول النهار،وجبت الفديه،و إلاّ فلا،لكن فيه صدقه، و بالقولين روايتان عن أبى يوسف (۱).

لنا:قوله تعالى: فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (۲)و معناه:من كان منكم مريضا فلبس أو تطيّب أو حلق بلا خلاف،فعلّق الفديه بنفس الفعل دون الاستدامه،قاله الشيخ رحمه اللّه (۳).و لأنّ اسم اللبس صادق على القليل و الكثير بالسويّه،فيتساويان فى الحكم المعلّق عليه،و قد مضى البحث مع أبى حنيفه (۴).

الثانى:لو نزعه من رأسه،فعل حراما،و هل تجب به الفديه؟

إن قلنا:إنّه يغطّيه،وجبت الفديه للتغطيه،و إلاّ،فلا.

الثالث:لو لبس ثيابا كثيره دفعه واحده،وجب عليه فداء واحد

،و لو كان فى مرّات متعدّده،وجب عليه لكلّ ثوب دم؛لأنّ لبس كلّ ثوب مغاير لبس الثوب الآخر،فيقتضى كلّ واحد منها مقتضاه من غير تداخل.

و لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب فلبسها (۵)،قال:«عليه

۱- ۱المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۵،تحفه الفقهاء ۱:۴۱۹،بدائع الصنائع ۲:۱۸۶-۱۸۷،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۱، [۱]شرح فتح القدير ۲:۴۴۲-۴۴۳،تبيين الحقائق ۲:۳۵۶-۳۵۸،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲-۲۹۳.

۲- ۲) البقره(۲):۱۹۶. [۲]

۳- ۳) الخلاف ۱:۴۳۶-۴۳۷ مسأله-۸۶.

۴- ۴) يراجع:ص ۲۲۸. [۳]

۵- ۵) فى المصادر:يلبسها،مكان:فلبسها.

لكلّ صنف منها فداء» (۱).

الرابع:لو احتاج إلى اللبس فلبس،وجب عليه الفديه

؛لأنّه ترفّه بمحظور لحاجته،فكان عليه الفداء،كما لو حلق رأسه لأذى.

أمّا لو اضطرّ إلى لبس الخفّين و الجوربين،فليلبسهما و لا شيء عليه،قاله الشيخ رحمه اللّه (۲).

و استدلّ:بما رواه-في الصحيح-عن الحلبيّ،عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال:«و أيّ محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان،فله أن يلبس الخفّين إذا اضطرّ إلى ذلك،و الجوربين يلبسهما إذا اضطرّ إلى لبسهما» (۳).

الخامس:لو لبس قميصا و عمامه و خفّين و سراويل،وجب عليه لكلّ واحد

فديه

؛لأنّ الأصل عدم التداخل،خلافا لأحمد (۴).

السادس:إذا لبس ثمّ صبر ساعه ثمّ لبس شيئا آخر ثمّ لبس بعد ساعه أخرى

أيضا،وجب عليه عن كلّ لبسه كفّاره

،سواء كفّر عن المتقدّم أو لم يكفّر،قاله الشيخ رحمه اللّه (۵).

و قال الشافعيّ:إن كفّر عن الأوّل،لزمه كفّاره ثانيه قولا واحدا،و إن لم يكفّر،

۱- ۱التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۴۰،الوسائل ۹:۲۹۰ الباب ۹ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۲۰،النهايه:۲۱۸.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۴۱،الوسائل ۹:۱۳۴ الباب ۵۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۲]

۴- ۴) المغنى ۳:۵۳۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۱،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۴،الإنصاف ۳:۵۲۷.

۵- ۵) النهايه:۲۳۴،الخلاف ۱:۴۳۶ مسأله-۸۳.

ففيها قولان:قال فى القديم بالتداخل،و به قال محمّد (۱).

و قال فى الأمّ و الإملاء بالتعدّد و عدم التداخل (۲)،و به قال أبو حنيفه، و أبو يوسف (۳).

لنا:أنّ كلّ لبسه تستلزم كفّاره إجماعا،فالتداخل يحتاج إلى دليل.

مسأله:لو لبس ناسيا أو جاهلا،ثمّ ذكر أو علم فنزع،لم يكن عليه فديه

، ذهب إليه علماؤنا.و به قال عطاء،و الثورىّ (۴)،و الشافعىّ (۵)،و أحمد،و إسحاق، و ابن المنذر (۶).

و قال مالك:عليه الفديه (۷).و به قال أبو حنيفه (۸)،و الليث،و هو روايه عن أحمد،و الثورىّ (۹).

لنا:ما رواه الجمهور عن يعلى بن أميّه:أنّ رجلا أتى النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و هو بالجعرانه و عليه جبّه و عليه أثر خلوق،أو قال:أثر صفره،فقال:يا رسول اللّه كيف تأمرنى أن أصنع فى عمرتى؟قال:«اخلع عنك هذه الجبّه،و اغسل

۱- ۱بدائع الصنائع ۲:۱۸۹،شرح فتح القدير ۲:۴۴۲،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲.

۲- ۲) حليه العلماء ۳:۳۰۷-۳۰۸،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۷۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۴،الميزان الكبرى ۲:۴۵،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۴. و نقل الشيخ الأقوال كلّها عنه فى الخلاف ۱:۴۳۶ مسأله-۸۳.

۳- ۳) بدائع الصنائع ۲:۱۸۹،شرح فتح القدير ۲:۴۴۲،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲.

۴- ۴) حليه العلماء ۳:۳۰۰،المغنى ۳:۵۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۳،عمده القارئ ۱۰:۲۰۸.

۵- ۵) الأمّ ۲:۲۰۳،حليه العلماء ۳:۳۰۰،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۴۰.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۳،الإنصاف ۳:۵۲۸، [۱]زاد المستقنع:۳۲.

۷- ۷) حليه العلماء ۳:۳۰۰،المغنى ۳:۵۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۴.

۸- ۸) بدائع الصنائع ۲:۱۸۸،حليه العلماء ۳:۳۰۰،عمده القارئ ۱۰:۲۰۸.

۹- ۹) المغنى ۳:۵۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۴،الإنصاف ۳:۵۲۸. [۲]

عنك أثر الخلوق»أو قال:«أثر الصفره،و اصنع فی عمرتک کما تصنع فی حجّک» (۱).

و فی روایه أخری:یا رسول اللّه أحرمت بالعمره و علیّ هذه الجبّه (۲)، فلم یأمره بالفدیه.

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن زراره بن أعین،قال:

سمعت أبا جعفر علیه السلام،یقول:«من نتف إبطه أو قلّم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ینبغی له لبسه أو أکل طعاما لا ینبغی له أکله و هو محرم،ففعل ذلک ناسیا أو جاهلا فلیس علیه شیء،و من فعله متعمّدا فعلیه دم شاه» (۳).

و لأنّ الحجّ عباده تجب بإفسادها الکفّاره،فکان من محظوراته ما یفرّق بین عمده و سهوه،کالصوم.

و لقوله علیه السلام:«رفع عن أمّتی الخطأ و النسیان و ما استکرهوا علیه» (۴).

و لأنّ الکفّاره عقوبه فتستدعی ذنبا،و لا ذنب مع النسیان.

---

۱ - ۱صحیح البخاریّ ۲:۱۶۷،صحیح مسلم ۲:۸۳۶ الحدیث ۱۱۸۰،سنن أبی داود ۲:۱۶۴ الحدیث ۱۸۱۹، [۱]سنن النسائیّ ۵:۱۴۲-۱۴۳،مسند أحمد ۴:۲۲۲ و ۲۲۴، [۲]سنن البیهقیّ ۵:۵۶، المعجم الکبیر للطبرانیّ ۲۲:۲۵۱ الحدیث ۶۵۳ و ۶۵۶.بتفاوت فی الجمیع.

۲- ۲) صحیح مسلم ۲:۸۳۶ الحدیث ۱۱۸۰ بتفاوت،سنن البیهقیّ ۵:۵۶،المعجم الکبیر للطبرانیّ ۲۲: ۲۵۳ الحدیث ۶۵۶.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۶۹ الحدیث ۱۲۸۷،الوسائل ۹:۲۸۹ الباب ۸ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۳]

۴- ۴) بهذا اللفظ،ینظر:کنز العمّال ۴:۲۳۳ الحدیث ۱۰۳۰۷،الجامع الصغیر للسیوطی ۲:۲۴،عوالی اللآلئ ۱:۲۳۲ الحدیث ۱۳۱.و [۴]بتفاوت،ینظر:سنن ابن ماجه ۱:۶۵۹ الحدیث ۲۰۴۵،سنن البیهقیّ ۶:۸۴ و ج ۷:۳۵۷،مجمع الزوائد ۶:۲۵۰،الجامع الصغیر للسیوطیّ ۲:۲۴ و ۱۹۶،فیض القدیر ۶:۳۶۲ الحدیث ۹۶۲۲،و من طریق الخاصّه،ینظر:الوسائل ۴:۱۲۸۴ [۵] الباب ۳۷ من أبواب قواطع الصلاه الحدیث ۲ و ج ۵:۳۴۵ الباب ۳۰ من أبواب الخلل الحدیث ۲.

احتجّ المخالف:بأنّه هتك حرمه الإحرام،فاستوى عمده و سهوه،كحلق الشعر و تقليم الأظفار و قتل الصيد (۱).

و الجواب:المنع من ثبوت الحكم فى حلق الشعر و تقليم الأظفار أيضا على ما يأتى،سلّمنا لكن حلق الشعر و تقليم الأظفار و قتل الصيد إتلاف لا يمكن تلافيه، بخلاف صوره النزاع؛فإنّه ترفّه يمكن إزالته،فافترقا.

فرع:

حكم الجاهل حكم الناسى

على ما قلناه فى حديث زراره عن الباقر عليه السلام.

و كذا المكره؛لأنّه غير مكلّف فلا يحصل منه ذنب،فلا يستحقّ عقوبه.

و لأنّ ما عفى عنه بالنسيان،عفى عنه بالإكراه؛لاقترانهما فى الحديث الدالّ على العفو عنهما،و لو علم الجاهل،كان حكمه حكم الناسى إذا ذكر.

مسأله:و لو اضطرّ المحرم إلى لبس المخيط لاتّقاء الحرّ أو البرد،لبس و عليه

شاه

،أمّا جواز اللبس؛فللضروره الداعيه إليه،فلو لم يبح،لزم الحرج و الضرر،و أمّا الكفّاره؛فللترفّه بالمحظور،فكان كحلق الرأس لأذى.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب فلبسها،قال:

«عليه لكلّ صنف منها فداء» (۲).

۱- ۱المغنى ۳:۵۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۴.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۴۰،الوسائل ۹:۲۹۰ الباب ۹ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

البحث الثانی

اشاره

فی ما یجب فی استعمال الطیب

مسأله:أجمع فقهاء الأمصار کافّه علی أنّ المحرم إذا تطیّب عامدا،وجب

علیه دم

؛لأنّه ترفّه بمحظور،فلزمه الدم،کما لو ترفّه بحلق شعره أو تقلیم أظفاره.

و روی ابن بابویه-فی الصحیح-عن زراره،عن أبی جعفر علیه السلام،قال:

«من أکل زعفرانا متعمّدا أو طعاما فیه طیب فعلیه دم،و إن کان ناسیا فلا شیء علیه، و یستغفر اللّه و یتوب إلیه» (۱).

إذا ثبت هذا:فسواء استعمل الطیب اطلاء أو صبغا أو بخورا أو فی الطعام، وجب علیه الدم إجماعا.

و لا بأس بخلوق الکعبه علی ما تقدّم (۲)و إن کان فیه زعفران.

روی الشیخ-فی الصحیح-عن یعقوب بن شعیب،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:المحرم یصیب ثیابه الزعفران من الکعبه،قال:«لا یضرّه

۱- ۱الفقیه ۲:۲۲۳ الحدیث ۱۰۴۶،الوسائل ۹:۲۸۴ الباب ۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) یراجع:ص ۳۲. [۲]

و لا يغسله» (۱).

و كذا الفواكه،كالأترجّ و التفّاح و الرياحين على ما تقدّم بيانه (۲).

قال الشيخ-رحمه اللّه-فى الخلاف:ما عدا المسك و العنبر و الكافور و الزعفران و الورس و العود عندنا لا يتعلّق به الكفّاره إذا استعملها المحرم،و خالف جميع الفقهاء فى ذلك و أوجبوا فيما عداها الكفّاره مع الاستعمال.

و استدلّ الشيخ-رحمه اللّه-على التخصيص:بإجماع الفرقه،و بالأصل (۳).

و الإجماع لم نحقّقه،و الأصل إنّما يصار إليه إذا لم يوجد دليل شرعىّ،و قد تقدّم البحث فى ذلك كلّه (۴).

مسأله:و الكفّاره تتعلّق باستعمال الطيب،سواء طيّب عضوا كاملا أو بعضه،

ذهب إليه علماؤنا،و به قال الشافعىّ (۵).

و قال أبو حنيفه:إن طيّب عضوا كاملا،وجبت الفديه بدم،و إلّا الصدقه (۶).

لنا:عموم الأدلّه،فإنّها كما تتناول العضو الكامل بعمومها،تتناول بعضه على السويّه.و لأنّه تطيّب بما يوجب فديه،فكانت فديه كامله،كما لو طيّب العضو كملا.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه ليس بتطيّب معتاد،فلم يتعلّق به الكفّاره (۷).

۱- ۱التهذيب ۵:۶۹ الحديث ۲۲۶،الوسائل ۹:۹۸ الباب ۲۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) يراجع:ص ۲۶. [۲]

۳- ۳) الخلاف ۱:۴۳۷ مسأله-۸۸.

۴- ۴) يراجع:ص ۲۴-۲۶.

۵- ۵) الأمّ ۲:۱۵۱،حليه العلماء ۳:۲۹۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۷۷،مغنى المحتاج ۱:۵۲۰.

۶ - ۶) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۲،بدائع الصنائع ۲:۱۸۹،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۰،شرح فتح القدير ۲:۴۳۹،تبيين الحقائق ۲:۳۵۳،مجمع الأنهر ۱:۲۹۲-۲۹۳.

۷ - ۷) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۲،بدائع الصنائع ۲:۱۸۹،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۰،شرح فتح القدير ۲:۴۳۹،تبيين الحقائق ۲:۳۵۴،مجمع الأنهر ۱:۲۹۳.

و الجواب:المنع من كونه غير معتاد،و الناس مختلفون فى ذلك.

مسأله:و لا فرق بين الابتداء و الاستدامه فى وجوب الكفّاره

،فلو تطيّب ناسيا ثمّ ذكر،وجب عليه إزاله الطيب،و لو لم يزله،وجب عليه الدم؛لأنّه فعل محظور، فيلزمه إزالته و قطع استدامته،فإذا لم يفعل،وجبت عليه الكفّاره.و لأنّ الترفّه يحصل بالاستدامه،فتجب عليه العقوبه.

إذا ثبت هـذا:فإنّ الكفّاره تجب بنفس الفعل،فلو تطيّب ثمّ أزاله بسرعه، وجبت عليه الكفّاره و إن لم يستدم الطيب،و لا نعلم فيه خلافا،و وافقنا هنا أبو حنيفه (۱)و إن كان قد نازعنا فى اللبس على ما تقدّم (۲).

و كذا تجب الكفّاره بأكل طعام فيه طيب،سواء مسّته النار أو لم تمسّه،و سواء بقى الطعام على وصفه أو لم يبق على ما تقدّم بيانه و ذكر الخلاف فيه (۳).

فروع:

الأوّل:إذا تطيّب عامدا،وجب عليه غسل الطيب عنه

،و يستحبّ له أن يستعين فى غسله بحلال؛لئلّا يباشر المحرم الطيب بنفسه،و لو غسله بيده، جاز؛لأنّه ليس بمتطيّب بل هو تارك للطيب،كالغاصب إذا خرج من الدار المغصوبه على عزم الترك للغصب،فإنّه يكون تصرّفا مأمورا به،كذلك هاهنا.

و لأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله قال للّذى رأى عليه طيبا:«اغسل عنك الطيب» (۴).

۱- ۱شرح فتح القدير ۲:۴۳۹.

۲- ۲) يراجع:ص ۲۲۸. [۱]

۳- ۳) يراجع:ص ۴۱. [۲]

۴- ۴) بهذا اللفظ،ينظر:المغنى ۳:۵۳۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۳،و بتفاوت،ينظر:شرح فتح القدير ۲:۳۳۸.

الثانی:لو لم یجد ماء یغسله به و وجد ترابا،فمسحه به أو بشیء من

الحشیش أو ورق الشجر

؛لأنّ الواجب علیه إزالته بحسب القدره،و هذا نهایه قدرته.

الثالث:لو لم یکن معه من الماء ما یکفیه لطهارته و غسل الطیب،قدّم غسل

الطیب و تیمّم

؛لأنّ الطهاره لها بدل.فلو أمکنه قطع رائحه الطیب بشیء غیر الماء، فعله و توضّأ بالماء.

الرابع:یجوز له شراء الطیب و لا یشمّه

؛لأنّه منع من الشمّ و الأکل،لا من الشراء؛إذ قد لا یقصد به الاستعمال،بل قد یقصد به التجاره،و کذلک له أن یشتری المخیط و یشتری الجواری؛لأنّ شراءهنّ قد لا یقصد به الاستمتاع،بل التجاره، ففارق عقد النکاح.

مسأله:و إنّما تجب الفدیه باستعمال الطیب عمدا

،فلو استعمله ناسیا أو جاهلا بالتحریم،لم یکن علیه فدیه،ذهب إلیه علماؤنا،و به قال الشافعیّ (۱).

و قال أبو حنیفه (۲)،و مالک (۳)،و المزنیّ:علیه الکفّاره (۴)،و عن أحمد روایتان (۵).

لنا:ما رواه الجمهور:أنّ أعرابیّا جاء إلی النبیّ صلّی اللّه علیه و آله بالجعرانه

---

۱ - ۱الأمّ ۲:۱۵۴،حلیه العلماء ۳:۳۰۰،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۴۰ و ۳۴۳، فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۱،مغنی المحتاج ۱:۵۲۰.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۳۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۵۴،حلیه العلماء ۳:۳۰۰.

۳- ۳) المغنی ۳:۵۳۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۵۴،حلیه العلماء ۳:۳۰۰.

۴- ۴) المجموع ۷:۳۴۰،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۱،حلیه العلماء ۳:۳۰۰.

۵- ۵) المغنی ۳:۵۳۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۵۴،الإنصاف ۳:۵۲۸،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۱.

و علیه مقطّعه (۱)له و هو متضمّخ بالخلوق،فقال:یا رسول اللّه،أحرمت و علیّ هذه، فقال له النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:«انزع الجبّه و اغسل الصفره»و لم یأمره بالفدیه (۲).

و من طریق الخاصّه:ما رواه ابن بابویه-فی الصحیح-عن زراره،عن أبی جعفر علیه السلام،قال:«من أکل زعفرانا متعمّدا أو طعاما فیه طیب،فعلیه دم، و إن کان ناسیا فلا شیء علیه،و یستغفر اللّه و یتوب إلیه» (۳).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن رجل مسّ الطیب ناسیا و هو محرم،قال:«یغسل یدیه و یلبّی».و فی خبر آخر:«و یستغفر ربّه» (۴).

و روی ابن بابویه عن الحسن بن هارون (۵)،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:أکلت خبیصا فیه زعفران حتّی شبعت منه و أنا محرم،فقال:«إذا

۱- ۱مقطّعات له:أی:ثیاب قصار.النهایه لابن الأثیر ۴:۸۱.

۲- ۲) صحیح مسلم ۲:۸۳۶ الحدیث ۱۱۸۰،سنن أبی داود ۲:۱۶۴ الحدیث ۱۸۱۹ [۱] بتفاوت،سنن النسائیّ ۵:۱۴۲،الموطّأ ۱:۳۲۸ الحدیث ۱۸، [۲]مسند أحمد ۴:۲۲۴،سنن البیهقیّ ۵:۵۶.

۳- ۳) الفقیه ۲:۲۲۳ الحدیث ۱۰۴۶،الوسائل ۹:۲۸۴ الباب ۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۳]

۴- ۴) الفقیه ۲:۲۲۴ الحدیث ۱۰۴۹-۱۰۵۰،الوسائل ۹:۲۸۴ الباب ۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۲ و ۳. [۴]

۵- ۵) الحسن بن هارون عدّه الشیخ فی رجاله بهذا العنوان من أصحاب الصادق علیه السلام و ذکره الصدوق فی مشیخه الفقیه،قال المامقانیّ:ظاهر الشیخ کونه إمامیّا إلّا أنّ حاله مجهول.و هو مشترک بین جماعه و هم:الحسن بن هارون،و الحسن بن هارون من الدینور،و الحسن بن هارون بن خارجه، و الحسن بن هارون بیّاع الأنماط،قال السیّد الخوئیّ:یمکن أن یکون الجمیع واحدا. رجال الطوسیّ:۱۸۴،الفقیه(شرح المشیخه)۴:۱۰۲،تنقیح المقال ۱:۳۱۴، [۵]معجم رجال الحدیث ۵:۱۵۴-۱۵۵. [۶]

فرغت من مناسككك و أردت الخروج من مكّه فابتع بدرهم تمرا و تصدّق به فيكون كفّاره لذلك و لما دخل عليك فى إحرامك ممّا لا تعلم» (۱).

و روى الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن الصادق عليه السلام، قال:«لا تمسّ شيئا من الطيب و أنت محرم،و لا من الدهن،و اتّق الطيب و أمسك على أنفك من الريح الطيّبه و لا تمسك عليها من الريح المنتنه،فإنّه لا ينبغى للمحرم أن يتلذّذ بريح طيّبه،و اتّق الطيب فى زادك،فمن ابتلى بشىء من ذلك فليعد غسله و ليتصدّق بقدر ما صنع» (۲).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا يمسّ المحرم شيئا من الطيب،و لا من الريحان،و لا يتلذّذ به،فمن ابتلى بشىء من ذلك فليتصدّق بقدر ما صنع بقدر شبعه»يعنى من الطعام (۳).

و هذان الحديثان لا ينافيان الأخبار الدالّه على وجوب الدم؛لأنّهما محمولان على حال الضروره و الحاجه إلى الاستعمال.

و يدلّ عليه:قوله عليه السلام:«فمن ابتلى بشىء من ذلك»فإنّه يفهم منه الحاجه إلى ذلك.

و لأنّ السهو يرفع التكليف فيرفع العقوبه.و لأنّ الحجّ عباده شرعيّه تجب بإفسادها الكفّاره،فكان فى محظوراته ما يفرّق بين عمده و سهوه،كالصوم.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه هتك حرمه الإحرام،فاستوى عمده و سهوه،كحلق

۱- ۱الفقيه ۲:۲۲۳ الحديث ۱۰۴۵،الوسائل ۹:۲۸۳ الباب ۳ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۰۴ الحديث ۱۰۳۹،الوسائل ۹:۹۴ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۸. [۲]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۷،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحديث ۵۹۱،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱۱. [۳]

الشعر و تقليم الأظفار (۱).

و الجواب:المنع من ثبوت الحكم فی الأصل،و قد سلف (۲).

ص:۲۴۱

۱- ۱المغنی ۳:۵۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۵۴.

۲- ۲) يراجع:ص ۱۰۱.

البحث الثالث

اشاره

فی ما یجب بالادّهان

مسأله:قد بیّنّا أنّه یحرم علی المحرم استعمال الأدهان الطیّبه حال الإحرام

، فمن استعملها،وجب علیه دم شاه (۱).رواه الشیخ-رحمه اللّه فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار فی محرم کانت به قرحه،فداواها بدهن بنفسج،قال:«إن کان فعله بجهاله فعلیه طعام مسکین،و إن کان تعمّد فعلیه دم شاه یهریقه» (۲).لکن معاویه لم یسندها إلی إمام.

و هذه الروایه تدلّ علی وجوب الکفّاره و إن اضطرّ إلی استعماله،و بها أفتی الشیخ-رحمه اللّه (۳)-و نحن فیها من المتوقّفین.

و یمکن أن یعضد استدلال الشیخ-رحمه اللّه-بهذه الروایه؛لما رواه عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«اتّق قتل الدوابّ کلّها و لا تمسّ شیئا من الطیب و لا من الدهن فی إحرامک،و اتّق الطیب فی زادک و أمسک علی

۱- ۱یراجع:ص ۴۵. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۰۴ الحدیث ۱۰۳۸،الوسائل ۹:۲۸۵ الباب ۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۵. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۰۴،النهایه:۲۳۵.

أنفک من الريح الطيّبه و لا تمسک من الريح المنتنه،فإنّه لا ينبغی أن يتلذّذ بريح طيّبه،فمن ابتلی بشیء من ذلک فليعد (۱)غسله و ليتصدّق بقدر ما صنع» (۲).

و هذا عائد إلی کلّ ما عدّده عليه السلام،فيقول:لمّا وجبت الصدقه وجبت الشاه؛إذ کلّ من أوجب فديه أوجب الشاه.

إذا ثبت هذا:فإنّ الکفّاره تجب لو فعل ذلک عمدا،أمّا لو فعله نسيانا،لم يکن عليه شیء.

۱- ۱فی التهذيب و الاستبصار:«فعليه»مکان:«فليعد».

۲ - ۲) التهذيب ۵:۲۹۷ الحديث ۱۰۰۶،الاستبصار ۲:۱۷۸ الحديث ۵۹۰،الوسائل ۹:۹۵ الباب ۱۸ من أبواب تروک الإحرام الحديث ۹. [۱]

البحث الرابع

اشاره

فی ما یجب فی تغطیه الرأس و التظلیل

مسأله:من غطّی رأسه و هو محرم،وجب علیه دم شاه،و لا نعلم فیه خلافا

.

و کذا لو ظلّل علی نفسه حال سیره،فإنّه یجب علیه الفدیه عندنا،و قد خالف فیه بعض الجمهور،و قد سبق (۱).

و یدلّ علی وجوب الفدیه:أنّه ترفّه بمحظور،فلزمه الفداء،کما لو حلق رأسه.

و ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن محمّد بن إسماعیل،قال:سألت أبا الحسن علیه السلام عن الظلّ للمحرم من أذی مطر أو شمس،فقال:«أری أن یفدیه بشاه یذبحها بمنی» (۲).

و فی الصحیح عن علیّ بن جعفر،قال:سألت أخی موسی علیه السلام:أظلّل و أنا محرم؟فقال:«نعم و علیک الکفّاره»قال:«فرأیت علیّا علیه السلام إذا قدم

۱- ۱یراجع:ص ۷۸.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۴ الحدیث ۱۱۵۱،الوسائل ۹:۲۸۷ الباب ۶ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۳. [۱]

مكّه ينحر بدنه لكفّاره الظلّ» (۱).

و عن إبراهيم بن أبى محمود،قال:قلت للرضا عليه السلام:المحرم يظلّل على محمله و يفدى إذا كانت الشمس و المطر يضرّ به؟قال:«نعم»قلت:كم الفداء؟قال:«شاه» (۲).

مسأله:و لو فعل ذلك للحاجه أو الضروره،وجب عليه الفداء

؛لأنّه ترفّه بمحظور،فأشبه حلق الرأس لأذى.و لما تقدّم من الأحاديث،فإنّها تدلّ على الفديه مع الأذى.

و سواء غطّى رأسه بمخيط أو بغيره،أو طيّنه بطين،أو ارتمس فى الماء،أو حمل ما يستره،أو ستره بستر أو غير ذلك.و لو فعل ذلك ناسيا،أزاله إذا ذكر و لا شيء عليه على ما تقدّم.

و يدلّ عليه أيضا:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم غطّى رأسه ناسيا،قال:«يلقى القناع عن رأسه، و يلبّى و لا شيء عليه» (۳).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۳۴ الحديث ۱۱۵۰،الوسائل ۹:۲۸۷ الباب ۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۱ الحديث ۱۰۶۶،الاستبصار ۲:۱۸۷ الحديث ۶۲۶،الوسائل ۹:۲۸۷ الباب ۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۵. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۰۷ الحديث ۱۰۵۰،الاستبصار ۲:۱۸۴ الحديث ۶۱۳،الوسائل ۹:۱۳۸ الباب ۵۵ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۳]

البحث الخامس

اشاره

فی کفّاره حلق الرأس

مسأله:أجمع علماء الأمصار کافّه علی وجوب الفدیه علی المحرم إذا حلق

رأسه متعمّدا

.

و الأصل فیه:النصّ و الإجماع،قال اللّه تعالی: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْیَهٌ مِنْ صِیامٍ أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُکٍ (۱).

و روی الجمهور عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أنّه قال لکعب بن عجره:

«لعلّک آذاک هوامّک؟»قال:نعم یا رسول اللّه،فقال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله:

«احلق رأسک،و صم ثلاثه أیّام،أو أطعم ستّه مساکین،أو انسک شاه» (۲).

و فی حدیث آخر:«أو أطعم ستّه مساکین،لکلّ مسکین نصف صاع تمر» (۳).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«مرّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله علی کعب بن عجره

۱- ۱البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۲- ۲) صحیح البخاریّ ۳:۱۲،الموطّأ ۱:۴۱۷ الحدیث ۲۳۸، [۲]سنن البیهقیّ ۵:۵۴.

۳- ۳) صحیح البخاریّ ۳:۱۳،سنن البیهقیّ ۵:۵۵.

الأنصاریّ و القمل یتناثر من رأسه،فقال:«أ تؤذیک هوامّک؟»فقال:نعم،قال:

فأنزلت هذه الآیه: فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْیَهٌ مِنْ صِیامٍ أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُکٍ (۱)فأمره رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله،فحلق رأسه،و جعل علیه الصیام ثلاثه أیّام و الصدقه علی ستّه مساکین،لکلّ مسکین مدّان،و النسک شاه» (۲).

و لأنّ الإجماع واقع علی وجوب الکفّاره بالحلق.

مسأله:و الفدیه تتعلّق بمن حلق رأسه،سواء کان لأذی أو لغیر أذی

؛لأنّ الآیه دلّت علی إیجاب الکفّاره علی من حلق لأذی،و کذا الأحادیث،فمن حلق لغیر أذی،کان وجوب الکفّاره فی حقّه أولی.

هذا إذا فعل ذلک عامدا.أمّا لو حلق ناسیا فعندنا لا شیء علیه،و به قال إسحاق،و ابن المنذر (۳).

و قال الشافعیّ:تجب علیه الفدیه (۴).

لنا:قوله علیه السلام:«رفع عن أمّتی الخطأ،و النسیان،و ما استکرهوا علیه» (۵).

۱- ۱البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۳ الحدیث ۱۱۴۷،الاستبصار ۲:۱۹۵ الحدیث ۶۵۶،الوسائل ۹:۲۹۵ الباب ۱۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۲]

۳- ۳) المغنی ۳:۵۲۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۰.

۴- ۴) الأمّ ۲:۲۰۶،الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۶۶،حلیه العلماء ۳:۳۰۱،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۳، المجموع ۷:۳۳۹-۳۴۰، [۳]فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۸، [۴]المیزان الکبری ۲:۴۴،مغنی المحتاج ۱:۵۲۱،السراج الوهّاج:۱۶۸.

۵- ۵) بهذا اللفظ،ینظر:کنز العمّال ۴:۲۳۳ الحدیث ۱۰۳۰۷،عوالی اللآلئ ۱:۲۳۲ الحدیث ۱۳۱، و [۵]بتفاوت،ینظر:سنن ابن ماجه ۱:۶۵۹ الحدیث ۲۰۴۵،سنن البیهقیّ ۶:۸۴،و ج ۷:۳۵۷،مجمع الزوائد ۶:۲۵۰،الجامع الصغیر للسیوطیّ ۲:۲۴ و ۱۹۶،فیض القدیر ۶:۳۶۲ الحدیث ۹۶۲۳،و من طریق الخاصّه،ینظر:الفقیه ۱:۳۶ الحدیث ۳۲،الخصال ۲:۴۱۷ الحدیث ۹،الوسائل ۴:۱۲۸۴ [۶] الباب ۳۷ من أبواب قواطع الصلاه الحدیث ۲،و ج ۵:۳۴۵ الباب ۳۰ من أبواب الخلل الحدیث ۲.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن زراره بن أعين،قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:«من نتف إبطه أو قلّم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه،أو أكل طعاما لا ينبغى له أكله و هو محرم،ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا،فليس عليه شىء،و من فعله متعمّدا فعليه دم شاه» (۱).

و لأنّه غير مكلّف و إلّا لزم التكليف بما لا يطاق،فلا يستحقّ العقوبه.

احتجّ الشافعىّ:بأنّه إتلاف،فاستوى عمده و خطؤه،كقتل الصيد.و لأنّه يقال:

أوجب الفديه على من حلق رأسه لأذى و هو معذور؛تنبيها على وجوبها على غير المعذور و دليلا على وجوبها على المعذور بنوع آخر،كمن يحلق موضع الحجامه (۲).

و الجواب عن الأوّل:بالفرق بين الصيد و إزاله الشعر،فإنّ قتل الصيد و إن شارك الحلق فى التحريم إلّا أنّه فارقه بنوع آخر،فإنّ فيه إضاعه للمال و إتلافا للحيوان لغير فايده-إذ أكله حرام حينئذ-و تعذيبا له،بخلاف الحلق.و إذا سقطت العقوبه عن أدنى المذنبين،لم يلزم سقوطها عن أعلاهما بحيث يتحفّظ المكلّف من قتل الصيد غايه التحفّظ،فإنّه إذا علم وجوب الكفّاره على القتل خطأ بالغ فى الاحتفاظ.

و عن الثانى:أنّ الناسى معذور،و ليس عذره كعذر من حلق لأذى أو لمحجمه (۳)؛لأنّه ناس غير قاصد لمصلحه،بخلاف من حلق لأذى،فإنّ فعله لمصلحته و الترفّه به،فوجبت عليه الفديه.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۶۹ الحديث ۱۲۸۷،الوسائل ۹:۲۸۹ الباب ۸ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۳۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۸.

۳- ۳) ع:لحجمه.

أمّا الجاهل:فقال الشيخ-رحمه اللّه-:يجب عليه الفداء (۱).و عندى فيه نظر، فإنّ حديث زراره يدلّ على سقوط الكفّاره عنه.

و النائم فى حكم الساهى،فلو قلع النائم شعره أو قرّبه من النار فأحرقته، لم تلزمه الكفّاره عندنا،خلافا للشافعىّ (۲).

مسأله:و الكفّاره هى أحد الثلاثه:إمّا الصيام،أو الصدقه،أو الدم مخيّرا فيها

أيّها شاء فعل،سواء كان لعذر أو لغير عذر،ذهب إليه علماؤنا أجمع.و به قال مالك (۳)،و الشافعىّ (۴).

و قال أبو حنيفه:إنّها مخيّره إن كان الحلق لأذى،و إن كان لغير أذى،وجب عليه الدم تعيّنا (۵)،و عن أحمد روايتان (۶).

لنا:أنّ الآيه دلّت على الوجوب لصفه التخيير،فلا يجب التعيين المنافى.

و لأنّ الحكم ثبت فى غير المعذور بطريق التنبيه تبعا له،و التبع لا يخالف أصله.

و لأنّ كلّ كفّاره ثبت التخيير فيها إذا كان سببها مباحا،ثبت التخيير فيها إذا كان محظورا،كجزاء الصيد،فإنّه لا فرق بين قتله للضروره إلى أكله أو لغير الضروره.

۱- ۱الخلاف ۱:۴۴۱ مسأله-۱۰۲.

۲- ۲) المجموع ۷:۳۵۰.

۳- ۳) الموطّأ ۱:۴۱۹،بدايه المجتهد ۱:۳۶۶-۳۶۷،إرشاد السالك:۵۸،بلغه السالك ۱:۲۹۰.

۴- ۴) حليه العلماء ۳:۳۰۶،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۷۶،الميزان الكبرى ۲:۴۴، رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۳.

۵ - ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۷۴،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۱،بدائع الصنائع ۲:۱۹۲،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۳،شرح فتح القدير ۲:۴۵۱،تبيين الحقائق ۲:۳۶۲،مجمع الأنهر ۱:۲۹۳.

۶ - ۶) المغنى ۳:۵۲۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۲:۳۳۷،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۲-۵۶۳، الإنصاف ۳:۵۰۷-۵۰۸،زاد المستقنع:۳۱ و ۳۲،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۲-۱۹۳.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّ اللّه تعالى خيّر بشرط العذر،فإذا عدم الشرط،وجب زوال التخيير (۱).

و الجواب:أنّ الشرط لجواز الحلق،لا للتخيير.

فروع:

الأوّل:يجزئ البرّ و الشعير و الزبيب فى الفديه

؛لأنّ كلّ موضع أجزأ فيه التمر،أجزأ فيه ذلك،كالفطره و كفّاره اليمين.

و فى حديث كعب بن عجره،قال:فدعانى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله،فقال لى:«احلق رأسك[و صم ثلاثه أيّام أ] (۲)و أطعم ستّه مساكين فرقا من زبيب،أو انسك شاه» (۳).رواه الجمهور.

الثانى:المشهور:أنّ الإطعام الذى هو أحد هذه الثلاثه إنّما هو على ستّه

مساكين

،لكلّ مسكين نصف صاع.و به قال مجاهد،و النخعىّ (۴)،و مالك (۵)، و الشافعىّ (۶)،و أصحاب الرأى (۷).

۱- ۱بدائع الصنائع ۲:۱۹۲،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۳،شرح فتح القدير ۲:۴۵۲.

۲- ۲) أثبتناها من المصدر.

۳- ۳) صحيح البخارىّ ۳:۱۲،الموطّأ ۱:۴۱۷ الحديث ۲۳۸، [۱]سنن البيهقىّ ۵:۵۴-۵۵،سنن أبى داود ۲:۱۷۲ الحديث ۱۸۶۰، [۲]المعجم الكبير للطبرانىّ ۱۹:۱۲۱ الحديث ۲۵۸.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۲۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۳۷.

۵- ۵) الموطّأ ۱:۴۱۹،المدوّنه الكبرى ۱:۴۶۳،بدايه المجتهد ۱:۳۶۶،إرشاد السالك:۵۸،بلغه السالك ۱:۲۹۱.

۶- ۶) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۶۷-۳۶۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۸:۶۹، مغنى المحتاج ۱:۵۳۰.

۷ - ۷) المبسوط للسرخسىّ ۴:۷۴،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۱،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۳،شرح فتح القدير ۲:۴۵۱،تبيين الحقائق ۲:۳۶۲،مجمع الأنهر ۱:۲۹۳.

و فی قول آخر لنا:إنّ الصدقه علی عشره مساکین (۱).و به قال الحسن، و عکرمه،و هو مرویّ عن الثوریّ،و أصحاب الرأی (۲).

أمّا الأوّل:فیدلّ علیه:ما رواه الجمهور فی حدیث کعب بن عجره:«أو أطعم ستّه مساکین،لکلّ مسکین نصف صاع» (۳).

و فی لفظ آخر:«أو أطعم فرقا (۴)بین ستّه مساکین» (۵).

و فی روایه أخری:«أو أطعم ستّه مساکین بین کلّ مسکینین صاع (۶)» (۷).

و فی لفظ آخر:«فصم ثلاثه أیّام،و إن شئت فتصدّق بثلاثه آصع من تمر بین ستّه مساکین» (۸).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن حریز،عن الصادق علیه السلام فی حدیث کعب بن عجره:«و جعل علیه الصیام ثلاثه أیّام و الصدقه علی ستّه مساکین،لکلّ مسکین مدّان،و النسک شاه» (۹).

۱- ۱المبسوط ۱:۳۵۰،الشرائع ۱:۲۹۶.

۲- ۲) المغنی۳:۵۲۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۷-۳۳۸،المحلّی ۷:۲۱۲،تفسیر القرطبیّ ۲:۳۸۳. [۱]

۳- ۳) صحیح البخاریّ ۳:۱۲،سنن البیهقیّ ۵:۵۵،المغنی ۳:۵۲۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳: ۳۳۷.

۴- ۴) الفرق:ثلاثه آصع.تهذیب اللغه ۳:۲۷۸۰.

۵- ۵) صحیح مسلم ۲:۸۶۱ الحدیث ۱۲۰۱،سنن الترمذیّ ۳:۲۸۸ الحدیث ۹۵۳، [۲]سنن البیهقیّ ۵: ۵۵،کنز العمّال ۵:۴۱ الحدیث ۱۱۹۶۷،المعجم الکبیر للطبرانیّ ۱۹:۱۱۰ الحدیث ۲۲۴.

۶- ۶) کثیر من النسخ:«نصف صاع».

۷- ۷) صحیح مسلم ۲:۸۶۲ الحدیث ۱۲۰۱،سنن أبی داود ۲:۱۷۲ الحدیث ۱۸۵۸، [۳]المعجم الکبیر للطبرانیّ ۱۹:۱۱۷ الحدیث ۲۴۳،المغنی ۳:۵۲۷ بتفاوت فی الجمیع.

۸- ۸) صحیح مسلم ۲:۸۶۱ الحدیث ۱۲۰۱،سنن أبی داود ۲:۱۷۲ الحدیث ۱۸۵۶، [۴]المغنی ۳:۵۲۷.

۹- ۹) التهذیب ۵:۳۳۳ الحدیث ۱۱۴۷،الاستبصار ۲:۱۹۵ الحدیث ۶۵۶،الوسائل ۹:۲۹۵ الباب ۱۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۵]

و أمّا الثانی:فاستدلّ علیه بعض أصحابنا:بما رواه الشیخ عن عمر بن یزید، عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«قال اللّه تعالی فی کتابه: فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْیَهٌ مِنْ صِیامٍ أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُکٍ (۱)فمن عرض له وجع أو أذی فتعاطی ما لا ینبغی للمحرم إذا کان صحیحا،فالصیام ثلاثه أیّام،و الصدقه علی عشره مساکین یشبعهم من الطعام،و النسک شاه یذبحها فیأکل و یطعم و إنّما علیه واحد من ذلک» (۲).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:الوجه فیهما التخییر؛لأنّ الإنسان مخیّر بین أن یطعم ستّه مساکین،لکلّ مسکین مدّین،و بین أن یطعم عشره مساکین قدر شبعهم، و لا تنافی بینهما (۳).و أکّد الروایه الأولی بما رواه زراره عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:«إذا أحصر الرجل فبعث هدیه فآذاه رأسه قبل أن ینحر هدیه،فإنّه یذبح شاه مکان الذی أحصر فیه،أو یصوم أو یتصدّق علی ستّه مساکین،و الصوم ثلاثه أیّام و الصدقه نصف صاع لکلّ مسکین» (۴).

الثالث:الصوم الذی هو أحد الثلاثه إنّما هو صوم ثلاثه أیّام،و لا تجب

الزیاده علیها

،ذهب إلیه علماؤنا أجمع.و هو قول عامّه أهل العلم،إلّا الحسن البصریّ،و عکرمه،و نافع،فإنّهم قالوا:الصیام عشره أیّام،و هو مرویّ عن الثوریّ،

۱- ۱البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۳ الحدیث ۱۱۴۸،الاستبصار ۲:۱۹۵ الحدیث ۶۵۷،الوسائل ۹:۲۹۶ الباب ۱۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۲. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۴،الاستبصار ۲:۱۹۶.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۴ الحدیث ۱۱۴۹،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحدیث ۶۵۸،الوسائل ۹:۲۹۶ الباب ۱۴ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۳. [۳]

و أصحاب الرأى (۱).

لنا:ما رواه الجمهور فى حديث كعب بن عجره:«احلق رأسك،و صم ثلاثه أيّام» (۲).

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم من الروايات (۳)،مع أنّ الأصل براءه الذمّه.

الرابع:الفديه تجب بما يطلق عليه اسم حلق الرأس

،و قد مضى البحث فيه و الخلاف (۴).

مسأله:لا فرق بين شعر الرأس و بين شعر سائر البدن فى وجوب الفديه

و إن اختلف مقاديرها على ما يأتى،ذهب إليه علماؤنا،و به قال الشافعىّ (۵).

و قال أهل الظاهر:لا تجب فى شعر غير الرأس (۶).

لنا:أنّهما تساويا فى الترفّه و حصول التنظيف،فاشتركا فى العقوبه،بل الترفّه بحلق شعر البدن أكثر.

احتجّوا:بقوله تعالى: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ (۷).

---

۱ - ۱أحكام القرآن للجصّاص ۱:۳۵۰، [۱] المغنى ۳:۵۲۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۳۷ - ۳۳۸، المحلّى ۷:۲۱۲،تفسير القرطبىّ ۲:۳۸۳. [۲]

۲ - ۲) صحيح البخارىّ ۳:۱۲،صحيح مسلم ۲:۸۶۰ الحديث ۱۲۰۱،سنن أبى داود ۲:۱۷۲ الحديث ۱۸۶۰، [۳]سنن الترمذىّ ۳:۲۸۸ الحديث ۹۵۳، [۴]سنن البيهقىّ ۵:۵۵،كنز العمّال ۵:۴۰ الحديث ۱۱۹۶۲،المعجم الكبير للطبرانىّ ۱۹:۱۰۹ الحديث ۲۲۰.

۳- ۳) يراجع:ص ۲۴۶.

۴- ۴) يراجع:ص ۹۱. [۵]

۵ - ۵) حليه العلماء ۳:۲۸۳،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۰۷، المجموع ۷:۲۴۷ و ۳۷۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۴،الميزان الكبرى ۲:۴۴.

۶- ۶) حليه العلماء ۳:۲۸۳،المجموع ۷:۲۴۸ و ۳۷۵،بدايه المجتهد ۱:۳۶۷،عمده القارئ ۱۰:۱۵۲.

۷- ۷) البقره(۲):۱۹۶.

و الجواب:وجوب الكفّاره بحلق الرأس لا ينافى وجوبها بغيره،مع أنّ القياس يدلّ عليه،و هو عندهم من أصول الأدلّه.

مسأله:إذا نتف إبطيه جميعا،وجب عليه دم شاه

،و لو نتف إبطا واحدا،وجب عليه إطعام ثلاثه مساكين.

و قال أهل الظاهر:لا فديه عليه (۱).و أوجب الشافعىّ (۲)،و أحمد فى نتف ثلاث شعرات أو أربع،الدم (۳)،على ما تقدّم فى شعر الرأس (۴).

لنا:أنّ الدم فى الرأس إنّما يجب لحلقه،أو ما يسمّى حلق الرأس،و هو غالبا مساو للإبطين معا،أمّا الواحد،فلا.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن زراره،قال:سمعت أبا جعفر عليه السلام، يقول:«من حلق رأسه،أو نتف إبطه ناسيا أو ساهيا أو جاهلا،فلا شىء عليه،و من فعله متعمّدا،فعليه دم» (۵).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:«إذا نتف الرجل إبطيه (۶)بعد الإحرام،فعليه دم» (۷).

۱- ۱حليه العلماء ۳:۲۸۳،المجموع ۷:۲۴۷.

۲ - ۲) حليه العلماء ۳:۳۰۶،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۴، المجموع ۷:۳۶۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۱،الميزان الكبرى ۲:۴۵،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۴،السراج الوهّاج:۱۶۸.

۳ - ۳) المغنى ۳:۵۲۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۲۷۰،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۳،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۳،زاد المستقنع:۳۱،الإنصاف ۳:۴۵۶.

۴- ۴) يراجع:ص ۹۱. [۱]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۳۹ الحديث ۱۱۷۴،الاستبصار ۲:۱۹۹ الحديث ۶۷۲،الوسائل ۹:۲۹۱ الباب ۱۰ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۲]

۶- ۶) فى النسخ:«إبطه»و ما أثبتناه من المصدر.

۷- ۷) التهذيب ۵:۳۴۰ الحديث ۱۱۷۷ فيه:عن أبى عبد اللّه عليه السلام،الاستبصار ۲:۱۹۹ الحديث ۶۷۵،الوسائل ۹:۲۹۲ الباب ۱۱ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۳]

و عن عبد اللّه بن جبله (۱)،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی محرم نتف إبطه، قال:«یطعم ثلاثه مساکین» (۲).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:إنّه محمول علی من نتف إبطا واحدا؛لأنّ الأوّل متوجّه إلی من نتف إبطیه جمیعا (۳).

مسأله:لو مسّ رأسه أو لحیته فسقط منهما شیء من الشعر،أطعم کفّا من

الطعام

.و لو فعل ذلک فی وضوء الصلاه،لم یکن علیه شیء.

روی الشیخ-فی الصحیح-عن منصور بن حازم،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی المحرم إذا مسّ لحیته فوقع منها شعر،قال:«یطعم کفّا من طعام أو کفّین» (۴).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:

المحرم یعبث بلحیته فتسقط منها الشعره و الثنتان؟قال:«یطعم شیئا» (۵).

و فی الصحیح عن هشام بن سالم،قال:قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«إذا وضع

۱- ۱عبد اللّه بن جبله بن حنان(حیّان)الحرّ(أبجر)الکنانیّ أبو محمّد،قال النجاشیّ:ثقه روی عن أبیه عن جدّه...و کان عبد اللّه واقفا و کان فقیها ثقه مشهورا،و عدّه الشیخ فی رجاله من أصحاب الکاظم علیه السلام،و قال فی الفهرست:له روایات،و لکنّ المصنّف ذکره فی القسم الثانی من الخلاصه المشعر بضعفه،قال المامقانیّ:و لیت العلاّمه ذکره فی القسم الأوّل،کجمله من الموثّقین من الواقفه. مات عبد اللّه بن جبله سنه ۲۲۹ ه. رجال النجاشیّ:۲۱۶،رجال الطوسیّ:۳۵۶،الفهرست:۱۰۴، [۱]رجال العلاّمه:۲۳۷، [۲]تنقیح المقال ۲: ۱۷۲. [۳]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۴۰ الحدیث ۱۱۷۸،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحدیث ۶۷۶،الوسائل ۹:۲۹۲ الباب ۱۱ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۲. [۴]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۰،الاستبصار ۲:۲۰۰.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۸ الحدیث ۱۱۶۹،الاستبصار ۲:۱۹۸ الحدیث ۶۶۷،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۵]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۳۸ الحدیث ۱۱۷۰،الاستبصار ۲:۱۹۸ الحدیث ۶۶۸،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۲. [۶]

أحدكم يده على رأسه أو لحيته و هو محرم فيسقط شيء من الشعر،فليتصدّق بكفّ من طعام أو بكفّ من سويق» (۱).

و يدلّ على سقوط الكفّاره إذا مسّها فى حال الوضوء:أنّ الوضوء واجب و لا يمكن إلّا بمسّه للرأس و اللحيه،فلو وجبت الكفّاره بما يسقط من الشعر بذلك، لزم الضرر.رواه الشيخ عن[الهيثم بن] (۲)عروه التميمىّ،قال:سأل رجل أبا عبد اللّه عليه السلام:إنّ (۳)المحرم يريد إسباغ الوضوء فيسقط من لحيته الشعره و الشعرتان؟فقال:«ليس عليه شيء ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (۴)» (۵).

و عن جعفر بن بشير و المفضّل بن عمر،قال:دخل النباجىّ (۶)على أبى عبد اللّه عليه السلام،فقال:ما تقول فى محرم مسّ لحيته فسقط منها شعرتان؟فقال أبو عبد اللّه عليه السلام:«لو (۷)مسست لحيتى فسقط منها عشر شعرات،ما كان علىّ

۱- ۱التهذيب ۵:۳۳۸ الحديث ۱۱۷۱،الاستبصار ۲:۱۹۸ الحديث ۶۶۹،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۵. [۱]

۲- ۲) أثبتناها من المصدر.

۳- ۳) فى المصادر:عن،مكان:إنّ.

۴- ۴) الحجّ(۲۲):۷۸. [۲]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۳۹ الحديث ۱۱۷۲،الاستبصار ۲:۱۹۸ الحديث ۶۷۰،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۶. [۳]فى المصادر:ليس بشيء،مكان:ليس عليه شيء.

۶- ۶) قال النجاشىّ:أبو حبيب النباجىّ له كتاب،و قد استظهر المامقانىّ اتّحاده مع ناجيه بن أبى عماره و نفى عنه البعد السيّد الخوئىّ،و ظاهر النجاشىّ كون الرجل إماميّا.و قال المامقانىّ:فى بعض النسخ: النياجىّ-بالنون و الياء المثنّاه من تحت و الألف و الجيم و الياء-و لكن نصّ العلّامه فى إيضاح الاشتباه بكونه النباجىّ-بالباء الموحّده بدل الياء-فهو نسبه إلى نباج ككتاب بلده بالباديه على طريق البصره. رجال النجاشىّ:۴۵۸،تنقيح المقال ۳:۱۰ باب الكنى، [۴]معجم رجال الحديث ۱۹:۱۴۳،۱۴۴. [۵]

۷- ۷) فى النسخ:لقد،و ما أثبتناه من المصادر.

شیء» (۱).

و روی الشیخ عن لیث المرادیّ،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یتناول لحیته و هو محرم یعبث بها فینتف منها الطاقات تبین (۲)فی یده خطأ أو عمدا؟فقال:«لا یضرّه» (۳).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:یرید بعدم الضرر:عدم العقاب،أمّا الکفّاره فلا بدّ منها (۴)؛لما رواه الحسن بن هارون،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:إنّی أولع بلحیتی و أنا محرم فتسقط منها الشعرات؟قال:«إذا فرغت من إحرامک فاشتر بدرهم تمرا و تصدّق به؛فإنّ تمره خیر من شعره» (۵).

مسأله:اختلف قول الشیخ-رحمه اللّه-فی المحرم،هل له أن یحلق رأس

المحلّ؟

فجوّزه فی الخلاف و لا ضمان (۶).و به قال الشافعیّ (۷)،و عطاء،و مجاهد، و إسحاق،و أبو ثور (۸).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۳۹ الحدیث ۱۱۷۳،الاستبصار ۲:۱۹۸ الحدیث ۶۷۱،الوسائل ۹:۳۰۰ الباب ۱۶ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۷. [۱]

۲- ۲) فی بعض المصادر:یبقین،مکان:تبین.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۹ الحدیث ۱۱۷۵،الاستبصار ۲:۱۹۹ الحدیث ۶۷۳،الوسائل ۹:۳۰۰ الباب ۱۷ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۸. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۰،الاستبصار ۲:۱۹۹.

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۴۰ الحدیث ۱۱۷۶،الاستبصار ۲:۱۹۹ الحدیث ۶۷۴،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۴. [۳]

۶- ۶) الخلاف ۱:۴۴۱ مسأله-۱۰۳.

۷ - ۷) الأمّ ۲:۲۰۶،حلیه العلماء ۳:۳۰۴،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۰۷،المجموع ۷:۲۴۸،۳۵۰، فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۹،مغنی المحتاج ۱:۵۲۲،المغنی ۳:۵۲۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۴.

۸- ۸) المغنی ۳:۵۲۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۴.

و قال فی التهذیب:لا یجوز له ذلک (۱).و به قال مالک (۲)و أبو حنیفه،و أوجبا علیه الضمان،و هو عند أبی حنیفه صدقه (۳).

احتجّ الشیخ فی الخلاف:بأنّ الأصل براءه الذمّه،و لم یوجد دلیل علی الشغل (۴).

و احتجّ فی التهذیب:بما رواه-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:قال:«لا یأخذ الحرام من شعر الحلال» (۵).

فروع:

الأوّل:لو قلع جلده علیها شعر،لم یکن علیه ضمان

؛لأنّ زوال الشعر بالتبعیّه،فلا یکون مضمونا،کما لو قلع أشفار عینی غیره،فإنّه لا یضمن أهدابهما (۶).

الثانی:لو خلّل شعره فسقطت شعره،فإن کانت میته،فالوجه:أنّه لا فدیه

فیها

،و لو کانت من شعره النابت،وجبت الفدیه،و لو شکّ فیها،لم یکن علیه ضمان؛ عملا بالأصل.

الثالث:من یرید حلق رأسه لأذی،فإنّه یباح له ذلک

؛لقوله تعالی:

وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۰.

۲- ۲) المدوّنه الکبری ۱:۴۲۸،الکافی فی فقه أهل المدینه:۱۵۳.

۳- ۳) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۳،تبیین الحقائق ۲:۳۶۱،شرح فتح القدیر ۲:۴۴۷،مجمع الأنهار ۱:۲۹۳.

۴- ۴) الخلاف ۱:۴۴۱ مسأله-۱۰۳.

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۴۰ الحدیث ۱۱۷۹.

۶- ۶) هدب العین:ما ثبت من الشعر علی أشفارها،و الجمع:أهداب،مثل:قفل و أقفال.المصباح المنیر:۶۳۵. [۱]

فَفِدْيَةٌ (۱)معناه فليحلق أو ليلبس،و عليه فديه بلا خلاف.

إذا ثبت هـذا:فـإنّه يتخيّر بين التكفير قبل الحلق و بعـده؛لما رواه الجمهور:أنّ الحسـين بن علىّ عليهما السـلام اشـتكى رأسه،فأتى علىّ عليه السـلام فقيل له:هـذا الحسـين يشـير إلى رأسه،فدعا بجزور فنحرها ثمّ حلقه و هو بالسـقياء (۲). (۳)و لأنّها كفّاره،فجاز تقديمها،كالظهار.

الرابع:قد بيّنّا أنّ الصدقه على ستّه مساكين

(۴).و الشاه تفرّق إلى المساكين.

و لا يجوز أن يأكل منها شيئا؛لأنّها كفّاره،فيجب دفعها إلى المساكين،كغيرها من الكفّارات.

و يؤيّده:ما رواه ابن بابويه عن النبىّ صلّى اللّه عليه آله فى حديث كعب:

«و النسك شاه لا يطعم منها أحد إلّا المساكين» (۵).

الخامس:روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان،عن

أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن المحرم يعبث بلحيته

،فيسقط منها الشعره

۱- ۱البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۲- ۲) السقياء:منزل بين مكّه و المدينه.النهايه لابن الأثير ۲:۳۸۲،و [۲]فى المغنى:السعياء،و هو واد بتهامه قرب مكّه،معجم البلدان ۳:۲۲۱.و [۳]السقياء أيضا:المسيل الذى يفرغ فى عرفه و مسجد إبراهيم. معجم البلدان ۳:۲۲۸.

۳- ۳) المغنى ۳:۵۳۱.

۴- ۴) يراجع:ص ۲۵۰. [۴]

۵- ۵) الفقيه ۲:۲۲۹ الحديث ۱۰۸۴،الوسائل ۹:۲۹۶ الباب ۱۴ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۵. [۵]

و الثنتان؟قال:«يطعم شيئا» (۱)و فی خبر آخر:«مدّا من طعام أو كفّين» (۲).

و عن هشام بن سالم،قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«إذا وضع أحدكم يده على رأسه و على لحيته و هو محرم،فسقط شیء من الشعر،فليتصدّق بكفّ من كعك (۳)أو سويق» (۴).

۱- ۱الفقيه ۲:۲۲۹ الحديث ۱۰۸۷،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲.و [۱]فيهما:عن معاويه بن عمّار.

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۹ الحديث ۱۰۸۸،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۳. [۲]

۳- ۳) الكعك:الخبز اليابس،و قيل:الكعك:خبز،فارسیّ معرّب.لسان العرب ۱۰:۴۸۱. [۳]

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۲۹ الحديث ۱۰۸۹،الوسائل ۹:۲۹۹ الباب ۱۶ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۵. [۴]

البحث السادس

اشاره

فی کفّاره قصّ الأظفار

مسأله:أجمع فقهاء الأمصار کافّه علی أنّ المحرم ممنوع من قصّ أظفاره

.

و اتّفق جمهورهم علی وجوب الفـدیه به،ذهب إلیه علماؤنا أجمع،و به قال حمّاد (۱)،و مالک (۲)،و الشافعیّ (۳)،و أحمد،و أبو ثور (۴)،و أصحاب الرأی (۵)، و عطاء،فی إحدی الروایتین.

و عنه روایه أخری:أنّه لا فدیه فیه (۶).

۱- ۱المغنی ۳:۵۳۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۲.

۲- ۲) الموطّأ ۱:۴۱۸،بدایه المجتهد ۱:۳۶۶-۳۶۷،إرشاد السالک:۵۷-۵۸،المنتقی للباجیّ ۲: ۲۶۶،بلغه السالک ۱:۲۸۸.

۳- ۳) الأمّ ۲:۲۰۶،الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۶۶،حلیه العلماء ۳:۳۰۱،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۰۷، المجموع ۷:۲۴۷،۲۴۸ و ۳۷۶،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۶۴،مغنی المحتاج ۱:۵۲۱، السراج الوهّاج:۱۶۸،المیزان الکبری ۲:۴۴.

۴- ۴) المغنی ۳:۵۳۱-۵۳۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۷۲،الکافی لابن قدامه ۱:۵۴۶، الفروع فی فقه أحمد ۲:۱۹۸،زاد المستقنع:۳۱،الإنصاف ۳:۵۰۷. [۱]

۵- ۵) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۷،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۱،بدائع الصنائع ۲:۱۹۴،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۲، [۲]شرح فتح القدیر ۲:۴۵۰،تبیین الحقائق ۲:۳۶۰،مجمع الأنهر ۱:۲۹۳.

۶- ۶) المغنی ۳:۵۳۲.

لنا:أنّه أزال ما منع من إزالته لأجل التنظيف و الترفّه،فوجبت الفديه،كحلق الشعر.

احتجّ عطاء:بأنّ الشرع لم يرد فيه بفديه و لا يجب عليه (۱).

و الجواب:المنع من عدم ورود الشرع بها على ما يأتى،مع أنّ القياس أصل عنده يثبت به الأحكام،و قد دلّ على الوجوب،كما قاس شعر البدن على شعر الرأس.

مسأله:و فى الظفر الواحد مدّ من طعام

.ذهب إليه علماؤنا أجمع،و به قال أحمد (۲).و للشافعىّ ثلاثه أقوال:هذا أحدها.

و الثانى:عليه درهم.

و الثالث:ثلث دم؛لأنّ الدم يجب عنده فى ثلاثه أظفار (۳).

إنّ الشارع عدل عن الحيوان إلى الإطعام فى جزاء الصيد،و هاهنا أوجب الإطعام مع الحيوان على وجه التخيير؛لأنّه لا فرق بين القلم و الحلق إجماعا، فيجب أن يرجع إلى الإطعام فيما لا يجب فيه الدم،و يجب المدّ؛لأنّه أقلّ ما وجب بالشرع فديه.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى بصير،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل قلّم ظفرا من أظافيره و هو محرم؟قال:«عليه فى كلّ ظفر قيمه مدّ من طعام حتّى يبلغ عشره» (۴).

۱- ۱المغنى ۳:۵۳۲.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۳۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۳،الفروع فى فقه أحمد ۲:۱۹۸،الإنصاف ۳:۴۵۶.

۳ - ۳) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۷۰-۳۷۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۶۷، مغنى المحتاج ۱:۵۲۱،السراج الوهّاج:۱۶۸-۱۶۹.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۳۲ الحديث ۱۱۴۱،الاستبصار ۲:۱۹۴ الحديث ۶۵۱،الوسائل ۹:۲۹۳ الباب ۱۲ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

و عن الحلبیّ أنّه سأل أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم قلّم أظافیره،قال:

«علیه مدّ فی کلّ إصبع،فإن هو قلّم أظافیره عشرتها،فإنّ علیه دم شاه» (۱).

مسأله:و فی الظفرین مدّان

،و کذا فی الثلاثه ثلاثه أمداد.و بالجمله ففی کلّ ظفر مدّ حتّی یبلغ عشره أظفار یدیه،فیجب علیه دم شاه،قاله علماؤنا.

و قال أبو حنیفه:إن قلّم خمس أصابع من ید واحده،لزمه الدم،و لو قلّم من کلّ ید أربعه أظفار،لم یجب علیه دم،بل تجب الصدقه،و کذا لو قلّم یدا واحده إلاّ بعض الظفر،لم یجب الدم.

و بالجمله فالدم عنده إنّما یجب بتقلیم أظفار ید واحده کامله (۲)،و هو روایه لنا (۳).

و قال الشافعیّ:إن قلّم ثلاثه أظفار فی مجلس واحد،وجب الدم،و لو کانت فی ثلاثه أوقات متفرّقه،ففی کلّ ظفر الأقوال الثلاثه،و لا یقول:إنّه یجب الدم عند التکامل،و فی أصحابه من قال:علیه دم،و لیس هو المذهب عندهم (۴).

و قال محمّد:إذا قصّ خمسه أظفار من یدین أو رجلین،أو منهما أو من واحده منهما،وجب الدم (۵).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۳۲ الحدیث ۱۱۴۲،الاستبصار ۲:۱۹۴ الحدیث ۶۵۲،الوسائل ۹:۲۹۳ الباب ۱۲ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۲. [۱]

۲ - ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۸،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۱،بدائع الصنائع ۲:۱۹۴-۱۹۵،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۳،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۰-۴۵۱،تبیین الحقائق ۲:۳۶۱،مجمع الأنهر ۱: ۲۹۳.

۳- ۳) ینظر:المختلف:۲۸۵ نقله عن ابن الجنید.

۴- ۴) المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۶۹-۳۷۱ و ۳۷۶،فتح العزیز بهامش المجموع ۷: ۴۶۶-۴۶۷.

۵ - ۵) المبسوط للسرخسیّ ۴:۷۸،بدائع الصنائع ۲:۱۹۴،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۳،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۱،تبیین الحقائق ۲:۳۶۱،مجمع الأنهر ۱:۲۹۳.

لنا:أنّ الأصل براءه الذمّه من الدم،فلا يثبت إلّا بدليل،و لم يوجد ممّا ذكروه.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال:«فإن قلّم أصابع يديه كلّها،فعليه دم شاه» (۱).

و فى حديث الحلبىّ عنه،قال:«عليه مدّ فى كلّ إصبع،فإن هو قلّم أظافيره عشرتها،فإنّ عليه دم شاه» (۲).

احتجّ الشافعىّ:بأنّه قلّم ما يقع عليه اسم الجمع،فأشبه ما لو قلّم خمسا من كلّ واحده أو العشر معا (۳).

و احتجّ أبو حنيفه:بأنّه لم يستكمل منفعه اليد من التزيين و الارتفاق الكامل، أمّا الارتفاق فلا يحصل،و كذا التزيين؛لأنّه يحصل به الشين فى الأعين،بخلاف اليد الواحده أو الرجل الواحده؛لأنّه كامل فى الارتفاق و التزيين (۴).

و احتجّ محمّد:بأنّه ربع و زياده،فصار كقصّ يد واحده أو رجل واحده (۵).

و الجواب عن الأوّل:بالمنع من تعلّق الدم بما يقع عليه اسم الجمع،و لا يلزم من وجوب الدم لأعلى الدنيّين وجوبه لأدناهما،كقصّ الظفرين.

و عن الثانى:بالتسليم،فإنّا نقول بموجبه،و نقول:إنّ التزيين و الارتفاق الكامل إنّما يحصل بقصّ اليدين أو الرجلين،أمّا بقصّ واحده منهما،فلا.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۳۲ الحديث ۱۱۴۱،الاستبصار ۲:۱۹۴ الحديث ۶۵۱،الوسائل ۹:۲۹۳ الباب ۱۲ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۳۲ الحديث ۱۱۴۲،الاستبصار ۲:۱۹۴ الحديث ۶۵۲،الوسائل ۹:۲۹۳ الباب ۱۲ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲. [۲]

۳- ۳) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۴،المجموع ۷:۳۶۴.

۴- ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۷۸،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۳،شرح فتح القدير ۲:۴۵۱،تبيين الحقائق ۲:۳۶۲.

۵- ۵) بدائع الصنائع ۲:۱۹۴،تبيين الحقائق ۲:۳۶۲،شرح فتح القدير ۲:۴۵۱.

و عن الثالث:بالمنع من الحكم فی الأصل.و قد روی الشیخ-فی الصحیح- عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی المحرم ینسی فیقلّم ظفرا من أظافیره، قال:«یتصدّق بکفّ من طعام»قلت:فاثنین؟فقال:«کفّین»قلت:فثلاث؟قال:

«ثلاثه أکفّ،لکلّ ظفر کفّ حتّی یصیر خمسه،فإذا قلّم خمسه فعلیه دم واحد، خمسه کان أو عشره و ما کان» (۱).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:الوجه فی هذه الروایه:الحمل علی الاستحباب، و یعضده أنّه علیه السلام أثبت الکفّاره مع النسیان،و قد ثبت أنّ النسیان یسقط الکفّاره (۲)؛لما رواه-فی الصحیح-عن أبی حمزه،قال:سألته عن رجل قصّ أظافیره إلاّ إصبعا واحده،قال:«نسی؟»قلت:نعم،قال:«لا بأس» (۳).

و فی الصحیح عن زراره،عن أبی جعفر علیه السلام،قال:«من قلّم أظافیره ناسیا أو ساهیا،أو جاهلا فلا شیء علیه،و من فعله متعمّدا،فعلیه دم» (۴).

و تأوّل الروایه الأولی باحتمال أن یضیف إلی الأظفار الخمسه بقلم الید الأخری؛لأنّه لیس فی ظاهر الروایه وجوب الدم علی من قلّم خمسه أظفار و لم یزد علیها (۵).و هذا التأویل ردی.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۳۲ الحدیث ۱۱۴۳،الاستبصار ۲:۱۹۴ الحدیث ۶۵۳،الوسائل ۹:۲۹۳ الباب ۱۲ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) الاستبصار ۲:۱۹۵.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۲ الحدیث ۱۱۴۴،الاستبصار ۲:۱۹۵ الحدیث ۶۵۴،الوسائل ۹:۲۹۱ الباب ۱۰ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۴. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۳ الحدیث ۱۱۴۵،الاستبصار ۲:۱۹۵ الحدیث ۶۵۵،الوسائل ۹:۲۹۱ الباب ۱۰ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۵. [۳]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۳۲.

فروع:

الأوّل:الكفّاره:إنّما تجب على من قلّم أظفاره عامدا

،و لو فعل ذلك ناسيا،لم يكن عليه شيء،و كذا لو فعله جاهلا،قاله علماؤنا.و به قال إسحاق،و ابن المنذر و أحمد (۱).

و قال الشافعيّ:يجب على الناسى الكفّاره،كالعامد (۲).

لنا:قوله عليه السلام:«رفع عن أمّتى الخطأ و النسيان،و ما استكرهوا عليه» (۳).

و ما تقدّم فى حديث زراره و أبى حمزه.

و ما رواه معاويه بن عمّار عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا تأكل شيئا من الصيد و إن صاده حلال،و ليس عليك فداء لشيء أتيته و أنت محرم جاهلا به إذا كنت محرما فى حجّك أو عمرتك (۴)إلّا الصيد،[فإنّ] (۵)عليك الفداء،بجهل كان

---

۱ - ۱ المغنى ۳:۵۲۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۱،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۳،الإنصاف ۳:۵۲۷. [۱]

۲ - ۲) الأمّ ۲:۲۰۶،حليه العلماء ۳:۳۰۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۴۰، [۲]مغنى المحتاج ۱:۵۲۱،السراج الوهّاج:۱۶۸.

۳- ۳) بهذا اللفظ،ينظر:كنز العمّال ۴:۲۳۳ الحديث ۱۰۳۰۷،عوالى اللآلئ ۱:۲۳۲ الحديث ۱۳۱، و [۳]بتفاوت،ينظر:سنن ابن ماجه ۱:۶۵۹ الحديث ۲۰۴۵،سنن البيهقىّ ۶:۸۴ و ج ۷:۳۵۷،الجامع الصغير للسيوطىّ ۲:۲۴ و ۱۹۶،فيض القدير ۶:۳۶۲ الحديث ۹۶۲۲،مجمع الزوائد ۶:۲۵۰.و من طريق الخاصّه،ينظر:الفقيه ۱:۳۶ الحديث ۱۳۲،الوسائل ۴:۱۲۸۴ [۴] الباب ۳۷ من أبواب قواطع الصلاه الحديث ۲ و ج ۵:۳۴۵ الباب ۳۰ من أبواب الخلل الحديث ۲.

۴- ۴) فى النسخ:«و لا عمرتك»و ما أثبتناه من المصدر.

۵- ۵) أثبتناها من المصدر.

أو عمد» (۱)الحديث.

احتجّ الشافعيّ:بأنّه إتلاف،فاستوى عمده و خطؤه،كالصيد (۲).

و الجواب:الفرق و قد مضى (۳).

الثانى:لو قصّ بعض الظفر،وجب عليه ما يجب فى جميعه

؛لأنّ الفديه تجب بقصّ الظفر،سواء طال أو قصر؛لعدم التقدير فيه،فصار[كالموضحه] (۴)تجب فى الصغيره ما تجب فى الكبيره.

الثالث:لو قصّ أظافير يديه و رجليه معا،فإن اتّحد المجلس،وجب دم

واحد،و إن كان فى مجلسين،وجب دمان

؛لأنّ الدم يجب بالعشره فيجب الدمان بالعشرين،و أمّا مع اتّحاد المجلس فإنّه بمنزله اليدين.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قلت له:فإن قلّم أظافير رجليه و يديه جميعا؟قال:«إن كان فعل ذلك فى مجلس واحد،فعليه دم،و إن كان فعله متفرّقا فى مجلسين،فعليه دمان» (۵).

الرابع:من أفتى غيره بتقليم ظفره فقلّمه فأدماه،وجب على المفتى دم شاه

؛ لأنّه الأصل فى إراقه الدم،فكانت الفديه عليه.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن إسحاق الصيرفيّ،قال:قلت لأبى إبراهيم عليه السلام:إنّ رجلا أحرم فقلّم أظفاره و كانت إصبع له عليله فترك ظفرها

۱- ۱التهذيب ۵:۳۷۰ الحديث ۱۲۸۸،الوسائل ۹:۲۲۷ الباب ۳۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴ و ۵. [۱]

۲- ۲) المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۳۹.

۳- ۳) يراجع:ص ۲۴۸. [۲]

۴- ۴) فى النسخ:كالوصمه،و لعلّ الصواب ما أثبتناه.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۳۲ الحديث ۱۱۴۱،الاستبصار ۲:۱۹۴ الحديث ۶۵۱،الوسائل ۹:۲۹۳ الباب ۱۲ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۳]

لم يقصّه،فأفتاه رجل بعد ما أحرم،فقصّه فأدماه،قال:«على الذى أفتاه شاه» (۱).

و روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن إسحاق بن عمّار،عن أبى إبراهيم عليه السلام أنّه سأله عن رجل نسى أن يقلّم أظافيره عند الإحرام حتّى أحرم،قال:

«يدعها»قلت:فإنّ رجلا من أصحابنا أفتاه أن يقلّم أظافيره و يعيد إحرامه ففعل، قال:«عليه دم» (۲).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۳۳ الحديث ۱۱۴۶،الوسائل ۹:۲۹۴ الباب ۱۳ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۲۸ الحديث ۱۰۷۸،الوسائل ۹:۲۹۵ الباب ۱۳ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲. [۲]

البحث السابع

اشاره

فی قتل هوامّ الجسد

مسأله:و یجب برمی القمله عن جسد المحرم أو قتلها کفّ من طعام

.

و قال أصحاب الرأی:یتصدّق بمهما کان (۱).

و قال إسحاق:یتصدّق بتمره (۲).

و قال مالک:حفنه من طعام (۳).

و قال عطاء (۴)کقولنا.

و قال سعید بن جبیر،و طاوس،و أبو ثور،و ابن المنذر،و أحمد فی إحدی الروایتین:لا شیء علیه ۵.

لنا:أنّه حصل به الترفّه و التنظیف،فوجب علیه الفداء،کحلق الرأس.

و ما رواه الشیخ عن الحسین بن أبی العلاء،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

---

۱ - ۱المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۰۱،بدائع الصنائع ۲:۱۹۶،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۲،شرح فتح القدیر ۲:۴۴۰،مجمع الأنهر ۱:۲۹۹،تبیین الحقائق ۲:۳۸۳.

۲- ۲) المغنی ۳:۲۷۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۲،المجموع ۷:۳۳۴.

۳- ۳) المدوّنه الکبری ۱:۴۲۸،بلغه السالک ۱:۲۸۹،المجموع ۷:۳۳۴.

۴- (۵-۴) المغنی ۳:۲۷۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۲،المجموع ۷:۳۳۴، [۱]الإنصاف ۳:۴۸۶.

«المحرم لا ينزع القمله من جسده و لا من ثوبه متعمّدا،و إن قتل شيئا من ذلك خطأ، فليطعم مكانها طعاما قبضه بيده» (۱).

و فی الصحیح عن حمّاد بن عیسی،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یبین القمله من جسده فیلقیها،فقال:«یطعم مکانها طعاما» (۲).

و فی الصحیح عن محمّد بن مسلم،قال:سألته عن المحرم ینزع القمله عن جسده فیلقیها،قال:«یطعم مکانها طعاما» (۳).

و عن الحلبیّ،قال:حککت رأسی و أنا محرم،فوقع منه قملات فأردت ردّهنّ،فنهانی و قال:«تصدّق بکفّ من طعام» (۴).

احتجّوا:بما روی عن ابن عبّاس أنّه سئل عن محرم ألقی قمله ثمّ طلبها فلم یجدها،فقال:تلک ضالّه لا تبتغی (۵).

و الجواب:أنّه غیر دالّ علی عدم الفداء.و قد روی الشیخ عن مرّه مولی خالد،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یلقی القمله،فقال:«ألقوها

۱- ۱التهذیب ۵:۳۳۶ الحدیث ۱۱۶۰،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحدیث ۶۶۱،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۶ الحدیث ۱۱۵۸،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحدیث ۶۵۹،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۶ الحدیث ۱۱۵۹،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحدیث ۶۶۰،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۲. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۷ الحدیث ۱۱۶۳،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۴. [۴]

۵- ۵) مسند الشافعیّ:۱۳۶،المصنّف لعبد الرزّاق ۴:۴۱۴ الرقم ۸۲۶۳،سنن البیهقیّ ۵:۲۱۳،المغنی ۳:۲۷۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۲.

أبعدها اللّه غير محموده و لا مفقوده» (۱).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:

المحرم یحکّ رأسه فتقع منه القمله و الثنتان؟قال:«لا شیء علیه و لا یعود»قلت:

کیف یحکّ رأسه؟قال:«بأظافیره ما لم یدم،و لا یقطع الشعر» (۲).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:ما تقول فی محرم قتل قمله؟قال:«لا شیء علیه فی القمله،و لا ینبغی أن یتعمّد قتلها» (۳).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:هذه الروایه محموله علی الرخصه فی جواز القتل مع الأذی و إن وجبت الکفّاره،و قوله علیه السلام:«لیس علیک شیء»،یرید نفی العقاب،أو لا شیء علیه مقدّر،کغیره من الکفّارات المقدّره (۴).

إذا ثبت هذا:فإنّ الکفّاره تجب فی العمد و السهو و الخطأ،کالصید؛للروایه.

---

۱ - ۱ التهذیب ۵:۳۳۷ الحدیث ۱۱۶۴، الاستبصار ۲:۱۹۷ الحدیث ۶۶۲، الوسائل ۹:۱۶۳ الباب ۷۸ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۶. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۷ الحدیث ۱۱۶۵،الاستبصار ۲:۱۹۷ الحدیث ۶۶۳،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۵. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۷ الحدیث ۱۱۶۶،الاستبصار ۲:۱۹۷ الحدیث ۶۶۴،الوسائل ۹:۲۹۸ الباب ۱۵ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۶. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۸،الاستبصار ۲:۱۹۷.

البحث الثامن

اشاره

فی ما یجب بقطع شجره الحرم

مسأله:یحرم قطع شجره الحرم فی قول أهل العلم کافّه

،و تجب فی الکبیره بقره،و فی الصغیره شاه،و فی أبعاضها قیمه،قاله الشیخ رحمه اللّه (۱).

و ممّن أوجب الضمان:الشافعیّ (۲)،و أحمد (۳)،و أصحاب الرأی (۴)،و هو مرویّ عن ابن عبّاس،و عطاء (۵).

۱- ۱المبسوط ۱:۳۵۴، [۱]الخلاف ۱:۴۸۵ مسأله-۲۸۱.

۲- ۲) الأمّ ۲:۲۰۸،حلیه العلماء ۳:۳۲۲،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۸،المجموع ۷:۴۴۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱،المیزان الکبری ۲:۴۶،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۶، مغنی المحتاج ۱:۵۲۷،السراج الوهّاج:۱۷۰.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۶۱ و ۳۶۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۷۶ و ۳۷۹،الکافی لابن قدامه ۱: ۵۷۵ و ۵۷۶،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۶۰ و ۲۶۲،الإنصاف ۳:۵۵۲ و ۵۵۵-۵۵۶.

۴ - ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۰۳،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۵،بدائع الصنائع ۲:۲۱۰،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۵،تبیین الحقائق ۲:۳۹۰،مجمع الأنهر ۱:۳۰۱،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۵ - ۵) الأمّ ۲:۲۰۸، المغنی ۳:۳۶۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰،المجموع ۷:۴۹۶،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱،عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

و قال مالک:لا ضمان فیه (۱).

لنا:أنّه آمن،فیجب به الضمان کالصید،قال علیه السلام:«لا یختلی خلاها و لا یعضد شجرها» (۲).

و ما رواه ابن عبّاس،أنّه قال:فی الدوحه (۳)بقره و فی الجزله (۴)شاه (۵).

و عن ابن الزبیر،قال:فی الکبیره بقره،و فی الصغیره شاه (۶).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن موسی بن القاسم، قال:روی أصحابنا عن أحدهما علیهما السلام أنّه قال:«إذا کان فی دار الرجل شجره من شجر الحرم،لم تنزع،فإن أراد أن ینزعها،نزعها،و کفّر بذبح بقره یتصدّق بلحمها علی المساکین» (۷).

و عندی فی ذلک توقّف،و الروایه مقطوعه السند،و الأصل براءه الذمّه.

احتجّ مالک:بأنّ قطع شجر الحلّ لا یوجب الجزاء علی المحرم،فکذا قطع شجر الحرم؛لأنّ ما حرم بالإحرام لا یتفاوت،کالصید (۸).

۱- ۱)الموطّأ ۱:۴۲۰، [۱]المدوّنه الکبری ۱:۴۵۱،بدایه المجتهد ۱:۳۶۵،بلغه السالک ۱:۲۹۸،حلیه العلماء ۳:۳۲۲،المغنی ۳:۳۶۷، [۲]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰، [۳]عمده القارئ ۱۰:۱۸۹.

۲- ۲) صحیح البخاریّ ۳:۱۸،سنن النسائیّ ۵:۲۱۱،سنن الدارمیّ ۲:۲۶۵، [۴]مسند أحمد ۱:۲۵۳، سنن البیهقیّ ۵:۱۹۵.

۳- ۳) الدوحه:الشجره العظیمه.تهذیب اللغه ۲:۱۱۲۷.

۴- ۴) قال فی النظم المستعذب بهامش المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۹:...هی:الشجره الشابّه التی لا أغصان لها.و قال أیضا:هی ما عظم من الشجر دون الدوحه.

۵- ۵) المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰،المجموع ۷:۴۴۷.

۶- ۶) الأمّ ۲:۲۰۸،مغنی المحتاج ۱:۵۲۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۱۱.

۷- ۷) التهذیب ۵:۳۸۱ الحدیث ۱۳۳۱،الوسائل ۹:۳۰۱ الباب ۱۸ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۳. [۵]

۸- ۸) المغنی ۳:۳۶۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۸۰.

و الجواب:أنّ هتك حرمه الحرم يحصل فى الفرع،دون الأصل،فافترقا.

إذا ثبت هذا:فإنّ الكفّاره-إن قلنا بوجوبها-ما قلناه،و به قال الشافعىّ (۱)، و أحمد (۲).

و قال أصحاب الرأى:يضمن الجميع بالقيمه (۳).

لنا:ما تقدّم من الروايات،فإنّها كما دلّت على الكفّاره،دلّت على قدرها.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه لا مقدّر فيه،فأشبه الحشيش (۴).

و الجواب:المنع من عدم التقدير،و قد قلناه.

---

۱ - ۱ الأمّ ۲:۲۰۸،حليه العلماء ۳:۳۲۲،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۸،المجموع ۷:۴۴۷،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۱۱،الميزان الكبرى ۲:۴۶،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۶، مغنى المحتاج ۱:۵۲۷،السراج الوهّاج:۱۷۰.

۲ - ۲) المغنى ۳:۳۶۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۸۰،الكافى فى فقه أحمد ۱:۵۷۶،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۶۱-۲۶۲،الإنصاف ۳:۵۵۵-۵۵۶.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۰۳،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۵،بدائع الصنائع ۲:۲۱۰،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۵،شرح فتح القدير ۳:۳۳،تبيين الحقائق ۲:۳۹۰،مجمع الأنهر ۱:۳۰۱،المغنى ۳:۳۶۸.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۶۸.

البحث التاسع

اشاره

فی ما یجب فی الصید

و فیه مطالب:

المطلبالأوّل:فی وجوب الجزاء

اعلم أنّا قد بیّنّا أنّ المحرم یحرم علیه الصید (۱)،و بیّنّا أنّ الصید المحرّم،إنّما هو صید البرّ،و هو الحیوان الممتنع (۲).

و قیل:یشترط أن یکون مباحا،و قد تقدّم (۳).

إذا ثبت هذا:فالصید ینقسم قسمین:

الأوّل:ما تجب به الکفّاره المعیّنه،و لتلک الکفّاره بدل علی الخصوص،إذا لم توجد الکفّاره،انتقل المکلّف إلی ذلک البدل.

الثانی:ما لیس لکفّارته بدل.

و الأوّل:خمسه أقسام:

الأوّل:النعامه.

الثانی:بقره الوحش و حمار الوحش.

۱- ۱یراجع:ص ۱۴۲. [۱]

۲- ۲) یراجع:ص ۱۴۲ و ۱۵۵. [۲]

۳- ۳) یراجع:ص ۱۴۲. [۳]

الثالث:الظبی.

الرابع:بیض النعام.

الخامس:بیض القطا و القبج،و نحن نأتی علی جمیع ذلک إن شاء اللّه تعالی.

مسأله:أجمع علماء الأمصار علی وجوب الجزاء علی قتل الصید للمحرم.

قال اللّه تعالی: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّیْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْکُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۱).

و لا نعلم أحدا خالف فیه،سواء قتله عمدا،أو سهوا،أو خطأ،إلاّ الحسن البصریّ و مجاهد،فإنّهما قالا:إن قتله متعمّدا ذاکرا لإحرامه،لا جزاء علیه،و إن کان مخطئا أو ناسیا لإحرامه،فعلیه الجزاء (۲).

و هذا خلاف القرآن العزیز؛لأنّه تعالی علّق الکفّاره علی القتل عمدا،و الذاکر لإحرامه متعمّد.ثمّ قال فی سیاق الآیه: لِیَذُوقَ وَبالَ أَمْرِهِ (۳).و الساهی و المخطئ لا عقاب علیه و لا ذمّ.و لا نعرف لهذین دلیلا مع أنّهما خرقا الإجماع و خالفا نصّ القرآن،فلا اعتداد بقولهما.

مسأله:و لا خلاف فی وجوب الکفّاره بالصید علی الناسی

،أمّا العامد فقد بیّناه و دلّلناه علی وجوب الکفّاره علیه بالقرآن و الإجماع.

و أمّا الخاطئ،فإنّ الکفّاره تجب علیه أیضا.ذهب إلیه علماؤنا، و به قال الحسن البصریّ،و عطاء،و النخعیّ (۴)،و مالک (۵)،و الثوریّ (۶)،

۱- ۱المائده(۵):۹۵. [۱]

۲- ۲) المغنی ۳:۵۳۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۲۹۶،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۲]

۴- ۴) المغنی ۳:۵۴۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۵۲،المجموع ۷:۳۲۱،تفسیر القرطبیّ ۶:۳۰۸. [۳]

۵- ۵) الموطّأ ۱:۴۱۹،بدایه المجتهد ۱:۳۵۸،بلغه السالک ۱:۲۹۵،تفسیر القرطبیّ ۶:۳۰۸. [۴]

۶- ۶) المغنی ۳:۵۴۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۵۲.

و أصحاب الرأى (۱)،و الزهرىّ (۲).

و قال ابن عبّاس:لا كفّاره على الخاطئ فى قتل الصيد،و به قال سعيد بن جبير،و طاوس،و ابن المنذر،و عن أحمد روايتان (۳).

لنا:ما رواه الجمهور عن جابر،قال:جعل رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله فى الضبع يصيده المحرم كبشا (۴).

و قال عليه السلام فى بيض النعام يصيبه المحرم:«ثمنه» (۵).و لم يفرّق عليه السلام بين العامد و الخاطئ.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أحمد بن محمّد قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام عن المحرم يصيب الصيد بجهاله أو خطإ أو عمد،أهم فيه سواء؟قال:«لا»قلت:جعلت فداك ما تقول فى رجل أصاب صيدا بجهاله و هو محرم؟قال:«عليه الكفّاره»قلت:فإن أصابه خطأ؟قال:«فأىّ شىء الخطأ عندك؟»قلت:يرمى هذه النخله فيصيب نخله أخرى،قال:«نعم،هذا الخطأ و عليه الكفّاره»قلت:فإن أخذ ظبيا متعمّدا فذبحه و هو محرم؟قال:«عليه الكفّاره»قلت:جعلت فداك أ لست قلت:إنّ الخطأ و الجهاله و العمد ليس بسواء؟

۱- ۱المبسوط للسرخسىّ ۴:۹۶،بدائع الصنائع ۲:۲۰۱،شرح فتح القدير ۳:۷،تبيين الحقائق ۲: ۳۷۷،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۴۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۲،تفسير القرطبىّ ۶:۳۰۸، [۱]عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

۳- ۳) المغنى ۳:۵۴۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۱،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۴،الإنصاف ۳:۵۲۸، [۲]المبسوط للسرخسىّ ۴:۹۶.

۴- ۴) سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۰ الحديث ۳۰۸۵،المستدرك للحاكم ۱:۴۵۲،سنن البيهقىّ ۵:۱۸۳، سنن الدارقطنىّ ۲:۲۴۶ الحديث ۴۹،مصنّف ابن أبى شيبه ۴:۵۲۷ الحديث ۵.

۵- ۵) سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۱ الحديث ۳۰۸۶،سنن البيهقىّ ۵:۲۰۸،المصنّف لعبد الرزّاق ۴:۴۲۳ الحديث ۸۳۰۲،كنز العمّال ۵:۳۸ الحديث ۱۱۹۵۵،فيض القدير ۴:۴۵۴ الحديث ۵۹۴۷.

فبأىّ شىء يفصل المتعمّد[من] (۱)الخاطئ؟قال:«بأنّه أثم و لعب بدينه» (۲).

و لأنّه ضمان إتلاف،فاستوى عمده و خطؤه،كمال الآدمىّ.

احتجّ المخالف:بقوله تعالى: وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً (۳).و لأنّ الأصل براءه الـذمّه.و لأنّه محظور الإحرام لا يفسده،فيجب التفرقه بين الخطأ فيه و العمد، كاللبس و الطيب (۴).

و الجواب عن الأوّل:أنّه غير دالّ على مطلوبكم إلّا بدليل الخطاب.و هو ليس حجّه عند المحقّقين.

و عن الثانى:بأنّ الأصل يزول مع ظهور الأدلّه،و قد بيّنّاها.

و عن الثالث:بالفرق بأنّ القتل إتلاف،و اللبس ترفّه،فافترقا.

مسأله:و لو تكرّر الصيد،فإن كان المحرم ناسيا،تكرّرت الكفّاره إجماعا

.

و إن كان متعمّدا فللشيخ قولان:

أحدهما:أنّه يجب الجزاء فى أوّل مرّه،و لا يجب فى الثانى كفّاره (۵)،و به قال ابن بابويه (۶)،و هو مروىّ عن ابن عبّاس،و به قال شريح و الحسن البصرىّ، و سعيد بن جبير،و مجاهد،و النخعىّ،و قتاده،و أحمد فى إحدى الروايات (۷).

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۶۰ الحديث ۱۲۵۳،الوسائل ۹:۲۲۶ الباب ۳۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲ و ۳. [۱]

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۲]

۴- ۴) المغنى ۳:۵۴۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۱،المبسوط للسرخسىّ ۴:۹۶.

۵- ۵) المبسوط ۱:۳۴۲، [۳]الخلاف ۱:۴۸۰ مسأله-۲۵۹.

۶- ۶) الفقيه ۲:۲۳۴،المقنع:۷۹.

۷ - ۷) المغنى ۳:۵۶۱، [۴]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۸، [۵]الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۵،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۰،الإنصاف ۳:۵۲۶، [۶]المجموع ۷:۳۲۳. [۷]

و القول الآخر للشيخ-رحمه اللّه-:تكرّر الكفّاره بتكرّر السبب (۱)،و هو قول أكثر أهل العلم،و به قال عطاء،و الثوريّ (۲)،و الشافعيّ (۳)و إسحاق،و ابن المنذر (۴)، و أصحاب الرأى (۵)،و أحمد فى إحدى الروايات.و لأحمد روايه بالسرايه:إن كفّر عن الأوّل،وجبت الكفّاره فى الثانى،و إلّا فلا (۶).و الحقّ عندنا:ما ذهب الأكثر.

لنا:قوله تعالى: وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۷).و هو يتناول المبتدئ و العائد.

و ما رواه الجمهور عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه جعل فى الضبع،يصيده المحرم،كبشا (۸).و لم يفرق بين العائد و المبتدئ،فيجب شمول الحكم لهما.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الحسن-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى المحرم يصيد الصيد،قال:«عليه الكفّاره فى كلّ ما أصاب» (۹).

۱- ۱المبسوط ۱:۳۴۲،الخلاف ۱:۴۸۰ مسأله-۲۵۹.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۶۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۸.

۳- ۳) الأمّ ۲:۲۰۷،حليه العلماء ۳:۳۱۹،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۳۲۳،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۵.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۶۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۸،المجموع ۷:۳۲۳.

۵- ۵) المبسوط للسرخسيّ ۴:۹۶،بدائع الصنائع ۲:۲۰۱،شرح فتح القدير ۳:۷،مجمع الأنهر ۱: ۲۹۸.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۶۱، [۱]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۸. [۲]

۷- ۷) المائده(۵):۹۵. [۳]

۸- ۸) سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۰ الحديث ۳۰۸۵،المستدرك للحاكم ۱:۴۵۲،سنن الدارقطنيّ ۲:۲۴۶ الحديث ۴۹،سنن البيهقيّ ۵:۱۸۳،المصنّف لابن أبى شيبه ۴:۵۲۷ الحديث ۵.

۹- ۹) التهذيب ۵:۳۷۲ الحديث ۱۲۹۵،الاستبصار ۲:۲۱۰ الحديث ۷۱۸،الوسائل ۹:۲۴۳ الباب ۴۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۴]

و فی الصحیح عن ابن أبی عمیر،عن معاویه بن عمّار،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:محرم أصاب صیدا؟قال:«علیه الکفّاره»قلت:فإنّه عاد؟قال:«علیه کلّما عاد کفّاره» (۱).

و فی الصحیح عن أحمد بن محمّد،عن أبی الحسن علیه السلام،عن المحرم یصیب الصید بجهاله أو خطأ أو عمد،أهم فیه سواء؟قال:«لا»قال:قلت:جعلت فداک،ما تقول فی رجل أصاب صیدا بجهاله و هو محرم؟قال:«علیه الکفّاره» قلت:فإن أصابه خطأ؟قال:[«و أیّ شیء الخطأ عندک؟»قلت:یرمی هذه النخله فیصیب نخله أخری:فقال:«نعم هذا الخطأ و] (۲)علیه الکفّاره»قلت:فإن أخذ ظبیا متعمّدا فذبحه؟قال:«علیه الکفّاره»قلت:جعلت فداک أ لست قلت:«إنّ الخطأ،و الجهاله و العمد لیس بسواء!»فبأیّ شیء یفصل المتعمّد[من] (۳)الخاطئ؟ قال:«بأنّه أثم و لعب بدینه» (۴).

و لو انفصل العامد عن الساهی و الخاطئ بشیء غیر ذلک،لوجب علی الإمام علیه السلام أن یبیّنه؛لأنّه وقت الحاجه.

و لأنّها بدل متلف یجب فیه المثل أو القیمه،فأشبه مال الآدمیّ.

و لأنّها کفّاره عن قتل،فاستوی فیها المبتدئ و العائد،کقتل الآدمیّ.

احتجّ الشیخ-رحمه اللّه-علی القول بعدم التکرار:بقوله تعالی: وَ مَنْ عادَ

---

۱ - ۱ التهذیب ۵:۳۷۲ الحدیث ۱۲۹۶،الاستبصار ۲:۲۱۰ الحدیث ۷۱۹،الوسائل ۹:۲۴۴ الباب ۴۷ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) أثبتناها من المصدر.

۳- ۳) أثبتناها من المصدر.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۶۰ الحدیث ۱۲۵۳،الوسائل ۹:۲۲۶ الباب ۳۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲ و ۳. [۲]

فَيَنْتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ (۱)دلّ على أنّ الأوّل للابتداء،و لأنّ جعل الانتقام مجازاه على الفور، دليل على سقوط الكفّاره،و لأنّه لم يوجب جزاء (۲).

و ما رواه الحلبيّ-في الصحيح-عن أبي عبد اللّه عليه السلام،قال:«المحرم إذا قتل الصيد،فعليه جزاؤه،و يتصدّق بالصيد على مسكين،فإن عاد فقتل صيدا آخر،لم يكن عليه جزاؤه،و ينتقم اللّه منه و النقمه في الآخره» (۳).

و في الصحيح عن ابن أبي عمير،عن بعض أصحابه،عن أبي عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا أصاب المحرم الصيد خطأ،فعليه كفّاره،فإن أصابه ثانيه خطأ،فعليه الكفّاره أبدا إذا كان خطأ،فإن أصابه متعمّدا،كان عليه الكفّاره،فإن أصابه ثانيه متعمّدا،فهو ممّن ينتقم اللّه منه،و لم يكن عليه الكفّاره» (۴).

احتجّ أحمد:بأنّه إن كفّر عن الأوّل،فعليه للثاني كفّاره،و إلّا فلا؛لأنّها كفّاره تجب بفعل محظور في الإحرام،فيتداخل جزاؤها قبل التكفير،كاللبس و الطيب (۵).

و الجواب عن الأوّل:أنّ الآيه دلّت على وجوب الجزاء على العائد بعمومها، و ذكر العقوبه لا ينافي الوجوب،و لا يلزم أن تكون الآيه مقصوره على الابتداء بذكر العود؛لأنّ الحكم إذا علّق على أمر عامّ شامل للشيئين،و اختصّ أحدهما بحكم آخر،جاز ذكر ذلك الأخصّ تاره بالتضمّن و تاره بالمطابقه،و جعل الانتقام مجازاه على العود،لا يقتضي أن يكون هو كلّ المجازاه.

۱- ۱المائده(۵):۹۵. [۱]

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۸۰ مسأله-۲۵۹،المبسوط ۱:۳۴۲، [۲]التهذيب ۵:۳۷۲،الاستبصار ۲:۲۱۱.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۲ الحديث ۱۲۹۷،الاستبصار ۲:۲۱۱ الحديث ۷۲۰،الوسائل ۹:۲۴۴ الباب ۴۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۳]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۷۲ الحديث ۱۲۹۸،الاستبصار ۲:۲۱۱ الحديث ۷۲۱،الوسائل ۹:۲۴۴ الباب ۴۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۴]

۵- ۵) المغني ۳:۵۶۱.

و الحديثان الآخران معارضان بما تقدّم،و مع ذلك فيحتمل حملها (۱)على نفى الكفّاره لا غير؛إذ الكفّاره بهذا القيد منفيّه عن العائد إجماعا،بخلاف الابتداء،بل الواجب فى العائد الكفّاره و الانتقام معا،و هذا التأويل و إن بعد،لكنّ الجمع بين الأدلّه أولى.

مسأله:و يجب الجزاء على القاتل للضروره

؛و ذلك:أنّ من أبيح له أكل الصيد فإنّه يذبحه إجماعا بغير خلاف.و لقوله تعالى: وَ لا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ (۲)و ترك الأكل مع القدره عند الضروره إلقاء بيده إلى التهلكه،فيكون منهيّا عنه،فيكون الأكل مأمورا به.

إذا ثبت هذا:فإنّ المضطرّ يباح له قتل الصيد للضروره و يجب عليه الفداء.

و قال الأوزاعىّ:لا يضمنه (۳).

لنا:عموم قوله تعالى: وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۴)و هو يتناول المضطرّ و غيره.

و لأنّه قتله من غير معنى يحدث فيه من الصيد يقتضى قتله،فيضمنه كغيره.

و لأنّه أتلفه لنفعه و دفع الأذى عنه،فكان عليه الكفّاره،كحلق الرأس.

و لما رواه الشيخ-فى الحسن-عن الحلبىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

سألته عن المحرم يضطرّ فيجد الميته و الصيد أيّهما يأكل؟قال:«يأكل من الصيد، أ ما يحبّ أن يأكل من ماله؟»قلت:بلى،قال:«إنّما عليه الفداء،فليأكل

۱- ۱كذا فى النسخ،و لعلّ الصواب:حملهما.

۲- ۲) البقره(۲):۱۹۵. [۱]

۳- ۳) المغنى ۳:۵۴۰، [۲]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۷. [۳]

۴- ۴) المائده(۵):۹۵. [۴]

و ليفده» (۱).

احتجّ الأوزاعيّ:بأنّه مباح أشبه صيد البحر (۲).

و الجواب:الإباحه لا تستلزم عدم الكفّاره،كما فى حلق الرأس،و الفرق بين صيد البرّ و صيد البحر موجود،فإنّ صيد البحر لم يتناوله حرمه الإحرام و لا الحرم، فلا تجب الكفّاره به،بخلاف صيد البرّ.

مسأله:إذا صال عليه صيد فلم يقدر على دفعه إلاّ بقتله،ساغ له قتله إجماعا

، و هل يجب عليه الجزاء أم لا؟الوجه:أنّه لا يجب،و به قال الشافعيّ (۳)، و أحمد (۴).

و قال أبو حنيفه:عليه الضمان (۵).

لنا:أنّه التحق بالمؤذى طبعا،فوجب سقوط الضمان فيه،كالكلب العقور.

و لأنّه حيوان قتله لدفع شرّه،فلم يضمنه،كالآدميّ و الصائل.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه قتله لحاجه نفسه،فأشبه قتله لحاجه الأكل.

و الجواب:الفرق؛فإنّ القتل هنا لدفع الأذى،بخلاف قتله للأكل؛فإنّه لجلب النفع،و إذا افترقا،لم يجز الإلحاق.

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۶۸ الحديث ۱۲۸۳، الاستبصار ۲:۲۰۹ الحديث ۷۱۴،الوسائل ۹:۲۳۸ الباب ۴۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۵۴۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۱۷.

۳- ۳) المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۲،المجموع ۷:۳۳۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۸،مغنى المحتاج ۱:۵۲۴.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۴۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۸،الكافى لابن قدامه ۱:۵۵۸،الإنصاف ۳: ۴۸۳.

۵ - ۵) المبسوط للسرخسيّ ۴:۹۱،بدائع الصنائع ۲:۱۹۷،الهدايه للمرغينانيّ ۱:۱۷۳،شرح فتح القدير ۳:۲۲،تبيين الحقائق ۲:۳۸۴،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰،المغنى ۳:۵۴۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۸.

إذا ثبت هذا:فلا فرق بين أن يخاف منه التلف أو الجرح أو إتلاف المال.

مسأله:لو خلّص صيدا من سبع أو شبكه،أو أخذه ليخلّص من رجله خيطا

أو نحوه فتلف بذلك،كان عليه الضمان

،و به قال قتاده (۱).

و قال عطاء:لا ضمان عليه (۲)،و للشافعيّ قولان (۳).

لنا:عموم الأدلّه الوارده بوجوب الجزاء.و لأنّ غايه ذلك أنّه عدم القصد إلى قتله،لكن مجرّد عدم القصد إلى القتل لا يسقط الضمان بالقتل،كقتل الخطأ.

احتجّ المخالف:بأنّه فعل أبيح لحاجه الحيوان،فلا يضمن ما يتلف به،كما لو داوى وليّ الصبيّ الصبيّ فمات (۴).

و الجواب:أنّه مشروط بالسلامه.

مسأله:إذا قتل المحرم صيدا مملوكا لغيره،لزمه الجزاء للّه تعالى،و القيمه

لمالكه

.و به قال الشافعيّ (۵)،و أبو حنيفه (۶).

و قال مالك،و المزنيّ:لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك (۷).

لنا:عموم قوله تعالى: وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ

۱- ۱المغنى ۳:۵۴۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۸.

۲- ۲) الأمّ ۲:۱۹۹،المغنى ۳:۵۴۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۸.

۳- ۳) الأمّ ۲:۱۹۹،حليه العلماء ۳:۲۹۶،المجموع ۷:۲۹۷،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۷.

۴- ۴) الأمّ ۲:۱۹۹،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۷،المغنى ۳: ۵۴۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۸.

۵- ۵) الأمّ ۲:۲۰۸،حليه العلماء ۳:۲۹۶،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۱، المجموع ۷:۲۹۷،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۴،مغنى

المحتاج ۱:۵۲۴،المیزان الکبری ۲:۴۳،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۲.

۶ – ۶) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۰۳–۱۰۴،تحفه الفقهاء ۲:۴۲۴،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۵،شرح فتح القدیر ۳:۳۱،تبیین الحقائق ۲:۳۸۹–۳۹۰،مجمع الأنهار ۱:۳۰۱.

۷– ۷) حلیه العلماء ۳:۲۹۷،المجموع ۷:۳۳۰،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۸۶.

اَلنَّعَمِ (۱)و هو يتناول صوره النزاع،كما يتناول صوره الاتّفاق.

مسأله:الجزاء واجب على المحرم

،سواء كان إحرامه للحجّ أو للعمره، و سواء كان الحجّ تمتّعا أو قرانا أو إفرادا،و سواء كانا واجبين أو مندوبين،صحيحين أو عرض لهما الفساد؛عملا بالعمومات،و لا نعرف فيه خلافا.

و لو كان الصيد فى الحرم و تجرّد عن الإحرام،ضمن و لو كان محرما تضاعف الجزاء.

و قال الشافعىّ:صيد الحرم مثل صيد الإحرام يتخيّر فيه بين ثلاثه أشياء:

المثل و الإطعام و الصوم،و فيما لا مثل له،يتخيّر بين الصوم و الإطعام (۲).

و قال أبو حنيفه:لا مدخل للصوم فى ضمان صيد الحرم (۳).و سيأتى البحث فى ذلك إن شاء اللّه تعالى.

۱- ۱المائده(۵):۹۵. [۱]

۲ - ۲) الأمّ ۲:۲۰۷،حليه العلماء ۳:۳۲۲،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۶، المجموع ۷:۴۹۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۹،مغنى المحتاج ۱:۵۲۴-۵۲۶.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۹۷،بدائع الصنائع ۲:۲۰۷،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۴،مجمع الأنهر ۱:۳۰۲، المجموع ۷:۴۹۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳: ۳۷۱.

المطلب الثانی

فی مقدار الکفّاره فی قتل الصید و فیه قسمان

القسم الأوّل

فی ما لکفّارته بدل علی الخصوص و مباحثه خمسه

البحثالأوّل:فی ما یجب بقتل النعامه

مسأله:دابّه الصید تضمن بمثلها من النعم فی قول أکثر أهل العلم

(۱).

و قال أبو حنیفه:الواجب القیمه (۲).

لنا:قوله تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۳).

و ما رواه الجمهور عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أنّه جعل فی الضبع کبشا (۴).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن أبی الصباح،قال:

سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن قول اللّه عزّ و جلّ فی الصید: وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْکُمْ

---

۱ - ۱ المغنی ۳:۵۴۵، [۱]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱، [۲]حلیه العلماء ۳:۳۱۶، المجموع ۷ : ۴۳۸،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۰.

۲- ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۰،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱،مجمع الأنهار ۱:۲۹۷.

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۳]

۴- ۴) سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۰ الحدیث ۳۰۸۵،سنن الدارمیّ ۲:۷۴،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۴۵-۲۴۷ الأحادیث ۴۹،۴۸،۴۴،۴۳،۴۲ و ۵۲،سنن البیهقیّ ۵:۱۸۳،المصنّف لعبد الرزّاق ۴:۴۰۴ الحدیث ۸۲۲۶،المصنّف لابن أبی شیبه ۴:۳۳۷ الباب ۱۹۵ الحدیث ۱.

مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ قال:«فی الظبی شاه،و فی حمار وحش بقره، و فی النعامه جزور» (۱).

احتجّ أبو حنیفه:بأنّ الصید لیس بمثلیّ،فتجب القیمه،و یجوز صرفها فی المثل (۲).

و الجواب:المماثله الحقیقیّه غیر مراده هنا؛لامتناعها بین الصید و النعم،لکن أریدت المماثله من حیث الصوره،فإنّ النعامه تشبه البدنه.

و لأنّ الصحابه حکموا فی الحیوانات بأمثالها،فحکم علیّ علیه السلام،و زید بن ثابت،و عمر،و عثمان،و ابن عبّاس،و جماعه فی النعامه ببدنه.و حکم أبو عبیده،و ابن عبّاس فی حمار الوحش ببدنه.و حکم عمر فیه ببقره.و حکم علیّ علیه السلام،و عمر فی الضبع بشاه (۳).

و هذه الأحکام فی الأزمنه المختلفه و الأوقات المتباعده و الأماکن المتباینه، یدلّ علی أنّه لیس علی وجه القیمه؛لامتناع اتّفاقها فی شیء واحد.و لأنّه لو کان علی وجه القیمه لاعتبروا صفه المتلف التی تختلف القیمه بها،إمّا بنقل أخبار أو لمشاهده (۴)،و لم ینقل عن أحد من الصحابه ذلک،و لم یسألوا عنه حال الحکم،مع أنّهم حکموا فی الحمامه بشاه و لا تبلغ الحمامه فی القیمه الشاه غالبا.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۰،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۹،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۰،المغنی ۳: ۵۴۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱.

۳- ۳) الأمّ ۲:۱۹۰،المغنی ۳:۵۴۵-۵۴۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۴۰،المحلّی ۷:۲۲۷-۲۲۸، [۲]عمده القارئ ۱۰:۱۶۱-۱۶۲،اللباب ۷: ۵۲۱.

۴- ۴) خا و ع:أو بمشاهده،ح:أو المشاهده.

مسأله:ما ثبت فیه نصّ مقدّر،اتّبع

،إمّا من النبیّ صلّی اللّه علیه و آله،أو من الأئمّه علیهم السلام،أو من الصحابه الذین یجب اتّباعهم،و لا یجب استیناف الحکم، و به قال عطاء،و الشافعیّ،و إسحاق،و أحمد (۱).

و قال مالک:یستأنف الحکم (۲).

لنا:أنّ قول من ذکرنا حجّه،و هم أعرف من غیرهم و أزید و أبصر بالعلم، فکان قولهم حجّه علی غیرهم،کالعامّیّ بالنسبه إلی العالم.

احتجّ مالک (۳):بقوله تعالی: یَحْکُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْکُمْ (۴).

و الجواب:التقدیر ثبوت الحکم.

مسأله:و قد ثبت أنّ جماعه من الصحابه حکموا فی النعامه ببدنه

،و هو قول علمائنا أجمع،فمن قتل نعامه و هو محرم،وجب علیه جزور.و به قال عطاء، و مجاهد (۵)،و مالک (۶)،و الشافعیّ (۷)،و أحمد (۸)،و أکثر العلماء (۹).

۱- ۱المغنی ۳:۵۴۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱،المجموع ۷:۴۳۹، [۱]اللباب ۷:۵۲۲، الحاوی الکبیر ۴:۲۹۱.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۴۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱،المجموع ۷:۴۳۹،الاستذکار ۴:۳۸۱.

۳- ۳) المغنی ۳:۵۴۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱.

۴- ۴) المائده(۵):۹۵. [۲]

۵- ۵) المغنی ۳:۵۵۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱،المجموع ۷:۴۴۰.

۶- ۶) إرشاد السالک:۵۹،بلغه السالک ۱:۲۹۹،المنتقی للباجیّ ۲:۲۵۴،المغنی ۳:۵۵۵،المجموع ۷:۴۴۰،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

۷- ۷) الأمّ ۲:۱۹۰،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۴۰،فتح العزیز بهامش المجموع ۷: ۵۰۲،مغنی المحتاج ۱:۵۲۵،السراج الوهّاج:۱۶۹،المغنی ۳:۵۵۵،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

۸ - ۸) المغنی ۳:۵۵۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۸،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳،زاد المستقنع:۳۲.

۹- ۹) المغنی ۳:۵۵۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱،المجموع ۷:۴۴۰.

و قال أبو حنيفه:تجب القيمه (۱)،و هو محكىّ،عن النخعىّ (۲).

لنا:قوله تعالى: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۳).

و ما رواه الجمهور عن علىّ عليه السلام أنّه حكم فيها ببدنه (۴)،و كذلك جماعه من الصحابه سمّيناهم فيما مضى.

و من طريق الخاصّه:حديث أبى الصباح عن الصادق عليه السلام،قال:

«و فى النعامه جزور» (۵).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال فى قول اللّه عزّ و جلّ: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ قال:«فى النعامه بدنه» (۶).

و عن سليمان بن خالد،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«...فى النعامه بدنه» (۷).

و لأنّ النعامه تشبه البعير فى خلقته،فكان مثلا لها،فيدخل فى عموم النصّ، و قد مضى احتجاج أبى حنيفه و جوابه (۸).

---

۱ - ۱المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۲،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،شرح فتح القدير ۳: ۸،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱،حليه العلماء ۳:۳۱۶،المغنى ۳:۵۵۶. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۵۵۶، [۲]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۱، [۳]المجموع ۷:۴۴۰.

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۴]

۴- ۴) سنن البيهقىّ ۵:۱۸۲،المغنى ۳:۵۵۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۱.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۰،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۵]

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۱،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۶]

۷- ۷) التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۲،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۷]

۸- ۸) يراجع:ص ۲۸۷.

مسأله:و لو لم يجد البدنه،قوّم البدنه،و فضّ ثمنها على البرّ

،و أطعم كلّ مسكين نصف صاع.و به قال الشافعىّ (۱)،و أحمد (۲).

و قال مالك:يقوّم الصيد لا المثل (۳).

لنا:قوله تعالى: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۴)على قراءه من قرأ بالخفض، و هو يقتضى أن يكون الجزاء بدلا عن المثل من النعم؛لأنّ تقديرها:بمثل ما قتل من النعم.

و ما رواه الشيخ عن أبى عبيده،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفّر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد،قوّم جزاؤه من النعم دراهم،ثمّ قوّمت الدراهم طعاما لكلّ مسكين نصف صاع،فإن لم يقدر على الطعام،صام لكلّ نصف صاع يوما» (۵).

و عن محمّد بن مسلم،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:سألته عن قوله تعالى:

أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِياماً (۶)قال:«عدل الهدى ما بلغ يتصدّق به،فإن لم يكن،فليصم

---

۱ - ۱ الأمّ ۲:۲۱۸،حليه العلماء ۳:۳۲۰،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۶، المجموع ۷:۴۳۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۹،مغنى المحتاج ۱:۵۲۹،السراج الوهّاج:۱۷۰،المغنى ۳:۵۵۸.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۵۸، [۱]الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۱،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۳۵،الإنصاف ۳:۵۰۹، [۲]المجموع ۷:۴۳۸.

۳- ۳) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۴،إرشاد السالك:۵۹،بدايه المجتهد ۱:۳۵۸،الشرح الصغير بهامش بلغه السالك ۱:۲۹۸،حليه العلماء ۳:۳۲۰،المغنى ۳:۵۵۸، [۳]المجموع ۷:۴۳۸،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

۴- ۴) المائده(۵):۹۵. [۴]

۵- ۵) التهذيب ۵:۴۶۶ الحديث ۱۶۲۶،الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۵]

۶- ۶) المائده(۵):۹۵. [۶]

بقدر ما بلغ لكلّ طعام مسكين يوما» (۱).

و لأنّ كلّ متلف وجب فيه المثل،إذا قوّم لزمت قيمه مثله،كالمثلىّ من مال الآدمىّ.

احتجّ مالك:بأنّ التقويم إذا وجب لأجل الإتلاف،قوّم المتلف،كالذى لا مثل له (۲).

مسأله:و لو لم يجد الإطعام،قوّم الجزور بدراهم و الدراهم بطعام على ما

قلناه

،و صام عن كلّ نصف صاع يوما.و به قال ابن عبّاس،و الحسن البصرىّ، و النخعىّ،و الثورىّ،و أصحاب الرأى،و ابن المنذر (۳).

و قال عطاء:يصوم عن كلّ مدّ يوما (۴).و هو قول الشيخ-رحمه اللّه (۵)-و به قال مالك (۶)،و الشافعىّ (۷)،و عن أحمد روايتان (۸).

لنا:أنّ صوم اليوم بدل عن نصف صاع فى غير هذه الصوره،فيكون كذلك هنا.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۴۲ الحديث ۱۱۸۴،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۸. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۵۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۳۹.

۳- ۳) المغنى ۳:۵۵۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰،المجموع ۷:۴۳۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۰.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۵۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰،المجموع ۷:۴۳۸، [۲]المحلّى ۷:۲۲۲، عمده القارئ ۱۰:۱۶۳.

۵- ۵) الخلاف ۱:۴۸۲ مسأله-۲۶۸.

۶ - ۶) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۳،إرشاد السالك:۵۹،بدايه المجتهد ۱:۳۵۸،بلغه السالك ۱:۲۹۹، المغنى ۳:۵۵۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰.

۷- ۷) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۳۸،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۰،السراج الوهّاج:۱۷۰،المغنى ۳:۵۵۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰.

۸- ۸) المغنى ۳:۵۵۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۱،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۳۵.

و یؤیّده:ما رواه الشیخ عن أبی عبیده،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«فإن لم یقدر علی الطعام،صام لکلّ نصف صاع یوما» (۱).

احتجّوا:بأنّ اللّه تعالی جعل الیوم فی کفّاره الظهار فی مقابله إطعام المسکین، فکذا هنا (۲).

و الجواب:النصّ مقدّم علی القیاس،و قد روی الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،قال:قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«من أصاب شیئا فداؤه بدنه من الإبل،فإن لم یجد ما یشتری بدنه فأراد أن یتصدّق،فعلیه أن یطعم ستّین مسکینا لکلّ مسکین مدّان،فإن لم یقدر علی ذلک،صام مکان ذلک ثمانیه عشر یوما،مکان کلّ عشر مساکین ثلاثه أیّام» (۳)الحدیث.

مسأله:و اختلف علماؤنا فی کفّاره جزاء الصید

،فقال بعضهم:إنّها علی الترتیب (۴)،اختاره المفید-رحمه اللّه (۵)-و به قال ابن عبّاس (۶)،و الثوریّ (۷)،و ابن سیرین (۸)،و نقله أبو ثور عن الشافعیّ فی القدیم (۹).

۱- ۱التهذیب ۵:۴۶۶ الحدیث ۱۶۲۶،الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) المغنی ۳:۵۵۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۴۰.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۳ الحدیث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۱. [۲]

۴- ۴) ینظر:الشرائع ۱:۲۸۴،۲۸۵. [۳]

۵- ۵) المقنعه:۶۸.

۶- ۶) المغنی ۳:۵۵۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۹،المحلّی ۷:۲۲۱،بدائع الصنائع ۲:۲۰۰.

۷- ۷) المغنی ۳:۵۵۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۹،المحلّی ۷:۲۲۱.

۸- ۸) المنتقی للباجیّ ۲:۲۵۶.

۹- ۹) المجموع ۷:۴۲۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۰.

و قال آخرون من علمائنا:إنّها على التخيير (۱).و به قال مالك (۲)، و الشافعیّ (۳)،و أصحاب الرأی (۴).و للشیخ قولان (۵)،و عن أحمد روایتان (۶).

و عن أحمد روایه ثالثه:أنّه لا إطعام فی الکفّاره (۷)،و إنّما ذکر فی الآیه لیعدل به الصیام؛لأنّ من قدر علی الإطعام قدر علی الذبح،و هو قول للشافعیّ و مرویّ عن ابن عبّاس (۸).

لنا:قوله تعالی: هَدْیاً بالِغَ الْکَعْبَهِ أَوْ کَفّارَهٌ طَعامُ مَساکِینَ أَوْ عَدْلُ ذلِکَ صِیاماً (۹)و وضع«أو»للتخییر،قال ابن عبّاس:کلّ شیء«أو،أو»فهو مخیّر و أمّا ما کان:«فإن لم یجد»فهو الأوّل الأوّل،رواه الجمهور (۱۰).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«کلّ شیء فی القرآن أَوْ فصاحبه بالخیار یختار

۱- ۱ینظر:السرائر:۱۳۱،الخلاف ۱:۴۸۲ مسأله-۲۶۸.

۲ - ۲) المدوّنه الکبری ۱:۴۴۲،إرشاد السالک:۵۹،بدایه المجتهد ۱:۳۵۸،بلغه السالک ۱:۲۹۹، المغنی ۳:۵۵۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۸،المحلّی ۷:۲۲۱.

۳ - ۳) حلیه العلماء ۳:۳۲۰،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶، المجموع ۷:۴۲۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۹۹،السراج الوهّاج:۱۷۰،المغنی ۳:۵۵۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۸، المحلّی ۷:۲۲۱.

۴ - ۴) الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۹،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸،عمده القارئ ۱۰:۱۶۳، المغنی ۳:۵۵۷. الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۸،المحلّی ۷:۲۲۱.

۵- ۵) قال فی الخلاف ۱:۴۸۲ مسأله-۲۶۸ بالتخییر،و قال فی النهایه:۲۲۲ بالترتیب.

۶- ۶) المغنی ۳:۵۵۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۸،الإنصاف ۳:۵۰۹،عمده القارئ ۱۰:۱۶۳.

۷- ۷) المغنی ۳:۵۵۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۹،الإنصاف ۳:۵۰۹.

۸- ۸) المغنی ۳:۵۵۷، [۱]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۳۹. [۲]

۹- ۹) المائده(۵):۹۵. [۳]

۱۰- ۱۰) المغنی ۳:۵۵۸،الشرح الکبیر [۴]بهامش المغنی ۳:۳۳۹.

ما شاء،و كلّ شيء في القرآن فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فعليه كذا،فالأوّل بالخيار» (۱)

و لأنّها كفّاره إتلاف عطف بعض خصالها على البعض ب(أو)،فكان التخيير ثابتا فيها،ككفّاره أذى الحلق.

و لأنّها فديه تجب بفعل محظور،فكان مخيّرا بين ثلاثتها،كفديه الأذى.

احتجّ الشيخ-رحمه اللّه-بقول الصادق عليه السلام في روايات معدوده:فإن لم يقدر على ذلك-يعني الذبح-قوّم جزاء الصيد و يتصدّق بثمنه على المساكين، ثمّ قال:فإن لم يقدر،صام بدل كلّ صاع يوما (۲).و ذلك يدلّ على الترتيب.و لأنّ هدى المتعه على الترتيب،و هذا أوكد منه؛لأنّه بفعل محظور.

و الجواب عن الأوّل:أنّه و إن دلّ ظاهرا على الترتيب لكن يحتمل عدمه،إمّا لأفضليّه المتقدّم،أو لغير ذلك،فيحمل على غير الترتيب؛جمعا بين الأدلّه.

و عن الثاني:أنّه ينتقض بكفّاره أذى حلق الرأس.على أنّ لفظ النصّ صريح في التخيير،فلا يعدل عنه إلى القياس المبطل له.و قول أحمد ضعيف جدّا؛لأنّه تعالى سمّى الإطعام كفّاره،و لو لم يجب إخراجه،لم يكن كفّاره و جعله طعاما للمساكين،و ما لا يجوز صرفه إليهم،لا يكون طعاما لهم.

و لأنّه عطف الطعام على الهدى،ثمّ عطف الصوم عليه،و لو لم يكن خصله من خصالها،لم يجز ذلك فيه.

و لأنّه كفّاره ذي الطعام (۳)فيها،فكان من خصالها،كسائر الكفّارات.

و لا نسلّم أنّ من قدر على الإطعام قدر على الذبح؛لإمكان تعذّره،إمّا لتعذر

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۳۳ ذيل الحديث ۱۱۴۷، الاستبصار ۲:۱۹۵ ذيل الحديث ۶۵۶، الوسائل ۹: ۲۹۵ الباب ۱۴ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام ذيل الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) ينظر:التهذيب ۵:۳۴۱ و ۳۴۳ الحديث ۱۱۸۳ و ۱۱۸۷.

۳- ۳) د:أذى الطعام.

المذبوح،أو لغلاء السعر أو لغير ذلك،و بالجمله فكلام أحمد فی غايه السقوط.

مسأله:و لو زاد قيمه الفداء علی إطعام ستّين مسكينا لكلّ مسكين نصف

صاع،لم يلزمه الزائد

(۱)

،و أجزأه إطعام ستّين،و لو نقص عن إطعام الستّين،لم يجب عليه الإكمال،بل أجزأه و إن كان ناقصا.

و كذا لو ثمن الطعام علی صيام ستّين يوما لكلّ يوم نصف صاع،لم يجب عليه الصوم الزائد علی الستّين،و لو نقص،أجزأه الناقص،و لا يجب عليه إكمال الصوم.

و خالف فيه الجمهور؛لأنّهم لم يعتبروا ذلك (۲).

لنا:أنّها كفّاره،فلا تزيد علی إطعام (۳)ستّين،و لا علی صيام ستّين يوما؛ لأنّها أعلی مراتب الكفّاره.

و ما رواه الشيخ-فی الحسن-عن جميل،عن بعض أصحابنا عن أبی عبد اللّه عليه السلام فی محرم قتل نعامه،قال:«عليه بدنه،فإن لم يجد فإطعام ستّين مسكينا،فإن كانت قيمه البدنه أقلّ من إطعام ستّين مسكينا،لم يكن عليه إلّا قيمه البدنه» (۴).

و روی ابن بابويه-فی الصحيح-عن جميل،عن محمّد بن مسلم و زراره، عن أبی عبد اللّه عليه السلام فی محرم قتل نعامه،قال:«عليه بدنه،فإن لم يجد فإطعام ستّين مسكينا،فإن كانت قيمه البدنه أكثر من طعام (۵)ستّين مسكينا،لم يزد

۱- ۱بعض النسخ:مسكينين.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۵۸،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۳۹.

۳- ۳) أكثر النسخ:عن إطعام،مكان:علی إطعام.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۲ الحديث ۱۱۸۵،الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۱]

۵- ۵) بعض النسخ:إطعام.

على إطعام ستّين (۱)،و إن كانت قيمه البدنه أقلّ من طعام ستّين مسكينا،لم يكن عليه إلّا قيمه البدنه» (۲).

فرع:

لو بقى ما لا يعدل يوما،كربع الصاع،كان عليه صيام يوم كامل

.و به قال عطاء،و النخعىّ،و حمّاد،و الشافعىّ،و أصحاب الرأى (۳)،و لا نعلم فيه خلافا؛لأنّ صيام اليوم لا يتبعّض،و السقوط غير ممكن؛لشغل الذمّه،فيجب إكمال اليوم.

مسأله:و لو عجز عن الأصناف الثلاثه فى البدنه و إطعام ستّين و صيام

شهرين،صام ثمانيه عشر يوما

؛لأنّ صيام ثلاثه أيّام بدل عن إطعام عشره مساكين فى كفّاره اليمين مع العجز عن الإطعام،فيكون كذلك هاهنا.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:

سألته عن محرم أصاب نعامه،قال:«عليه بدنه»قال:قلت:فإن لم يقدر على بدنه،ما عليه؟قال:«ليطعم ستّين مسكينا»قلت:فإن لم يقدر على ما يتصدّق به، قال:«فليصم ثمانيه عشر يوما»الحديث (۴).

و فى الصحيح عن معاويه بن عمّار،قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل،فإن لم يجد ما يشترى بدنه فأراد أن يتصدّق، فعليه أن يطعم ستّين مسكينا كلّ مسكين مدّا (۵)،فإن لم يقدر على ذلك صام مكان

۱- ۱ر بزياده:مسكينا،كما فى المصدر.

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۳۲ الحديث ۱۱۱۰،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۷. [۱]

۳- ۳) المغنى ۳:۵۵۹-۵۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰،المجموع ۷:۴۲۷.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۲ الحديث ۱۱۸۶،الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۲]

۵- ۵) ر،ع و ح:مدّان،د:مدّين.

ذلک ثمانیه عشر یوما،مکان کلّ عشره مساکین ثلاثه أیّام»الحدیث (۱).

و روی ابن بابویه عن أبی بصیر،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم أصاب نعامه و حمار وحش،قال:«علیه بدنه»قلت:فإن لم یقدر؟قال:«لیطعم ستّین مسکینا»قلت:فإن لم یقدر علی ما یتصدّق به،ما علیه؟قال:«فلیصم ثمانیه عشر یوما»الحدیث (۲).

و عن الحسن بن محبوب،عن داود الرقّیّ،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی الرجل یکون علیه بدنه واجبه فی فداء،فقال:«إذا لم یجد،فسبع شیاه،فإن لم یقدر، صام ثمانیه عشر یوما بمکّه أو فی منزله» (۳).

مسأله:و فی فراخ النعامه قولان لعلمائنا:

أحدهما:من صغار الإبل،قاله المفید (۴)-رحمه اللّه-و به قال الشافعیّ (۵)، و أحمد (۶).

و الثانی:فیه ما فی النعامه سواء،قاله الشیخ (۷)-رحمه اللّه تعالی-و به قال

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۳ الحدیث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۱. [۱]

۲- ۲) الفقیه ۲:۲۳۳ الحدیث ۱۱۱۲،الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۲]

۳- ۳) الفقیه ۲:۲۳۲ الحدیث ۱۱۱۱،الوسائل ۹:۱۸۴ الباب ۲ [۳] من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۴ و ج ۱۰:۱۷۱ الباب ۵۶ من أبواب الذبح الحدیث ۱.

۴- ۴) المقنعه:۶۸.

۵- ۵) المجموع ۷:۴۳۱ و ۴۳۹،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۴،مغنی المحتاج ۱:۵۲۶.

۶- ۶) المغنی ۳:۵۵۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۴،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۹،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۴.

۷- ۷) النهایه:۲۲۵، [۴]المبسوط ۱:۳۴۲.

مالک (۱).و الأوّل أقوی و الثانی أحوط.

لنا:قوله تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۲)و مثل الصغیر صغیر.

و لأنّ الفرخ من الحمام یضمن بمثله-علی ما یأتی-فکذا الفرخ من النعم.

و لأنّ ما ضمن بالید و الجنایه اختلف زمانه بالصغر و الکبر،کالبهیمه.

احتجّ الشیخ-رحمه اللّه-:بما رواه أبان بن تغلب عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی قوم حجّاج محرمین أصابوا فراخ نعام،فأکلوا جمیعا،قال:«علیهم مکان کلّ فرخ بدنه یشترکون فیها جمیعا فیشترونها علی عدد الفراخ و علی عدد الرجال» (۳).

و لأنّ اللّه تعالی قال: هَدْیاً بالِغَ الْکَعْبَهِ (۴)و لا یجزئ فی الهدی صغیر.

و لأنّها کفّاره متعلّقه بقتل حیوان،فلم یختلف بقتل صغیره و کبیره،کالآدمیّ.

و الجواب عن الأوّل:أنّه متناول للصغیره و الکبیره.

و عن الثانی:أنّ الهدی مقیّد بالمثل،فقد أجمع العلماء علی الضمان بما لا یصلح فی الهدی،کالعقاب و الجدی.

و عن الثالث:أنّ کفّاره الآدمیّ لیست بدلا عنه و لا تجری أیضا مجری الضمان؛لأنّه لا یتبعّض فی أبعاضه.

۱- ۱المدوّنه الکبری ۱:۴۳۶،بدایه المجتهد ۱:۳۶۲،بلغه السالک ۱:۳۰۰،المنتقی للباجیّ ۲: ۲۵۵،المحلّی ۷:۲۳۲. [۱]

۲- ۲) المائده(۵):۹۵. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۵۳ الحدیث ۱۲۲۷،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ [۳] من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۹،و ص ۲۰۹ الباب ۱۸ الحدیث ۴.

۴- ۴) المائده(۵):۹۵. [۴]

البحث الثانی

فی کفّاره قتل حمار الوحش و بقرته

مسأله:یجب فی حمار الوحش بقره

،قاله علماؤنا،و هو مرویّ عن عمر،و به قال عروه،و مجاهد (۱)،و الشافعیّ (۲)،و أحمد فی إحدی الروایتین.

و فی الأخری:علیه بدنه،و هو مرویّ عن أبی عبیده،و ابن عبّاس (۳)،و هو روایه لنا (۴)،و به قال عطاء،و النخعیّ (۵).

و قال أبو حنیفه:تجب القیمه (۶)،و قد مضی البحث فیه (۷)

۱- ۱المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۸،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳.

۲- ۲) الأمّ ۲:۱۹۲ و ۲۰۶،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۲۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۲،مغنی المحتاج ۱:۵۲۵-۵۲۶،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۳- ۳) المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۸،الإنصاف ۳: ۵۳۶،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳.

۴- ۴) المقنع:۷۷.

۵- ۵) المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳.

۶- ۶) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۴،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۹-۱۷۰،شرح فتح القدیر ۳:۷،تبیین الحقائق ۲:۳۷۸،عمده القاریٔ ۱۰:۱۶۱،مجمع الأنهر ۱:۲۹۷.

۷- ۷) یراجع:ص ۲۸۶.

لنا:أنّ مماثله حمار الوحش للبقره أقوى من مماثلته للبدنه،فتكون البقره هی الواجبه،و لأنّ الأصل براءه الذمّه.

و ما رواه الشیخ عن أبی بصیر،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قلت:فإن أصاب بقره وحش أو حمار وحش،ما علیه؟قال:«علیه بقره» (۱).

و فی الصحیح عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال فی قول اللّه عزّ و جلّ: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۲)قال:«فی النعامه بدنه،و فی حمار الوحش بقره،و فی الظبی شاه،و فی البقره بقره» (۳).

و فی الصحیح عن أبی الصباح،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«و فی حمار وحش بقره» (۴).

مسأله:و فی بقره الوحش بقره

،قاله علماؤنا،و هو مروىّ عن ابن مسعود، و عطاء،و عروه،و قتاده (۵)،و الشافعیّ (۶)،و لا نعلم فیه خلافا إلّا من أبی حنیفه (۷)؛ لأنّ الصحابه رضوا فیها علی ذلک؛و لأنّها مشابهه لها فی الصوره.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۲ الحدیث ۱۱۸۶،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۰. [۱]

۲- ۲) المائده(۵):۹۵. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۱،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۰،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۴]

۵- ۵) المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳.

۶- ۶) الأمّ ۲:۱۹۲ و ۲۰۶،المجموع ۷:۴۲۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۲،مغنی المحتاج ۱:۵۲۵،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۷- ۷) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۹-۱۷۰،شرح فتح القدیر ۳:۸،مجمع الأنهر ۱:۲۹۷،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

و ما رواه ابن بابویه-فی الصحیح-عن أبی بصیر،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم أصاب نعامه أو حمار وحش،قال:«علیه بدنه»قلت:فإن لم یقدر؟قال:«فلیطعم ستّین مسکینا»قلت:فإن لم یقدر علی ما یتصدّق به، ما علیه؟قال:«فلیصم ثمانیه عشر یوما»قلت:فإن أصاب بقره،ما علیه؟قال:

«علیه بقره» (۱).

و روی الشیخ-فی الصحیح-عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام«و فی البقره بقره» (۲).

و عن سلیمان بن خالد،قال:قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«فی الظبی شاه و فی البقره بقره،و فی الحمار بدنه،و فی النعامه بدنه»الحدیث (۳).

و عن أبی بصیر،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قلت:فإن أصاب بقره أو حمار وحش،ما علیه؟قال:«علیه بقره» (۴).

مسأله:و لو لم یجد البقره فی جزاء حمار الوحش و بقرته،قوّم ثمنها بدراهم

و فضّه علی الحنطه

،و أطعم کلّ مسکین نصف صاع،و لا یجب علیه ما زاد علی إطعام ثلاثین مسکینا،و لا إتمام ما نقص عنه،قاله علماؤنا أجمع.

۱- ۱الفقیه ۲:۲۳۳ الحدیث ۱۱۱۲،الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۱،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۲،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۲ الحدیث ۱۱۸۶،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۰. [۴]

و قال مالک:إنّما یقوّم الصید (۱)،و قد سلف البحث فیه (۲).

و یدلّ علی التقویم:ما تقدّم فی حدیث أبی عبیده عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«إذا أصاب المحرم الصید و لم یجد ما یکفّر من موضعه الذی أصاب فیه الصید،قوّم جزاؤه من النعم دراهم،ثمّ قوّمت الدراهم طعاما،لکلّ مسکین نصف صاع،فإن لم یقدر علی الطعام،صام لکلّ نصف صاع یوما» (۳).

و یدلّ علی التقدیر:ما رواه أبو بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قلت:فإن أصاب بقره وحش أو حمار وحش،ما علیه؟قال:«علیه بقره»قلت:فإن لم یقدر علی بقره؟قال:«فلیطعم ثلاثین مسکینا» (۴).

و فی الصحیح عن حمّاد،و ابن أبی عمیر و فضاله،عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«و من کان علیه فداء شیء من الصید فداؤه بقره،فإن لم یجد،فلیطعم ثلاثین مسکینا» (۵).

و لأنّ المراد من اللحم صرفه إلی المساکین لینتفعوا به فی الاغتذاء،فیقوم البرّ مقامه مع عدمه؛لحصول الغرض به.

مسأله:و لو لم یتمکّن من الإطعام،صام ثلاثین یوما

کلّ یوم بإزاء نصف

۱- ۱المدوّنه الکبری ۱:۴۳۴،بدایه المجتهد ۱:۳۵۸،المنتقی للباجیّ ۲:۲۵۷،بلغه السالک ۱:۲۹۸.

۲- ۲) یراجع:ص ۲۹۰. [۱]

۳- ۳) الکافی ۴:۳۸۷ الحدیث ۱۰، [۲]التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۳ و ص ۴۶۶ الحدیث ۱۶۲۶، الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۲ الحدیث ۱۱۸۶،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۰. [۴]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۴۳ الحدیث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۱. [۵]

صاع،و لو لم يبلغ الإطعام ذلك،لم يكن عليه الإكمال،و لو فضل،لم تجب عليه الزياده عن ثلاثين؛لأنّه قد ثبت ذلك فى كفّاره النعامه،فعلم أنّ صوم اليوم مقابل لنصف الصاع،فيكون كذلك هنا.

و ما رواه أبو عبيده عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفّر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد،قوّم جزاؤه من النعم دراهم،ثمّ قوّمت الدراهم طعاما،لكلّ مسكين نصف صاع،فإن لم يقدر على الطعام، صام لكلّ نصف صاع يوما» (۱).

و عن محمّد بن مسلم،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:سألته عن قوله عزّ و جلّ: أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِياماً (۲)قال:«عدل الهدى ما بلغ يتصدّق به،فإن لم يكن[عنده] (۳)فليصم بقدر ما بلغ،لكلّ طعام مسكين يوما» (۴).

مسأله:و الخلاف فى هذه الأصناف الثلاثه من كونها مرتّبه أو مخيّره كما

مضى فى جزاء النعامه

(۵)،و لو لم يتمكّن من هذه الأصناف،صام تسعه أيّام؛لأنّه ثبت فى كفّاره اليمين أنّ صوم ثلاثه أيّام بدل عن إطعام عشره مساكين مع العجز فكذا هاهنا.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قلت:فإن لم يقدر على بقره؟قال:«فليطعم ثلاثين مسكينا»قلت:فإن لم يقدر

۱- ۱الكافى ۴:۳۸۷ الحديث ۱۰، [۱]التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۳ و ص ۴۶۶ الحديث ۱۶۲۶، الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۲]

۲- ۲) المائده(۵):۹۵. [۳]

۳- ۳) أثبتناها من المصدر.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۲ الحديث ۱۱۸۴،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۸. [۴]

۵- ۵) يراجع:ص ۲۹۲-۲۹۵.

على ما يتصدّق به؟قال:«فليصم تسعه أيّام» (۱).

و فى الصحيح عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و من كان عليه فداء شىء من الصيد فداؤه بقره،فإن لم يجد فليطعم ثلاثين مسكينا،فإن لم يجد فليصم تسعه أيّام» (۲).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۴۲ الحديث ۱۱۸۶،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۰. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۴۳ الحديث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۱. [۲]

البحث الثالث

فی کفّاره الظبی و الثعلب و الأرنب

مسأله:و فی الظبی شاه

.ذهب إلیه علماؤنا أجمع،و به قال علیّ علیه السلام، و عطاء،و عروه،و عمر بن الخطّاب (۱)،و الشافعیّ (۲)،و أحمد،و ابن المنذر (۳).

و قال أبو حنیفه:الواجب القیمه (۴).

لنا:أنّه قول من سمّیناه من الصحابه،و لم یعلم لهم مخالف،فکان حجّه.

و ما رواه الجمهور عن جابر،عن النبیّ صلّی اللّه علیه آله أنّه قال:«و فی الظبی شاه» (۵).

۱- ۱المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۱،المجموع ۷:۴۲۶.

۲ - ۲) الأمّ ۲:۱۹۳،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۲۶ و ۴۲۸،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۱،مغنی المحتاج ۱:۵۲۶،السراج الوهّاج:۱۶۹،المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲.

۳ - ۳) المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۸،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۱،الإنصاف ۳:۵۳۷، [۱]زاد المستقنع:۳۲.

۴ - ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۰،شرح فتح القدیر ۳:۸،عمده القارئ ۱۰:۱۶۲. [۲]

۵ - ۵) سنن الدارقطنیّ ۲:۲۴۶ الحدیث ۴۹ و ۵۲،سنن البیهقیّ ۵:۱۸۳،کنز العمّال ۵:۳۸ الحدیث ۱۱۹۵۳ و ص ۴۱ الحدیث ۱۱۹۷۱،فیض القدیر ۴:۴۵۲ الحدیث ۵۹۳۲.

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى الصباح،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«فى الظبى شاه» (۱).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام مثله (۲).و كذا حديث سليمان بن خالد عنه عليه السلام (۳)،و قد مضى البحث مع أبى حنيفه (۴).

مسأله:فإن عجز عن الشاه،قوّم ثمنها دراهم و فضّه على البرّ،و أطعم عشره

مساكين

،لكلّ مسكين نصف صاع.

و لو زاد التقويم عن ذلك،لم تجب عليه الزياده على إطعام العشره.

و لو نقص لم يجب عليه الإكمال؛لأنّه قد ثبت أنّ إطعام عشره مساكين مساو للشاه فى اليمين و أذى الحلق و غيرهما،فيكون هنا كذلك.

و ما رواه الشيخ عن أبى عبيده،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفّر من موضعه الذى أصاب فيه،قوّم جزاؤه من النعم دراهم،ثمّ قوّمت الدراهم طعاما لكلّ مسكين نصف صاع،فإن لم يقدر على الطعام، صام لكلّ نصف صاع يوما» (۵).

و عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قلت:فإن أصاب ظبيا،ما عليه؟

۱- ۱التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۰،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۱،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۲،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۳]

۴- ۴) يراجع:ص ۲۸۶. [۴]

۵- ۵) الكافى ۴:۳۸۷ الحديث ۱۰، [۵]التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۳،و ص ۴۶۶ الحديث ۱۶۲۶، الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۶]

قال:«عليه شاه»قلت:فإن لم يجد شاه؟قال:«فعليه إطعام عشره مساكين» (۱).

و فى الصحيح عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و من كان عليه شاه فلم يجدها،فليطعم عشره مساكين» (۲).

مسأله:و لو عجز عن الإطعام،صام عن كلّ نصف صاع يوما

.و لو زاد التقويم على خمسه آصع،لم يكن عليه صوم عن الزائد،و لو نقص،لم يكن عليه إلّا بقدر التقويم؛لأنّه قد ثبت فيما تقدّم أنّ صوم اليوم مقابل لنصف الصاع،فيكون كذلك هنا؛لما رواه الشيخ فى حديث أبى عبيده عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«فإن لم يقدر على الطعام،صام لكلّ نصف صاع يوما» (۳).

و عن محمّد بن مسلم،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:سألته عن قوله تعالى:

أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِياماً (۴)قال:«عدل الهدى ما بلغ يتصدّق به،فإن لم يكن فليصم بقدر ما بلغ لكلّ طعام مسكين يوما» (۵).

مسأله:و الخلاف هنا فى ترتيب هذه الأصناف الثلاثه أو تخييرها،كالخلاف

فيما تقدّم

(۶).

و لو عجز عن الشاه و إطعام عشره مساكين و صوم عشره أيّام،صام ثلاثه

۱- ۱التهذيب ۵:۳۴۲ الحديث ۱۱۸۶،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۰. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۴۳ الحديث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱۱. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۴۱ الحديث ۱۱۸۳،الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۳]

۴- ۴) المائده(۵):۹۵. [۴]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۴۲ الحديث ۱۱۸۴،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۸. [۵]

۶- ۶) يراجع:ص ۲۹۲.

أيّام؛لأنّه قد ثبت أنّها بدل فی کفّاره الیمین عن إطعام عشره مساکین،و کذا فی کفّاره الأذی،فیکون بدلا هنا.

و ما رواه الشیخ عن أبی بصیر،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی کفّاره الظبی، قلت:فإن لم یجد شاه؟قال:«فعلیه إطعام عشره مساکین»قلت:فإن لم یقدر علی ما یتصدّق به؟قال:«فعلیه صیام ثلاثه أیّام» (۱).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«و من کان علیه شاه فلم یجد،فلیطعم عشره مساکین،فإن لم یجد،فصیام ثلاثه أیّام فی الحجّ» (۲).

مسأله:و فی الثعلب شاه

،رواه الشیخ عن أبی بصیر،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل قتل ثعلبا،قال:«علیه دم»قلت:فأرنبا؟قال:«مثل ما فی الثعلب» (۳).

إذا ثبت هذا:فقال قوم:إنّ فی الثعلب مثل ما فی الظبی (۴)،و لم یثبت.

و یمکن الاحتجاج علیه بقول الصادق علیه السلام فی روایه معاویه بن عمّار:

«و من کان علیه شاه فلم یجد،فلیطعم عشره مساکین،فإن لم یجد فصیام ثلاثه

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۲ الحدیث ۱۱۸۶،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۰. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۴۳ الحدیث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۱. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۳ الحدیث ۱۱۸۸،الوسائل ۹:۱۹۰ الباب ۴ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۴. [۳]

۴ - ۴) ینظر:المقنعه:۶۸،الوسیله(الجوامع الفقهیّه):۶۸۸،المبسوط ۱:۳۴۰، المهذّب ۱:۲۲۴، المراسم:۱۲۰،السرائر:۱۳۰،الجامع للشرائع:۱۸۹.

أيّام» (۱).

و بقوله علیه السلام فی حدیث أبی عبیده:«إذا أصاب المحرم الصید و لم یجد ما یکفّر من موضعه الذی أصاب فیه الصید،قوّم جزاؤه من النعم دراهم،ثمّ قوّمت الدراهم طعاما،لکلّ مسکین نصف صاع،فإن لم یقدر علی الطعام،صام لکلّ نصف صاع یوما» (۲).

و فی حدیث محمّد بن مسلم عن الباقر علیه السلام فی تفسیر قوله تعالی:

أَوْ عَدْلُ ذلِکَ صِیاماً (۳)قال:«عدل الهدی ما بلغ یتصدّق به،فإن لم یکن،فلیصم بقدر ما بلغ لکلّ طعام مسکین یوما» (۴).

و نحن فی هذا من المتوقّفین.

مسأله:و فی الأرنب شاه

ذهب إلیه علماؤنا،و به قال عطاء.و قال ابن عبّاس:

فیه حمل (۵).

و قال الشافعیّ:فیه عناق (۶)،و هو الأنثی من ولد المعز فی أوّل سنه،و الذکر جدی.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۳ الحدیث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۱. [۱]

۲- ۲) الکافی ۴:۳۸۷ الحدیث ۱۰، [۲]التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۳ و ص ۴۶۶ الحدیث ۱۶۲۶، الوسائل ۹:۱۸۳ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۳]

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۴]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۲ الحدیث ۱۱۸۴،الوسائل ۹:۱۸۵ الباب ۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۸. [۵]

۵- ۵) الأمّ ۲:۱۹۳،المغنی ۳:۵۴۸،الشرح الکبیر [۶]بهامش المغنی ۳:۳۶۲.

۶ - ۶) الأمّ ۲:۱۹۳،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶، المجموع ۷:۴۲۸،فتح العزیز بهامش المجموع۷: ۵۰۲،أحکام القرآن للشافعیّ ۱:۱۲۳،مغنی المحتاج ۱:۵۲۶،السراج الوهّاج:۱۶۹،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

لنا:أنّه كالثعلب،فيكون جزاؤه مساويا لجزائه.

و لأنّ الشاه أعلى ما ذكروا،فيكون أحوط.

و لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أحمد بن محمّد،قال:سألت أبا الحسن عليه السلام عن محرم أصاب أرنبا أو ثعلبا،فقال:«فى الأرنب شاه» (۱).

و فى روايه أبى بصير عن الصادق عليه السلام:«فى الأرنب مثل ما فى الثعلب» (۲).

و روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن ابن مسكان،عن الحلبىّ،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن الأرنب يصيبه المحرم،فقال:«شاه هديا بالغ الكعبه» (۳).

إذا عرفت هذا:فقال قوم من أصحابنا:إنّ فيه أيضا مثل ما فى الظبى (۴)، و يمكن الاحتجاج عليه مثل ما احتججنا لهم فى الثعلب،و التوقّف هناك آت هاهنا.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۴۳ الحديث ۱۱۸۹،الوسائل ۹:۱۸۹ الباب ۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱ و ۳. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۴۳ الحديث ۱۱۸۸،الوسائل ۹:۱۹۰ الباب ۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴. [۲]

۳- ۳) الفقيه ۲:۲۳۳ الحديث ۱۱۱۵،الوسائل ۹:۱۸۹ الباب ۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۳]

۴ - ۴) ينظر:المقنعه:۶۸،الوسيله(الجوامع الفقهيّه):۶۸۸،المبسوط ۱:۳۴۰، المهذّب ۱:۲۲۴، المراسم:۱۲۰،السرائر:۱۳۰،الجامع للشرائع:۱۸۹.

البحث الرابع

فی کفّاره کسر بیض النعام

مسأله:إذا کسر المحرم بیضه نعامه،فإن کان قد تحرّک فیه الفرخ،کان علیه

عن کلّ بیضه بکاره من الإبل

،و إن لم یکن قد تحرّک الفرخ فیه،کان علیه أن یرسل فحوله الإبل فی إناثها بعدد البیض،فما نتج کان هدیا لبیت اللّه تعالی.ذهب إلیه علماؤنا.

و قال الشافعیّ:یجب علیه قیمه البیض (۱)،و به قال عمر بن الخطّاب و ابن مسعود،و النخعیّ،و الزهریّ،و أبو ثور،و أحمد (۲)،و أصحاب الرأی (۳).

۱- ۱الأمّ ۲:۲۰۸،حلیه العلماء ۳:۲۹۹،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۲،المجموع ۷:۳۱۸ و ۳۳۲، فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۸۶.

۲ - ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۳،المجموع ۷:۳۳۳، المحلّی ۷:۲۳۴، المغنی ۳:۵۵۳-۵۵۴، الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۳،الکافی لابن قدامه ۱:۵۵۷،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۷، الإنصاف ۳:۴۷۸. [۱]

۳- ۳) المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۳،بدائع الصنائع ۲:۲۰۳،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۱، [۲]تبیین الحقائق ۲:۳۸۲،مجمع الأنهر ۱:۲۹۹.

و قال مالک:یجب فی البیضه عشر قیمه الصید (۱).

و قال داود و أهل الظاهر:لا شیء فی البیض (۲).

لنا:أنّه مع التحرّک یکون قد قتل فرخ نعامه،فیکون علیه مثله من الإبل،و مع عدمه یحتمل الفساد و الصحّه،فکان فیه (۳)ما یقابله من إلقاء المنیّ فی رحم الأنثی المحتمل للفساد و الصحّه.

و ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن الحلبیّ،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«من أصاب بیض نعام و هو محرم،فعلیه أن یرسل الفحل فی مثل عدّه البیض من الإبل،فإنّه ربّما فسد کلّه،و ربّما خلق کلّه،و ربّما صلح بعضه و فسد بعضه،فما نتجت[الإبل] (۴)فهدیا بالغ الکعبه» (۵).

و روی الشیخ:أنّ رجلا سأل أمیر المؤمنین علیّ بن أبی طالب علیه السلام، فقال:یا أمیر المؤمنین إنّی خرجت محرما،فوطأت ناقتی بیض نعام فکسرته،فهل علیّ کفّاره؟فقال أمیر المؤمنین علیه السلام:«فاسأل ابنی الحسن علیه السلام عنها» و کان بحیث یسمع کلامه،فتقدّم إلیه الرجل فسأله،فقال له:«یجب علیک أن ترسل فحوله الإبل فی إناثها بعدد ما انکسر من البیض،فما نتج فهو هدی لبیت اللّه عزّ و جلّ»فقال له أمیر المؤمنین علیه السلام:«یا بنیّ کیف قلت ذلک و أنت تعلم أنّ

۱- ۱الموطّأ ۱:۴۱۵،المدوّنه الکبری ۱:۴۳۷،إرشاد السالک:۵۹،بلغه السالک ۱:۳۰۰،حلیه العلماء ۳:۲۹۹،المحلّی ۷:۲۳۳،المجموع ۷:۳۳۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۸۶،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۷،بدایه المجتهد ۱:۳۶۳،بدائع الصنائع ۲:۲۰۳.

۲- ۲) المجموع ۷:۳۱۸ و ۳۳۲،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۷.

۳- ۳) أکثر النسخ:منه،مکان:فیه.

۴- ۴) أثبتناها من المصدر.

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۵۴ الحدیث ۱۲۳۰،الاستبصار ۲:۲۰۲ الحدیث ۶۸۵،الوسائل ۹:۲۱۴ الباب ۲۳ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۱]

الإبـل ربّمـا أزلقت أو كـان فيهـا ما يزلق؟»فقال:«يا أمير المؤمنين و البيض ربّما أمرق» (۱)فتبسّم أمير المؤمنين عليه السـلام و قال له:«صدقت يا بنيّ»ثمّ تلا: ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ وَ اللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (۲)» (۳).

و يدلّ على وجوب البكاره مع التحرّك:ما تقدّم.

و مـا رواه الشـيخ عن سـليمان بن خالـد،قال:قال أبو عبـد اللّه عليه السـلام:«فى كتاب علىّ عليه السـلام:فى بيض القطاه بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم،مثل ما فى بيض النعام بكاره من الإبل» (۴).

و هذه الروايه و إن دلّت على وجوب البكاره مطلقا،لكن نحن نقيّدها بالتحرّك؛جمعا بين الأدلّه.

و لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:سألته عن رجل كسر بيض نعامه و فى البيض فراخ قد تحرّك، فقال عليه السلام:«لكلّ فرخ تحرّك بعير ينحره فى المنحر» (۵).

احتجّ المخالف:بأنّ البيض لا مثل له،فتجب فيه القيمه (۶).

و لأنّه روى عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال:«فى بيض النعام يصيبه

۱- ۱فى المصادر بزياده:«أو كان فيه ما يمرق»مرقت البيضه:إذا فسدت فصارت ماء.لسان العرب ۱۰:۳۴۰. [۱]

۲- ۲) آل عمران(۳):۳۴. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۵۴ الحديث ۱۲۳۱،الوسائل ۹:۲۱۵ الباب ۲۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴. [۳]

۴- ۴) التهـذيب ۵:۳۵۵ الحـديث ۱۲۳۳، الاستبصار ۲:۲۰۲ الحـديث ۶۸۷،الوسائل ۹:۲۱۷ البـاب ۲۴ من أبواب كفّـارات الصـيد الحديث ۴. [۴]

۵- ۵) التهـذيب ۵:۳۵۵ الحـديث ۱۲۳۴، الاستبصار ۲:۲۰۳ الحـديث ۶۸۸،الوسائل ۹:۲۱۶ البـاب ۲۴ من أبواب كفّـارات الصـيد الحديث ۱. [۵]

۶- ۶) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۲،المجموع ۷:۳۳۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۶.

المحرم ثمنه» (۱).

و الجواب عن الأوّل:بالمنع من عدم المثليّه؛إذ المثل هنا ليس المثل الحقيقىّ على ما قلناه.

و عن الثانى:أنّه مرسل لا اعتداد به.و قول مالك لا حجّه عليه،و قول داود مناف للإجماع.

مسأله:و الاعتبار فى العدد بالإناث،فيجب لكلّ بيضه أنثى

،فلو كسر عشرا، وجب عليه أن يرسل فى عشر إناث،و لو كان ذكرا واحدا،أجزأه؛لأنّ الإنتاج مأخوذ من الإناث.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى الصباح الكنانىّ،قال سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم وطئ بيضه نعام فشدخها،قال:«قضى فيها أمير المؤمنين عليه السلام أن يرسل الفحل فى مثل عدد البيض من الإبل الإناث،فما لقح و سلم،كان النتاج هديا بالغ الكعبه» (۲).

مسأله:و لا فرق بين أن يكسره بنفسه أو بدابّته

؛لأنّه سبب فى الإتلاف، فكان عليه ضمانه.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى الصباح الكنانىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«ما وطأته أو وطأه بعيرك أو دابّتك و أنت محرم،فعليك فداؤه» (۳).

۱- ۱سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۱ الحديث ۳۰۸۶،سنن الدارقطنىّ ۲:۲۵۰ الحديث ۶۴،سنن البيهقىّ ۵: ۲۰۸،كنز العمّال ۵:۳۸ الحديث ۱۱۹۵۵،المصنّف لعبد الرزّاق ۴:۴۲۱ الحديث ۸۲۹۴،الجامع الصغير للسيوطىّ ۲:۷۸،فيض القدير ۴:۴۵۴ الحديث ۵۹۴۷.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۵۵ الحديث ۱۲۳۲،الاستبصار ۲:۲۰۲ الحديث ۶۸۶،الوسائل ۹:۲۱۵ الباب ۲۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۵۵ الحديث ۱۲۳۲،الاستبصار ۲:۲۰۲ الحديث ۶۸۶،الوسائل ۹:۲۴۹ الباب ۵۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۲]

مسأله:و لو لم يتمكّن من الإبل،كان عليه عن كلّ بيضه شاه

،فإن لم يجد، كان عليه عن كلّ بيضه إطعام عشره مساكين لكلّ مسكين مدّ،فإن لم يجد،كان عليه صيام ثلاثه أيّام؛لأنّها تثبت أبدالا فى كفّارات متعدّده،فتكون كذلك هاهنا.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن علىّ بن أبى حمزه،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:سألته عن رجل أصاب بيض نعامه و هو محرم،قال:«يرسل الفحل فى الإبل على عدد البيض»قلت:فإنّ البيض يفسد كلّه و يصلح كلّه،قال:

«ما نتج الهدى فهو هدى بالغ الكعبه،و إن لم ينتج،فليس عليه شىء،فمن لم يجد إبلا،فعليه لكلّ بيضه شاه،فإن لم يجد،فالصدقه على عشره مساكين لكلّ مسكين مدّ،فإن لم يقدر،فصيام ثلاثه أيّام» (۱).

فروع:

الأوّل:لو كسر بيضه فيها فرخ ميّت،لم يكن عليه شىء

،و كذا لو كان البيض فاسدا.

و قال بعض الجمهور:عليه القيمه؛لأنّ للقشر قيمه (۲).

و ليس بمعتمد؛لأنّه بمنزله الخشب و الحجر و سائر ما له قيمه من غير الصيد، و لهذا لو ثقب (۳)بيضه فأخرج ما فيها أجمع،ضمنها،و لو جاء آخر بعده و كسرها، لم يكن عليه شىء.

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۵۴ الحديث ۱۲۲۹، الاستبصار ۲:۲۰۱ الحديث ۶۸۴،الوسائل ۹:۲۱۵ الباب ۲۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵. [۱]

۲ - ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۸،بدائع الصنائع ۲:۲۰۳،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۱،شرح فتح القدير ۲:۱۵،تبيين الحقائق ۲:۳۸۲،مجمع الأنهر ۱:۲۹۹.

۳- ۳) ع:نقب.

و يؤيّده:ما رواه علىّ بن أبى حمزه عن أبى الحسن عليه السلام لمّا أوجب الإرسال،قلت:فإنّ البيض يفسد كلّه،و يصلح كلّه،قال:«ما ينتج الهدى فهو هدى بالغ الكعبه،فإن لم ينتج فليس عليه شىء» (۱).

الثانى:لو باض الطير على فراش محرم،فنقله إلى موضعه فنفر الطير

فلم يحضنه

قال الشيخ-رحمه اللّه-:يلزمه الجزاء،و استدلّ:بعموم الأخبار الوارده فى هذا المعنى (۲)،و للشافعىّ قولان (۳).

الثالث:لو كسر بيضه فخرج منها فرخ حىّ و عاش،لم يكن عليه شىء

، و لو مات،كان فيه ما فى صغير النعام.

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۵۴ الحديث ۱۲۲۹،الاستبصار ۲:۲۰۱ الحديث ۶۸۴،الوسائل ۹:۲۱۵ الباب ۲۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵. [۱]

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۸۸ مسأله-۲۹۸،المبسوط ۱:۳۴۸.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۳۰۰،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۲.

البحث الخامس

فی کسر بیض القطاه و القبج

مسأله:إذا کسر المحرم بیضه من بیض القطاه أو القبج،فإن کان قد تحرّک فیه

الفرخ،کان علیه عن کلّ بیضه،مخاض من الغنم

،و إن لم یکن قد تحرّک فیه الفرخ، کان علیه أن یرسل فحوله الغنم فی إناثها بعدد البیض،فما نتج کان هدیا لبیت اللّه تعالی.

و قال الجمهور:علیه القیمه و قد بیّنّا ذلک فیما تقدّم (۱).

و یدلّ علیه:ما رواه الشیخ عن سلیمان بن خالد،عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:سألته عن محرم وطئ بیض القطاه فشدخه،قال:«یرسل الفحل فی مثل عدد البیض من الغنم،کما یرسل الفحل فی مثل عدد البیض من الإبل» (۲).

و عن ابن رباط،عن بعض أصحابنا،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن بیض القطاه،قال:«یصنع فیه فی الغنم،کما یصنع فی بیض النعام فی الإبل» (۳).

۱- ۱یراجع:ص ۳۱۵. [۱]

۲ - ۲) التهذیب ۵:۳۵۶ الحدیث ۱۲۳۷،الاستبصار ۲:۲۰۳ الحدیث ۶۸۹،الوسائل ۹:۲۱۸ الباب ۲۵ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۲]

۳ - ۳) التهذیب ۵:۳۵۶ الحدیث ۱۲۳۸،الاستبصار ۲:۲۰۳ الحدیث ۶۹۰،الوسائل ۹:۲۱۸ الباب ۲۵ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۳]

و يدلّ على وجوب المخاض من الغنم مع التحرّك:أنّه بيض تحرّك فيه الفرخ، فكان عليه صغير من ذلك النوع،كما فى بيض النعام.

و ما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد،قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«فى كتاب علىّ عليه السلام:فى بيض القطاه بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم مثل ما فى بيض النعام بكاره من الإبل» (۱).

و عن سليمان بن خالد،قال:سألته عن رجل وطئ بيضه قطاه فشدخه،قال:

«يرسل الفحل فى عدد البيض من الغنم،كما يرسل الفحل فى عدد البيض من الإبل، و من أصاب بيضه فعليه مخاض من الغنم» (۲).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:قوله:«و من أصاب بيضه فعليه مخاض من الغنم» لا ينافى الأخبار الأوّله؛لأنّ المخاض إنّما يلزمه على التعيين إذا كان فى البيض فرخ،كما قلنا فى بيض النعام إنّما يلزمه البدنه إذا كان فيه الفرخ (۳).

و يدلّ على المساواه:ما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«فى كتاب علىّ عليه السلام:فى بيض القطاه بكاره مثل ما فى بيض النعام» (۴).

مسأله:و لو لم يتمكّن من الإرسال،قال الشيخ-رحمه اللّه-:كان حكمه[حكم بيض النعام

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۵۵ الحديث ۱۲۳۳، الاستبصار ۲:۲۰۳ الحديث ۶۹۱، الوسائل ۹:۲۱۷ الباب ۲۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۵۶ الحديث ۱۲۳۹، الاستبصار ۲:۲۰۳ الحديث ۶۹۲، الوسائل ۹:۲۱۸ الباب ۲۵ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۵۷، الاستبصار ۲:۲۰۴.

۴ - ۴) التهذيب ۵:۳۵۵ الحديث ۱۲۳۳، الاستبصار ۲:۲۰۳ الحديث ۶۹۱، الوسائل ۹:۲۱۷ الباب ۲۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴. [۳]

حكم بيض النعام سواء (۱).

قال ابن إدريس:يريد أنّه إذا لم يتمكّن من الإرسال،وجب عليه عن كلّ بيضه شاه،كما أنّ من عجز عن إرسال فحوله الإبل فى إناثها،وجب عليه عن كلّ بيضه شاه.و لا استبعاد فيه إذا قام الدليل عليه.ثمّ قال شيخنا المفيد فى مقنعته:و من وطئ بيض نعام و هو محرم فكسره،كان عليه أن يرسل فحوله الإبل على إناثها بعدد ما كسر من البيض،فما نتج منها،كان المنتوج هديا لبيت اللّه عزّ و جلّ،فإن لم يقدر على ذلك،كفّر عن كلّ بيضه بإطعام ستّين مسكينا،فإن لم يجد الإطعام،صام عن كلّ بيضه شهرين متتابعين،فإن لم يستطع صيام شهرين متتابعين،صام ثمانيه عشر يوما عوضا عن إطعام كلّ عشره مساكين بصيام ثلاثه أيّام.فإن وطئ بيض القبج و الدرّاج أرسل فحوله الغنم على إناثها بعدد المكسور من البيض،فما نتج، كان هديا لبيت اللّه عزّ و جلّ،فإن لم يجد،ذبح عن كلّ بيضه شاه،فإن لم يجد،أطعم عن كلّ بيضه عشره مساكين،فإن لم يقدر على ذلك،صام عن كلّ بيضه ثلاثه أيّام.

قال شيخنا المفيد-عليه الرحمه-:لم نجعل حكمه حكم بيض النعام مع تعذّر الإرسال (۲).

و عندى فى ذلك تردّد؛فإنّ الشاه تجب مع تحرّك الفرخ لا غير،بل و لا تجب شاه كامله بل صغيره على ما بيّنّا (۳)،فكيف تجب الشاه الكامله مع عدم التحرّك و إمكان فساده و عدم خروج الفرخ منه.

و الأقرب:مقصود الشيخ-رحمه اللّه-بمساواته لبيض النعام فى وجوب الصدقه على عشره مساكين،أو الصيام ثلاثه أيّام إذا لم يتمكّن من الإطعام.

۱- ۱المبسوط ۱:۳۴۵، [۱]النهايه:۲۲۷. [۲]

۲- ۲) السرائر:۱۳۲-۱۳۳.

۳- ۳) يراجع:ص ۳۱۷.

القسم الثانی

فی ما لا بدل له علی الخصوص

و مباحثه اثنان:

البحثالأوّل

الحمام و هو کلّ طائر یهدر بأن یواتر صوته،و یعبّ الماء بأن یضع منقاره فیه، فیکرع،کما تکرع الشاه،و لا یأخذ قطره قطره بمنقاره،کالدجاج و العصافیر.

و قال الکسائیّ:کلّ مطوّق حمام (۱).فالحجل حمام؛لأنّه مطوّق.

و یدخل فی الأوّل:الفواخت و الوراشین،و القماریّ،و الدبسیّ و القطا.

إذا ثبت هذا:فنقول:فی کلّ حمامه شاه.ذهب إلیه علماؤنا أجمع،و به قال علیّ علیه السلام،و عمر،و عثمان،و ابن عمر،و ابن عبّاس،و نافع بن عبد الحارث، فإنّهم حکموا فی حمام الحرم بکلّ حمامه شاه،و به قال سعید بن المسیّب،و عطاء، و عروه،و قتاده (۲)،و الشافعیّ (۳)،و أحمد،و إسحاق (۴).

۱- ۱المغنی ۳:۵۵۶،الشرح الکبیر [۱]بهامش المغنی ۳:۳۶۳،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۰،الإنصاف ۳: ۵۴۰. [۲]

۲- ۲) المغنی ۳:۵۵۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۳،الأمّ ۲:۱۹۵،المهذّب للشیرازیّ ۱: ۲۱۷،المجموع ۷:۴۴۰، [۳]المحلّی ۷:۲۲۹،المصنّف لعبد الرزّاق ۴:۴۱۴-۴۱۸ الحدیث ۸۲۶۴- ۸۲۸۵،المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۴. [۴]

۳- ۳) الأمّ ۲:۱۹۵،حلیه العلماء ۳:۳۱۷،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۴۴۰، [۵]فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۴، [۶]مغنی المحتاج ۱:۵۲۶،المیزان الکبری ۲:۴۶،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۵،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۴- ۴) المغنی ۳:۵۵۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۳،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۰،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳،الإنصاف ۳:۵۳۹، [۷]زاد المستقنع:۳۲.

و قال أبو حنيفه (۱)،و مالک:فيه القيمه إلّا أنّ مالکا وافق فی حمام الحرم-لما قلناه-دون حمام الإحرام (۲).

لنا:أنّ من سمّيناه من الصحابه حکموا فی کلّ حمامه بشاه.و لأنّه يکرع الماء،کالشاه،فکانت شبيهه بها.

و ما رواه الشيخ-فی الحسن-عن حريز،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:

«المحرم إذا أصاب حمامه ففيها شاه» (۳).

و علی مالک:ما رواه الجمهور عن ابن عبّاس أنّه قضی فی الحمام حال الإحرام بالشاه (۴)،و لا مخالف له من الصحابه.

و لأنّها حمامه لحقّ اللّه تعالی،فضمنت بشاه،کحمامه الحرم.

و لأنّ الشاه مثل لها فی الحرم،فيکون کذلک فی الإحرام؛لقوله تعالی:

فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۵).

احتجّ أبو حنيفه:بأنّ الحمام لا مثل لها،فتجب القيمه (۶).

و احتجّ مالک:بأنّ القياس يقتضی القيمه فی کلّ الطير،ترکناه فی حمام الحرم،

---

۱ - ۱المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲-۸۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۶۹-۱۷۰، تبيين الحقائق ۲:۳۷۸،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸.

۲ - ۲) المدوّنه الکبری ۱:۴۴۳،إرشاد السالک:۵۹،بدايه المجتهد ۱:۳۶۲،المنتقی للباجیّ ۲:۲۵۴، بلغه السالک ۱:۲۹۹-۳۰۰،المغنی ۳:۵۵۶،الشرح الکبير بهامش المغنی ۳:۳۶۳.

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۴۵ الحديث ۱۱۹۷،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحديث ۶۷۸،الوسائل ۹:۱۹۳ الباب ۹ من أبواب کفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۴- ۴) سنن البيهقیّ ۵:۲۰۵،المصنّف لعبد الرزّاق ۴:۴۱۸ الحديث ۸۲۸۲،کنز العمّال ۱۴:۱۱۱ الحديث ۳۸۰۸۶.

۵- ۵) المائده(۵):۹۵. [۲]

۶- ۶) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۹،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۰.

لقضاء الصحابه،فبقی ما عداه علی الأصل (۱).

و الجواب عن الأوّل:أنّا قد بیّنّا أنّ المماثله فی الصوره و الحقیقه غیر مراده، بل ما شابهها شرعا،و قد بیّنّا (۲)أنّ الشارع حکم فی الحمامه بشاه،مع قوله تعالی:

فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۳).فدلّ علی ثبوت المماثله الشرعیّه بینهما،و هو الجواب عن الثانی.

مسأله:و الشاه تجب بقتل المحرم للحمامه

،أمّا لمحلّ لو قتلها فی الحرم،فإنّه یجب علیه القیمه،و هی درهم،نصّ علیه علماؤنا.

روی الشیخ-فی الصحیح-عن حفص،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«فی الحمامه درهم» (۴).

و إنّما قلنا:إنّ هذا إنّما یجب علی المحلّ؛لما رواه الشیخ عن ابن فضیل،عن أبی الحسن علیه السلام،قال:سألته عن رجل قتل حمامه من حمام الحرم و هو غیر محرم،قال:«علیه قیمتها و هو درهم یتصدّق به أو یشتری طعاما لحمام الحرم» (۵).

و عن منصور قال:حدّثنی صاحب لنا ثقه،قال:کنت أمشی فی بعض طرق مکّه فلقینی إنسان فقال لی:اذبح[لی] (۶)هذین الطیرین،فذبحتهما ناسیا و أنا

۱- ۱المغنی ۳:۵۵۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۳.

۲- ۲) یراجع:ص ۲۸۶.

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۱]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۵ الحدیث ۱۱۹۶،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحدیث ۶۷۷،الوسائل ۹:۱۹۶ الباب ۱۰ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۵. [۲]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۴۵ الحدیث ۱۱۹۸،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحدیث ۶۷۹،الوسائل ۹:۱۹۶ الباب ۱۰ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۶. [۳]

۶- ۶) أثبتناها من المصدر.

حلال،ثمّ سألت أبا عبد اللّه عليه السلام،فقال:«عليك الثمن» (۱).

و فی الصحیح عن عبد الرحمن بن الحجّاج،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن فرخين مسرولين (۲)ذبحتهما و أنا بمكّه محلّ،فقال لی:«لم ذبحتهما؟»فقلت:جاءتنی بهما جاريه قوم من أهل مكّه،فسألتنی أن أذبحهما لها، فظننت أنّی بالكوفه،و لم أذكر أنّی بالحرم،فذبحتهما،فقال:«تصدّق بثمنهما» قلت:كم ثمنهما؟قال:«درهم خير من ثمنهما» (۳).

فرع:

لو كانت القيمه أزيد من درهم أو أنقص هل تجب القيمه أو الدرهم؟

الأقرب:وجوب الدرهم لا غير؛عملا بالنصوص مع احتمال أن يكون سبب التنصيص بلوغ الحمامه درهما وقت السؤال،و لهذا أطلق فی بعض الأخبار وجوب الثمن من غير تقييد بقدر معيّن،و الأحوط:وجوب الزائد من الأمرين من القيمه و الدرهم،لكنّ الإشكال فی وجوبه مع إطلاق الأصحاب وجوب الدرهم و لم يلتفتوا إلی القيمه السوقيه.

آخر:

القماریّ و الدباسیّ و الفواخت من أجناس الحمام

،ففی كلّ واحده شاه،

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۴۶ الحديث ۱۱۹۹،الاستبصار ۲:۲۰۱ الحديث ۶۸۰،الوسائل ۹:۱۹۷ الباب ۱۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۸. [۱]

۲- ۲) حمامه مسروله:فی رجليها ريش.لسان العرب ۱۱:۳۳۴.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۴۶ الحديث ۱۲۰۰،الاستبصار ۲:۲۰۱ الحديث ۶۸۱،الوسائل ۹:۱۹۶ الباب ۱۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۷. [۲]

و ما دون ذلک فیه القیمه؛لما رواه سلیمان بن خالد عن الصادق علیه السلام:«و فیما سوی ذلک قیمته» (۱).

مسأله:و لو کان القاتل للحمام محرما فی الحرم،وجب علیه الجزاء و القیمه

معا

،فیجب علیه عن کلّ حمامه شاه و درهم؛لأنّه هتک حرمه الحرم و الإحرام، فکان علیه فداؤهما معا.

و لأنّ المحرم فی الحلّ تجب علیه شاه،و المحلّ فی الحرم یجب علیه درهم، فیجتمعان فی حقّ من اجتمع فیه الوصفان؛إذ قید الحلّ و الإحلال لا تأثیر له فی الوجوب،بل فی السقوط.

و لما رواه الشیخ عن ابن فضیل،عن أبی الحسن علیه السلام،قال:سألته عن رجل قتل حمامه من حمام الحرم و هو غیر محرم،قال:«علیه قیمتها و هو درهم، یتصدّق به،أو یشتری طعاما لحمام الحرم،و إن قتلها و هو محرم فی الحرم،فعلیه شاه و قیمه الحمامه» (۲).

و عن ابن مسکان،عن أبی بصیر،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن محرم قتل حمامه من حمام الحرم خارجا من الحرم،قال:فقال:«علیه شاه»قلت:

فإن قتلها فی جوف الحرم؟قال:«فعلیه شاه و قیمه الحمامه»قلت:فإن قتلها فی الحرم و هو حلال؟قال:«علیه ثمنها لیس غیره» (۳).

مسأله:و لو قتل فرخا من فراخ الحمام،وجب علیه حمل قد فطم و رعی

من

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۱ الحدیث ۱۱۸۲،الوسائل ۹:۱۸۱ الباب ۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۱]

۲ - ۲) التهذیب ۵:۳۴۵ الحدیث ۱۱۹۸، الاستبصار ۲:۲۰۰ الحدیث ۶۷۹،الوسائل ۹:۱۹۶ الباب ۱۰ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۶. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۷ الحدیث ۱۲۰۳،الوسائل ۹:۱۹۸ الباب ۱۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۳]

الشجر إن كان محرما؛لأنّا قد بيّنّا فيما تقدّم أنّ فی الصغير من الصيد صغيرا من الجزاء؛تحقيقا للمماثله،و عملا بأصاله البراءه (۱).

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فی الحسن-عن حريز،عن أبی عبد اللّه عليه السلام، قال:«المحرم إذا أصاب حمامه ففيها شاه،فإن قتل فراخه ففيه حمل،و إن وطئ البيض فعليه درهم» (۲).

و فی الصحيح عن ابن سنان،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،أنّه قال فی محرم ذبح طيرا:«إنّ عليه دم شاه يهريقه،فإن كان فرخا فجدی أو حمل صغير من الضأن» (۳).

و عن أبی بصير،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قلت:فمن قتل فرخا من فراخ الحمام و هو محرم؟قال:«عليه حمل» (۴).

مسأله:و لو قتل الفرخ محلّ فی الحرم،كان عليه نصف درهم

،و لو كان محرما فی الحرم،وجب عليه الجزاء و القيمه معا،فيجب عليه حمل و نصف درهم لكلّ فرخ؛لأنّ الدرهم يجب فی الحمامه،فيجب دونه فيما هو أصغر منها،كالجزاء.

و ما رواه الشيخ-فی الصحيح-عن حفص،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:

«فی الحمامه درهم،و فی الفرخ نصف درهم،و فی البيض ربع درهم» (۵).

۱- ۱يراجع:ص ۲۹۸.

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۴۵ الحديث ۱۱۹۷،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحديث ۶۷۸،الوسائل ۹:۱۹۳ الباب ۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۴۶ الحديث ۱۲۰۱،الاستبصار ۲:۲۰۱ الحديث ۶۸۲،الوسائل ۹:۱۹۴ الباب ۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۶. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۷ الحديث ۱۲۰۳،الوسائل ۹:۱۹۴ الباب ۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۹. [۳]

۵ - ۵) التهذيب ۵:۳۴۵ الحديث ۱۱۹۶،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحديث ۶۷۷،الوسائل ۹:۱۹۶ الباب ۱۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵. [۴]

و إذا ثبت أنّ الدرهم يجب على القاتل فى الحرم،و الشاه تجب على المحرم، و لا تنافى بين اجتماع الوصفين و لا الحكمين،وجبا معا على المحرم القاتل فى الحرم؛تحقيقا للعلّه،و لما تقدّم.

مسأله:و إذا كسر المحرم بيض الحمام و لم يكن قد تحرّك فيه الفرخ،وجب

عليه عن كلّ بيضه درهم

،و إن كان قد تحرّك فيه الفرخ،وجب عليه عن كلّ بيضه حمل،هذا إذا كان فى الحلّ؛لما رواه الشيخ-فى الحسن-عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و إن وطئ البيض فعليه درهم» (۱).

و فى الصحيح عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«و إن وطئ المحرم بيضه فكسرها فعليه درهم،كلّ هذا يتصدّق به بمكّه و منى،و هو قول اللّه تعالى: تَنالُهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِماحُكُمْ (۲)» (۳).

أمّا إذا كان الكاسر محلّا فى الحرم،فإنّ عليه لكلّ بيضه ربع درهم؛لقوله عليه السلام:«و فى البيض ربع درهم» (۴).

و لو كان الكاسر محرما فى الحرم،وجب عليه عن كلّ بيضه درهم و ربع درهم؛لما بيّنّا من وجوب كلّ واحد منهما على المحرم فى الحلّ،و المحلّ فى الحرم،و إمكان اجتماع الوصفين.

و فى روايه يزيد بن خليفه،قال:سئل أبو عبد اللّه عليه السلام و أنا عنده،فقال

۱- ۱التهذيب ۵:۳۴۵ الحديث ۱۱۹۷،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحديث ۶۷۸،الوسائل ۹:۱۹۳ الباب ۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) المائده(۵):۹۴. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۴۶ الحديث ۱۲۰۲،الاستبصار ۲:۲۰۱ الحديث ۶۸۳،الوسائل ۹:۱۹۳ الباب ۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۷. [۳]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۵ الحديث ۱۱۹۶،الاستبصار ۲:۲۰۰ الحديث ۶۷۷،الوسائل ۹:۱۹۶ الباب ۱۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵. [۴]

له[رجل] (۱):إنّ غلامی طرح مکیالا فی منزلی و فیه بیضتان من طیر حمام الحرم، فقال:«علیه قیمه البیضتین یعلف به حمام الحرم و قیمه البیضتین قیمه الطیر (۲)سواء» (۳).

و عن یزید بن خلیفه،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:قلت له:کان فی بیتی مکتل فیه بیض[من] (۴)حمام الحرم،فذهب غلامی فکبّ المکتل و هو لا یعلم أنّ فیه بیضا فکسره،فخرجت فلقیت عبد اللّه بن الحسن فذکرت ذلک له،فقال:تصدّق بکفّین من دقیق،قال:ثمّ لقیت أبا عبد اللّه علیه السلام فأخبرته،فقال:«ثمن طیرین تطعم به حمام الحرم»فلقیت عبد اللّه بن الحسن بعد ذلک فأخبرته،فقال:صدق، فخذ به،فإنّه أخذه عن آبائه[علیهم السلام] (۵). (۶)

و یدلّ علی اعتبار حال البیض و وجوب الحمل مع التحرّک:أنّ الحمل واجب بقتل الفرخ و التقدیر وجوده.

و ما رواه الشیخ عن الحلبیّ،عن عبید اللّه،قال:حرّک الغلام مکتلا فکسر بیضتین فی الحرم،فسألت أبا عبد اللّه علیه السلام،فقال:«جدیین أو حملین» (۷).

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) ع:«و قیمه الطیر»،کما فی التهذیب.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۵۷ الحدیث ۱۲۴۱،الاستبصار ۲:۲۰۴ الحدیث ۶۹۴،الوسائل ۹:۲۲۰ الباب ۲۶ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۴. [۱]بتفاوت یسیر،و فی الجمیع:طرح مکتلا،مکان:طرح مکیالا.

۴- ۴) أثبتناها من المصدر.

۵- ۵) أثبتناها من التهذیب و الاستبصار.

۶- ۶) التهذیب ۵:۳۵۷ الحدیث ۱۲۴۲،الاستبصار ۲:۲۰۴ الحدیث ۶۹۵،الوسائل ۹:۲۲۰ الباب ۲۶ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۲]

۷- ۷) التهذیب ۵:۳۵۸ الحدیث ۱۲۴۳،الاستبصار ۲:۲۰۴ الحدیث ۶۹۶،الوسائل ۹:۲۱۹ الباب ۲۶ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۳]

و إنّما حملناه على التحرّك؛توفيقا بين الأدلّه،و تنزيلا على ما رواه الشيخ -فى الصحيح-عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:سألته عن رجل كسر بيض الحمام و فى البيض فراخ قد تحرّك،فقال:«عليه أن يتصدّق عن كلّ فرخ قد تحرّك بشاه و يتصدّق بلحومها إن كان محرما،و إن كان محرما،و إن كان الفرخ لم يتحرّك، تصدّق بقيمته ورقا اشترى به علفا يطرحه لحمام الحرم» (۱).

مسأله:و لا فرق بين الحمام الحرم و الأهلىّ فى القيمه إذا قتل فى الحرم

،إلاّ- أنّ حمام الحرم يشترى بقيمته علفا لحمامه،و الأهلىّ يتصدّق بثمنه على المساكين لا نعلم فيه خلافا،إلاّ ما نقل عن داود أنّه قال:لا جزاء فى صيد الحرم؛لأنّ الأصل براءه الذمّه (۲)،و لم يرد فيه نصّ،فيبقى على حاله.

و هو خطأ،فإنّا قد بيّنّا أنّ أربعه من الصحابه حكموا فى حمام الحرم بشاه.

و لأنّه صيد ممنوع منه لحقّ اللّه تعالى،فأشبه الصيد فى الحرم.

و ما رواه الشيخ عن ابن فضيل،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:سألته عن رجل قتل حمامه من حمام الحرم و هو غير محرم،قال:«عليه قيمتها و هو درهم يتصدّق به أو يشترى طعاما لحمام الحرم» (۳).

و عن عبد اللّه بن سنان،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سمعته يقول فى حمام مكّه الأهلىّ غير حمام الحرم:«من ذبح منه طيرا و هو غير محرم،فعليه

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۵۸ الحديث ۱۲۴۴، الاستبصار ۲:۲۰۵ الحديث ۶۹۷، الوسائل ۹:۲۱۹ الباب ۲۶ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۸.

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۴۵ الحديث ۱۱۹۸، الاستبصار ۲:۲۰۰ الحديث ۶۷۹، الوسائل ۹:۱۹۶ الباب ۱۰ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۶. [۲]

أن يتصدّق،و إن كان محرما فشاه عن كلّ طير» (۱).

و فی الصحیح عن محمّد،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل أهدی إلیه حمام أهلیّ جیء به و هو فی الحرم محلّ؟قال:«إن أصاب منه شیئا فلیتصدّق مکانه بنحو من ثمنه» (۲).

و عن حمّاد بن عثمان،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:رجل أصاب طیرین،واحد من حمام الحرم،و الآخر من حمام غیر الحرم،قال:«یشتری بقیمه الذی من حمام الحرم قمحا فیطعمه حمام الحرم،و یتصدّق بجزاء الآخر» (۳).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۷ الحدیث ۱۲۰۴،الوسائل ۹:۱۹۴ الباب ۹ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۰. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۴۷ الحدیث ۱۲۰۵،الوسائل ۹:۱۹۹ الباب ۱۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۵۳ الحدیث ۱۲۲۸،الوسائل ۹:۲۱۴ الباب ۲۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۶. [۳]

البحث الثانی

فی کفّاره القطا و ما یتبعه

مسأله:فی کلّ واحد من القطا و الحجل و الدرّاج حمل قد فطم و رعی من

الشجر

،و الحمل:ما أتی علیه أربعه أشهر،فإنّ أهل اللغه بعد أربعه أشهر یسمّون ولد الضأن حملا (۱).

و أوجب ابن عبّاس،و جابر،و عطاء شاه (۲).

لنا:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن سلیمان بن خالد،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«وجدنا فی کتاب علیّ علیه السلام فی القطاه إذا أصابها المحرم حمل،قد فطم من اللبن و أکل من الشجر» (۳).

و عن سلیمان بن خالد،عن أبی جعفر علیه السلام،قال:«فی کتاب علیّ علیه السلام:من أصاب قطاه أو حجله أو درّاجه أو نظیرهنّ،فعلیه دم» (۴).

۱- ۱مجمع البحرین ۴:۳۱۰ و ج ۵:۳۵۷.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۵۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۶.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۴۴ الحدیث ۱۱۹۰،الوسائل ۹:۱۹۰ الباب ۵ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۱]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۴ الحدیث ۱۱۹۱،الوسائل ۹:۱۹۰ الباب ۵ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۲]

مسأله:و فی العصفور و الصعوه و القبّره و ما أشبهها مدّ من طعام

(۱)(۲)

،قاله أکثر علمائنا (۳).

و قال علیّ بن بابویه-رحمه اللّه-فی رسالته:فی الطائر جمیعه دم شاه ما عدا النعامه،فإنّ فیها جزورا (۴).

و قال داود:لا یضمن ما کان أصغر من الحمام؛لقوله تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۵)و هذا لا مثل له (۶).

و لیس بجیّد؛لعموم قوله تعالی: لا تَقْتُلُوا الصَّیْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ (۷).و قیل فی قوله تعالی: لَیَبْلُوَنَّکُمُ اللّهُ بِشَیْءٍ مِنَ الصَّیْدِ تَنالُهُ أَیْدِیکُمْ (۸)یعنی الفرخ و البیض و ما لا یقدر أن یفرّ من صغار الصید وَ رِماحُکُمْ یعنی الکبار (۹).

و ما رواه الجمهور عن ابن عبّاس:أنّه حکم فی الجراد بجزاء (۱۰).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ عن صفوان بن یحیی،عن بعض

۱- ۱الصّعو:صغار العصافیر،الواحده:صعوه.المصباح المنیر:۳۴۰. [۱]

۲- ۲) د و ع:و ما شابهها.

۳- ۳) منهم:الشیخ الطوسیّ فی النهایه:۲۲۳،و [۲]ابن البرّاج فی المهذّب ۱:۲۲۵،و ابن حمزه فی الوسیله(الجوامع الفقهیّه):۶۸۹،و ابن إدریس فی السرائر:۱۳۱،و المحقّق الحلّیّ فی الشرائع ۱: ۲۸۷.

۴- ۴) نقله عنه فی السرائر:۱۳۱.

۵- ۵) المائده(۵):۹۵. [۳]

۶- ۶) حلیه العلماء ۳:۳۱۷،المغنی ۳:۵۵۳، [۴]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۵، [۵]بدایه المجتهد ۱: ۳۶۲.

۷- ۷) المائده(۵):۹۵. [۶]

۸- ۸) المائده(۵):۹۴. [۷]

۹- ۹) المغنی ۳:۵۵۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۵.

۱۰- ۱۰) المغنی ۳:۵۵۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۵.

أصحابنا،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«القبّره و الصّعوه و العصفور إذا قتله المحرم،فعلیه مدّ من طعام عن کلّ واحد منهم» (۱).

و قول ابن بابویه-رحمه اللّه-ضعیف.

مسأله:من قتل زنبورا خطأ،لم یکن علیه شیء

،و إن تعمّد،کان علیه کفّ من طعام.و به قال مالک (۲).

و قال الشافعیّ،و أحمد:لا شیء علیه (۳).

لنا:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم قتل زنبورا،فقال:«إن کان خطأ فلا شیء»قلت:بل عمدا، قال:«یطعم شیئا من الطعام» (۴).

قال المفید-رحمه اللّه تعالی-:فإن قتل زنابیر کثیره،تصدّق بمدّ من طعام أو بمدّ من تمر (۵).و هو حسن.

أمّا الهوامّ من الحیّات و العقارب و غیر ذلک،فلا یلزمه شیء بقتله،و لا یقتله إذا لم یؤذه.رواه الشیخ-فی الصحیح-عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:

«کلّ ما یخاف المحرم علی نفسه من الحیّات و السباع و غیرها فلیقتله،و إن لم یردک

۱- ۱التهذیب ۵:۳۴۴ الحدیث ۱۱۹۳،الوسائل ۹:۱۹۲ الباب ۷ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۱]

۲- ۲) المدوّنه الکبری ۱:۴۴۷ فیه:ذباب أو ذرّ أو نمل،المغنی ۳:۳۴۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۱.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۴۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۱۱،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۴۰.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۶۵ الحدیث ۱۲۷۱،الوسائل ۹:۱۹۲ الباب ۸ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۲]

۵- ۵) المقنعه:۶۸.

فلا ترده» (۱).

و كذا لا بأس بقتل القمل و البقّ و أشباههما فى الحرم للمحلّ؛عملا بالأصل.

و لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال:«لا بأس بقتل القمل و البقّ فى الحرم،و لا بأس بقتل النمله فى الحرم» (۲).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:و لو كان محرما،لزمته الكفّاره (۳).و هو جيّد؛لما رواه الشيخ عن الحسين بن أبى العلاء،عن أبى عبد اللّه عليه السلام:«و إن قتل شيئا من ذلك-يعنى القمل-خطأ فليطعم مكانها طعاما قبضه بيده» (۴).

و كذا إذا ألقاها عن جسده،رواه-فى الصحيح-حمّاد بن عيسى عن الصادق عليه السلام (۵).و قد تقدّم (۶).

مسأله:من قتل جراده و هو محرم،كان عليه كفّ من طعام أو تمره

،و إن قتل جرادا كثيرا،كان عليه دم شاه.و قد مضى ما تقدّم من الخلاف فيه (۷).

روى الشيخ-فى الصحيح-عن زراره،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى محرم

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۶۵ الحديث ۱۲۷۲، الاستبصار ۲:۲۰۸ الحديث ۷۱۱، الوسائل ۹:۱۶۶ الباب ۸۱ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۶۶ الحديث ۱۲۷۷،الوسائل ۹:۱۷۱ الباب ۸۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۲]بتفاوت يسير.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۶.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۶۰،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحديث ۶۶۱،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۳. [۳]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۵۸،الاستبصار ۲:۱۹۶ الحديث ۶۵۹،الوسائل ۹:۲۹۷ الباب ۱۵ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۴]

۶- ۶) يراجع:ص ۲۷۰. [۵]

۷- ۷) يراجع:ص ۱۵۳. [۶]

قتل جراده،قال:«يطعم تمره،و تمره خير من جراده» (۱).

و فی الصحيح عن معاويه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:قلت:

ما تقول فی رجل قتل جراده و هو محرم؟قال:«تمره خير من جراده» (۲).

و فی الصحيح عن محمّد بن مسلم،عن أبی عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن محرم قتل جرادا كثيرا،قال:«كفّ من طعام،و إن كان أكثر،فعليه دم شاه» (۳).

و فی روايه عروه الحنّاط (۴)عن أبی عبد اللّه عليه السلام فی رجل أصاب جراده فأكلها،قال:«عليه دم» (۵).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:إنّه محمول علی الجراد الكثير،و إن كان قد أطلق لفظ التوحيد؛لأنّه أراد الجنس؛لما تقدّم من الأحاديث (۶).

مسأله:و لو كان الجراد فی طريقه و لم يتمكّن من التحرّز عن قتله،لم يكن

عليه شیء

.و به قال عطاء (۷)،و الشافعیّ فی أحد القولين و فی الآخر:عليه

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۶۳ الحديث ۱۲۶۵،الاستبصار ۲:۲۰۷ الحديث ۷۰۶،الوسائل ۹:۲۳۲ الباب ۳۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۶۳ الحديث ۱۲۶۴،الوسائل ۹:۲۳۲ الباب ۳۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۲]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۶۳ الحديث ۱۲۶۷،الاستبصار ۲:۲۰۸ الحديث ۷۰۸،الوسائل ۹:۲۳۲ الباب ۳۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۳]

۴ - ۴) عروه الحنّاط(الخيّاط)كذا عنونه السيّد الخوئیّ فی معجمه،و عنونه المامقانیّ بعنوان:عروه الحنّاط و قال:و فی بعض النسخ:«الخيّاط»و عنونه الأردبيلیّ بالخيّاط،روی عن أبی عبد اللّه عليه السلام و روی عنه صالح بن عقبه. جامع الرواه ۱:۵۳۷، [۴]تنقيح المقال ۲:۲۵۱، [۵]معجم رجال الحديث ۱۱:۱۵۱. [۶]

۵ - ۵) التهذيب ۵:۳۶۴ الحديث ۱۲۶۶،الاستبصار ۲:۲۰۷ الحديث ۷۰۷،الوسائل ۹:۲۳۲ الباب ۳۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵. [۷]

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۶۴،الاستبصار ۲:۲۰۸.

۷- ۷) الأمّ ۲:۱۹۹.

الضمان (۱).

لنا:أنّ الأصل براءه الذمّه.و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«على المحرم أن يتنكّب (۲)الجراد إذا كان على طريقه،و إن لم يجد بدّا فقتل فلا بأس» (۳).

و فى الصحيح عن معاويه،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:الجراد يكون على ظهر الطريق و القوم محرمون فكيف يصنعون؟قال:«يتنكّبونه ما استطاعوا» قلت:فإن قتلوا منه شيئا ما عليهم؟قال:«لا شىء عليهم» (۴).

و لأنّه فى محلّ الضروره،فلو لم يكن سائغا لزم الحرج.

مسأله:و فى كلّ واحد من الضبّ و القنفذ و اليربوع جدى

،وافقنا فى الضبّ الشافعىّ (۵)،و أحمد فى إحدى الروايتين،و قال فى الأخرى:فيه شاه (۶).

و قال مجاهد:حفنه (۷)من طعام (۸).

و قال قتاده:صاع (۹).

۱- ۱الأمّ ۲:۱۹۹،حليه العلماء ۳:۳۰۰،المجموع ۷:۳۳۷،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۸.

۲- ۲) نكب عن الطريق:عدل و مال.المصباح المنير:۶۲۴.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۴ الحديث ۱۲۶۸،الاستبصار ۲:۲۰۸ الحديث ۷۱۰،الوسائل ۹:۲۳۳ الباب ۳۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۶۴ الحديث ۱۲۶۹،الاستبصار ۲:۲۰۸ الحديث ۷۰۹،الوسائل ۹:۲۳۳ الباب ۳۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲. [۲]

۵- ۵) المجموع ۷:۴۴۰،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۲،مغنى المحتاج ۱:۵۲۶.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۴۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۹،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۳۳،الإنصاف ۳:۵۳۸،زاد المستقنع:۳۲.

۷- ۷) حفنه:ملء الكفّين.المصباح المنير:۱۴۲.

۸- ۸) المغنى ۳:۵۴۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۲،المجموع ۷:۴۴۰. [۳]

۹- ۹) المجموع ۷:۴۴۰،المغنى ۳:۵۴۸.

و قال مالک:قیمته من الطعام (۱).

و قال أحمد:فی الیربوع جفره،و هی الشاه التی قد فطمت و رعت (۲)،و به قال الشافعیّ (۳)،و أبو ثور،و عطاء،و هو مرویّ عن عمر،و ابن مسعود (۴).

و قال النخعیّ:فیه ثمنه (۵).

و قال مالک:قیمته طعاما (۶).

لنا:قوله تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۷).

و لما تقدّم من أنّ الصحابه قضوا فیما ذکرنا بمثله من النعم،فقضی عمر و ابن مسعود فی الیربوع بجفره،و قضی عمر و زید فی الضبّ بجدی،و قضی جابر بن عبد اللّه بشاه (۸).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ عن مسمع،عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:«فی الیربوع و القنفذ و الضبّ إذا أصابه المحرم فعلیه جدی،و الجدی خیر منه، و إنّما جعل هذا؛لکی ینکل عن فعل غیره من الصید» (۹).

۱- ۱المدوّنه الکبری ۱:۴۴۳،بلغه السالک ۱:۲۹۹.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۴۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳،الإنصاف ۳:۵۳۹.

۳- ۳) الأمّ ۲:۲۰۶،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۳۹،فتح العزیز بهامش المجموع ۷: ۵۰۲،مغنی المحتاج ۱:۵۲۶،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۴- ۴) الأمّ ۲:۲۰۶،المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲،الفروع فی فقه أحمد ۲: ۲۳۱،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۸.

۵- ۵) المغنی ۳:۵۴۷،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲.

۶- ۶) المدوّنه الکبری ۱:۴۴۳،بلغه السالک ۱:۲۹۹.

۷- ۷) المائده(۵):۹۵. [۱]

۸- ۸) المغنی ۳:۵۴۷-۵۴۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۲.

۹- ۹) التهذیب ۵:۳۴۴ الحدیث ۱۱۹۲،الوسائل ۹:۱۹۱ الباب ۶ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۲]

المطلب الثالث

فی ما لا نصّ فیه

مسأله:قد بیّنّا فیما تقدّم مقادیر کفّارات الصید فیما له تقدیر شرعیّ

قدّره النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و الأئمّه علیهم السلام (۱).

أمّا ما لا مثل له و لا تقدیر شرعیّ فیه،فإنّه یرجع فیه إلی قول عدلین یقوّمانه، و تجب علیه القیمه التی یقدّر أنّها فیه.

و یشترط فی الحکمین العداله بلا خلاف؛لنصّ القرآن (۲).و لأنّ غیر العدل لا یثمر قوله الظنّ.و یعتبر فیهما الخبره و المعرفه؛لأنّه لا یتمکّن من الحکم إلّا من له خبره.

و لأنّ الخبره شرط فی سائر الأحکام،فیکون کذلک هاهنا.و یجب أن یکون اثنین فما زاد؛للنصّ (۳).و یجوز أن یکون القاتل أحد العدلین،قاله الشیخ -رحمه اللّه- (۴).و به قال الشافعیّ (۵)،و أحمد،و إسحاق،و ابن المنذر.

۱- ۱یراجع:ص ۲۸۶-۲۸۸.

۲- ۲) المائده(۵):۹۵.

۳- ۳) المائده(۵):۹۵.

۴- ۴) المبسوط ۱:۳۳۹.

۵- ۵) حلیه العلماء ۳:۳۱۷،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۲۳ و ۴۳۰،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۳.

و قال النخعیّ:لیس له ذلک (۱).

لنا:قوله تعالی: یَحْکُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْکُمْ (۲)و القاتل مع غیره ذوا عدل منّا، فیکون ممتثلا.

و روی الجمهور عن طارق بن شهاب،قال:خرجنا حجّاجا فأوطأ رجل منّا یقال له أربد (۳)ضبّا ففزر (۴)ظهره،فقدمنا علی عمر فسأله أربد،فقال له:أحکم یا أربد فیه،قال:أنت خیر منّی،قال:إنّما أمرتک أن تحکم و لم آمرک أن تزکّینی،قال أربد:أری فیه جدیا قد جمع الماء و الشجر،قال عمر:فذلک فیه (۵).

فأمره عمر أن یحکم مع أنّه القاتل،و أمر کعب الأحبار أن یحکم علی نفسه فی الجرادتین اللتین صادهما و هو محرم (۶).

و لأنّه مال یخرج فی حقّ اللّه تعالی،فجاز أن یکون من وجب علیه،أمینا فیه،کالزکاه.

احتجّ النخعیّ:بأنّ الإنسان لا یحکم لنفسه (۷).

و الجواب:المنع من ذلک،کما قلناه فی الزکاه.

مسأله:قال الشیخ-رحمه اللّه-:فی البطّ و الوزّ و الکرکیّ شاه

،و هو

۱- ۱المغنی ۳:۵۴۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۳،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۹،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۳۳.

۲- ۲) المائده(۵):۹۵. [۱]

۳- ۳) أربد بن عبد اللّه البجلیّ أدرک الجاهلیّه،و حکّمه عمر فی قضیّه إیطائه ضبّا فقتله فی حال الإحرام. الإصابه ۱:۱۰۱. [۲]

۴- ۴) الفزر:الکسر.تهذیب اللغه ۳:۲۷۸۴.

۵- ۵) مسند الشافعیّ:۱۳۴،سنن البیهقیّ ۵:۱۸۲،المصنّف لعبد الرزّاق ۴:۴۰۲ الحدیث ۸۲۲۱،کنز العمّال ۵:۲۴۶ الحدیث ۱۲۷۷۴ فی الأخیرین بتفاوت.

۶- ۶) المغنی ۳:۵۴۹،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۴.

۷- ۷) المغنی ۳:۵۴۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۳.

الأحوط،و إن قلنا فيه القيمه؛لأنّه لا نصّ فيه،كان جائزا (۱).

و هو الظاهر من قول ابن بابويه-رحمه اللّه-لأنّه أوجب شاه فى كلّ طائر عدا النعامه (۲).

و يؤيّد هذا القول:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن ابن سنان،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال فى محرم ذبح طيرا:«إنّ عليه دم شاه يهريقه،فإن كان فرخا فجدى أو حمل صغير من الضأن» (۳).و هو عامّ.

مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:من قتل عظايه،كان عليه كفّ من طعام

(۴).

و هو حسن؛لما رواه-فى الصحيح-عن معاويه،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:محرم قتل عظايه،قال:«كفّ من طعام» (۵).

إذا عرفت هذا:فالقيمه واجبه فى قتل كلّ ما لا تقدير فيه شرعا،و كذلك البيوض التى لم ينصّ فيها على مقدّر.

مسأله:و يضمن الكبير من ذوات الأمثال بكبير،و الصغير بصغير

،و إن ضمنه بكبير،كان أولى،و فى الذكر ذكر،و فى الأنثى أنثى.و به قال الشافعىّ (۶).

۱- ۱المبسوط ۱:۳۴۶. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۳۲،المقنع:۷۸.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۴۶ الحديث ۱۲۰۱،الاستبصار ۲:۲۰۱ الحديث ۶۸۲،الوسائل ۹:۱۹۴ الباب ۹ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۶. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۴۴.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۴۵ الحديث ۱۱۹۴،الوسائل ۹:۱۹۲ الباب ۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۳]

۶- ۶) الأمّ ۲:۲۰۱،حليه العلماء ۳:۳۱۶،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۳۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۴،مغنى المحتاج ۱:۵۲۶.

و قال مالك:يضمن الصغير بكبير (۱).

لنا:قوله تعالى: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۲).

احتجّ:بقوله تعالى: هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ (۳)و الصغير لا يهدى.

و الجواب:المنع،و قد تقدّم البحث فى ذلك (۴).

مسأله:و يضمن الصحيح بصحيح إجماعا،و المعيب بمعيب،و إن ضمنه

بصحيح،كان أحوط

.و به قال الشافعىّ (۵)،و أحمد (۶).

و قال مالك:فى المعيب صحيح (۷).و قد تقدّم الاستدلال من الطرفين بالآيتين.

و لو اختلف العيب بأن فدى الأعرج بأعور أو بالعكس،لم يجزئه؛لعدم المماثله،أمّا لو فدى الأعور من إحدى العينين بأعور من الأخرى،و الأعرج من إحدى القائمتين بأعرج من الأخرى،فالأقرب:الإجزاء؛لأنّ الاختلاف بينهما يسير لا يخرج به عن المماثله،و نوع العيب واحد،و إنّما اختلف محلّه.

أمّا الذكر فإنّه يفدى بمثله إجماعا،و كذا الأنثى تفدى بمثلها اتّفاقا.

و لو فدى الذكر بالأنثى جاز؛لأنّ لحمها أطيب و أرطب.

۱- ۱المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۸،إرشاد السالك:۵۹،بدايه المجتهد ۱:۳۶۲،المنتقى للباجىّ ۲:۲۵۵، بلغه السالك ۱:۲۹۹.

۲- ۲) المائده(۵):۹۵. [۱]

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۲]

۴- ۴) يراجع:ص ۲۹۷-۲۹۸. [۳]

۵- ۵) الأمّ ۲:۲۰۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۳۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷: ۵۰۵،الحاوى الكبير ۴:۲۹۵،مغنى المحتاج ۱:۵۲۶.

۶ - ۶) المغنى ۳:۵۴۹، [۴]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۴، [۵]الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۹،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۳۴،الإنصاف ۳:۵۴۱. [۶]

۷- ۷) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۸،المنتقى للباجىّ ۲:۲۵۵،بلغه السالك ۳۰۰،۱:۲۹۹.

و لو فدى الأنثى بالذكر فقد قيل:إنّه يجوز؛لأنّ لحمه أوفر،فتساويا.

و قيل:لا يجوز،لأنّ زيادته ليست من جنس زيادتها،فأشبه فداء المعيب بنوع معيب من آخر (۱).

أمّا الشيخ-رحمه اللّه-فإنّه نصّ على جواز أن يفدى كلّ واحد من الذكر و الأنثى بمثله و بالآخر،قال:و الأفضل أن يفدى كلّ واحد بمثله (۲)،و به قال الشافعيّ (۳).

و استدلّ الشيخ-رحمه اللّه-:بقوله تعالى: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۴)(۵)و نحن نعلم أنّه أراد المثل فى الخلقه؛لأنّ الصفات الأخر لا تراعى،كاللون.

مسأله:لو قتل ماخضا ،ضمنها بماخض مثلها

(۶)

،قاله الشيخ-رحمه اللّه- (۷).

و قال الشافعيّ:يضمنها بقيمه مثلها (۸).

و ليس بجيّد؛لقوله تعالى: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۹)و إيجاب القيمه عدول عن المثل مع إمكانه.

۱- ۱المجموع ۷:۴۳۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۵،مغنى المحتاج ۱:۵۲۶.

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۴۴، [۱]الخلاف ۱:۴۸۱ مسأله-۲۶۴.

۳- ۳) الأمّ ۲:۱۹۳،الأمّ(مختصر المزنىّ)۸:۷۱،المجموع ۷:۴۳۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷: ۵۰۵،الحاوى الكبير ۴:۲۹۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۶.

۴- ۴) المائده(۵):۹۵. [۲]

۵- ۵) الخلاف ۱:۴۸۱ مسأله-۲۶۴.

۶- ۶) ناقه ماخض:إذا دنا ولادها.تهذيب اللغه ۴:۳۳۵۸. [۳]

۷- ۷) المبسوط ۱:۳۴۵.

۸- ۸) الأمّ ۲:۱۹۲،المجموع ۷:۴۳۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۶، الحاوى الكبير ۴:۲۹۹.

۹- ۹) المائده(۵):۹۵. [۴]

احتجّ الشافعیّ:بأنّ قیمته أکثر من قیمه لحمه (۱).

و الجواب:الواجب المثل،و الزیاده و النقصان فی القیمه لا اعتداد بها مع إمکان المثل.

إذا ثبت هـذا:فلو فـداها بغیر مـاخض،ففی الإجزاء نظر؛من حیث الخروج عن عموم الآیه،و من حیث أنّ هـذه الصـفه لا تزیـد فی لحمها،بل قد تنقصه غالبا فلا یشترط وجودها فی المثل،کاللون و العیب.

مسأله:لو أصاب صیدا حاملا فألقت جنینا،فإن خرج حیّا و ماتا معا،لزمه

فداؤهما معا

فیفدی الأمّ بمثلها،و الصـغیر بصـغیر،أو کبیر،و إن عاشا فإن لم یحصل عیب،لم یکن علیه شـیء؛عملا بالأصل السالم عن معارضه حصول العیب، و إن حصل عیب،ضـمن أرشه،و لو مات أحـدهما دون الآخر،ضـمن المیّت خاصّه، و إن خرج میّتا،لزمه الأرش و هو ما بین قیمتها حاملا و مجهضا.

۱- ۱الأمّ ۲:۱۹۲،المجموع ۷:۴۳۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۶،مغنی المحتاج ۱:۵۲۶، الحاوی الکبیر ۴:۲۹۹.

المطلب الرابع

فی أسباب الضمان و هی اثنان

الأوّل:المباشره:

فمن قتل صیدا،وجب علیه فداؤه علی ما بیّناه أوّلا (۱)،و لو أکله،لزمه فداء آخر.و به قال عطاء (۲)و أبو حنیفه (۳).

و قال مالک (۴)،و الشافعیّ:لا یضمن الآکل (۵).

لنا:أنّه أکل من صید محرّم علیه،فکان علیه ضمانه،کما لو صید لأجله،و قد تقدّم البحث فیه (۶).

۱- ۱یراجع:ص ۱۴۲.

۲- ۲) المغنی ۳:۲۹۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۲،المجموع ۷:۳۳۰،بدایه المجتهد ۱: ۳۵۹،المنتقی للباجیّ ۲:۲۵۰.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۶،بدائع الصنائع ۲:۲۰۴،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۳،شرح فتح القدیر ۳:۲۴،تبیین الحقائق ۲:۳۸۵،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰.

۴- ۴) المدوّنه الکبری ۱:۴۳۶،إرشاد السالک:۵۸،بدایه المجتهد ۱:۳۵۹،المنتقی للباجیّ ۲:۲۵۰، بلغه السالک ۱:۲۹۶.

۵- ۵) الأمّ ۲:۲۰۷،حلیه العلماء ۳:۲۹۸،المجموع ۷:۳۳۰،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۸.

۶- ۶) یراجع:ص ۱۸۰. [۱]

إذا ثبت هذا:فإنّ الروايه دلّت على وجوب الجزاء الثانى (۱).

و قال بعض علمائنا:إنّما يجب عليه جزاء القتل و قيمه ما أكله (۲)،و هو حسن.

و سواء أدّى جزاء القتل أو لم يؤدّ؛فإنّ الجزائين يجبان عليه،أو الجزاء و القيمه على ما بيّنّا من الخلاف و لا يتداخلان.

و قال أبو حنيفه:إذا ذبحه و أكله قبل أن يؤدّى جزاءه،دخل ضمان ما أكل فى ضمان الجزاء،و إن أكل بعد ما أدّى قيمته،فعليه قيمه ما أكل.

و قال أبو يوسف،و محمّد:لا يضمن عن الأكل شيئا،و عليه التوبه و الاستغفار.

لنا:أنّه تناول محظور إحرامه،فلزمه الجزاء.

احتجّ أبو يوسف و محمّد:بأنّ حرمته لكونه ميته،لا لأنّه جنايه على الإحرام، و ذلك لا يوجب إلّا التوبه و الاستغفار (۳).

و الجواب:المنع من عدم إيجاب شىء عليه بما قلناه من الأدلّه.

مسأله:حكم البيض حكم الصيد فى تحريم الأكل إجماعا

،فلا يجوز للمحرم أن يأكل بيض الصيد،كما أنّه لا يجوز له أكل لحمه،و لا نعلم فيه خلافا،و سواء كسره هو،أو محرم آخر.

و لو كسره حلال،كان على المحرم قيمته إذا أكله،سواء أخذ لأجله أو لغيره.

و خالف فيه بعض الجمهور،كما خالف فى أكل اللحم،فجوّزه إذا ذبح لا لأجله،

۱- ۱يراجع:الوسائل ۹:۸۵ الباب ۱۰ من أبواب تروك الإحرام و ص ۲۵۰ الباب ۵۵ من أبواب كفّارات الصيد.

۲- ۲) ينظر:الخلاف ۱:۴۸۴ مسأله-۲۷۴،الشرائع ۱:۲۸۸.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۶،بدائع الصنائع ۲:۲۰۴،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۳،شرح فتح القدير ۳:۲۴،تبيين الحقائق ۲:۳۸۵،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰.

و منعه إذا ذبح لأجله (۱).و نحن لم نفرّق بينهما على ما تقدّم.

و لو كسر المحرم بيض الصيد،فالوجه:أنّه لا يحرم على الحلال أكله و إن وجب الفداء على المحرم بالكسر على ما بيّنّا؛لأنّ حلّه لا يقف على كسره و لا يعتبر له أهل يصدر عنه،بل لو انكسر من قبل نفسه أو كسره مجوسيّ أو و ثنيّ، لم يحرم،و كذا لو لم يسمّ،فأشبه قطع اللحم و طبخه.

و قال بعض الجمهور:يحرم على المحلّ أكله (۲)،و هو قول الشيخ -رحمه اللّه- (۳)كما لو ذبح الصيد المحرم؛لأنّ كسره جرى مجرى الذبح.و ليس بجيّد على ما قلناه.

مسأله:لو اشترى محلّ لمحرم بيض نعام و أكله المحرم،كان على المحرم عن

كلّ بيضه شاه

،و على المحلّ عن كلّ بيضه درهم.

أمّا وجوب الشاه على المحرم؛فلأنّه جزاء البيضه على ما قلناه (۴)،و قد بيّنّا وجوب الجزاء على المحرم بالأكل،كما يجب بالصيد و الكسر (۵)،و أمّا وجوب الدرهم على المحلّ فلإعانته،و قد بيّنّا وجوب الضمان بالإعانه (۶).

و أيضا:ما رواه الشيخ عن أبى عبيده،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل محلّ اشترى لرجل محرم بيض نعام،فأكله المحرم،فما على الذى أكله؟

۱- ۱المغنى ۳:۵۵۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۴.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۵۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۴،المجموع ۷:۳۰۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۷.

۳- ۳) المبسوط ۱:۳۴۸.

۴- ۴) يراجع:ص ۳۴۴.

۵- ۵) يراجع:ص ۳۴۳.

۶- ۶) يراجع:ص ۱۵۹.

فقال:«على الذى اشتراه فداء لكلّ بيضه درهم،و على المحرم لكلّ بيضه شاه» (۱).

إذا عرفت هذا:فإنّ البيض المضمون إنّما هو بيض الصيد الحرام،أمّا بيض ما يباح أكله،كبيض الدجاج الحبشىّ،فإنّه حلال لا يجب بكسره شىء؛لأنّ أصله غير مضمون،ففرعه أولى بعدم الضمان.

مسأله:لو أتلف جزءا من الصيد،ضمنه

،و هو قول كلّ من يحفظ عنه العلم، إلّا داود و أهل الظاهر،فإنّهم قالوا:لا شىء فى أبعاض الصيد؛لأنّ الجمله مضمونه، فأبعاضها كذلك؛لأنّ ما ضمنت جملته،ضمنت أجزاؤه،كالآدمىّ و الأموال (۲).

و لأنّه منهىّ عنه؛لأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله نهى عن التنفير (۳)،ففى الجرح أولى،و النهى يقتضى التحريم،و ما كان محرّما من الصيد،كان مضمونا،كالجمله.

إذا ثبت هذا:فقد قال الشيخ-رحمه اللّه-:فى كسر قرنى الغزال نصف قيمته، و فى كلّ واحد ربع القيمه،و فى عينيه كمال قيمته،و فى كسر إحدى يديه نصف قيمته،و كذا فى كسر إحدى رجليه،و لو كسر يديه معا،وجب عليه كمال القيمه، و كذا لو كسر رجليه معا،و لو قتله،كان عليه فداء واحد (۴).

و قال بعض الجمهور:يضمن بمثله من مثله؛لأنّ ما وجب ضمان جملته بالمثل،وجب فى بعضه مثله،كالمكيلات (۵).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۵۵ الحديث ۱۱۳۵،الوسائل ۹:۲۱۷ [۱] الباب ۲۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵ و ص ۲۵۲ الباب ۵۷ الحديث ۱.و فيه بتفاوت يسير.

۲- ۲) حليه العلماء ۳:۳۱۹-۳۲۰،الحاوى الكبير ۴:۲۹۷.

۳- ۳) صحيح البخارىّ ۳:۱۸،صحيح مسلم ۲:۹۸۶ الحديث ۱۳۵۳،سنن أبى داود ۲:۲۱۲ الحديث ۲۰۱۷،سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۸ الحديث ۳۱۰۹،سنن النسائىّ ۵:۲۰۳،مسند أحمد ۱:۱۱۹،سنن البيهقىّ ۵:۱۹۵،المعجم الكبير للطبرانىّ ۱۱:۲۷۲ الحديث ۱۱۹۵۷.

۴- ۴) المبسوط ۱:۳۴۲، [۲]النهايه:۲۲۷. [۳]

۵- ۵) المغنى ۳:۵۵۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۶.

و قال آخرون:يجب فيه مقداره من مثله؛لأنّ الجزاء يشقّ إخراجه،فيمتنع إيجابه،و لهذا لم يوجب الشارع جزءا (۱)من بعير فى خمس من الإبل،و عدل إلى إيجاب الشاه و هى من غير الجنس؛طلبا للتخفيف (۲).

و هذا ليس بجيّد؛لأنّا بيّنا أنّ الكفّاره مخيّره هنا (۳)،و هذا القائل يوافقنا عليه، فتنتفى المشقّه؛لوجود الخيره له فى العدول عن المثل إلى عدله من الطعام أو الصيام.

أمّا الشيخ-رحمه اللّه-فإنّه احتجّ:بما رواه أبو بصير عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:قلت:ما تقول فى محرم كسر إحدى قرنى غزال فى الحلّ؟قال:

«عليه ربع قيمه الغزال»قلت:فإن هو كسر قرنيه؟قال:«عليه نصف قيمته يتصدّق به»قلت:فإن هو فقأ عينيه؟قال:«عليه قيمته»قلت:فإن هو كسر إحدى يديه؟ قال:«عليه نصف قيمته»قلت:فإن هو كسر إحدى رجليه؟قال:«عليه نصف قيمته»قلت:فإن هو قتله؟قال:«عليه قيمته»قلت:فإن هو فعل به و هو محرم فى الحرم؟قال:«عليه دم يهريقه،و عليه هذه القيمه إذا كان محرما فى الحرم» (۴).

و فى طريق هذه الروايه،أبو جميله و سماعه بن مهران،و فيهما قول،و الأقرب الأرش.

مسأله:و لو نتف ريشه من حمام الحرم،وجب عليه أن يتصدّق بصدقه

، و يجب أن يسلّمها باليد التى نتف بها؛لأنّها آله فى الجنايه.رواه الشيخ عن إبراهيم بن

۱- ۱أكثر النسخ:جزاءا.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۵۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۶.

۳- ۳) يراجع:ص ۲۹۲.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۸۷ الحديث ۱۳۵۴،الوسائل ۹:۲۲۳ الباب ۲۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۱]

ميمون،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:رجل نتف ريشه حمامه من حمام الحرم،قال:«يتصدّق بصدقه على مسكين،و يطعم باليد التى نتفها،فإنّه قد أوجعها (۱)» (۲).

إذا ثبت هذا:فلو نتف ريشا متعدّدا،فإن كان بالتفريق،فالوجه:تكرّر الفديه، و إن كان دفعه،فالوجه:الأرش.و به قال الشافعىّ،و أبو ثور (۳).

و قال مالك (۴)،و أبو حنيفه:فيه الجزاء جميعه (۵).

و ليس بجيّد؛لأنّه نقصه نقصا يمكنه إزالته،فلا يضمن بكماله،كما لو جرح.

إذا عرفت هذا:فلو حفظه حتّى نبت ريشه،كان عليه الصدقه؛لحصول السبب.

و قال بعض الجمهور:لا ضمان عليه؛لزوال النقص (۶).

و هو خطأ؛لأنّ الثانى غير الأوّل.

مسأله:إذا جرح الصيد،ضمن الجرح على قدره،و هو قول العلماء

،إلّا داود، و أهل الظاهر،فإنّهم لم يوجبوا فيه شيئا (۷).و هو خطأ.

ثمّ يعتبر حاله،فإن رآه سويّا بعد ذلك،وجب عليه الأرش؛لوجود السبب

۱- ۱أكثر النسخ:فإنّه فداء و حقّها.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۴۸ الحديث ۱۲۱۰،الوسائل ۹:۲۰۳ الباب ۱۳ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۵. [۱]

۳- ۳) الأمّ ۲:۲۰۰،حليه العلماء ۳:۳۱۸-۳۱۹،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۴۲۴، المغنى ۳:۵۵۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۸.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۵۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۸.

۵ - ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۹۵،بدائع الصنائع ۲:۲۰۵،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۱،شرح فتح القدير ۳:۱۴،تبيين الحقائق ۲:۳۸۱،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۵۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۸،المجموع ۷:۴۲۴.

۷- ۷) حليه العلماء ۳:۳۲۰،الحاوى الكبير ۴:۲۹۷.

للضمان،و الاندمال غير مسقط للفديه،كالآدميّ.

و لو أصابه و لم يؤثّر فيه،لم يكن عليه شيء؛عملا بالأصل السالم عن معارضه الجنايه.

و لما رواه الشيخ عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن محرم رمى صيدا فأصاب يده فعرج،فقال:«إن كان الظبى مشى عليها و رعى و هو ينظر إليه،فلا شيء عليه،و إن كان الظبى ذهب لوجهه و هو رافعها فلا يدرى ما صنع،فعليه فداؤه؛لأنّه لا يدرى لعلّه قد هلك» (۱).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:لو كسر يده أو رجله،ثمّ رآه و قد صلح و رعى، وجب عليه ربع الفداء (۲).

و استدلّ:بما رواه فى الصحيح عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:سألته عن رجل رمى صيدا،فكسر يده أو رجله و تركه فرعى الصيد،قال:«عليه ربع الفداء» (۳).

و فى الصحيح عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:قلت له:رجل رمى ظبيا و هو محرم،فكسر يده أو رجله،فذهب الظبى على وجهه،فلم يدر ما صنع؟فقال:«عليه فداؤه»قلت:فإنّه رآه بعد ذلك مشى،قال:«عليه ربع ثمنه» (۴).

---

۱ - ۱ التهذيب ۵:۳۵۸ الحديث ۱۲۴۵، الاستبصار ۲:۲۰۵ الحديث ۷۰۰، الوسائل ۹:۲۲۱ الباب ۲۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۴. [۱]

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۴۳، [۲]النهايه:۲۲۸. [۳]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۵۹ الحديث ۱۲۴۷، الاستبصار ۲:۲۰۵ الحديث ۶۹۸، الوسائل ۹:۲۲۲ الباب ۲۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۴]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۵۹ الحديث ۱۲۴۸، الاستبصار ۲:۲۰۵ الحديث ۶۹۹، الوسائل ۹:۲۲۱ [۵] الباب ۲۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۲ و ص ۲۲۲ الباب ۲۸ الحديث ۲.

فروع:

الأوّل:لو جرح الصيد فاندمل و صار غير ممتنع،فالوجه:الأرش.

و قال أبو حنيفه:يضمن الجميع (۱).و هو قول الشيخ-رحمه اللّه (۲)-لأنّه مفض إلى تلفه،فصار كما لو جرحه جرحا متيقّنا (۳)موته به.

و ليس بجيّد؛لأنّه إنّما يضمن ما نقص،لا ما لا ينقص،و التقدير:أنّه لم يتلف جميعه فلم يضمنه.

الثانى:لو جرحه فغاب عن عينه و لم يعلم حاله،وجب عليه ضمانه أجمع.

و قال بعض الجمهور:إن كانت الجراحه موجبه و هى التى لا يعيش معها غالبا،ضمنه جميعه،و إن كانت غير موجبه،ضمن ما نقص و لا يضمن جميعه؛لأنّه لا يعلم حصول التلف،فلا يضمن،كما لو رمى سهما إلى صيد فلم يعلم أوقع به أو لا (۴).

و ليس بجيّد؛لأنّه فعل سببا يحصل معه الإتلاف،فيكون ضامنا له،كما لو كان الجرح موجبا،و يفارق عدم العلم بالإصابه؛لأنّه لم يفعل السبب.

و يؤيّد ما ذكرناه:ما تقدّم فى روايه أبى بصير عن الصادق عليه السلام (۵)، و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام، قال:سألته عن رجل رمى صيدا و هو محرم،فكسر يده أو رجله،فمضى الصيد على وجهه،فلم يدر الرجل ما صنع الصيد؟قال:«عليه الفداء كاملا إذا لم يدر

۱- ۱بدائع الصنائع ۲:۲۰۵،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۱،شرح فتح القدير ۳:۱۴،تبيين الحقائق ۲: ۳۸۱،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸.

۲- ۲) المبسوط ۱:۳۴۴،الخلاف ۱:۴۹۰ مسأله-۳۰۴.

۳- ۳) فى النسخ:متيقّن.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۵۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۷.

۵- ۵) يراجع:ص ۳۴۹. [۱]

ما صنع الصيد» (۱).

الثالث:إذا رآه ميّتا و لم يعلم أمات من الجنايه أو من غيرها،ضمنه.

و قال بعض الجمهور:لا يضمنه؛لعدم العلم بالإتلاف (۲).

و ليس بجيّد؛لأنّه وجد سبب إتلافه منه،و لم يعلم له سبب آخر،فوجب إحالته عليه؛لأنّه السبب المعلوم،كما لو تغيّر الماء و فيه نجاسه يصلح إسناد التغيّر إليها،فإنّه ينسب إليها.

و لو صيّرته الجنايه غير ممتنع فلم يعلم أ صار ممتنعا أم لا،ضمنه عندنا بأعلى الأرشين؛لأنّ الأصل عدم الامتناع.أمّا لو رماه و لم يعلم هل أثّر فيه أم لا،فإنّه يلزمه الفداء؛عملا بأغلب الأحوال من الإصابه عند القصد بالرمى.

الرابع:لو اشترک جماعه فى قتل صيد،وجب على كلّ واحد منهم فداء كامل.

و به قال مالك (۳)،و الثورىّ (۴)،و أبو حنيفه (۵)،و مروىّ عن الحسن البصرىّ، و الشعبىّ،و النخعىّ من التابعين (۶).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۵۹ الحديث ۱۲۴۶،الوسائل ۹:۲۲۱ الباب ۲۷ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۵۵۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۷.

۳- ۳) المدوّنه الكبرى ۱:۴۳۳،بدايه المجتهد ۱:۳۵۸،بلغه السالك ۱:۲۹۶،الحاوى الكبير ۴:۳۲۰.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۶۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۹،الحاوى الكبير ۴:۳۲۰.

۵ - ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۳۰،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۵،بدائع الصنائع ۲:۲۰۲،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۶،شرح فتح القدير ۳:۳۶،تبيين الحقائق ۲:۳۹۲،مجمع الأنهر ۱:۳۰۲،حليه العلماء ۳:۳۱۶.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۶۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۶۹.

و قال الشافعیّ:الواجب جزاء واحد (۱)،و به قال عمر بن الخطّاب، و ابن عبّاس،و ابن عمر،و عطاء،و الزهریّ،و النخعیّ،و الشعبیّ،و إسحاق (۲).

و عن أحمد روایتان کالمذهبین،و عنه ثالثه:إن کان صوما،صام کلّ واحد صوما تامّا،و إن کان غیر صوم،فجزاء واحد،و إن کان أحدهما یهدی و الآخر یصوم،فعلی المهدی[بحصّته] (۳)و علی الآخر صوم تامّ (۴).

لنا:أنّ کلّ واحد منهم فعل فعلا حصل بسببه الموت،فکان کما لو جرحه جرحا متلفا.

و لأنّها کفّاره قتل یدخلها الصوم،فأشبهت کفّاره الآدمیّ.

و لأنّ کلّ واحد صار جانیا علی إحرامه جنایه کامله،فیلزمه جزاء کامل.

و ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«إن اجتمع قوم علی صید و هم محرمون[فی صیده،أو أکلوا منه] (۵)فعلی کلّ واحد منهم قیمته» (۶).

و عن أبی بصیر،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن قوم محرمین اشتروا صیدا فاشترکوا فیه،فقالت رفیقه لهم:اجعلوا لی فیه بدرهم،فجعلوا لها،

---

۱ - ۱ الأمّ ۲:۲۰۷،حلیه العلماء ۳:۳۱۶،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۴۳۶،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۸،الحاوی الکبیر ۴:۳۲۰،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۵.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۶۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۹،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۱،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۲۳-۲۲۴.

۳- ۳) فی بعض النسخ:تحقیقه،و فی بعضها:بحقیقه،و ما أثبتناه من المصادر.

۴- ۴) المغنی ۳:۵۶۲،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۹،الکافی لابن قدامه ۱:۵۷۱،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۲۳-۲۲۴،الإنصاف ۳:۵۴۷.

۵- ۵) أثبتناها من المصدر.

۶- ۶) التهذیب ۵:۳۵۱ الحدیث ۱۲۱۹،الوسائل ۹:۲۰۹ الباب ۱۸ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۱]

فقال:«على كلّ إنسان منهم شاه» (۱).

و فی الصحیح عن علیّ بن جعفر،عن أخیه موسی علیه السلام عن قوم اشتروا ظبیا فأکلوا منه جمیعا و هم حرم،ما علیهم؟فقال:«علی کلّ من أکل منه فداء صید،علی کلّ إنسان منهم علی حدته فداء صید کاملا» (۲).

احتجّ الشافعیّ:بقوله تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۳)و المقتول واحد، فالمثل واحد،و الزائد خارج عن المثل،فلا یجب.و لأنّه جزاء عن مقتول یختلف باختلافه،فکان واحدا،کالدیه،و کما لو کان القاتل واحدا (۴).

و احتجّ أحمد:بأنّ الجزاء لیس بکفّاره،و إنّما هو بدل،بدلیل أنّه تعالی عطف علیه الکفّاره،فقال تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ یَحْکُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْکُمْ هَدْیاً بالِغَ الْکَعْبَهِ أَوْ کَفّارَهٌ طَعامُ (۵)و الصوم کفّاره،فتکمل،ککفّاره قتل الآدمیّ (۶).

و الجواب عن الأوّل:أنّا نقول بموجبه،فإنّ کلّ واحد منهم قاتل؛لأنّه جزاء السبب،فیجب علیه المثل للصید المقتول بأجمعه.علی أنّا قد بیّنّا أنّ المماثله الحقیقیّه لیست مراده هنا (۷)،و القیاس معارض بمثله علی ما بیّناه (۸).

و قول أحمد ضعیف جدّا؛لأنّه متی ثبت إیجاد الجزاء فی الهدی،وجب

۱- ۱التهذیب ۵:۳۵۱ الحدیث ۱۲۲۰،الوسائل ۹:۲۱۰ الباب ۱۸ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۵. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۵۱ الحدیث ۱۲۲۱،الوسائل ۹:۲۰۹ الباب ۱۸ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۲]

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۳]

۴- ۴) الأمّ ۲:۲۰۷،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۴۳۶،الحاوی الکبیر ۴:۳۲۰.

۵- ۵) المائده(۵):۹۵. [۴]

۶- ۶) المغنی ۳:۵۶۳، [۵]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۶۹، [۶]الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۲۴.

۷- ۷) یراجع:ص ۲۸۷. [۷]

۸- ۸) یراجع:ص ۳۵۲.

إيجاده فى الصيام،و إن ثبت المقدّر فى الهدى،ثبت فى الصيام؛لقوله تعالى:

أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِياماً (۱).

و لأنّ الإجماع واقع على أنّه معدول بالقيمه،إمّا قيمه المتلف،أو قيمه مثله، و المثل عنده واحد،فإيجاب الزائد فى الصوم لا معنى له،و خلاف النصّ،و لا نسلّم أنّ الجزاء ليس بكفّاره.

فروع:

الأوّل:لو كان شريک المحرم حلالا أو تبعا و كان القتل فى الحلّ،فلا شىء

على الحلال

،و كان على المحرم جزاؤه؛عملا بالأصل من براءه الذمّه السالم عن معارضه هتک الحرم و الإحرام،و بما تقدّم من وجوب الجزاء على المحرم الشريک.

الثانى:لو أصابه الحلال أوّلا،ثمّ أصابه الحرام،فقد بيّنّا أنّ المحلّ لا شىء

عليه

،و الوجه:أنّ الواجب على المحرم جزاؤه مجروحا على إشكال،و لو كان السابق المحرم،فعليه جزاؤه سليما.

و لو اتّفقا فى حاله واحده،فعندنا يجب الجزاء كلّه على المحرم،و لا شىء على المحلّ،و قد سلف.

أمّا القائلون بوجوب الجزاء الواحد على المشتركين،فقال بعضهم:إنّه يجب على المحرم تقسيطه،كما لو كان شريكه محرما؛لأنّه أتلف بعض الجمله (۲).

و ليس بجيّد؛لأنّ المحلّ لا جزاء عليه،فيعذر الجزاء منه،فيجب الجزاء بكماله على الآخر.

۱- ۱المائده(۵):۹۵. [۱]

۲- ۲) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۴۳۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۹،الحاوى الكبير ۴:۳۲۲.

الثالث:لو اشترک الحرام و الحلال فی قتل صید حرمیّ،وجب علی المحلّ

القیمه کملا

،و علی المحرم الجزاء و القیمه معا.

و خالف فیه بعض الجمهور،فأوجب جزاء واحدا علیهما معا (۱).

و قال الشیخ فی التهذیب:علی المحرم الفداء کملا،و علی المحلّ نصف الفداء (۲)؛لما رواه إسماعیل بن أبی زیاد،عن أبی عبد اللّه،عن أبیه علیهما السلام، قال:«کان علیّ علیه السلام یقول:فی محرم و محلّ قتلا صیدا،فقال:علی المحرم الفداء کملا،و علی المحلّ نصف الفداء» (۳).

الرابع:لو رمی اثنان صیدا فقتله أحدهما و أخطأ الآخر،کان علی کلّ واحد

منهما فداء کامل

،أمّا القاتل:فلجنایته،و أمّا الآخر:فلإعانته.

و یدلّ علیه:ما رواه الشیخ عن إدریس بن عبد اللّه،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرمین یرمیان صیدا فأصابه أحدهما،الجزاء بینهما أم علی کلّ واحد منهما؟قال:«علیهما جمیعا،یفدی کلّ واحد منهما علی حدته» (۴).

و فی الصحیح عن ضریس بن أعین،قال:سألت أبا جعفر علیه السلام عن رجلین محرمین رمیا صیدا،فأصابه أحدهما،قال:«علی کلّ واحد منهما الفداء» (۵).

۱- ۱المغنی ۳:۵۶۳،الشرح الکبیر [۱]بهامش المغنی ۳:۳۷۰.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۵۲.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۵۲ الحدیث ۱۲۲۴،الوسائل ۹:۲۱۲ الباب ۲۱ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۵۱ الحدیث ۱۲۲۲،الوسائل ۹:۲۱۲ الباب ۲۰ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۲. [۳]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۵۲ الحدیث ۱۲۲۵،الوسائل ۹:۲۱۲ الباب ۲۰ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱. [۴]

الخامس:لو قتله واحد و أكله جماعه،كان على كلّ واحد منهم فداء كامل

؛ لأنّ الأكل محرّم،كالقتل،فكان فيه الكفّاره،كالقتل.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن يوسف الطاطرىّ (۱)،قال:قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:صيد أكله قوم محرمون؟قال:«عليهم شاه شاه،و ليس على الذى ذبحه إلاّ شاه» (۲).

مسأله:لو ضرب بطير على الأرض فقتله،كان عليه دم و قيمتان:قيمه للحرم،

و قيمه لاستصغاره إيّاه

،و كان عليه التعزير.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن معاويه بن عمّار،قال:سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول:فى محرم اصطاد طيرا فى الحرم،فضرب به الأرض فقتله،قال:

«عليه ثلاث قيمات:قيمه لإحرامه،و قيمه للحرم،و قيمه لاستصغاره إيّاه» (۳).

و لأنّه فعل (۴)زياده هتك،فيجب عليه زياده عقوبه،و قد روى الشيخ عن حمران،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:قلت له:محرم قتل صيدا فيما بين الصفا و المروه عمدا؟قال:«عليه الفداء و الجزاء و يعزّر»قال:قلت:فإنّه قتله فى الكعبه عمدا؟قال:«عليه الفداء و الجزاء و يضرب دون الحدّ،و يقلب للناس كى ينكل

۱- ۱فى النسخ:سيف الطاهرىّ،و الصحيح ما أثبتناه كما فى المصادر،و هو:يوسف بن إبراهيم الطاطرىّ،عدّه الشيخ فى رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام،و عدّه المفيد فى الاختصاص من المجهولين من أصحاب أبى عبد اللّه و أبى جعفر عليهما السلام،و ذكره الصدوق فى المشيخه،و قال المامقانىّ:ظاهر الشيخ كونه إماميّا إلاّ أنّ حاله مجهول. الاختصاص:۱۹۶،الفقيه(شرح المشيخه)۴:۱۱۸،رجال الطوسىّ:۳۳۷،تنقيح المقال ۳:۳۳۶. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۵۲ الحديث ۱۲۲۵،الوسائل ۹:۲۱۱ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۸. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۰ الحديث ۱۲۹۰،الوسائل ۹:۲۴۲ الباب ۴۵ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۳]

۴- ۴) د،ر:فضل،مكان:فعل.

غیره» (۱).

و هذه الروایه لا بأس بها؛لإقدامه علی المحرّم،فاستحقّ التعزیر.

مسأله:لو شرب لبن ظبیه،کان علیه الجزاء و قیمه اللبن

،قاله الشیخ -رحمه اللّه-و استدلّ علیه:بما رواه عن یزید بن عبد الملک،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی رجل مرّ و هو محرم فی الحرم،و أخذ عنز ظبیه فاحتلبها و شرب لبنها،قال:«علیه دم و جزاء الحرم ثمن اللبن» (۲).

و لأنّه شرب ما لا یحلّ له شربه؛إذا اللبن کالجزء من الصید،فکان ممنوعا منه،فیکون کالأکل لما لا یحلّ له أکله؛لقول الباقر علیه السلام:«من نتف إبطه»إلی قوله:«أو أکل طعاما لا ینبغی أکله و هو محرم،ففعل ذلک ناسیا أو جاهلا،فلیس علیه شیء،و من فعله متعمّدا،فعلیه دم شاه» (۳)إذ لا فرق بین الأکل و الشرب.

و أمّا وجوب قیمه اللبن؛فلأنّه جزء صید،فکان علیه قیمته.

مسأله:إذا جرح الصید فجاء آخر فقتله،قال الشیخ-رحمه اللّه-:لزم کلّ

واحد منهما الفداء

(۴).

و قال الشافعیّ:یجب علی الجارح القیمه ما بین کونه صحیحا و معیبا،و علی

۱- ۱التهذیب ۵:۳۷۱ الحدیث ۱۲۹۱،الوسائل ۹:۲۴۱ الباب ۴۴ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۳. [۱]

۲ - ۲) التهذیب ۵:۳۷۱ الحدیث ۱۲۹۲، الوسائل ۹:۲۴۱ الباب ۴۴ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۶.و [۲]ینظر:المبسوط ۱:۳۴۲، [۳]النهایه:۲۲۶. [۴]

۳- ۳) الکافی ۴:۳۶۱ الحدیث ۸، [۵]الفقیه ۲:۲۲۸ الحدیث ۱۰۸۰،التهذیب ۵:۳۶۹ الحدیث ۱۲۸۷، الاستبصار ۲:۱۹۹ الحدیث ۶۷۲،الوسائل ۹:۲۸۹ الباب ۸ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۶]

۴- ۴) الخلاف ۱:۴۸۹ مسأله-۳۰۳.

الثانی الجزاء (۱).

و استدلّ الشیخ-رحمه اللّه-:بالاحتیاط و الإجماع (۲).

و لو جرحه فصار غیر ممتنع بعد الجرح و النتف،ثمّ غاب عن العین،لزمه الجزاء کملا،و به قال أبو إسحاق من الشافعیّه،و قال باقیهم:إنّما یضمن الجنایه التی وجدت منه،و هو النتف أو الجرح (۳).و استدلّ الشیخ رحمه اللّه:بالاحتیاط و الإجماع (۴).

فرع:

لو رمی الصید و هو حلال فی الحلّ فأصابه السهم و هو محرم فقتله،لم یکن

علیه ضمان

؛لأنّ الجنایه وقعت غیر مضمونه،فکان کما لو أصابه قبل الإحرام.

و کذا لو جعل فی رأسه ما یقتل القمل،ثمّ أحرم فقتله،لم یکن أیضا علیه شیء.

السبب الثانی:التسبیب.

مسأله:من کان معه صید فأحرم،زال ملکه عنه إذا کان حاضرا معه،و وجب

علیه إرساله

،و لو أمسکه،ضمنه إذا تلف.و به قال مالک (۵)،و أحمد (۶)،و أصحاب

۱- ۱الأمّ ۲:۲۰۷،حلیه العلماء ۳:۳۱۷،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۴۳۴،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۵۰۷.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۸۹ مسأله-۳۰۳.

۳- ۳) الأمّ ۲:۲۰۰،المجموع ۷:۴۳۵.

۴- ۴) الخلاف ۱:۴۹۰ مسأله-۳۰۴.

۵- ۵) المدوّنه الکبری ۱:۴۳۹-۴۴۰،إرشاد السالک:۵۸،المنتقی للباجیّ ۲:۲۴۶،بلغه السالک ۱:۲۹۴.

۶- ۶) المغنی ۳:۵۶۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۶،الکافی لابن قدامه ۱:۵۵۵،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۲۸.

الرأى (۱).

و قال أبو ثور:ليس عليه إرسال ما فى يده (۲)،و هو أحد قولى الشافعىّ (۳).

لنا:أنّه فعل فى الصيد استدامه الإمساك و هو ممنوع منه،كابتداء الإمساك، فيكون ضامنا به،كالابتداء.

و ما رواه الشيخ عن بكير بن بكير بن أعين،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أصاب ظبيا فأدخله الحرم،فمات الظبى فى الحرم،فقال:«إن كان حين أدخله خلّى سبيله،فلا شىء عليه،و إن كان أمسكه حتّى مات،فعليه الفداء» (۴).

و عن أبى سعيد المكارى،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا يحرم أحد و معه شىء من الصيد حتّى يخرجه من ملكه،فإن أدخله الحرم،وجب عليه أن يخلّيه،فإن لم يفعل حتّى يدخل الحرم و مات،لزمه الفداء» (۵).

احتجّ الشافعىّ:بأنّه فى يده،فأشبه ما لو كان فى بيته بائنا عن الحرم.و لأنّه لا يلزم من منع ابتداء الصيد،المنع من استدامته (۶).

و الجواب عن الأوّل:بالفرق بين الحرم و غيره،فإنّ إمساكه فى الحرم هتك له و هو منهىّ عنه،بخلاف البلاد المتباعده.

۱- ۱المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۹ و ۹۸،بدائع الصنائع ۲:۲۰۶،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۴،شرح فتح القدير ۳:۲۹-۳۰،تبيين الحقائق ۲:۳۸۸ و ۳۸۹،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰-۳۰۱.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۶.

۳- ۳) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۱،المجموع ۷:۳۱۰-۳۱۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۵، مغنى المحتاج ۱:۵۲۵،المغنى ۳:۵۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۶.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۵۹،الوسائل ۹:۲۳۱ الباب ۳۶ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۱]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۵۷،الوسائل ۹:۲۳۰ الباب ۳۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۳. [۲]

۶- ۶) المغنى ۳:۵۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۶.

و عن الثانی:أنّ استدامه الإمساک إمساک أیضا،فإنّه لو حلف لا یمسک شیئا، حنث بالاستدامه،کما یحنث بالابتداء.

إذا ثبت هذا:فإنّ ملکه عندنا یزول عنه.

و قال بعض الجمهور:لا یزول و إن وجب إرساله،و إذا حلّ (۱)،جاز له إمساکه،و لو أخذه غیره،ردّه علیه بعد الإحلال،و من قتله ضمنه له (۲).و لیس بمعتمد.

لنا:أنّ إرساله واجب علیه.و لأنّه حینئذ من صید الحرم و هو غیر مملوک.

و یؤیّده:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن طائر أهلیّ أدخل الحرم حیّا،فقال:«لا یمسّ؛لأنّ اللّه تعالی یقول: وَ مَنْ دَخَلَهُ کانَ آمِناً » (۳)» (۴).

احتجّوا:بأنّ ملکه کان علیه،و إزاله الید لا تزیل الملک بدلیل الغصب و العاریه (۵).

و لیس بجیّد؛لأنّ زوال یده لمعنی شرعیّ،بخلاف الغصب و العاریه؛لأنّه فی حکم ما فی یده.

و لأنّه لو أمسکه مع إمکان إرساله،وجب علیه ضمانه إجماعا منّا و من القائلین بوجوب الإرسال؛لأنّه تلف تحت الید العادیه،فلزمه الضمان،کمال الآدمیّ.

۱- ۱فی النسخ:و إذا دخل،مکان:و إذا حلّ،و ما أثبتناه من المصدر.

۲- ۲) المغنی ۳:۵۶۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۷.

۳- ۳) آل عمران(۳):۹۷. [۱]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۴۸ الحدیث ۱۲۰۶،الوسائل ۹:۲۰۱ الباب ۱۲ من أبواب کفّارات الصید الحدیث ۱۱. [۲]

۵- ۵) المغنی ۳:۵۶۴،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۰۷.

أمّا لو لم يمكنه الإرسال و تلف قبل إمكانه،فالوجه:عدم الضمان؛لأنّه ليس بمفرط و لا متعدّ.

فرع:

لو أرسله إنسان من يده،لم يكن عليه ضمانه

؛لأنّه فعل ما يلزمه فعله،فكان كمن دفع المغصوب إلى مالكه من يد الغاصب.و لأنّ اليد زال حكمها و حكم الملك أيضا.

و قال أبو حنيفه:يضمن؛لأنّه أتلف ملك الغير (۱).

و الجواب:المنع من الملك.

و لو أمسكه حتّى حلّ،له[أن] (۲)يملكه،و لم يعد ملكه الأوّل إليه إلّا بسبب ثان مبيح،و خالف فيه بعض الجمهور (۳).

لنا:أنّ ملكه زال عنه على ما بيّنّاه.

مسأله:و لو كان الصيد فی منزله،لم يزل ملكه عنه

،و كذا لو كان فی يده الحكميّه،بأن يكون فی يد نائبه فی غير الحرم،و لا شیء عليه بالإمساك لو مات، و له البيع و الهبه و غيرهما.و به قال مالك (۴)،و أحمد (۵)،و أصحاب الرأی،و قال

---

۱ - ۱المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۹،بدائع الصنائع ۲:۲۰۶،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۵،شرح فتح القدير ۳:۳۱،تبيين الحقائق ۲:۳۸۹،مجمع الأنهر ۱:۳۰۱.

۲- ۲) أضفناها لاستقامه العباره.

۳- ۳) المجموع ۷:۳۱۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۵،المغنی ۳:۵۶۴.

۴- ۴) المدوّنه الكبری ۱:۴۳۹،تفسير القرطبیّ ۶:۳۲۳، [۱]المغنی ۳:۵۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۰۶.

۵- ۵) المغنی ۳:۵۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۰۶،الكافی لابن قدامه ۱:۵۵۵،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۲۸،الإنصاف ۳:۴۸۱.

الثوريّ:هو ضامن لما فى بيته (۱).و هو أحد قولى الشافعيّ (۲).

لنا:أنّه قبل الإحرام مالك له،فيدوم ملكه؛عملا بالاستصحاب السالم عن معارضه كونه فى الحرم.

و لأنّه لو لم يفعل فى الصيد فعلا،فلم يلزمه شىء،كما لو كان فى ملك غيره.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن جميل،قال:قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام:الصيد يكون عند الرجل من الوحش فى أهله،أو من الطير يحرم و هو فى منزله؟قال:«و ما به بأس لا يضرّه» (۳).

مسأله:و لا ينتقل الصيد إلى الحرم بابتياع و لا هبه و لا غيرهما من أسباب

التملّكات

،فإنّ الصعب بن جثّامه أهدى إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله حمارا وحشيّا،فردّه عليه،و قال:«إنّا لم نردّه عليه إلاّ أنّا حرم» (۴).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار، قال:قال الحكم بن عتيبه:سألت أبا جعفر عليه السلام،ما تقول فى رجل أهدى له حمام أهليّ و هو فى الحرم؟فقال:«أمّا إن كان مستويا خلّيت سبيله» (۵).

و لو أخذه بأحد هذه الأسباب فتلف،ضمنه؛لما تقدّم (۶)،فإن انتقل إليه بالبيع،

۱- ۱المغنى ۳:۵۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۶.

۲- ۲) المجموع ۷:۳۱۰-۳۱۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۵-۴۹۶.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۶۲ الحديث ۱۲۶۰،الوسائل ۹:۲۲۹ الباب ۳۴ من أبواب كفّارات الصيد الحديث ۱. [۱]

۴- ۴) صحيح البخارىّ ۳:۱۶،صحيح مسلم ۲:۸۵۰ الحديث ۱۱۹۳،سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۲ الحديث ۳۰۹۰،سنن الترمذىّ ۳:۲۰۶ الحديث ۸۴۹، [۲]سنن النسائىّ ۵:۱۸۳،مسند أحمد ۴:۳۸، [۳]سنن البيهقىّ ۵:۱۹۱.

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۴۸ الحديث ۱۲۰۷،الوسائل ۹:۲۰۱ الباب ۱۲ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۱۲. [۴]

۶- ۶) يراجع:ص ۳۵۸.

لزمه مع الجزاء القيمه لمالكه؛لأنّ ملكه لم يزل عنه،و لو أخذه رهنا فكذلك؛لأنّه رهن فاسد،و المقبوض بالرهن الفاسد مضمون،و لو لم يتلف،لم يكن له ردّه على مالكه؛لأنّه زال ملك المالك عنه بدخول الحرم،كما لو كان مملوكا له؛لأنّه لا يجوز له إثبات يده المشاهده على الصيد،و هذا قول الشافعيّ (۱)،و أصحاب الرأى (۲).

و كذا لا يجوز للمحرم أن يستردّ الصيد إذا باعه بخيار و هو حلال،و لا لوجود عيب فى الثمن المعيّن و لا غير ذلك؛لأنّه ابتداء ملك على الصيد و هو ممنوع منه، و لو ردّه المشترى بعيب أو خيار،فله ذلك؛لأنّ سبب الردّ متحقّق،فإذا ردّه عليه،لم يدخل فى ملكه و وجب عليه إرساله.

هذا إذا كان الصيد فى الحرم،أمّا لو كان فى الحلّ،فالوجه:الجواز؛لأنّ له استدامه الملك فيه،فله ابتداؤه.

و لو ورث صيدا،لم يملكه فى الحرم و وجب عليه إرساله،خلافا لبعض الجمهور (۳)؛لأنّه من جهات التملّك،فأشبه البيع و غيره.

قال الشيخ-رحمه اللّه-:فى جميع ذلك يقوى عندى أنّه إن كان حاضرا معه، انتقل إليه و يزول ملكه عنه.قال:و لو باع المحلّ صيدا لمحلّ ثمّ[أحرم البائع و] (۴)أفلس المبتاع،لم يكن للبائع أن يختار عين ماله من الصيد؛لأنّه (۵)لا يملكه (۶).

---

۱ - ۱)المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۱،المجموع ۷:۳۱۰-۳۱۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۹۵، مغنى المحتاج ۱:۵۲۵،المغنى ۳:۵۶۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۶.

۲- ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۹ و ۹۸،بدائع الصنائع ۲:۲۰۶،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۴،شرح فتح القدير ۳:۲۹-۳۰،تبيين الحقائق ۲:۳۸۸ و ۳۸۹،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰-۳۰۱.

۳- ۳) المغنى ۳:۵۶۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۰۵.

۴- ۴) زياده من المصدر لمقتضى السياق.

۵- ۵) فى النسخ:و لأنّه،و ما أثبتناه مطابق للمصدر.

۶- ۶) المبسوط ۱:۳۴۸. [۱]

مسأله:إذا أمسک المحرم صیدا فذبحه محرم آخر،کان علی کلّ واحد منهما

فداء کامل

؛لأنّ الفداء یجب بالدلاله و بالرمی مع الخطأ،فبالإمساک الذی هو إعانه حقیقه أولی،و لو کانا فی الحرم،تضاعف الفداء علی ما یأتی ما لم یکن بدنه و سیأتی.

و لو کانا محلّین فی الحرم،وجب علی کلّ واحد فداء و لم یتضاعف،و لو کان أحدهما محلّا و الآخر محرما،تضاعف الفداء فی حقّ المحرم دون المحلّ.

و لو أمسکه المحرم فی الحلّ فذبحه المحلّ،ضمنه المحرم خاصّه و لا شیء علی المحلّ؛لأنّه لم یهتک حرمه الإحرام و لا الحرم.

و قال الشافعیّ:إذا أمسکه محرم و قتله محرم آخر،وجب جزاء واحد، و علی من یجب؟فیه وجهان:أحدهما:علی الذابح،و الآخر:بینهما (۱)،و قد تقدّم (۲).

و لو نقل بیض صید ففسد،ضمنه.

و لو أحضنه فخرج الفرخ سلیما،لم یضمنه.

مسأله:و لو أغلق بابا علی حمام من الحرم و فراخ و بیض،فإن هلکت

و کان الإغلاق قبل الإحرام،ضمن الحمامه بدرهم

،و الفرخ بنصف،و البیضه بربع.

و إن کان بعد الإحرام،ضمن الحمامه بشاه،و الفرخ بحمل،و البیضه بدرهم؛لأنّ التلف بسببه،فکان علیه ضمانه؛لما تقدّم (۳).

و لما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن إبراهیم بن عمر و سلیمان بن خالد، قالا:قلنا لأبی عبد اللّه علیه السلام:رجل أغلق بابه علی طائر فقال:«إن کان أغلق

۱- ۱الأمّ ۲:۲۰۷،المجموع ۷:۴۳۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۹۴.

۲- ۲) یراجع:ص ۳۵۱ و ۳۵۷.

۳- ۳) یراجع:ص ۳۲۰-۳۲۶ و ۳۵۸.

[الباب بعد ما أحرم،فعليه شاه،و إن كان أغلق الباب] (۱)قبل أن يحرم،فعليه ثمنه» (۲).

و عن يونس بن يعقوب،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل أغلق بابه على حمام (۳)من حمام الحرم و فراخ و بيض،فقال:«إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم،فإنّ عليه لكلّ طير درهما،و لكلّ فرخ نصف درهم،و لكلّ بيضه ربع درهم،و إن (۴)كان أغلق عليها بعد ما أحرم،فإنّ عليه لكلّ طير (۵)شاه،و لكلّ فرخ حملا،و إن لم يكن تحرّك،فدرهم،و للبيض نصف درهم» (۶).

و عن زياد الواسطيّ،قال:سألت أبا الحسن عليه السلام عن قوم أغلقوا الباب على حمام الحرم،فقال:«عليهم قيمه كلّ طائر درهم يشترى به علفا لحمام الحرم» (۷).

فروع:

الأوّل:لو أرسلها بعد الإغلاق سليمه،فالوجه:عدم الضمان

.و قال قوم منّا:

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۵۰ الحديث ۱۲۱۵،الوسائل ۹:۲۰۷ الباب ۱۶ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۲. [۱]

۳- ۳) ح:حمامه.

۴- ۴) فى النسخ:فإن،و ما أثبتناه من المصدر.

۵- ۵) فى المصادر:«لكلّ طائر».

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۵۰ الحديث ۱۲۱۶،الوسائل ۹:۲۰۷ الباب ۱۶ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۳. [۲]

۷- ۷) التهذيب ۵:۳۵۰ الحديث ۱۲۱۷،الوسائل ۹:۲۰۷ الباب ۱۶ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۴. [۳]

علیه الضمان بنفس الإغلاق؛عملا بالروایه (۱)،و فیه بعد.

الثانی:لو کان الإغلاق من المحرم فی الحرم،وجب علیه الجزاء و القیمه

معا

؛لأنّه متلف،و قد قلنا:إنّ المحرم فی الحرم یتضاعف علیه الفداء (۲).

الثالث:لو أغلق علی غیر الحمام من أنواع الصیود،ضمن إذا تلفت

بالإغلاق

؛لأنّه سبب متلف،فکان کما لو رماه بسهم فقتله.

مسأله:لو نفّر حمام الحرم،فإن رجع،وجب علیه دم شاه،و إن لم یرجع،

وجب علیه لکلّ طیر شاه

.

قال الشیخ:و لا بأس به؛لأنّ التنفیر حرام؛لأنّه سبب للإتلاف غالبا.و لعدم العود،فکان علیه مع الرجوع دم لفعل المحرّم،و مع عدم الرجوع یکون علیه لکلّ طیر شاه؛لما تقدّم أنّ من أخرج طیرا من الحرم،وجب علیه أن یعیده،فإن لم یفعل، ضمنه.

قال الشیخ-رحمه اللّه-:هذا الحکم ذکره علیّ بن بابویه فی رسالته،و لم أجد به حدیثا مسندا (۳).

مسأله:إذا أوقد جماعه نارا فوقع فیها طائر،فإن کان قصدهم ذلک،وجب

علی کلّ واحد منهم فداء کامل

،و إن لم یکن قصدهم ذلک،وجب علیهم أجمع فداء واحد؛لأنّهم مع القصد یکون کلّ واحد منهم قد فعل جنایه استند الموت إلیها و إلی مشارکه،فیکون بمنزله من اشترک فی قتل صید،فإنّ علی کلّ واحد منهم فدیه

۱- ۱منهم:الشیخ الطوسیّ فی المبسوط ۱:۳۴۱،و [۱]ابن البرّاج فی المهذّب ۱:۲۲۶-۲۲۷،السرائر: ۱۳۱.

۲- ۲) یراجع:ص ۳۶۴. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۵۰.

كامله،على ما تقدّم (۱).و أمّا مع عدم القصد فإنّ القتل غير مراد،فوجب عليهم أجمع فداء واحد.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن أبى ولّاد الحنّاط،قال:خرجنا بستّه (۲)نفر من أصحابنا إلى مكّه فأوقدنا نارا عظيما فى بعض المنازل أردنا أن نطرح عليها لحما نكبّبه و كنّا محرمين،فمرّ بها طير صافّ-مثل حمامه أو شبهها-فاحترق جناحاه فسقطت فى النار فاغتممنا لذلك،فدخلت على أبى عبد اللّه عليه السلام بمكّه،فأخبرته و سألته،فقال:«عليكم فداء واحد دم شاه[و تشتركون فيه جميعا؛ لأنّ ذلك كان منكم على غير تعمّد] (۳)،و لو كان ذلك منكم تعمّدا ليقع فيها الصيد، فوقع،ألزمت كلّ واحد منكم دم شاه»قال أبو ولّاد:كان ذلك منّا قبل أن ندخل الحرم (۴).

مسأله:قد بيّنّا أنّ الجزاء يجب فى الصيد،سواء قتله المحرم عمدا أو خطأ أو

سهوا

،و بيّنّا الخلاف فيه (۵).

و يدلّ عليه أيضا:ما رواه الشيخ عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«لا تأكل شيئا من الصيد و إن صاده حلال،و ليس عليك فداء لشىء أتيته و أنت محرم جاهلا به إذا كنت محرما فى حجّك،و لا عمرتك (۶)،إلّا

۱- ۱يراجع:ص ۳۵۱. [۱]

۲- ۲) ع:ستّه،كما فى المصادر.

۳- ۳) أثبتناها من المصدر.

۴ - ۴) التهذيب ۵:۳۵۲ الحديث ۱۲۲۶،الوسائل ۹:۲۱۱ الباب ۱۹ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۱ و [۲]فيه:سقط مكان:سقطت.

۵- ۵) يراجع:ص ۲۷۶. [۳]

۶- ۶) فى المصدر:«أو عمرتك».

الصيد[فإنّ] (۱)عليك الفداء،بجهل كان أو عمد؛لأنّ اللّه تعالى قد أوجبه عليك،فإن أصبته و أنت حلال فى الحرم فقيمه (۲)واحده،و إن أصبته و أنت حرام فى الحلّ، فعليك القيمه،و إن أصبته و أنت حرام فى الحرم،فعليك الفداء مضاعفا» (۳).

إذا ثبت هذا:فلو رمى صيدا فقتل الصيد بتحرّكه آخر،أو فرخا،ضمنهما معا، لأنّه سبب فى الإتلاف،و عدم قصد الآخر لا يخرجه عن السببيّه.

مسأله:إذا وطئ بعيره أو دابّته صيدا فقتله،ضمنه

؛لأنّه سبب الإتلاف.

و لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن أبى الصباح الكنانىّ،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم وطئ بيض نعام فشدخها،قال:«قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن يرسل الفحل فى مثل عدد البيض من الإبل الإناث،فما لقح و سلم،كان النتاج هديا بالغ الكعبه»و قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«ما وطئته أو وطئه بعيرك أو دابّتك و أنت محرم،فعليك فداؤه» (۴).

فروع:

الأوّل:إذا كان راكبا عليها سائرا،كان عليه ضمان ما تجنيه بيديها و فمها

، و لا ضمان عليه فيما تجنيه برجلها (۵)؛لأنّه لا يمكنه حفظ رجلها،و قال

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) خا و ق:«بقيمه»،و فى المصدر:«فعليك قيمه».

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۷۰ الحديث ۱۲۸۸،الوسائل ۹:۷۷ الباب ۲ [۱] من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲، و ص ۲۲۷ الباب ۳۱ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۵.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۵۵ الحديث ۱۲۳۲،الاستبصار ۲:۲۰۲ الحديث ۶۸۶،الوسائل ۹:۲۱۵ الباب ۲۳ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۲. [۲]

۵- ۵) ع:برجليها.

عليه السلام:«الرّجل جبار (۱)» (۲).

و لو كان واقفا أو سائقا لها غير راكب،ضمن جميع جنايتها؛لأنّه يمكنه حفظها و يده عليها و يشاهد رجلها.

الثانى:لو انفلتت فأتلفت صيدا،لم يضمنه

؛لأنّه لا يد له عليها،و قال النبىّ صلّى اللّه عليه و آله:«العجماء (۳)جبار» (۴).

الثالث:لو نصب المحرم شبكه أو حفر بئرا فوقع فيها صيد،ضمنه

؛لأنّه تلف بسببه،فكان عليه ضمانه،كما يضمن الآدمىّ.

أمّا لو حفر البئر بحقّ،كما لو حفرها فى ملكه أو فى موضع متّسع ينتفع بها المسلمون،فالوجه:سقوط الضمان،كما لا يضمن الآدمىّ هنا.

الرابع:لو نصب شبكه قبل إحرامه فوقع فيها صيد بعد إحرامه،لم يضمنه

؛ لأنّه لم يوجد منه بعد إحرامه بسبب الإتلاف،فكان كما لو صاده قبل إحرامه و تركه فى منزله،فتلف بعد إحرامه،أو باعه و هو حلال،فذبحه المشترى.

الخامس:لو جرح صيدا فتحامل فوقع فى شىء تلف به،ضمنه

؛لأنّ الإتلاف بسببه،و كذا لو نفّره فتلف فى حال نفوره.

۱- ۱الجبار:الهدر،و معناه:أن تنفلت البهيمه العجماء فتصيب فى انفلاتها إنسانا أو شيئا فجرحها هدر. تهذيب اللغه ۱:۵۳۳-۵۳۴. [۱]

۲- ۲) سنن أبى داود ۴:۱۹۶ الحديث ۴۵۹۲، [۲]كنز العمّال ۱۵:۱۵ الحديث ۳۹۸۶۷ و ص ۱۸ الحديث ۳۹۸۷۶.

۳- ۳) العجماء:البهيمه،سمّيت به لأنّها لا تتكلّم.و كلّ ما لا يقدر على الكلام فهو أعجم و مستعجم. النهايه لابن الأثير ۳:۱۸۷. [۳]

۴- ۴) صحيح البخارىّ ۲:۱۶۰،سنن أبى داود ۴:۱۹۶ الحديث ۴۵۹۳،سنن الدارمىّ ۱:۳۹۳ و ج ۲: ۱۹۶،مسند أحمد ۲:۲۷۴ و ۳۸۲،سنن البيهقىّ ۴:۱۵۵ و ج ۸:۱۱۰،مسند أبى يعلى ۱۰:۴۵۹ الحديث ۱۰۷۲.

و لو سكن فی مكان و أمن من نفوره ثمّ تلف فهل يضمنه أم لا؟قال بعض الجمهور:لا يضمنه؛لأنّ التلف ليس منه و لا بسببه،و قال بعضهم:يضمنه (۱)؛لما روی عن عمر أنّه دخل دار الندوه فألقی رداءه علی واقف فی البيت،فوقع عليه طير (۲)من هذا الحمام،فأطاره،فوقع علی واقف آخر،فانتهزته حيّه فقتلته،فقال لعثمان بن عفّان و نافع بن عبد الحارث:إنّی وجدت فی نفسی أنّی أطرته من منزل كان فيه آمنا إلی موقعه كان فيها حتفه،فقال نافع لعثمان:كيف تری فی عنز ثنيّه عفراء (۳)يحكم بها عليه؟فقال عثمان:أری ذلك،فأمر بها عمر (۴).

السادس:إذا نتف المحرم ريش طير أو جرحه

،فإن بقی ممتنعا علی ما كان بأن تحامل فأهلك نفسه بأن أوقع نفسه فی بئر أو ماء أو صدم حائطا،فعليه ضمان ما جرحه،و إن امتنع و غاب عن العين،وجب عليه ضمانه كملا،قاله الشيخ رحمه اللّه (۵).

و قال الشافعیّ مثل ما قلناه،إلّا أنّه قال:إذا غاب عن العين،يقوّم بين كونه صحيحا و معيبا،فإن كان له مثل،ألزم ما بين قيمتی المثل (۶).

و استدلّ الشيخ-رحمه اللّه-:بالإجماع و بالنصّ عن الأئمّه عليهم السلام و طريقه الاحتياط.

۱- ۱المغنی ۳:۵۵۲،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۶۶،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۲۳.

۲- ۲) فی النسخ:علی طير،و ما أثبتناه من المصدر.

۳- ۳) ما عزه عفراء:خالصه البياض.لسان العرب ۴:۵۸۵. [۱]

۴- ۴) مسند الشافعیّ:۱۳۵،المغنی ۳:۵۵۲،الشرح الكبير بهامش المغنی ۳:۳۶۶،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۲۳.

۵- ۵) الخلاف ۱:۴۸۹ مسأله-۳۰۲.

۶ - ۶) الأمّ ۲:۲۰۰،الأمّ(مختصر المزنیّ)۸:۷۲،حليه العلماء ۳:۳۱۹، المجموع ۷:۴۲۵، [۲]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۶،المغنی ۳:۵۵۵.

السابع:لو أمسک صیدا له طفل فتلف بإمساکه،ضمن

،و کذا لو أمسک المحلّ صیدا له طفل فی الحرم فهلک الطفل،ضمنه؛لأنّه سبب فی إتلافه،و لا ضمان علیه فی الأمّ لو تلفت.

أمّا لو أمسکها المحلّ فی الحرم فتلفت و تلف فراخها فی الحلّ قال الشیخ:

ضمن الجمیع (۱).

الثامن:لو أغری المحرم کلبا علی صید فقتله ضمنه

(۲)

،سواء کان فی الحلّ أو فی الحرم؛لأنّه سبب فی إتلافه و الکلب کالآله،لکن إذا کان القتل فی الحرم، تضاعف الجزاء علی ما یأتی.

أمّا لو أرسله و لا صید،فعرض له صید فقتله،ففی الضمان إشکال.

التاسع:لو نفّر صیدا فهلک بمصادمه شیء،أو أخذه جارح،ضمنه

.

و کذا لو ضرب صیدا بسهم فمرق السهم فقتل آخر،أو رمی غرضا فأصاب صیدا،فإنّه یضمنه؛لما تقدّم.

و کذا لو وقع الصید فی شبکه أو حباله فأراد تخلیصه فتلف أو عاب،ضمن النفس مع التلف و الأرش مع العیب.

و للشافعیّ قولان:أحدهما:لا جزاء علیه (۳)،و قد تقدّم (۴).

و کذا لو دلّ علی صید فقتله،فإنّه یضمنه؛لما بیّنّا فیما مضی (۵).

العاشر:لو أمر المحرم عبده المحلّ بقتل الصید،فقتله،فعلی السیّد الفداء

؛لأنّ

۱- ۱المبسوط ۱:۳۴۷. [۱]

۲- ۲) روع:کلبه.

۳- ۳) الأمّ ۲:۱۹۹،حلیه العلماء ۳:۲۹۹،المجموع ۷:۲۹۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۹۷.

۴- ۴) یراجع:ص ۲۸۴.

۵- ۵) یراجع:ص ۱۶۰.

العبد كالآله.و لأنّ الضمان يجب بالإعانه و الدلاله و غيرهما،فبالأمر أولى.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن عبد اللّه بن سنان،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن محرم معه غلام له ليس بمحرم أصاب صيدا و لم يأمره سيّده،قال:«ليس على سيّده شىء» (۱).و هو يدلّ من حيث المفهوم على أنّه إذا كان بأمر السيّد،فإنّه يلزمه فداء ما صاده.

إذا ثبت هذا:فلو كان الغلام محرما بإذن سيّده،و قتل صيدا بغير إذن مالكه، وجب على السيّد الفداء؛لأنّ الإذن فى الإحرام يستلزم تحمّل جناياته.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن حريز،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«كلّ ما أصاب العبد و هو محرم فى إحرامه فهو على السيّد إذا أذن له فى الإحرام» (۲).

و لا يعارض ذلك:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن عبد الرحمن بن أبى نجران،قال:سألت أبا الحسن عليه السلام عن عبد أصاب صيدا و هو محرم هل على مولاه شىء من الفداء؟فقال:«لا شىء على مولاه» (۳).

لأنّه محمول على ما إذا لم يأذن له مولاه فى الإحرام؛لأنّ المطلق محمول على المقيّد.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۸۲ الحديث ۱۳۳۳،الوسائل ۹:۲۵۱ الباب ۵۶ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۲. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۸۲ الحديث ۱۳۳۴، الاستبصار ۲:۲۱۶ الحديث ۷۴۱،الوسائل ۹:۲۵۱ الباب ۵۶ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۱. [۲]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۸۳ الحديث ۱۳۳۵، الاستبصار ۲:۲۱۶ الحديث ۷۴۲،الوسائل ۹:۲۵۲ الباب ۵۶ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۳. [۳]

المطلب الخامس

فی اللواحق

مسأله:قد بیّنّا أنّ الصید إذا کان مثلیّا،تخیّر القاتل بین أن یخرج مثله من

النعم،و بین أن یقوّم المثل دراهم

(۱)

و یشتری به طعاما و یتصدّق به،و بین أن یصوم عن کلّ مدّین یوما،و لو کان الصید لا مثل له،تخیّر بین شیئین:بین أن یقوّم الصید و یشتری بثمنه طعاما و یتصدّق به،أو یصوم عن کلّ مدّین یوما.

قال الشیخ:و لا یجوز إخراج القیمه بحال،و وافقنا الشافعیّ فی ذلک کلّه، و مالک،إلّا أنّ مالکا قال:یقوّم الصید،و عندنا یقوّم المثل.

و قال بعض أصحابنا:إنّها علی الترتیب.

و قال أبو حنیفه:الصید مضمون بالقیمه،سواء کان له مثل من النعم أو لم یکن، إلّا أنّه إذا قوّمه،کان مخیّرا بین أن یشتری بالقیمه من النعم و یخرجه،و بین أن یشتری بالقیمه طعاما و یتصدّق به،و بین أن یصوم عن کلّ مدّ یوما،إلّا أنّه إذا اشتری النعم لم یجزئه إلّا ما یجوز فی الضحایا،و هو:الجذع من الضأن،و الثنیّ من کلّ شیء.

۱- ۱یراجع:ص ۲۹۲.

و قال أبو يوسف و محمّد:يجوز أن يشترى بالقيمه شيئا من النعم ما يجوز فى الضحايا و ما لا يجوز (۱).

لنا:قوله تعالى: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۲).

و قول النبىّ صلّى اللّه عليه و آله:«فى الضبع كبش» (۳).و ما تقدّم من الأحاديث.

إذا ثبت هذا:فلو جرح الصيد،لزمه أرش الجراح بأن يقوّم الصيد صحيحا و معيبا،فإن كان ما بينهما مثلا عشرا،لزمه عشر مثله.و به قال المزنىّ (۴).

و قال الشافعىّ:يلزمه قيمه المثل (۵).

لنا:قوله تعالى: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۶).و المثل لا يدخل فى القيمه بالاتّفاق بيننا و بينه.

مسأله:إذا اختار المثل أو قلنا بوجوبه عنه ،ذبحه و تصدّق به على مساكين

الحرم

(۷)

؛لأنّه تعالى قال: هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ (۸).

و لا يجزئه (۹)أن يتصدّق به حيّا على مساكين؛لأنّه تعالى سمّاه هديا،

۱- ۱الخلاف ۱:۴۸۰ مسأله-۲۶۰.

۲- ۲) المائده(۵):۹۵. [۱]

۳- ۳) سنن ابن ماجه ۲:۱۰۳۰ الحديث ۳۰۸۵،سنن البيهقىّ ۵:۱۸۴،كنز العمّال ۵:۳۸ الحديث ۱۱۹۵۲ و ۱۱۹۵۳ و ص ۴۱ الحديث ۱۱۹۷۱.

۴- ۴) الأمّ(مختصر المزنىّ)۸:۷۱،المجموع ۷:۴۳۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۶.

۵- ۵) الأمّ ۲:۲۰۷،الأمّ(مختصر المزنىّ)۸:۷۱،حليه العلماء ۳:۳۱۹،المجموع ۷:۴۳۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۵۰۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۷.

۶- ۶) المائده(۵):۹۵. [۲]

۷- ۷) ح:عند،ع:عليه،مكان:عنه.

۸- ۸) المائده(۵):۹۵. [۳]

۹- ۹) د:و لا یجوز،مکان:و لا یجزئه.

و الهدی یجب ذبحه.

و له ذبحه أیّ وقت شاء لا یختصّ ذلک بأیّام النحر؛لأنّه کفّاره،فیجب إخراجها متی شاء،کغیرها من الکفّارات.

أمّا المکان:فإن کان الإحرام للحجّ،وجب علیه أن ینحر فداء الصید أو یذبحه بمنی،و إن کان محرما بالعمره،ذبحه أو نحره بمکّه بالموضع المعروف بالحزوره؛لأنّه هدی،فکان کغیره من الهدایا.

و یؤیّده:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن عبد اللّه بن سنان،قال:قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«من وجب علیه فداء صید أصابه محرما،فإن کان حاجّا، نحر هدیه الذی یجب علیه بمنی،و إن کان معتمرا،نحره بمکّه قباله الکعبه» (۱).

و عن زراره،عن أبی جعفر علیه السلام أنّه قال فی المحرم إذا أصاب صیدا یوجب علیه الهدی:«فعلیه أن ینحره إن کان فی الحجّ بمنی حیث ینحر الناس،و إن کان عمره،نحر بمکّه،و إن شاء ترکه إلی أن یقدم فیشتریه فإنّه یجزئ عنه» (۲).

قال الشیخ-رحمه اللّه-:قوله علیه السلام:«و إن شاء ترکه إلی أن یقدم فیشتریه»رخصه لتأخیر شراء الفداء إلی مکّه أو منی؛لأنّ من وجب علیه کفّاره الصید،فإنّ الأفضل أن یفدیه من حیث أصابه؛لما رواه-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،قال:یفدی المحرم فداء الصید من حیث صاده (۳).

---

۱ - ۱ التهذیب ۵:۳۷۳ الحدیث ۱۲۹۹، الاستبصار ۲:۲۱۱ الحدیث ۷۲۲، الوسائل ۹:۲۴۵ الباب ۴۹ من أبواب کفّارات الصّید الحدیث ۱. [۱]

۲ - ۲) التهذیب ۵:۳۷۳ الحدیث ۱۳۰۰، الاستبصار ۲:۲۱۲ الحدیث ۷۲۳، الوسائل ۹:۲۴۶ الباب ۴۹ من أبواب کفّارات الصّید الحدیث ۲. [۲]

۳ - ۳) التهذیب ۵:۳۷۳ الحدیث ۱۳۰۱، الاستبصار ۲:۲۱۲ الحدیث ۷۲۴، الوسائل ۹:۲۴۷ الباب ۵۱ من أبواب کفّارات الصّید الحدیث ۱. [۳]

إذا ثبت هذا:فإنّه إذا نحره بمنى أو بمكّه على التفصيل (۱)،جاز له أن ينحر بأىّ الموضعين شاء؛لأنّه المأمور به.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن إسحاق بن عمّار أنّ عبّاد البصرىّ جاء إلى أبى عبد اللّه عليه السلام و قد دخل مكّه بعمره مبتوله و أهدى هديا،فأمره بنحر (۲)فى منزله بمكّه،فقال له عبّاد:نحرت الهدى فى منزلك و تركت أن تنحره بفناء الكعبه و أنت رجل يؤخذ منك؟فقال له:«أ لم تعلم أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله نحر هديه بمنى فى المنحر و أمر الناس،فنحروا (۳)فى منازلهم،و كان ذلك موسّعا عليهم،و كذلك هو موسّع على من نحر الهدى بمكّه فى منزله إذا كان معتمرا» (۴).

و لا يعارض ما تقدّم:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن منصور بن حازم، قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن كفّاره العمره المفرده أين تكون؟فقال:

«بمكّه،إلّا أن يشاء صاحبها أن يؤخّرها إلى منى،و يجعلها بمكّه أحبّ إلىّ و أفضل» (۵)لأنّه رخصه لما يجب من الكفّاره فى غير الصيد.

و أمّا ما يجب فى كفّاره الصيد،فإنّه لا ينحر إلّا بمكّه،قاله الشيخ-رحمه اللّه- لما رواه أحمد بن محمّد عن بعض رجاله،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«من وجب عليه هدى فى إحرامه،فله أن ينحر حيث شاء،إلّا فداء الصيد،فإنّ اللّه تعالى

۱- ۱بعض النسخ:التفضيل.

۲- ۲) د:فأمره أن ينحر،و فى التهذيب:فأمر به فنحر،مكان:فأمره بنحر.

۳- ۳) فى النسخ:«ينحروا»و ما أثبتناه من المصدر.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۷۴ الحديث ۱۳۰۲،الوسائل ۹:۲۴۸ الباب ۵۲ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۱. [۱]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۷۴ الحديث ۱۳۰۳،الاستبصار ۲:۲۱۲ الحديث ۷۲۵،الوسائل ۹:۲۴۶ الباب ۴۹ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۴. [۲]

يقول: هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ (۱)» (۲).

مسأله:و لو اختار الإطعام،قوّم المثل من النعم لا الصيد عندنا على ما مضى

، فإذا قوّمه أخرج بقيمته طعاما إمّا بمكّه أو بمنى على ما قلناه فى الجزاء؛لأنّه عوض عمّا يجب دفعه إلى مساكين ذلك المكان،فيجب دفعه إليهم.

و يعتبر قيمه المثل فى الحرم؛لأنّه محلّ إخراجه و لا يجزئ إخراج القيمه؛ لأنّه تعالى خيّر بين ثلاثه أشياء،و ليست القيمه واحدا منها.

و الطعام المخرج:الحنطه أو الشعير أو التمر أو الزبيب.

و لو قيل:يجزئ كلّ ما يسمّى طعاما،كان حسنا؛لأنّه تعالى أوجب الطعام (۳).

و يتصدّق على كلّ مسكين بنصف صاع.و به قال أحمد فى التمر،و قال فى البرّ بمدّ (۴)،و قد مضى البحث فيه (۵).

إذا عرفت هذا:فإنّ المقوّم عندنا هو الجزاء،لا الصيد على ما تقدّم (۶).

هذا إذا كان له مثل،فإذا أريد التقويم،قوّم المثل يوم يريد تقويمه،و لا يلزمه أن يقوّم وقت إتلاف الصيد؛لأنّ القيمه ليست واجبه فى بدل المال (۷)،و إنّما تجب إذا اختارها القاتل،فكان اعتبار القيمه وقت وجوبها.

۱- ۱المائده(۵):۹۵. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۷۴ الحديث ۱۳۰۴،الاستبصار ۲:۲۱۲ الحديث ۷۲۶،الوسائل ۹:۲۴۶ الباب ۴۹ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۳. [۲]

۳- ۳) المائده(۵):۹۵.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۵۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰،الإنصاف ۳:۵۱۰-۵۱۱.

۵- ۵) يراجع:ص ۲۹۰.

۶- ۶) يراجع:ص ۲۹۰.

۷- ۷) د:فى تلك المال،مكان:فى بدل المال.

و أمّا إذا لم يكن له مثل،فإن كان الشارع قدّر قيمته،وجب ما قدّره الشارع، كالحمامه و الفرخ و البيض،و إن لم يقدّره الشارع،قوّم الصيد وقت الإتلاف؛لأنّه وقت الوجوب.

إذا ثبت هذا:فلو قتل ماخضا،وجب عليه أن يخرج ماخضا و هى الإبل،و إن لم يجد،قوّم الجزاء ماخضا.

مسأله:و لو اختار الصيام،صام عن كلّ نصف صاع يوما

على ما قلناه (۱)،و لو بقى ما لا يعدل يوما،صام عنه يوما كاملا بلا خلاف.

و لا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء و يطعم عن البعض.و به قال الشافعىّ، و الثورىّ،و أحمد،و إسحاق،و أبو ثور،و ابن المنذر.و جوّز محمّد بن الحسن ذلك إذا عجز عن بعض الإطعام (۲).

لنا:أنّها كفّاره واحده،فلا يؤدّى بعضها بالإطعام و بعضها بالصيام،كسائر الكفّارات.

إذا ثبت هذا:فإنّه لا يتعيّن صومه بمكان دون غيره؛لأنّه صوم كفّاره، فلا يختصّ بمكان،كغيره من الكفّارات.

مسأله:ما لا مثل له من الصيد،يتخيّر قاتله بين أن يشترى بقيمته طعاما

فيطعمه على المساكين،و بين الصوم.

قال الشيخ-رحمه اللّه-:و لا يجوز له إخراج القيمه (۳)-و به قال ابن عبّاس، و أحمد فى روايه عنه (۴)-لأنّه جزاء صيد،فلم يجز إخراج القيمه فيه،كالذى له

۱- ۱يراجع:ص ۲۹۱. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۵۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۰،الإنصاف ۳:۵۱۲. [۲]

۳- ۳) الخلاف ۱:۴۸۰ مسأله-۲۶۰،المبسوط ۱:۳۳۹.

۴- ۴) المغنى ۳:۵۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۱.

مثل.

و لأنّه تعالى خيّر بين ثلاثه (۱)ليست القيمه أحدها،و قد تعذّر واحد،فيبقى التخيير بين اثنين.

و عن أحمد روايه:أنّه يجوز إخراج القيمه؛لأنّ عمر قال لكعب:ما جعلت على نفسك؟قال:درهمين،قال:اجعل ما جعلت على نفسك (۲).

إذا ثبت هذا:فإنّه يقوّم فى محلّ الإتلاف،بخلاف المثل؛فإنّ المعتبر فى قيمه النعم بمكّه؛لأنّه محلّ ذبحه.

مسأله:قد بيّنّا أنّه يحرم على المحلّ فى الحرم من الصيد ما يحرم على

المحرم

(۳).

إذا ثبت هذا:فإذا قتل المحلّ صيدا فى الحرم،وجب عليه الفداء،و لو كان محرما فى الحرم،كان عليه جزاءان،و لم يفصّل أحد من الفقهاء ذلك.

لنا:أنّه جمع بين الإحرام و الحرم،فيضاعف عليه الجزاء؛لأنّه هتكهما معا.

و لأنّ هتك كلّ واحد يوجب الجزاء،فيكون كذلك حال الاجتماع.

و قال السيّد المرتضى-رحمه اللّه-:إنّ من صاد متعمّدا و هو محرم فى الحلّ، كان عليه جزاءان،و لو كان فى الحرم و هو محرم عامدا إليه،تضاعف ما كان يجب عليه فى الحلّ (۴).و الأصل براءه الذمّه.

و يؤيّد ما ذكرناه:ما رواه الشيخ عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه

۱- ۱المائده(۵):۹۵.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۶۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۱،الكافى لابن قدامه ۱:۵۷۱،الإنصاف ۳: ۵۰۹،المجموع ۷:۴۲۴،عمده القارئ ۱۰:۱۶۱.

۳- ۳) يراجع:ص ۱۴۲. [۱]

۴- ۴) الانتصار:۹۹،جمل العلم و العمل:۱۱۴.

علیه السلام،قال:«فإن أصبته و أنت حلال فی الحرم فقیمه واحده،و إن أصبته و أنت حرام فی الحلّ فعلیک القیمه،و إن أصبته و أنت حرام فی الحرم،فعلیک الفداء مضاعفه» (۱).

مسأله:قال الشیخ-رحمه اللّه-:و إنّما یتضاعف من الجزاء ما کان دون

البدنه

،أمّا ما یجب فیه بدنه؛فإنّه لا یتضاعف و لو کان القاتل محرما فی الحرم (۲).

و أوجب ابن إدریس التضاعف مطلقا؛عملا بالإطلاق (۳).

احتجّ الشیخ-رحمه اللّه-:بأنّ الأصل براءه الذمّه.و لأنّ البدنه أعلی ما یجب فی الکفّارات،و لما رواه حسن بن علیّ بن فضّال عن رجل قد سمّاه،عن أبی عبد اللّه علیه السلام:«فی الصید یضاعفه ما بینه و بین البدنه،فإذا بلغ البدنه،فلیس علیه التضعیف» (۴).و الروایه ضعیفه السند مع إرسالها.

مسأله:و لو کان الصید لا دم فیه و قتله محلّ فی الحرم أو محرم فی الحلّ،

کان علیه القیمه

،و لو کان محرما فی الحرم،کان علیه قیمتان،رواه الشیخ عن حریز،عمّن حدّثه،عن سلیمان بن خالد،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام،ما فی القمریّ و الدبسیّ،و السمان و العصفور و البلبل؟قال:«قیمته،فإن أصابه المحرم فی الحرم،فعلیه قیمتان لیس علیه دم» (۵).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۷۰ الحدیث ۱۲۸۸،الوسائل ۹:۲۴۱ الباب ۴۴ من أبواب کفّارات الصّید الحدیث ۵. [۱]

۲- ۲) النهایه:۲۲۶،المبسوط ۱:۳۴۲، [۲]التهذیب ۵:۳۷۱.

۳- ۳) السرائر:۱۳۲.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۷۲ الحدیث ۱۲۹۴،الوسائل ۹:۲۴۳ الباب ۴۶ من أبواب کفّارات الصّید الحدیث ۲. [۳]

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۷۱ الحدیث ۱۲۹۳،الوسائل ۹:۲۴۲ الباب ۴۴ من أبواب کفّارات الصّید الحدیث ۷. [۴]

و لأنّه هتك حرمه الإحرام و الحرم،فيجب عليه فى كلّ واحد منهما جميعا ما يجب إفرادا.

فرع:

يجوز إخراج جزاء الصيد بعد جرحه

و قبل موته على تردّد.

مسأله:كلّ من وجب عليه بدنه فى كفّاره الصيد و لم يجد،أطعم ستّين

مسكينا

،فإن لم يقدر،صام ثمانيه عشر يوما.

و لو كان عليه بقره و لم يجد،أطعم ثلاثين مسكينا،فإن لم يجد،صام تسعه أيّام.

و إن كان عليه شاه و لم يجد،أطعم عشره مساكين،فإن لم يجد،صام ثلاثه أيّام.

روى ذلك الشيخ-رحمه اللّه فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل،فإن لم يجد ما يشترى بدنه فأراد أن يتصدّق،فعليه أن يطعم ستّين مسكينا كلّ مسكين مدّا،فإن لم يقدر على ذلك،صام مكان ذلك ثمانيه عشر يوما مكان كلّ عشره مساكين ثلاثه أيّام، و من كان عليه فداء شىء من الصيد،فداؤه بقره،فإن لم يجد،فليطعم ثلاثين مسكينا،فإن لم يجد،فليصم تسعه أيّام،و من كان عليه شاه فلم يجد،فليطعم عشره مساكين،فإن لم يجد،فصيام ثلاثه أيّام فى الحجّ» (۱).

مسأله:منع الشيخ-رحمه اللّه-صيد حمام الحرم

حيث كان للمحلّ

۱- ۱التهذيب ۵:۳۴۳ الحديث ۱۱۸۷،الوسائل ۹:۱۸۶ الباب ۲ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۱۱. [۱]

و المحرم (۱).و جوّزه ابن إدريس (۲).

و الحقّ:الأوّل؛لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن علىّ بن جعفر،عن أخيه موسى عليه السلام،قال:سألته عن حمام الحرم يصاد فى الحلّ،فقال:«لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنّه من حمام الحرم» (۳).

مسأله:لو قتل المحرم حيوانا و شكّ فى أنّه صيد،لم يضمنه

؛لأنّ الأصل براءه الذمّه السالم عن معارضه قتل الصيد يقينا.

و لو أكل المحرم لحم صيد و لم يدر ما هو،وجب عليه دم شاه،رواه الشيخ عن محمّد بن يحيى رفعه،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى رجل أكل من لحم صيد لا يدرى ما هو و هو محرم،قال:«عليه دم شاه» (۴).

و لأنّه أكل محرّما،فكان عليه شاه،كما تقدّم من أنّ المحرم إذا أكل طعاما لا يحلّ له أكله،وجب عليه دم شاه.

مسأله:لو اقتتل نفسان فى الحرم،كان على كلّ واحد منهما دم

؛لأنّه هتك حرمه الحرم،فيكون عليه عقوبه.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ عن أبى هلال الرازىّ (۵)،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،

۱- ۱المبسوط ۱:۳۴۱، [۱]النهايه:۲۲۴، [۲]التهذيب ۵:۳۴۸.

۲- ۲) السرائر:۱۳۱.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۴۸ الحديث ۱۲۰۹،الوسائل ۹:۲۰۳ الباب ۱۳ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۴. [۳]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۸۴ الحديث ۱۳۴۲،الوسائل ۹:۲۵۰ الباب ۵۴ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۲. [۴]

۵- ۵) أبو هلال الرازىّ روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام و روى عنه حفص بن البخترىّ و قد وقع فى طريق الصدوق فى الفقيه ۳:۴۸ الحديث ۱۶۷،و روى عنه عبد اللّه بن مسكان،قال المامقانىّ:لم أقف على اسمه و حاله.جامع الرواه ۲:۴۲۳، [۵]تنقيح المقال ۳:۳۸ [۶] من فصل الكنى.

قال:سألته عن رجلين اقتتلا و هما محرمان،فقال:«سبحان اللّه!بئس ما صنعا» قلت:فقد فعلا،ما الذى يلزمهما؟قال:«على كلّ واحد منهما دم» (۱).

مسأله:لا بأس أن يكون مع المحرم لحم الصيد إذا لم يأكله و يبقيه إلى وقت

إحلاله إذا كان قد صاده محلّ

؛عملا بالأصل،و بما رواه الشيخ عن علىّ بن مهزيار، قال:سألته عن المحرم معه لحم من لحوم الصيد فى زاده،هل يجوز أن يكون معه و لا يأكله و يدخله مكّه و هو محرم فإذا أحلّ أكله؟فقال:«نعم،إذا لم يكن صاده» (۲).

مسأله:قد بيّنّا أنّ الجماعه المحرمين إذا اشتركوا فى قتل صيد،كان على كلّ

واحد منهم فداء كامل

،و لو اشترك محلّون فى قتل صيد فى الحرم،قال الشيخ -رحمه اللّه-:لزم كلّ واحد منهم القيمه،فإن قلنا يلزمهم جزاء واحد،كان قويّا؛لأنّ الأصل براءه الذمّه.

و لو اشترك محلّون و محرمون فى قتل صيد فى الحلّ،لزم المحرمين الجزاء و لا يلزم المحلّين،و إن اشتركوا فى الحرم،لزم المحرمين الجزاء و القيمه،و المحلّين جزاء واحد (۳).

مسأله:قد بيّنّا أنّه إذا أراد التقويم للجزاء،وجب أن يقوّم عدلان

و يكون أحدهما القاتل جوازا إذا كان عدلا بأن يكون قد قتله خطأ (۴).

إذا ثبت هذا:فإنّ الخيار فى الكفّاره بين الإطعام و الذبح و الصيام إلى القاتل،

۱- ۱التهذيب ۵:۳۸۵ الحديث ۱۳۴۳،الوسائل ۹:۳۰۱ الباب ۱۷ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۸۵ الحديث ۱۳۴۵،الوسائل ۹:۲۳۰ الباب ۳۵ من أبواب كفّارات الصّيد الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) المبسوط ۱:۳۴۶، [۳]النهايه:۲۲۵. [۴]

۴- ۴) يراجع:ص ۳۳۷.

و به قال أبو یوسف،و أبو حنیفه.

و قال محمّد:الخیار فی التعیین إلی الحکمین،إن شاءا حکما علیه بالهدی، و إن شاءا حکما علیه بالإطعام،و إن شاءا حکما علیه بالصیام (۱)،و به قال الشافعیّ (۲)،و مالک (۳).

لنا:أنّ الواجب علی القاتل،فکان الاختیار فی التعیین إلیه،کما فی کفّاره الیمین،و إنّما حکم العدلین لبیان قدر الواجب بالتقویم.

احتجّ محمّد:بقوله تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ یَحْکُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْکُمْ هَدْیاً بالِغَ الْکَعْبَهِ (۴)فنصب هدیا؛لوقوع الحکم علیه (۵).

و الجواب:أنّ التقدیر:فجزاء من النعم هدیا،أو کفّاره طعام،أو عدل ذلک صیاما مثل یحکم به ذوا عدل؛مقصورا (۶)علی بیان المثل،و نصب هَدْیاً علی الحال،أی فی الإهداء؛لیبقی ما قبله إیجابا علی العبد من غیر حکم أحد بکلمه «أو»،فیکون إلیه الخیار.

إذا ثبت هذا:فإنّ المعتبر فی المثل هو ما نصّ الشارع علی مقابله حیوانا من النعم،کالبدنه فی النعامه،و البقره فی بقره الوحش،و الشاه فی الظبی،و لا اعتبار

---

۱ - ۱المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۳،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۲-۴۲۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۰،شرح فتح القدیر ۳:۱۰،تبیین الحقائق ۲:۳۷۸-۳۷۹،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸، عمده القارئ ۱۰:۱۶۲.

۲- ۲) المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۲۷.

۳- ۳) الکافی فی فقه أهل المدینه:۱۵۷،المنتقی للباجیّ ۲:۲۵۵،بدایه المجتهد ۱:۳۵۸.

۴- ۴) المائده(۵):۹۵. [۱]

۵- ۵) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۳،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۷۰، [۲]شرح فتح القدیر ۳:۱۰،تبیین الحقائق ۲:۳۷۸ و ۳۷۹،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸،عمده القارئ ۱۰:۱۶۲.

۶- ۶) د،ر و ح:مقصود،خا و ق:مقصودا.

بالصوره و لا بالقيمه فيما نصّ فيه،أمّا ما لا نصّ فيه فإنّ الاعتبار بالقيمه.

و قال محمّد:الاعتبار بالصوره (۱).

و قال أبو حنيفه،و أبو يوسف:الاعتبار بالقيمه (۲).

لنا:أنّ الشاه تجب فی الحمام،و لا مماثله بينهما صوره و قيمه.

احتجّ محمّد:بقوله تعالی: فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (۳).

و قد نصّ الصحابه علی إيجاب البدنه و البقره و الشاه فيما قلنا و هی أمثالها صوره (۴).

احتجّ أبو حنيفه،و أبو يوسف:بأنّه حيوان مضمون بالمثل،فيكون مضمونا بالقيمه،كالمملوك.

و أمّا الآيه:فالمراد من النّعم:المقتول من النعم،لا أن يكون المثل من النعم، و قوله: فَجَزاءٌ مِثْلُ يقرأ مرفوعا منوّنا،أی:فعليه جزاء،ثمّ فسّره،فقال: مِثْلُ ما قَتَلَ و مثل الحيوان قيمته؛لأنّه يماثله معنی،و أمّا حيوان آخر،فإنّه لا يماثله ذاتا و لا معنی،و يقرأ:فجزاء مثل ما،برفع الأوّل و خفض الثانی،أی:فعليه جزاء ما هو مثل المقتول،و جزاء المثل و جزاء العين سواء (۵).

۱- ۱المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸.

۲ - ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲،تحفه الفقهاء ۱:۴۲۲-۴۲۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸-۱۹۹، الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۰،شرح فتح القدير ۳:۷-۸،تبيين الحقائق ۲:۳۷۸،مجمع الأنهر ۱: ۲۹۷-۲۹۸،عمده القارئ ۱۰:۱۶۲.

۳- ۳) المائده(۵):۹۵. [۱]

۴ - ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۲-۸۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۸،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۰،شرح فتح القدير ۳:۷،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸،عمده القارئ ۱۰:۱۶۲.

۵- ۵) المبسوط للسرخسیّ ۴:۸۳،بدائع الصنائع ۲:۱۹۹،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۰،عمده القارئ ۱۰:۱۶۲.

و الجواب عن الأوّل:أنّا نقول بموجبه إن ثبت المماثله فی الصوره؛لأنّ عندنا:الواجب المثل،لا القیمه.

و عن احتجاج أبی حنیفه:ما تقدّم،و لیس المراد من النعم:النعم المقتول؛ لأنّه خلاف الظاهر.

مسأله:یجوز فی إطعام الفدیه،التملیک و الإباحه

،و به قال أبو یوسف.

و قال محمّد:لا یجوز إلّا التملیک (۱).

لنا:أنّ هذه کفّاره،فیجوز فیها الإباحه و التملیک،ککفّاره الیمین،و الجامع أنّ الواجب هو الإطعام،و هذا یسمّی إطعاما.

و لأنّ التکلیف وقع بالإطعام و قد فعله علی کلا التقدیرین،فیخرج عن العهده.

احتجّ محمّد:بأنّها صدقه؛لقوله تعالی: فَفِدْیَهٌ مِنْ صِیامٍ أَوْ صَدَقَهٍ (۲)فصارت کالزکاه.

و الجواب:أنّ الواجب فی الزکاه:الإیتاء و التملیک،و اسم الصدقه لا یقتضی التملیک،قال علیه السلام:«نفقه الرجل علی أهله صدقه» (۳)و ذلک إنّما هو بالإباحه،لا التملیک.

مسأله:المحرم إذا قتل صیدا،فأخذه محرم آخر،فعلی کلّ واحد منهما جزاء

؛ لتعرّض کلّ واحد منهما له،و لا یرجع الأوّل-أعنی القاتل-علی الثانی،و لا الثانی علی الأوّل بما ضمن من الجزاء.و به قال زفر،و قال أبو حنیفه و صاحباه:یرجع

۱- ۱بدائع الصنائع ۲:۱۸۷.

۲- ۲) البقره(۲):۱۹۶. [۱]

۳ - ۳) صحیح البخاریّ ۱:۲۱،سنن الترمذیّ ۴:۳۴۴ الحدیث ۱۹۶۵،مسند أحمد ۵:۲۷۳، [۲]کنز العمّال ۶:۴۱۹ الحدیث ۱۶۳۴۴،الجامع الصغیر للسیوطیّ ۲:۱۸۸،المصنّف لابن أبی شیبه ۶:۲۵۸ الباب ۲۱۷ الحدیث ۱،فیض القدیر ۶:۲۸۹ الحدیث ۹۲۸۲.

الأوّل على الثانى (۱).

لنا:أنّ الآخذ لم يملكه،فكيف يرجع بالضمان على غيره.

احتجّوا:بأنّه أكّد على غيره ضمانا على شرف السقوط؛لأنّه كان بسبيل من الإرسال،فكأنّه أدخله فى هذه العهده،فيرجع عليه بشاهدين شهدا أنّه طلّق امرأته قبل الدخول بها،ثمّ رجعا (۲).

و الجواب:أنّ كلّ واحد منهما جاز،فكان عليه الجزاء،بخلاف المشهور عليه.

فرع:

لو أصاب محرم صيودا كثيره على وجه الإحلال و رفض الإحرام متأوّلا،

لا يعتبر تأويله

،و يلزمه بكلّ محظور كفّاره على حده.و به قال الشافعىّ (۳).

و قال أبو حنيفه:لا يلزمه إلّا جزاء واحد (۴).

لنا:أنّ وجود التأويل و عدمه بمثابه واحده؛لأنّ الإحرام لا يرتفع به، فتعدّدت الجنايه.

---

۱ - ۱المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۸،بدائع الصنائع ۲:۲۰۶،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۵،شرح فتح القدير ۳:۳۱،تبيين الحقائق ۲:۳۹۰،مجمع الأنهر ۱:۳۰۱.

۲- ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۸۹،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۷۵،شرح فتح القدير ۳:۳۲،تبيين الحقائق ۲:۳۹۰.

۳- ۳) الأمّ ۲:۱۸۲،حليه العلماء ۳:۳۱۹،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۷،المجموع ۷:۳۲۳ و ۴۳۶، رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۵،الحاوى الكبير ۴:۲۸۴.

۴- ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۰۱،بدائع الصنائع ۲:۲۰۱،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۹،شرح فتح القدير ۳:۷،مجمع الأنهر ۱:۲۹۸.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّ التأويل الفاسد معتبر فی دفع الضمانات الدنياويّه (۱)، كالباغی إذا أتلف مال العادل و أراق دمه لا يضمن؛لأنّه أتلف عن تأويل (۲).

و الجواب:المنع من الحكم فی الأصل.

آخر:لو قتل حمامه مسروله.وجب عليه الضمان،و به قال أبو حنيفه (۳).

و قال مالك:لا ضمان عليه (۴).

لنا:أنّه صيد حقيقه؛لامتناعه و إن كان فيه بطء،لكنّ التفاوت غير معتبر هنا.

احتجّ:بأنّه ليس بصيد؛لأنّه لا يمتنع بجناحه؛لبطء طيرانه (۵).

و الجواب:أنّا قد بيّنّا أنّ التفاوت غير معتبر.

۱- ۱كذا فی النسخ.

۲- ۲) بدائع الصنائع ۲:۲۰۱.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۴،بدائع الصنائع ۲:۱۹۶،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۳،شرح فتح القدير ۳:۲۲،تبيين الحقائق ۲:۳۸۵،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰.

۴ - ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۹۴،بدائع الصنائع ۲:۱۹۶،الهدايه للمرغينانیّ ۱:۱۷۳،شرح فتح القدير ۳:۲۲،تبيين الحقائق ۲:۳۸۵،مجمع الأنهر ۱:۳۰۰.

۵- ۵) بدائع الصنائع ۲:۱۹۶،تبيين الحقائق ۲:۳۸۵.

البحث العاشر

اشاره

فی ما یجب بالاستمتاع بالنساء

مسأله:من وطئ امرأته و هو محرم عالما بالتحریم عامدا قبل الوقوف

بالموقفین،فسد حجّه

.و هو قول کلّ من یحفظ عنه العلم.

روی الجمهور عن ابن عمر أنّ رجلا سأله،فقال:إنّی وقعت بامرأتی و نحن محرمان؟فقال:أفسدت حجّک انطلق أنت و أهلک مع الناس،فاقضوا ما یقضون، و حلّ إذا أحلّوا،فإذا کان العام المقبل فاحجج أنت و امرأتک،و أهدیا هدیا،فإن لم تجدا،فصوما ثلاثه أیّام فی الحجّ،و سبعه إذا رجعتم (۱).

و کذلک قال ابن عبّاس،و ابن عمر،و لا مخالف لهم،فکان إجماعا (۲).

و فی حدیث ابن عبّاس:یتفرّقان من حیث یحرمان حتّی یقضیا حجّهما.قال ابن المنذر:قول ابن عبّاس أعلی شیء روی فیمن وطئ فی حجّه (۳).

و من طریق الخاصّه:ما رواه الشیخ-فی الحسن-عن زراره،قال:سألته

۱- ۱المغنی ۳:۳۲۳، [۱]الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۱، [۲]المجموع ۷:۳۸۷. [۳]

۲- ۲) المغنی ۳:۳۲۳،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۱،المجموع ۷:۳۸۷،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۷۱.

۳- ۳) سنن البیهقیّ ۵:۱۶۷،المغنی ۳:۳۲۳،الشرح الکبیر [۴]بهامش المغنی ۳:۳۲۱.

عن محرم غشی امرأته و هی محرمه،فقال:«جاهلین أو عالمین؟»قلت:أجبنی عن الوجهین جمیعا،قال:«إن کانا جاهلین،استغفرا ربّهما،و مضیا علی حجّهما، و لیس علیهما شیء،و إن کانا عالمین،فرّق بینهما من المکان الذی أحدثا فیه، و علیهما بدنه و علیهما الحجّ من قابل،فإذا بلغا المکان الذی أحدثا فیه،فرّق بینهما حتّی یقضیا مناسکهما و یرجعا إلی المکان الذی أصابا فیه ما أصابا»قلت:فأیّ الحجّتین لهما؟قال:«الأولی التی (۱)أحدثا فیها ما أحدثا،و الأخری علیهما عقوبه» (۲).

و عن علیّ بن أبی حمزه،قال:سألت أبا الحسن علیه السلام عن رجل محرم واقع أهله،فقال:«قد أتی عظیما»قلت:أفتنی،قال:«استکرهها أو لم یستکرهها؟»قلت:أفتنی فیهما جمیعا،فقال:«إن کان استکرهها،فعلیه بدنتان، و إن لم یستکرهها،فعلیه بدنه و علیها بدنه،و یفترقان من المکان الذی کان فیه ما کان حتّی ینتهیا إلی مکّه،و علیهما الحجّ من قابل لا بدّ منه»قال:قلت:فإذا انتهیا إلی مکّه فهی امرأته کما کانت؟قال:«نعم،هی امرأته کما هی،فإذا انتهیا إلی المکان الذی کان فیه ما کان،افترقا حتّی یحلّا،فإذا أحلّا انقضی عنهما،إنّ أبی کان یقول ذلک» (۳).

و فی روایه أخری:«فإن لم یقدر علی بدنه،فإطعام ستّین مسکینا لکلّ مسکین مدّ،فإن لم یقدر،فصیام ثمانیه عشر یوما،و علیها أیضا کمثله إن لم یکن

۱- ۱فی النسخ:الذی،و ما أثبتناه من المصدر.

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۱۷ الحدیث ۱۰۹۲،الوسائل ۹:۲۵۷ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۹. [۱]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۱۷ الحدیث ۱۰۹۳،الوسائل ۹:۲۵۹ الباب ۴ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۲. [۲]

استكرهها» (۱).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل محرم وقع علی أهله،فقال:«إن کان جاهلا فلیس علیه شیء،و إن لم یکن جاهلا فإنّ علیه أن یسوق بدنه،و یفرّق بینهما حتّی یقضیا المناسک و یرجعا إلی المکان الذی أصابا فیه ما أصابا،و علیهما الحجّ من قابل» (۲).

و فی الصحیح عن جمیل بن درّاج،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن محرم وقع علی أهله،قال:«علیه بدنه»قال:فقال له زراره:قد سألته عن الذی سألته عنه،فقال لی:«علیه بدنه»قلت:علیه شیء غیر هذا؟قال:«نعم،علیه الحجّ من قابل» (۳).و لا نعلم فی ذلک خلافا.

مسأله:و لو جامع بعد الوقوف بالموقفین،صحّ حجّه و لم یفسد

،و کان علیه بدنه لا غیر.ذهب إلیه علماؤنا أجمع،و به قال أبو حنیفه (۴).

و قال الشافعیّ:لا فرق بین الجماع قبل الوقوف و بعده فی الإفساد إذا کان قبل التحلّل الأوّل،و لو کان بعد التحلّل الأوّل بالرمی و الحلق،لم یفسد إحرامه الماضی،و یأتی بالطواف و یلزمه الکفّاره (۵).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۱۸ الحدیث ۱۰۹۴،الوسائل ۹:۲۶۰ الباب ۴ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۱۸ الحدیث ۱۰۹۵،الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۲. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۱۸ الحدیث ۱۰۹۶،الوسائل ۹:۲۵۶ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۳. [۳]

۴ - ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۱۹،بدائع الصنائع ۲:۲۱۷،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۶،تبیین الحقائق ۲:۳۶۶،مجمع الأنهر ۱:۲۹۶.

۵ - ۵) حلیه العلماء ۳:۳۱۰،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۵، المجموع ۷:۴۱۴،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۷۱،مغنی المحتاج ۱:۵۲۲،السراج الوهّاج:۱۶۹،المیزان الکبری ۲:۴۵،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۴.

و قال مالك (۱)،و أحمد:يفسد حجّه إن كان قبل التحلّل الأوّل،و إن كان بعد التحلّل الأوّل بالرمى و الحلق،لم يفسد إحرامه الماضى و فسد ما بقى من إحرامه، و يجب عليه أن يحرم بعمره ليأتى بالطواف فى إحرام صحيح و يلزمه شاه (۲).

لنا:ما رواه الجمهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال:«من أدرك عرفه فقد تمّ حجّه» (۳).

و قوله عليه السلام:«الحجّ عرفه» (۴).

و عن ابن عبّاس أنّه قال:إذا جامع قبل الوقوف إنّ حجّه يفسد و عليه شاه، و إن جامع بعد الوقوف،فعليه جزور و حجّه تامّ (۵).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفه أو قبل أن يأتى مزدلفه،فعليه الحجّ من قابل» (۶).

۱- ۱الموطّأ ۱:۳۸۲، [۱]المدوّنه الكبرى ۱:۴۵۴،إرشاد السالك ۶۰،بلغه السالك ۱:۲۹۲،المنتقى للباجىّ ۳:۴-۵.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۱۶ و ۵۱۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۱ و ۳۲۶،الكافى لابن قدامه ۱: ۵۶۵-۵۶۶،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۴،الإنصاف ۳:۴۹۵ و ۴۹۹.

۳- ۳) سنن الدارقطنىّ ۲:۲۴۰ الحديث ۱۹،سنن البيهقىّ ۵:۱۷۳.

۴ - ۴) سنن ابن ماجه ۲:۱۰۰۳ الحديث ۳۰۱۵،سنن الترمذىّ ۳:۲۳۷ الحديث ۸۸۹، [۲]سنن النسائىّ ۵:۲۵۶،سنن الدارمىّ ۲:۵۹،مسند أحمد ۴:۳۰۹، [۳]المستدرك للحاكم ۱:۴۶۴،سنن الدارقطنىّ ۲: ۲۴۰ الحديث ۱۹،سنن البيهقىّ ۵:۱۷۳،كنز العمّال ۵:۶۳ الحديث ۱۲۰۶۱،المصنّف لابن أبى شيبه ۴:۳۰۸ الحديث ۱۳،فيض القدير ۳:۴۰۶ الحديث ۳۷۹۴.

۵- ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۵۷،المغنى ۳:۳۲۳ و ۵۱۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۱ و ۳۲۶.

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۱۹ الحديث ۱۰۹۹،الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۳ [۴] من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱ و ص ۲۶۱ الباب ۶ الحديث ۱.

و هو يدلّ بمفهومه على عدم وجوب إعاده الحجّ لو كان الجماع بعد الوقوف بالمزدلفه؛لما سيأتى من أنّ من جامع قبل الطواف،وجب عليه بدنه،و هو حينئذ محرم.و لأنّه أمن الفوات فأمن الفساد،كما لو تحلّل التحلّل الأوّل.

احتجّ الشافعىّ:بأنّه وطء عمد صادف إحراما تامّا فأفسده،كما لو كان قبل الوقوف.

و لأنّ ما كان مفسدا للعباده لا يفرّق الحال فيه بين حصوله فى أوّلها و بين حصوله فى آخرها،كالأكل فى الصوم و الكلام فى الصلاه (۱).

و الجواب عن الأوّل:بالمنع من عدم الفارق و هو موجود،فإنّه قبل الوقوف يكون أكثر أفعال الحجّ باقيه،بخلاف ما بعد الوقوف.

و عن الثانى:بالفرق،فإنّ عدم ما بقى بعد الوقوف بالموقفين لا يفسد ما مضى بفساده،أوّلا،بخلاف ما ذكر؛لأنّ فساد آخر الجزء يؤثّر فى إفساد الباقى و عدمه كذلك.و لأنّ آخر الجزء شرط فى صحّه الأوّل،بخلاف صوره النزاع.

مسأله:و لو وطئ بعد الوقوف بعرفه قبل الوقوف بالمزدلفه،فسد حجّه أيضا

، و هو قول أكثر العلماء (۲).

و قال أبو حنيفه:لا يفسد و يجب عليه بدنه (۳).

لنا:أنّه وطئ قبل أحد الموقفين ففسد حجّه،كما لو وطئ قبل الموقف الآخر.

و لأنّا قد بيّنّا أنّ الوقوف بالمشعر ينوب فى تمام الحجّ عن الوقوف بعرفه إذا لم يدركه،فيكون مساويا له فى الإفساد بالجماع قبله بالقياس،و بالإجماع المركّب.

۱- ۱المجموع ۷:۴۱۹،مغنى المحتاج ۱:۵۲۲.

۲- ۲) المغنى ۳:۵۱۶،المجموع ۷:۴۱۴،بدايه المجتهد ۱:۳۷۰.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۱۹،بدائع الصنائع ۲:۲۱۷،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدير ۲:۴۵۶،تبيين الحقائق ۲:۳۶۶،مجمع الأنهر ۱:۲۹۶.

احتجّ أبو حنيفه (۱):بما روى عن النبیّ صلّی اللّه علیه آله أنّه قال:«الحجّ عرفه،من وقف بعرفه فقد تمّ حجّه» (۲).

و الجواب:أنّه لا یدلّ علی المطلوب إلاّ من حیث المفهوم و هو لا یقول به.

و لأنّه معارض بما روی عن النبیّ صلّی اللّه علیه و آله أنّه قال لعروه بن مضرّس بالمزدلفه:«من وقف معنا هذا الموقف و صلّی معنا هذه الصلاه و قد کان قبل ذلک وقف بعرفه ساعه من لیل أو نهار،فقد تمّ حجّه» (۳).

و أیضا:فإنّه محمول علی أنّ معظم الحجّ عرفه،و معنی تمام الحجّ:مقارنه التمام؛لقوله علیه السلام:«إذا رفع الإمام رأسه من السجده الأخیره،فقد تمّت صلاته» (۴).

و أیضا:ما رواه الجمهور عن ابن عبّاس أنّه قال:من وطئ بعد التحلّل،فقد تمّ حجّه و علیه بدنه (۵).

و الظاهر:أنّه قاله نقلا عن الرسول صلّی اللّه علیه و آله،و هو یدلّ علی عدم

۱- ۱بدائع الصنائع ۲:۲۱۷،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۶،تبیین الحقائق ۲:۳۶۶.

۲ - ۲) سنن ابن ماجه ۲:۱۰۰۳ الحدیث ۳۰۱۵،سنن الترمذیّ ۳:۲۳۷ الحدیث ۸۸۹، [۱]سنن النسائیّ ۵:۲۵۶،سنن الدارمیّ ۲:۵۹،مسند أحمد ۴:۳۰۹، [۲]المستدرک للحاکم ۱:۴۶۴،سنن الدارقطنی ۲: ۲۴۰ الحدیث ۱۹،سنن البیهقیّ ۵:۱۷۳،کنز العمّال ۵:۶۳ الحدیث ۱۲۰۶۱،المصنّف لابن أبی شیبه ۴:۳۰۸ الحدیث ۱۳،فیض القدیر ۳:۴۰۶ الحدیث ۳۷۹۴.

۳- ۳) سنن أبی داود ۲:۱۹۶ الحدیث ۱۹۵۰، [۳]سنن ابن ماجه ۲:۱۰۰۴ الحدیث ۳۰۱۶،سنن الترمذیّ ۳:۲۳۸ الحدیث ۸۹۱، [۴]سنن النسائیّ ۵:۲۶۳،سنن الدارمیّ ۲:۵۹، [۵]مسند أحمد ۴:۱۵،۲۶۱- ۲۶۲، [۶]المستدرک للحاکم ۱:۴۶۳،سنن الدارقطنیّ ۲:۲۳۹-۲۴۰ الحدیث ۱۷-۱۸،سنن البیهقیّ ۵:۱۱۶.

۴- ۴) سنن الدارقطنیّ ۱:۳۷۹ الحدیث ۳،المصنّف لعبد الرزّاق ۲:۳۵۴ الحدیث ۳۶۷۵. [۷]

۵- ۵) الحاوی الکبیر ۴:۲۱۹.

التمام لو وطئ قبل التحلّل.

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم فی حدیث معاویه بن عمّار عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:«إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفه أو قبل أن یأتی مزدلفه، فعلیه الحجّ من قابل» (۱).

مسأله:و یجب علی من وطئ قبل الوقوف بالموقفین بدنه

.ذهب إلیه علماؤنا أجمع،و به قال ابن عبّاس،و طاوس،و عطاء،و مجاهد (۲)،و مالک (۳)، و الشافعیّ (۴)،و أحمد بن حنبل،و أبو ثور (۵).

و قال أبو حنیفه:یجب علیه شاه (۶).

و قال الثوریّ،و إسحاق:یجب علیه بدنه،فإن لم یجد فشاه (۷).

لنا:أنّه وطئ فی إحرام تامّ عامدا،فوجب به بدنه،کالوطء بعد الوقوف بالموقفین.

و یؤیّده:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،قال:سألت

۱- ۱التهذیب ۵:۳۱۹ الحدیث ۱۰۹۹،الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۳ [۱] من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۱ و ص ۲۶۱ الباب ۶ الحدیث ۱.

۲- ۲) المغنی ۳:۳۲۴-۳۲۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۲،المجموع ۷:۴۱۶.

۳- ۳) الموطّأ ۱:۳۸۱، [۲]المدوّنه الکبری ۱:۴۵۴،إرشاد السالک:۶۰،بدایه المجتهد ۱:۳۷۰،المنتقی للباجیّ ۲:۲۳۷،بلغه السالک ۱:۲۹۱-۲۹۲.

۴- ۴) الأمّ ۲:۲۱۸،حلیه العلماء ۳:۳۱۰،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۱۴، [۳]فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۷۱، [۴]السراج الوهّاج:۱۶۹،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۴.

۵- ۵) المغنی ۳:۳۲۴-۳۲۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۱-۳۲۲،الکافی لابن قدامه ۱: ۵۶۵،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۱۲-۲۱۳،الإنصاف ۳:۲۹۵-۲۹۶. [۵]

۶- ۶) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۱۸،بدائع الصنائع ۲:۲۲۸،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۴، [۶]شرح فتح القدیر ۲:۴۵۴،تبیین الحقائق ۲:۳۶۴،مجمع الأنهر ۱:۲۹۵-۲۹۶.

۷- ۷) المغنی ۳:۳۲۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۲،المجموع ۷:۴۱۶.

أبـا عبـد اللّه عليه السـلام عن رجل محرم وقع على أهله،فقال:«إن كان جاهلا،فليس عليه شـىء،و إن لم يكن جاهلا،فإنّ عليه أن يسوق بدنه،و يفرّق بينهما حتّى يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا،و عليهما الحجّ من قابل» (۱).

و ما تقدّم من الروايات الدالّه على وجوب البدنه (۲).

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه معنى يتعلّق به وجوب القضاء،و لا يتعلّق به وجوب البدنه،كالفوات (۳).

و الجواب:أنّ الفوات مفـارق للجمـاع بالإجمـاع،و لهـذا لا يوجبون فيه شـاه، بخلاـف الإفسـاد،و إذا فرّق الإجماع بينهما،لم يجز الإلحاق.

مسأله:و يجب عليه إتمام حجّه الفاسد

.ذهب إليه علماؤنا أجمع،و هو قول عامّه أهل العلم.

و قال داود و أهل الظاهر:يخرج من إحرامه و لا يجب عليه الإتمام (۴).

لنا:قوله تعالى: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَهَ لِلّهِ (۵)؛فإنّه كما يتناول الصحيح يتناول الفاسد.

و ما رواه الجمهور عن علىّ عليه السلام،و عمر،و ابن عبّاس،و أبى هريره أنّهم قالوا:من أفسد حجّه،يمضى فى فاسده و يقضى من قابل (۶).و لم يعرف لهم

۱- ۱التهذيب ۵:۳۱۸ الحديث ۱۰۹۵،الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۳ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) يراجع:ص ۳۸۹-۳۹۱.

۳- ۳) المغنى ۳:۵۱۷.

۴- ۴) المحلّى ۷:۱۸۹-۱۹۰،المجموع ۷:۳۸۸ و ۴۱۴.

۵- ۵) البقره(۲):۱۹۶. [۲]

۶- ۶) سنن البيهقىّ ۵:۱۶۷،المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۱۸،المغنى ۳:۳۸۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۲.

مخالف،فكان إجماعا.

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم من الروايات (۱).

و ما رواه-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن الصادق علیه السلام،قال:

سألته عن محرم وقع علی أهله،فقال:«إن كان جاهلا،فلیس علیه شیء،و إن لم یكن جاهلا،فإنّ علیه أن یسوق بدنه،و یفرّق بینهما حتّی یقضیا المناسك،و یرجعا إلی المكان الذی أصابا فیه ما أصابا،و علیهما الحجّ من قابل» (۲).

و لأنّه معنی یتعلّق به وجوب قضاء الحجّ،فلا یخرج به منه،كالفوات.

احتجّوا:بقوله علیه السلام (۳):«من عمل عملا لیس علیه أمرنا فهو مردود» (۴).

و الجواب:أنّ المضیّ فی الفاسد مأمور به.

مسأله:و یجب علیه القضاء فی السنه المقبله

(۵)وجوبا علی الفور.ذهب إلیه علماؤنا،و به قال الشافعیّ (۶).

و اختلف أصحابه علی قولین:

۱- ۱یراجع:ص ۳۹۰-۳۹۲. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۱۸ الحدیث ۱۰۹۵،الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۳ [۲] من أبواب كفّارات الاستمتاع الحدیث ۲ و ص ۲۵۷ الباب ۳ الحدیث ۱۲.

۳- ۳) المجموع ۷:۴۱۴.

۴ - ۴) صحیح البخاریّ ۳:۹۱،صحیح مسلم ۳:۱۳۴۳ الحدیث ۱۷۱۸،مسند أحمد ۶:۱۸۰ و ۲۵۶، الجامع الصغیر للسیوطیّ ۲:۱۷۶،فیض القدیر ۶:۱۸۲ الحدیث ۸۸۶۸.

۵- ۵) ع،خا و ق:المستقبله.

۶ - ۶) الأمّ ۲:۲۱۸،حلیه العلماء ۳:۳۱۰،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۳۸۹،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۷۳،مغنی المحتاج ۱:۵۲۳،السراج الوهّاج:۱۶۹.

أحدهما:هذا،و الآخر:أنّه على التراخى (۱).

لنا:ما رواه الجمهور أنّ رجلا أفسد حجّه،فسأل عمر،فقال:يقضى من قابل، و سأل ابن عبّاس،فقال كذلك،و سأل ابن عمر،فقال كذلك (۲)و لم يوجد لهم مخالف،فكان إجماعا.

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم من الروايات الدالّه على وجوب الحجّ من قابل (۳).

و لأنّه لمّا دخل فى الإحرام،تعيّن عليه،فيجب أن يكون قضاؤه متعيّنا.

و لأنّ الحجّ واجب على الفور،و التقدير أنّه لم يقع؛إذ الفاسد لا يخرج المكلّف عن عهده التكليف.

و لأنّ المقتضى لوجوب الفور فى الأداء موجود فى القضاء و هو الكفر مع جواز الموت.

احتجّ المخالف:بأنّ الأداء واجب على التراخى،و القضاء كذلك بل أولى،فإنّ الصوم واجب على الفور و قضاؤه على التراخى (۴).

و الجواب:بالمنع من كون الأداء على التراخى،و قد تقدّم (۵)،سلّمنا لكنّ الفرق،فإنّ الأداء على التراخى قبل الشروع،أمّا بعده،فلا.

مسأله:و يجب على المرأه أيضا مثل ذلك

:من المضىّ فى الفاسد و البدنه و الحجّ من قابل إن كانت مطاوعه،و إن استكرهها،لم يكن عليها شىء؛لقوله

۱- ۱المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۳۸۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۳،مغنى المحتاج ۱:۵۲۳.

۲- ۲) سنن البيهقىّ ۵:۱۶۷-۱۶۸،المغنى ۳:۳۲۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۱.

۳- ۳) يراجع:ص ۳۹۲-۳۹۵.

۴- ۴) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۳۸۴ و ۳۸۹، [۱]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۳. [۲]

۵- ۵) تقدّم فى الجزء العاشر ص ۱۴.

علیه السلام:«رفع عن أمّتی الخطأ و النسیان و ما استکرهوا علیه» (۱).

أمّا مع المطاوعه،فإنّ الکفّاره واجبه علیها،کما تجب علیه،و به قال ابن عبّاس،و سعید بن المسیّب،و النخعیّ،و الضحّاک،و مالک،و الحکم،و أحمد؛ لوجود المقتضی و هو الإفساد فی حقّها،کوجوده (۲)فی حقّه،فساوته فی العقوبه (۳).

و لما رواه الشیخ عن علیّ بن أبی حمزه،قال:سألت أبا الحسن علیه السلام عن رجل محرم واقع أهله،فقال:«قد أتی عظیما»قلت:أفتنی،قال:«استکرهها أو لم یستکرهها؟»قلت:أفتنی فیهما جمیعا،فقال:«إن کان استکرهها،فعلیه بدنتان،و إن لم یکن استکرهها،فعلیه بدنه و علیها بدنه،و یفترقان من المکان الذی کان فیه ما کان حتّی ینتهیا إلی مکّه،و علیهما الحجّ من قابل لا بدّ منه» (۴).

و لما تقدّم من الأحادیث (۵).و لقول ابن عبّاس:أهد ناقه،و لتهد ناقه (۶).

۱- ۱کنز العمّال ۴:۲۳۳ الحدیث ۱۰۳۰۷،عوالی اللآلئ ۱:۲۳۲ الحدیث ۱۳۱،و [۱]بتفاوت،ینظر: سنن ابن ماجه ۱:۶۵۹ الحدیث ۲۰۴۵،سنن البیهقیّ ۶:۸۴ و ج ۷:۳۵۷،الجامع الصغیر للسیوطیّ ۲:۲۴ و ۱۹۶،مجمع الزوائد ۶:۲۵۰،فیض القدیر ۶:۳۶۲ الحدیث ۹۶۲۲،و من طریق الخاصّه ینظر:الفقیه ۱:۳۶ الحدیث ۱۳۲،الوسائل ۴:۱۲۸۴ [۲] الباب ۳۷ من أبواب قواطع الصلاه الحدیث ۲ و ج ۵:۳۴۵ الباب ۳۰ من أبواب الخلل الحدیث ۲.

۲- ۲) فی النسخ:لوجوده،غیّرناه لاستقامه المعنی.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۲۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۴۷،المجموع ۷:۴۱۸،الکافی لابن قدامه ۱: ۵۶۵، [۳]الإنصاف ۳:۵۲۱، [۴]المنتقی للباجیّ ۳:۲،بلغه السالک ۱:۲۹۱-۲۹۲،شرح فتح القدیر ۲: ۴۵۵-۴۵۶.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۱۷ الحدیث ۱۰۹۳،الوسائل ۹:۲۵۹ الباب ۴ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۲. [۵]

۵- ۵) یراجع:ص ۳۹۵-۳۹۷.

۶- ۶) سنن البیهقیّ ۵:۱۶۸،المغنی ۳:۳۲۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۴۷،المجموع ۷: ۳۸۷،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۵.

و لأنّها أحد المجامعين من غير إكراه،فلزمتها بدنه،كالرجل.

و قال الشافعيّ:يجزئهما هدى واحد (۱)،و به قال عطاء،و أحمد فى إحدى الروايتين؛لأنّه جماع واحد،فلم يوجب أكثر من بدنه،كرمضان (۲).

و الجواب:المنع من الأصل.

فروع:

الأوّل:لو كانت المرأه محلّه،لم يتعلّق بها شىء

،و لا يجب عليها كفّاره و لا حجّ،و لا على الرجل بسببها؛لأنّه لم يحصل منها جنايه فى الإحرام،فلا عقوبه عليها.

الثانى:لو أكرهها-و هى محرمه-على الجماع وجب عليه بدنتان

:إحداهما عن نفسه،و الأخرى عنها؛لأنّ البدنتين عقوبه عن هذا الفعل،و قد أسند بأسره إليه، فكان عليه كمال العقوبه،و يدلّ عليه:ما تقدّم من الروايات (۳)،و به قال عطاء، و مالك،و أحمد فى إحدى الروايتين (۴).

و قال فى الأخرى:لا شىء عليه عنها.و به قال إسحاق،و أبو ثور، و ابن المنذر.

۱- ۱الأمّ ۲:۲۱۸،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۵،مغنى المحتاج ۱:۵۲۲-۵۲۳،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۲ - ۲) المغنى ۳:۳۲۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۷،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۶،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۴،الإنصاف ۳:۵۲۱.

۳- ۳) يراجع:ص ۳۹۹.

۴ - ۴) المغنى ۳:۳۲۵،۳۲۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۷،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۶، الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۴-۲۱۵،الإنصاف ۳:۵۲۱. [۱]

و عنه ثالثه:أنّ البدنه عليها (۱).و هو خطأ.

احتجّ:بأنّ فساد الحجّ ثبت بالنسبه إليها،فكان الهدى عليها،كالمطاوعه (۲).

و الجواب:المنع فى الأوّل،و لا يجب عليها حجّ ثان،و لا عليه عنها،بل يحجّ عن نفسه فى العام المقبل؛لأنّ حجّها لم يفسد،فلا قضاء عليها و لا بسببها،و إنّما يتحمّل عنها البدنه لا غير.

الثالث:إذا كانت مطاوعه،وجب عليها قضاء الحجّ

،كما قلناه،و نفقه الحجّ عليها،و لا يجب على الزوج نفقته،و للشافعىّ وجهان:هذا أحدهما.

و الثانى:أنّ عليه غرامه الحجّ لها (۳).

لنا:أنّ نفقه الأداء لم تكن عليه،و كذا القضاء.و لأنّ الجنايه منها،فلا تجب العقوبه على غيرها.

احتجّوا:بأنّه غرامه تعلّقت بالوطء،فكانت على الزوج،كالمهر (۴).

و الجواب:أنّ المهر عوض بضعها،أمّا الكفّاره هنا فإنّها عقوبه عليها،فافترقا.

و على هذا ثمن ماء غسلها عليها خاصّه،خلافا لهم.

مسأله:و يجب عليهما أن يفترقا فى القضاء إذا بلغا المكان الذى وطئها

فيه إلى أن يقضيا المناسك

.و به قال الشافعىّ فى القديم،و اختلف أصحابه على وجهين:أحدهما:أنّه مستحبّ،و الآخر:أنّه واجب-كقولنا (۵)-و به قال

۱- ۱المغنى ۳:۳۲۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۷.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۲۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۷.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۳۱۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۳۹۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۶.

۴- ۴) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵.

۵- ۵) حليه العلماء ۳:۳۱۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۱۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۳.

أحمد (۱).

و قال مالك:يفترقان من حيث يحرمان،و نقله فى الموطّأ عن علىّ عليه السلام (۲).

و قال أبو حنيفه:لا أعرف هذه التفرقه (۳).

لنا:ما رواه الجمهور عن علىّ عليه السلام،و عثمان،و عمر بن الخطّاب،و ابن عبّاس.و لا مخالف لهم،فكان إجماعا (۴).

و من طريق الخاصّه:ما تقدّم (۵)من حديث زراره عنه،قال:«و إن كانا عالمين،فرّق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه حتّى يقضيا مناسكهما،و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا» (۶).

و عن علىّ بن أبى حمزه،عن أبى الحسن عليه السلام:«و يفترقان من المكان الذى كان فيه ما كان» (۷).

۱- ۱المغنى ۳:۳۸۵، [۱]الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۴، [۲]الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۶،الإنصاف ۳:۴۹۷. [۳]

۲ - ۲) الموطّأ ۱:۳۸۱ الحديث ۱۵۱،المدوّنه الكبرى ۱:۴۵۴،إرشاد السالك:۶۰،بدايه المجتهد ۱: ۳۷۱،المنتقى للباجىّ ۳:۲-۳،المغنى ۳:۳۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۴.

۳ - ۳) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۱۸،بدائع الصنائع ۲:۲۱۸،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدير ۲:۴۵۵،تبيين الحقائق ۲:۳۶۶،مجمع الأنهر ۱:۲۹۶،المغنى ۳:۳۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۴.

۴- ۴) سنن البيهقىّ ۵:۱۶۷-۱۶۸،المغنى ۳:۳۸۵،الشرح الكبير [۴]بهامش المغنى ۳:۳۲۴،المجموع ۷:۴۱۵.

۵- ۵) يراجع:ص ۳۸۹. [۵]

۶- ۶) التهذيب ۵:۳۱۷ الحديث ۱۰۹۲،الوسائل ۹:۲۵۷ الباب ۳ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۹. [۶]

۷- ۷) التهذيب ۵:۳۱۷ الحديث ۱۰۹۳،الوسائل ۹:۲۵۹ الباب ۴ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۲. [۷]

و لأنّهما إذا انتهيا إلى ذلك المكان،تذكّرا الجماع،فكان داعيا إلى إيقاعه المنهيّ عنه.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه لو وطئها فى رمضان،لم يجب التفريق بينهما فى قضائه، فكذا هنا (۱).

و احتجّ مالك:بأنّ التفريق إنّما يكون لخوف مواقعه الوطء،و ذلك يوجد بإحرامهما (۲).

و الجواب عن الأوّل:أنّ الصوم يشقّ فيه التفريق؛لأنّ السكنى تجمعهما.

و أيضا:القضاء فى رمضان لا يتعيّن،بخلاف القضاء هنا.

و أيضا:المشقّه الحاصله بإفساد قضاء رمضان أقلّ كثيرا من المشقّه هنا، فكان الاحتراز هنا عمّا يفسده أشدّ من الاحتراز هناك.

و عن الثانى:أنّ التفريق فى جميع الطريق قد يشقّ مشقّه عظيمه،فاقتصر على موضع مواقعه المحظور؛لأنّه الذى به يحصل الداعى إلى الوطء.

مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:الحجّه الأولى هى حجّه الإسلام،و الثانيه

عقوبه

(۳).

و قال ابن إدريس:الحجّه الثانيه هى حجّه الإسلام،دون الأولى (۴).

احتجّ الشيخ:بما رواه-فى الحسن-عن حريز،عن زراره،قال:سألته أىّ الحجّتين لهما؟قال:«الأولى التى (۵)أحدثا فيها ما أحدثا،و الأخرى عليهما

۱- ۱المغنى ۳:۳۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۴.

۲- ۲) المنتقى للباجىّ ۳:۳،المغنى ۳:۳۸۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۴.

۳- ۳) النهايه:۲۳۰. [۱]

۴- ۴) السرائر:۱۲۹.

۵- ۵) فى النسخ:«الذى»و ما أثبتناه من المصادر.

عقوبه» (۱).

و لأنّ الثانیه لو کانت هی حجّه الإسلام،لاعتبر فیها شرائط حجّه الإسلام، و لیس کذلک،فإنّه لو تمکّن من الحجّ ماشیا،وجب علیه و أجزأ عنه.

و الأقوی عندی قول ابن إدریس؛لأنّ الثانیه فسدت،فلا یخرج بها عن عهده التکلیف،و وجوب المضیّ فیها لا یوجب أن تکون هی الحجّه المأمور بها.

و أمّا روایه زراره،فإنّها و إن کانت حسنه،لکن زراره لم یسندها إلی إمام، فجاز أن یکون المسئول غیر إمام،و هو و إن کان بعیدا لکنّ البعد لا یمنع تطرّق الاحتمال،فیسقط الاحتجاج بها.

و أمّا قوله:لو کانت الثانیه هی حجّه الإسلام،لا یشترط فیها ما یشترط فی حجّه الإسلام،فلیس بشیء؛لأنّه بتفریطه أوّلا وجب علیه الحجّ ثانیا کیف أمکن، و لهذا لو حصلت الشرائط،و لم یحجّ أصلا،ثمّ تمکّن من الحجّ ماشیا،لوجب علیه، فکذا هنا.

مسأله:قد بیّنّا أنّه ینبغی أن یفرّق بینهما فی القضاء من المکان الذی أحدثا

فیه ما أحدثا

حتّی یقضیا المناسک (۲)،و الروایات تعطی التفریق أیضا فی الحجّه الأولی من ذلک المکان حتّی یأتیا بها فاسده أیضا (۳)،و هو جیّد؛لأنّ التحریم فی الفاسد ثابت،کما فی الصحیح،فوجب التفریق بینهما.

إذا عرفت هذا:فحدّ الافتراق أن لا یخلوا بأنفسهما،بل متی اجتمعا،کان معهما غیرهما؛لأنّ وجود الثالث یمنع من الإقدام علی المواقعه،کمنع التفریق.

۱- ۱التهذیب ۵:۳۱۷ الحدیث ۱۰۹۲،الوسائل ۹:۲۵۷ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۹. [۱]

۲- ۲) یراجع:ص ۴۰۱. [۲]

۳- ۳) یراجع:الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع.

و یدلّ علیه:ما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی المحرم یقع علی أهله،قال:«یفرّق بینهما و لا یجتمعان فی خباء إلّا أن یکون معهما غیرهما حتّی یبلغ الهدی محلّه» (۱).

و عن أبان بن عثمان رفعه إلی أبی جعفر،و أبی عبد اللّه علیهما السلام،قالا (۲):

«المحرم إذا وقع علی أهله یفرّق بینهما»یعنی بذلک لا یخلوان[إلّا و أن] (۳)یکون معهما ثالث (۴).قال ابن بابویه:لو حجّ علی غیر تلک الطریق،لم یفرّق بینهما (۵).

و هو قریب؛لأنّ المقتضی و هو التذکّر بالمکان فائت.

مسأله:لو وطئ ناسیا أو جاهلا بالتحریم،لم یفسد حجّه و لا شیء علیه

،و به قال الشافعیّ فی الجدید.

و قال فی القدیم:یفسد حجّه،و تجب البدنه،کالعامد (۶).و به قال مالک (۷)، و أبو حنیفه (۸)،و أحمد (۹).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۱۹ الحدیث ۱۱۰۰،الوسائل ۹:۲۵۶ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۵. [۱]

۲- ۲) فی النسخ:قال،و ما أثبتناه من المصدر.

۳- ۳) أثبتناها من التهذیب.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۱۹ الحدیث ۱۱۰۱،الوسائل ۹:۲۵۶ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۶. [۲]

۵- ۵) الفقیه ۲:۲۱۳،المقنع:۷۱.

۶- ۶) حلیه العلماء ۳:۳۰۲،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۳،المجموع ۷:۳۴۱،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۷۸،المیزان الکبری ۲:۴۴.

۷- ۷) بدایه المجتهد ۱:۳۷۱،المنتقی للباجیّ ۳:۳،بلغه السالک ۱:۲۹۱-۲۹۲.

۸ - ۸) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۱،بدائع الصنائع ۲:۲۱۷،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۵،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۷،تبیین الحقائق ۲:۳۶۴-۳۶۸،مجمع الأنهر ۱:۲۹۵-۲۹۶.

۹ - ۹) المغنی ۳:۳۳۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۲،الکافی لابن قدامه ۱:۶۲۱،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۱۴،الإنصاف ۳:۴۹۵.

لنا:قوله عليه السلام:«رفع عن أمّتى الخطأ و النسيان» (۱).

و من طريق الخاصّه:ما رواه الشيخ-فى الحسن-عن زراره،قال:سألته عن محرم غشى امرأته و هى محرمه،فقال:«جاهلين أو عالمين؟»قلت:أجبنى عن الوجهين جميعا،فقال:«إن كانا جاهلين،استغفرا ربّهما،و مضيا على حجّهما، و ليس عليهما شىء» (۲).

و فى الصحيح عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن رجل محرم وقع على أهله،فقال:«إن كان جاهلا فليس عليه شىء» (۳).

و روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام،قال:«و إن كنت ناسيا أو ساهيا أو جاهلا،فلا شىء عليك» (۴).

و عن أبى بصير،عن الصادق عليه السلام،قال:«فإن أتى المحرم أهله ناسيا، فلا شىء عليه،إنّما هو بمنزله من أكل فى شهر رمضان و هو ناس» (۵).

۱- ۱بهذا اللفظ،ينظر:كنز العمّال ۴:۲۳۳ الحديث ۱۰۳۰۷،عوالى اللآلئ ۱:۲۳۲ الحديث ۱۳۱، و [۱]بتفاوت،ينظر:سنن ابن ماجه ۱:۶۵۹ الحديث ۲۰۴۵،سنن البيهقىّ ۶:۸۴ و ج ۷:۳۵۷،الجامع الصغير للسيوطىّ ۲:۲۴ و ۱۹۶،فيض القدير ۶:۳۶۲ الحديث ۹۶۲۲،و من طريق الخاصّه ينظر: الفقيه ۱:۳۶ الحديث ۱۳۲،الوسائل ۴:۱۲۸۴ [۲] الباب ۳۷ من أبواب قواطع الصلاه الحديث ۲ و ج ۵: ۳۴۵ الباب ۳۰ من أبواب الخلل الحديث ۲.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۷ الحديث ۱۰۹۲،الوسائل ۹:۲۵۷ الباب ۳ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۹. [۳]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۱۸ الحديث ۱۰۹۵،الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۳ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۲. [۴]

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۱۳ الحديث ۹۶۹،الوسائل ۹:۲۵۴ الباب ۲ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۵. [۵]

۵- ۵) الفقيه ۲:۲۱۳ الحديث ۹۷۰،الوسائل ۹:۲۵۵ الباب ۲ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۷.و [۶]فيه:عن زراره عن أبى جعفر عليه السلام.

و لأنّها عباده تجب بإفسادها الكفّاره،فافترق وطء العامد فيها و الناسى، كالصوم.

احتجّوا:بأنّه سبب يتعلّق به وجوب القضاء،فاستوى عمده و سهوه،كالفوات.

و لأنّ الوطء محظور من المحظورات،فاستوى عمده و سهوه،كقتل الصيد (۱).

و الجواب عن الأوّل:بالفرق بينهما؛فإنّ الفوات ترك ركن،فاستوى عمده و سهوه،كغيره من الأصول،و هاهنا فعل محظور،فيفارق عمده و سهوه،كما أنّ النيّه فى الصوم أو الصلاه لو تركها سهوا أو عمدا،بطلت العبادتان،و لو أكل أو جامع أو تكلّم ناسيا،لم يفسدا.

و عن الثانى:بالفرق أيضا؛فإنّ جزاء الصيد ضمان الإتلاف،و ذلك يستوى فى الأصول بين عمده و سهوه،بخلاف صوره النزاع.

فرع:

لو أكره على الجماع،لم يفسد حجّه و لا كفّاره عليه عندنا

،و للشافعىّ قولان، كالناسى (۲).

لنا:قوله عليه السلام:«رفع عن أمّتى الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه» (۳).

---

۱ - ۱ المغنى ۳:۳۳۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۲،المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۱،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۸.

۲- ۲) المجموع ۷:۳۴۱-۳۴۲، [۱]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۸. [۲]

۳- ۳) بهذا اللفظ،ينظر:كنز العمّال ۴:۲۳۳ الحديث ۱۰۳۰۷،عوالى اللآلئ ۱:۲۳۲ الحديث ۱۳۱، و [۳]بتفاوت ينظر:سنن ابن ماجه ۱:۶۵۹ الحديث ۲۰۴۵،سنن البيهقىّ ۶:۸۴ و ج ۷:۳۵۷،الجامع الصغير للسيوطىّ ۲:۲۴ و ۱۹۶،فيض القدير ۶:۳۶۲ الحديث ۹۶۲۲،مجمع الزوائد ۶:۲۵۰،و من طريق الخاصّه،ينظر:الفقيه ۱:۳۶ الحديث ۱۳۲،الوسائل ۴:۱۲۸۴ [۴] الباب ۳۷ من أبواب قواطع الصلاه الحديث ۲ و ج ۵:۳۴۵ الباب ۳۰ من أبواب الخلل الحديث ۲.

و لأنّ الإكراه يرفع الفساد فى حقّ المرأه،فكذا فى حقّ الرجل؛لعدم الفرق بينهما.

مسأله:و لا فرق بين الوطء فى القبل و الدبر من المرأه و الغلام

،ذهب إليه أكثر علمائنا فى وجوب الكفّاره و الإفساد للحجّ على الشرائط المتقدّمه (۱)،و به قال مالك (۲)،و الشافعىّ (۳)،و أحمد (۴)،و أبو يوسف،و محمّد بن الحسن (۵).

و قال أبو حنيفه:لا يفسد بالوطء فى الدبر،رواه عنه أبو ثور (۶).

لنا:أنّه وطء فى فرج يوجب الغسل،فيوجب الإفساد،كالقبل.

و لأنّهم عليهم السلام أوجبوا ما ذكرناه فيمن واقع امرأته أو غشيها على ما قدّمناه من الأحاديث (۷)،و هو صادق فى القبل و الدبر معا.

احتجّ أبو حنيفه:بأنّه وطء لا يتعلّق به الإحصان و الإحلال،فأشبه الوطء فيما

---

۱ - ۱منهم:الشيخ الطوسىّ فى الخلاف ۱:۴۶۷ مسأله-۲۱۰،و أبو الصلاح الحلبىّ فى الكافى فى الفقه:۲۰۳،و ابن إدريس فى السرائر:۱۲۹،و يحيى بن سعيد الحلّىّ فى الجامع للشرائع:۱۸۷، و المحقّق الحلّىّ فى الشرائع ۱:۲۹۳.

۲ - ۲) يظهر ذلك من:المغنى ۳:۳۲۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۲،حليه العلماء ۳:۳۱۴، المجموع ۷:۴۰۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۱.

۳- ۳) حليه العلماء ۳:۳۱۴،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۰۹ و ۴۲۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۱،مغنى المحتاج ۱:۵۲۲.

۴ - ۴) المغنى ۳:۳۲۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۲،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۵،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۴،الإنصاف ۳:۴۹۵.

۵- ۵) بدائع الصنائع ۲:۲۱۶،شرح فتح القدير ۲:۴۵۵،حاشيه الشلبىّ على تبيين الحقائق ۲:۳۶۴، حليه العلماء ۳:۳۱۴.

۶ - ۶) المغنى ۳:۳۲۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۲،بدائع الصنائع ۲:۲۱۷،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدير ۲:۴۵۵،تبيين الحقائق ۲:۳۶۴-۳۶۵.

۷- ۷) يراجع:ص ۳۸۹-۳۹۱.

دون الفرج (۱).

و الجواب:الفرق بينهما،فإنّ الوطء فيما دون الفرج لا يوجب الغسل و ليس كبيره فى حقّ الأجنبيّه،و لا يوجب مهرا و لا حدّا و لا عدّه،بخلاف مسألتنا فى ذلك كلّه.

مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-:من أصحابنا من قال:إتيان البهيمه و اللواط

بالرجال و النساء بإتيانها فى دبرها كلّ ذلك يتعلّق به فساد الحجّ

.و به قال الشافعىّ.

و منهم من قال:لا يتعلّق الفساد إلّا بالوطء فى القبل من المرأه.

و قال أبو حنيفه:إتيان البهيمه لا يفسده،و الوطء فى الدبر على روايتين:

المعروف أنّه يفسده.قال:دليلنا على الأوّل:طريقه الاحتياط،و على الثانى:براءه الذمّه (۲).

و هذا يدلّ على تردّد الشيخ فى تعلّق الإفساد بالوطء فى دبر المرأه و الغلام.

و جزم فى المبسوط بتعلّق الفساد بالوطء فى دبر المرأه (۳)،و قد بيّنّا ذلك فيما تقدّم.

أمّا إتيان البهائم،فقال مالك (۴)،و أبو حنيفه:لا يفسد به الحجّ (۵).

۱- ۱المغنى ۳:۳۲۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۲،شرح فتح القدير ۲:۴۵۵،تبيين الحقائق ۲:۳۶۴.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۶۷ مسأله-۲۱۰.

۳- ۳) المبسوط ۱:۳۳۶.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۲۷،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۲،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۱.

۵ - ۵) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۰،بدائع الصنائع ۲:۲۱۶،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدير ۲:۴۵۵،تبيين الحقائق ۲:۳۶۵،حليه العلماء ۳:۳۱۴.

و قال الشافعيّ:يفسد الحجّ (۱).و نحن فيه من المتوقّفين،و الأقرب:عدم الفساد؛لأنّ الحجّ انعقد صحيحا و لا يفسده إلّا دليل شرعيّ و لم نقف عليه.

مسأله:قال الشيخ-رحمه اللّه-فى النهايه و المبسوط:إذا عبث بذكره فأمنى،

كان حكمه حكم من جامع سواء

،فإن كان قد فعله قبل الوقوف بالموقفين،فسد حجّه و وجب عليه بدنه (۲).

و منع ابن إدريس من فساد الحجّ و أوجب الفديه (۳).

احتجّ الشيخ-رحمه اللّه-:بما رواه عن إسحاق بن عمّار،عن أبى الحسن عليه السلام،قال:قلت:ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى؟قال:«أرى عليه مثل ما على من أتى أهله و هو محرم،بدنه و الحجّ من قابل» (۴).

و لأنّه هتك حرمه الإحرام بالإنزال على وجه أبلغ من الوطء لامرأته فى القبح،و كان مساويا له فى العقوبه.

و احتجّ ابن إدريس:بأنّ الأصل الصحّه و براءه الذمّه،خرج عن ذلك وجوب الكفّاره؛للإجماع فيبقى الباقى على الأصل (۵).

قال الشيخ-رحمه اللّه عقيب هذه الروايه-:

هذا الخبر لا ينافى ما ورد من أنّ من وطئ فيما دون الفرج،لم يكن عليه سوى البدنه،لأنّه لا يمنع أن يكون حكم من عبث بذكره أغلظ من حكم من أتى

۱- ۱حليه العلماء ۳:۳۱۴،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۰۹،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۱،مغنى المحتاج ۱:۵۲۲.

۲- ۲) النهايه:۲۳۱، [۱]المبسوط ۱:۳۳۷. [۲]

۳- ۳) السرائر:۱۲۹.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۲۴ الحديث ۱۱۱۳،الاستبصار ۲:۱۹۲ الحديث ۶۴۶،الوسائل ۹:۲۷۲ الباب ۱۵ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۳]

۵- ۵) السرائر:۱۲۹.

أهله فيما دون الفرج؛لأنّه ارتكب محظورا لا يستباح على وجه من الوجوه،و من أتى أهله،لم يرتكب محظورا إلّا من حيث فعل فى وقت لم يشرع له فيه إباحه ذلك.ثمّ قال:و يمكن أن يكون هذا الخبر محمولا على ضرب من التغليظ و شدّه الاستحباب،دون أن يكون ذلك واجبا (۱).

و هذا الكلام الأخير يدلّ على تردّده فى ذلك،و نحن فى ذلك من المتوقّفين.

مسأله:لو وطئ فيما دون الفرج،وجب عليه بدنه و لا يفسد حجّه

.و به قال أحمد فى إحدى الروايتين.

و قال فى الأخرى:يجب عليه بدنه و يفسد حجّه،و به قال الحسن، و عطاء (۲)،و مالك (۳)،و إسحاق (۴).

و قال الشافعىّ (۵)،و أصحاب الرأى:عليه شاه (۶).

لنا:أنّه جماع،فوجبت البدنه،كما لو جامع فى الفرج.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل وقع على أهله فيما دون الفرج؟قال:«عليه بدنه،و ليس

۱- ۱الاستبصار ۲:۱۹۳.

۲ - ۲) المغنى ۳:۳۳۰-۳۳۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۸،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۶، [۱]الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۹،الإنصاف ۳:۵۰۱-۵۰۲ و ۵۲۲-۵۲۴. [۲]

۳- ۳) بدايه المجتهد ۱:۳۷۱،بلغه السالك ۱:۲۹۱-۲۹۲،حليه العلماء ۳:۳۱۵.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۳۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۸.

۵- ۵) الأمّ ۲:۲۱۸،حليه العلماء ۳:۳۱۵،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۰ و ۲۱۶،المجموع ۷:۴۱۱ و ۴۲۱،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۰،مغنى المحتاج ۱:۵۲۲،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۶ - ۶) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۰،بدائع الصنائع ۲:۱۹۵،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدير ۲:۴۵۳،تبيين الحقائق ۲:۳۶۳-۳۶۴،مجمع الأنهر ۱:۲۹۶،المغنى ۳:۳۳۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۸.

علیه الحجّ من قابل» (۱).

و فی الصحیح عن معاویه بن عمّار،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی المحرم یقع علی أهله،قال:«إن کان أفضی إلیها،فعلیه بدنه و الحجّ من قابل،و إن لم یکن أفضی إلیها،فعلیه بدنه،و لیس علیه الحجّ من قابل» (۲).

و لأنّه استمتاع لا یجب بنوعه الحدّ،فلم یفسد الحجّ،کالتقبیل.

و لأنّه لا نصّ و لا إجماع و لا هو فی معنی المنصوص علیه؛لأنّ الوطء فی الفرج یجب بنوعه الحدّ،و یتعلّق به أحکام کثیره،و لا یفرق الحال فیه بین الإنزال و عدمه،بخلاف صوره النزاع.

احتجّوا علی وجوب الشاه:بأنّه مباشره فیما دون الفرج،فأشبه القبله (۳).

و احتجّ أحمد:بأنّها عباده یفسدها الوطء،فأفسدها الإنزال عن مباشره، کالصیام (۴).

و الجواب عن الأوّل:بالفرق؛فإنّ الجماع فیما دون الفرج أفحش ذنبا من القبله،فتکون العقوبه أشدّ.

و عن الثانی:بالفرق أیضا؛فإنّ الصوم یخالف الحجّ فی المفسدات.

---

۱ - ۱التهذیب ۵:۳۱۸ الحدیث ۱۰۹۷،الاستبصار ۲:۱۹۲ الحدیث ۶۴۴،الوسائل ۹:۲۶۲ الباب ۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۱۹ الحدیث ۱۰۹۸،الاستبصار ۲:۱۹۲ الحدیث ۶۴۵،الوسائل ۹:۲۶۲ الباب ۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۲. [۲]

۳- ۳) المغنی ۳:۳۳۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۸،المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۰،تبیین الحقائق ۲:۳۶۴.

۴- ۴) المغنی ۳:۳۳۱،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۸،الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۱۹.

فرعان:

الأوّل:البدنه لا ریب فی وجوبها مع الإنزال

،و هل تجب بدونه؟فیه تردّد.

و أطبق الجمهور علی وجوب الشاه إذا لم ینزل،اختلفوا فیما إذا أنزل علی ما قلناه.

الثانی:حکم المرأه حکم الرجل فی هذا إذا کانت ذات شهوه و أنزلت

،و إلّا فلا شیء علیها،کالرجل.

مسأله:و لو وطئ قبل التلبیه أو الإشعار أو التقلید،لم یکن علیه شیء

و إن تلبّس بالإحرام؛لأنّ الإحرام إنّما ینعقد بأحد هذه الأمور،فإذا وطئ قبل هذه، لم یصادف الجنایه إحراما منعقدا،فلا یکون علیه عقوبه.

و یدلّ علیه:ما رواه الشیخ-فی الحسن-عن ابن أبی عمیر،عن جمیل بن درّاج،عن أحدهما علیهما السلام فی رجل صلّی الظهر فی مسجد الشجره و عقد الإحرام ثمّ مسّ طیبا أو صاد صیدا أو واقع أهله،قال:«لیس علیه شیء ما لم یلبّ» (۱).

و عن زیاد بن مروان،قال:قلت لأبی الحسن علیه السلام:ما تقول فی رجل تهیّأ للإحرام،و فرغ من کلّ شیء إلّا الصلاه،و جمیع الشروط،إلّا أنّه لم یلبّ،أله أن ینقض ذلک و یواقع النساء؟قال:«نعم» (۲).

و فی الحسن عن حریز،عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی الرجل إذا تهیّأ

۱- ۱التهذیب ۵:۳۱۶ الحدیث ۱۰۸۸،و بتفاوت یسیر ینظر:ص ۸۲ الحدیث ۲۷۳،الاستبصار ۲: ۱۸۹ الحدیث ۶۳۵،الوسائل ۹:۸۷ الباب ۱۱ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۱۶ الحدیث ۱۰۸۹،الاستبصار ۲:۱۸۹ الحدیث ۶۳۶،الوسائل ۹:۱۹ الباب ۱۴ من أبواب الإحرام الحدیث ۱۰. [۲]

للإحرام:«فله أن يأتى النساء ما لم يعقد التلبيه أو يلبّى» (۱).

و لا يعارض ذلك:ما رواه الشيخ عن محمّد بن عيسى،عن أحمد بن محمّد، قال:سمعت أبى يقول فى رجل يلبس ثيابه و يتهيّأ للإحرام،ثمّ يواقع أهله قبل أن يهلّ بالإحرام،قال:«عليه دم» (۲).

قال الشيخ-رحمه اللّه-:الوجه فى هذا أحد شيئين:إمّا أن نحمله على من لم يجهر بالتلبيه و إن كان قد لبّى فيما بينه و بين نفسه،فإنّه متى كان الأمر كذلك،كان الإحرام منعقدا،و تلزمه الكفّاره فيما يرتكبه،و إمّا أن نحمله على الاستحباب (۳).

و هو حسن؛للجمع بين الأخبار.

مسأله:لو كرّر الوطء و هو محرم،وجب عليه بكلّ وطء كفّاره

،و هى بدنه، سواء كفّر عن الأوّل أو لم يكفّر،و هو إحدى الروايتين عن أحمد (۴).

و قال الشافعىّ:إن وطئ بعد أن كفّر عن الأوّل،وجبت عليه الكفّاره،و هل الثانيه شاه أو بدنه؟قولان،و إن وطئ قبل أن يكفّر فأقوال ثلاثه:

أحدها:لا شىء عليه.و الثانى:شاه.و الثالث:بدنه (۵).

و قال أبو حنيفه:يجب عليه شاه،سواء كفّر عن الأوّل أو لم يكفّر،إلى

۱- ۱التهذيب ۵:۳۱۶ الحديث ۱۰۹۰،الاستبصار ۲:۱۹۰ الحديث ۶۳۷،الوسائل ۹:۱۹ الباب ۱۴ من أبواب الإحرام الحديث ۸. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۱۷ الحديث ۱۰۹۱،الاستبصار ۲:۱۹۰ الحديث ۶۳۸،الوسائل ۹:۲۰ الباب ۱۴ من أبواب الإحرام الحديث ۱۴. [۲]

۳- ۳) الاستبصار ۲:۱۹۰،التهذيب ۵:۳۱۷.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۲۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۰،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۰،الإنصاف ۳:۵۲۶.

۵- ۵) حليه العلماء ۳:۳۱۳،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵، المجموع ۷:۴۰۷،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۲-۴۷۳،رحمه الأمّه بهامش الميزان الكبرى ۱:۱۵۵.

أن يتكرّر الوطء فی مجلس واحد علی وجه الرفض للإحرام،بأن ینوی به رفض الإحرام (۱).

و قال مالک:لا یجب علیه شیء بالوطء الثانی (۲).

و قال أحمد فی الروایه الثانیه:إن کفّر عن الأوّل،وجب علیه عن الثانی بدنه (۳).

لنا:أنّه وطء صادف إحراما لم یتحلّل منه،فوجب به البدنه؛کما لو کان الإحرام صحیحا.

و لأنّ الإحرام الفاسد کالصحیح فی سائر الکفّارات،فکذا الوطء.

احتجّ أبو حنیفه:بأنّه وطء صادف إحراما نقضت حرمته،فلم یجب به البدنه، کما لو وطئ بعد التحلّل الأوّل (۴).

و احتجّ مالک:بأنّه وطء لا یتعلّق به إفساد الحجّ،فلا تجب به الکفّاره،کما لو کان فی مجلس واحد (۵).

و الجواب عن الأوّل:أنّ الوطء بعد التحلّل لم یصادف الإحرام؛إذ قد تحلّل من معظم محظوراته،ففارق الوطء فی الإحرام الکامل.

و عن الثانی:أنّ عدم تعلّق الإفساد به لا یمنع وجوب الکفّاره،کقتل الصید و لبس الثوب و غیرهما من أنواع المحظورات.

و احتجّ أحمد:بأنّ المهر یتداخل،و الحدّ إذا کرّر الوطء قبل أداء الأوّل،

۱- ۱بدائع الصنائع ۲:۲۱۸،حاشیه الشلبیّ علی تبیین الحقائق ۲:۳۶۵.

۲- ۲) المدوّنه الکبری ۱:۳۸۲،بدایه المجتهد ۱:۳۷۱،المنتقی للباجیّ ۳:۶،بلغه السالک ۱:۲۹۳.

۳ - ۳) المغنی ۳:۳۲۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۵۰،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۴-۵۶۵، الفروع فی فقه أحمد ۲:۲۵۰،الإنصاف ۳:۵۲۶.

۴- ۴) بدائع الصنائع ۲:۲۱۸،تبیین الحقائق ۲:۳۶۵.

۵- ۵) المدوّنه الکبری ۱:۳۸۲،المنتقی للباجیّ ۳:۶.

و لو تفرّق،لم يتداخل (۱).

و الجواب:بالفرق بينهما،فإنّ الهتك يتحقّق فى كلّ وطء،بخلاف المقيس عليه.

أمّا الشيخ-رحمه اللّه-فقال فى الخلاف:إن قلنا بما قاله الشافعىّ-من أنّه إذا كفّر عن الأوّل،لزمه الكفّاره،و إن كان قبل أن يكفّر،فعليه كفّاره واحده-كان قويّا؛ لأنّ الأصل براءه الذمّه (۲).

و هذا يدلّ على تردّد الشيخ-رحمه اللّه-فيه و جزم فى المبسوط بتكرّر الكفّاره على كلا التقديرين (۳).

مسأله:و لو جامع قبل طواف الزياره،وجب عليه جزور إن كان غنيّا،فإن لم

يتمكّن،فبقره

،فإن لم يتمكّن،فشاه؛لما تقدّم من أنّ من جامع بعد التحلّل الأوّل، وجب عليه بدنه،و قد مضى الخلاف فيه (۴).

و يدلّ عليه أيضا:ما رواه الشيخ-فى الحسن-عن معاويه بن عمّار،قال:

سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن متمتّع وقع على أهله و لم يزر،قال:«ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون قد ثلم حجّه إن كان عالما،و إن كان جاهلا فلا بأس عليه» (۵).

و فى الصحيح عن عيص بن القاسم،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن

۱- ۱المغنى ۳:۳۲۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۵۱،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۵۰.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۶۶ مسأله-۲۰۴.

۳- ۳) المبسوط ۱:۳۳۷. [۱]

۴- ۴) يراجع:ص ۳۹۱. [۲]

۵- ۵) التهذيب ۵:۳۲۱ الحديث ۱۱۰۴،الوسائل ۹:۲۶۴ الباب ۹ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۳]

رجل واقع أهله حين ضحّى قبل أن يزور البيت،قال:«يهرق دما» (۱).

و عن أبی خالد القمّاط،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل وقع علی أهله یوم النحر قبل أن یزور البیت،قال:«إن کان وقع علیها بشهوه،فعلیه بدنه،و إن کان غیر ذلک فبقره»قلت:أو شاه؟قال:«أو شاه» (۲).

و روی ابن بابویه عن أبی بصیر،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل واقع امرأته و هو محرم،قال:«علیه جزور کوماء (۳)»فقال:لا یقدر،قال:«ینبغی لأصحابه أن یجمعوا له و لا یفسدوا[علیه] (۴)حجّه» (۵).

مسأله:و لو جامع بعد أن طاف من طواف الزیاره شیئا،وجب علیه الکفّاره:

بدنه أیضا.

و قد مضی الخلاف فی أصل ذلک من أنّ المجامع قبل الإحلال ما حکمه،و قد سلف (۶).

و کذلک لو أتمّ طوافه ثمّ جامع بعد أن سعی من سعیه شیئا،فإنّ البدنه تجب علیه؛لأنّه سیأتی أنّ من جامع قبل طواف النساء،وجبت علیه البدنه.

و یدلّ علی ما ذکرناه:ما رواه الشیخ عن عبید بن زراره،قال:سألت

۱- ۱التهذیب ۵:۳۲۱ الحدیث ۱۱۰۵،الوسائل ۹:۲۶۴ الباب ۹ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۲۱ الحدیث ۱۱۰۶،الوسائل ۹:۲۶۴ الباب ۹ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۳. [۲]

۳- ۳) الکوماء:الضخمه السّنام.تهذیب اللغه ۴:۳۰۸۲.

۴- ۴) أثبتناها من الفقیه.

۵- ۵) الفقیه ۲:۲۱۳ الحدیث ۹۷۰،الوسائل ۹:۲۵۸ الباب ۳ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۱۳. [۳]

۶- ۶) یراجع:ص ۳۸۹.

أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل طاف بالبیت أسبوعا طواف الفریضه،ثمّ سعی بین الصفا و المروه أربعه أشواط،ثمّ غمزه بطنه[فخرج] (۱)ففضی حاجته،ثمّ غشی أهله،قال:«یغتسل ثمّ یعود فیطوف ثلاثه أشواط و یستغفر ربّه و لا شیء علیه» قلت:فإن کان طاف بالبیت طواف الفریضه فطاف أربعه أشواط،ثمّ غمزه بطنه فخرج فقضی حاجته فغشی أهله،قال:«أفسد حجّه و علیه بدنه،ثمّ یرجع فیطوف أسبوعا،ثمّ یسعی و یستغفر ربّه»قلت:کیف لم تجعل علیه حین غشی أهله قبل أن یفرغ من سعیه،کما جعلت علیه هدیا حین غشی أهله قبل أن یفرغ من طوافه؟ قال:«إنّ الطواف فریضه و فیه صلاه،و السعی سنّه من رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله»قلت:أ لیس اللّه تعالی یقول: إِنَّ الصَّفا وَ الْمَرْوَهَ مِنْ شَعائِرِ اللّهِ ؟قال:«بلی [و لکن] (۲)قد قال فیهما: وَ مَنْ تَطَوَّعَ خَیْراً فَإِنَّ اللّهَ شاکِرٌ عَلِیمٌ (۳)فلو کان السعی فریضه،لم یقل:فمن تطوّع» (۴).

و اعلم أنّ فی هذا الحدیث إشکالات:

أحدها:أنّه علیه السلام جعل الطواف فریضه و السعی سنّه،و کلاهما فرض عندنا و إن خالف فی السعی بعض الناس علی ما تقدّم (۵).

الثانی:أنّه لم یوجب بالوطء قبل الفراغ من السعی شیئا،و أنتم أوجبتم علیه البدنه.

الثالث:قوله علیه السلام:«أفسد حجّه»،و قد بیّنّا أنّ الإفساد بالوطء إنّما

۱- ۱أثبتناها من المصدر.

۲- ۲) فی النسخ:«و ذلک»و ما أثبتناه من المصدر.

۳- ۳) البقره(۲):۱۵۸. [۱]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۲۱ الحدیث ۱۱۰۷،الوسائل ۹:۲۶۷ الباب ۱۱ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۲. [۲]

۵- ۵) یراجع:الجزء العاشر ص ۴۱۴.

يتحقّق إذا كان قبل الوقوف بالموقفين (۱).

و الجواب عن الأوّل:يحتمل أنّه عليه السلام أراد بالسنّه،ما ثبت عن الرسول صلّى اللّه عليه و آله و استفيد من سنّته،لا أنّه مندوب.

و عن الثانى:باحتمال أن يكون الوطء قبل الفراغ من سعى العمره المتمتّع بها إلى الحجّ على سبيل السهو؛لأنّا إنّما أوجبنا الكفّاره لو وطئ فى أثناء السعى للحجّ؛لأنّ الوطء قبل طواف النساء مطلقا يوجب بدنه،و هذا غير متحقّق فى إحرام العمره المتمتّع بها؛لأنّها لا طواف للنساء فيها.

و عن الثالث:أنّ المراد بالحجّ:الطواف،و لا استبعاد فى التجوّز عن الجزء باسم الكلّ،فإنّه أحد أسباب المجاز،أو أنّه أراد بالفساد إدخال الهتك فيه.

إذا ثبت هذا:فقد تلخّص أنّه من وطئ فى إحرام الحجّ قبل طواف النساء، وجب عليه بدنه،سواء فرغ من سعيه للحجّ أو لم يفرغ فلو سعى بين الصفا و المروه ستّه أشواط،و ظنّ أنّه أتمّ السعى،فقصّر و جامع،وجب عليه دم بدنه،و روى بقره على ما يأتى و يسعى شوطا آخر،و إنّما وجب عليه الكفّاره؛لأنّه خرج من السعى على غير وجه القطع،و الظنّ لا اعتداد به،و هذا ليس بحكم الساهى،و هذا يكون فى سعى العمره المتمتّع بها.

و لو كان فى سعى الحجّ،كان يجب عليه الكفّاره و لو سلم له سعيه و خرج منه على يقين؛لأنّه قاطع على وجوب طواف النساء،و ليس كذلك العمره المتمتّع بها و لو سلم له سعيه و قصّر،لم يجب عليه الكفّاره؛لأنّ طواف النساء غير واجب فيه.

أمّا لو سها عن طواف النساء أيضا فجامع،فالوجه:سقوط الكفّاره؛لما تقدّم من أنّه لو وطئ ناسيا،لم يكن عليه شىء (۲).

۱- ۱يراجع:ص ۳۸۹.

۲- ۲) يراجع:ص ۴۰۵.

قال الشيخ-رحمه اللّه-:و لو كان قد انصرف من السعى ظنّا منه أنّه تمّمه ثمّ جامع،لم تلزمه الكفّاره،و كان عليه تمام السعى،فجعله فى حكم الناسى (۱).

و هو إنّما يصحّ أيضا فى إحرام العمره المتمتّع بها إلى الحجّ.

مسأله:و لو جامع قبل طواف النساء،وجب عليه بدنه أيضا

،و حجّه صحيح على ما قلناه أوّلا (۲).

و يدلّ على وجوب الكفّاره:أنّه وطئ فى إحرامه،فكان عليه بدنه،كما لو جامع بعد الموقفين قبل طواف الزياره.

و ما رواه الشيخ عن سلمه بن محرز (۳)،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل وقع على أهله قبل أن يطوف طواف النساء،قال:«ليس عليه شىء» فخرجت إلى أصحابنا فأخبرتهم،فقالوا:[اتّقاك] (۴)هذا ميسر قد سأله عن مثل ما سألت،فقال له:«عليك بدنه»قال:فدخلت عليه،فقلت:جعلت فداك،إنّى أخبرت أصحابنا بما أخبرتنى،فقالوا:[اتّقاك] ۵هذا ميسر قد سأله عمّا سألت، فقال له:«عليك بدنه»فقال له:«إنّ ذلك كان بلغه،فهل بلغك؟»قلت:لا،قال:

۱- ۱النهايه:۲۳۱، [۱]المبسوط ۱:۳۳۷. [۲]

۲- ۲) يراجع:ص ۴۱۷. [۳]

۳- ۳) سلمه بن محرز-بالميم المضمومه و الحاء المهمله الساكنه و الراء المخفّفه المكسوره و الزاى، و عن بعض بالراء المشدّده-عدّه الشيخ فى رجاله بالعنوان المذكور من أصحاب الباقر عليه السلام و بعنوان:سلمه بن محرز القلانسىّ الكوفىّ من أصحاب الصادق عليه السلام،قال المامقانىّ:يظهر من روايته النصّ على الكاظم عليه السلام فى البحار ۴۹:۱۸ الحديث ۱۸ كونه شيعيّا و كذا روايه ابن أبى عمير و جميل عنه تجعله ثقه أو بحكم الثقه فيكون حديثه من قسم الصحيح،و قال السيّد الخوئىّ:قد يقال بوثاقه الرجل،لروايه جميل و ابن أبى عمير عنه،و يرد عليه أنّ روايه أمثال هؤلاء عن أحد لا يدلّ على وثاقته. رجال الطوسىّ:۲۱۰،۱۲۴،تنقيح المقال ۲:۵۱، [۴]معجم رجال الحديث ۸:۲۱۴. [۵]

۴- (۵-۴) أكثر النسخ:يقال،و فى بعضها:تعال،و ما أثبتناه من المصادر.

«ليس عليك شيء» (۱).

و في الصحيح عن معاويه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف طواف النساء،قال:«عليه جزور سمينه،و إن كان جاهلا فليس عليه شيء»قال:و سألته عن رجل قبّل امرأته و قد طاف طواف النساء و لم تطف هي،قال:«عليه دم يهريقه من عنده» (۲).

مسأله:و إنّما تجب عليه البدنه في الجماع قبل طواف الزياره و قبل طواف

النساء لو فعل ذلك متعمّدا عالما بالتحريم

،و لو كان ناسيا أو جاهلا-لم يجب عليه كفّاره؛لأنّهما عذران يسقطان الكفّاره في الوطء قبل الوقوف،و هو أبلغ من الفاحشه هنا،فهنا أولى.

و يؤيّده:ما تقدّم في حديث سلمه بن محرز و معاويه بن عمّار عن أبي عبد اللّه عليه السلام (۳)؛فإنّهما دلاّ على سقوط الكفّاره عن الجاهل،فتسقط عن الساهي؛لأنّه أعذر.

مسأله:و لو جامع بعد أن طاف من طواف النساء شيئا

،قال الشيخ -رحمه اللّه-إن كان أكثر من النصف،بنى عليه بعد الغسل و لا شيء عليه،و إن كان أقلّ من النصف،لزمته (۴)الكفّاره و إعاده الطواف (۵).

و هو جيّد لموافقته الأصل من براءه الذمّه و الصحّه.و لأنّ معظم الشيء يعطى

۱- ۱التهذيب ۵:۳۲۲ الحديث ۱۱۰۸،الوسائل ۹:۲۶۵ الباب ۱۰ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۲۳ الحديث ۱۱۰۹،الوسائل ۹:۲۶۴ الباب ۹ [۲] من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱ و ص ۲۷۶ الباب ۱۸ الحديث ۲.

۳- ۳) يراجع:ص ۴۲۰.

۴- ۴) في النسخ:لزمه،و ما أثبتناه من المصدر.

۵- ۵) المبسوط ۱:۳۳۷، [۳]النهايه:۲۳۱. [۴]

غالبا حكم ذلك الشيء.

و لو جامع بعد فراغه من الطواف،لم يكن عليه شيء،و كذا إذا طاف معظمه.

يدلّ عليه:ما رواه الشيخ-في الصحيح-عن حمران بن أعين،عن أبي جعفر عليه السلام،قال:سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده،فطاف منه خمسه أشواط ثمّ غمزه بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنقض ثمّ غشي جاريته، قال:«يغتسل ثمّ يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان بقي عليه من طوافه، و يستغفر ربّه و لا يعود،و إن كان طاف طواف النساء،فطاف منه ثلاثه أشواط،ثمّ خرج فغشي فقد أفسد حجّه و عليه بدنه،و يغتسل ثمّ يعود فيطوف أسبوعا» (۱).

إذا ثبت هذا:فإنّ الشيخ-رحمه اللّه-استدلّ بهذه الروايه على سقوط الكفّاره في حقّ من جامع بعد مجاوزه النصف.و هي إنّما تدلّ على سقوطها عمّن جامع و قد طاف خمسه أشواط.

فإن احتجّ بمفهوم قوله:«فطاف منه ثلاثه أشواط»كان للمنازع أن يحتجّ بمفهوم الخمسه.

و بالجمله:فالذي نختاره نحن أنّه لا كفّاره عليه إذا طاف خمسه أشواط.

أمّا لو طاف أربعه أشواط،فإنّه و إن تجاوز النصف لكنّ الكفّاره تجب عليه؛ عملا بالأخبار الدالّه على وجوب الكفّاره على من جامع قبل طواف النساء؛إذ هو ثابت في حقّ من طاف بعضه،السالم عن معارضه طواف خمسه أشواط.

أمّا ابن إدريس،فإنّه اعتبر مجاوزه النصف في صحّه الطواف و البقاء عليه، لا في سقوط الكفّاره،و قال:الإجماع حاصل على أنّ من جامع قبل طواف النساء، فإنّ الكفّاره تجب عليه و هو متحقّق فيما إذا طاف دون الأشواط،مع أنّ الاحتياط

۱- ۱التهذيب ۵:۳۲۳ الحديث ۱۱۱۰،الوسائل ۹:۲۶۷ الباب ۱۱ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۱]

يقتضى وجوب الكفّاره (۱).

و لا تعويل على هذا الكلام،مع ورود الحديث الصحيح،و موافقه عمل الأصحاب عليه.

مسأله:و لا فرق فى الوطء بين أن يطأ فى إحرام حجّ واجب أو مندوب

؛لأنّه بعد التلبّس بالإحرام يصير المندوب واجبا و يجب عليه إتمامه،كما يجب عليه إتمام الحجّ الواجب.

و لأنّ الحجّ الفاسد يجب إتمامه،فالمندوب أولى؛لقوله تعالى: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَهَ لِلّهِ (۲).

إذا ثبت هذا:فكلّ صوره قلنا:إنّه يفسد الحجّ الواجب فيها،كالوطء قبل الوقوف بالموقفين،فإنّه يفسد الحجّ المندوب فيها أيضا،فلو وطئ قبل الوقوف بالموقفين فى الحجّ المندوب،فسد حجّه،و وجب عليه إتمامه و بدنه،و الحجّ من قابل،و لو كان بعد الوقوف بالموقفين،وجب عليه بدنه لا غير؛عملا بالعمومات المتناوله للواجب و المندوب.

مسأله:و كذا لا فرق بين أن يطأ امرأته الحرّه،أو جاريته المحرمه أو المحلّه

إذا كان محرما

،فإنّ الحكم فى الجميع واحد،إمّا الإفساد إن كان الوطء قبل الوقوف بالموقفين،أو البدنه خاصّه إن كان بعده؛عملا بالعمومات.

إذا ثبت هذا:فإن كانت أمته محرمه بغير إذنه أو محلّه،فإنّه لا تتعلّق بها كفّاره و لا به عنها.

و لو كانت محرمه بإذنه و طاوعته،فهل يتعلّق بها كفّاره؟فيه إشكال،و الوجه:

وجوبها.

۱- ۱السرائر:۱۲۹.

۲- ۲) البقره(۲):۱۹۶. [۱]

و إذا قلنا بوجوب الكفّاره،فهل تجب على المولى؟فالوجه:أنّ حكمها حكم العبد المأذون له فى الحجّ إذا أفسد حجّه،و سيأتى.

و لو أكرهها،فالوجه:أنّه مبنىّ على حكم المطاوعه إن قلنا بوجوب الكفّاره عليها تحمّلها السيّد،و إلاّ فلا.

مسأله:و لو وطئ أمته و هو محلّ و هى محرمه،فإن كان إحرامها بغير إذنه،

فلا اعتداد به و لا كفّاره عليه

؛لوقوعه فاسدا،فلا يؤثّر هتكه فى العقوبه،و إن كان إحرامها بإذنه،وجب عليه بدنه أو بقره أو شاه،فإن لم يجد كان عليه شاه أو صيام ثلاثه أيّام؛لأنّه هتك لإحرام صحيح مستند إليه،فكان عليه كفّاره.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن إسحاق بن عمّار،قال:قلت لأبى الحسن موسى عليه السلام:أخبرنى عن رجل محلّ وقع على أمه محرمه،قال:«موسرا أو معسرا؟»قلت:أجبنى عنهما،قال:«هو أمرها بالإحرام أو لم يأمرها أو أحرمت من قبل نفسها؟»قلت:أجبنى فيهما،قال:«إن كان موسرا و كان عالما أنّه لا ينبغى له و كان هو الذى أمرها بالإحرام،فعليه بدنه،و إن شاء بقره،و إن شاء شاه،و إن لم يكن أمرها بالإحرام فلا شىء عليه،موسرا كان أو معسرا،و إن كان أمرها و هو معسر،فعليه دم شاه أو صيام» (۱).

و قد روى الشيخ عن ضريس،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل أمر جاريته أن تحرم من الوقت فأحرمت،و لم يكن هو أحرم،فغشيها بعد ما أحرمت،قال:«يأمرها فتغتسل ثمّ تحرم و لا شىء عليه» (۲).

---

۱ - ۱التهذيب ۵:۳۲۰ الحديث ۱۱۰۲،الاستبصار ۲:۱۹۰ الحديث ۶۳۹،الوسائل ۹:۲۶۳ الباب ۸ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۲۰ الحديث ۱۱۰۳،الاستبصار ۲:۱۹۱ الحديث ۶۴۰،الوسائل ۹:۲۶۳ الباب ۸ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۳. [۲]

و الوجه فی هذه الروایه:أنّها تکون قد تلبّست بالإحرام قبل أن تلبّی،کما قلنا أوّلا (۱)،و هو مفهوم من قوله:«تغتسل ثمّ تحرم»و هو إنّما یکون فی ابتداء الإحرام؛لأنّه عطف الغشیان علی الإحرام بالفاء المقتضیه للتعقیب.

فروع:

الأوّل:لو کان هو محرما و هی محرمه بإذنه أو بغیر إذنه،وجبت علیه الکفّاره

قولا واحدا علی ما بیّناه (۲)،و یتعلّق به الإفساد إن کان قبل الوقوف علی ما بیّنّا (۳)، و کذا لو کانت محلّه.

الثانی:لو کان هو محلاّ و هی محرمه بإذنه،وجبت علیه البدنه لا غیر

،سواء کان قبل الوقوف بالموقفین أو بعده،و سواء طاوعته أو أکرهها،لکن لو طاوعته، فسد حجّها،و وجب علیه أن یأذن لها فی القضاء؛لأنّه أذن لها فی الابتداء و أحرمت إحراما منعقدا و کان الفساد منه،فوجب علیه الإذن فی القضاء،کالصیام.

الثالث:لو حجّت زوجته الحرّه تطوّعا،فإن کان بغیر إذنه،لم ینعقد إحرامها

، فلو وطئها فیه و هو محلّ،فلا شیء علیه،و لو کان محرما،وجبت علیه الکفّاره عنها و فسد حجّه إن کان قبل الوقوف و إلاّ فلا،و لو کانت محرمه،بإذنه،کان حکمه حکم الواجب.

الرابع:لو زنی بامرأه،تعلّق به من الأحکام ما یتعلّق بالوطء الصحیح

؛لأنّه أبلغ فی هتک الإحرام،فکانت العقوبه واجبه علیه،بل أولی بالوجوب.

مسأله:قال الشیخ-رحمه اللّه-:من وجب علیه دم بدنه فی إفساد الحجّ

فلم

۱- ۱یراجع:الجزء العاشر ص ۲۴۶.

۲- ۲) یراجع:ص ۴۰۰.

۳- ۳) یراجع:ص ۳۸۹.

یجد،کان علیه بقره،فإن لم یجد،فسبع شیاه علی الترتیب،فإن لم یجد فقیمه البدنه دراهم أو ثمنها طعاما یتصدّق به،فإن لم یجد،صام عن کلّ مدّ یوما،قال:و نصّ الشافعیّ علی مثل ما قلناه،قال:و فی أصحابنا (۱)من قال:هو مخیّر.ثمّ استدلّ الشیخ-رحمه اللّه-علی قوله:بإجماع الفرقه و أخبارهم و طریقه الاحتیاط (۲).

أمّا ابن بابویه-رحمه اللّه-فإنّه قال:من وجب علیه بدنه فی کفّاره فلم یجدها،فعلیه سبع شیاه،فإن لم یقدر،صام ثمانیه عشر یوما بمکّه أو فی منزله (۳).

إذا عرفت هذا:فالشافعیّ ذهب إلی ما قاله الشیخ رحمه اللّه (۴).

و عن أحمد روایتان:إحداهما:أنّها علی التخییر إن شاء أخرج أیّ هذه الخمسه (۵)،التی ذکرنا،أعنی البدنه و البقره و سبع شیاه و قیمه البدنه و الصیام.

لنا علی الترتیب:أنّ الصحابه و الأئمّه علیهم السلام قضوا بالبدنه فی الإفساد، و ذلک یقتضی تعیّنها،و البقره دونها،فلا تقوم مقامها،و إنّما کانت دونها؛لأنّ الحسّ (۶)یعطی النقصان.

و کذا القیمه السوقیّه،فإنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله قال فی الرواح إلی الجمعه:

«من راح فی الساعه الأوّله فکأنّما قرّب بدنه،و من راح فی الثانیه فکأنّما قرّب

۱- ۱فی الخلاف:و فی أصحابه،مکان:و فی أصحابنا.

۲- ۲) الخلاف ۱:۴۶۸ مسأله-۲۱۳.

۳- ۳) المقنع:۷۸. [۱]

۴ - ۴) الأمّ ۲:۲۱۸،حلیه العلماء ۳:۳۱۱،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۰۱ و ۴۱۶، فتح العزیز بهامش المجموع ۸:۷۶،مغنی المحتاج ۱:۵۲۳.

۵- ۵) الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۴۶،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۷،الإنصاف ۳:۵۱۸،حلیه العلماء ۳:۳۱۲،المجموع ۷:۴۱۶.

۶- ۶) خا:الجنس.

بقره» (۱).

و لأنّ ذلک سبب یجب به القضاء،فکانت کفّارته علی الترتیب،کالفوات.

احتجّ أحمد:بأنّه سبب تجب به البدنه،فکان التخییر فیها ثابتا،کقتل النعامه.

و لأنّ هذه الکفّاره وجبت بالاستمتاع،فأشبه ما دون الفرج (۲).

و الجواب عن الأوّل:أنّ الانتقال فی قتل النعامه إلی القیمه،فکان مخیّرا فیها، و هنا ینتقل إلی ما هو دونها،علی أنّا نمنع الحکم فی الأصل،کما تقدّم الخلاف فیه.

و عن الثانی:أنّ تلک الکفّاره لا تجب لإفساد العباده،فهی بمنزله کفّاره الصوم.علی أنّا نمنع الحکم فی الأصل أیضا،فإنّ البدنه عندنا تتعیّن فی وطء ما دون الفرج.

مسأله:و لو وطئ فی العمره قبل السعی،فسدت عمرته و وجبت علیه بدنه

و قضاؤها

.و به قال الشافعیّ (۳).

و قال أبو حنیفه:إذا وطئ قبل أن یطوف أربعه أشواط،فسدت عمرته و وجب علیه القضاء و شاه (۴).

و قال أحمد:یجب بالوطء القضاء و شاه إذا وجد فی الإحرام (۵).

۱- ۱صحیح البخاریّ ۲:۳،صحیح مسلم ۲:۵۸۲ الحدیث ۸۵۰،سنن أبی داود ۱:۹۶ الحدیث ۳۵۱،سنن الترمذیّ ۲:۳۷۲ الحدیث ۴۹۹، [۱]سنن النسائیّ ۳:۹۹،الموطّأ ۱:۱۰۱ الحدیث ۱، [۲]کنز العمّال ۷:۷۵۰ الحدیث ۲۱۲۲۸.

۲- ۲) الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۷.

۳- ۳) الأمّ ۲:۲۱۸،حلیه العلماء ۳:۳۱۰-۳۱۱،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۲۲، فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۷۱-۴۷۲،المیزان الکبری ۲:۴۵،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۴،مغنی المحتاج ۱:۵۲۲،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۴- ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۵۸،بدائع الصنائع ۲:۲۱۹،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۵،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۷،تبیین الحقائق ۲:۳۶۷.

۵- ۵) المغنی ۳:۵۱۸،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۵،الکافی لابن قدامه ۱:۵۶۶،الإنصاف ۳:۴۹۷.

لنا:أنّها عباده تشتمل على طواف و سعى،فوجب عليه بالوطء فيها بدنه، كالحجّ.

و ما رواه الشيخ عن مسمع،عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى الرجل يعتمر العمره (۱)مفرده (۲)،فيطوف بالبيت طواف الفريضه ثمّ يغشى أهله قبل أن يسعى بين الصفا و المروه،قال:«قد أفسد عمرته و عليه بدنه،و يقيم بمكّه محلّا حتّى يخرج الشهر الذى اعتمر فيه،ثمّ يخرج إلى الوقت الذى وقّته رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله لأهل بلاده،فيحرم منه و يعتمر» (۳).

و فى الصحيح عن بريد بن معاويه العجلىّ،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل اعتمر عمره مفرده،فغشى أهله قبل أن يفرغ من طوافه و سعيه،قال:

«عليه بدنه؛لفساد عمرته،و عليه أن يقيم إلى الشهر الآخر،فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره» (۴).

أمّا أبو حنيفه،فإنّه نفاه على أصله،و هو أنّه إذا وجب القضاء،لم تجب البدنه على ما قرّرناه من مذهبه أوّلا (۵)،و نحن قد أبطلنا أصله،فبطل ما يبنى عليه.

و أيضا احتجّ بأنّها عباده لا تتضمّن الوقوف،فلا يجب بالوطء فيها بدنه،كما لو قرنها بحجّه (۶).

۱- ۱خا و ق:بعمره،مكان:العمره،و فى المصادر:عمره.

۲- ۲) د،ر و ح:منفرده.

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۲۳ الحديث ۱۱۱۱،الوسائل ۹:۲۶۸ الباب ۱۲ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۲. [۱]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۲۴ الحديث ۱۱۱۲،الوسائل ۹:۲۶۸ الباب ۱۲ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۲]

۵- ۵) يراجع:ص ۳۹۶.

۶- ۶) المغنى ۳:۵۱۸،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۵.

و الجواب:المنع من الحكم فی الأصل،و سیأتی.

مسأله:و البدنه و الإفساد یتعلّقان بالوطء فی إحرام العمره قبل السعی

و لو کان بعد الطواف و به قال الشافعیّ (۱).

و قال أبو حنیفه:إذا وطئ بعد أربعه أشواط،لم یفسد عمرته و وجبت الشاه (۲).

لنا:أنّه وطء صادف إحراما تامّا،فوجبت البدنه و فسدت العمره،کما لو کان قبل الطواف.و ما تقدّم فی حدیث مسمع عن الصادق علیه السلام (۳).

احتجّ أبو حنیفه:بأنّه وطء بعد ما أتی برکن العباده،فأشبه ما إذا وطئ بعد الوقوف فی الحجّ،و إنّما وجبت الشاه؛لأنّ الشاه تقوم مقام الطواف و السعی فی حقّ المحصر،فقامت مقام بعض ذلک هنا (۴).

و الجواب:أنّ محظورات الإحرام سواء،مثل الطیب و اللباس و قتل الصید یستوی قبل الإتیان بأکثر الطواف و بعده،کذلک الوطء.

مسأله:القارن عندنا هو الذی یسوق إلی إحرامه هدیا

،و عندهم هو من یقرن الإحرامین علی ما مضی الخلاف فیه (۵).

إذا ثبت هذا:فلو أفسد القارن حجّه،وجب علیه بدنه،و لیس علیه دم القران،

۱- ۱الأمّ ۲:۲۱۸،المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۲۲،فتح العزیز بهامش المجموع ۷: ۴۷۱،مغنی المحتاج ۱:۵۲۲،السراج الوهّاج:۱۶۹،المیزان الکبری ۲:۴۵،رحمه الأمّه بهامش المیزان الکبری ۱:۱۵۴.

۲- ۲) المبسوط للسرخسیّ ۴:۵۸،بدائع الصنائع ۲:۲۱۹،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۵،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۷،تبیین الحقائق ۲:۳۶۷.

۳- ۳) یراجع:ص ۴۲۸.

۴- ۴) المبسوط للسرخسیّ ۴:۵۸،بدائع الصنائع ۲:۲۱۹.

۵- ۵) یراجع:الجزء العاشر ص ۱۳۰.

و يجب عليه القضاء.

و قال الشافعيّ:إذا وطئ القارن-على تفسيرهم:و هو الجامع بين الحجّ و العمره فى الإحرام-لزمه بدنه بالوطء و دم القران،و يقضى قارنا،و يلزمه دم القران فى القضاء أيضا،و إن قضى مفردا،جاز و لا يسقط عنه دم القران الذى يلزمه فى القضاء (۱).و به قال أحمد،إلّا أنّه قال:إذا قضى مفردا،لم يجب دم القران (۲).

و قال أبو حنيفه:يفسد إحرامه،و يجب عليه شاه لإفساد الحجّ،و شاه لإفساد العمره،و شاه القران،إلّا أن يكون قد وطئ بعد ما طاف فى العمره أربعه أشواط (۳).

لنا:أنّه أفسد حجّا،فكان عليه بدنه،كالمتمتّع و المفرد.و أمّا أبو حنيفه،فإنّ الإفساد عنده لا يوجب البدنه،و قد مضى الكلام فيه.

و أمّا الشافعيّ،فإنّه قال:الدم يجب فى الأداء فيجب فى القضاء.و قد مضى بطلان ذلك كلّه عند تفسير القرآن،و أنّ دم القران مستحبّ على ما بيّنّا فيما مضى (۴).

مسأله:و إذا قضى الحاجّ أو المعتمر،فعليه فى قضاء الحجّ،الإحرام من

الميقات و عليه فى إحرام العمره

،الإحرام من أدنى الحلّ،و به قال أبو حنيفه، و مالك (۵).

و قال الشافعيّ:إذا أفسد الحجّ و العمره،لزمه القضاء من حيث أحرم

۱- ۱المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۱۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۶،مغنى المحتاج ۱:۵۲۳.

۲- ۲) المغنى ۳:۴۹۹،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۵،الإنصاف ۳:۵۲۱.

۳- ۳) المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۱۹،بدائع الصنائع ۲:۲۱۹،شرح فتح القدير ۲:۴۵۴،تبيين الحقائق ۲:۳۶۵.

۴- ۴) يراجع:الجزء العاشر ص ۱۳۰ و الجزء الحادى عشر ص ۱۳۳.

۵- ۵) المجموع ۷:۴۱۵-۴۱۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۵،الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۵.

بالأداء (۱)،و به قال أحمد (۲).

لنا:أنّه لا يجوز الإحرام قبل الميقات-على ما بيّنّا-إلّا على وجه النذر،و قد سلف بيانه (۳)،فلا يجوز فى القضاء أيضا؛لأنّه تابع.

و أمّا فى العمره،فلأنّ الإحرام من أدنى الحلّ هو الواجب فى الأداء،فكذا فى القضاء.

و لأنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أمر عائشه أن تقضى عمرتها من التنعيم (۴).

و لأنّ هذا تبرّع به فى الأداء،فلا يلزمه فى القضاء،كما لو أحرم من أوّل شهور الحجّ.

احتجّ الشافعىّ:بأنّ كلّ مسافه وجب عليه قطعها محرما فى الأداء،وجب عليه فى القضاء،كما لو أحرم قبل الميقات (۵).

و الجواب:أنّا نقول بموجبه؛لأنّه لا يجب عليه قطع المسافه محرما إلّا من الميقات.

أمّا أبو حنيفه،فإنّه يفرّق بين الأصل و الفرع؛لأنّه إذا أحرم قبل الميقات فقد تلبّس به فوجب عليه الإتمام،و إنّما يمكن بقطع المسافه محرما،فكان واجبا،

---

۱ - ۱حليه العلماء ۳:۳۱۰،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۱۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۴-۴۷۵،مغنى المحتاج ۱:۵۲۳،السراج الوهّاج:۱۶۹.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۸۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۴،الإنصاف ۳:۴۹۶. [۱]

۳- ۳) يراجع:الجزء العاشر ص ۱۷۹.

۴ - ۴) صحيح البخارىّ ۳:۴-۵،صحيح مسلم ۲:۸۷۰ الحديث ۱۲۱۱،سنن أبى داود ۲:۲۰۸ الحديث ۲۰۰۵، [۲]سنن ابن ماجه ۲:۹۹۷ الحديث ۲۹۹۹،سنن النسائىّ ۵:۱۶۴،سنن البيهقىّ ۵:۱۷۳.

۵- ۵) المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۱۶،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۴،مغنى المحتاج ۱:۵۲۳.

بخلاف القضاء الذى لم يشرع فيه بعد،فإنّه كما لم يجب الإحرام قبل الميقات فى الأداء،فكذا القضاء،لأنّه تابع.و لأنّ الأصل براءه الذمّه.

إذا ثبت هـذا:فـإنّ الطريق الـذى سـلكه فى الأـداء،لاـ يجب عليه سـلوكه فى القضـاء إجماعـا،و هـذا ينقض على الشافعىّ وجوب الإحرام من المكان الذى أحرم منه فى الأداء،لكنّ الشافعىّ أوجب الإحرام من المحاذى للمكان الأوّل (۱).

مسأله:إذا أفسد حجّه بالوطء قبل الوقوف بالموقفين،وجب عليه بدنه

و إتمامه و القضاء من قابل

على ما قلناه (۲).

فلو أفسـد القضاء أيضا،وجب عليه بـدنه أخرى،و إتمام القضاء الفاسـد أيضا، و وجب عليه الحجّ من قابل؛عملا بالعمومات الدالّه على وجوب ما ذكرنا على من وطئ قبل الوقوف بالموقفين،و هو يتناول القضاء،كما يتناول الأداء.

إذا ثبت هـذا:فـإنّه يلزمه أن يـأتى القضاء و لا يتكرّر عليه،بل إذا أتى بحجّه واحـده،كفاه،و كـذلك إن تكرّر إفساد القضاء،كفاه قضـاء واحـد؛لأنّ الحـجّ الـذى يلزمه أن يأتى به على شـرائطه الصـحيحه واحـد،فإذا لم يأت به على شـرائطه،لزمه أن يأتى به على شرائطه،و لا يجب عليه أن يأتى بقضاء آخر عوضا عن إفساد القضاء بمفرده،بل إذا أتى فى العام الثالث بحجّه صـحيحه،كفاه عن الفاسد ابتداءً و قضاء.

و لو أفسـد الحـجّ الثالث،كفاه فى العام الرابع أن يأتى بحجّه واحـده صـحيحه عن جميع ما تقـدّم؛لأنّ الحجّ الفاسد إذا انضمّ إليه القضاء،أجزأ عمّا كان يجزئ عنه الأداء لو لم يفسده،فهذا القضاء الذى أفسده،إذا أتى بعده القضاء،أجزأ عمّا كان يجزئ الفاسـد لو كان صحيحا،و لو كان صحيحا،سقط به قضاء الأوّل كذلك إذا قضاه،و هذا يقتضى أن يكون هذا القضاء عن القضاء الفاسد.

۱- ۱المجموع ۷:۴۱۵،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۴.

۲- ۲) يراجع:ص ۳۸۹.

مسأله:قد بيّنّا أنّه لا يجوز للمحرم أن يعقد لمحرم على امرأه

(۱)،فلو عقد له على امرأه و دخل المحرم،وجب على العاقد كفّاره،كما يجب على الواطئ.و كذا لو كان العاقد محلّا.

رواه الشيخ فى الموثّق عن سماعه بن مهران،عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال:«لا ينبغى للرجل الحلال أن يزوّج محرما يعلم أنّه لا يحلّ له»قلت:فإن فعل فدخل بها المحرم؟قال:«إن كانا عالمين،فإنّ على كلّ واحد منهما بدنه،و على المرأه إن كانت محرمه،و إن لم تكن محرمه،فلا شىء عليها،إلّا أن تكون قد علمت أنّ الذى تزوّجها محرم،فإن كانت علمت ثمّ تزوّجته،فعليها بدنه» (۲).

و فى سماعه قول،و عندى فى هذه الروايه توقّف.

مسأله:و لو نظر إلى غير أهله فأمنى،لم يفسد حجّه،و وجب عليه بدنه،

ذهب إليه علماؤنا أجمع.

و بعدم الإفساد قال ابن عبّاس (۳)،و أبو حنيفه (۴)،و الشافعىّ (۵)،و أحمد (۶).

و قال مالك:إذا ردّد النظر حتّى أمنى،وجب عليه الحجّ من قابل (۷)،و به قال

۱- ۱يراجع:ص ۱۹۸. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۳۰ الحديث ۱۱۳۸،الوسائل ۹:۲۷۹ الباب ۲۱ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) المغنى ۳:۳۳۵،الشرح الكبير [۳]بهامش المغنى ۳:۳۲۹،المجموع ۷:۴۱۳.

۴ - ۴) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۰،الهدايه للمرغينانىّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدير ۲:۴۵۳،حاشيه الشلبىّ على تبيين الحقائق ۲:۳۶۳،المغنى ۳:۳۳۳ و ۳۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۹.

۵- ۵) المجموع ۷:۴۱۳،المغنى ۳:۳۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۹.

۶ - ۶) المغنى ۳:۳۳۳ و ۳۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۹،الكافى لابن قدامه ۱:۵۶۶، الفروع فى فقه أحمد ۲:۲۱۹،الإنصاف ۳:۵۲۴.

۷- ۷) بلغه السالك ۱:۲۹۱،المغنى ۳:۳۳۵،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۹.

الحسن البصریّ،و عطاء (۱).

لنا:أنّه إنزال عن غیر مباشره،فأشبه الإنزال عن الذکر و الاحتلام.

احتجّوا:بأنّه إنزال بفعل محظور،فأشبه الإنزال بالمباشره (۲).

و الجواب:أنّ المباشره أبلغ فی اللذّه و آکد فی استدعاء الشهوه،و الفاحشه فیها أعظم،فلا یجوز القیاس علیها.

إذا ثبت هذا:فإنّه لو نظر إلی غیر أهله و لم یکرّر النظر،أو کرّره حتّی أمنی، وجب علیه البدنه عندنا.

و قال ابن عبّاس،و أحمد فی إحدی الروایتین:أنّه إن کرّر،وجبت البدنه، و إن لم یکرر،وجب علیه شاه.

و قال فی الأخری:یجب علیه شاه،مطلقا،و هو قول سعید بن جبیر، و إسحاق (۳).

و قال أبو ثور:لا شیء علیه مطلقا (۴)،و به قال أبو حنیفه (۵)-حکایه عنه- و الشافعیّ (۶).

لنا:أنّه إنزال محظور،فأوجب البدنه،کالجماع فیما دون الفرج.

و ما رواه الشیخ عن أبی بصیر،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:رجل

۱- ۱المغنی ۳:۳۳۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹،المجموع ۷:۴۱۳.

۲- ۲) المغنی ۳:۳۳۵،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۲۹.

۳- ۳) المغنی ۳:۳۳۶،الشرح الکبیر بهامش المغنی ۳:۳۴۹،المجموع ۷:۴۱۳.

۴- ۴) المغنی ۳:۳۳۶.

۵- ۵) المبسوط للسرخسیّ ۴:۱۲۰،بدائع الصنائع ۲:۲۱۶،الهدایه للمرغینانیّ ۱:۱۶۴،شرح فتح القدیر ۲:۴۵۳-۴۵۴،المغنی ۳:۳۳۶.

۶- ۶) المهذّب للشیرازیّ ۱:۲۱۶،المجموع ۷:۴۱۳،فتح العزیز بهامش المجموع ۷:۴۸۰،المغنی ۳:۳۳۶.

محرم نظر إلى ساق امرأه فأمنى،فقال:«إن كان موسرا،فعليه بدنه،و إن كان وسطا، فعليه بقره،و إن كان فقيرا،فعليه شاه»ثمّ قال:«أما إنّى لم أجعل هذا عليه؛لأنّه أمنى،إنّما جعلت عليه،لأنّه نظر إلى ما لا يحلّ له» (۱).

و فى الصحيح عن زراره،قال:سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزل،قال:«عليه جزور أو بقره،فإن لم يجد فشاه» (۲).

و قول أحمد بوجوب الشاه لا غير ضعيف؛لما تقدّم.و لأنّ ابن عبّاس أوجب البدنه (۳).و لأنّه إنزال عن غير مباشره،فأشبه الإنزال عن النظر المتكرّر.

و قول الشافعىّ ضعيف؛لما تقدّم.و لما روى عن ابن عبّاس أنّه قال له رجل دخل عليه:[فعل اللّه] (۴)بهذه و فعل،إنّها تطيّبت لى فكلّمتنى و حدّثتنى حتّى سبقتنى الشهوه،فقال ابن عبّاس:تمّ حجّك و أهرق دما (۵).

و عن مجاهد:أنّ محرما نظر إلى امرأته حتّى أمذى،فجعل يشتمها.فقال ابن عبّاس:أهرق دما و لا تشتمها (۶).

و لأنّه إنزال عن سبب محرّم،فوجبت الكفّاره عليه،كالجماع فيما دون الفرج.

۱- ۱التهذيب ۵:۳۲۵ الحديث ۱۱۱۵،الوسائل ۹:۲۷۲ الباب ۱۶ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۲. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۲۵ الحديث ۱۱۱۶،الوسائل ۹:۲۷۲ الباب ۱۶ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۲]

۳- ۳) المغنى ۳:۳۳۶،المجموع ۷:۴۱۳.

۴- ۴) أثبتناها من المصدر.

۵- ۵) المغنى ۳:۳۳۶،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۴۹.

۶- ۶) المغنى ۳:۳۳۶.

فروع:

الأوّل:لو كرّر النظر حتّى أمذى،لم يجب عليه شيء

؛لأنّ الأصل براءه الذمّه، و لم يوجد نصّ على خلافه،و لا إجماع،و لا هو فى معنى المنصوص،فإنّ المنىّ أبلغ؛لتعلّق الغسل به و غيره من الأحكام،بخلاف المذى.

و قال أحمد:يجب به دم؛لأنّه جزء من المنىّ (۱).و هو خطأ؛لما تقدّم.

الثانى:لو كرّر النظر و لم يقترن به مذى و لا منىّ،لم يكن عليه شيء

،و لا نعلم فيه خلافا،إلّا ما روى عن أحمد أنّ من جرّد امرأته و لم يكن منه غير التجريد:أنّ عليه شاه (۲).

و هو ضعيف؛لأنّ الأصل براءه الذمّه،و لم يوجد نصّ و لا معناه بخلافه، فيبقى معمولا به،بل المنقول:أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله كان ينظر إلى نسائه و هو محرم،و كذلك الصحابه (۳).

الثالث:لو فكّر فأنزل،لم يكن عليه شيء

؛عملا بالأصل.و لأنّ الفكر يعرض للإنسان من غير اختيار،فلا يتعلّق به عقوبه،كما فى الصيام.

و لقول النبىّ صلّى اللّه عليه و آله:«إنّ اللّه تجاوز لأمّتى عمّا حدّثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلّم به» (۴)رواه الجمهور.

الرابع:لو لم يجد البدنه،كان عليه بقره،فإن لم يجد،كان عليه شاه

؛لما تقدّم فى حديثى زراره و أبى بصير عن الباقر و الصادق عليهما السلام (۵).

۱- ۱المغنى ۳:۳۳۷،الإنصاف ۳:۵۲۴.

۲- ۲) المغنى ۳:۳۳۷.

۳- ۳) المغنى ۳:۳۳۷.

۴ - ۴) مسند أحمد ۲:۳۹۳،۴۲۵،۴۷۴،۴۸۱ و ۴۹۱، [۱]سنن الدارقطنىّ ۴:۱۷۱ الحديث ۳۴،سنن البيهقىّ ۱۰:۶۱،كنز العمّال ۱۲:۱۵۵ الحديث ۳۴۴۵۷.

۵- ۵) یراجع:ص ۴۳۴-۴۳۵.

مسأله:و لو نظر إلى أهله،فإن تجرّد عن الشهوه،لم يكن عليه شيء

،سواء أمنى أو لم يمن.

و إن كان نظر بشهوه فأمنى،كان عليه بدنه،ذهب إليه علماؤنا.

و أمّا الجمهور فلم يفصّلوا بين الأجنبيّه و الزوجه،بل حكموا بما قلناه عنهم أوّلا حكما مطلقا.

لنا:أنّ النظر إلى الزوجه سائغ،ففارق حكمه حكم الأجنبيّه.

و ما رواه الشيخ-في الصحيح-عن معاويه بن عمّار عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى و هو محرم،قال:

«لا شيء عليه» (۱).

هذا إذا كان نظره بغير شهوه،أمّا لو قارن نظره الشهوه،فإنّه يجب عليه البدنه؛ لأنّه إنزال بسبب محرّم،فكان عليه بدنه،كما لو نظر إلى الأجنبيّه فأنزل.

و يؤيّده:ما رواه الشيخ-في الصحيح-عن مسمع أبى سيّار،قال:قال أبو عبد اللّه عليه السلام:«يا أبا سيّار إنّ حال المحرم ضيّقه»إلى أن قال:«و من نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى،فعليه جزور» (۲).

و لا يعارض ذلك:ما رواه-في الصحيح-عن إسحاق بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام في محرم نظر إلى امرأته بشهوه فأمنى،قال:«ليس عليه شيء» (۳).

---

۱ - ۱التهذيب ۵:۳۲۵ الحديث ۱۱۱۷،الاستبصار ۲:۱۹۱ الحديث ۶۴۳،الوسائل ۹:۲۷۴ الباب ۱۷ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۱]

۲ - ۲) التهذيب ۵:۳۲۶ الحديث ۱۱۲۱،الاستبصار ۲:۱۹۱ الحديث ۶۴۱،الوسائل ۹:۲۷۶ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۳. [۲]

۳ - ۳) التهذيب ۵:۳۲۷ الحديث ۱۱۲۲،الاستبصار ۲:۱۹۲ الحديث ۶۴۳،الوسائل ۹:۲۷۶ الباب ۱۷ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۷. [۳]

لأنّه محمول على السهو دون العمد.

مسأله:و لو مسّ امرأته،فإمّا أن يكون بشهوه أو بغير شهوه،فإن مسّها

بشهوه،وجب عليه دم شاه

،سواء أمنى أو لم يمن،و إن كان بغير شهوه،لم يكن عليه شيء،سواء أمنى أو لم يمن،و يكون حجّه صحيحا على كلّ التقادير،سواء كان ذلك قبل الوقوف بالموقفين أو بعده،ذهب إليه علماؤنا.و به قال الشافعيّ (۱)، و أبو حنيفه (۲).

و قال مالك:إذا أنزل مع ذلك،فسد حجّه (۳)،و هو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل (۴).

لنا:أنّه استمتاع لا يجب بنوعه الحدّ،فلا يفسد الحجّ،كما لو لم ينزل.

احتجّ مالك:بأنّها عباده يفسدها الوطء فأفسدها الإنزال عن المباشره، كالصوم (۵).

و الجواب:الفرق بين الصوم و الحجّ،فإنّ الصوم يفسد بفعل جميع ما وجب الإمساك عنه لأجله،بخلاف الحجّ.

و يدلّ على وجوب الشاه مع المسّ بشهوه،سواء أنزل أو لم ينزل:أنّه فعل محظور فى الإحرام،فوجب عليه الفداء.و للإجماع عليه.

و ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم،قال:سألت أبا عبد اللّه

۱- ۱الأمّ ۲:۲۱۸،حليه العلماء ۳:۳۱۵،المهذّب للشيرازىّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۱۱ و ۴۲۱، المغنى ۳:۳۳۴. [۱]

۲- ۲) المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۲۰،بدائع الصنائع ۲:۱۹۵،شرح فتح القدير ۲:۴۵۳،مجمع الأنهر ۱:۲۹۶،المجموع ۷:۴۲۱، [۲]بدايه المجتهد ۱:۳۷۱.

۳- ۳) المدوّنه الكبرى ۱:۴۲۶،بدايه المجتهد ۱:۳۷۱،بلغه السالك ۱:۲۹۱،حليه العلماء ۳:۳۱۵.

۴- ۴) المغنى ۳:۳۳۳،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۸،الإنصاف ۳:۵۰۲.

۵- ۵) المغنى ۳:۳۳۱،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۸.

علیه السلام عن رجل حمل امرأته و هو محرم فأمنی أو أمذی،فقال:«إن حملها أو مسّها بشهوه فأمنی أو لم یمن،أمذی أو لم یمذ،فعلیه دم یهریقه،فإن حملها أو مسّها بغیر شهوه فأمنی أو لم یمن،فلیس علیه شیء» (۱).

و فی الصحیح عن مسمع أبی سیّار،قال:قال أبو عبد اللّه علیه السلام:«یا أبا سیّار،إنّ حال المحرم ضیّقه»إلی أن قال:«و من مسّ امرأته و هو محرم علی شهوه،فعلیه دم شاه،و إن مسّ امرأته أو لازمها (۲)من غیر شهوه،فلا شیء علیه» (۳).

و عن الحلبیّ،قال:قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:المحرم یضع یده علی امرأته؟قال:«لا بأس»قلت:فإنّه أراد أن ینزلها فی المحمل و یضمّها إلیه؟قال:

«لا بأس»قلت:فإنّه أراد أن ینزلها فی المحمل فلمّا ضمّها إلیه أدرکته الشهوه؟ قال:«لیس علیه شیء إلّا أن یکون طلب ذلک» (۴).

و فی الصحیح عن حریز،عن محمّد،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل محرم حمل امرأته و هو محرم فأمنی أو أمذی،قال:«إن کان حملها أو مسّها بشیء من الشهوه فأمنی أو لم یمن،أمذی أو لم یمذ،فعلیه دم یهریقه،و إن حملها

۱- ۱التهذیب ۵:۳۲۶ الحدیث ۱۱۲۰،الوسائل ۹:۲۷۵ الباب ۱۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۶. [۱]

۲- ۲) د،ح و ق:لازقها.

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۲۶ الحدیث ۱۱۲۱،الاستبصار ۲:۱۹۱ الحدیث ۶۴۱،الوسائل ۹:۲۷۶ الباب ۱۸ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۳. [۲]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۲۶ الحدیث ۱۱۱۸،الوسائل ۹:۲۷۵ الباب ۱۷ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۵. [۳]

أو مسّها بغير شهوه فأمنى أو أمذى،فليس عليه شيء» (۱).

مسأله:و لو قبّل امرأته،فإن كان بشهوه،كان عليه جزور،و إن كان بغير

شهوه،كان عليه شاه

،و لا يفسد حجّه على كلّ تقدير،سواء كان ذلك قبل الوقوف بالموقفين أو بعده.

و ممّن قال بعدم الإفساد:سعيد بن المسيّب،و عطاء،و ابن سيرين،و الزهريّ، و قتاده،و الثوريّ (۲)،و الشافعيّ (۳)،و أبو ثور،و أصحاب الرأى (۴).

و قال مالك:إن أنزل،فسد حجّه (۵)،و هو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل (۶)،و مرويّ عن سعيد بن جبير (۷).

لنا:أنّه إنزال بغير وطء،فلم يفسد به الحجّ،كالإنزال عن نظر.

احتجّوا:بأنّه إنزال عن سبب محرّم،فأفسد الحجّ،كالإنزال عن الجماع (۸).

و الجواب:الفرق ظاهر،فإنّ الجماع أبلغ أنواع الاستمتاع،و لهذا أفسد الحجّ

۱- ۱التهذيب ۵:۳۲۶ الحديث ۱۱۱۹،الوسائل ۹:۲۷۵ الباب ۱۷ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۶. [۱]

۲- ۲) المغنى ۳:۳۳۴،المجموع ۷:۴۲۱.

۳ - ۳) الأمّ ۲:۲۱۸،حليه العلماء ۳:۳۱۵،المهذّب للشيرازيّ ۱:۲۱۵،المجموع ۷:۴۱۱ و ۴۲۱، فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۰،المغنى ۳:۳۳۴.

۴- ۴) المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۲۰،بدائع الصنائع ۲:۱۹۵،شرح فتح القدير ۲:۴۵۳،مجمع الأنهر ۱:۲۹۶،المجموع ۷:۴۲۱.

۵- ۵) المدوّنه الكبرى ۱:۴۲۶،بدايه المجتهد ۱:۳۷۱،بلغه السالك ۱:۲۹۱،حليه العلماء ۳:۳۱۵، المجموع ۷:۴۲۱، [۲]فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۰. [۳]

۶ - ۶) المغنى ۳:۳۳۲،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۸، الإنصاف ۳:۵۰۲، المجموع ۷:۴۲۱، فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۸۰.

۷- ۷) المغنى ۳:۳۳۴،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۹،المجموع ۷:۴۲۲.

۸- ۸) المبسوط للسرخسيّ ۴:۱۲۰،شرح فتح القدير ۲:۴۵۴،المغنى ۳:۳۳۳.

مع الإنزال و عدمه،و الإنزال عن القبله دونه فی المرتبه،فوجب أن یحطّ (۱)مرتبته فی العقوبه،فأوجبنا علیه البدنه.

و لو لم ینزل،و لم یکن قبّل بشهوه،وجبت الشاه التی هی دون البدنه؛ لانحطاط هذه المرتبه عن المرتبه الأولی؛لأنّ مراتب أحکام الاستمتاع علی وفق ما یحصل به من اللّذه.

إذا عرفت هذا:فنقول:إنّه تجب البدنه إذا قبّل بشهوه.

و شرط ابن إدریس الإنزال أیضا،و لو لم ینزل،کان علیه دم شاه،کما لو قبّلها بغیر شهوه (۲).

أمّا الشیخ-رحمه اللّه-فإنّه أوجب الشاه فی التقبیل بغیر شهوه مطلقا،و البدنه فیه مع الشهوه مطلقا،و لم یعتبر الإنزال (۳).

حجّه الشیخ-رحمه اللّه-:ما رواه علیّ بن أبی حمزه عن أبی الحسن علیه السلام،قال:سألته عن رجل قبّل امرأته و هو محرم،قال:«علیه بدنه و إن لم ینزل،و لیس له أن یأکل منه» (۴).

أمّا ابن إدریس فربّما استضعف هذه الروایه؛لأنّ فی طریقها علیّ بن أبی حمزه و سهل بن زیاد و هما ضعیفان،و یتمسّک بالأصل،و یستدلّ علی وجوب البدنه مع الإنزال:بما رواه الشیخ-فی الصحیح-عن مسمع عن أبی عبد اللّه علیه السلام:«إنّ حال المحرم ضیّقه،إن قبّل امرأته علی غیر شهوه و هو محرم،

۱- ۱بعض النسخ:ینحطّ.

۲- ۲) السرائر:۱۲۹.

۳- ۳) المبسوط ۱:۳۳۸، [۱]التهذیب ۵:۳۲۷.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۲۷ الحدیث ۱۱۲۳،الوسائل ۹:۲۷۷ الباب ۱۸ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۴. [۲]

فعليه دم شاه،و من قبّل امرأته على شهوه،فأمنى،فعليه جزور،و يستغفر اللّه» (۱).

مسأله:و لا بأس أن يقبّل المحرم أمّه حال الإحرام

؛لأنّه يكون من جهه الرحمه و التعطّف،دون الشهوه و ميل الطباع.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن الحسين بن حمّاد،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يقبّل أمّه،قال:«لا بأس به،هذه قبله رحمه،إنّما تكره قبله الشهوه» (۲).

مسأله:من لاعب امرأته و هو محرم فأمنى،كان عليه بدنه

؛لأنّه إنزال عن سبب محرّم،فوجبت البدنه،كما لو أنزل عن نظر.

و هل يجب عليها الكفّاره أيضا أم لا؟نصّ الشيخ-رحمه اللّه-فى التهذيب و المبسوط عليه (۳)؛لأنّه أنزل بملاعبته منها له،فوجبت عليها البدنه،كما لو جامعها.

و يدلّ على ذلك أيضا:ما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن عبد الرحمن بن الحجّاج،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:سألته عن الرجل يعبث بامرأته حتّى يمنى و هو محرم من غير جماع،أو يفعل ذلك فى شهر رمضان،ما ذا عليهما؟فقال:

«عليهما جميعا الكفّاره مثل ما على الذى يجامع» (۴).

مسأله:و لو سمع كلام امرأه أو استمع على من يجامع من غير رؤيه لهما

---

۱ - ۱التهذيب ۵:۳۲۶ الحديث ۱۱۲۱،الاستبصار ۲:۱۹۱ الحديث ۶۴۱،الوسائل ۹:۲۷۶ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۲۸ الحديث ۱۱۲۷،الوسائل ۹:۲۷۷ الباب ۱۸ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۵. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۲۷،المبسوط ۱:۳۳۸.

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۲۷ الحديث ۱۱۲۴،الوسائل ۹:۲۷۱ الباب ۱۴ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۱. [۳]

فتشاهی فأمنی،لم یکن علیه شیء؛لأنّه یتعذّر التحرّز عن مثل هذا،فلو وجبت العقوبه به،لزم الحرج،أمّا لو کان برؤیه فإنّه یجب علیه الکفّاره علی ما قدّمناه.

و یدلّ علیه:ما رواه الشیخ-فی الحسن-عن أبی بصیر،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل سمع کلام امرأه من خلف حائط و هو محرم فتشاهی حتّی أنزل،قال:«لیس علیه شیء» (۱).

و عن سماعه بن مهران،عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال فی محرم استمع علی رجل یجامع أهله فأمنی،قال:«لیس علیه شیء» (۲).

و لأنّ الأصل براءه الذمّه،فیعمل به ما لم یظهر المنافی.

مسأله:قال المفید-رحمه اللّه-:من قبّل امرأته و هو محرم،فعلیه بدنه

أنزل أو لم ینزل،فإن هوت المرأه ذلک،کان علیها مثل ما علیه (۳).

و یکره للمحرم أن یأکل من ید امرأته شیئا تلقمه إیّاه،و کذلک یکره أن یأکل من ید جاریته؛لما یتخوّف علیه من تحرّک شهوته بذلک.

قال الشیخ-رحمه اللّه-:فی التهذیب:و من شکر (۴)امرأته،فعلیه بدنه،فإن اشتهت هی أیضا ذلک،کان علیها أیضا بدنه (۵)؛لما رواه خالد الأصمّ (۶)،قال:

۱- ۱التهذیب ۵:۳۲۷ الحدیث ۱۱۲۵،الوسائل ۹:۲۷۸ الباب ۲۰ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۳. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۲۸ الحدیث ۱۱۲۶،الوسائل ۹:۲۷۸ الباب ۲۰ من أبواب کفّارات الاستمتاع الحدیث ۴. [۲]

۳- ۳) المقنعه:۶۸.

۴- ۴) الشّکار:فروج النساء،واحدها:شکر.معجم تهذیب اللغه ۲:۱۹۱۳،لسان العرب ۴:۴۲۷، و [۳]المراد هنا:مسّ الفرج أو اللعب به،ینظر:النهایه لابن الأثیر ۲:۴۹۴.

۵- ۵) التهذیب ۵:۳۳۱.

۶- ۶) خالد الأصمّ،قال المامقانیّ:لم أقف فیه إلّا علی روایه الحکم بن مسکین عنه عن أبی عبد اللّه علیه السلام و لم أتحقّق حاله،و قال السیّد الخوئیّ:روی عن أبی عبد اللّه علیه السلام و روی عنه الحکم بن مسکین. تنقیح المقال ۱:۳۸۶، [۴]معجم رجال الحدیث ۷:۱۱.

حججت و جماعه من أصحابنا،و كانت معنا امرأه،فلمّا قدمنا مكّه جاءنا رجل من أصحابنا،فقال:يا هؤلاء (۱)،إنّى قد بليت،قلنا:بما ذا؟قال:شكرت بهذه الامرأه، فاسألوا أبا عبد اللّه عليه السلام،فسألناه،فقال:«عليه بدنه»فقالت المرأه:سلوا لى أبا عبد اللّه عليه السلام فإنّى قد اشتهيت،فسألناه،فقال:«عليها بدنه» (۲).

مسأله:قد بيّنّا أنّه إذا أفسد حجّه،وجب عليه إتمام الفاسد

،خلافا لجماعه الظاهرين (۳).

و قال مالك:يجعل الحجّه عمره،و لا يقيم على الحجّ الفاسد (۴).و قد تقدّم البحث مع أهل الظاهر.

و لنا على مالك:قوله تعالى: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَهَ لِلّهِ (۵)و هو يعمّ الصحيح و الفاسد.

و لأنّه قول علىّ عليه السلام،و عمر،و ابن عبّاس،و أبى هريره (۶)، و لا مخالف لهم،فكان إجماعا.

و ما تقدّم من طرق أهل البيت عليهم السلام فى ذلك (۷).

۱- ۱فى النسخ:يا مولاى،مكان:يا هؤلاء،و ما أثبتناه من المصدر.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۳۱ الحديث ۱۱۴۰،الوسائل ۹:۲۵۶ الباب ۳ من أبواب كفّارات الاستمتاع الحديث ۷. [۱]

۳- ۳) المحلّى ۷:۱۸۹،حليه العلماء ۳:۳۱۰،الشرح الكبير بهامش المغنى ۳:۳۲۳،المجموع ۷: ۴۱۴.

۴- ۴) الموطّأ ۱:۳۸۲،المدوّنه الكبرى ۱:۳۸۲،بدايه المجتهد ۱:۳۷۰،الشرح الصغير بهامش بلغه السالك ۱:۲۹۲،المجموع ۷:۴۰۷- ۴۰۸.

۵- ۵) البقره(۲):۱۹۶. [۲]

۶- ۶) سنن البيهقىّ ۵:۱۶۷،المبسوط للسرخسىّ ۴:۱۱۸،المغنى ۳:۳۸۳،فتح العزيز بهامش المجموع ۷:۴۷۲. [۳]

۷- ۷) يراجع:ص ۳۹۶.

و لأنّها حجّه لا يمكنه الخروج منها بالإخراج،فلا يخرج منها إلى عمره، كالصحيحه.

إذا ثبت هـذا:فـإنّه لاـ يحـلّ من الفاسـد،بـل يجب عليه أن يفعـل بعـد الإفساد كلّ ما يفعله لو كان صـحيحا،و لا يسـقط عنه توابع الوقوف من المبيت بمزدلفه و الرمى و غيرهما.

و كـذلك يحرم عليه بعـد الفسـاد كـلّ مـا كـان محرّما عليه قبله من الوطء ثانيا، و قتل الصـيد و الطيب و اللباس و غير ذلك من المحرّمات.

و لو جنى فى الإحرام الفاسـد،وجب عليه ما يجب فى الإحرام الصـحيح، و يجب عليه القضاء من قابل،سواء كانت الفاسده واجبه بأصل الشرع أو بالنذر،أو كانت تطوّعا،و لا نعلم فيه خلافا،و يجب على الفور بالإجماع.

إذا ثبت هـذا:فلو أفسـد القضاء،لم يجب قضاؤه،و إنّما يقضـى عن الحجّ الأوّل،كما لو أفسد قضاء الصوم و الصـلاه،وجب القضاء للأصل دون القضاء،كـذلك هاهنا،و الأصل فيه أنّ الواجب لا يزداد بفواته،و إنّما يبقى ما كان واجبا فى الذمّه، كما كان صورته القضاء.

فرع:

لو أحصر فى حجّ فاسد،فله التحلّل إجماعا

؛لأنّه إذا أبيح له التحلّل فى الصحيح ففى الفاسد أولى.

فلو حلّ ثمّ زال الحصـر و فى الوقت سعه،فله أن يقضى فى ذلك العام، و لا يتصوّر القضاء فى العام الذى أفسد الحجّ فيه فى غير هذه المسأله.

آخر:

لو حجّ تطوّعا فأفسده ثمّ أحصر،كان عليه بدنه

للإفساد و دم للإحصار، و كفاه قضاء واحد فی القابل.

ص:۴۴۶

البحث الحادی عشر

اشاره

فی ما یجب فی الفسوق و الجدال

مسأله:من جادل مرّه أو مرّتین صادقا و هو محرم،لم یکن علیه شیء من

الکفّاره

؛عملا بالأصل و یجب علیه التوبه،فإن جادل ثلاث مرّات و هو صادق،کان علیه دم شاه.

لنا:أنّه ارتکب محظورا؛لمخالفه النهی فی قوله تعالی: فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِی الْحَجِّ (۱)فیجب علیه الکفّاره،و هو کما یتناول الثلاث یتناول ما دونها،لکن لمّا کان فی الأغلب تعذّر انفکاک المحرم عن الجدال،عفی عنه صادقا فی المرّتین الأوّلتین فیبقی الباقی علی الأصل.

و یدلّ علیه:ما رواه ابن بابویه-فی الصحیح-عن محمّد بن مسلم و الحلبیّ جمیعا عن أبی عبد اللّه علیه السلام،فقالا:فمن ابتلی بالجدال ما علیه؟فقال:«إذا جادل فوق مرّتین فعلی المصیب دم یهریقه شاه،و علی المخطئ بقره» (۲).

و روی الشیخ-فی الصحیح-عن معاویه بن عمّار،قال:قال أبو عبد اللّه

۱- ۱البقره(۲):۱۹۷. [۱]

۲- ۲) الفقیه ۲:۲۱۲ الحدیث ۹۶۸،الوسائل ۹:۱۰۸ الباب ۳۲ من أبواب تروک الإحرام ذیل الحدیث ۲. [۲]

علیه السلام:«إنّ الرجل إذا حلف ثلاثه أیمان فی مقام ولاء و هو محرم،فقد جادل و علیه حدّ الجدال دم یهریقه و یتصدّق به» (۱).

و فی الصحیح عن محمّد بن مسلم،عن أبی جعفر علیه السلام،قال:سألته عن الجدال فی الحجّ،فقال:«من زاد علی دفعتین،فقد وقع علیه الدم»فقیل له:الذی یجادل و هو صادق؟قال:«علیه شاه و الکاذب علیه بقره» (۲).

و عن أبی بصیر،قال:إذا حلف الرجل ثلاثه أیمان و هو صادق و هو محرم، فعلیه دم یهریقه (۳).

و عن یونس بن یعقوب،قال:سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن المحرم یقول:

لا و اللّه و بلی و اللّه و هو صادق،علیه شیء؟قال:«لا» (۴).

و إطلاق القول بعدم وجوب الکفّاره لا ینافی ما بیّناه من وجوبها فی الثلاث؛ لأنّ تلک الأخبار مفصّله و هذا مطلق،فتحمل علیه.

و لأنّه بالنصّ دلّ علی عدم الوجوب فی قوله (۵):لا و اللّه و بلی و اللّه،لا غیر، لأنّ السؤال وقع عنه،فلا یتناول المجادله ثلاث مرّات.

مسأله:و لو جادل مرّه کاذبا،کان علیه شاه فإن جادل مرّتین،کان علیه بقره

،

۱- ۱التهذیب ۵:۳۳۵ الحدیث ۱۱۵۲،الوسائل ۹:۲۸۱ الباب ۱ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۵. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۳۵ الحدیث ۱۱۵۳،الوسائل ۹:۲۸۱ الباب ۱ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۶. [۲]

۳- ۳) التهذیب ۵:۳۳۵ الحدیث ۱۱۵۴،الوسائل ۹:۲۸۱ الباب ۱ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۷. [۳]

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۳۵ الحدیث ۱۱۵۶،الوسائل ۹:۲۸۱ الباب ۱ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۸.

۵- ۵) ع،د و ر:فی قول.

فإن جادل ثلاثا كاذبا،كان عليه جزور.

لنا:أنّ الذنب هنا أفحش،فكانت العقوبه أغلظ،و اختلاف المراتب فى الكفّاره بإزاء اختلافها فى الذنب.

و يدلّ عليه:ما رواه الشيخ عن أبى بصير،قال:«إذا حلف ثلاث (۱)أيمان و هو صادق و هو محرم،فعليه دم يهريقه،و إن حلف يمينا واحده كاذبا،فقد جادل، فعليه دم يهريقه» (۲).

و فى الصحيح عن محمّد بن مسلم،عن أبى جعفر عليه السلام،قال:سألته عن الجدال فى الحجّ،قال:«من زاد على دفعتين،فقد وقع عليه الدم»فقيل له:

الذى يجادل و هو صادق،قال:«عليه شاه،و الكاذب عليه بقره» (۳).

و عن أبى بصير،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«إذا جادل الرجل و هو محرم و كذب متعمّدا،فعليه جزور» (۴).

مسأله:و الكفّاره إنّما تجب لو فعل ذلک عمدا

،و لو وقع منه على سبيل السهو، لم يكن عليه شىء؛لما تقدّم.

إذا ثبت هذا:فقد بيّنّا أنّ الجدال:هو قول الرجل:لا و اللّه و بلى و اللّه (۵)؛لما رواه الشيخ-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام

۱- ۱أكثر النسخ:ثلاثه،كما فى المصادر.

۲- ۲) التهذيب ۵:۳۳۵ الحديث ۱۱۵۴،الاستبصار ۲:۱۹۷ الحديث ۶۶۵،الوسائل ۹:۲۸۱ الباب ۱ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۷. [۱]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۳۵ الحديث ۱۱۵۳،الوسائل ۹:۲۸۱ الباب ۱ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۶. [۲]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۳۵ الحديث ۱۱۵۵،الوسائل ۹:۲۸۲ الباب ۱ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۹. [۳]

۵- ۵) يراجع:ص ۲۱۶. [۴]

عن الرجل يقول:لا لعمرى،و هو محرم،قال:«ليس بالجدال،إنّما الجدال قول الرجل:لا و اللّه و بلى و اللّه،و أمّا قوله:لاها،فإنّما طلب الاسم و قوله:يا هنا،فلا بأس به،و أمّا قوله:لا،بل شانئك،فإنّه من قول الجاهليّه» (۱).

إذا عرفت هذا:فهل الجدال مجموع اللفظتين،أعنى:«لا و اللّه»و«بلى و اللّه» أو إحداهما؟الأقرب:أنّه بواحده منهما يكون مجادلا.

و قد روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن أبى بصير،قال:سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المحرم يريد أن يعمل العمل،فيقول له أصحابه:و اللّه لا تعمله، فيقول:و اللّه لأعملنّه،فيخالفه مرارا،فيلزمه ما يلزم صاحب الجدال؟فقال:«لا إنّما أراد بهذا إكرام أخيه،إنّما يلزمه ما كان للّه عزّ و جلّ معصيه» (۲).

و هذا الحديث يدلّ على أنّ مطلق الجدال لا يوجب عقوبه،بل ما يتضمّن الحلف على معصيه اللّه تعالى.

مسأله:و الفسوق:هو الكذب على ما قلناه أوّلا ،و لا شيء فيه

(۳)

؛عملا بالأصل السالم عن معارضه نصّ يخالفه أو غيره من الأدلّه.

و يدلّ عليه:ما رواه ابن بابويه-فى الصحيح-عن محمّد بن مسلم و الحلبىّ جميعا،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قالا له:أ رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه؟ قال:«لم يجعل اللّه له حدّا يستغفر اللّه و يلبّى» (۴).

۱- ۱التهذيب ۵:۳۳۶ الحديث ۱۱۵۷،الوسائل ۹:۱۰۹ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۳. [۱]

۲ - ۲) الفقيه ۲:۲۱۴ الحديث ۹۷۳،الوسائل ۹:۱۱۰ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۷. [۲]فى الوسائل: [۳]فيحالفه،بدل:فيخالفه.

۳- ۳) يراجع:ص ۲۱۵.

۴- ۴) الفقيه ۲:۲۱۲ الحديث ۹۶۸،الوسائل ۹:۲۸۲ الباب ۲ من أبواب بقيّه كفّارات الإحرام الحديث ۲. [۴]

و قد روى ابن بابويه-فى الصحيح-عن معاويه بن عمّار،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،قال:«اتّق المفاخره و عليك بورع يحجزك عن معاصى اللّه عزّ و جلّ، فإنّ اللّه عزّ و جلّ يقول: ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ (۱)و من التّفث أن تتكلّم فى إحرامك بكلام قبيح،فإذا دخلت مكّه فطفت بالبيت تكلّمت بكلام طيّب و كان ذلك كفّاره لذلك» (۲).

فصل:

روى الشيخ-فى الصحيح-عن الحلبىّ،عن أبى عبد اللّه عليه السلام:«إنّ

المحرم إذا خاف العدوّ فليلبس السلاح و لا كفّاره عليه»

(۳).

و فى الصحيح عن عبد اللّه بن سنان،عن أبى عبد اللّه عليه السلام،أ يحمل المحرم السلاح؟فقال:«إذا خاف المحرم عدوّا أو سرقا،فليلبس السلاح» (۴).

و هذه الروايات صحيحه و العمل عليها،على ما بيّناه أوّلا (۵).

فصل:

و يجوز للمحرم أن يؤدّب غلامه و هو محرم عند الحاجه إلى ذلك

.

روى الشيخ-فى الصحيح-عن حريز بن عبد اللّه،عن أبى عبد اللّه

۱- ۱الحجّ(۲۲):۲۹. [۱]

۲- ۲) الفقيه ۲:۲۱۴ الحديث ۹۷۴،الوسائل ۹:۱۰۹ الباب ۳۲ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۵. [۲]

۳- ۳) التهذيب ۵:۳۸۷ الحديث ۱۳۵۱،الوسائل ۹:۱۳۷ الباب ۵۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۱. [۳]

۴- ۴) التهذيب ۵:۳۸۷ الحديث ۱۳۵۲،الوسائل ۹:۱۳۷ الباب ۵۴ من أبواب تروك الإحرام الحديث ۲. [۴]

۵- ۵) يراجع:ص ۲۲۰-۲۲۱. [۵]

علیه السلام،قال:«لا بأس أن یؤدّب المحرم عبده ما بینه و بین عشره أسواط» (۱).

فصل:

قال الشیخ-رحمه اللّه-:إذا اقتتل اثنان فی الحرم،لزم کلّ واحد منهما دم

(۲)، رواه عن أبی هلال[الرازیّ] (۳)عن أبی عبد اللّه علیه السلام،قال:سألته عن رجلین اقتتلا و هما محرمان،قال:«سبحان اللّه!بئس ما صنعا»قلت:قد فعلا،ما الذی یلزمهما؟قال:«علی کلّ واحد منهما دم» (۴).

۱- ۱التهذیب ۵:۳۸۷ الحدیث ۱۳۵۳،الوسائل ۹:۱۸۰ الباب ۹۵ من أبواب تروک الإحرام الحدیث ۱. [۱]

۲- ۲) التهذیب ۵:۳۸۴.

۳- ۳) فی النسخ:المرادیّ،و الصحیح ما أثبتناه،و قد مرّت ترجمته فی ص ۳۸۲.

۴- ۴) التهذیب ۵:۳۸۵ الحدیث ۱۳۴۳،الوسائل ۹:۳۰۱ الباب ۱۷ من أبواب بقیّه کفّارات الإحرام الحدیث ۱. [۲]

الفهارس

الفهارس العامّه

*فهرس الآيات الكريمه

*فهرس الأحاديث

*فهرس الأماكن و البلدان

*فهرس الطوائف و القبائل و الفرق

*فهرس الكتب

*فهرس أسماء المعصومين(ع)

*فهرس الأعلام

*فهرس الموضوعات

فهرس الآيات الكريمه

«حرف الألف»

أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعامُهُ مَتاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيّارَهِ (المائده:۹۶)۱۵۵-۱۵۶

إِنَّ الصَّفا وَ الْمَرْوَهَ مِنْ شَعائِرِ اللّهِ (البقره:۱۵۸)۴۱۸

أَوْ عَدْلُ ذلِکَ صِياماً (المائده:۹۵)۳۵۴،۳۰۹،۳۰۷،۳۰۳،۲۹۰

«حرف التاء»

تَنالُهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِماحُكُمْ (المائده:۹۴)۳۲۶

«حرف الثاء»

ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ (الحجّ:۲۹)۲۱۷،۲۳

«حرف الحاء»

اَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي الْحَجِّ (البقره:۱۹۷) ۱۹۷،۲۱۷

«حرف الذال»

ذُرِّيَّهً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ وَ اللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (آل عمران:۳۴)۳۱۳

«حرف الفاء»

فَإِمْساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسانٍ (البقره:۲۲۹)۲۰۹

فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (البقره:۱۹۶)۹۶

فَجَزاءٌ مِثْلُ (المائده:۹۵)۳۸۵

فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (المائده:۹۵)۳۳۱،۳۲۲،۳۲۱،۳۰۰،۲۹۸،۲۹۰،۲۸۹،۲۸۶، ۳۸۵،۳۷۴،۳۵۳،۳۴۱، ۳۴۰،۳۳۶

فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ (المائده:۹۵)۳۸۴

فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ أَوْ كَفّارَهٌ طَعامُ (المائده:

۹۵)۳۵۳

فَفِدْيَهٌ مِنْ صِيامٍ أَوْ صَدَقَهٍ (البقره:۱۹۶)۳۸۶

فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي الْحَجِّ (البقره:۱۹۷)۲۱۵،۴۴۷

وَ مَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شاكِرٌ عَلِيمٌ (البقره:۱۵۸)۴۱۸

فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقى (البقره:۲۰۳)۲۱۷

فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِي الْحَجِّ (البقره:۱۹۷)۱۹۸،۲۱۶

فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَهٌ مِنْ صِيامٍ أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُكٍ (البقره:۱۹۶). ۹۰، ۱۰۷-۲۵۲،۲۴۷،۲۳۰،۱۰۸

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ (البقره:۱۹۶،النساء:۱۰۰،۹۲،المائده:۸۹،المجادله:۴)۹۰

«حرف اللام»

لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ (المائده:۹۵)۳۳۱،۱۴۲

لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنالُهُ أَيْدِيكُمْ (المائده:۹۴)۳۳۱

لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنالُهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِماحُكُمْ (المائده:۹۴)۱۴۳

لِيَذُوقَ وَبالَ أَمْرِهِ (المائده:۹۵)۲۷۶

«حرف الميم»

مِثْلُ ما قَتَلَ (المائده:۹۵)۳۸۵

«حرف الهاء»

هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ (المائده:۹۵)۳۷۷،۳۷۴، ۳۴۰،۲۹۸

هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ أَوْ كَفّارَهٌ طَعامُ مَساكِينَ أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِياماً (المائده:۹۵)۲۹۳

«حرف الواو»

وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَهَ لِلّهِ (البقره:۱۹۶)۴۴۴،۴۲۳،۳۹۶

وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِی ذلِكَ (البقره:۲۲۸)۲۰۹

وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُماً (المائده:۹۶)۱۶۹،۱۵۷،۱۴۲

وَ رِماحُكُمْ (المائده:۹۴)۳۳۱

وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ (البقره:۱۹۶)۲۵۳،۹۶

وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتّی يَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ (البقره:۱۹۶)۹۱،۸۹

وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتّی يَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَهٌ (البقره:

۱۹۶)۲۵۸

وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتّی يَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذیً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَهٌ مِنْ صِيامٍ أَوْ صَدَقَهٍ أَوْ نُسُكٍ (البقره:۱۹۶)۲۴۶

وَ لا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَی التَّهْلُكَهِ (البقره:۱۹۵)۲۸۲

وَ لا جِدالَ فِی الْحَجِّ (البقره:۱۹۷)۲۱۶

وَ ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِی الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (الحجّ:۷۸)۶۵،۲۵۶

وَ مَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً (آل عمران:۹۷) ۱۶۵،۱۸۳،۳۶۰

وَ مَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ (المائده:۹۵) ۲۸۰-۲۸۱

وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً (المائده:۹۵)۲۷۸

وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (المائده:۹۵)۲۸۴،۲۸۲،۲۷۹-۲۸۷

«حرف الياء»

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (المائده:۹۵)۲۷۶

يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ (المائده:۹۵)۳۳۸،۲۸۸

فهرس الأحاديث

«حرف الألف»

أبى أمرنى بهذا(فاطمه عليها السلام)۵۴

أ ترى أنهنّ كنّ منزّهه؟قل له أن يذبح مكان كلّ طير شاه(حمام أخرج من مكّه)۱۸۴

اتّق قتل الدوابّ كلّها،و لا تمسّ شيئا من الطيب و لا من الدهن فى إحرامك ۳۸،۴۵،۲۴۲

اتّق المفاخره،و عليك بورع يحجزك عن معاصى اللّه عزّ و جلّ،فإنّ اللّه عزّ و جلّ ۲۱۷،۴۵۱

أثر الصفره،(اغسل)و اصنع فى عمرتك ۲۲۳

اجتنب[فى إحرامك]صيد البرّ كلّه ۱۶۰

اجعل عليه البنفسج أو الشيرج(عن المحرم يكون به القرحه...)۵۰

إحرام الرجل فى رأسه و إحرام المرأه فى وجهها ۷۱،۷۴

إحرام المرأه فى وجهها ۶۱

احلق رأسك و انسك(المحرم يتناثر القمل على وجهه)۱۱۵

احلق رأسك،و صم ثلاثه أيّام ۲۵۳

احلق رأسك،و صم ثلاثه أيّام،أو أطعم ستّه مساكين،أو انسك شاه ۲۴۶

احلق رأسك[و صم ثلاثه أيّام أ]و أطعم ستّه مساكين فرقا من زبيب،أو انسك شاه ۲۵۰

اخلع عنك هذه الجبّه،و اغسل عنك أثر الخلوق(المحرم فى العمره و عليه جبّه و..)۲۳۲-۲۳۳

إذا آذاه الدم فلا بأس به،و يحتجم و لا يحلق الشعر(عن المحرم يحتجم؟)۸۹،۱۰۵

إذا أحرمت فعليك بتقوى اللّه و ذكر اللّه و قلّه الكلام إلّا بخير ۱۹۷،۱۹۸،۲۱۶

إذا أحصر الرجل فبعث هديه فآذاه رأسه قبل أن ينحر هديه ۲۵۲

إذا أدخله الحرم و هو حیّ فقد حرم لحمه و إمساکه(صید رمی فی الحلّ...و هو حیّ)۱۷۲

إذا أصاب المحرم الصید خطأ،فعلیه کفّاره ۲۸۱

إذا أصاب المحرم الصید فی الحرم...فإنّه ینبغی أن یدفنه ۱۷۴

إذا أصاب المحرم الصید و لم یجد ما یکفّر...۲۹۰،۳۰۲،۳۰۳،۳۰۶،۳۰۹

إذا أصبتم مثل هذا فلا تدرون،فعلیکم بالاحتیاط(محرمان أصابا صیدا)۱۵۹

إذا اضطرّ المحرم إلی الصید و إلی المیته،فلیأکل المیته ۱۷۸

إذا اغتسل المحرم من الجنابه،صبّ علی رأسه الماء ۶۷،۱۱۰

إذا جادل الرجل و هو محرم و کذب متعمّدا،فعلیه جزور ۴۴۹

إذا جادل فوق مرّتین،فعلی المصیب دم یهریقه شاه،و علی المخطئ بقره ۲۱۸

إذا حلف ثلاث أیمان و هو صادق و هو محرم...فقد جادل ۴۴۹

إذا خاف العدوّ و لبس السلاح،فلا کفّاره علیه ۲۲۱

إذا خاف المحرم عدوّا أو سرقا فلیلبس السلاح ۲۲۱،۴۵۱

إذا خرج بالمحرم الخراج أو الدمّل فلیبطّه ۵۱

إذا خرج بالمحرم الخراج و الدمّل فلیبطّه و لیداوه بزیت أو بسمن ۱۰۸-۱۰۹

إذا دخلت بطیر المدینه فجائز لک أن تخرجه منها ما أدخلت ۱۸۴

إذا ذبح المحرم الصید،لم یأکله الحلال و الحرام و هو کالمیته ۱۶۷

إذا ذهب ریح الطیب فلیلبسه(المحرم یلبس الثوب قد أصابه الطیب)۳۵

إذا رفع الإمام رأسه من السجده الأخیره،فقد تمّت صلاته ۳۹۴

إذا طرحه،فعلیه فداء آخر(محرم ذبح حمام الحرم...فیطرحه)۱۷۵

إذا فرغت من إحرامك،فاشتر بدرهم تمرا و تصدّق به ۲۵۷

إذا فرغت من مناسكك...فابتع بدرهم تمرا(المحرم أكل خبيصا)۲۳۹-۲۴۰

إذا فرغت من مناسكك...فاشتر بدرهم تمرا تصدّق به...(المحرم أكل خبيصا فيه زعفران)..۴۲

ص:۴۶۰

إذا كان فی دار الرجل شجره من شجر الحرم...فإن أراد نزعها،نزعها،و كفّر...۱۳۲،۲۷۳

إذا كان للمرأه حلی لم تحدثه للإحرام،لم تنزع عنها ۵۷

إذا كنت محلّا فی الحلّ فقتلت صیدا...فإنّ علیك جزاؤه...۱۹۶

إذا لم یجد،فسبع شیاه،فإن لم یقدر،صام ثمانیه عشر یوما بمكّه...(الرجل یكون علیه بدنه)۲۹۷

إذا لم یجد المحرم نعلین،لبس خفّین ۱۱

إذا لم یكن فیه طیب فلا بأس به(أ یلبس المحرم الثوب المشبع بالعصفر؟)۳۱

إذا نتف الرجل إبطه بعد الإحرام،فعلیه دم ۹۵

إذا نتف الرجل إبطیه بعد الإحرام،فعلیه دم ۲۵۴

إذا وضع أحدكم یده علی رأسه...فیسقط شیء من الشعر،فلیتصدّق ۲۶۰

إذا وضع أحدكم یده علی رأسه و علی لحیته و هو محرم،فسقط شیء من الشعر، فلیتصدّق...۲۵۵-۲۵۶

إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفه...فعلیه الحجّ من قابل ۳۹۲،۳۹۵

الأذنان من الرأس ۶۴

إذن یكون علیه فداء آخر(المحرم یصیب الصید فیفدیه؟)۱۷۵

أری أن یفدیه بشاه یذبحها بمنی(الظلّ للمحرم من أذی)۲۴۴

أری علیه مثل ما علی من أتی أهله و هو محرم(محرم عبث...فأمنی)۴۱۰

استعط به(إذا اضطرّ المحرم إلی سعوط)۴۱

استعط به(الطبیب المعالج وصف لی سعوطا)۲۳

استكرهها أو لم یستكرهها؟(محرم واقع أهله)۳۹۰،۳۹۹

استودعه رجلا من أهل مكّه مسلما أو امرأه(إذا قصّ ریش طائر)۱۸۵

أضح لمن أحرمت له ۷۷

أطعموه حلالا(صيد المحلّ)١٧١

ص:۴۶۱

أطعموه قوما حلالا...أنشد اللّه من كان هاهنا... ۱۷۰

اغسل عنك الطيب(قول النبيّ للمحرم)۲۳۷

اغسلوه بماء و سدر و كفّنوه فی ثوبيه...(المحرم إذا مات)۷۲،۱۱۲

أفسد حجّه و عليه بدنه(طاف بالبيت...أربعه أشواط...فغشی أهله)۴۱۸

أفضل الحجّ العجّ و الثجّ ۱۴۵

اقتل كلّ شیء،منهنّ يريدك(الأفعی و العقرب و الفأره)۱۴۹

ألا و إنّها ساعتی هذه حرام لا يختلی شوكها و لا يعضد شجرها(قطع شجر)۱۲۱

إلّا الإذخر(لا يعضد المحرم شوك الحرم)۱۲۰،۱۲۲

إلّا علف الدوابّ ۱۲۸

إلّا ما أنبته الآدميّ(فی نبات الحرم)۱۲۵

ألقوها أبعدها اللّه غير محموده و لا مفقوده(المحرم يلقی القمله؟)۱۱۷،۲۷۰-۲۷۱

أ لم تعلم أنّ رسول اللّه صلّی اللّه عليه و آله نحر هديه بمنی فی المنحر...۳۷۶

أما إنّی لم أجعل هذا عليه؛لأنّه أمنی...(محرم نظر إلی ساق امرأته)۲۱۲

أمّا الذی اشترط عليهم فإنّه قال: اَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ... ۲۱۷

أمّا إن كان مستويا،خلّيت سبيله...(رجل أهدی له حمام أهليّ)۱۸۵،۳۶۲

أمّا شیء تأكله الإبل،فليس به بأس أن تنزعه ۱۲۸-۱۲۹

أ من علّه؟(المحرم يظلّل علی نفسه)۸۳

أنا كنت فاعلا(المحرم أصاب صيدا آكل منه و أنا حلال؟)۱۷۳

إن اجتمع قوم علی صيد و هم محرمون ۳۵۲

إن أدخل الحرم فذبح فيه فإنّه ذبح بعد ما دخل مأمنه(حمام أهليّ)۱۶۸،۱۷۱

إن أصاب منه شيئا فليتصدّق(رجل أهدى إليه حمام أهليّ)۳۲۹

إن بنى المنزل و الشجره فيه(الحرم)،فليس له أن يقلعها ۱۲۷

إن حملها أو مسّها بشهوه فأمنى...فعليه دم يهريقه ۴۳۹

ص:۴۶۲

انزع الجبّه و اغسل الصفره(أعرابيّا جاء إلى النبى صلّى اللّه عليه و آله و عليه مقطّعه...فقال له النبىّ) ۲۳۹

أنشد اللّه...أ تعلمون أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله أهدى إليه رجل حمار وحش فأبى أن يأكله ۱۷۰

إن كان أحد منكم يحتاج إلى الحجامه،فلا بأس به(فى حلق القفا للمحرم)۱۰۷

إن كان استكرهها،فعليه بدنتان(محرم واقع أهله)۳۹۹،۳۹۰

إن كان أغلق الباب بعد ما أحرم،فعليه شاه(رجل أغلق بابه على طائر)۳۶۴-۳۶۵

إن كان أفضى إليها،فعليه بدنه(المحرم يقع على أهله)۴۱۲

إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم(رجل أغلق بابه على حمام)۳۶۵

إن كان أفضى إليها،فعليه بدنه و الحجّ من قابل(المحرم يقع على أهله)۴۱۲

إن كان جاهلا فليس عليه شىء(محرم وقع على أهله)۴۰۶،۳۹۷،۳۶۹،۳۹۱

إن كان حملها و مسّها بشهوه فأمنى...فعليه دم يهريقه(محرم حمل امرأته)۴۳۹

إن كان حملها و مسّها بشىء من الشهوه،فأمنى أو لم يمن...فعليه دم يهريقه(محرم حمل امرأته)۲۱۳

إن كان حين أدخله خلّى سبيله(رجل أصاب ظبيا فأدخله الحرم)۱۶۵،۳۵۹

إن كان حين أدخله خلّى سبيله،فلا شىء عليه(مات الصيد فى الحرم)۱۸۳-۱۸۴

إن كان خطأ فلا شىء(محرم قتل زنبورا)۱۵۲،۳۳۲

إن كان الظبى مشى عليها و رعى...فلا شىء عليه(محرم رمى صيدا فأصاب يده)...۱۹۳،۳۴۹

إن كان الغالب على الدواء الزعفران،فلا...المحرم يتداوى بدواء)....۴۰

إن كان فعل ذلك فى مجلس واحد،فعليه دم،و إن كان...(محرم قلّم أظافير رجليه و يديه).۲۶۷

إن كان فعله بجهاله،فعليه طعام مسكين...(أ يتداوى المحرم بدهن البنفسج)۵۰،۲۴۲

إن كان موسرا فعليه بدنه(محرم نظر إلى ساق امرأه فأمنى)۲۱۲،۴۳۵

إن كان موسرا و كان عالما أنّه لا ينبغى له(محرم وقع على أمه)۴۲۴

إن كان وقع عليها بشهوه،فعليه بدنه،و إن...(محرم وقع على أهله يوم النحر)۴۱۷

إن كانا جاهلين،استغفرا ربّهما(محرم غشى امرأته)۴۰۶،۳۹۰

إن كانا عالمين،فإنّ على كلّ واحد منهما بدنه(حلال زوّج محرما...فدخل بها)۴۳۳

إن كانت الشجره لم تزل قبل أن تبنى الدار...(الرجل يقطع الشجر...فى الحرم)۱۲۶

إنّ الأترج طعام و ليس هو من الطيب ۲۷

إنّ اللّه اشترط على الناس شرطا...فمن وفى له،وفى اللّه له ۲۱۷

إنّ اللّه تجاوز لأمّتى عمّا حدّثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلّم به ۴۳۶

إنّ اللّه تعالى حرّم مكّه يوم خلق السماوات و الأرض ۱۲۱

إنّ اللّه عزّ و جلّ حرّم مكّه يوم خلق السماوات و الأرض ۱۲۲

إنّ حال المحرم ضيّقه ۴۴۱

إنّ الخطأ،و الجهاله و العمد ليس بسواء!۲۸۰

إنّ ذلك كان بلغه،فهل بلغك؟۴۲۰

إنّ الرجل إذا حلف ثلاثه أيمان...فقد جادل ۴۴۸

إنّ رجلا من الأنصار تزوّج و هو محرم،فأبطل رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله نكاحه ۲۰۳

إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله استأذن اللّه عزّ و جلّ فى مكّه ثلاث مرّات ۱۲۲

إنّ الطواف فريضه و فيه صلاه،و السعى سنّه من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله ۴۱۸

إنّ عبد الرحمن بن الحسن بن علىّ مات بالأبواء...فصنع به كما صنع بالميّت...۲۲۳

إنّ علىّ بن الحسين عليهما السلام كان يتّقى الطاقه من العشب ينتفها من الحرم ۱۲۴،۱۳۰

إنّ عليّا عليه السلام كان يقول:إذا ذبح المحرم الصيد فى غير الحرم فهو ميته ۱۶۷

إنّ عليه دم شاه يهريقه...(محرم ذبح طيرا)۳۲۵،۳۳۹

إنّ القراد ليس من البعير و الحلمه من البعير ۱۱۹

إنّ المحرم إذا تزوّج و هو محرم،فرّق بينهما،ثمّ لا يتعاودان أبدا ۲۰۶

إنّ المحرم إذا تزوّج و هو محرم،فرّق بينهما و لا يتعاودان أبدا ۲۰۵

ص:۴۶۴

إنّ المحرم إذا خاف العدوّ فليلبس السلاح و لا كفّاره عليه ۴۵۱

إنّ المحرم إذا خاف العدوّ و لبس السلاح،فلا كفّاره عليه ۲۲۱

إنّ المحرم ليمسّه و يداوى به بعيره(سئل أبو عبد اللّه عليه السلام عن الحنّاء)۲۷

إنّ مكّه حرّمها اللّه و لم يحرّمها الناس ۱۲۱

إنّ هذا البلد حرام حرّمه اللّه يوم خلق السماوات...إلاّ الإذخر ۱۴۲-۱۴۳

إنّ هذا البلد حرّمه اللّه يوم خلق السماوات و الأرض...و لا يلتقط ۱۲۰

إنّا لم نردّه عليك إلاّ أنّا حرام ۱۶۹

إنّا لم نردّه عليه إلاّ أنّا حرم(أهدى إلى رسول اللّه...فردّه)۳۶۲

إنّما عليه الفداء فليأكل و ليفده(المحرم يضطرّ فيجد الميته و الصيد)۱۷۷،۲۸۲

إنّما يحرم من الطيب أربعه أشياء ۲۵

إنّما يحرم عليك من الطيب أربعه أشياء:المسك ۲۴،۴۵

إنّه كره للمحرمه البرقع و القفّازين ۷۴

إنّه ليس بطيب و إنّ المحرم ليمسّه و يداوى به بعيره...(عن الحنّاء)۲۹

إنّه من صيد البحر(الجراد)۱۵۵

إنّه من صيد البرّ(الجراد)۱۵۵

أنّها تدفّ دفيفا ۱۴۶

إنّها تلبس الحلى كلّه إلاّ حليا مشهورا لزينه(المرأه المحرمه)۵۷

إنّى أحرّم المدينه كما حرّم إبراهيم مكّه ۱۴۰

أو أطعم ستّه مساكين،بين كلّ مسكينين صاع ۲۵۱

أو أطعم ستّه مساكين،لكلّ مسكين نصف صاع ۲۵۱

أو أطعم ستّه مساكين،لكلّ مسكين نصف صاع تمر(المحرم يحلق رأسه)۲۴۶

أو أطعم فرقا بين ستّه مساكين(المحرم يحلق رأسه عن أذى)۲۵۱

الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا(أىّ الحجّتين لهما)۳۹۰،۴۰۳

ص:۴۶۵

إيّاكم أن تجعلوا فى زادنا شيئا من الطيب...۴۲

أيّهما أحبّ إليك أن تأكل؟(المحرم إذا اضطرّ إلى أكل الصيد و الميته)۱۷۷

أيّهما أحبّ إليك؟أن تأكل من مالك أو الميته؟(المحرم إذا اضطرّ)۱۷۷-۱۷۸

«حرف الباء»

بأظافيره ما لم يدم أو يقطع الشعر(المحرم كيف يحكّ رأسه)۱۰۹

بأظافيره ما لم يدم و لا يقطع الشعر(المحرم يحكّ رأسه)۱۱۷،۲۷۱

بأنّه أثم و لعب بدينه(بأىّ شىء يفصل المتعمّد من الخاطئ؟)۲۷۸،۲۸۰

بريد فى بريد(ما الذى حرّم رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله من المدينه؟)۱۳۶

بلى(أ ليس اللّه يقول:إنّ الصفا و المروه...)۴۱۸

بمكّه،إلّا أن يشاء صاحبها...(عن كفّاره العمره المفرده؟)۳۷۶

«حرف التاء»

تأكل من مالك أحبّ إليك أو ميته؟(المحرم إذا اضطرّ إلى الميته)۱۷۸

تحرم فيه و تلبسه من غير أن تظهره للرجال فى مركبها و مسيرها(المحرمه تلبس الحلى)۵۹

تسدل المرأه الثوب على وجهها من أعلاها إلى النحر إذا كانت راكبه(المرأه المحرمه)۷۵

تصدّق بثمنهما(فرخين مسرولين ذبحتهما)۳۲۳

تصدّق بكفّ من طعام(حككت رأسى و أنا محرم)۲۷۰

تغتسل ثمّ تحرم ۴۲۵

تقضيه إذا رجعت إلى مالك(إن لم يكن عندى مال؟)۱۷۹

تكتحل المرأه المحرمه بالكحل كلّه إلّا الكحل الأسود للزينه ۵۵

تلبس الحلى كلّه،إلّا حليا مشهورا لزينه(المرأه المحرمه)۶۲

تلبس المحرمه الخاتم من الذهب ۵۸

ص:۴۶۶

تلبس المرأه المحرمه الحائض تحت ثيابها غلاله ۲۰

تلبس المرأه المحرمه الحلی کلّه إلاّ القرط المشهور ۵۷

تلبس المسک و الخلخالین(المرأه المحرمه تلبس الحلی؟)۵۷،۶۲

تمره خیر من جراده(محرم قتل جراده)۳۳۴

«حرف الثاء»

ثلاثه أکفّ،لکلّ ظفر کفّ...(محرم ینسی فیقلّم ثلاثه أظافیره)۲۶۵

ثمّ اتّق قتل الدوابّ کلّها إلاّ الأفعی و العقرب و...۱۴۸

ثمن طیرین تطعم به حمام الحرم(غلام کسر بیضا)۳۲۷

الثیاب کلّها ما خلا القفّازین و البرقع و الحریر(ما یحلّ للمرأه أن تلبس؟)۶۱

«حرف الجیم»

جاهلین أو عالمین؟(محرم غشی امرأته)۳۹۰،۴۰۶

جدیین أو حملین(غلام کسر بیضتین فی الحرم)۳۲۷

«حرف الحاء»

الحاجّ أشعث أغبر ۵۴

الحجّ عرفه ۳۹۲،۳۹۴

حرّم اللّه حرمه برید فی برید...۱۳۳

حرم فرعها؛لمکان أصلها؛حرام أصلها؛لمکان فرعها(فی شجره أصلها فی الحرم و فرعها فی الحلّ)۱۳۰

حرم المدینه ما بین ثور إلی عیر ۱۳۸

حشر علیهم الصید من کلّ وجه حتّی دنا منهم لیبلوهم به ۱۴۳

حفوف الرجل من الطيب(عن قول اللّه عزّ و جلّ: ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)۲۳

«حرف الخاء»

خمّروا وجهه و لا تخمّروا رأسه ۷۲

خمّروا وجهه و لا تخمّروا رأسه فإنّه يبعث يوم القيامه ملبّيا(محرم و قصت به و ناقته فمات).۷۱

خمس من الدوابّ ليس على المحرم جناح فى قتلهنّ ۱۴۸

«حرف الدال»

درهم خير من ثمنهما(كم ثمنهما؟فى فرخين مسرولين)۳۲۳

«حرف الذال»

ذلك فى كتاب علىّ عليه السلام ۲۲۳

ذو علّه(هل يستتر المحرم من الشمس؟)۸۱

«حرف الراء»

رآنى علىّ بن الحسين عليهما السلام و أنا أقلع الحشيش ۱۲۴

الرّجل جبار ۳۶۹

رخّص رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله فى قطع عودى المحاله-و هى البكره...۱۲۶

الرّفث:جماع النساء،و الفسوق:الكذب،و التفاخر و الجدال ۱۹۸

رفع عن أمّتى الخطأ و النسيان ۶۹،۳۹۹،۴۰۶،۴۰۷

رفع عن أمّتى الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه ۲۳۳،۲۴۷،۲۶۶

«حرف السين»

سبحان اللّه و أنتم محرمون؟!(مرّ أبو جعفر عليه السلام على أناس يأكلون جرادا)۱۵۴-۱۵۵

سبحان اللّه!!بئس ما صنعا(محرمان اقتتلا)۴۵۲

«حرف الشين»

شاه(كم فداء المحرم يظلّل؟)۸۳،۲۴۵

شاه هديا بالغ الكعبه(الأرنب يصيبه المحرم)۳۱۰

«حرف الصاد»

صدقت،صدقت(فقال النبيّ صلّى اللّه عليه و آله)۵۴

صدقت يا بنيّ(قال أمير المؤمنين عليه السلام)۳۱۳

صيد وجّ و عضاها محرّم ۱۳۴

«حرف الطاء»

الطيب:المسك و العنبر و الزعفران و العود ۲۴-۲۵

الطيب:المسك و العنبر و الزعفران و الورس ۲۵

«حرف الظاء»

ظلّل عليها وحدها(عمّتى...يشتدّ عليها الحرّ)۸۷

ظلّل و أرق دما...للعمره؟...فارق دمين(فى التظليل)۸۵

ظلّل و كفّر(فإن مرضت؟)۸۴

«حرف العين»

العجماء جبار ۳۶۹

عدل الهدی ما بلغ یتصدّق به ۲۹۰،۳۰۳،۳۰۷،۳۰۹

علی الذی اشتراه فداء(محلّ اشتری لمحرم بیض نعام)۳۴۵-۳۴۶

علی الذی أفتاه شاه(محرم کانت له إصبع علیله...فأفتاه رجل...فقصّه فأدماه)۲۶۷-۲۶۸

علی کلّ إنسان منهم شاه(قوم محرمون اشتروا صیدا)۳۵۲-۳۵۳

علی کلّ من أکل منه،فداء صید(قوم اشتروا ظبیا)۳۵۳

علی کلّ من أکل منه،فداء صید،کلّ إنسان منهم علی حده فداء صید کاملا ۱۸۱

علی کلّ واحد منهما دم(محرمان اقتتلا)۳۸۳،۴۵۲

علی کلّ واحد منهما الفداء(محرمان رمیا صیدا)۳۵۵

علی المحرم أن یتنکّب الجراد ۳۳۵

علی المحرم الفداء کملا(محرم و محلّ قتلا صیدا)۳۵۵

علیک بدنه ۴۲۰

علیک الثمن(محرم ذبح طیرین)۳۲۳

علیکم فداء واحد دم شاه(أوقدنا نارا...فمرّ بها طیر...فاحترق جناحاه)۳۶۷

علیه أن یتصدّق عن کلّ فرخ(رجل کسر بیض الحمام)۳۲۸

علیه أن یردّها،فإن ماتت فعلیه ثمنها یتصدّق به(إذا أخرج حمام الحرم)۱۸۶

علیها بدنه(شکرت بهذه الامرأه)۴۴۴

علیه بدنه(محرم أصاب نعامه)۲۹۶

علیه بدنه(محرم أصاب نعامه و حمار وحش)۲۹۷،۳۰۱

عليه بدنه(محرم قتل نعامه)۲۹۵

عليه بدنه(محرم وقع على أهله)۳۹۱

عليه بدنه؛لفساد عمرته...(رجل اعتمر عمره مفرده،فغشى أهله)۴۲۸

ص:۴۷۰

عليه بدنه و إن لم ينزل و ليس له أن يأكل منه(محرم قبّل امرأته)۴۴۱

عليه بدنه،و ليس عليه الحجّ من قابل(محرم وقع على أهله...)۴۱۲،۴۱۱

عليه بقره(فإن أصاب بقره وحش...ما عليه؟)۳۰۰-۳۰۲

عليه ثلاث قيمات(محرم اصطاد طيرا فى الحرم)۳۵۶

عليه ثمنه(المحرم إذا قلع من الأراك الذى بمكّه)۱۲۵

عليه ثمنها ليس غيره(محلّ قتل حمامه فى الحرم)۳۲۴

عليه الجزاء؛لأنّ الآفه جاءت الصيد من ناحيه الحرم(لو رمى المحلّ صيدا خارج الحرم)۱۸۸

عليه جزاؤه إذا كان أصلها فى الحرم(شجره أصلها فى الحرم و أغصانها فى الحلّ)۱۸۸

عليه جزور أو بقره،فإن لم يجد فشاه(محرم نظر إلى غير أهله فأنزل)۴۳۵،۲۱۲

عليه جزور سمينه...(رجل وقع على امرأته قبل طواف النساء)۴۲۱

عليه جزور كوماء(محرم واقع امرأته)۴۱۷

عليه حمل(محرم قتل فرخا من فراخ الحمام)۳۲۵

عليه دم(رجل أصاب جراده و أكلها)۳۳۴

عليه دم(رجل...يتهيّأ للإحرام ثمّ يواقع أهله)۴۱۴

عليه دم(قتل ثعلبا)۳۰۸

عليه دم(المحرم يلبس القميص متعمّدا)۲۲۷-۲۲۸

عليه دم(المحرم يقلّم أظافيره و يعيد إحرامه)۱۰۸،۱۰۱

عليه دم يهريقه(محرم قتل غزالا)۳۴۷

عليه دم(محرم نسى أن يقلّم أظافيره...فأفتاه رجل...أن يقلّم أظافيره)۲۶۸

عليه دم شاه(محرم أكل لحم صيد...)۳۸۲

عليه دم و جزاء الحرم ثمن اللبن(محرم أخذ عنز ظبيه)۳۵۷

عليه ربع ثمنه(محرم رمى ظبيا...رآه بعد ذلك مشى)۱۹۴،۳۴۹

عليه ربع الفداء(رجل رمى صيدا فكسر يده...فرعى الصيد)۱۹۳،۳۴۹

عليه ربع قيمه الغزال(محرم كسر إحدى قرنى غزال)۳۴۷

عليه شاه(إن أصاب ظبيا)۳۰۷

عليه شاه(المحرم أكل من لحم صيد لا يدرى ما هو)۲۲۳

عليه شاه(محرم قتل حمامه)۳۲۴

عليه شاه و الكاذب عليه بقره(الذى يجادل و هو صادق)۴۴۸

عليه الفداء كاملا إذا لم يدر ما صنع الصيد(محرم رمى صيدا...)۱۹۳،۳۵۰

عليه الفداء...لا...إذا طرحه فعليه فداء آخر...(رجل ذبح حمامه من حمام الحرم)۱۷۵

عليه فداؤه(محرم رمى ظبيا)۳۴۹

عليه فداؤه...عليه ربع ثمنه(محرم رمى ظبيا)۱۹۴

عليه الفداء و الجزاء و يضرب دون الحدّ(محرم قتل صيدا فى الكعبه عمدا)۳۵۶

عليه الفداء و الجزاء و يعزّر(محرم قتل صيدا)۳۵۶

عليه فى كلّ ظفر قيمه مدّ...(محرم قلّم ظفرا)۲۶۲

عليه قيمه البيضتين(غلام كسر بيضتين فى الحرم)۳۲۷

عليه قيمته(محرم فقأ عينى غزال)۳۴۷

عليه قيمتها(رجل قتل حمامه)۳۲۲

عليه قيمتها و هو درهم(قتل حمامه)۳۲۴،۳۲۸

عليه كبش يذبحه(رجل قتل أسدا فى الحرم)۱۵۰

عليه الكفّاره(فإن أخذ ظبيا متعمّدا فذبحه)۲۷۷،۲۸۰

عليه الكفّاره(محرم أصاب صيدا)۲۷۷،۲۸۰

عليه الكفّاره فى كلّ ما أصاب(محرم يصيد الصيد)۲۷۹

عليه كلّما عاد كفّاره(محرم أصاب صيدا فعاد) ۲۸۰

عليه لكلّ صنف منها فداء(المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب فلبسها) ۲۳۰-۲۳۴،۲۳۱

عليه مدّ فى كلّ إصبع...(محرم قلّم أظافيره)۲۶۴،۲۶۳

علیه نصف قیمته(محرم کسر إحدی یدی غزال)۳۴۷

علیه نصف قیمته یتصدّق به(محرم کسر قرنیه)۳۴۷

علیها بدنه(فقالت المرأه...فإنّی قد اشتهیت)۴۴۴

علیهم شاه شاه(صید أکله قوم محرمون)۳۵۶

علیهم قیمه کلّ طائر درهم...(قوم أغلقوا الباب علی حمام الحرم)۳۶۵

علیهم مکان کلّ فرخ بدنه(محرمون أصابوا فراخ نعام)۲۹۸

علیهما جمیعا الکفّاره...(محرم یعبث بامرأته حتّی یمنی)۴۴۲

علیهما جمیعا،یفدی(محرمان یرمیان صیدا)۳۵۵

«حرف الفاء»

فأرق دمین(التظلیل فی إحرام العمره)۸۵

فارمسوه فی الماء إذا ۱۵۵

فاسأل ابنی الحسن علیه السلام عنها(خرجت محرما فوطأت ناقتی)۳۱۲

فأمره رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فحلق رأسه،و جعل علیه الصیام...(إذا حلق المحرم رأسه عن أذی)۲۴۷

فإن أتی المحرم أهله ناسیا،فلا شیء علیه ۴۰۶

فإن أصابه المحرم فی الحرم،فعلیه قیمتان ۳۸۰

فإن أصبته و أنت حلال فی الحرم ۳۸۰

فإن حملها أو مسّها بغیر شهوه...فلیس علیه شیء ۴۳۹

فإن قلّم أصابع یدیه کلّها،فعلیه دم شاه ۲۶۴

فإن کانت قیمه البدنه أقلّ...لم یکن علیه إلاّ قیمه البدنه ۲۹۵

فإن کانت قیمه البدنه أکثر من طعام...لم یزد...۲۹۵

فإن لم يجد فليطعم ثلاثين مسكينا،فإن لم يجد...٣٠٤

ص:٤٧٣

فإن لم يجد ما يشترى بدنه...فعليه أن يطعم ۲۹۲

فإن لم يجد نعلين فليلبس خفّين...۱۴

فإن لم يقدر على بدنه،فإطعام ستّين مسكينا ۳۹۰

فإن لم يقدر على ذلك،صام مكان ذلك ثمانيه عشر يوما ۲۹۲

فإن لم يقدر على الطعام،صام ۲۹۰،۲۹۲،۳۰۲،۳۰۳،۳۰۶،۳۰۷

فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ ۳۰۳

فإنّ تمام الحجّ و العمره أن يحفظ المرء لسانه إلاّ من خير ۲۱۶

فأىّ شىء الخطأ عندك؟(فإن أصابه خطأ؟)۲۷۷

فرأيت عليّا عليه السلام إذا قدم مكّه ينحر بدنه لكفّاره الظلّ ۲۴۴-۲۴۵

فالرفث:الجماع،و الفسوق:الكذب،و السباب و الجدال...:لا و اللّه ۱۹۸

فصل ما بينهما كلّ طير يكون فى الآجام يبيض فى البرّ و يفرخ ۱۵۶

فصم ثلاثه أيّام،و إن شئت فتصدّق بثلاثه آصع من تمر ۲۵۱

فعليه إطعام عشره مساكين(كفّاره الظبى إن لم يجد شاه)۳۰۸

فعليه أن ينحره إن كان فى الحجّ(محرم أصاب صيدا)۳۷۵

فعليه شاه و قيمه الحمامه(إن قتلها فى جوف الحرم)۳۲۴

فعليه صيام ثلاثه أيّام(لم يقدر على ما يتصدّق به)۳۰۸

فقلت لربيعه...حرّم رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله من المدينه ما بين لابتيها ۱۳۶

فكل الصيد و افده(محرم اضطرّ إلى أكل الصيد و الميته)۱۷۸

فكلوا ما بقى من لحمها ۱۷۰

فله أن يأتى النساء ما لم يعقد التلبيه(الرجل إذا تهيّأ للإحرام)۴۱۳-۴۱۴

فليتخيّر الذى يأكلون ۱۵۶

فليصم ثمانيه عشر يوما(فإن لم يقدر على ما يتصدّق به)۲۹۶،۲۹۷،۳۰۱

فليطعم ثلاثين مسكينا(إن لم يقدر على بقره)۳۰۳

ص:۴۷۴

فليطعم ستّين مسكينا(محرم أصاب نعامه...إن لم يقدر)۳۰۱

فمن ابتلى بشیء من ذلک فليتصدّق(المحرم إذا مسّ الطيب)۲۴۰

فمن ابتلى بشیء من ذلک فليغسله ۴۲

فمن لم يجد إبلا فعليه لكلّ بيضه شاه ۳۱۵

فی الأرنب شاه ۳۱۰

فی الأرنب مثل ما فی الثعلب ۳۱۰

فی بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه ۳۱۳

فی الجدال شاه،و فی السباب و الفسوق بقره،و الرفث:فساد الحجّ ۱۹۸

فی الحمامه درهم ۳۲۲،۳۲۵

فی الصيد يضاعفه ما بينه و بين البدنه ۳۸۰

فی الضبع كبش ۳۷۴

فی الظبی شاه ۳۰۶

فی الظبی شاه و فی البقره بقره،و فی الحمار بدنه،و فی النعامه بدنه ۳۰۱

فی الظبی شاه،و فی حمار وحش بقره،و فی النعامه جزور ۲۸۷

فی كتاب علیّ عليه السلام:فی بيض القطاه بكاره مثل ما فی بيض النعام ۳۱۸

فی كتاب علیّ عليه السلام:فی بيض القطاه بكاره من الغنم ۳۱۳

فی كتاب علیّ عليه السلام:من أصاب قطاه أو حجله...فعليه دم ۳۳۰

فی النعامه بدنه ۲۸۹

فی النعامه بدنه،و فی حمار الوحش بقره ۳۰۰

فی اليربوع و القنفذ و الضبّ...جدی ۳۳۶

قال اللّه: ...فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً... فمن عرض له وجع أو أذى ۲۵۲

ص:۴۷۵

قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله:إنّ مكّه حرم اللّه حرّمها إبراهيم عليه السلام ۱۳۵

قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله:من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ۲۱۶

القبّره و الصّعوه و العصفور إذا قتله المحرم ۳۳۲

قبل و بعد و مع ليس به بأس(ما تقول فى دهنه بعد الغسل للإحرام؟)۴۷-۴۸

قد أتى عظيما(محرم واقع أهله)۳۹۹،۳۹۰

قد أفسد عمرته و عليه بدنه(الرجل يعتمر...فيطوف...ثمّ يغشى أهله)۴۲۸

قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن يرسل الفحل...(محرم وطئ بيض نعام)۳۶۸

قضى أمير المؤمنين عليه السلام فى رجل ملك بضع امرأته و هو محرم ۲۰۶

قضى فيها أمير المؤمنين عليه السلام أن يرسل الفحل...(محرم وطئ بيض نعام)۳۱۴

قطع الخفّين فساد،يلبسهما كما هما ۱۴

قيمته،فإن أصابه المحرم فى الحرم،فعليه قيمتان(ما فى القمرىّ و الدبسىّ و السمان؟)۳۸۰

«حرف الكاف»

كان أبى عليه السلام يشدّ على بطنه نفقته ۱۸،۲۲۰

كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يركب راحلته فلا يستظلّ عليها...و إذا انزل استظلّ ۸۲

كان علىّ عليه السلام يقول:فى محرم و محلّ قتلا صيدا ۳۵۵

كان النبىّ صلّى اللّه عليه و آله يستهدى من ماء زمزم و هو بالمدينه ۲۲۵

كفّ من طعام(محرم قتل عظايه)۳۳۹

كفّ من طعام(محرم قتل جرادا كثيرا)۳۳۴

كفّين(محرم ينسى فيقلّم ظفرين)۲۶۵

كلّ شىء فى القرآن(أو)فصاحبه بالخيار ۲۹۳

كلّ شیء ینبت فی الحرم فهو حرام علی الناس أجمعین إلّا ۱۲۲،۱۲۵

كلّ ما أصاب العبد و هو محرم فی إحرامه فهو علی السیّد ۳۷۲

كلّ ما يخاف المحرم على نفسه من الحيّات و السباع و غيرها فليقتله،و إن لم يردك فلا ترده ۳۳۲-۳۳۳

كلّ ما يخاف المحرم على نفسه من السباع...فليقتله،و إن لم يردك فلا ترده ۱۴۸

«حرف اللام»

لا،[إنّه]صيد فى الحرم(محرم أصاب صيدا و أهدى إلى غيره)۱۷۴

لا،(أظلّل و أنا محرم؟)۸۴

لا،(أ فأظلّل و أكفّر؟)۸۴

لا،(فى الجراد أ يأكله المحرم؟)۱۵۴

لا،(فى المحرم يركب القبّه)۸۵

لا،(قلت:فيأكله؟)۱۷۵

لا،(المحرم أ يستظلّ على المحمل؟)۸۰

لا،(المحرم يركب القبّه؟)۸۵

لا،(المحرم يصيب الصيد بجهاله أو خطإ أو عمد،أهم فيه سواء؟)۲۷۷،۲۸۰

لا،(المحرم يقول:لا و اللّه و بلى و اللّه و هو صادق،عليه شىء؟)۴۴۸

لا أحبّه(المحرم هل يحتجم؟)۱۰۵

لا أحبّه لك(المحرم يغسل يده بأشنان فيه الإذخر؟)۲۷

لا،إلّا أن يخاف على نفسه التلف و لا يستطيع الصلاه(المحرم يحتجم؟)۱۰۵

لا،إلّا أن يكون شيخا كبيرا(هل يستتر المحرم من الشمس؟)۸۱

لا،إلّا مريض أو من به علّه و الّذى لا يطيق الشمس(المحرم هل يظلّل عليه؟)۷۹

لا إلّا من علّه(المحرم يستتر من الشمس بعود أو بيده؟)۷۰

لا،إنّما أراد بهذا إكرام أخيه(المحرم يريد...فيقول:و اللّه لأعملنّه)۴۵۰

لا بأس(رجل قصّ أظافيره نسيانا إلّا إصبعا واحده)٢٦٥

ص:٤٧٧

لا بأس(سألته عن السعوط للمحرم فيه طيب)۲۳

لا بأس(فإن أراد أن ينزلها فی المحمل)۲۱۳،۴۳۹

لا بأس(المحرم يضع يده على امرأته)۴۳۹

لا بأس(المحرم يضع يده على امرأته هل عليه فديه؟)۲۱۳

لا بأس(المحرم يعصر الدمّل و يربط عليه الخرقه؟)۱۰۸

لا بأس(هل يخرج المحرم الفهد من الحرم؟)۲۲۴

لا بأس أن تحرم المرأه فی الذهب و الخزّ ۵۹

لا بأس أن تشمّ الإذخر و القيصوم ۲۶

لا بأس أن تكتحل و أنت محرم بما لم يكن فيه طيب ۵۳

لا بأس أن يؤدّب المحرم عبده ما بينه و بين عشره أسواط ۲۲۲،۴۵۲

لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يحلق أو يقطع الشعر ۱۰۵

لا بأس أن يدخل المحرم الحمّام و لكن لا يتدلّک ۱۱۰،۱۱۳

لا بأس أن يستر بعض جسده ببعض(المحرم)۷۰

لا بأس أن يصيد المحرم السمک و يأكله طريّه و ۱۵۶

لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس ۷۰

لا بأس أن يعصّب المحرم رأسه من الصداع ۶۵

لا بأس أن يمسحه بيده أو يغسله(محرم أصابه طيب)۳۵

لا بأس،إنّما الفداء على المحرم(محرم أصاب صيدا أ يأكل منه الحلال؟)۱۷۳

لا بأس بأكله إن كان محلّا،و إن كان محرما،فلا(حمام أهلیّ ذبح و أدخل الحرم)۱۷۱

لا بأس بحكّ الرأس و اللحيه ما لم يلق الشعر ۱۱۰

لا بأس بذلک(المحرم ینام علی وجهه و هو علی راحلته؟)۷۷

لا بأس بذلک ما لم یصب رأسک(المحرم یستتر بطرف ثوبه من حرّ الشمس؟)۷۷

لا بأس بالریح الطیّبه فی ما بین الصفا و المروه من ریح العطّارین،و لا یمسک علی أنفه ۳۷

ص:۴۷۸

لا بأس بالظلال للنساء و قد رخّص فيه للرجال ۸۴

لا بأس بالقبّه على النساء و الصبيان و هم محرمون،و لا يرتمس ۸۶

لا بأس بقتل القمل و البقّ فى الحرم و ۱۴۴،۱۵۳،۳۳۳

لا بأس بلبس الخاتم للمحرم ۵۸

لا بأس به(المحرم يقبّل أمّه؟)۴۴۲

لا بأس به إذا ذهب ريحه،و لو كان مصبوغا...(ثوب المحرم يصيبه الزعفران)۳۵

لا بأس به،هذه قبله رحمه،إنّما تكره قبله الشهوه(المحرم يقبّل أمّه؟)۲۱۴

لا بأس به،هما طهوران(خلوق الكعبه و خلوق القبر يكون فى ثوب الإحرام)۳۲

لا بأس،لا يضرّه(الصيد يكون عند المحرم فى منزله)۱۶۶

لا بأس للمحرم أن يكتحل بكحل ليس فيه مسك و لا كافور ۵۲

لا،بل عليهما جميعا يجزئ كلّ واحد منهما الصيد(محرمان أصابا صيدا)۱۵۹

لا تأكل شيئا من الصيد و إن صاده حلال ۲۶۶،۳۶۷

لا تتنقّب المرأه الحرام و لا تلبس القفّازين ۶۱

لا تخمّروا رأسه،فإنّه يبعث يوم القيامه ملبّيا(المحرم الذى و قصت به ناقته)۶۳

لا تدّهن-حين تريد أن تحرم-بدهن...من أجل أنّ رائحته ۴۶

لا تدّهن حين تريد أن تحرم بدهن...يبقى ريحه فى رأسك...۴۶

لا تشتره فى الحرم إلّا مذبوحا قد ذبح فى الحلّ ثمّ أدخل الحرم فلا بأس به(صيد رمى فى الحلّ ثمّ أدخل الحرم و هو حىّ)۱۷۲

لا تطيّبى و أنت محرمه،و لا تمسّى الحنّاء فإنّه طيب ۲۹

لا تقربوها فى الحرم إلّا ما كان مذبوحا...(إنّ هؤلاء يأتونا بهذه اليعاقيب)۱۷۲

لا تكتحل المرأه المحرمه بالسواد،إنّ السواد زينه ۵۵

لا تلبس سراويل إلّا أن لا يكون لك إزار ١٢

لا تلبس و أنت تريد الإحرام ثوبا تزرّه و لا تدرّعه..٩

ص:۴۷۹

لا تلبسوا شيئا من الثياب مسّه الزعفران و الورس ۳۳

لا تمسّ الريحان و أنت محرم،و لا تمسّ شيئا فيه زعفران...و لا ترتمس فی ماء ۳۳،۶۶

لا تمسّ شيئا من الطيب ۲۲

لا تمسّ شيئا من الطيب و أنت محرم،و لا من الدهن ۲۴۰

لا تمسّوه بطيب ۲۲

لا تمسّی الحنّاء فإنّه خضاب ۳۰

لا تنظر فی المرآه و أنت محرم،فإنّها من الزينه ۵۶

لا تنظر[المرأه المحرمه]فی المرآه للزينه ۵۶

لا شیء علی مولاه(عبد أصاب صيدا و هو محرم)۳۷۲

لا شیء عليه(محرم نظر إلی امرأته فأمنی)۲۱۳،۴۳۷

لا شیء عليه فی القمله(محرم قتل قمله)۲۷۱

لا شیء عليه و لا يعود(المحرم يحكّ رأسه فيسقط منه القمله)۱۱۷،۲۷۱

لا شیء عليهم(قوم قتلوا من الجراد شيئا)۳۳۵

لا شیء فی القمله و لا ينبغی أن يتعمّد قتلها(محرم قتل قمله)۱۱۸

لا عليكم أن تغتسلوا إن وجدتم ماء إذا بلغتم ذا الحليفه ۴۸

لا،هی بمنزله القمله من جسدك(المحرم ينزع الحلم عن البعير؟)۱۱۹

لا،و هو للنساء جائز(المحرم يركب فی الكنيسه؟)۸۶

لا يأخذ الحرام من شعر الحلال ۲۵۸

لا يؤخذ و لا يمسّ،إنّ اللّه يقول: وَ مَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً (عن ظبی دخل الحرم)۱۶۵،۱۸۳

لا يأكله محرم(حمام ذبح فی الحلّ)۱۷۰

لا يأكله محرم و إذا أدخل مكّه،أكله المحلّ بمكّه...(حمام ذبح فی الحلّ).۱۷۲،۱۷۱،۱۶۸

لا يحتشّ حشيشها(مكّه)۱۲۴

لا يحرم أحد و معه شیء من الصيد حتّی يخرجه من ملكه ۱۶۵،۳۵۹

ص:۴۸۰

لا يخبط شوكها و لا يعضد شجرها(مكّه)۱۲۳

لا يختلى خلاها ۱۲۴

لا يختلى خلاها و لا يعضد شجرها ۲۷۳

لا يختلى شوكها(مكّه)۱۲۳

لا يدخل(هل المحرم يدخل الحمّام؟)۱۱۴

لا يرتمس المحرم فى الماء ۶۶

لا يرى أهل مكّه بأسا،عليهم ثمنه(أهدى لنا طير مذبوح،فأكله أهلنا)۱۷۲

لا يشهد(هل المحرم يشهد على نكاح المحلّين؟)۱۵۸،۲۰۴

لا يصاد حمام الحرم حيث كان ۱۸۶،۳۸۲

لا يضرّه(المحرم يعبث بلحيته فينتف منها الطاقات)۲۵۷

لا يضرّه و لا يغسله(المحرم يصيب ثيابه الزعفران من الكعبه)۲۳۵-۲۳۶

لا يظلّل إلاّ من علّه(الظلال للمحرم)۷۹

لا يعضد شجرها(الحرم)۱۲۵

لا يعضد شجرها و لا يحتشّ حشيشها و لا يصاد صيدها ۱۲۱

لا يعضد شوكها ۱۲۳

لا يقصّ شيئا منها إن استطاع...(المحرم تطول أظفاره)۱۰۲

لا يكتحل الرجل و المرأه المحرمان بالكحل الأسود ۵۵

لا يكتحل المحرم عينيه بكحل فيه زعفران ۵۳

لا،يكذب الناس(حرّم رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله صيد المدينه؟)۱۳۵-۱۳۶

لا يلبس قميصا،و لا سراويل،و لا عمامه،و لا برنسا...(ما يجتنب المحرم)۹

لا يلبسه للزينه(أ يلبس المحرم الخاتم؟)۵۸

لا يمسّ؛لأنّ اللّه يقول: وَ مَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً (طائر أهليّ أدخل الحرم حيّا) ۱۸۳،۳۶۰

لا يمسّ المحرم شيئا من الطيب و لا الريحان ۴۲

ص:۴۸۱

لا يمسّ المحرم شيئا من الطيب و لا من الريحان و ۲۲،۲۴۰

لا ينبغى للرجل الحلال أن يزوّج محرما ۴۳۳

لا ينزع من شجر مكّه شىء إلّا النخل و شجر الفواكه ۱۲۵

لا ينفّر صيدها(صيد الحرم)۱۸۶،۱۸۷

لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب ۱۹۹

لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يشهد ۲۰۴

لحمه حرام،كالميته(محلّ رمى صيدا فى الحلّ فتحامل الصيد إلى الحرم)۱۹۲،۱۹۴

لعلّك آذاك هوامّك؟(قول النبىّ صلّى اللّه عليه و آله للكعب بن عجره)۲۴۶

لعلّك يؤذيك هوامّ رأسك،احلق رأسك و صم ثلاثه أيّام ۸۹

لعنك اللّه لا برّا تدعينه و لا فاجرا،و...(قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله فى العقرب)۱۴۹

لكلّ فرخ تحرّك بعير ينحره فى المنحر(رجل كسر بيض نعامه)۳۱۳

للعمره؟(فقلت له:دما أو دمين؟)۸۵

للمدينه حرم ما بين ثور إلى عير ۱۳۵

لم ذبحتهما؟(فرخين مسرولين)۳۲۳

لم يجعل الله له حدّا يستغفر اللّه و يلبّى(من ابتلى بالفسوق،ما عليه؟) ۴۵۰

لها المهر إن كان دخل بها ۲۰۷

لو مسست لحيتى فسقط منها عشر شعرات،ما كان علىّ شىء ۲۵۶

ليس بالجدال،إنّما الجدال قول الرجل:لا و اللّه و بلى و اللّه(المحرم يقول:لا لعمرى) ۴۵۰

ليس على سيّده شىء(محرم معه غلام أصاب صيدا)۳۷۲

ليس على المحلّ شىء إنّما الفداء على المحرم(محرم أصاب صيدا أ يأكل منه المحلّ؟)۱۷۳

ليس عليك شيء ۴۲۱

ليس عليه شيء(الرجل يرمى الصيد و هو يؤمّ الحرم)۱۹۵

ليس عليه شيء(محرم استمع على رجل يجامع أهله فأمنى)۴۴۳

ليس عليه شيء(محرم سمع كلام امرأه...فأنزل)۴۴۳

ليس عليه شيء(محرم نظر إلى امرأته)۲۱۲،۴۳۷

ليس عليه شيء(محرم وقع على أهله قبل أن يطوف طواف النساء)۴۲۰

ليس عليه شيء(المحرم يتوضّأ فيسقط من لحيته الشعره و الشعرتان)۲۵۶

ليس عليه شيء إلّا أن يكون طلب ذلك(فإن أراد أن ينزلها...أدركته الشهوه؟)۲۱۳

ليس عليه شيء،إنّما هو بمنزله رجل نصب شبكه(رجل يرمى و الصيد يؤمّ الحرم)۱۹۵

ليس عليه شيء ما لم يلبّ(رجل صلّى الظهر فى مسجد الشجره...ثمّ واقع أهله)۴۱۳

ليس عليه شيء وَ ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۲۵۶

ليس للمحرم أن يأكل جرادا و لا يقتله ۱۵۵

ليس للمحرم أن يتزوّج و لا يزوّج،فإن تزوّج أو زوّج محلّا فتزويجه باطل ۱۹۹

ليس للمحرم أن يلبّى من دعاه حتّى يقضى إحرامه،يقول:يا سعد ۲۲۲

ليس من الصيد،إنّما الصيد ما كان بين السماء و الأرض(الدجاج الحبشىّ)۱۴۶

ليس ينبغى للمحرم أن يتزوّج و لا يزوّج محلّا ۲۰۳

[ليس]هذا مثل هذا يرحمك اللّه،إنّ ذلك عليه(رجل أصاب مالا حراما)۱۷۳

ليطعم ستّين مسكينا(فإن لم يقدر على بدنه)۲۹۶،۲۹۷

«حرف الميم»

ما أحبّ أن يخرج منها شيء(القمارىّ تخرج من مكّه و المدينه؟)۱۸۶،۲۲۴

ما إخال أحدا يعلّمنا بالسنّه ۳۱

ما بين لابتيها حرام(المدينه)۱۳۸

ما كان من الطير لا يصفّ،فلك أن تخرجه من الحرم ۱۴۶

ما لم يصفّ فكله،و ما كان يصفّ فخلّ سبيله(دجاج مكّه و طيرها)۱۴۶

ما لم يكن حريرا محضا،فإنّه لا بأس به(سداه إبريسم)۶۱

ص:۴۸۳

ما نتج الهدی فهو هدی بالغ الکعبه ۳۱۵

ما وطأته أو وطأه بعیرک أو دابّتک و أنت محرم،فعلیک فداؤه ۳۱۴،۳۶۸

ما یعجبنی إلاّ أن یکون مریضا(المحرم یرکب القبّه؟)۸۶

ما یعجبنی أن تفعل(امرأه ارادت أن تحرم هل تخضب یدها؟)۳۱

ما یعجبنی ذلک إلاّ أن یکون مریضا(المحرم یرکب فی القبّه؟)۷۹

ما ینتج الهدی فهو هدی بالغ الکعبه ۳۱۶

مثل ما فی الثعلب(محرم قتل أرنبا)۳۰۸

المحرم إذا أصاب حمامه ففیها شاه ۳۲۱،۳۲۵

المحرم إذا قتل الصید،فعلیه جزاؤه ۲۸۱

المحرم إذا مرّ علی جیفه فلا یمسک علی أنفه ۳۸

المحرم إذا وقع علی أهله یفرّق بینهما ۴۰۵

المحرم لا یأکل الجراد ۱۵۴

المحرم لا یتزوّج و لا یزوّج،فإن فعل،فنکاحه باطل ۲۰۳

المحرم لا یدلّ علی الصید،فإن دلّ علیه فعلیه الفداء ۱۵۸

المحرم لا یدلّ علی الصید،و إن دلّ علیه فعلیه الفداء ۱۶۰

المحرم لا ینزع القمله من جسده و لا من ثوبه متعمّدا ۱۱۵،۲۷۰

المحرم لا ینکح و لا ینکح و لا یشهد،فإن نکح فنکاحه باطل ۲۰۳،۲۰۴

المحرم یذبح ما حلّ للحلال فی الحرم أن یذبحه و هو فی الحلّ و الحرم جمیعا ۱۴۵

المحرم یطلّق و لا یزوّج ۲۱۰

المحرمه تسدل الثوب علی وجهها إلی الذقن ۷۵

المحرمه لا تتنقّب،لأنّ إحرام المرأه فی وجهها ۶۴،۷۲،۷۴

المحرمه لا تلبس الحلی و لا الثیاب المصبغات إلّا صبغا لا یردع ۵۹

المدینه حرام ما بین عائر إلی ثور لا یختلی خلاها ۱۴۱

مرّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله على كعب بن عجره و القمل يتناثر من رأسه فأمره...فحلق رأسه ۲۴۶،۹۰-۲۴۷

مره فليفعل و ليستتر(أراد الإحرام و أراد أن يتزوّج)۲۰۰

من أدرك عرفه فقد تمّ حجّه ۳۹۲

من أصاب بيض نعام و هو محرم ۳۱۲

من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل ۳۸۱،۲۹۶،۲۹۲

من أكل زعفرانا متعمّدا أو طعاما فيه طيب،فعليه دم ۲۳۹،۲۳۵،۴۳

من حلق رأسه،أو نتف إبطه ناسيا...فلا شيء عليه،و من فعله متعمّدا،فعليه دم ۲۵۴

من ذبح منه طيرا...فعليه أن يتصدّق...(فى حمام مكّه الأهلىّ)۳۲۸-۳۲۹

من راح فى الساعه الأوّله فكأنّما قرّب بدنه ۴۲۶

من زاد على دفعتين،فقد وقع عليه الدم(الجدال فى الحجّ)۴۴۹،۴۴۸

من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو مردود ۳۹۷

من قلّم أظافيره ناسيا أو ساهيا،أو جاهلا فلا شيء عليه،و من فعله متعمّدا،فعليه دم ۲۶۵

من كان يؤمن باللّه و اليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ۲۱۶

من لم يجد نعلين فليلبس خفّين ۱۸،۱۶

من نتف إبطه...و هو محرم..ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء ۳۵۷،۲۴۸،۲۳۳

من وجب عليه فداء صيد...فإن كان حاجّا،نحر هديه...بمنى ۳۷۵

من وجب عليه هدى فى إحرامه،فله أن ينحر حيث شاء ۳۷۶

من وعير إلى وعير(ما الذى يحرم من الشجر؟)۱۳۶

من وقف معنا هذا الموقف...فقد تمّ حجّه ۳۹۴

موسرا أو معسرا؟(محلّ وقع على أمه محرمه)۴۲۴

«حرف النون»

نسی؟...لا بأس(رجل قصّ أظافیره إلّا إصبعا واحده...قلت:نعم)۲۶۵

نعم(أ یدّهن المحرم بالحنّاء البنفسج؟)۴۷

نعم(رجل تهیّأ للإحرام...أله أن یواقع النساء ما لم یلبّ)۴۱۳

نعم(المحرم له أن یأکل الأترجّ؟)۲۷

نعم(المحرم یستاک؟)۱۱۰

نعم(المحرم یستظلّ فی الخباء؟)۸۰

نعم(المحرم یشتری الجواری و یبیع؟)۲۱۰

نعم(المحرم یضع عصام القربه علی رأسه؟)۱۸،۶۵

نعم(المحرم یظلّل علی محمله و یفدی؟)۸۳،۲۴۵

نعم(المحرم یکون به القرحه،یربطها أو یعصّبها بخرقه؟)۶۶

نعم(المرأه المحرمه ترکب القبّه؟)۸۵

نعم(النساء هل ترکب القبّه؟)۸۶

نعم(هل المریض المحرم یستظلّ؟)۸۸

نعم(هل یعطی المحرم وجهه إذا أراد أن ینام؟)۷۳

نعم،إذا خشی الدم(المحرم یحتجم؟)۱۰۵

نعم،إذا لم یکن صاده(المحرم معه لحم الصید)۲۲۴،۳۸۳

نعم،إنّما ترید بذلک الستر(المحرمه أ تلبس السراویل؟)۱۳

نعم،بریدا فی برید عضاها(حرّم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله المدینه؟)۱۳۵

نعم...(المحرم یظلّل علی محمله و یفدی إذا کانت الشمس و المطر تضرّ به؟)۸۳،۲۴۵

نعم،علیه الحجّ من قابل(علیه شیء غیر هذا؟)۳۹۱

نعم،لا بأس به(الصید یذبح فی الحلّ و یدخل الحرم و یؤکل؟)۱۷۳

نعم،لا بأس به(المحرم أ یتخلّل؟)۲۷

ص:۴۸۶

نعم،لا بأس به(المحرم يؤذيه ضرسه أ يقلعه؟)۱۰۹

نعم،لا بأس به و تلبس الخلخالين و المسک(المحرمه تلبس القميص تزرّه عليها...؟)۶۰

نعم؛لأنّها لا تستقلّ بالطيران(الدجاج السندیّ يخرج به من الحرم؟)۱۴۶

نعم،هذا الخطأ و عليه الكفّاره(يرمی النخله فيصيب نخله أخری)۲۷۷،۲۸۰

نعم،هو من السنّه(المحرم إن أدمی يستاک؟)۱۱۰-۱۱۱

نعم،هی امرأته كما هی(محرم واقع أهله...فإذا انتهيا إلی مكّه فهی امرأته؟)۳۹۰

نعم و صغار لهما إنّهما رقيا فی غير مرقاهما(وجدت عليّ قرادا أو حلمه أطرحهما؟)۱۱۸-۱۱۹

نعم و عليک الكفّاره(أظلّل و أنا محرم؟)۲۴۴

نعم،و لا يخمّر رأسه(المحرم يريد أن ينام يغطّی وجهه عن الذباب؟)۶۴،۷۱،۷۶

نعم،و لا يخمّر رأسه،و المرأه المحرمه لا بأس أن تغطّی وجهها كلّه ۶۴

نعم،و لا يدمی(المحرم يستاک؟)۱۱۰

نعم،و لكن يشقّ ظهر القدم(المحرم يلبس الخفّ إذا لم يكن له نعل؟)۱۰،۱۴

نعم،و ما خيره بعد نفقته؟(المحرم يشدّ الهميان وسطه؟)۱۸،۲۲۰

نعم،يفيض الماء علی رأسه و لا يدلک(المحرم يغتسل؟)۶۷،۱۱۰

نفقه الرجل علی أهله صدقه ۳۸۶

نكاحه باطل(محرم تزوّج)۲۰۲

«حرف الهاء»

هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟(صيد الحمار الوحشیّ)۱۵۷-۱۶۰

هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشیء؟۱۷۰

هو أعلم بنفسه إذا علم أنّه لا يستطيع أن تصيبه الشمس فليستظلّ(يستتر المحرم من الشمس؟)۸۴

هو سبع،و كلّما أدخلت من السباع الحرم أسيرا فلك أن تخرجه ۲۲۴

ص:۴۸۷

هو سبع،و كلّ ما أدخلت من السبع الحرم(رجل أدخل فهدا إلى الحرم،أله أن يخرجه؟)۱۵۳

هو مالك؛لأنّ عليك فداؤه ۱۷۸

هى علّه يظلّل و يفدى(المحرم تؤذيه الشمس)۸۳

«حرف الواو»

و اتّق الطيب فى زادك ۴۲

و اتّق الطيب فى زادك و أمسك على أنفك من الريح الطيّبه و لا تمسك ۲۴۲-۲۴۳

و اتّق الطيب و أمسك على أنفك...و لا تمسك عليها من الريح المنتنه ۲۴۰

و اتّق قتل الدّوابّ كلّها ۱۱۸

و اجتنب فى إحرامك صيد البرّ كلّه ۱۴۳،۱۵۸

و إحرام الرجل فى رأسه ۷۴

و ادّهن بما شئت من الدهن حين تريد أن تحرم ۴۷

و إذا ذبح الصيد فى الحرم فهو ميته حلال ذبحه أو حرام ۱۶۷

و الرفث:فساد الحجّ ۱۹۸

و أمّا ما شرط لهم،فإنّه قال: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ... ۲۱۷

و إن أصبته و أنت حرام فى الحلّ فعليك القيمه(فى حمام الحرم)۱۴۴

و إن ألقى المحرم يعنى القراد عن بعيره فلا بأس و لا يلقى الحلمه ۱۱۹

و إن حملها أو مسّها بغير شهوه فأمنى...فليس عليه شىء(محرم حمل امرأته)۲۱۳،۴۳۹-۴۴۰

و إن شاء تركه إلى أن يقدم(فى المحرم...يوجب عليه الهدى)۳۷۵

و إن قتل شيئا من ذلك-يعنى القمل-خطأ ۳۳۳

و إن كان أغلق الباب قبل أن يحرم فعليه ثمنه(رجل أغلق بابه على طائر)۳۶۵

و إن كان أمسكه حتّى مات،فعليه الفداء(أصاب ظبيا فأدخله الحرم فمات)۳۵۹

و إن كانا عالمين،فرّق بينهما(محرم غشى امرأته)۳۹۰،۴۰۲

و إن كانت(أظفاره طوال)۱۰۱

و إن كان طاف طواف النساء...فقد أفسد حجّه...و يغتسل ثمّ يعود ۴۲۲

و إن كنت ناسيا أو ساهيا أو جاهلا،فلا شيء عليك ۴۰۶

و إن مرّ بها رجل استترت منه بثوبها و لا تستتر بيدها من الشمس(المرأه المحرمه)۷۶

و إن مسّ امرأته أو لازمها من غير شهوه،فلا شيء عليه ۲۱۲،۴۳۹

و إن وطئ البيض،فعليه درهم ۳۲۶

و إن وطئ المحرم بيضه فكسرها،فعليه درهم ۳۲۶

و إنّ المدينه حرمی ما بين لابتيها حرم ۱۳۵

و أيّ شيء الخطأ عندك؟(فإن أصاب الصيد خطأ؟) ۲۸۰

و أيّ قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه،فإنّ على كلّ إنسان منهم قيمه ۱۸۱

و أيّ محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان،فله أن يلبس الخفّين ۱۹،۲۳۱

و التفاخر و الجدال:قول الرجل:لا و اللّه و بلى و اللّه ۱۹۸

و الجدال قول الرجل:لا و اللّه و بلى و اللّه ۱۹۸،۲۱۶

وجدنا فی كتاب علیّ عليه السلام فی القطاه ۳۳۰

و جعل عليه الصيام ثلاثه أيّام و الصدقه على ستّه مساكين ۲۵۱

و حرّم رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله المدينه بين لابتيها ۱۳۴

و[رأيته]قد نتف طاقه و هو يطلب أن يعيدها فی مكانها(فی عشب الحرم) ۱۳۰

و الصدقه على عشره مساكين يشبعهم من الطعام،و النسک شاه ۲۵۲

و الفسوق:الكذب ۱۹۸،۲۱۵

و الفسوق:الكذب و السباب ۲۱۵

و فی البقره،بقره ۳۰۱

و فی البیض،ربع درهم ۳۲۵،۳۲۶

و فی الحمار،بدنه ۳۰۱

ص:۴۸۹

و فی حمار وحش بقره ۳۰۰

و فی السباب و الفسوق بقره ۱۹۸،۲۱۵

و فی الظبی شاه ۳۰۵

و فی الفرخ نصف درهم ۳۲۵

و فی ما سوی ذلک قیمته ۳۲۴

و فی النعامه بدنه ۳۰۱

و فی النعامه جزور ۲۸۹

و قد رخّص فیه للرجال(فی التظلیل للمحرم)۸۵

و قد نتف طاقه و هو یطلب أن یعیدها فی مکانها(عشب الحرم)۱۲۴

و کان علی عهد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أمیال؟(فقلت لربیعه)۱۳۶

و کلّ شیء فی القرآن:«أو»فصاحبه فیه بالخیار ۹۰

و کلّ شیء فی القرآن: فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فعلیه کذا،فالأوّل بالخیار ۹۰

و لا بأس بأن یغتسل بالماء و یصبّ علی رأسه ما لم یکن ملبّدا ۶۷

و لا بأس بقتل النمله فی الحرم ۳۳۳

و لا تتنقّب المرأه و لا تلبس القفّازین(المرأه المحرمه)۷۴

و لا تخمّروا رأسه(المحرم إذا مات)۷۲

و لا یحلق الشعر(المحرم)۹۱

و لا ینبغی أن یتعمّد قتلها(محرم قتل قمله)۲۷۱

و لتلبس بعد ذلک ما أحبّت من ألوان الثیاب من معصفر أو خزّ أو حلی(المحرمه)۵۹،۶۲

و ما به بأس لا یضرّه(الصید یکون عند الرجل...فی منزله)۳۶۲

و المحرم يلقى عنه الدوابّ كلّها إلاّ القمله ۱۱۸،۱۱۶

و المرأه المحرمه لا بأس أن تغطّی وجهها کلّه ۷۶،۶۴

و من أصاب بيضه فعليه مخاض من الغنم ۳۱۸

و من التّفث أن تتكلّم فی إحرامک بکلام قبیح ۲۱۷،۴۵۱

و من کان علیه شاه فلم یجدها ۳۰۷،۳۰۸

و من کان علیه فداء شیء من الصید فداؤه بقره ۳۰۴

و من مسّ امرأته و هو محرم علی شهوه،فعلیه دم شاه ۴۳۹

و من نظر إلی امرأته نظر شهوه فأمنی،فعلیه جزور ۴۳۷

و یستغفر ربّه(محرم مسّ الطیب ناسیا)۲۳۹

و یفترقان من المکان الذی کان فیه ما کان ۴۰۲

«حرف الیاء»

یأکل الصید(المضطرّ إلی المیته و هو یجد الصید)۱۷۸

یأکل من الصید أ ما یحبّ أن یأکل من ماله؟!(المحرم یضطرّ...)۱۷۷،۲۸۲

یأکل المیته و یترک الصید(المحرم إذا اضطرّ)۱۷۹

یأمرها فتغتسل ثمّ تحرم و لا شیء علیه(أمر جاریته أن تحرم...فغشیها)۴۲۴

یا أبا سیّار إنّ حال المحرم ضیّقه ۲۱۱،۴۳۷،۴۳۹

یا أبا عمیر ما فعل النغیر؟(قال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله)۱۴۱

یا أبا یوسف إنّ الدین لیس بقیاس ۸۰

یا أمیر المؤمنین و البیض ربّما أمرق(قاله الحسن علیه السلام)۳۱۳

یا بنیّ إنّ هذا لا یقلع(حشیش الحرم)۱۲۴

یا بنیّ کیف قلت ذلک؟(فقال له أمیر المؤمنین علیه السلام)۳۱۲

یتصدّق بصدقه علی مسکین...(رجل نتف ریشه حمامه)۳۴۸

یتصدّق بکفّ من طعام(محرم نسی فیقلّم ظفرا)۲۶۵

يتنكّبونه ما استطاعوا(الجراد يكون على الطريق)۳۳۵

يجب عليك أن ترسل فحوله الإبل...(خرجت محرما فوطأت ناقتى)۳۱۲

ص:۴۹۱

يجوز للمحرم أن يشير بصيد على محلّ؟!۱۵۸

يجوز للمحرم أن يشير على محلّ؟!۱۵۸

يحرم من الصيد صيد المدينه ما بين الحرّتين ۱۳۶

يحكّ رأسه ما لم يتعمّد قتل دابّه،و لا بأس...(المحرم هل يحكّ رأسه أو يغسل بالماء؟)۶۷

يخلّى البعير فى الحرم يأكل ما شاء ۱۲۸

يدعها(رجل أحرم فنسى أن يقلّم أظفاره)۱۰۱،۲۶۸

يدفنه(فما يصنع به؟[بالصيد])۱۷۵

يدهنهما بزيت أو سمن أو إهاله(محرم تشقّقت يداه)۵۱

يذبح فى الحرم الإبل و البقر و الغنم و الدجاج ۱۴۵

يرجع لا ذنب له(أمّا ما شرط لهم...فمن تعجّل فى يومين...)۲۱۷

يرسل الفحل فى الإبل على عدد البيض(محرم أصاب بيض نعامه)۳۱۵

يرسل الفحل فى عدد البيض من الغنم ۳۱۸

يرسل الفحل فى مثل عدد البيض من الغنم ۳۱۷

يشترى بقيمه الذى من حمام الحرم قمحا...(رجل أصاب طيرين)۳۲۹

يصنع فيه فى الغنم،كما يصنع فى بيض النعام...(محرم كسر بيض القطاه)۳۱۷

يطعم تمره،و تمره خير من جراده(محرم قتل جراده)۳۳۴

يطعم ثلاثه مساكين(كفّاره حلق الرأس)۲۵۵

يطعم شيئا(المحرم يعبث بلحيته فتسقط منها الشعره و الثنتان)۲۵۵،۲۶۰

يطعم شيئا من الطعام(محرم قتل زنبورا)۳۳۲

يطعم كفّا من طعام أو كفّين(المحرم إذا مسّ لحيته فوقع منها شعر)۲۵۵

يطعم مكانها طعاما(المحرم يبين(ينزع)القمله من جسده)۱۱۶،۲۷۰

يظلّل على نفسه و يهريق دما إن شاء اللّه(المحرم يظلّل على نفسه إذا آذته الشمس؟)۸۳

يغتسل ثمّ يرجع فيطوف بالبيت طوافين(رجل،عليه طواف النساء وحده)۴۲۲

يغتسل ثمّ يعود فيطوف ثلاثه أشواط...(طاف أسبوعا...ثمّ سعى أربعه...ثمّ غشى أهله)۴۱۸

يغسل يديه و يلبّى(محرم مسّ الطيب ناسيا)۲۳۹

يغطّى وجهه و يصنع به كما يصنع بالحلال غير أنّه لا يقرّبه طيبا(المحرم إذا مات)۲۲۳

يفديه على نحوه(رجل خرج من الحرم فاستقبله صيد...فقتله)۱۹۵

يفرّق بينهما و لا يجتمعان فى خباء...(محرم يقع على أهله)۴۰۵

يقتل المحرم الأسود الغدر و الأفعى و العقرب و الفأره،فإنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله...۱۴۹

يكتحل المحرم إن هو رمد بكحل ليس فيه زعفران ۵۳

يكتحل المحرم عينه إن شاء بصبر ليس فيه زعفران و لا ورس ۵۲

يكره أن يرمى الصيد و هو يؤمّ الحرم ۱۹۴

يكره للمحرم أن يجوز بثوبه فوق أنفه،و لا بأس أن يمدّ المحرم ثوبه ۷۷

يكره للمحرم أن يجوز ثوبه أنفه من أسفل ۷۷

يكره للمحرم أن ينام على الفراش الأصفر أو المرفقه الصفراء ۲۲۱

يلبّى إذا ذكر(المحرم لو غطّى رأسه ناسيا أو نائما)۶۹

يلقى القناع عن رأسه و يلبّى و لا شىء عليه(محرم غطّى رأسه ناسيا)۶۳-۲۴۵،۶۹،۶۴

يمسك على شمّه و يأكله(سألته عن التفاح و الأترجّ...)۲۶

ينحر جزورا(متمتّع وقع على أهله)۴۱۶

يهرق دما(محرم واقع أهله حين ضحّى قبل أن يزور البيت)۴۱۷

يهريق دما(محرم قلع ضرسه)۱۰۹

فهرس الأماكن و البلدان

«حرف الألف»

الأبواء:۱۶۹،۲۲۳.

«حرف الباء»

البلد الحرام:۲۰۱.

البيت:۴۱۷،۴۲۲،۴۲۸،۱۴۹،۸۱،۸۲، ۴۵۱.

بيت اللّه:۳۱۱،۳۱۲،۳۱۷،۳۱۹.

«حرف التاء»

التنعيم:۴۳۱.

«حرف الثاء»

ثور:۱۳۵،۱۳۸،۱۴۱.

«حرف الجيم»

الجعرانه:۲۳۲،۲۳۸.

«حرف الحاء»

الحديبيّه:۲۲۰.

الحرم:۱۲۳-۱۴۲،۱۳۷،۱۳۶،۱۳۳- ۱۶۳،۱۶۱،۱۵۳،۱۴۷-۱۶۷، ۱۶۵، ۱۷۱،۱۶۸-۱۸۲،۱۸۰،۱۷۵،۱۷۳- ۱۹۴،۱۹۲-۲۷۲،۲۲۴،۱۹۶-۲۷۴، ۳۴۸،۳۳۳،۳۲۸،۳۲۶،۳۲۱،۲۸۵، ۳۵۹،۳۵۷،۳۵۶-۳۶۸،۳۶۶،۳۶۴، ۳۷۹،۳۷۷،۳۷۱-۳۸۳.

حرم مكّه:۱۳۴،۱۳۶،۱۳۸،۱۴۱.

حرم المدينه:۱۳۶-۱۴۱،۱۳۹.

الحزوره:۳۷۵.

«حرف الدال»

دار الندوه: ۳۷۰.

ص:۴۹۴

«حرف الزای»

زقاق العطّارین:۳۷.

زمزم:۲۲۵.

«حرف السین»

سرف:۲۰۱.

السقیاء:۲۵۹.

«حرف الصاد»

الصفا:۴۲۸،۴۱۹،۴۱۸،۳۵۶،۳۷.

«حرف الطاء»

الطائف:۱۷۰،۱۳۴.

«حرف الظاء»

ظلّ عائر:۱۳۹،۱۳۶،۱۳۵.

ظلّ و عیر:۱۳۹،۱۳۶،۱۳۵.

«حرف العین»

عائر:۱۴۱،۱۳۹.

عرفه:۳۹۲-۳۹۴.

عرفات:۱۶.

العقیق:۱۴۰.

عیر:۱۳۸،۱۳۶،۱۳۵.

«حرف القاف»

القاحه:۱۶۳.

«حرف الكاف»

الكعبه:۳۱۴،۳۱۲،۲۳۵،۳۸،۳۲، ۳۷۴،۳۶۸،۳۵۶،۳۱۶-۳۷۷.

الكوفه:۳۲۳،۱۸۶،۱۸۴.

«حرف الميم»

المدينه:۱۳۴،۱۵-۱۴۱، ۱۴۰،۱۳۸، ۲۲۵،۲۲۴،۱۸۶،۱۸۴.

المروه:۴۱۹،۴۱۸،۳۵۶،۳۷، ۴۲۸.

المزدلفه:۳۹۲-۴۴۵،۳۹۵.

المسجد:۱۳۲،۱۵.

مسجد الشجره:۴۱۳.

المشعر:۳۹۳.

مكّه:۱۳۴،۱۲۵،۱۲۲،۱۲۱،۱۰۶، ۴۲، ۱۶۸،۱۴۶،۱۴۲،۱۴۰،۱۳۸،۱۳۵ ، ۲۴۵،۲۲۴،۱۸۶،۱۸۵،۱۸۴،۱۷۱ ، ۳۶۷،۳۲۸،۳۲۶،۳۲۳،۲۹۷ ، ۳۷۵-

ص:۴۹۵

۴۴۴،۴۲۸،۳۹۹،۳۹۰،۳۸۳،۳۷۷، ۴۵۱.

المنحر:۳۷۶.

منی:۳۷۵،۳۲۶،۱۲۴-۳۷۷.

المواقیت:۴۲۸.

الموقفان:۴۱۹،۳۹۵،۳۹۳،۳۹۱،۳۸۹، ۴۴۰،۴۳۸،۴۲۳،۴۲۰.

المیقات:۴۳۲،۴۳۱.

«حرف الواو»

وجّ:۱۳۹،۱۳۴.

ودّان:۱۶۹.

وعیر:۱۳۹،۱۳۶.

«حرف الیاء»

الیمن:۵۴،۲۴.

ص:۴۹۶

فهرس الطوائف و القبائل و الفرق

«حرف الألف»

الأئمّه عليهم السلام: ۲۸۸،۳۳۷،۳۷۰، ۴۲۶.

إسلام: ۲۱۶.

الأصحاب: ۳۲۳،۴۲۳.

أصحاب أبی حنيفه: ۹۸.

أصحاب أبی قتاده: ۱۶۰،۱۶۳.

أصحاب الرأی: ۴۱،۵۹،۶۲،۱۱۱ ، ۱۱۲،۱۱۷،۱۳۱،۱۳۳،۱۴۷،۱۶۰ ، ۱۶۱،۱۸۲،۱۸۷،۱۸۹،۱۹۰،۱۹۲ ، ۲۱۹،۲۵۰،۲۵۱،۲۶۱،۲۶۹، ۲۷۲، ۲۹۶،۲۹۳،۲۹۱،۲۷۹،۲۷۷،۲۷۴، ۳۱۱-۳۵۸،۴۱۱،۳۶۳،۳۶۱،۳۵۹، ۴۴۰.

أصحاب الشافعیّ: ۳۲،۹۸،۱۳۴،۲۶۳، ۳۹۷،۴۰۱.

أصحابنا: ۳۵،۵۵،۱۰۹،۱۳۲،۱۴۶ ، ۱۴۹-۱۵۱،۱۵۳،۱۵۹،۱۶۴،۱۸۵ ، ۱۹۴،۲۰۳،۲۰۴،۲۵۲،۲۶۸،۲۷۳ ، ۲۹۵،۳۱۰،۳۱۷،۳۳۲،۳۷۳، ۴۰۹، ۴۲۶،۴۴۴.

أصحابه(النبیّ صلّی اللّه علیه و آله):

۱۵۷.

أعرابیّ: ۲۳۸.

أهل البيت عليهم السلام: ۱۳۷،۱۵۳، ۴۴۴.

أهل الحديبيّه: ۲۲۰.

أهل خراسان: ۱۰۹.

أهل الظاهر: ۹۰، ۲۵۳،۲۵۴،۳۱۲، ۳۴۶،۳۴۸،۳۹۶،۴۴۴.

أهل العلم: ۴۵،۸۲،۹۰،۱۳۹،۱۵۴، ۱۵۷،۲۱۹،۲۵۲،۲۷۲،۲۷۹،۲۸۶، ۳۹۶.

أهل اللغه: ۳۳۰.

أهل المدينه:۷۸.

أهل مكّه:۳۲۳،۱۸۵،۱۷۲.

«حرف التاء»

التابعين:۳۵۱.

«حرف الجيم»

جماعه الظاهرين:۴۴۴.

الجمهور:۲۹،۲۶،۱۹،۱۴،۱۳،۱۱،۹ ، ۶۳،۶۲،۶۰،۵۹،۵۴،۴۶،۴۳،۳۰ ، ۸۲،۷۹،۷۷،۷۵،۷۱،۷۰،۶۷،۶۶ ، ۱۰۴،۱۰۱،۸۹–۱۰۸،۱۰۶، ۱۱۱–۱۲۷،۱۲۴،۱۲۲،۱۲۰،۱۱۳ – ۱۴۲،۱۴۱،۱۳۸،۱۳۵،۱۳۱،۱۲۹ ، ۱۵۹،۱۵۷،۱۵۴،۱۴۷،۱۴۵،۱۴۴ ، ،۱۷۱،۱۶۹،۱۶۴،۱۶۳،۱۶۰ ۱۹۱ ، ۲۰۵،۲۰۴،۱۹۹،۱۹۷،۱۹۴،۱۹۲ ، ۲۳۸،۲۳۲،۲۲۰،۲۱۹،۲۱۶،۲۱۰ ، ۲۵۹،۲۵۳،۲۵۱،۲۵۰،۲۴۶،۲۴۴ ، ،۲۸۶،۲۷۹،۲۷۷،۲۶۱ ۲۹۳،۲۸۹ ، ۳۳۸،۳۳۱،۳۲۱،۳۱۷،۳۰۵،۲۹۵ ، ۳۵۵–۳۴۴،۳۵۱،۳۵۰،۳۴۸،۳۴۶ ، ۳۹۲،۳۸۹،۳۷۰،۳۶۳،۳۶۱،۳۶۰ ، ،۳۹۸،۳۹۶،۳۹۴ ۴۳۶،۴۱۳،۴۰۲، ۴۳۷.

«حرف الخاء»

الخاصّه:۲۹،۲۶،۲۲،۱۴،۱۲،۱۰،۹ ، ۶۱،۵۹،۴۵،۳۳،۳۱–۷۴،۷۱،۶۳ ، ۱۰۸،۱۰۶،۱۰۵،۸۹،۸۲،۷۹،۷۵ ، ،۱۳۲،۱۲۸،۱۲۴،۱۲۱،۱۱۳ ۱۳۵، ۱۴۳–۱۶۰،۱۵۸،۱۵۴،۱۴۸،۱۴۵، ۲۱۲،۲۱۱،۲۰۴،۱۹۹،۱۹۷،۱۷۰، ۲۴۶،۲۳۹،۲۳۳،۲۲۱،۲۲۰،۲۱۶، ۲۵۳،۲۵۱،۲۴۸.

«حرف الشين»

الشافعيّه:۳۵۸.

«حرف الصاد»

صاحبا أبى حنيفه:۳۸۶.

الصحابه:۲۸۷–۳۲۱،۳۰۵،۳۰۰،۲۸۹، ۴۲۶،۳۸۵،۳۳۶.

«حرف العين»

العامّه:۱۷۹.

ص:۴۹۸

العطّارون:۳۴،۳۷،۳۹.

العلماء:۱۳۸،۱۱۱،۱۰۲،۳۵،۲۶،۱۲، ۳۴۸،۲۹۸،۲۸۸،۱۵۹.

علماء الإسلام:۲۲.

علماء الأمصار:۱۴۵،۱۲۰،۷۳،۶۳، ۲۷۶،۲۴۶،۱۹۷.

علماؤنا:۴۵،۴۱،۳۲،۲۴،۲۱،۱۷ ، ۱۲۸،۱۱۱،۱۰۴،۷۸،۷۰،۶۵،۵۲، ۱۴۴،۱۳۵،۱۳۴-۱۵۴،۱۵۳،۱۴۶ ، ۱۹۳،۱۸۷،۱۸۱،۱۷۶،۱۶۶،۱۶۰، ۲۲۱،۲۰۹،۲۰۵،۱۹۸،۱۹۶،۱۹۴ ، ۲۵۲،۲۴۹،۲۳۸،۲۳۶،۲۳۲،۲۲۸ ، ۲۶۱،۲۵۳-۲۸۸،۲۷۶،۲۶۶،۲۶۳ ، ،۳۰۱،۳۰۰،۲۹۷،۲۹۳،۲۹۲ ۳۰۵، ۳۹۱،۳۴۴،۳۳۱،۳۲۰،۳۱۱،۳۰۹، ۳۹۵-۴۳۸،۴۳۷،۴۳۳،۴۰۸،۳۹۷.

«حرف الفاء»

الفقهاء:۳۷۹،۲۳۶.

فقهاء الأمصار:۲۱۹،۱۰۱،۳۳،۱۹، ۲۶۱،۲۳۵.

«حرف الكاف»

الكافر:۱۸۶.

«حرف الميم»

المجوّزون:۱۰۵.

مجوسيّ:۳۴۵.

المحقّقون:۲۷۸،۹۳.

المخالف:۲۳۴،۲۰۴،۱۷۸،۱۱۱،۳۲، ۴۰۲،۳۹۸،۳۱۳،۳۰۵،۲۸۴،۲۷۸، ۴۴۴.

المساكين:۲۷۳،۲۵۹،۲۵۵،۲۵۰،۱۳۲، ۳۰۸،۳۰۷،۳۰۲،۲۹۷،۲۹۶،۲۹۴، ۳۸۱،۳۷۸،۳۷۷،۳۷۴،۳۲۸،۳۱۹.

المسلم:۱۸۶،۱۸۵.

المسلمون:۱۹۸،۱۵۶،۱۴۳.

الموجبون:۲۸.

«حرف الواو»

و ثنیّ:۳۴۵.

ص:۴۹۹

فهرس الكتب

«حرف الألف»

الاستبصار:۱۹۵.

الأمّ:۵۶،۲۳۲.

الإملاء:۲۳۲.

«حرف التاء»

التهذيب:۷۳،۲۵۸،۳۵۵،۴۴۲.

«حرف الخاء»

الخلاف:۲۵۸،۴۱۶.

«حرف الراء»

رساله علىّ بن بابويه:۳۶۶.

«حرف السين»

سنن حرمله:۵۶.

«حرف القاف»

القرآن:۲۷۶،۲۹۳،۲۹۴،۳۳۷.

«حرف الكاف»

كتاب اللّه:۲۵۲.

كتاب علىّ عليه السلام:۳۱۳،۳۱۸، ۳۳۰.

كتابى الأخبار(التهذيب و الاستبصار):

۱۰۶.

«حرف الميم»

المبسوط:۴۱۶، ۴۱۰، ۴۰۹، ۲۴، ۴۴۲.

المقنعه:۳۱۹.

الموطّأ:۴۰۲.

«حرف النون»

النهايه:۴۱۰، ۲۴.

ص:۵۰۰

فهرس أسماء المعصومين عليهم السّلام

«حرف الألف»

إبراهيم عليه السلام:۱۳۵،۱۴۰.

أبو إبراهيم عليه السلام:۱۰۸،۲۶۷، ۲۶۸.

أبـو جعفر عليه السـلام:۱۰ ، ۴۳،۵۲،۶۴، ۷۱–۷۳،۷۵،۱۲۶،۱۳۳،۱۵۴،۱۶۵، ۱۷۱،۱۸۳،۱۸۵،۲۰۶،۲۱۲،۲۲۱ ، ۲۲۳،۲۳۰،۲۳۳ ، ۲۳۵–۲۳۹،۲۴۸، ۲۵۴،۲۶۵،۲۹۰،۳۰۳،۳۰۷،۳۳۰، ۳۴۵،۳۵۵،۳۵۶،۳۵۹،۳۶۲،۳۷۵، ۴۰۵،۴۲۲،۴۲۸،۴۳۵،۴۴۸،۴۴۹.

أبو جعفر الثانى عليه السلام:۸۷.

أبـو الحسن عليه السـلام:۲۷،۵۸،۵۹،۷۹، ۱۵۹،۱۸۴ ، ۸۰،۸۱،۸۴،۱۰۱،۱۰۷، ۳۱۰،۳۱۶ ، ۲۱۱،۲۴۴،۲۷۷،۲۸۰ ، ۳۲۲،۳۲۴،۳۲۸،۳۷۲، ۳۹۰،۳۹۹، ۴۰۲،۴۱۰،۴۱۳،۴۴۱.

أبو الحسن الأوّل عليه السلام:۸۴.

أبو الحسن الرضا عليه السلام:۸۳،۸۷، ۲۱۰،۲۴۵.

أبو الحسن موسى عليه السلام:۴۲۴.

أبو عبد اللّه عليه السـلام:۹–۱۸، ۲۰– ۲۲، ۲۷،۳۳،۳۵،۳۷،۳۸،۴۰ – ۴۲،۴۵، ۴۷،۵۰–۵۳،۵۵–۶۶،۶۹،۷۰،۷۴ ، ۷۵،۷۷،۷۹،۸۱،۸۴،۸۶، ۹۵–۱۱۰، ۱۱۳،۱۱۵–۱۱۹،۱۲۲،۱۲۴–۱۲۸، ۱۳۰،۱۳۵،۱۳۶،۱۴۳–۱۴۶،۱۴۸– ۱۵۰،۱۵۲–۱۵۶،۱۵۸، ۱۶۶،۱۶۸،۱۷۰–۱۷۵،۱۷۷–۱۷۹، ۱۸۱،۱۸۳–۱۸۶،۱۹۳،۱۹۴،۱۹۵– ۲۰۰،۲۰۲–۲۰۶،۲۱۰–۲۱۴،۲۱۶، ۲۱۷،۲۲۰،۲۲۱– ۲۲۴،۲۲۷،۲۳۱، ۲۳۵،۲۳۹،۲۴۲،۲۴۵،۲۴۶،۲۵۲،

۲۷۱-۲۶۹،۲۶۷-۲۶۲، ۲۶۰-۲۵۵، ۲۹۲، ۲۹۰،۲۸۹،۲۸۶،۲۸۲-۲۷۹، ۳۰۴-۳۰۲، ۳۰۰،۲۹۸-۲۹۵،۲۹۳، ۳۱۴-۳۱۲،۳۱۰،۳۰۸-۳۰۶
۳۱۷، ۳۳۹،۳۳۶-۳۳۴،۳۳۲-۳۲۱،۳۱۸، ۳۵۹،۳۵۷-۳۵۵،۳۵۲،۳۴۹-۳۴۷، ۳۷۲،۳۶۸،۳۶۷،۳۶۴،۳۶۲، ۳۶۰، ۳۸۲-۳۷۹،۳۷۶،۳۷۵
۳۹۲،۳۹۱، ۴۱۳-۴۱۱،۴۰۶،۴۰۵،۳۹۶،۳۹۵، ۴۲۸،۴۲۴،۴۲۱،۴۲۰،۴۱۸-۴۱۶، ۴۴۴-۴۴۱،۴۳۹-۴۳۷،۴۳۴،۴۳۳، ۴۵۲-۴۴۷.

أمير المؤمنين عليه السلام:۲۰۶،۳۱۲، ۳۱۳،۳۱۴،۳۶۸.

«حرف الباء»

الباقر عليه السلام:۱۴،۱۵۵،۲۳۴.

«حرف الجيم»

جعفر عليه السلام:۱۶۷،۱۷۸،۲۲۵.

جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام:۴۳.

«حرف الحاء»

الحسن عليه السلام:۳۱۲.

الحسن بن علىّ عليهما السلام:۱۰۵.

الحسين عليه السلام:۲۲۳،۲۵۹.

الحسين بن علىّ عليهما السلام:۲۱۶،۲۲۳، ۲۵۹.

«حرف الراء»

الرسول صلّى اللّه عليه و آله:۲۰۲،۳۹۴، ۴۱۹.

رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله:۹،۱۱،۱۲، ۱۵،۱۶،۱۹،۳۱،۶۷،۷۲،۷۵،۸۰، ۱۰۶،۱۲۰، ۸۲،۸۹،۹۰،۱۲۶-۱۲۲، ۱۳۴-۱۴۲،۱۴۰،۱۳۸
۱۴۹-۱۴۷، ۲۰۳،۲۱۶، ۱۶۳،۱۶۹،۱۷۰،۲۰۰، ۲۳۲،۲۳۳،۲۳۹،۲۴۶،۲۴۷، ۲۲۰، ۲۷۷،۳۶۲،۴۱۸،۴۲۸، ۲۵۰.

الرضا عليه السلام:۸۳،۸۷،۲۴۵.

«حرف الصاد»

الصادق عليه السلام:۲۵،۲۹،۵۷،۷۱، ۷۴،۷۶،۹۱،۱۱۳،۱۲۵،۱۲۶،۱۳۸، ۱۵۳،۱۹۱،۲۱۵،۲۱۶،۲۲۱،۲۴۰،

۳۲۴، ۳۱۰، ۳۰۸، ۲۹۴، ۲۸۹، ۲۵۱، ۴۳۶، ۴۲۹، ۴۰۶، ۳۹۷، ۳۵۰، ۳۳۳.

«حرف العين»

العبد الصالح عليه السلام:۵۸.

علیّ علیه السلام:۶۰، ۵۸، ۵۴، ۱۴، ۱۳، ۱۴۴، ۱۴۱، ۱۳۷، ۱۳۵، ۱۱۱، ۷۰، ۱۷۱، ۱۷۰، ۱۶۸، ۱۶۷، ۱۶۱، ۱۶۰، ۲۵۹، ۲۴۴، ۲۲۳، ۱۹۸، ۱۷۸، ۲۸۷، ۳۹۶، ۳۵۵، ۳۲۰، ۳۱۳، ۳۰۵، ۲۸۹، ۴۴۴، ۴۰۲.

علیّ بن أبی طالب علیه السلام:۱۷۰، ۳۱، ۳۱۲.

علیّ بن الحسین علیهما السلام:۱۲۴، ۴۲، ۱۳۰.

«حرف الفاء»

فاطمه علیها السلام:۵۴.

«حرف الميم»

موسی(بن جعفر علیهما السلام):۱۸۱، ۳۱، ۲۴۴، ۲۱۶، ۲۱۵، ۱۹۸، ۱۹۳، ۱۸۶، ۳۸۲، ۳۵۳، ۳۵۰، ۳۴۹، ۳۲۸، ۳۱۳.

«حرف النون»

النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:۱۲، ۱۰ ، ۱۴-۳۳، ۳۰، ۲۹، ۲۶، ۲۲، ۲۱، ۱۸ ، ۵۹، ۵۴، ۵۲، ۴۹، ۴۸، ۴۵، ۳۴-۶۴ ، ۱۰۶، ۱۰۵، ۸۲، ۸۱، ۷۴، ۷۱، ۱۰۸ ، ۱۲۸، ۱۲۴، ۱۲۳، ۱۱۶، ۱۱۵، ۱۱۲ ، ۱۴۰، ۱۳۸، ۱۳۷، ۱۳۵، ۱۳۴، ۱۲۹ ، ۱۶۰، ۱۵۹، ۱۵۷، ۱۵۵، ۱۴۵، ۱۴۱ ، ۱۸۷، ۱۷۱، ۱۷۰، ۱۶۹، ۱۹۹-۲۰۲، ۲۳۷، ۲۳۲، ۲۲۵، ۲۱۶، ۲۰۴-۲۳۹، ۳۰۵، ۲۸۸، ۲۸۶، ۲۷۹، ۲۵۹، ۲۴۶، ۳۹۴، ۳۹۲، ۳۷۴، ۳۴۶، ۳۳۷، ۳۱۳، ۴۳۶، ۴۳۱، ۴۲۶.

فهرس الأعلام

«حرف الألف»

أبان:۶۷،۱۳۵.

أبان بن تغلب:۲۹۸.

أبان بن عثمان:۱۹۹،۴۰۵.

إبراهيم بن أبى محمود:۸۳،۲۴۵.

إبراهيم بن الحسن:۲۰۶.

إبراهيم بن سفيان:۲۷.

إبراهيم بن عمر:۳۶۴.

إبراهيم بن ميمون:۳۴۷-۳۴۸.

ابن أبى شجره:۱۵۸.

ابن أبى عمير:۱۹۵،۱۹۴،۳۹،۳۵،۲۶، ۴۱۳،۳۰۲،۲۸۱،۲۸۰.

ابن أبى نصر:۵۸.

ابن أبى يعفور:۴۷،۲۴.

ابن إدريس:۱۳۲،۱۳۱،۱۰۴،۱۴،۱۳، ۳۱۹،۱۹۶،۱۹۵،۱۹۴،۱۷۷،۱۷۶، ۴۲۲،۴۱۰،۴۰۴،۴۰۳،۳۸۲،۳۸۰، ۴۴۱.

ابن بابويه:۲۹،۲۷،۲۰،۱۸،۱۲،۱۰ ، ۶۲،۵۹،۵۷،۵۲،۴۳،۴۲،۴۰،۳۹ ، ۶۹،۶۷،۶۵،۶۴-۷۴،۷۱-۹۵،۷۷ ، ، ۱۱۰،۱۰۸،۱۰۵،۱۰۴،۱۰۲ ۱۱۹ ، ۲۲۰،۲۱۷،۲۱۰،۲۰۷،۱۴۶،۱۲۱ ، ۲۹۵،۲۷۸،۲۶۸،۲۵۹،۲۳۹،۲۳۵ ، ۴۰۵،۳۳۹،۳۳۲،۳۱۰،۳۰۱،۲۹۷ ، ، ۴۴۷،۴۲۶،۴۱۷،۴۰۶ ۴۵۱،۴۵۰.

ابن رباط:۳۱۷.

ابن الزبير:۲۷۳،۱۳۳،۱۳۲،۷۰.

ابن سنان:۳۲۵،۲۲۳،۱۹۹،۱۷۲،۳۸، ۳۳۹.

ابن سیرین:۲۹۲،۴۴۰.

ابن شجره:۲۰۴.

ابن عبّاس:۱۱، ۱۲،۱۴،۱۶،۱۹،۲۸، ۳۳،۷۰،۷۱،۷۲،۹۰،۱۰۵،۱۰۶،

ص:۵۰۴

،۱۴۲،۱۳۳،۱۳۲،۱۳۱،۱۲۰،۱۱۳ ، ۱۶۹،۱۶۸،۱۶۱،۱۶۰،۱۵۴،۱۴۴ ، ۲۰۱،۲۰۰،۱۹۹،۱۹۷،۱۸۲،۱۷۱ ، ۲۷۳،۲۷۲،۲۷۰،۲۲۰،۲۱۹،۲۰۲،
۳۰۹،۲۹۳–۲۹۱،۲۸۷،۲۷۸،۲۷۷ ، ۳۷۸،۳۵۲،۳۳۱،۳۳۰،۳۲۱،۳۲۰ ، ۳۹۹،۳۹۸،۳۹۶–۳۹۴،۳۹۲،۳۸۹ ، ۴۴۴،۴۳۵،۴۳۴،۴۳۳،۴۰۲.

ابن عبد البرّ:۱۰،۱۹،۲۱۹.

ابن عفّان:۲۰۲.

ابن عمر:۳۰،۲۸،۱۵،۱۴،۱۲،۱۰،۹ ، ۶۷،۶۲،۶۰،۵۸،۵۴،۴۹،۴۸،۳۳ ، ۱۵۴،۱۴۸،۱۴۴،۱۱۷،۱۱۱،۷۹،۷۸ ، ۲۱۹،۱۹۷،۱۸۲،۱۷۱،۱۶۸
۳۲۰ ، ۳۹۸،۳۸۹،۳۵۲.

ابن فضّال:۲۲۰.

ابن فضیل:۳۲۸،۳۲۴،۳۲۲.

ابن لهیعه:۳۰.

ابن مثّنی:۸۰.

ابن مسعود:۳۳۶،۳۱۱،۳۰۰.

ابن مسکان:۳۲۴،۳۱۰.

ابن المنـذر:۱۱۷،۱۰۷،۹۳،۲۱،۱۳ ، ۱۸۷،۱۸۳،۱۷۶،۱۶۷،۱۶۶،۱۳۲ ، ۲۶۶،۲۴۷،۲۳۲،۱۹۰،۱۸۹،۱۸۸ ، ۳۰۵،۲۹۱،۲۷۹،۲۷۷،۲۶۹
۳۳۷ ، ۴۰۰،۳۸۹،۳۷۸.

أبو إسحاق:۳۵۸.

أبو بصیر:۱۹۳،۱۴۵،۱۱۹،۵۲،۱۸ ، ۲۶۲،۲۲۱،۲۲۰،۲۱۲،۲۱۰،۱۹۴ ، ۳۰۰،۲۹۷،۲۹۶،۲۶۷،۲۶۴–۳۰۳ ، ۳۲۵،۳۲۴،۳۱۰،۳۰۸،۳۰۶
۳۴۷ ، ۴۳۴،۴۱۷،۴۰۶،۳۵۲،۳۵۰،۳۴۹ ، ۴۴۸،۴۴۳،۴۳۶–۴۵۰.

أبو بکر النیسابوریّ:۱۵.

أبو ثور:۱۱۷،۱۱۱،۱۰۷،۶۲،۳۵،۲۸ ، ۱۸۹،۱۸۸،۱۸۷،۱۸۳،۱۳۱،۱۲۹ ، ۲۹۲،۲۶۹،۲۶۱،۲۵۷،۱۹۲،۱۹۰ ، ۳۷۸،۳۵۹،۳۴۸،۳۳۶،۳۱۱
۳۹۵ ، ۴۴۰،۴۳۴،۴۰۸،۴۰۰.

أبو جمیله:۳۴۷.

أبو حازم:۹۸.

أبو حامد:۹۹.

أبو الحسن الأحمسیّ:۵۰.

أبو حمزه:۲۶۶،۲۶۵.

أبو حنیفه:۲۸،۲۱،۱۷،۱۶،۱۲،۱۱، ۴۹،۴۶،۴۳،۴۱،۴۰،۳۴،۳۰،۲۹،

ص:۵۰۵

۹۳،۹۲،۹۱،۷۸،۷۲،۷۱،۶۸،۶۰ ، ۱۲۹،۱۲۸،۱۲۴،۱۱۲،۱۰۷،۹۸-۹۵ ، ۱۶۴،۱۶۲،۱۵۰،۱۴۹،۱۳۷،۱۳۵ ، ، ۱۹۰،۱۸۱،۱۷۶،۱۷۱،۱۷۰
۱۹۹ ، ۲۳۷،۲۳۶،۲۳۲،۲۳۰،۲۲۸،۲۰۰ ، ۲۶۳،۲۵۸،۲۵۰،۲۴۹،۲۴۰،۲۳۸ ، ۲۸۶،۲۸۵،۲۸۴،۲۸۳،۲۷۴،۲۶۴ ، ،۳۰۵،۳۰۰،۲۸۹،۲۸۷
۳۲۱،۳۰۶ ، ۳۶۱،۳۵۱،۳۵۰،۳۴۸،۳۴۴،۳۴۳ ، ۳۹۶-۳۹۳،۳۹۱،۳۸۸-۳۸۴،۳۷۳ ، ۴۱۴،۴۰۹،۴۰۸،۴۰۵،۴۰۳،۴۰۲ ، ،۴۳۱-۴۲۷،۴۱۵
۴۳۸،۴۳۴،۴۳۳.

أبو خالد القمّاط:۴۱۷.

أبو داود:۱۵۵.

أبو رافع:۲۰۱.

أبو سعيد الخدرىّ:۱۵۴.

أبو سعيد المكارى:۱۵۰،۱۶۵،۳۵۹.

أبو سيّار:۲۱۱،۴۳۷،۴۳۹.

أبو شريح:۱۲۱.

أبو الصباح:۲۸۶،۲۸۹،۳۰۰،۳۰۶.

أبو الصباح الكنانىّ:۳۱،۲۰۲،۳۱۴، ۳۶۸.

أبو الطيّب:۹۹.

أبو العبّاس:۱۳۵،۱۳۸.

أبو عبيده:۳۰۶،۳۰۷،۳۰۹،۳۴۵، ۲۸۷،۲۹۰،۲۹۲،۳۰۲،۳۰۳.

أبو علىّ بن راشد:۸۵.

أبو عمير:۱۴۱.

أبو قتاده:۱۵۷،۱۵۹،۱۶۰،۱۶۳، ۱۷۰.

أبو هريره:۱۲۱،۱۲۴،۱۲۸،۱۳۷،۱۳۸، ۱۵۵،۲۱۶،۳۹۶،۴۴۴.

أبو هشيمه:۱۳۲.

أبو هلال الرازیّ:۳۸۲،۴۵۲.

أبو ولّاد الحنّاط:۳۶۷.

أبو یوسف:۱۷۶،۱۱۲،۱۰۷،۹۱،۸۰، ۳۸۴،۳۷۴،۳۴۴،۲۳۲،۲۳۰،۱۹۰، ۴۰۸،۳۸۶.

أحمد:۱۶،۱۴،۱۳،۱۱-۳۰،۲۸،۱۸ ، ۷۵،۷۱،۶۸،۶۵،۶۴،۶۲،۶۰،۳۴ ، ۱۱۵،۱۱۲،۱۰۷،۹۸،۹۵،۹۲،۷۸ ، ۱۳۳،۱۳۱،۱۲۳،۱۲۲،۱۱۷-۱۳۵ ، ۱۵۵،۱۵۴،۱۵۲،۱۴۷،۱۳۹،۱۳۸ ، ۱۶۰-۱۸۱،۱۷۶،۱۷۵،۱۶۶،۱۶۲ ، ۱۸۷،۱۸۲-۲۰۹،۱۹۹،۱۹۲،۱۹۰ ، ،۲۳۸،۲۳۲،۲۳۱،۲۲۸ ،۲۵۴،۲۴۹

ص:۵۰۶

۳۳۲، ۳۳۰، ۳۲۸، ۳۲۵، ۳۱۱، ۲۹۷، ۳۹۵، ۳۹۲، ۳۷۸، ۳۶۱، ۳۵۸، ۳۵۲، ۴۱۵، ۴۱۴، ۴۱۲، ۴۱۱، ۴۰۵، ۴۰۰، ۴۳۴، ۴۳۳، ۴۳۱، ۴۳۰، ۴۲۷، ۴۲۶، ۴۴۰، ۴۳۸، ۴۳۶، ۴۳۵.

أحمد بن محمّد:۳۷۶، ۳۱۰، ۲۸۰، ۲۷۷، ۴۱۴.

إدريس بن عبد اللّه:۳۵۵.

أديم بن الحرّ الخزاعيّ:۲۰۵.

أربد:۳۳۸.

أسامه:۸۱.

إسحاق:۱۱۷، ۷۵، ۷۰، ۶۰، ۲۸، ۱۳ ، ۱۸۲، ۱۷۸، ۱۷۶، ۱۶۷، ۱۶۶، ۱۶۰ ، ۲۶۶، ۲۵۷، ۲۴۷، ۲۳۲، ۲۱۹، ۱۸۹ ، ۳۳۷، ۳۲۰، ۲۸۸، ۲۷۹، ۲۶۹، ۳۵۲، ۴۱۱، ۴۰۰، ۳۹۵، ۳۷۸.

إسحاق بن عمّار:۲۱۲، ۱۰۸، ۱۰۱، ۷۹، ۴۳۷، ۴۲۴، ۴۱۰، ۳۷۶، ۲۶۸.

إسحاق الصيرفيّ:۲۶۷.

إسماعيل بن أبى زياد:۳۵۵.

إسماعيل بن جابر:۴۱، ۲۳.

إسماعيل بن عبد الخالق:۸۱.

إسماعيل بن الفضل:۳۵.

إسماعيل بن الفضل الهاشميّ:۲۲۴.

أسماء:۷۳.

أمّ الحصين:۸۱.

أمّ سلمه:۲۹.

أنس:۱۳۷.

الأوزاعيّ:۲۸۳، ۲۸۲، ۱۹۹، ۱۶۶.

أيّوب السختيانيّ:۱۶۶.

«حرف الباء»

البراء:۲۲۰.

برید بن معاویه العجلیّ:۴۲۸.

بشر بن إسماعیل:۸۰.

بکر بن صالح:۸۷.

بکر المزنیّ:۱۶۰.

بکیر بن أعین:۱۶۵،۱۸۳،۳۵۹.

بلال:۸۱.

«حرف الثاء»

الثوریّ:۱۷۶،۷۸،۷۵،۷۰،۶۲،۱۳، ۱۸۸-۲۵۲،۲۵۱،۲۳۲،۱۹۲، ۱۹۰، ۳۶۲،۳۵۱،۲۹۲،۲۹۱،۲۷۹،۲۷۶، ۴۴۰،۳۹۵،۳۷۸.

ص:۵۰۷

«حرف الجيم»

جابر:۱۱۱،۸۲، ۷۰،۵۴،۳۳،۲۸،۱۴، ۳۳۰،۳۰۵،۲۷۷،۱۳۷.

جابر بن عبد اللّه:۳۳۶،۱۱۲.

جعفر بن بشير:۲۵۶.

جعفر بن المثنّى الخطيب:۸۰.

جميل:۳۶۲،۲۹۵،۱۲۸.

جميل بن درّاج:۱۴۶،۱۲۴،۸۶،۸۴، ۴۱۳،۳۹۱.

«حرف الحاء»

الحارث:۱۶۹.

حريز:۶۹،۶۷،۶۶،۶۳،۵۷،۵۵،۲۲ ، ۱۰۶،۱۰۵،۹۵،۹۰،۸۶،۷۷،۷۵ ، ۱۴۸،۱۴۵،۱۲۵،۱۲۲،۱۱۹،۱۱۰ ، ۲۴۵،۲۴۰،۲۱۳،۲۱۲،۱۷۳،۱۵۶، ۲۹۳،۲۸۹،۲۶۵،۲۵۴،۲۵۱،۲۴۶، ۳۲۶،۳۲۵،۳۲۰،۳۰۶،۳۰۱،۳۰۰ ، ۴۱۳،۴۰۳،۳۸۰،۳۷۲،۳۳۵،۳۳۲، ۴۳۹.

حريز بن عبد اللّه:۲۲۲،۱۲۸، ۴۵۱.

الحسن:۴۱۱،۲۵۱،۵۴،۲۸.

الحسن البصريّ:۱۷۶،۱۶۶،۱۰۴،۳۵، ۳۵۱،۲۹۱،۲۷۸،۲۷۶،۲۵۲،۲۲۰، ۴۳۴.

الحسن بن صالح بن حيّ:۴۹.

الحسن بن عليّ:۲۰۴،۲۰۳.

حسن بن عليّ بن فضّال:۳۸۰.

الحسن بن محبوب:۲۹۷.

الحسن بن هارون:۲۳۹،۲۰۰،۴۲.

الحسن الصيقل:۱۳۶،۱۰۹،۱۰۴،۸۹، ۱۴۶.

الحسين بن العلاء:۱۴۹،۱۱۶،۱۱۵،۳۵، ۳۳۳،۲۶۹.

الحسين بن حمّاد:۲۱۴،۴۴۲.

الحسين بن سعيد:۱۵۸.

حفص:۳۲۲،۳۲۵.

حفص بن البختریّ:۷۷.

الحكم:۱۹۹،۳۹۹.

الحكم بن عتيبه:۱۶۸،۱۷۱،۱۸۵، ۳۶۲.

الحلبیّ:۱۹،۴۶،۴۷،۵۹،۶۹،۷۳،۷۹، ۱۱۰،۱۴۳،۱۷۲،۱۷۴،۱۷۷،۱۹۵،

ص:۵۰۸

۲۶۴،۲۶۳،۲۳۱،۲۱۷،۲۱۳،۱۹۶، ۳۲۷،۳۱۲،۳۱۰،۲۸۲،۲۸۱،۲۷۰، ۴۵۱،۴۵۰،۴۴۷،۴۳۹.

حمّاد:۳۰۲،۲۹۶،۲۶۱،۵۶.

حمّاد بن أبی سلیمان:۱۶۱.

حمّاد بن عثمان:۱۲۷،۱۲۶،۳۲، ۳۲۹.

حمّاد بن عیسی:۲۷۰،۲۲۲،۱۱۶، ۳۳۳.

حمران:۳۵۶.

حمران بن أعین:۴۲۲.

«حرف الخاء»

خالد الأصمّ:۴۴۳.

خلّاد السریّ:۱۷۵.

«حرف الدال»

الدارقطنیّ:۱۵.

داود:۳۲۸،۳۱۴،۳۱۲،۱۴۴،۱۳۲، ۳۹۶،۳۴۸،۳۴۶،۳۳۱.

داود بن الحصین:۶۱.

داود الرقّیّ:۲۹۷.

«حرف الذال»

ذریح:۱۰۵.

«حرف الراء»

رافع:۱۳۷.

ربیعه:۱۳۶،۷۸.

ربیعه الرأی:۱۳۶.

«حرف الزای»

زراره:۷۵،۷۳،۷۱،۶۷،۶۴،۵۵،۴۳ ، ۲۳۹،۲۳۵،۲۳۴،۲۱۲،۱۳۳،۱۲۶ ، ۲۹۵،۲۶۶،۲۶۵،۲۵۴،۲۵۲،۲۴۹ ، ۴۰۲،۳۹۱،۳۸۹،۳۷۵،۳۳۳–۴۰۶، ۴۳۶،۴۳۵.

زراره بن أعین:۲۴۸،۲۳۳.

الزهریّ:۳۵۲،۳۱۱،۲۷۷،۱۹۹، ۴۴۰.

زیاد:۱۳۶.

زیاد بن عبد اللّه:۱۳۶.

زیاد بن مروان:۴۱۳.

زیاد الواسطیّ:۳۶۵.

زید بن ثابت:۲۸۷،۱۹۸،۷۰.

ص:۵۰۹

«حرف السين»

سالم:۱۶۶.

سعد:۱۳۷،۱۴۰،۲۲۲.

سعد بن أبی وقّاص:۶۰،۷۰.

سعد بن سعد:۲۱۰.

سعد بن سعد الأشعریّ:۸۳.

سعید الأعرج:۱۸،۷۰.

سعید بن جبیر:۱۸۲،۱۶۱،۱۱۷، ۱۱۱،۴۴۰،۴۳۴،۲۷۸،۲۷۷،۲۶۹.

سعید بن سالم:۱۳.

سعید بن المسیّب:۲۱۹،۲۰۱،۱۹۸،۳۵، ۴۴۰،۳۹۹،۳۲۰.

سعید بن یسار:۵۰.

سفیان بن عیینه:۷۸.

سلمه بن محرز:۴۲۱،۴۲۰.

سلیمان بن خالد:۲۸۹،۲۱۵،۱۹۸،۱۲۵، ۳۲۴،۳۱۸،۳۱۷،۳۱۳،۳۰۶،۳۰۱، ۳۸۰،۳۶۴،۳۳۰.

سلیمان بن العیص:۲۲۷.

سلیمان بن یسار:۱۹۹.

سماعه:۴۳۳،۲۰۷،۷۶.

سماعه بن مهران:۴۴۳،۴۳۳،۳۴۷.

سهل بن زیاد:۴۴۱.

السیّد المرتضی:۱۸۰،۱۷۹،۱۷۶، ۳۷۹.

سیف:۲۵.

«حرف الشین»

الشافعیّ:۲۱،۱۶،۱۴،۱۳،۱۱ ، ۲۷–۳۸،۳۵،۳۴،۲۹–۴۸،۴۶،۴۳ ، ۶۹،۶۸،۶۵،۶۴،۶۰،۵۶،۵۳،۴۹ ، ۹۱،۷۸،۷۵،۷۰–۱۰۷،۹۷،۹۵،۹۳،
۱۳۱،۱۲۸،۱۲۶،۱۲۲،۱۱۲،۱۱۱ ، ۱۳۳–۱۴۷،۱۴۶،۱۴۰،۱۳۹،۱۳۵ ، ۱۶۸،۱۶۶،۱۶۲،۱۶۰،۱۵۲،۱۵۰ ، ،۱۸۸،۱۸۷،۱۸۴،۱۸۱،۱۷۶
۱۹۰ ، ۲۲۸،۲۱۹،۲۱۴،۲۰۹،۲۰۸،۲۰۴ ، ۲۴۷،۲۳۸،۲۳۶،۲۳۲،۲۳۱،۲۲۹ ، ۲۶۴،۲۶۱،۲۵۷،۲۵۴،۲۵۳،۲۵۰ ، ،۲۷۴،۲۷۲،۲۶۷،۲۶۶
۲۷۹،۲۸۳ – ۲۹۰،۲۸۸،۲۸۵–۲۹۷،۲۹۶،۲۹۳ ، ۳۲۰،۳۱۶،۳۱۱،۳۰۹،۳۰۵،۳۰۰ ، ۳۳۴،۳۳۲–۳۳۹،۳۳۷–۳۴۸،۳۴۳ ، ،۳۵۷،۳۵۳،۳۵۲
۳۶۲،۳۵۹–۳۶۴، ۳۸۴،۳۷۸،۳۷۴،۳۷۳،۳۷۱،۳۷۰ ، ۴۰۰،۳۹۷،۳۹۵،۳۹۳،۳۹۱،۳۸۷،

۴۲۶،۴۱۶،۴۱۴،۴۱۱-۴۰۷،۴۰۱ ، ۴۴۰،۴۳۸،۴۳۵-۴۲۹،۴۲۷.

شریح:۲۷۸.

الشعبیّ:۳۵۲،۳۵۱،۱۶۱.

شمیسه:۵۶.

الشیخ:۲۲،۱۹،۱۸،۱۳،۱۲،۹-۲۶ ، ۲۹-۴۲،۴۰،۳۹،۳۸،۳۷،۳۵،۳۳ ، ۵۵،۵۳،۵۲،۵۰،۴۹،۴۷،۴۶،۴۵ ، ۶۷،۶۶،۶۵،۶۳،۶۱،۵۹،۵۸،۵۶، ۸۱،۷۹،۷۶،۷۵،۷۳،۷۰،۶۹-۸۷ ، ۱۰۴،۱۰۲،۱۰۱،۹۹،۹۸،۸۹-۱۰۶ ، ۱۱۳،۱۰۹-۱۲۲،۱۱۹،۱۱۸،۱۱۶ ، ۱۲۴-،۱۳۵،۱۳۳،۱۳۰،۱۲۶ ۱۳۶ ، ۱۴۳،۱۳۸-۱۴۸،۱۴۶-۱۵۶،۱۵۴ ، ۱۷۰،۱۶۸،۱۶۴،۱۶۲،۱۵۹،۱۵۸ - ۱۸۹،۱۸۶،۱۸۵،۱۸۳،۱۸۱،۱۷۹ ، ۱۹۳،۱۹۱-،۱۹۹،۱۹۷ ۲۰۲،۲۰۰ - ۲۱۰،۲۰۸،۲۰۶-۲۲۱،۲۱۶،۲۱۴ - ۲۳۳،۲۳۱،۲۳۰،۲۲۷،۲۲۵-۲۳۶، ۲۴۴،۲۴۲،۲۴۰-۲۵۱،۲۴۹،۲۴۶، ۲۵۵،۲۵۴،۲۵۲- ۲۶۴،۲۶۲،۲۵۸، ۲۶۹،۲۶۷،۲۶۵-۲۷۷،۲۷۳-۲۸۰ ، ۲۹۰،۲۸۶،۲۸۲-۳۰۱،۳۰۰،۲۹۸ ، ۳۱۲،۳۱۰،۳۰۸،۳۰۶،۳۰۳-۳۱۴، ۳۱۶-،۳۱۹ ۳۲۴،۳۲۲،۳۲۱-۳۲۸، ۳۳۰-۳۴۵،۳۴۱،۳۳۹-۳۴۹،۳۴۷، ۳۵۵،۳۵۲،۳۵۰-۳۶۲،۳۶۰-۳۶۴، ۳۶۶-۳۷۰،۳۶۸-۳۷۶،۳۷۵،۳۷۳، ۳۷۸- ۴۰۳،۳۹۵،۳۹۲،۳۸۹،۳۸۳ ، ۴۰۹،۴۰۶،۴۰۵-۴۱۴،۴۱۳،۴۱۱ ، ۴۲۰،۴۱۷،۴۱۶-۴۲۵،۴۲۴،۴۲۲ ، ۴۴۱،۴۳۸،۴۳۷،۴۳۴،۴۲۸،۴۲۶- ۴۵۲،۴۵۱،۴۴۹،۴۴۷،۴۴۳.

شیخ المفید:۳۱۹.

الصعب بن جثّامه:۳۶۲،۱۷۱.

الصعب بن جثّامه اللیثیّ:۱۶۹.

صفوان:۱۶۶.

صفوان بن یحیی:۳۳۱،۱۱۷.

صفیّه:۱۵.

«حرف الضاد»

الضحّاک:۳۹۹.

ضریس:۴۲۴.

ضریس بن أعین:۳۵۵.

«حرف الطاء»

طارق بن شهاب:۳۳۸.

ص:۵۱۱

طاوس:۲۱۹،۱۸۲،۱۱۷،۷۰، ۶۰، ۲۶۹،۲۷۷،۳۹۵.

«حرف العین»

عائشه:۶۲،۵۹،۵۶،۵۵،۳۱،۲۹،۱۵، ۱۸۲،۱۶۸،۱۴۸،۱۴۷،۷۶،۷۵، ۴۳۱.

عائشه بنت طلحه:۲۱۱.

عامر بن سعد:۱۴۰.

عبّاد البصریّ:۳۷۶.

العبّاس:۱۴۳،۱۲۲،۱۲۰.

العبّاس بن عبد المطّلب:۱۲۲.

العبّاس بن معروف:۸۷.

عبد اللّه بن أبی یعفور:۱۷۲.

عبد اللّه بن جبله:۲۵۵.

عبد اللّه بن جعفر:۳۱،۲۲۳.

عبد اللّه بن الحارث:۱۶۹.

عبد اللّه بن الحسن:۳۲۷.

عبد اللّه بن العبّاس:۲۲۳.

عبد اللّه بن سنان:۶۶،۵۲،۳۳،۲۹، ۲۰، ۲۵۹،۲۲۱،۲۰۳،۱۳۶،۱۱۸،۷۷، ۴۵۱،۳۷۵،۳۷۲،۳۲۸.

عبد اللّه بن عمر:۱۹۸.

عبد اللّه بن المغیره:۸۴.

عبد اللّه بن میمون:۷۴،۷۱،۶۴، ۲۲۵.

عبد اللّه بن یزید:۱۳۷.

عبد الرحمن:۷۰.

عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه:۲۰۳.

عبد الرحمن بن أبی نجران:۳۷۲.

عبد الرحمن بن الحارث:۲۱۰-۲۱۱.

عبد الرحمن بن الحجّاج:۱۵۹،۸۴،۵۹، ۴۴۲،۳۲۳،۱۹۵.

عبد الرحمن بن الحسن بن علیّ:۲۲۳.

عبد الغفّار:۲۵.

عبد الغفّار الجازیّ:۱۷۹.

عبید اللّه:۳۲۷.

عبید اللّه بن علیّ الحلبیّ:۲۲۱.

عبید بن زراره:۴۱۷.

عثمان:۱۹۲،۱۶۹،۱۴۴،۷۸،۷۵،۷۰، ۴۰۲،۳۷۰،۳۲۰،۲۸۷.

عثمان بن عفّان:۱۹۹،۱۶۸،۳۳،۲۸، ۳۷۰.

عثمان بن عیسی:۲۰۴،۱۵۹،۱۵۸.

عروه:۳۲۰،۳۰۵،۳۰۰،۱۵۴.

عروه الحنّاط:۳۳۴.

ص:۵۱۲

عروه بن الزبیر:۱۳.

عروه بن مضرّس:۳۹۴.

عطاء:۶۵،۶۲،۶۰،۵۴،۳۳،۱۷،۱۳ ، ۱۲۲،۱۱۷،۹۳،۷۹،۷۶،۷۵،۶۸ ، ۱۶۱،۱۶۰،۱۵۷،۱۵۶،۱۳۱،۱۲۸ ، ۲۵۷،۲۳۲،۲۱۹،۱۹۰،۱۸۲،۱۸۱، ۲۷۹،۲۷۶،۲۷۲،۲۶۹،۲۶۲،۲۶۱ ، ۳۰۵،۳۰۰،۲۹۶،۲۹۱،۲۸۸،۲۸۴ ، ۳۴۳،۳۳۶،۳۳۴،۳۳۰،۳۲۰،۳۰۹ ، ۴۴۰،۴۳۴،۴۱۱،۴۰۰،۳۹۵،۳۵۲.

عقبه:۱۱۳.

عقبه بن خالد:۱۹۴.

عکرمه:۲۵۱،۲۰۰،۲۹،۱۳ ، ۲۵۲.

العلاء:۲۲۳.

علیّ بن أبی حمزه:۳۱۶،۲۱۱،۱۱۹،۴۶ ، ۴۴۱،۴۰۲،۳۹۹،۳۹۰.

علیّ بن إسماعیل بن عمّار:۱۰۷،۱۰۶.

علیّ بن بابویه:۳۶۶،۳۳۱.

علیّ بن جعفر:۱۹۳،۱۸۶،۱۸۱،۳۱ ، ۳۲۸،۳۱۳،۲۴۴،۲۱۶،۲۱۵،۱۹۸ ، ۳۸۲،۳۵۳،۳۵۰،۳۴۹.

علیّ بن محمّد:۸۳.

علیّ بن مهزیار:۳۸۳،۲۲۴،۳۹.

عمّار بن موسی الساباطیّ:۵۸.

عمّار الساباطیّ:۲۷.

عمر:۱۵۴،۱۴۴،۱۳۳،۱۱۱،۷۰،۳۱ ، ۳۷۰،۳۳۸،۳۳۶،۳۲۰،۲۸۷،۱۹۸ ، ۴۴۴،۳۹۸،۳۹۶،۳۷۹.

عمر بن أبان الکلبیّ:۲۰۰.

عمر بن الخطّاب:۳۰۵،۱۹۲،۱۳۲،۳۱ ، ۴۰۲،۳۵۲،۳۱۱.

عمران الحلبیّ:۴۰.

عمر بن عبد اللّه:۲۱۱.

عمر بن عبد اللّه بن أبی ربیعه:۷۹.

عمر بن یزید:۱۵۸،۱۴۳،۱۱۹،۱۱۰، ۲۵۲.

عمرو بن دینار:۱۵،۱۲۲.

عیص بن القاسم:۴۱۶،۲۲۴،۱۸۶.

«حرف الفاء»

فضاله:۳۰۲.

«حرف القاف»

القاسم:۲۱۹.

القاسم بن محمّد:۳۱.

قتاده:۳۳۵، ۳۲۰، ۳۰۰، ۲۸۴، ۲۷۸، ۴۴۰.

«حرف الکاف»

الکاهلیّ:۵۷.

کرب الصیرفیّ:۱۸۵.

الکسائیّ:۳۲۰.

کعب:۳۷۹، ۲۵۹، ۱۵۴، ۱۱۶.

کعب الأحبار:۳۳۸.

کعب بن عجره:۲۵۰، ۲۴۶، ۱۱۵، ۸۹، ۲۵۳، ۲۵۱.

کعب بن عجره الأنصاریّ:۹۰.

الکلبیّ:۲۰۰.

کلیب الأسدیّ:۱۲۲.

«حرف اللام»

اللیث:۲۳۲.

لیث المرادیّ:۲۵۷.

«حرف المیم»

مالک:۴۱، ۳۶، ۲۸، ۲۱، ۱۶، ۱۳، ۱۱، ۷۸، ۷۵، ۷۱، ۶۸، ۶۶، ۶۰، ۵۴، ۴۹، ۱۱۱، ۱۰۷، ۱۰۴، ۹۸، ۹۵، ۹۳، ۹۲، ۱۳۸، ۱۳۵، ۱۳۳، ۱۳۱، ۱۱۷، ۱۱۲، ۱۶۰، ۱۵۳، ۱۵۲، ۱۴۸، ۱۴۷، ۱۳۹، ۱۸۲، ۱۸۱، ۱۷۶، ۱۶۸، ۱۶۶، ۱۶۱، ۲۳۸، ۲۳۲، ۲۱۴، ۲۰۹، ۱۹۹، ۱۹۱، ۲۷۳، ۲۶۹، ۲۶۱، ۲۵۸، ۲۵۰، ۲۴۹، ۲۹۳، ۲۹۱، ۲۹۰، ۲۸۸، ۲۸۴، ۲۷۶، ۳۳۶، ۳۲۱، ۳۱۴، ۳۱۲، ۳۰۲، ۲۹۸، ۳۶۱، ۳۵۸، ۳۵۱، ۳۴۸، ۳۴۳، ۳۴۰، ۴۰۰، ۳۹۹، ۳۹۵، ۳۹۲، ۳۸۸، ۳۸۴، ۴۱۱، ۴۰۹، ۴۰۸، ۴۰۵، ۴۰۳، ۴۰۲، ۴۴۴، ۴۴۰، ۴۳۸، ۴۳۳، ۴۳۰، ۴۱۵.

مجاهد:۱۶۰، ۱۲۲، ۹۵، ۶۰، ۵۴، ۲۸، ۲۷۶، ۲۵۷، ۲۵۰، ۲۱۹، ۲۱۶، ۱۸۲، ۴۳۵، ۳۹۵، ۳۳۵، ۲۸۸، ۲۷۸.

محمّد:۲۲۳، ۲۱۳، ۱۱۲، ۱۰۷، ۸۰، ۳۷۴، ۳۴۴، ۳۲۹، ۲۶۴، ۲۶۳، ۲۳۲، ۳۸۴-۴۳۹، ۳۸۶.

محمّد بن أبی عمیر:۱۵۳،۲۲۴.

محمّد بن إسماعیل:۵۸،۸۳،۲۴۴.

محمّد بن الحسن:۳۷۸،۱۹۰،۱۷۶،۷۵، ۴۰۸.

محمّد بن حمران:۱۲۸.

محمّد بن علیّ الحلبیّ:۱۲.

محمّد بن عيسى:۴۱۴،۱۰۹.

محمّد بن الفضيل:۸۰.

محمّد بن قيس:۲۰۶.

محمّد بن مسلم:۵۲،۵۱،۲۳،۱۴، ۱۰، ۱۵۴،۱۴۶،۱۱۶،۸۵،۶۵،۶۲،۵۷، ۲۳۴،۲۳۰،۲۲۷،۲۱۷،۱۸۳،۱۶۵، ،۳۰۷،۳۰۳،۲۹۵،۲۹۰،۲۷۰ ۳۰۹، ۴۴۷،۴۳۸،۳۳۴-۴۵۰.

محمّد بن منصور:۷۹.

محمّد بن يحيى:۳۸۲،۲۲۳.

محمّد الحلبيّ:۴۷.

مرّه مولى خالد:۲۷۰،۱۱۷.

مروان بن الحكم:۷۰.

المزنيّ:۳۷۴،۲۸۴،۲۳۸.

مسلم:۱۳۷.

مسمع:۳۳۶،۱۹۴،۱۹۱،۱۸۸،۵۸، ۴۴۱،۴۲۹،۴۲۸.

مسمع أبو سيّار:۴۳۹،۴۳۷،۲۱۱.

معاويه:۳۳۹،۳۳۵،۲۴۲،۱۵۵.

معاويه بن عمّار:۲۶،۲۴،۲۲،۱۲،۹، ۵۶،۵۵،۵۳،۵۰،۴۵،۴۲،۳۸،۲۷، ۱۰۸،۱۰۲،۷۵،۷۰-۱۱۷،۱۱۶،۱۱۰، ،۱۴۴،۱۳۵،۱۳۰،۱۱۹،۱۱۸ ۱۴۶ ، ۱۸۱،۱۷۴،۱۷۳،۱۵۳،۱۵۲،۱۴۸ ، ۲۱۵،۲۱۳،۲۰۳،۱۹۷،۱۸۵،۱۸۳ - ۲۵۸،۲۵۵،۲۴۲،۲۴۰،۲۳۹،۲۱۷ ، ،۲۸۰،۲۷۹،۲۷۱،۲۶۶ ۲۹۶،۲۹۲ ، ۳۳۲،۳۳۱،۳۰۸،۳۰۷،۳۰۴،۳۰۲ ، ۳۶۷،۳۶۲،۳۶۰،۳۵۶،۳۵۲،۳۳۴ ، ۳۹۵،۳۹۲،۳۹۱،۳۸۱،۳۷۹،۳۷۵ ، ،۴۰۶،۴۰۵،۳۹۷ ۴۱۶،۴۱۲،۴۱۱، ۴۵۱،۴۴۹،۴۴۷،۴۳۷،۴۲۱.

معاويه بن وهب:۶۵.

المفضّل بن عمر:۲۵۶.

المفيد:۳۳۲،۲۹۷،۲۹۲،۱۰۴،۵۳، ۴۴۳.

منصور:۳۲۲،۱۷۲.

منصور بن حازم:۱۶۸، ۱۶۰،۱۵۸،۷۷، ۳۷۶،۲۵۵،۱۷۷،۱۷۳،۱۷۱،۱۷۰.

مهران بن أبی نصر:۱۰۶.

موسی بن القاسم:۲۷۳،۱۳۳،۱۳۲.

میسر:۴۲۰.

میمونه:۲۰۱.

«حرف النون»

نافع:۳۷۰،۲۵۲،۲۱۹،۷۹.

ص:۵۱۵

نافع بن عبد الحارث:۱۹۲،۳۲۰، ۳۷۰.

النباجیّ:۲۵۶.

نجیح:۵۸.

النخعیّ:۲۷۶، ۲۱۹،۲۵۰، ۳۵،۶۰، ۲۷۸،۲۸۹،۲۹۱،۲۹۶،۳۱۱،۳۳۶، ۳۳۸،۳۵۱،۳۵۲،۳۹۹.

«حرف الواو»

وهب:۱۶۷.

«حرف الهاء»

هارون بن حمزه:۵۳،۱۲۴،۱۳۰.

هشام بن الحکم:۳۷،۳۸،۷۷.

هشام بن سالم:۴۷،۵۱،۸۶،۱۰۸،۲۵۵، ۲۶۰.

الهیثم بن عروه التمیمیّ:۲۵۶.

«حرف الیاء»

یحیی بن أبی العلاء:۲۰،۷۴.

یزید بن الأصمّ:۲۰۱.

یزید بن خلیفه:۳۲۶،۳۲۷.

یزید بن عبد الملک:۳۵۷.

یعقوب بن شعیب:۵۷،۶۰،۶۲،۶۶،۶۷، ۱۱۰،۲۳۵.

یعقوب بن یزید:۱۸۴.

یعلی بن أمیّه:۲۳۲.

یوسف الطاطریّ:۳۵۶.

یونس بن یعقوب:۱۷۸،۱۵۴،۱۰۵،۱۸، ۴۴۸،۲۲۰،۱۸۴.

فهرس الموضوعات

تروک الإحرام فی ما یجب علی المحرم اجتنابه

۱-لبس المخیط

هل یحرم علی المحرم لبس المخیط؟۹

نصّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله علی تحریم لبس القمیص و ما شابهه ۹

هل یجوز للمحرم لبس الخفّین؟۱۰

إذا لم یجد النعلین هل یجوز شقّ الخفّین و لبسهما؟۱۱

هل یجوز للمحرم لبس السراویل إذا لم یجد إزارا؟۱۱

جواز لبس السراویل للمرأه ۱۲

هل یجب علی المحرم شقّ النعلین؟۱۳

عدم جواز لبس المقطوع من الخفّین مع وجود النعلین للمحرم ۱۶

حکم لبس ما یستر ظهر القدم ۱۷

هل یجوز لبس اللالکه و الجمجم؟۱۷

جواز لبس النعال مطلقا ۱۷

لو وجد نعلا و لا یمکنه لبسه ۱۷

هل للمحرم أن یعقد علیه الرداء و الإزار و الهمیان؟۱۸

حکم لبس الجورب للمحرم ۱۸

هل يجوز للمحرم أن يعقد إزاره عليه؟۱۹

هل يجوز للمرأه لبس المخيط؟۱۹

حكم خنثى المشكل فى لبس المخيط فى الإحرام ۲۰

هل يجوز للمرأه لبس القفّازين؟۲۰

المراد من القفّازين و المسك ۲۰

حكم لبس القباء إذا لم يجد الإزار ۲۰

۲-الطيب

حرمه الطيب على المحرم ۲۲

لو مات المحرم،هل يجوز تغسيله بالكافور؟۲۳

المراد من الطيب ۲۳

أقوال العلماء فى الطيب ۲۴

أقسام النبات الطيب ۲۶

حكم ما لا ينبت للطيب ۲۶

حكم ما يقصد شمّه و يتّخذ منه الطيب ۲۷

حكم ما ينبته الآدميّون للطيب و لا يتّخذ منه طيب ۲۸

هل الحنّاء طيب؟۲۹

هل العصفر طيب و يجوز لبسه؟۳۰

حكم خلوق الكعبه و شمّ رائحته ۳۲

حكم الريحان الفارسىّ ۳۲

هل يحرم للمحرم لبس ثوب مسّه طيب محرّم؟۳۳

هل الجلوس فی العطّارین تطییب؟۳۴

لو غسل الثوب حتّی ذهب الطیب هل یجوز لبسه؟۳۵

ص:۵۱۸

لو انقطعت رائحه الثوب لطول الزمن عليه ۳۵

لو فرش فوق الثوب المطيّب ثوبا يمنع الرائحه ۳۶

لو كان معه من الماء ما لا يكفيه لغسل الطيب و طهارته ۳۶

المراد من الممشّق ۳۶

هل يجوز الإحرام بثوب الممشّق و المصبوغ بسائر الأصباغ؟۳۶

هل يكره للمحرم أن يجعل الطيب فى خرقه و يشمّها؟۳۷

كراهه الجلوس عند العطّارين ۳۷

إمساك الأنف من الطيب فى زقاق العطّارين ۳۷

لو كان فى طريق فيه ريح منتن ۳۸

الجلوس عند الكعبه و هى تجمّر ۳۸

حكم الجلوس فى العطّارين لشمّ الطيب ۳۹

إذا كان الطيب يابسا مسحوقا و علّق ببدنه منه شىء ۳۹

حكم من مسّ طيبا ذاكرا لإحرامه عالما بالتحريم ۴۰

لو داس بنعله طيبا ۴۰

إذا اضطرّ المحرم إلى سعوط فيه مسك من ريح ۴۰

هل يحرم على المحرم أكل ما فيه طيب و تجب به الفديه؟۴۱

لو طيّب المحرم بعض العضو هل يجب عليه الفداء؟۴۳

حكم الأطياب الأربعه أو الستّه ۴۴

لو اضطرّ إلى أكل طعام فيه طيب ۴۴

هل يجوز للمحرم شراء الطيب و المخيط و الجوارى؟۴۴

۳-الادّهان

حرمه الادّهان فی حال الإحرام بالأدهان الطیّبه ۴۵

ص:۵۱۹

حکم استعمال ما لیس بطیب من الأدهان ۴۶

الفرق بین دهن الطیب و دهن غیر الطیب و أحکامهما ۴۹

هل یجوز الادّهان بما فیه طیب قبل الإحرام إذا تبقی رائحته بعد الإحرام؟ ۵۰

لو اضطرّ إلی استعمال الأدهان الطیّبه فی حال الإحرام ۵۰

هل یجوز استعمال ما لیس بطیب بعد الإحرام مع الاضطرار؟ ۵۰

۴-الاکتحال بما فیه طیب

عدم جواز الاکتحال بما فیه طیب ۵۲

هل یکتحل المحرم بالسواد و الصبر و الحضض؟ ۵۳

حرمه الاکتحال بالأسود ۵۵

هل یجوز الاکتحال بما عدا الأسود؟ ۵۶

هل یجوز للمحرم النظر فی المرآه؟ ۵۶

۵-لبس الحلی للزینه

هل یجوز للمرأه أن تلبس الحلی للزینه؟ ۵۷

هل یجوز للمحرم لبس الخاتم للزینه؟ ۵۸

هل یجوز للمرأه أن تلبس الحلی للزینه ما لم تعتد لبسه؟ ۵۸

حرمه لبس القفّازین علی المرأه ۶۰

هل یجوز للمرأه أن تلبس الخلخال و القرط و القلاده؟ ۶۲

۶-تغطیه الرأس

حرمه تغطیه الرأس للمحرم ۶۳

حکم ستر الأذنین ۶۴

حرمه تغطيه بعض الرأس ۶۵

حكم تغطيه الرأس بالمعتاد و غيره ۶۵

هل يجوز تعصيب الرأس بعصابه عند الحاجه إليه؟۶۵

حرمه الارتماس فى الماء على المحرم ۶۶

لو غسل المحرم رأسه و يفيض عليه الماء ۶۶

لو طلى المحرم رأسه بعسل أو صمغ ليجمع الشعر ۶۷

هل يجوز للمحرم أن يضع الطيب فى رأسه بحيث يبقى إلى بعد الإحرام؟۶۷

لو حمل المحرم على رأسه مكتلا أو طبقا ۶۸

لو خضب المحرم رأسه هل تجب الفديه؟۶۸

لو غطّى المحرم رأسه ناسيا ۶۹

لو ستر المحرم رأسه بيده أو بعض أعضائه ببعض ۶۹

هل يباح للمحرم ستر وجهه إذا كان رجلا؟۷۰

حكم إحرام المرأه فى وجهها ۷۳

لو احتاجت المرأه إلى ستر وجهها لمرور الرجال ۷۴

هل يجوز لها أن تطوف بعد الإحلال متنقّبه؟۷۶

هل يجوز لها أن تستتر بثوبها من الرجال؟۷۶

حكم خنثى المشكل فى تغطيه رأسه ۷۶

۷-التظليل

حرمه الاستظلال حاله السير ۷۹

جواز تظليل المحرم تحت السقف و الخيمه ۸۲

لو لم يتمكّن من ملاقاه الشمس هل يجوز له أن يستظلّ و يفدى؟۸۳

إذا وقع التظليل فى إحرام العمره المتمتّع بها ۸۵

ص:۵۲۱

حكم التظليل للنساء ٨٥

حكم التظليل للمريض ٨٦

لو زامل امرأه أو صبيّا ٨٨

٨-إزاله الشعر

تحريم إزاله الشعر للمحرم ٨٩

وجوب الفديه فى الحلق لعذر أو غير عذر ٩٠

حكم تعلّق الكفّاره بحلق جميع الرأس و بعضه ٩١

حكم ما لو أتلف أقلّ من ثلاث شعرات ٩٣

إذا نبت الشعر فى عينه هل يجوز له قلع النابت؟٩٣

لو كان له عذر من مرض هل يجوز له الحلق؟٩٤

لو قطع يده و عليها شعر هل يضمن الشعر؟٩٤

لو نتف المحرم إبطه هل يجب عليه الفديه؟٩٥

هل يجوز للمحرم أن يحلق شعر المحلّ؟٩٥

هل يجوز للمحرم أن يحلق رأس المحرم؟٩٦

هل يجوز للمحلّ أن يحلق رأس المحرم؟٩٧

لو حلق المحرم أو المحلّ شعر المحرم ٩٧

لو حلق المحلّ أو المحرم شعر المحرم بغير إذنه ٩٨

إذا كان الحالق معسرا أو عاجزا عن الكفّاره ٩٩

٩-القلم

حرمه قلم الأظفار للمحرم اختيارا ١٠١

حكم من أزال بعض الظفر حال الإحرام ١٠٢

ص:٥٢٢

حكم من انكسر ظفره حال الإحرام ١٠٢

لو قصّ المكسور خاصّه ١٠٢

لو قلّم بعض ظفر فلم يستوف ما على اليدين منه ١٠٣

١٠-إخراج الدم

هل يجوز الحجامه للمحرم اختيارا؟١٠۴

حكم جواز الحجامه مع الضروره ١٠۶

هل يجوز الفصد و قطع العضو مع الحاجه و الختان؟١٠۶

وجوب التصدّق بمدّ فى تقليم الأظفار ١٠٨

هل يجوز للمحرم أن يربط جراحه و يشقّ الدمل إذا احتاج إلى ذلك؟١٠٨

هل يجوز للمحرم أن يقطع ضرسه مع الحاجه إليه؟١٠٩

هل يجوز للمحرم أن يدلك جسده بقوّه أم لا؟١٠٩

هل يجوز للمحرم أن يغطس رأسه فى الماء؟١١١

هل يجوز للمحرم غسل رأسه بالسدر و الخطمىّ؟١١٢

كراهيّه الحمّام للمحرم ١١٣

١١-قتل هوامّ الجسد

هل يجوز للمحرم قتل القمل و الصبان و هوامّ الجسد؟١١۵

عدم الفرق بين قتل الهوامّ بالزئبق أو الإلقاء عن البدن إلى الأرض ١١۶

هل يجوز للمحرم أنه يحوّل الهوامّ من جسده إلى مكان آخر منه؟١١۶

حكم من قتل القمله ١١٧

هل يجوز للمحرم أن ينحّى عن نفسه القراد و الحمله؟١١٨

۱۲-قطع شجر الحرم

حرمه قطع شجر الحرم علی المحرم ۱۲۰

حرمه قطع الشوک و العوسج ۱۲۲

حرمه أخذ ورق الشجر ۱۲۳

حرمه قطع حشیش الحرم إلّا قسم من الإذخر و ما أنبته الآدمیّون ۱۲۴

حکم شجر الفواکه و النخل ۱۲۴

حکم قطع شجر الإذخر و عودی المحاله و قطع شجره تنبت فی منزله ۱۲۶

حکم قطع الیابس من الشجر و الحشیش ۱۲۷

لو انکسر غصن شجره أو سقط ورقها ۱۲۷

حکم رعی الحشیش فی الحرم ۱۲۸

الشجره إذا کان أصلها فی الحرم و فرعها فی الحلّ هل یحرم قطعها؟۱۲۹

لو قلع شجره من الحرم فغرسها فی مکان آخر منه فیبست ۱۳۰

لو غرسها فی الحلّ فقلعها غیره منه ۱۳۱

أقوال العلماء فی ضمان قطع شجر الحرم ۱۳۱

حدّ الحرم الذی لا یجوز قتل صیده و لا قطع شجره ۱۳۳

حرم المدینه و حکمه ۱۳۴

المراد من تحلیل صید حرم المدینه ۱۳۶

حدّ حرم المدینه ۱۳۸

حکم من فعل شیئا ممّا حرّم علیه فی حرم المدینه ۱۳۹

فوارق حرم مکّه و المدینه ۱۴۱

١٣-الصيد

المراد بالصيد ١٤٢

ص:٥٢٤

حرمه صيد الحرم على المحرم و المحلّ ۱۴۲

ضمان المحرم الصيد فى الحلّ كان أو فى الحرم ۱۴۳

قول العلماء فى تحريم الحيوان الأهلىّ ۱۴۵

هل يجوز للمحرم و المحلّ ذبح دجاج الأهلىّ فى الحرم؟۱۴۵

لا كفّاره فى قتل السباع ۱۴۶

حكم من قتل سبعا لم يرده ۱۴۹

هل فى الضبع كفّاره؟ ۱۵۰

حكم حيوان المأكول و غير المأكول ۱۵۱

جواز قتل المؤذيات من الحيوان للمحرم ۱۵۱

حكم قتل الزنابير و البراغيث و القمل ۱۵۲

حكم ما لا يؤذى بطبعه و لا يؤكل ۱۵۲

حكم الغراب و الحدأه ۱۵۳

كلّ ما أدخله الإنسان إلى الحرم من السباع هل يجوز إخراجه منه؟۱۵۳

هل الجراد يحرم قتله و يضمنه المحرم؟۱۵۳

حكم صيد البحر فى الإحرام ۱۵۵

لو كان لجنس من الحيوان نوعان ۱۵۷

حكم صيد البرّ ۱۵۷

لو شارك المحرم فى الصيد هل يجب على كلّ واحد جزاء كامل؟۱۵۹

هل تحلّ الإعانه على الصيد؟۱۵۹

لو دلّ المحرم المحلّ على صيد فقتله ۱۶۰

لو دلّ المحرم محرما على صيد فقتله ۱۶۱

لو كان المدلول رأى الصيد قبل الدلاله و الإشاره ۱۶۲

لو فعل المحرم فعلا عند رؤيه الصيد فرآه غيره فصاده ۱۶۲

لو كان الدالّ محرما و المدلول محلّا فی الحلّ ۱۶۳

لو كان الدالّ محلّا و المدلول محرما أو محلّا فی الحرم ۱۶۳

لو دلّ المحلّ محلّا علی الصید فی الحلّ ۱۶۴

لو أعار قاتل الصید سلاحا فقتله به ۱۶۴

هل یضمن صید الحرم بالدلاله و الإشاره؟۱۶۴

لو صاد المحرم صیدا هل یملکه؟۱۶۵

لو ذبح المحرم صیدا ۱۶۶

لو ذبح المحلّ صیدا فی الحرم ۱۶۸

لو صاده حلال و ذبحه فی الحلّ و کان من المحرم إعانه فیه ۱۶۸

لو صاده المحرم من أجل المحلّ ۱۶۸

لو صاده المحلّ من أجل المحرم ۱۶۸

لو صاده المحلّ و ذبحه فی الحلّ من أجل المحرم ۱۷۰

إذا ذبح المحلّ الصید فی الحلّ فأدخله الحرم ۱۷۱

إذا صاد المحرم صیدا فی الحلّ و ذبحه المحلّ ۱۷۳

حکم المحرم إذا قتل الصید ۱۷۴

إذا ذبح المحرم الصید هل یحرم أکله؟۱۷۵

إباحه أکل الصید للمحرم فی حال الضروره ۱۷۶

إذا وجد الصید غیر مذبوح ۱۷۹

هل یجوز إمساک الصید و هو محرم و هل یضمنه لو فعل؟ ۱۸۰

إذا ذبح الصید ثمّ أکله هل علیه ضمانان؟ ۱۸۰

حكم من ملك صيدا فى الحلّ و أدخله الحرم ۱۸۲

لو كان الطائر مقصوص الجناح ۱۸۵

حكم حمام الحرم ۱۸۵

ص:۵۲۶

لو كان الحمام فی الحرم أو غیره من الصیود فأخرجه ۱۸۶

حکم ضمان صید الحرم ۱۸۶

حکم المحلّ إذا رمی من الحلّ صیدا فی الحرم فقتله ۱۸۷

لو انعکست الحال فرمی من الحرم صیدا فی الحلّ ۱۸۸

لو قتل صیدا علی غصن فی الحلّ أصله فی الحرم ۱۸۸

لو کان الصید فی الحلّ و رماه الصائد فی الحلّ بسهم ۱۸۹

لو رمی من الحلّ صیدا فی الحلّ فقتل صیدا فی الحرم ۱۸۹

لو أرسل کلبه علی صید فی الحلّ فدخل الکلب الحرم فقتل صیدا غیره فیه ۱۹۰

لو أرسل کلبه علی صید فدخل الصید الحرم فقتله فی الحرم ۱۹۰

هل یجوز أکل الصید فی المواطن أم لا؟۱۹۱

لو رمی المحلّ صیدا فی الحلّ فجرحه فتحامل الصید فدخل الحرم فمات فیه ۱۹۱

لو وقّف صیدا بعض قوائمه فی الحلّ و بعضها فی الحرم فقتله قاتل ۱۹۲

لو نفّر صیدا من الحرم فأصابه شیء حال نفوره ۱۹۲

لو رمی صیدا فجرحه و مضی لوجهه و لم یعلم هو حیّ أو میّت ۱۹۳

هل یجوز للمحلّ قتل الصید فی الحلّ إذا کان الصید یؤمّ الحرم؟۱۹۴

اختلاف العلماء فی تحریم الصید للمحلّ فیما بین البرید و بین الحرم ۱۹۶

۱۴-الاستمتاع بالنساء

حرمه الوطء علی المحرم حال الإحرام ۱۹۷

هل یجوز للمحرم أن یتزوّج أو یزوّج أو یکون ولیّا أو وکیلا فی النکاح؟۱۹۸

لو أفسد إحرامه هل یجوز له أن یتزوّج فیه؟۲۰۲

لو تزوّج فی إحرامه ۲۰۲

لو عقد المحرم النکاح لغیره ۲۰۳

ص:۵۲۷

كراهه الخطبه للمحرم و المحرمه و المحرم للمحلّين ۲۰۳

هل يجوز للمحرم أن يشهد بالعقد بين المحلّين؟۲۰۴

هل يجوز للإمام أن يعقد فى حال إحرامه لأحد؟۲۰۵

لو عقد المحرم حال إحرامه على امرأه ۲۰۵

لو وكّل محلّ محلّا فى التزويج فعقد له الوكيل بعد إحرام الموكّل ۲۰۶

لو وكّل محرم محلّا فى التزويج فعقد الوكيل ۲۰۶

إذا اتّفق الزوجان على أنّ العقد وقع فى حال الإحرام ۲۰۷

لو اختلفا فادّعى أحدهما أنه وقع فى الإحلال،و الآخر أنّه وقع فى الإحرام ۲۰۷

لو أشكل الأمر فلم يعلم هل وقع العقد فى حال الإحرام أو الإحلال؟۲۰۸

لو شهد و هو محرم ۲۰۸

حرمه الشهاده بالعقد و إقامتها فى حال الإحرام ۲۰۸

إذا وطئ العاقد فى حال الإحرام ۲۰۸

لو عقد المحرم لغيره ۲۰۸

هل يجوز أن يراجع امرأته و هو محرم؟۲۰۹

هل يجوز شراء الإماء حال الإحرام؟۲۱۰

حرمه وطء النساء قبلا و دبرا حال الإحرام ۲۱۰

حرمه تقبيل النساء و ملاعبتهنّ بشهوه و النظر و الملامسه من غير جماع ۲۱۰

لو نظر إليها من غير شهوه و أمنى ۲۱۲

لو حملها بشهوه فأمنى أو لم يمن ۲۱۳

هل يحرم للمحرم أن يقبّل أمّه؟۲۱۳

حکم التفریق بین الرجل و المرأه فی کلّ موضع حکمنا فیه ببطلان العقد ۲۱۴

ص:۵۲۸

۱۵-الفسوق و الجدال

حرمه الفسوق على المحرم و غيره ۲۱۵

المراد من الفسوق ۲۱۵

حرمه الجدال على المحرم ۲۱۶

بيان المراد من الجدال ۲۱۶

استحباب قلّه الكلام للمحرم ۲۱۶

حكم الكفّاره على المجادل حال الإحرام ۲۱۸

فى ما لا يجب على المحرم اجتنابه

هل يجوز للمحرم أن يلبس الهميان؟۲۱۹

جواز لبس السلاح للمحرم عند الضروره ۲۲۰

كراهه النوم على الفرش المصبوغه للمحرم ۲۲۱

كراهه الإحرام فى الثوب المصبوغ بالسواد و المعصفر ۲۲۲

كراهه الإحرام فى الثياب الوسخه و المعلمه ۲۲۲

كراهه استعمال الحنّاء للزينه و النقاب للمرأه ۲۲۲

هل يكره للمحرم أن يلبّى من دعاه؟۲۲۲

حكم المحرم إذا مات ۲۲۲

إذا قتل المحرم حيوانا و شكّ فى أنّه صيد أو لا؟۲۲۳

هل يجوز أن يكون مع المحرم لحم الصيد إذا لم يأكله؟۲۲۳

هل يجوز إخراج الفهد من الحرم؟۲۲۴

استحباب إخراج ماء زمزم للتبرّك ۲۲۵

فی ما یجب علی المحرم من الکفّاره

۱-ما یجب فی لبس المخیط

وجوب الفدیه علی من لبس ثوبا لا یحلّ له لبسه ۲۲۷

عدم الفرق فی وجوب الدم بین قلیل اللبس و کثیره ۲۲۸

حکم الاستدامه فی اللبس ۲۲۹

وجوب الفدیه بنفس الفعل لو لبس مع الذکر ۲۲۹

لو نزعه من رأسه،فعل حراما،و هل تجب به الفدیه؟ ۲۳۰

حکم لبس الثیاب دفعه واحده و مرّات متعدّده ۲۳۰

وجوب الکفّاره علی المحرم المضطرّ إلی لبس المخیط ۲۳۱

لو اضطرّ إلی لبس الخفّین و الجوربین ۲۳۱

لو لبس قمیصا و عمامه و خفّین و سراویل ۲۳۱

هل تتکرّر الکفّاره بتکرّر اللبس؟ ۲۳۱

لو لبس ناسیا أو جاهلا ثمّ ذکر أو علم فنزع هل یکون علیه فدیه؟ ۲۳۲

حکم الجاهل و الناسی ۲۳۴

لو اضطرّ المحرم إلی لبس المخیط لاتّقاء الحرّ أو البرد ۲۳۴

۲-ما یجب فی استعمال الطیب

إذا تطیّب المحرم عامدا ۲۳۵

تعلّق الکفّاره باستعمال الطیب ۲۳۶

لا فرق بین الابتداء و الاستدامه فی وجوب الکفّاره ۲۳۷

لو لم یکن معه من الماء ما یکفیه لطهارته و غسل الطیب ۲۳۸

هل يجوز شراء الطيب حال الإحرام إذا لم يشمّه؟٢٣٨

لو استعمل الطيب ناسيا ٢٣٨

ص:٥٣٠

٣-ما يجب بالادّهان

وجوب الكفّاره على المحرم إذا استعمل الأدهان الطيّبه عامدا ٢٤٢

لو استعمل ناسيا ٢٤٣

۴-ما يجب فى تغطيه الرأس و التظليل

حكم من غطّى رأسه و هو محرم ٢٤۴

لو فعل ذلك للضروره ٢۴۵

۵-كفّاره حلق الرأس

إذا حلق رأسه متعمّدا ٢۴۶

وجوب الفديه للأذى و غيره ٢۴٧

بيان كفّاره حلق الرأس ٢۴٩

هل يجزئ البرّ و الشعير و الزبيب فى الفديه؟ ٢۵٠

هل الإطعام هو أحد الثلاثه(من الكفّاره)؟ ٢۵٠

المراد من الصوم الذى هو أحد الثلاثه ٢۵٢

لا فرق بين شعر الرأس و بين شعر سائر البدن فى وجوب الفديه ٢۵٣

وجوب الدم على من نتف إبطيه ٢۵۴

حكم من مسّ رأسه أو لحيته فسقط منهما شىء من الشعر ٢۵۵

إذا مسّها فى حال الوضوء ٢۵۶

هل للمحرم أن يحلق رأس المحلّ؟٢۵٧

لو قلع جلده عليها شعر ٢۵٨

لو خلّل شعره فسقطت شعره ٢۵٨

من يريد حلق رأسه لأذى ۲۵۸

التخيير بين التكفير قبل الحلق و بعده ۲۵۹

حكم المحرم يعبث بلحيته فيسقط منها الشعره ۲۵۹

۶-كفّاره قصّ الأظفار

حرمه قصّ الأظفار و وجوب الفديه للمحرم ۲۶۱

ما يجب فى الظفر الواحد أو للظفرين ۲۶۲

لو قلّم الأظفار ناسيا أو جاهلا ۲۶۶

لو قصّ أظافير يديه و رجليه معا ۲۶۷

من أفتى غيره بتقليم ظفره فقلّمه فأدماه ۲۶۷

۷-قتل هوامّ الجسد

حكم رمى القمله عن جسد المحرم أو قتلها ۲۶۹

وجوب الكفّاره فى العمد و السهو و الخطأ ۲۷۱

۸-ما يجب بقطع شجره الحرم

حرمه قطع شجره الحرم و الكفّاره فيها ۲۷۲

۹-ما يجب فى الصيد و فيه مطالب

الأوّل فى وجوب الجزاء ۲۷۵

أقسام الصيد ۲۷۵

ما تجب به الكفّاره المعيّنه و له بدل ۲۷۵

ما ليس لكفّارته بدل ۲۷۵

أقسام ما ينتقل إلى البدل ۲۷۵

وجوب الجزاء على قتل الصيد للمحرم ۲۷۶

وجوب الجزاء على قتل الصيد فى العامد و الناسى و الخاطئ ۲۷۶

لو تكرّر الصيد هل تتكرّر الكفّاره؟۲۷۸

وجوب الجزاء على القاتل للضروره ۲۸۲

إذا صال عليه صيد فلم يقدر على دفعه إلّا بقتله ۲۸۳

لو خلّص صيدا من سبع أو شبكه أو أخذه ليخلّص من رجله خيطا فتلف ۲۸۴

إذا قتل المحرم صيدا مملوكا لغيره ۲۸۴

وجوب الجزاء على المحرم للحجّ أو العمره ۲۸۵

لو كان الصيد فى الحرم و تجرّد عن الإحرام ۲۸۵

المطلب الثانى فى مقدار الكفّاره و فيه قسمان الأوّل:ما لكفّارته بدل و مباحثه خمسه:

۱-ما يجب بقتل النعامه

دابّه الصيد هل تضمن بمثلها من النعم؟۲۸۶

حكم ما ثبت فيه نصّ مقدّر ۲۸۸

حكم الصحابه فى النعامه ببدنه ۲۸۸

لو لم يجد البدنه ۲۹۰

لو لم يجد الإطعام ۲۹۱

هل كفّاره جزاء الصيد على الترتيب أو التخيير؟۲۹۲

لو زاد قيمه الفداء على إطعام ستّين مسكين هل يلزمه الزائد؟۲۹۵

لو بقى ما لا يعدل يوما،كربع الصاع ۲۹۶

لو عجز عن الأصناف الثلاثه فى البدنه ۲۹۶

ص:۵۳۳

أقوال العلماء فی فراخ النعامه ۲۹۷

۲-کفّاره قتل حمار الوحش و بقرته

کفّاره قتل حمار الوحش ۲۹۹

کفّاره بقره الوحش ۳۰۰

لو لم یجد البقره فی جزاء حمار الوحش ۳۰۱

لو لم یتمکّن من الإطعام ۳۰۲

هل کفّاره حمار الوحش علی الترتیب أو التخییر؟۳۰۳

لو لم یتمکّن من الأصناف الثلاثه ۳۰۳

۳-کفّاره الظبی و الثعلب و الأرنب

کفّاره قتل الظبی شاه ۳۰۵

لو عجز عن الشاه ۳۰۶

لو عجز عن الإطعام ۳۰۷

اختلاف العلماء فی ترتیب هذه الأصناف الثلاثه أو تخییرها ۳۰۷

لو عجز عن الشاه و إطعام المساکین و صوم عشره أیّام ۳۰۷

کفّاره الثعلب ۳۰۸

کفّاره قتل الأرنب ۳۰۹

۴-کفّاره کسر بیض النعام

إذا کسر المحرم بیضه نعامه ۳۱۱

هل الاعتبار فی العدد بالإناث؟۳۱۴

عدم الفرق فی وجوب الکفّاره بین أن یکسره بنفسه أو بدابّته ۳۱۴

لو لم يتمكّن من الإبل ۳۱۵

لو كسر بيضه فيها فرخ ميّت ۳۱۵

لو باض الطير على فراش محرم ۳۱۶

لو كسر بيضه فخرج منها فرخ حيّ و عاش ۳۱۶

۵-كسر بيض القطاه و القبج

إذا كسر المحرم بيضه من بيض القطاه أو القبج ۳۱۷

لو لم يتمكّن من الإرسال ۳۱۸

القسم الثانى:فى ما لا بدل له و مباحثه اثنان

۱-الحمام

المراد من الحمام ۳۲۰

كفّاره قتل الحمامه ۳۲۰

ما تجب بقتل المحرم و المحلّ الحمامه فى الحرم ۳۲۲

لو كانت القيمه أزيد أو أنقص من درهم ۳۲۳

كفّاره قتل القمارىّ و الدباسىّ و الفواخت ۳۲۳

لو كان القاتل للحمام محرما فى الحرم ۳۲۴

لو قتل فرخا من فراخ الحمام ۳۲۴

لو قتل الفرخ محلّ فى الحرم ۳۲۵

إذا كسر المحرم بيض الحمام و لم يكن قد تحرّك فيه الفرخ ۳۲۵-۳۲۶

إذا كان الكاسر محلّا فى الحرم ۳۲۶

لو كان الكاسر محرما فى الحرم ۳۲۶

هل فرق بين حمام الحرم أو الأهلىّ فى القيمه إذا قتل فى الحرم؟٣٢٨

ص:٥٣٥

٢-كفّاره قتل القطا و ما يتبعه

كفّاره قتل القطا و الحجل و الدرّاج ٣٣٠

كفّاره قتل العصفور و الصعوه و القبّره ٣٣١

من قتل زنبورا خطأ ٣٣٢

هل فى قتل الهوامّ من الحيّات و العقارب كفّاره؟٣٣٢

حكم من قتل جراده و هو محرم ٣٣٣

لو كان الجراد فى طريقه و لم يتمكّن من التحرّز عن قتله ٣٣۴

كفّاره قتل الضبّ و القنفذ و اليربوع ٣٣۵

المطلب الثالث:فى ما لا نصّ فيه

حكم الرجوع إلى قول عدلين فى ما لا مثل له من الصيد ٣٣٧

ما اشترط فى الحكمين ٣٣٧

كفّاره قتل البطّ و الوزّ و الكركىّ ٣٣٨

حكم من قتل عظايه ٣٣٩

حكم ضمان الكبير و الصغير من ذوات الأمثال بمثله ٣٣٩

حكم ضمان الصحيح و المعيب بمثله ٣۴٠

لو اختلف العيب ٣۴٠

لو فدى الذكر و الأنثى بجنس المخالف ٣۴٠

لو قتل ماخضا ٣۴١

لو فداها بغير ماخض ٣۴٢

لو أصاب صيدا حاملا فألقت جنينا ٣۴٢

المطلب الرابع فی أسباب الضمان و هی اثنان

۱-المباشره

ما یجب بقتل الصید و أکله ۳۴۳

هل حکم البیض حکم الصید فی تحریم الأکل؟۳۴۴

لو کسر البیض حلال و أکله محرم ۳۴۴

لو کسر المحرم بیض الصید ۳۴۵

لو اشتری محلّ لمحرم بیض نعام و أکله المحرم ۳۴۵

لو أتلف جزءا من الصید ۳۴۶

حکم کسر قرنی الغزال ۳۴۶

لو کسر رجلیه معا ۳۴۶

لو نتف ریشه من حمام الحرم ۳۴۷

لو نتف ریشا متعدّدا دفعه أو بالتفریق ۳۴۸

حکم من جرح الصید ۳۴۸

لو أصابه و لم یؤثّر فیه ۳۴۹

لو کسر یده أو رجله ثمّ رآه قد صلح و رعی ۳۴۹

لو جرح الصید فاندمل و صار غیر ممتنع ۳۵۰

لو جرحه فغاب عن عینه و لم یعلم حاله ۳۵۰

إذ رآه میّتا و لم یعلم أمات من الجنایه أو من غیرها ۳۵۱

لو اشترک جماعه فی قتل صید ۳۵۱

لو کان شریک المحرم حلالا أو تبعا و کان القتل فی الحلّ ۳۵۴

لو أصابه الحلال أوّلا ثمّ أصابه الحرام ۳۵۴

لو اتّفقا فی حاله واحده ۳۵۴

لو اشترک الحرام و الحلال فی قتل صید حرمیّ ۳۵۵

لو رمی اثنان صیدا فقتله أحدهما و أخطأ الآخر ۳۵۵

لو قتله واحد و أکله جماعه ۳۵۶

لو ضرب بطیر علی الأرض فقتله ۳۵۶

لو شرب لبن ظبیه ۳۵۷

إذا جرح الصید فجاء آخر فقتله ۳۵۷

لو رمی الصید و هو حلال فی الحلّ فأصابه السهم و هو محرم فقتله ۳۵۸

۲-التسبیب

من کان معه صید فأحرم هل یجب علیه إرساله؟۳۵۸

لو أرسله إنسان من یده ۳۶۱

لو کان الصید فی منزله ۳۶۱

هل ینتقل الصید إلی الحرم بابتیاع وهبه و غیرهما من أسباب التملّکات؟۳۶۲

لو أخذه بأحد هذه الأسباب فتلف ۳۶۲

هل یجوز للمحرم أن یستردّ الصید إذا باعه بخیار و هو حلال؟۳۶۳

لو ورث صیدا هل یملکه فی الحرم؟۳۶۳

إذا أمسک المحرم صیدا فذبحه محرم آخر ۳۶۴

لو کانا محلّین فی الحرم ۳۶۴

لو أمسکه المحرم فی الحلّ فذبحه المحلّ ۳۶۴

لو نقل بیض صید ففسد ۳۶۴

لو أحضنه فخرج الفرخ سلیما ۳۶۴

لو أغلق بابا علی حمام من حمام الحرم و فراخ و بیض ۳۶۴

لو أرسلها بعد الإغلاق سليمه ٣٦٥

لو كان الإغلاق من المحرم فى الحرم ٣٦٦

لو أغلق على غير الحمام من أنواع الصيود ۳۶۶

لو نفّر حمام الحرم ۳۶۶

إذا أوقد جماعه نارا فوقع فيها طائر ۳۶۶

هل الجزاء يجب فى الصيد؟۳۶۷

لو رمى صيدا فقتل الصيد بتحرّكه آخر،أو فرخا ۳۶۸

إذا وطئ بعيره أو دابّته صيدا فقتله ۳۶۸

إذا كان راكبا عليها سائرا ۳۶۸

لو انفلتت فأتلفت صيدا ۳۶۹

لو نصب المحرم شبكه أو حفر بئرا فوقع فيها صيد ۳۶۹

لو نصب شبكه قبل إحرامه فوقع فيها صيد بعد إحرامه ۳۶۹

لو جرح صيدا فتحامل فوقع فى شىء تلف به ۳۶۹

لو سكن فى مكان و أمن من نفوره ثمّ تلف ۳۷۰

إذا نتف المحرم ريش طير أو جرحه ۳۷۰

لو أمسك صيدا له طفل فتلف بإمساكه ۳۷۱

لو أغرى المحرم كلبا على صيد فقتله ۳۷۱

لو نفّر صيد فهلك بمصادمه شىء ۳۷۱

لو وقع الصيد فى شبكه أو حباله فأراد تخليصه فتلف ۳۷۱

لو أمر المحرم عبده المحلّ بقتل الصيد،فقتله ۳۷۱

لو كان الغلام محرما بإذن سيّده و قتل صيدا بغير إذن مالكه ۳۷۲

المطلب الخامس:فى اللواحق

كفّاره قتل الصيد إذا كان مثليّا ٣٧٣

لو كان الصيد لا مثل له ٣٧٣

ص:٥٣٩

إذا اختار القاتل المثل أو قلنا بوجوبه عنه ۳۷۴

لو اختار الإطعام ۳۷۷

لو اختار الصيام ۳۷۸

حكم ما لا مثل له من الصيد ۳۷۸

إذا قتل المحلّ صيدا فى الحرم ۳۷۹

تضاعف الجزاء فى ما كان دون البدنه ۳۸۰

لو كان الصيد لا دم فيه و قتله محلّ فى الحرم أو محرم فى الحلّ ۳۸۰

من وجب عليه بدنه فى كفّاره الصيد و لم يجد ۳۸۱

لو قتل المحرم حيوانا و شكّ فى أنّه صيد ۳۸۲

لو اقتتل نفسان فى الحرم ۳۸۲

لو كان مع المحرم لحم الصيد و قد صاده فى الإحلال ۳۸۳

لو اشترك محلّون و محرمون فى قتل صيد فى الحلّ ۳۸۳

هل الخيار فى الكفّاره إلى القاتل؟۳۸۳

ما المعتبر فى المثل؟۳۸۴

ما المراد من النعم؟۳۸۵

هل يجوز فى إطعام الفديه التمليك و الإباحه؟۳۸۶

حكم المحرم إذا قتل صيدا فأخذه محرم آخر ۳۸۶

لو أصاب محرم صيودا كثيره على وجه الإحلال ۳۸۷

لو قتل حمامه مسروله هل يجب عليه الضمان؟۳۸۸

۱۰-ما يجب بالاستمتاع بالنساء

حكم من وطئ امرأته و هو محرم عالما بالتحريم قبل الوقوف ۳۸۹

حكم من جامع بعد الوقوف بالموقفين ۳۹۱

ص:۵۴۰

حكم من وطئ بعد الوقوف بعرفه و قبل المزدلفه ۳۹۳

هل يجب على من وطئ قبل الوقوف بالموقفين بدنه؟۳۹۵

هل يجب عليه إتمام حجّه الفاسد؟۳۹۶

وجوب القضاء فى السنه المقبله ۳۹۷

هل يجب على المرأه مثل ما يجب على الرجل فى المسائل السابقه؟۳۹۸

لو كانت المرأه محلّه هل يتعلّق بها شىء؟۴۰۰

لو أكرهها-و هى محرمه-على الجماع ۴۰۰

إذا كانت مطاوعه هل يجب عليها قضاء الحجّ؟۴۰۱

هل يجب عليهما أن يفترقا فى القضاء؟۴۰۱

إذا بلغا مكان الوطء ۴۰۱

حجّه الإسلام و حجّه العقوبه ۴۰۳

حدّ الافتراق بينهما ۴۰۴

حكم من وطئ ناسيا أو جاهلا بالتحريم ۴۰۵

لو أكره على الجماع ۴۰۷

هل فرق بين الوطء فى القبل و الدبر فى وجوب الكفّاره؟۴۰۸

حكم إتيان البهيمه و اللواط بالرجال و النساء فى دبرها ۴۰۹

حكم من عبث بذكره فأمنى ۴۱۰

حكم من وطئ فى ما دون الفرج ۴۱۱

حكم من وطئ قبل التلبيه أو الإشعار أو التقليد ۴۱۳

حكم من كرّر الوطء و هو محرم ۴۱۴

حكم من جامع قبل طواف الزياره ۴۱۶

حكم من جامع بعد أن طاف من طواف الزياره شيئا ۴۱۷

إشكالات حديث عبيد بن زراره ۴۱۸

ص:۵۴۱

حکم من وطئ فی إحرام الحجّ قبل طواف النساء ۴۱۹

حکم من سها عن طواف النساء فجامع ۴۱۹

حکم من جامع قبل طواف النساء ۴۲۰

من جامع قبل طواف الزیاره و قبل طواف النساء هل تجب علیه البدنه؟۴۲۱

حکم من جامع بعد أن طاف من طواف النساء شیئا ۴۲۱

حکم من جامع بعد فراغه من الطواف ۴۲۲

هل فرق فی الوطء بین أن یطأ فی إحرام حجّ واجب أو مندوب؟۴۲۳

هل فرق بین أن یطأ امرأته الحرّه أو جاریته إذا کان محرما؟۴۲۳

إذا کانت الأمه محرمه بغیر إذنه ۴۲۳

لو کانت محرمه بإذنه و طاوعته هل یتعلّق بها کفّاره؟۴۲۳

لو وطئ أمته و هو محلّ و هی محرمه ۴۲۴

لو کان هو محرما و هی محرمه بإذنه أو بغیر إذنه ۴۲۵

لو کان هو محلّا و هی محرمه بإذنه ۴۲۵

لو حجّت زوجته الحرّه تطوّعا و وطئها و هو محلّ ۴۲۵

لو زنی بامرأه،تعلّق به من الأحکام ما یتعلّق بالوطء الصحیح ۴۲۵

من وجب علیه دم بدنه فی إفساد الحجّ فلم یجد ۴۲۵

حکم من وطئ فی العمره قبل السعی ۴۲۷

هل البدنه و الإفساد یتعلّقان بالوطء فی إحرام العمره؟۴۲۹

المراد من القارن ۴۲۹

لو أفسد القارن حجّه ۴۲۹

إذا قضى الحاجّ أو المعتمر،فمن أين الإحرام؟ ۴۳۰

اذا أفسد حجّه بالوطء قبل الوقوف بالموقفين ۴۳۲

لو أفسد الحجّ الثالث ۴۳۲

ص:۵۴۲

لو عقد على امرأه و دخل المحرم ۴۳۳

حكم من نظر إلى غير أهله فأمنى ۴۳۳

حكم من كرّر النظر حتّى أمذى ۴۳۶

حكم من كرّر النظر و لم يقترن به مذى و لا منىّ ۴۳۶

حكم من فكّر فأنزل ۴۳۶

حكم من لم يجد البدنه ۴۳۶

حكم من نظر إلى أهله بشهوه أو بغير شهوه ۴۳۷

حكم من مسّ امرأته بشهوه أو بغير شهوه ۴۳۸

حكم من قبل امرأته بشهوه أو بغير شهوه ۴۴۰

هل يجوز أن يقبّل المحرم أمّه حال الإحرام؟۴۴۲

من لا عب امرأته و هو محرم فأمنى ۴۴۲

لو سمع كلام امرأه أو استمع من يجامع فأمنى ۴۴۲

من قبل امرأته و هو محرم،فعليه بدنه ۴۴۳

إذا أفسد حجّه هل يجب عليه إتمام الفاسد؟۴۴۴

لو جنى فى الإحرام الفاسد ۴۴۵

لو أحصر فى حجّ فاسد ۴۴۵

لو حلّ ثمّ زال الحصر ۴۴۵

لو حجّ تطوّعا فأفسده ثمّ أحصر ۴۴۶

۱۱-ما يجب فى الفسوق و الجدال

من جادل مرّه أو مرّتين صادقا و هو محرم ۴۴۷

لو جادل مرّه كاذبا ۴۴۸

حکم وقوع المجادله علی طریق العمد و السهو ۴۴۹

ص:۵۴۳

حکم الفسوق و تعریفه ۴۵۰

حکم المحرم إذا خاف العدوّ ۴۵۱

هل یجوز للمحرم أن یؤدّب غلامه و هو محرم؟۴۵۱

إذا اقتتل اثنان فی الحرم ۴۵۲

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹